

الجزء السادس

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برأیه
الرابع بن سلیمان المرادی عنه
تعهدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامته مسند الامام الشافعی ثم کتاب اختلاف الحديث له أيضا رحمه الله)

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النقيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تتبعه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولا عن التعويض قانونا
أحمد الحسيني

٧
١٣٢٤

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية
سنة ١٣٢٤ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم صل على محمد كلما
 ذكره الذاكرون وصل
 على محمد كلما غفل عن
 ذكره الغافلون

(باب ما خرج من كتاب
 الوضوء) أخبرنا الامام أبو
 عبدالله محمد بن ادریس
 الشافعی رضی الله عنه
 أخبرنا مالک بن أنس عن
 صفوان بن سليم عن
 سعد بن سلة رجل
 من آل ابن الأزرقي أن
 المغيرة بن أبي ردة
 وهو من بني عبد الدار
 أخبره أنه سمع أبا هريرة
 رضي الله عنه يقول
 سألت رجلاً رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله انار ك
 الج... ونحمل معنا
 القليل من الماء فان
 توضأنا به عطشنا
 أفئتوضأ بماء البحر
 فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هو
 الطهور ماؤه الحل
 ميتته • أئبنا الثقة عن
 الوليد بن كثير عن محمد
 ابن عباد بن جعفر عن
 عبد الله بن عبد الله بن
 عمر عن أبيه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم

(كتاب جراح العمد)

(أصل تحريم القتل من القرآن) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ولا
 تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به الآية وقال الله عز وجل ولا تقتلوا النفس التي
 حرم الله الا بالحق ومن قتل مظلوما الآية وقال الله تبارك وتعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخرون لا
 يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق وقال أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض الآية وقال الله
 عز وجل وانزل عليهم نبأ ابني آدم بالحق اذ قبرا فابرا بانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر الى فأصبح من
 النادمين وقال عز وجل ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية
 (قتل الولدان) قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم قل تعالوا
 أنزل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم
 واباهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن الآية وقال جل ثناؤه واذا الموءودة سئلت بأي ذنب
 قتلت وقال وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم (قال الشافعي) كان بعض العرب
 تقتل الاناث من ولدها صغار اخوف العيلة عليهم والعار بهم فلما نهى الله عزذ كره من ذلك من أولاد
 المشركين دل على تثبيت النهي عن قتل أطفال المشركين في دار الحرب وكذلك دلت عليه السنة مع ما دل
 عليه الكتاب من تحريم القتل بغير حق قال الله عز وجل قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم الآية

قال اذا كان الماء قلتين
لم يحمل نجساً أو خبثاً
* أخبرنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا
شرب الكلب من اناء
أحدكم فليغسله سبع
مرات * أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اذا ولغ
الكلب في اناء أحدكم
فليغسله سبع مرات
* أنبأنا ابن عيينة عن
أيوب بن أبي تميمة عن ابن
سيرين عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا ولغ الكلب في
اناء أحدكم فليغسله
سبع مرات أو لاهن
أو أخره من بالتراب
* أخبرنا سفيان بن عيينة
عن هشام عن فاطمة
عن أسماء قالت سألت
النبي صلى الله عليه وسلم
عن دم الحية يصيب
الثوب فقال خبسه ثم
اقصره بالماء ثم رشه
(١) قوله لا كبهم هكذا
في النسخ التي بيدنا ومثله
في صحيح الترمذي وهو

(قال الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي معاوية وعمرو والنخعي قال سمعت أبا عمر والشيباني يقول
سمعت ابن مسعود يقول سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الكبار أكره فقال أن تجعل لله نداً وهو خلقك
قلت ثم أي قال أن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك

(تحريم القتل من السنة) أخبرنا الثقة عن حماد بن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف
عن عثمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان
أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يحل أن يعمد مسلم بالقتل
ثلاث كفر ثبت عليه بعد إيمانه أو زنا بعد إحصانه أو قتل نفس عداً بغير حق وهذا موضوع في مواضعه
(قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا
بحقها وحسابهم على الله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن حماد عن الليث بن
سعد عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبد الله بن عدي بن الخيار عن المقداد أنه أخبره أنه قال يا رسول
الله أ رأيت أن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال
أسلمت لله أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله أنه
قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلت
قبل أن تقتله وإنك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال (قال الربيع) معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فإنك
إن قتلته فإنه بمنزلة يريد أنه حرام الدم قبل أن تقتله وإنك بمنزلة مباح الدم يريد يقتله قبل أن يقول
كلمته التي قال إذ كان مباح الدم قبل أن يقولها إلا أن يكون كافراً مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال من قتل نفسه بشئ من الدنيا عذب به يوم القيامة أخبرنا مسلم بن خالد بن أسناد لا يحضرني ذكره
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقتيل فقال من به فلم يذكر له أحد فغضب ثم قال والذي نفسي بيده
لو اشتد فيه أهل السماء وأهل الأرض (١) لا كبهم الله في النار وأخبرنا مسلم أيضاً بأسناد لا أحفظه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قتل المؤمن يعدل عند الله زوال الدنيا أخبرنا الثقة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من أعان على قتل امرئ مسلم بشرط كلمة لقي الله مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله
مع التشديد في القتل

(جماع إيجاب القصاص في العمد) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله جل وعز ومن قتل
مظلوماً فقد جعلنا لولائه سلطاناً فلا يسرف في القتل (قال الشافعي) في قول الله عز وجل فلا يسرف في القتل
لا يقتل غير قاتله وهذا يشبه ما قيل والله أعلم قال الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتل فالقصاص
انما يكون ممن فعل ما فيه القصاص لا ممن لم يفعل فاحكم الله عز وجل في قصاص القتل فكتبه وأبانت
السنة لمن هو وعلى من هو (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال
وجد في قائم سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب أن أعدى الناس على الله القاتل غير قاتله والضارب
غير ضاربه ومن تولى غير ماله فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن أبي حنيفة عن جعفر بن محمد عن علي رضي الله عنه ما كان في
الصحيفة التي كانت في قرباب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان فيها لعن الله القاتل غير قاتله والضارب غير
ضاربه ومن تولى غير ولي نعمته فقد كفر بما أنزل الله جل ذكره على محمد صلى الله عليه وسلم أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي ليلى عن الحكم وأعن عيسى بن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى

مخالف لما اشتهر وذكره أهل اللغة والصرف من أن كب الثلاثي متعد وأكب الرباعي لازم وأنه من النواذر كتبه مصححه

الله عليه وسلم من اعطى مؤمناً بقتل فهو قودبه الآن رضى ولى المقتول فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن سعيد بن ابجر عن ابياد بن لقيط عن ابي رزمة قال دخلت مع ابي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى ابي الذي يظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعني أعالج هذا الذي يظهر فاني طبيب فقال أنت رفيق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا معك فقال ابني أشهد به فقال أما انه لا يجني عليك ولا تجني عليه

(من عليه القصاص في القتل ومادونه) قال الشافعي لا قصاص على من لم تجب عليه الحدود وذلك من لم يجتلم من الرجال أو تحض من النساء أو يستكمل خمس عشرة سنة وكل مغلوب على عقله بأى وجه ما كانت الغلبة الا بالسكر فان القصاص والحدود على السكران كهى على الصحيح وكل من قلنا عليه القصاص فهو بالغ غير مغلوب على عقله والمغلوب على عقله من السكر دون غيره (قال الشافعي) وإذا أقر الرجل بالبالغ وهو غير مجبور عليه بالغ مجبوراً فراه أنه جنى جنابة عمد أو وصف الجنابة فأنبتناهم جن أو غلب على عقله فعليه القصاص في العمد منها وأرض الخطأ في ماله ولا يحول ذهاب عقله دون أخذ الحق منه (قال الشافعي) ولو أقر بحق لله من زنا أو ارتد ثم ذهب عقله لم أقم عليه حد الزنا ولم أقتله بالردة لاني أحتاج الى ثبوته على الاقرار بازنا وهو يعقل وذلك أحتاج الى أن أقوله وهو يعقل ان لم يرجع الى الاسلام قتلت (قال الشافعي) ولو أقر وهو بالغ أنه جنى على رجل جنابة عمد أو قال كنت يوم جنيت عليه صغيراً كان القول قوله في أن لا قود عليه وعليه أرضها في ماله خطأ فإن أقر بها خطاً لم يضمن العاقلة ما أقربه وضمنه هو في ماله ولو قال كنت يوم جنيت عليه ذاهب العقل بالغاً فإن كان يعلم أنه ذهب عقله قبل منه وان لم يعلم أقيد المجنى عليه منه (قال الشافعي) وحيث قبلت منه فعليه البين ان طلبها المدعى (قال الشافعي) ولو شهد الشهود على رجل أنه جنى على رجل جنابة عمداء أتهم أن كان بالغاً وصغيراً فان لم يشعوه بالغاً والمشهد عليه ينكر الجنابة أو يقول كانت وأنا صغير جعلتها جنابة صغيراً وجعلت أرضها في ماله ولم أقدمه (قال) ولو أن رجلاً لا يجن ويفيق جنى على رجل فقال جنيت عليه في حال جنوني كان القول قوله ولو شهد الشهود عليه بالجنابة ولم يثبتوا كان ذلك في حال جنونه أو أفاقته كان هكذا وان أنبتوا أنه كان في حال أفاقته فعليه القصاص وهكذا من غلب على عقله عرض أى مرض كان أو وجه من الوجوه ما كان غير السكر ولو أنبتوا أن مجنوناً جنى وهو سكران وقالوا لا ندري ذهاب عقله من السكر أو من العارض الذي به جعلت القول قوله ولو أنبتوا أنه كان مقيماً من الجنون وأن السكر كان أذهب عقله جعلت عليه القود ولو شهد شهود على أنه جنى مغلوباً على عقله وآخرين أنه جنى هذه الجنابة غير مغلوب على عقله ألغيت البيتين لتكافئهما وجعلت القول قوله مع عيـنه ولو كان يجن ويفيق فشهد له شهود بانه جنى مغلوباً على عقله وقال هو بل جنيت وأنا أعقل قبلت قوله وجعلت عليه القود

(باب العمد الذي يكون فيه القصاص) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جاع القتل ثلاثة وجوه عمد فيه قصاص فلولي المجنى عليه عمد القصاص ان شاء وعمد عا ليس فيه قصاص وخطأ فليس في واحد من هذين الوجهين قصاص (قال) فالعمد في النفس بما فيه القصاص أن يعمد الرجل الرجل فيصيبه بالسلاح الذي يتخذ لئله الدم ويذهب في العمم وذلك الذي يعقل كل أحد أنه السلاح المتخذ للقتل والجراح وهو الحديد المد كالبـيف والكين والخنجر وسنان الرمح والمخيط وما أشبه مما يشق بجده إذا ضرب أو رمى به الجلد والدم دون نفسه فبحر (قال الشافعي) وهو السلاح والله أعلم الذي أمر الله عز ذكره أن يؤخذ في صلاة الخوف وكذلك كل ما كان في معناه من شيء صلاحه فحد حتى صار إذا وجيء به أو رمى به يخرق حده قبل نقله مثل العود يحد ودو النحاس والفضة والذهب وغيره فكل من أصاب أحداً بشيء

وصلى فيه * أخبرنا الربيع عن الشافعي في أول الكتاب ثنا سفيان بن عيينة أخبرنا هشام بن عروة أنه سمع امرأته فاطمة بنت المنذر تقول سمعت جدتي أسماء بنت أبي بكر تقول سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيضة فذكر مثله * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء ابنة أبي بكر قالت سألت امرأته رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أ رأيت أحداً إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها إذا أصاب ثوب احداً كن الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتضعه بالماء ثم تصل فيه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي حبيبة أو ابن حبيبة عن داود بن الحصين عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل أتوضأ بما

من هـ ذاجرحه فمات من الجرح ففيه القصاص (قال الشافعي) وإن ضربه بعرض سيف أو عرض
خنجر أو محيط فلم يجرحه فمات فلا قود فيه حتى يكون الحديد جارحاً أو شاد حاملاً الحجر الثقيل يفضخ به رأسه
وعود الحديد وما أشبهه (قال الشافعي) وكذلك لو ضربه بعود حديد خفيف لا يشدخ مثله أو بشئ من
الحديد لا يشدخ وما كان لا يجرح أو كان خفيفاً لا يشدخ وكذلك لو ضربه بحديد السيف أو غيره فلم
يجرحه ومات ففيه العقل ولا قود فيه (قال الشافعي) وما كان من شئ من الحديد أو غيره على عصا خفيفة
شبهة (١) بالنصب فضربه بالضربة الواحدة قتلت منه فلا قود عليه لأن هذا لا يتخذ ليهز دماً ولا
يتخذ عيات به وإن قتل قتل بالثقل لا بالحد (قال) وكذلك المعراض يرمي به فلا يجرح ويصيب بعرضه
فيموت أو يصيب بنصه فلا يجرح فيموت (قال) وهكذا لو ضربه بحجر لا حمله خفيف فمات فلا
قود ولو شححه وكذلك لو ضربه بسوط فضاع فيه أو ضربه بأسواط يرى أن مثله لا يموت من مثلها فمات فلا
قود ولو كان نضواً فضربه عشرة أسواط ومثله يموت فيما يرى من مثلها فمات ففيه القود ولو كان محتلاً
فضر به مائة والأغلب أن مثله لا يموت من مثلها فمات فلا قود وكل حديد له حد يجرح فخرج به جرح صغيراً
أو كبيراً فمات منه ففيه القود لأنه يجرح بمجده والحجر يجرح بشقله ولو كان من المرو أو من الجارة شئ يحد
حتى يمر مور الحديد فخرج به ففيه القود إن مات المجروح وإن ما جاوز هذا فكان الأغلب منه أن من ضرب
به أو ألقى فيه أو ألقى عليه لم يعش فضربه بـ رجل رجل أو ألقاه فيه وكان لا يستطيع الخروج منه أو ألقاه عليه
فمات الرجل ففيه القصاص وذلك مثل أن يضرب الرجل بالخشبة العظيمة التي تشدخ رأسه أو صدره
فيشدخه أو خصره فيقتله مكانه أو ما أشبه هذا مما الأغلب أنه لا يماش من مثله أو بالعصا الخفيفة فيتابع
عليه الضرب حتى يبلغ من عدد الضرب ما يكون الأغلب أنه لا يماش من مثله وكذلك السياط وما في هذا
المعنى وذلك أن يضربه على خصره أو في بطنه أو على ثديه ضربه بامتداد أو على ظهره المائتين أو الثلثمائة
أو على ألبته فإذا فعل هذا فلم يقطع عنه الأمتاء أو مغوى عليه ثم مات ففيه القود وفي أن يسعر الحفرة حتى
إذا انجمت ألقاه فيها أو يسعر النار على وجه الأرض ثم يلقه فيها موطأ أو يربطه ليغرقه في الماء فإن فعل
هذا فمات في مكانه أو مات بعد من ألم ما أصابه ففيه القود (قال الشافعي) فإذا سحر النار على وجه الأرض
فألقاه فيها وهو من أوص غير كذلك وإن ألقاه فيها صيحاً فكان يحيط العلم أنه يستطيع أن يتخلص
منها فترك الشخص فمات فلا قود وإن عالج الشخص فغلبه كثرتها أو التماسها ففيه القود وكذلك
إن ألقى فيها فلم يزل يتحرك يعالج الخروج فلم يجرح حتى مات أو أخرج وبه منها حرق الأغلب أنه لا يعاش
منه فمات منه ففيه القود وإن كان بعض هذا وهو يقدر على التخلص بأن يكون إلى جنب أرض
لأنار عليها فاتماً بكيفية أن ينقلب فيصير عليها أو يقول أقمت وأنعلى التخلص فادراً أو ما أشبه هذا مما عليه
الدلالة بأنه يقدر على التخلص لم يكن فيه عقل ولا قود وقد قيل يكون فيه العقل وإن ألقاه في ماء قريب من
ساحل وهو يحسن العوم ولم تغلبه جرية الماء فمات فلا قود (٢) وإن كان لا يحسن العوم وألقاه قريباً من
نحو أرض أو جبل أو سفينة مقبلة وهو يحسن العوم فترك التخلص فلا قود وإن ألقاه في ماء لا يتخلص في
الأغلب منه فمات فعليه القود ولو كان الأغلب أنه يتخلص منه فأخذه حوت فلا قود وعليه العقل (قال
أبو محمد) وقد قيل يتخلص أو لا يتخلص سواء أن لا قود عليه وعليه العقل (قال الربيع) وأصح القولين
أن لا عقل في النفس ولا قود لأنه هو الذي قتل نفسه إذا كان يقدر أن يتخلص فيسلم من الموت فترك التخلص
وعلى الطارح أرض ما أحرقت النار منه أول ما طرح قبل أن يمكنه التخلص (قال الشافعي) وإن خفقه
فتابع عليه الحق حتى يقتله ففيه القود وكذلك إن نغم بثوب أو غيره فتابع عليه النغم حتى يموت ففيه
القود وإن تركه حياً ثم مات بعد فلا قود إلا أن يكون الخنق أو النغم قد أوردته ما لا يجري معه نفسه فمات

وإن كان لا يحسن العوم إلى قوله وهو يحسن العوم هكذا وقع في النسخ وهو غير مستقيم فانظر كتبه معجمه

رفاعة عن كبشة بنت
كعب بن مالك وكانت
تحت ابن أبي قتادة أو
أبي قتادة «الثامن
الربيع» أن أبا قتادة
دخل فسكبت له وضواً
فجاءت هرة فشربت
منه قالت فرأى أنظر
إليه فقال أتعبين
يأنت أختي إن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال إنها ليست بنجس
إنها من الطوافين عليكم
أو الطوافات * أنبأنا
الثقة عن يحيى بن أبي
كثير عن عبد الله بن أبي
قتادة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مثله أو مثل معناه
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عروة عن
عائشة رضي الله عنها أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقتل من
القدح وهو الفرق
وكنتم أغتسل أنا وهو
من إناء واحد * أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
(١) قوله بالنصب كذا
في النسخ ولعله محرف
عن النص بضمين جمع
نصاب وهو مقبض
السكين وحرر (٢) قوله

عمر رضي الله عنه ما نه كان يقول ان (٦) الرجال والنساء كانوا يتوضئون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم جميعا . أخبرنا مالك عن هشام بن

عذرة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد . أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد . أخبرنا مكيان عن عاصم عن معاذة العدوية عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله

صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فرمى بقلته أبى أبى أبى . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة قد كان أعطاها مولاه لميمونة زوج النبي صلى الله عليه

(١) قوله قال الربيع وقد قيل يتخلص أولا يتخلص الخ هكذا وقع في النسخ ولا يناسب ما قبله وقوله لانه لم يمت من اليد في بعض النسخ الا من اليد فانظر (٢) قوله ثم اتسعت كذا

من ذلك ففيه القود (١) (قال الربيع) وقد قيل يتخلص أولا يتخلص أن لا قود عليه وعليه العقل لانه لم يمت من اليد (قال الشافعي) وجماع هذا أن ينظر الى من قتل بشئ مما وصفت غير السلاح المحمدر فان كان الاغلب أن من نيل منه يقتله ويقتل مثله في مثل سنه وصحته وقوته وأحواله ان كانت مخالفة لذلك قتلا وجها كقتل السلاح أو أوجي ففيه القود وان كان الاغلب أن من نيل منه يقتل ما نيل منه يسلم ولا يأتي ذلك على نفسه فلا قود فيه (قال الشافعي) وضرب القليل على الحاصرة يقتل في الاغلب ولا يقتل مثله لو كان في ظهر أو ألبين أو فخذين أو رجلين والضرب القليل يقتل النضو الخالق الضعيفه في الاغلب والاغلب أن لا يقتل قويه ويقتل في الاغلب في البرد الشديد والحر الشديد ولا يقتل في الاغلب في غيرهما (قال الشافعي) فمن نال من امرئ شيا فانظر اليه في الوقت الذي ناله فيه فان كان الاغلب أن ماله به يقتله ففيه القود وان كان الاغلب أن ماله به لا يقتله فلا قود فيه (قال الشافعي) وان طين رجل على رجل بيتا ولم يدعه يصل اليه طعام ولا شراب أياما حتى مات أو حبسه في موضع وان لم يطين عليه ومنعه الطعام أو الشراب مدة الاغلب من مثلها أنه يقتله فمات قتل به وان مات في مدة الاغلب أنه يعيش من مثلها ففيها العقل لا قود فيه (قال الشافعي) فان حبسه فغاء بطعام أو شراب ومنعه الطعام فلم يشربه حتى مات ولم تأت عليه مدة يموت أحد منع الطعام في مثلها فلا عقل ولا قود لانه ترك أن يشرب فاعان على نفسه ولم يمنعه الطعام مدة الاغلب أنه يموت أحد منعها الطعام ولو كانت المدة التي منعه فيها الطعام مدة الاغلب أنه يموت أحد من مثلها قتل به وان كان الاغلب أنه لا يموت من مثلها ضمن العقل (قال الشافعي) وإذا أقدمه بما صنع به حبس ومنع كما حبسه ومنعه فان مات في تلك المدة واقتل بالسيف

(باب العمد في مبادون النفس) قال الشافعي رحمه الله ومادون النفس مخالف للنفس في بعض أمره في العمد فلو عمد رجل عين رجل باصبعه ففقاها كان فيها القصاص لا ان الاصبع تأتي فيها على ما يأتي عليه السلاح في النفس ورعا جاءت على أكثر وهكذا لو أدخل الرجل اصبعه في عينه فاعتلت فلم تبرأ حتى ذهب بصرها وان تحجفت كان فيها القصاص (قال الشافعي) ولو لطمه لطمه في رأسه فورمت (٢) ثم اتسعت حتى أو ضحت لم يكن فيها قصاص لان الاغلب من اللطمه أنها قبلها يكون منها هكذا فتكون في حكم الخطأ (قال الشافعي) ولو ضرب رأسه بحجر محمدر أو حجره نقل غير محمدر فواضحه أو أدماه ثم صارت موضحة كان فيها القود لان الاغلب مما وصفت من الحجارة أنها تصنع هذا ولو كانت حصة فرما بها فورمت ثم أو ضحت لم يكن فيها قصاص وكان فيها عقلا تاما لان الاغلب أنها لا تصنع هذا فعلى هذا مادون النفس مما فيه القصاص كله ينظر اذا أصابه بالشيء فان كان الاغلب أنه يصنع به مثل ما يصنع بشئ من المديد في النفس فاصابه به ففيه القود وان كان الاغلب أنه لا يصنع ذلك الا قليلا ان كان فلا قود فيه وفيه العقل وهذا على مثال ما يصنع في النفس في اثبات القصاص وتركه وأخذ العقل فيه (قال الشافعي) وجماع معرفة قتل العمد من الخطأ أن يعمد الرجل الى الرجل بالعصا الخفيفة أو قال عصا في ألبته أو بالسياط في ظهره الضرب الذي الاغلب انه لا يموت من مثله أو مادون ذلك من اللطم والوجع والصل والضرية بالشرار وما أشبهها وكل هذا من العمد الخطأ الذي لا قود فيه وفيه العقل (قال الشافعي) أخبرنا مكيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا ان في قتل العمد الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خالصة في بطونها أولادها أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عتبة بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فالدية في هذا على العاقلة من قبل انه خطأ في القتل وان كان عدا في الفعل يستطاع فيه القصاص ولا يكون فيه القصاص والدية في مضي ثلاث سنين (قال الشافعي) وهذا معنى ما وصفت من الضرب الذي

الاغلب فيه أنه يعاش من مثله ولم ألتق أحدا من أهل الفقه والنظر يخالف في أن هذا معناه فأما أن يشدخ الرجل رأس الرجل بالجر أو يتابع عليه ضرب العصا والسياط متتابعة الاغلب أن مثله لا يعيش من مثلها فهذا أكبر من القتل بالضربة بالسكين والحديدة الخفيفة في الرأس واليد والرجل وأجمل قتلا وأحرى أن لا يعيش أحد منه في الظاهر

(الحكم في قتل العمد) قال الشافعي رحمه الله من العلم العام الذي لا اختلاف فيه بين أحد خلقه فخذنيته وبلغني عنه من علماء العرب أنها كانت قبل نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم تباين في الفضل ويكون بينهما ما يكون بين الجيران من قتل العمد والخطف فكان بعضهم يعرف لبعض الفضل في الديات حتى تكون دية الرجل الشريف أضعف دية الرجل دونه فاخذ بذلك بعض من بين أظهرها من غيرها باقصد مما كانت تأخذ به فكانت دية النضيري ضعف دية القرطبي وكان الشريف من العرب إذا قتل مجاوز قاتله إلى من لم يقتله من أشرف القبيلة التي قتله أحدها ورعا لم يرضوا إلا بعد دية لو أنهم فقتل بعض غنى شأس بن زهير فجمع عليهم أبو زهير بن جذاعة فقالوا له أو بعض من نذب عنهم سئل في قتل شأس فقال إحدى ثلاث لا يغنيني غيرها قالوا وما هي قال تحبون لي شأسا وتعلمون ردائي من نجوم السماء وتدفعون إلي غنيابا ببرها فاقبلها ثم لا أرى إلى أخذت منه عوضا وقتل كليب وائل فاقتلوا دهر اطويلا واعتزلهم بعضهم فاصابوا البتالة يقال له بجير فأتاهم فقال قد عرفتم عزلي فجيرو بكليب وكفوا عن الحرب فقالوا بجير بشع نعل كليب فقاتلهم وكان معتزلا (قال الشافعي) وقال انه نزل في ذلك وغيره مما كانوا يحكمون به في الجاهلية هذا الحكم الذي أحكيه كله بعد هذا وحكم الله تبارك وتعالى بالعدل فسوى في الحكم بين عباده الشريف منهم والوضيع أحكم الجاهلية يبعون ومن أحسن من الله حكم القوم يوقنون فقال ان الاسلام نزل وبعض العرب يطلب بعضا بدماء وجراح قتل فهم يأبى الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى إلى قوله ذلك تخفيف من ربكم ورجة الآية والآية التي بعدها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال معاذ قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن نفر حفظ معاذ منهم مجاهد أو الحسن والفتح قال بن مزاحم قال في قوله فن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان الآية قال كان كتب على أهل التوراة أنه من قتل نفسا بغير نفس حوله أن يقاد بها ولا يعفى عنه ولا تقبل منه الدية وفرض على أهل الانجيل أن يعفى عنه ولا يقتل ورخص لامة محمد صلى الله عليه وسلم ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية وان شاء عفا فذلك قوله عز وجل ذلك تخفيف من ربكم ورجة يقول الدية تخفيف من الله اذ جعل الدية ولا يقتل ثم قال فن اعتدي بعد ذلك فله عذاب أليم يقول من قتل بعد أخذ الدية فله عذاب أليم وقال في قوله ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب اعلمكم تتقون يقول لكم في القصاص حياة ينتهي بضعكم عن بعض أن يصيب مخافة أن يقتل أخبرنا سفيان ابن عيينة قال حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت مجاهدا يقول سمعت ابن عباس يقول كان في بني اسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية فقال الله عز وجل لهذه الامة كتب عليكم القصاص في القتلى الحرب بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى فن عفي له من أخيه شيء قال العفو أن تقبل الدية في العمد فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورجة مما كتب على من كان قبلكم فن اعتدي بعد ذلك فله عذاب أليم (قال الشافعي) وما قال ابن عباس في هذا كما قال والله سبحانه أعلم وكذلك ما قال مقاتل (١) لان الله عز وجل اذ ذكر القصاص ثم قال فن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان لم يجز والله اعلم أن يقال ان عفي بان صولح على أخذ الدية لان العفو ترك حق بلا عوض فلم يجز إلا أن يكون ان عفي عن القتل فاذا عفا لم يكن إليه سبيل وصار للعافي القتل مال في مال القاتل وهو دية فتبيله في تبعه بمعروف

وسلم قال فهلا انتفعتم بجدها قالوا يا رسول الله انها ميتة قال انما حرم أكلها أخبرنا الربيع أنانا الشافعي أنانا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ما على أهل هذه لو أخذوا إهابها فدبعوه فانتفعوا به قالوا يا رسول الله انها ميتة قال انما حرم أكلها أخبرنا سفيان بن عيينة عن زبير بن أسلم أنه سمع ابن وعله سمع ابن عباس رضي الله عنهما سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول أكل إهاب دبغ فقد طهر أخبرنا مالك عن زبير بن أسلم عن ابن وعله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دبغ الإهاب فقد طهر أخبرنا مالك عن ابن قسيط عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أمه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة اذا دبغت أخبرنا مالك

(١) هنا زيادة في بعض

عن نافع عن زيد بن عبد الله
ابن عمر عن عبد الله
ابن عبد الرحمن بن أبي
بكر الصديق عن أم
سلة رضى الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال الذي يشرب في آنية
الفضة إنما يجرجر في
بطنه نار جهنم • أخبرنا
ابن عيينة عن الزهري
عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إذا
استيقظ أحدكم من
نومه فلا يغمس يده في
الإناء حتى يغسلها ثلاثا
فإنه لا يدري أين باتت
يده • أخبرنا مالك وابن
عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال إذا استيقظ
أحدكم من نومه
فليغسل يده قبل أن
يدخلها في وضوئه فإن
أحدكم لا يدري أين
باتت يده • أخبرنا الثقة
عن حميد عن أنس بن
مالك رضى الله عنه قال
كان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم

ويؤدى إليه القاتل باحسان فلو كان إذا عفا عن القاتل لم يكن له شيء لم يكن للعافي يتبعه ولا على القاتل شيء
يؤديه باحسان (وقال) وقد جاءت السنة مع بيان القرآن في مثل معنى القرآن أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح
الكهبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله عز وجل حرم مكة ولم يحرم بها الناس فلا يجزى لمن كان
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يعضد بها شجرة وإن ارتخص أحد فقال أحلت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فإن الله أحلها لي ولم يحلها للناس وإنما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام كحرماتها
بالأمس ثم أنكم يا خراعة قد قتلتم هذا القاتل من هذيل وأنا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلا فإلهه بين خيرتين
إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا العقل (قال الشافعي) وأنزل الله حل نأوه ومن قتل مظلوما فقد
جعلنا لولييه سلطانا فلا يسرف في القتل فيقال والله أعلم في قوله فلا يسرف في القتل لا يقتل غير قاتله (قال
الشافعي) في قوله تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى إنما خاصة في الحسين الذين وصف
مقاتل بن حيان وغيره من حكيت قوله في غير هذا الموضع ثم أدبها أن يقتل الحر بالحر إذا قتله والانس
بالانس إذا قتله ولا يقتل غير قاتله بالاطلا لأن الجوارز القاتل إلى غيره إذا كان المقتول أفضل من القاتل كما
وصفت أس أنه لا يقتل ذكر بالانس إذا كانا حريين مسلمين ولأنه لا يقتل حر بعبده من هذه الجهة إنما
يترك قتله من جهة غيرها وإذا كانت هكذا أشبه أن تكون لا تدل على أن لا يكون يقتل اثنان واحد إذا
كانا قاتلين (قال الشافعي) وهي عامة في أن الله عز ذكره أوجب بها القصاص إذا تكافأ دمان وإنما
يتكافأان بالحرية والاسلام وعلى كل ما وصفت من عموم الآية وخصوصها دلالة من كتاب أو سنة أو إجماع
(قال الشافعي) فأما جرح قتل قتيلا فولي المقتول بالخيار إن شاء قتل القاتل وإن شاء أخذ منه الدية وإن
شاء عفا عنه ببلادية (قال الشافعي) وإذا كان لولي المقتول أخذ المال وترك القصاص تركه ذلك القاتل
أو أحبه لأن الله عز وجل إنما جعل السلطان للولي والسلطان على القاتل فكل وارث من زوجة أو غيرها سواء
وليس لاحد من الأولياء أن يقتل حتى يجتمع جميع الورثة على القتل وينتظر غائبهم حتى يحضر أو يوكل
وصغيرهم حتى يبلغ ويحبس القاتل إلى اجتماع غائبهم وبلوغ صغيرهم فإن مات غائبهم أو صغيرهم أو بالغهم
قبل اجتماعهم على القتل فلو ارث الميت منهم في الدم والمال مثل ما كان الميت من أن يعفو أو يقتل (قال
الشافعي) فإذا أخذ حقه من الدية فذلك له ولا سبيل له إلى الدم إذا أخذ الدية أو عفا ببلادية (قال الشافعي)
ولو كان على المقتول دين وكانت له وصايا لم يكن لأهل الدين ولا الوصايا الاعتراض في القتل إن أراد الورثة فإن عفا
الورثة وأخذوا الدية أو عفا أحدهم كانت الدية حينئذ مالا من ماله يكون أهل الدين أحق بها ولا أهل الوصايا
حقهم منها (قال الشافعي) ولو لم تختار الورثة القتل ولا المال حتى مات القاتل كانت لهم الدية في ماله
يخامسون بها غرماء كدين من دينه (قال الشافعي) ولو اختاروا القتل فمات القاتل قبل يقتل كانت لهم
الدية في ماله لأن المال إنما يبطل عنهم بأن يختاروا القتل ويقتلون فيكونون موقوفين لحقهم من أحد
الوجهين وكذلك لو قضى لهم بالقصاص بعد اختياره فمات المقضى عليه بالقصاص قبل يقتل كانت لهم
الدية في ماله (قال الشافعي) ولو لم يمت القاتل ولكن جرحه خطأ فأخذت له دية كانت الدية مالا من ماله
لا يكون أهل القتل الأول أحق بهما من غرمائه كما لا يكونون أحق بهما وأهل الدية في ماله يكونون
بها أسوة الغرماء (قال الشافعي) ولو جرحه رجل عدا ثم عفا الجرح عن الجرح وما حدث منه ثم مات من
ذلك الجرح لم يكن إلى قتل الجرح سبيل بأن الجرح قد عفا القتل فإن كان عفا عنه لئلا أخذ عقل الجرح أخذت
منه الدية تامة لأن الجرح قد صار نفسا وإن كان عفا عن العقل والقصاص في الجرح ثم مات من الجرح
فمن لم يجز الوصية للقاتل أبطل العفو وجعل الدية تامة للورثة لأن هذه وصية لقاتل ومن أجاز الوصية للقاتل

يجعل عقوه عن الجرح وصية يضرب بها القاتل في الثلث مع أهل الوصايا وقال فيما زاد من الدية على عقل الجرح قولين أحدهما له مثل عقل الجرح لانه مال من ماله ملك عنه والآخر لا يجوز لانه لا يملك الا بعد موته عنه (قال الشافعي) ولو قتل نفر رجلا عدا كان لولي القتل أن يقتل في قول من قتل أكثر من واحد بواحد أيهم أراد أو يأخذ من أراد منهم الدية بقدر ما يلزمه منها كأنهم كانوا ثلاثة ففعا عن واحد فأخذ من الاثنين ثلثي الدية أو بقتلهما إن شاء (قال الشافعي) وإذا كانوا نفرًا ضربوه معافاة من ضربهم وأحدهم ضارب بحديدة والآخر بعصا خفيفة والآخر بحجر أو سوط فأتى من ذلك كله وكلهم عايد للضرب فلا قصاص فيه من قبل أنى لأعلم بأي الضرب كان الموت وفي بعض الضرب ما لا قود فيه بحال وعلى العامد بالحديد حصته من الدية في ماله وعلى الآخرين حصتهما على عاقلة ما (قال الشافعي) وكذلك لو كان فيهم واحد رمى شيئا فأخطأ به فأصابه معهم كانت على جميع العامدين بالحديد الدية في حصصهم في أموالهم حالة وعلى عاقلة المخطئ بالحديد حصته من الدية كما تكون دية الخطأ (قال الشافعي) ولو عفا المقتول عن هؤلاء كلهم كان القول فيمن لا يجير للقاتل وصية أو من يجيرها لم يوصف وقال في الذي يشركهم بخطا قولين أحدهما أن الوصية للعاقلة للقاتل لجميع ما أصاب العاقلة من حصته صاحبهم من الدية وصية لهم جائزة من الثلث والآخر أن لا تجوز له وصية لانها لا تسقط عن العاقلة الا بسقوطها عنه فهي وصية للقاتل (قال الربيع) القول الثاني أصح عندي (قال الشافعي) والقول في الرجل يجرح الرجل جرحا يكون في مثله قصاص فيأمر الجرح منه أن للجروح في جرحه مثل ما كان لأوليائه في قتله من الخيار فان شاء استقاد من جرحه وان شاء أخذ عقل الجرح من مال الجرح حال لا يكون غريما عن الغرماء بحاص أهل الدين (قال الشافعي) وما أصابه من جرح عدا الا قصاص فيه فعقله في مال الجرح حال (قال الشافعي) ولو جنى رجل على رجل جنبايات كان له أن يستقيد مما أراد أو يأخذ العقل مما أراد منها وكذلك لو جنى عليه نفر كان له أن يستقيد من بعضهم ويأخذ من بعض العقل (قال الشافعي) ولو كان القاتل أو الجرح عبدا أرذميا أو حرا مسلما كان لولي المقتول وللجروح في نفسه على الجاني (١) أو اختيار العقل من العبد والذمي فان اختاروه أو اختاره فاقصوا أو اقتصر فلا شيء لهم غير القصاص فان اختاروا أو اختار العبد قل فذلك في مال الذمي حال يكونون في ماله غرماء له وفي عتق العبد كاملا يباع فيه فان باع العقل كاملا فذلك لولي الدم أو الجرح وان لم يبلغ لم يلزم سيده منه شيء وان زاد عن العبد على العقل رد إلى سيد العبد وان شاء سيد العبد قبل هذا كله أن يؤدي عقل النفس أو الجرح متطوعا غير مجبور عليه لم يبع عليه عبده وقد أدى جميع ما في عنقه (قال الشافعي) ولو كان الجاني عبدا على عبد كان لسيد العبد الخيار في القصاص أو العقل وليس للعبد في ذلك خيار ان كانت الجنابة جرحا برئ منه وسواء كان العبد مرمونا أو غير مرمون الا أنه اذا أخذه عقلا وهو مرمون خير بين أن يدفع ما أخذه من العقل رهنا إلى المرتهن أو يجعله قصاصا من دينه ولا ينعى القصاص قول المرتهن انما جعلت عليه اذا أخذ العقل أن يجعله رهنا وقصاصا لانه يقوم مقام بدن العبد ان مات أو نقص بدنه لنقص الجراح له وان لم يمت وسواء هذا في المدبر وأم الولد المال المملوك في هذا كله فأما المكاتب فذلك اليه دون سيده يقتصر ان شاء أو يأخذ الدية فان أخذ الدية خلى بينه وبينها كما يخلي بينه وبين ماله (قال أبو محمد الربيع) وفي المكاتب يجني عليه جنابة فيها قصاص أنه ليس له أن يقتصر من قبل أنه قديم غير رقيقا فيكون قد أ تلف على سيده المال الذي هو بدل من القصاص وله أن يأخذ العقل ويكون أولى به من السيد يستعين به في كتابته (قال الشافعي) واذا اختار العقل في قتل العمد الذي فيه القصاص فهو حال في النفس وما دونها وكل عمد وان كان ديات في مال الجاني موسرا كان أو معسرا

(١) قوله أو اختيار العقل كذا وقع في النسخ ولعله سقط من قلم النسخ قبل هذا ما يصح العطف عليه ووجه الكلام والله أعلم كان لولي المقتول وللجروح على الجاني القصاص أو اختيار العقل الخ فانظر كتابه معصمه

لا تحمل العاقلة من قتل العمد شيئاً (قال الشافعي) وإن أحب الولاء أو المجرع العفو في القتل بلا مال ولا قود
فذلك لهم وإن قال قائل فمن أين أخذت العفو في القتل بلا مال ولا قود قيل من قول الله جل ثناؤه فمن صدق
به فهو كفارة له ومن الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن في العفو عن القصاص كفارة أو
قال شيئاً يرغب به في العفو عنه فإن قال قائل فأنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قاتل
فأعلمه بين خيرتين إن أحبوا فالقود وإن أحبوا فالعقل قيل له نعم هو فيما يأخذون من القاتل من القتل
والعفو بالدية والعفو بلا واحد منهم ما ليس يأخذ من القاتل انما هو ترك له كما قال ومن وجد عين ماله عند
معدوم فهو أحق به ليس أن ليس له تركه ولا ترك شيء يوجب له انما يقال هو له وكل ما قيل له أخذه فله تركه
(قال الشافعي) وإذا قتل الرجل الرجل عدل ثم مات القاتل والدية في مال القاتل لأنه لا يكون لاولياء المقتول
أن يأخذوا أبهم ما شاؤا إلا أن يحقهم في واحد دون واحد فإذا مات واحد خفهم بآب في الذي كان حقهم
فيه إن شاؤا وهو حي (قال الشافعي) وكذلك للرجل إذا جرحه الرجل الخيار في القصاص في الجرح فإن مات
الجرح فله عقل الجرح إن شاء حالاً كما وصفت في مال الجرح (قال الشافعي) وسواء أمتعت مائة القاتل
والجرح يقتل أو غيره فدية المقتول الأول وجرحه في ماله فإن جرح رجل جرحاً في كلها قصاص فللمجروح
الخيار في كل جرح منها كما يكون في جرح واحد لو جرحه إياه وإن شاء اقتص من بعضها وأخذ الدية من بعضها
وإن شاء ذلك في كلها فهو له (قال الشافعي) كأنه قطع يديه ورجليه وأوضعه فإن شاء قطع له يداً ورجلاً
وأخذ عقل يدور رجل وإن شاء أوضعه وإن شاء أخذ رأس الموضحة إذا كان له الخيار في كل كان له الخيار في
بعض (قال الشافعي) وكذلك ورثة المقتول والمجروح بعد موته إن أحبوا اقتص والليت من النفس
أو الجرح إن لم يكن نفس وإن أحبوا أخذوا العقل وإن أحبوا إذا كانت جراح ولم يكن نفس أن يأخذوا
أرض بعض الجراح ويقتصوا من بعض كان لهم (قال الشافعي) ومن قتل اثنين بواحد أو أكثر بواحد
فقتل عشرة رجلاً لا عداً ولا ولياً المقتول أن يقتلوا من شاؤوا منهم وأن يأخذوا الدية ممن شاؤوا فإذا أخذوا
الدية لم يكن لهم أن يأخذوا من واحد الا عشر الدية وإذا كانت الدية فأنما يغرمها الرجل على قدر من شركه
فيها وهي خلاف القصاص (قال الشافعي) وإن قطع رجل يد رجل ورجليه ثم مات المقطوعة يده
ورجله من تلك الجراح فأراد ورثته القصاص كان لهم أن يصنعوا ماصع بصاحبهم وإن أرادوا أن يقتلوه
وبأخذوا أرضاً فيصنع به لم يكن لهم وإذا كانت النفس فلا أرض للجراح لدخول الجراح في النفس ولهم
أن يأخذوا دية النفس كلها ويدعوا القصاص (قال الشافعي) ولو أرادوا أن يقطعوا يديه ورجليه أو
يديه دون رجليه أو بعض أطرافه التي قطع منه ويدعوا قتله كان ذلك لهم إذا قضيت لهم بأن يفعلوا ذلك
ويقتلوه قضيت لهم بأن يفعلوا ذلك ويدعوا قتله فإن قالوا نقطع يديه ثم نأخذ منه دية أو بعضها لم يكن
ذلك لهم وقيل إذا قطع يديه فقد أخذتم منه ما فيه الدية فلا يكون لكم عليه زيادة الا القطع أو القتل فأما مال
فلا ولو قطعوا له يداً أو رجلاً ثم قالوا أنا أخذ نصف الدية كان لهم ذلك لأنه لو قطع يديه فأرادوا أخذ القود
من يدو الارش من أخرى كان لهم ذلك ولا يكون لهم ذلك حتى يبرأ (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها
فجرحه جائفة مع قطع يديه ورجليه فمات فقال ورثته نجرحه جائفة ونقتله لم يمتعوا ذلك وإن أرادوا تركه
بعد هاتركوه ولو قالوا على الابتداء نجرحه جائفة ولا نقتله لم يتركوا وذلك أنهم انما يتركون إذا قالوا
نقتله بمجاقة منه في الجنابة وأما ما لا يقاد منه فلا يتركون وإياه

(ولاء القصاص) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً
فلا يسرف في القتل (قال الشافعي) فكان معلوماً عند أهل العلم من خطوبهم هذه الآية أن ولي
المقتول من جعل الله تعالى له ميراثاً منه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قاتل فأكمله بين

ابن محمد أخبرني أبو بكر
ابن عمر بن عبد الرحمن
عن نافع عن ابن عمر أن
رجلاً مر على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يقول فلم عليه الرجل
فرد عليه السلام فلما
جاوزه ناداه النبي صلى الله
عليه وسلم فقال انما
جئتني على الرد عليك
خشية أن تذهب
فتقول اني سلمت على
رسول الله فلم يرد علي
فاذا رأيته على هذه
الحال فلا تلم علي فانك
ان تفعل لا أرد عليك
* أخبرنا ابراهيم بن
محمد عن أبي الحويرث
عن الاعرج عن
ابن الصمة قال مررت
على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يقول فلمت
عليه فلم يرد علي حتى قام
الى جدار فحتم بعضاً
كانت معه ثم وضع يده
على الجدار فسمع وجهه
وزراعيه ثم رد على
السلام (قال أبو العباس
الاصم) رحمه الله هذان
الحديثان ليسا في
كتاب الوضوء ولكن
آخرجهما فيه لانه موضعهما

خيرتين ان أحبوا فالقودوان أحبوا فاعقل ولم يختلف المسلمون علمته في أن العقل موروث كما يورث المال
 وإذا كان هكذا فكل وارث ولي الدم كما كان لكل وارث ما جعل الله له من ميراث الميت زوجة كانت له أو ابنة
 أو أم أو ولدا أو والد الابن ج أحدهم منهم من ولاية الدم (١) إذا كان لهم أن يكونوا بالدم مالا كما
 لا ينجرون من سواء من ماله (قال الشافعي) فإذا قتل رجل رجلا فلا سبيل إلى القصاص إلا بان
 يجمع جميع ورثة الميت من كانوا وحيث كانوا على القصاص فإذا فعلوا فلهم القصاص وإذا كان على
 الميت دين ولا مال له أو كانت له وصايا كان للورثة القتل وإن كره أهل الدين والوصايا لأنهم ليسوا من أوليائه
 وإن الورثة إن شاءوا ملكوا المال بسببه وإن شاءوا ملكوا القود وكذلك إن شاءوا عفووا على غير مال ولا قود
 لأن المال لا يملك بالعمد إلا بعينة الورثة أو بعينة المجني عليه إن كان حيا وإذا كان في ورثة المقتول صغاراً أو
 غيب لم يكن إلى القصاص سبيل حتى يحضر الغيب ويبلغ الصغار فإذا اجتمعوا على القصاص فذلك لهم وإذا
 كان في الورثة معتوه فلا سبيل إلى القصاص حتى يفتق أو يوت فتقوم ورثته مقامه وأى الورثة كان بالغاً فعفا
 عا له أو بلا مال سقط القصاص وكان لمن بقي من الورثة حصته من الدية وإذا سقط القصاص صارت لهم
 الدية (قال الشافعي) وإذا كان للدم وليان فحكم لهما بالقصاص أو لم يحكم حتى قال أحدهما قد عفوت
 القتل لله أو قد عفوت عنه أو قد تركت الاقتصاص منه أو قال القاتل أعف عني فقال قد عفوت عنك فقد بطل
 القصاص عنه وهو على حقه من الدية وإن أحب أن يأخذ به أخذته لأن عفوه عن القصاص غير عفوه عن
 المال إنما هو عفو أحد الأمرين دون الآخر قال الله تعالى فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف وأداء
 إليه بإحسان يعني من عفى له عن القصاص (قال الشافعي) ولو قال قد عفوت عنك القصاص والدية
 لم يكن له قصاص ولم يكن له نصيب من الدية ولو قال قد عفوت ما لم يكن له عفو الدية وكان عفوا
 للقصاص وإنما كان عفواً للقصاص دون المال ولم يكن عفواً للمال دون القصاص ولا له إلا أن الله عز وجل
 حكم بالقصاص ثم قال فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف فأعلم أن العفو مطلقاً إنما هو ترك القصاص
 لأنه أعظم الأمرين وحكم بان يتبع بالمعروف ويؤدي إليه المعفو به بإحسان وقوله ما يلزمك على
 القصاص اللازم كان له وهو محكوم عليه إذا عفى له عن القصاص بان يؤدي إليه الدية حتى يعفوها صاحبها
 ولو قال قد عفوت عنك الدية لم يكن هذا عفواً له عن القصاص لأنه ما كان مقبلاً على القصاص فإفصا صر له
 دون الدية وهو لا يأخذ القصاص والدية وكذلك لو قال قد عفوت عن الدية ثم مات القاتل فإن له أخذ الدية
 لأنه عفا عنها وليست له إنما تكون له بعد عفوه عن القصاص وإن عفا الولي عن الدية والقصاص وعليه
 دين جاز عفوه ولو عفاهما في مرضه الذي مات فيه كان عفوه جائزاً وكان عفوه حصته من الدية وصية (قال
 الشافعي) ولو كان للمقتول وليان فعفا أحدهما القصاص لم يكن للباقي إلا الدية وإن كان محجوراً فعفاها
 فعفوه باطل وليس لوليها إلا أخذها من القاتل ولو عفاها وليه كان عفوه باطلاً وكذلك لو صالح وليه منها على
 شيء ليس ينظر له لم يجز له من ذلك إلا ما يجوز له من البيع والشراء عليه وعلى وجه النظر (قال الشافعي)
 وإذا عفا المحجور عن القصاص جاز عفوه عنه وكانت له ولورثته معه الدية لأن عفوه عن القصاص زيادة في
 ماله وعفوه المال نقص فلا يجوز عفوه المال (قال الشافعي) ومن جاز له عفوه ماله سوى الدية جاز ذلك له
 في الدية ومن لم يجز عفوه ماله سوى الدية لم يجز له عفو الدية (قال الشافعي) ولو قال أحد الورثة قد عفوت عن
 القاتل أو قد عفوت حتى عن القاتل ثم مات قبل بين كان لورثته أخذ حقه من الدية ولم يكن لهم القصاص فإن
 ادعى القاتل أنه قد عفا الدية والقود فعليه البينة وإن أراد خلاف الورثة ما يعلمونه عفاها (٢) أحلفوهم
 وأخذوا بحقهم من الدية (قال الشافعي) ولو كان العافي حياً فادعى عليه القاتل أنه قد عفا عنه
 الدم والمال أحلف له كما يحلف في دعواه عليه فيما سوى ذلك (قال الشافعي) وكل جنابة على أحد فيها

وروى أبو الحويرث
 عن الأعرج عن ابن
 الصمة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 فتمس فخرجت
 الحديث بتمامه له
 العلة * أخبرنا مالك عن
 أبي التضرع مولى عمر بن
 عبيد الله عن سليمان
 ابن يسار عن المقداد
 ابن الأسود أن علي بن أبي
 طالب رضی الله عنه
 أمره أن يسأل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 عن الرجل إذا دنا من
 أهله فخرج منه المذي
 ماذا عليه قال على فان
 عندي ابنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فانا
 أسخحي أن أسأله قال
 المقداد فسألت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 عن ذلك فقال إذا وجد
 أحدهم ذلك فلينضح
 فرجه وليتوضأ وضوءه
 للصلاة * أخبرنا مالك
 عن عبد الله بن أبي بكر

(١) قوله إذا كان لهم
 أن يكونوا بالدم مالا كذا
 في النسخ وانظر
 (٢) قوله أحلفوهم
 كذا في النسخ بضمير
 الفاعل جمعاً وانظر كنهه

القصاص دون النفس كالنفس المجني عليه القصاص اذا اراد أو أخذ المال أو العفو بلا مال فان مات من غير الجراح قبل أن يقتل أو يعفو فوليّه يقوم في الاقتصار والعفو مقامه والقول فيه كالقول في النفس لا يختلفان

(باب الشهادة في العفو) قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا مات المجني عليه في النفس أو غيرها

فشهد أحد ورثته أن أحدهم عفا القصاص أو عفا المال والقصاص فلا سبيل إلى القصاص كان الشاهد ممن تجوز شهادته ولا تجوز شهادته اذا كان بالغاً وارثاً للمقتول لان في شهادته اقراراً بدم القاتل ممنوع وان لم تكن تجوز شهادته أحلف المشهود عليه ما عفا المال وكانت له حصته من الدية ولا يحلف ما عفا القصاص لانه لا سبيل إلى القصاص ولا أحلفه على ما اذا حلف عليه لم أطر ح عنه بيمينه ما شهد به عليه (قال الشافعي) ولو كان ممن تجوز شهادته حلف القاتل مع شهادته له أنه عفا عنه المشهود عليه القصاص بالمال وبرئ من حصة المشهود عليه من الدية وأخذ من بقي من الورثة (١) منهم حصصهم من الدية ولو شهد شاهدان على الوارث أنه قال قد عفوت عن دم أبي أو عفوت عن فلان دم أبي أو عفوت عن فلان تباعى في دم أبي أو عفوت عن فلان ما يلزمه لابي أو ما يلزمه لي من قبل أبي كان هذا كله عفو الدم ولم يكن عفو الحصة من الدية حتى بين فيقول قد عفوت عنه الدم والدية أو الدم وما يلزمه من المال ولو شهد وأنها وصل كلامه فقال قد عفوت عن القصاص والعقوبة في دمه لم يكن هذا عفو المال حتى يقول قد عفوت عنه الدم والمال الذي يلزمه لابي وكذلك لو قال قد عفوت عنه الدم وما يلزمه لانه قد يرى العقوبة تلزمه وليس هذا عفو المال حتى يسميه (قال الشافعي) ولو وصل فقال قد عفوت عنه الذي يلزمه في دم أبي من قصاص وعقوبة في مال لم يكن عفو عن الدية حتى يقول ما يلزمه لي من المال أو ما يلزمه من المال لانه قد يجهل فيرى أن عليه أن يحرق له مال أو يقطع أو يعاقب فيه فالدية ليست عقوبة وعليه في هذا كله البين ما عفا الدية ولو شهد اثنان من الورثة على الاثنين وشهد الاثنان المشهود عليهما على الشاهدين عليهما أنهم عفووا الدية والقصاص كانت شهادتهم جائزة وليس في شيء من شهادتهم ما يجزى ونبه الى أنفسهم ولا يدفعون به عنها لانه قد كان لكل واحد منهم عفو الدم وان لم يرضه صاحبه وليست نصير حصة واحد منهم عفو الى صاحبه فيكون جازاً بها الى نفسه شيئاً (قال الشافعي) واذا كان للدم وليان أحدهما غائب أو صغير أو ماضٍ لم يأمره بالقتل ولم يجزيره فعد أحد الوليين فقتل قاتل أبيه ففيها قولان أحدهما لا قصاص بحال (قال الشافعي) وانما يسقط من قال هذا القود عنه اذا لم يجمع ورثة المقتول عليه للشبهة وان قول الله عز وجل فقد جعلنا لوليّه سلطاناً فلا يسرف في القتل يحتمل أي ولي قتل كان أحق بالقتل وقد كان يذهب الى هذا أن كرمفتي أهل المدينة فيقولون لو قتل رجل له مائة ولى فعفا تسعة وتسعون كان الباقي الذي لم يفع القود ينزل منزلة الحد يكون للرجل فيموت فيعفو أحد بنيّه ان لا آخر القيام به فهذا أسقط من قال هذا القصاص عن القاتل والتعزير ان كان ممن يجهل وان كان ممن لا يجهل عزز بالتعدي بالقتل دون غيره من ولادة الدم معه لكم حصة من الدية فان عفوتوها ركنتم حقكم وان أردتم أخذها فهي لكم والقول ممن يأخذونها واحد من قولين أحدهما أنهم ألهم في مال القاتل ويرجع بها ورثة القاتل في مال قاتله ومن قال هذا قال ان عفوا عن القاتل الدية رجعت ورثة القاتل المقتول على قاتل صاحبهم بحصة الورثة معه من الدية (قال الشافعي) القول الثاني انها الورثة في مال أخيه لانه قاتل قاتل أبيهم لان الدية انما كانت تلزمه لو كان لم يقتله ولي فاذا قتله ولي بدرأ عنه القصاص فلا يجتمع عليه القتل ويوجب الدية في ماله (قال الشافعي) والقول الثاني أن على من قتل من الاولياء قاتل أبيه القصاص حتى يجتبعوا على القتل واذا قتل الرجل الرجل فقال قتل ابني

ابن محمد بن عمرو بن خرم أنه سمع عمرو بن الزبير يقول دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء فقال مروان ومن مس الذكر الوضوء فقال عمرو ما علمت ذلك فقال مروان أخبرني بسيرة بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ * أخبرنا سليمان بن عمرو ومحمد ابن عبد الله عن يزيد بن عبد الملك الهاشمي عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أفضى أحدكم بيده الى ذكره لبس بينه وبينه شيء فليتوضأ * حدثنا عبد الله بن نافع وابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عقبة بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن نوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أفضى أحدكم بيده الى ذكره

(١) قوله منهم كذا في النسخ ولعله مكرر مع ما قبله كتبه معصمه

أورجلاً ناوليه طلب بالينة فان أقامها بانه قتله عمد عزرو لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وان لم يقمها
اقتص منه ولو قتل رجل له وليان فقتل أحدهما قاتل أبيه وادعى أن الولي معه أذن له أحلف الولي المدعى
عليه فان حلف كان له نصيبه من الدية على ما وصفت وان نكل (١) حلف المدعى عليه وبرئ من نصيبه
من الدية ولو أن رجلاً له وليان أو ولياء فعفا أحد أوليائه القصاص ثم عدا عليه أحد الأولياء فقتله
وقال لم أعلم عفون من معي ففها قولان أحدهما أن عليه القصاص فاذا اقتص منه فنصيبه من الدية
في مال القاتل المقتول الذي اقتص منه والاخر أن يحلف ما علم عفوه ثم عوقب ولم يقتص منه وأغرم
ديته حالة في ماله يرفع عنه منها بقدر نصيبه من دية المقتول الذي هو وارثه وان لم يحلف حلف أولياء المقتول
الاخر لقد علم ثم في القصاص منه قولان أحدهما أن يقتص منه والاخر لا قصاص منه ومن قال
يقتص منه جعل لورثة المقتول الاول في مال القاتل نصيبهم من الدية والذي قتل به حصته من الدية لما
أخذ منه القصاص (قال الشافعي) فاذا عفا أحد الورثة القصاص لحكم الحاكم لهم بالدية فأبهم قتل
القاتل قتل به الا أن يدع ذلك ورثته

(باب عفوا المجني عليه الجناية) قال الشافعي رحمه الله واذا جنى الرجل على الرجل الجناية فيها
قصاص فقال المجني عليه قد عفوت عن الجاني جنابته على وبرأ المجني عليه من الجناية سقط القصاص عن
الجاني وسئل المجني عليه فان قال قد عفوت له القصاص والمال جاز عفوه للمال ان كان يلي ماله وان كان
لا يلي ماله جاز عفوه للقصاص وأخذ له المال لانه ليس له أن يهب من ماله شيئاً وهكذا ان مات من جناية
الجاني وهو يلي ماله سئل ورثته فان قالوا لا نعلم عفا المال أحلفوا ما علموه عفا المال وأخذوا المال من مال
الجاني الا أن يأتي الجاني ببينة على عفوه المال والقصاص معا فيجوز له العفو ولو جاء الجاني ببينة أنه قال قد
عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على لم يكن هذا عفو المال حتى يبين فيقول من قصاص وأرش فيجوز عفوا المال
ولو مات المجني عليه من جناية الجاني بعد قوله قد عفوت عن الجاني جنابته على سقط القصاص وكان عليه في
ماله دية النفس وذلك لو قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على من عقل وقود وما يحدث منها كان هكذا
ولو قال قد عفوت عنه ما يلزمه في جنابته على من عقل وقود فلم يمت من الجناية وصح قبل أن يموت ومات
من غيرهما جاز العفو فيما يلزمه بالجناية نفسها ولم يجز فيما يلزمه بزيادتها لان الزيادة لم تكن وجبت له
يوم عفا ولم تكن وصية بحال وكانت كهبة وهبها من بضائهم صح فتجوز جوارضة العجيج ولو كانت المسئلة
بحالها فلم يصح حتى جرحه رجل آخر فخرج الاول من أن يكون قاتلاً كان أرش الجرح كله وصية جائزة
يضرب بهامع اهل الوصاية لانه ليس بقاتل (قال أبو محمد) والقول الثاني أنه قاتل مع غيره فلا تجوز له وصية الا أن
يكون الجراح الثاني قد ذبحه أو قطعه باثنين فيكون هو القاتل وتجوز الوصية للاول لان الثاني هو القاتل (قال
الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فقال قد عفوت عنه الجناية وما يحدث فيها وما يلزمه منها من عقل وقود ثم
مات من الجناية فلا سبيل الى القود بحال العفو عنه والنظر الى ارض الجناية نفسها فكان فيها قولان أحدهما
أنه جائز العفو عنه من ثلث مال العافي عنه كأن كان ثمنه موصحة فعفا عقابها وقودها فرفع عنه من الدية نصف
عشرها لانه وجب للمجني عليه في الجناية وبأخذ الباقي لانه عفا عما لم يجب له فلا يجوز عفوه فيه والقول الثاني
أن يؤخذ بجميع الجناية لانها صارت نفسها وهذا قاتل لا تجوز له وصية بحال (قال الربيع) وهذا اصح القولين
عندي (قال الشافعي) ولو كانت الجناية يدين ورجلين ثم مات منها وعفا جاز له العفو في القول الاول من الثلث
لان الدية وجبت له وأكثر الا أن ذلك نقص بالموت ولم يجز له في القول الثاني لانها صارت نفسها وهذا قاتل
(قال الشافعي) واذا قال الرجل للرجل قد عفوت عنك العقل والقود في كل ما جئيت على جفني عليه بعد

فليتوضأ وزاد ابن نافع
فقال عن محمد بن عبد
الرحمن بن توبان عن
جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثله (قال
الشافعي) رضى الله
عنه سمعت غير واحد
من الحفاظ يروونه
لا يذكرون فيه جابراً
* أخبرني القاسم بن
عبيد الله أنه عن عبيد الله

ابن عمر عن القاسم بن
محمد عن عائشة رضى
الله عنها قالت اذا امت
المرأة فرجها توضأت
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن رجلين
أحدهما جعفر بن
عمر وبن أمية الضمري
عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
أكل كتف شاة ثم
صلى ولم يتوضأ * أخبرنا
ابن عيينة عن ابن عجلان
عن القعقاع بن حكيم
عن أبي صالح عن أبي
محمدة

القول لم يكن هذا عفو أو كان له العقل والقود لانه عفا عنه ما لم يجب له (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل على أبي الرجل جرحا فقال ابنه وهو وارثه قد عفوت عن جنايتك على أبي في العقل والقود ما لم يكن هذا عفو لأن الجناية لأبيه ولا يكون له القيام بها إلا أن يموت أبوه وله إذا مات أبوه أن يأخذ العقل أو القود لانه لم يهف بعد ما وجبه له ولو عفا بعد موت أبيه لم يكن له عقل ولا قود إذا عفاها معا

(جناية العبد على الحر في ابتاعه الحر والعفو عنه) قال الشافعي وإذا جنى عبد على حرجانية فيها قصاص فعليه القصاص أو الأرض والجناية والدية كلها في رقبة العبد فان عفا القصاص والأرض جاز العفو ان صح منها من رأس المال وان مات منها أو من غيرهما قبل يصح جاز العفو لانه من الثلث يضرب به سيد العبد في ثلث مال الميت مع أهل الوصايا بالاقبل من الدية والأرض ما كان أوقية رقبة عبده ليس عليه غيره وإنما أجزأنا ههنا أنهم أوصية لسيد العبد وسيد ليس بقاتل ولو كانت جناية العبد على الحر موضحة فقال قد عفوت عنه القصاص والعقل وما يحدث في الجناية جازله العفو عن الموضحة ولم يجزله ما بقي لانه عفا عما لم يجب له ولم يوص ان وجب له أن يعفو عنه ولو أنه قال ان مت من الموضحة أو ازدادت فزادتها بالموت وغيره وصية له جاز العفو من الثلث ألا ترى أن رجلا لو كان له في يدي رجل مال فقال ما ربح فيه فلان فهو هبة لفلان لم يجز ولو قال وصية لفلان جاز (قال الشافعي) ولو كان العبد جنى على الحرجانية أقرتها العبد ولم تقم بها بينة فقال الحر قد عفوت الجناية وعقلها وما يحدث فيها لم يكن له قصاص بحال العفو وكان العقل انما يجب على العبد اذا اعتق فكان عفو عنه العقل كفوه عن الخدي يجوز للعبد منه اذا اعتق ما يجوز للعاني الحر المعفوع عنه ويرد عنه ما برد عن الحر ولو جنى عبد على حر موضحة عمدا فابتاع الحر العبد من سيده بالموضحة كان هذا عفو والقصاص فيها ولم يجز البيع إلا أن يعلم معا أرض الموضحة فيبتاع المجنى عليه العبد فيكون البيع جائزا وهكذا لو كانت أكثر من موضحة أو أقل لان الأثمان لا تجوز إلا معلومة عند البائع والمشتري (قال الشافعي) ولو وجد المشتري بالعبد عيبا كان له رده وكان له في عنقه أرض الجناية بالغاما مبلغ ولو أخذه بشراء فاسد فمات في يدي المشتري كانت على المشتري قيمته يحاص بها من أرض الجناية التي وجبت له في عنقه ولو أن عبد جنى على حر عمدا فاعتق سيد العبد وهو يعلم بالجناية أولا يعلم فسواء وللعرقود إلا أن يشاء العقل فان شاء فعلى السيد المعتق الأقل من أرض العقل أو قيمة رقبة العبد وجناية العبد على الحر عمدا وخطأ سواء

(جناية المرأة على الرجل في نكحها بالجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنت المرأة على الرجل موضحة عمدا وخطأ فنكحها على الموضحة والنكاح عليها عفو للجناية ولا سبيل إلى القود والنكاح ثابت وإن كانا قد علمتا أرض الجناية كان مهرها أرض الجناية في العمد خاصة فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف أرض الموضحة وإن نكحها على أرض موضحة خطأ كان النكاح جائزا وكان لها مهر مثلها وله على عاقلتها أرض موضحة لانه انما نكحها بدين له على غيرها ولا يجوز صدق دين على غير المصدق وهذا كله إذا عاش من الجناية فان كانت الجناية خطأ أو عمدات منها فكان الصداق جائزا وازادها فيه على صداق مثلها ردت إلى صداق مثلها ورجع عليها بالفضل لانها تصير وصية لوارث فلا تجوز ولو جنت على عبد جناية فنكحها عليها جاز نكاحها بها على جناية نفسه في المسائل كلها (١) إلا في أن الصداق إذا كان جائزا وكان أكثر من مهر مثلها ومات العبد جائزا لانهم لم تجن على السيد فيكون قابلا ولم يكن صداقها في معنى الوصايا بحال فلا يجوز منه ما جاز صدق مثلها

(الشهادة في الجناية) قال الشافعي رحمه الله تعالى ويقبل في القتل والحد ودسوى الزنا شاهدان

هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما أنا لكم مثل الوالد اذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ولا يسبح بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرمسة وأن يستحي الرجل بينه وبين أخيه * أخبرنا سفيان أخبرني هشام بن عروة قال أخبرني أبو وجزة عن عمران بن حدير عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الاستنجاء بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن أنثى على أمي لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك عند كل صلاة * أخبرنا ابن

(١) قوله إلا في أن الصداق الخ كذا في النسخ وانظر كتبه

معجمه

وإذا كان الجرح والقتل عمدًا لم يقبل فيه الشاهدان ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ولا عيّن وشاهد إلا أن يكون الجرح عمدًا مما لا قصاص فيه بحال مثل الحائفة ومثل جنابة من لا قود عليه من متهو أو صبي أو مسلم على كافر أو حر على عبد أو أب على ابنه فإذا كان هذا قبل فيه شهادة رجل وامرأتين وعيّن وشاهد لانه مال بكل حال فان كان الجرح هاشمة أو مأومة لم يقبل فيه أقل من شاهدين لان الذي شج هاشمة أو مأومة ان أراد أن أخذه القصاص من موضحة فعلت لانها موضحة وزيادة فإذا كانت الجنابة الادنى ان أراد أن أخذه فيها قوداً أخذتهم لم أقبل فيها شهادة شاهدين ولا شاهد وامرأتين وإذا كانت لا قصاص في أدنى شئ منها ولا أعلاه قبلت فيها شاهد أو امرأتين وشاهد أو عيّن وإذا ادعى رجل على رجل قتل عدو قال قد عفوت القود أو قال لي القود أو المال وأنا أخذ المال وسأل أن يقبل له شاهد وامرأتان أو عيّن وشاهد لم يكن ذلك لانه لا يجب له مال حتى يجب له قود وإذا ادعى رجل على رجل جرحاً مد أو خطأ لم أقبل له شهادة وارثه بحال لانه قد يكون نفاً فيقتل وجب بشهادته الدية ولو أن رجلاً ابنه وابن عمه فادعى جرحاً فشهد له ابن عمه قبلت شهادته لانه ليس بوارثه فان لم يحكم بها حتى مات ابنه طرحت شهادة ابن عمه لانه قد صار وارثاً للشهود لانه لو مات ورثه وان حكم بها ثم مات ابنه فصار ابن عمه الوارث لم ترد لان الحكم قد مضى بها في حين لا يجزى الى نفسه بها شيئاً

(الشهادة في الأقضية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل شاهدين يقتل عمدًا وهو ممن يستقادمه للقتول أتى المشهود عليه برجلين من عاقلته غير ولده أو والده يشهدان له على جرح الشاهدين الذين شهدا عليه قبلت شهادتهما لانهما لا يهملان عنه في العمد فدفعا عن أنفسهما بشهادتهما معقلاً ولو ادعى عليه قتل خطأ أو أقامه عليه شاهدين فجاء المشهود عليه برجلين من عاقلته يجرحان الشاهدين لم تجز شهادتهما لانهم ما يدفعا عن أنفسهما ما يلزمهما من العقل وكذلك لو كانا من عاقلته فقيرين لا يلزمهما ذلك عقل لم تقبل شهادتهما لانه قد يكون لهما مال في وقت العقل فيؤخذ منهما العقل فيكونا دافعين بشهادتهما عن أنفسهما ولو شهد شاهدان على رجل يقتل أو جرح خطأ فجاء المشهود عليه برجلين من عاقلته يجرحونهما اتبعي للحاكم أن ينظر فان كان الذين جرحوهما ممن يلزمه أن يعقل عن المشهود عليه حين شهادتهما وان حكم بشهادتهما تقبل شهادتهما وذلك أن لا يكون من هو أقرب اليه نسباً مما يحمل العقل عنه وان كان من هو أقرب اليه نسباً مما يحمل العقل عنه حتى لا يخلص الى أن يعقل الشاهدان عنه الا بعد موت الذين يحملون العقل عنه من العاقله أو حاجتهم قبلت شهادتهما لانهما حين شهدا من غير عاقلته

(ما تقبل عليه الشهادة في الجنابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا أقبل في الشهادة على الجنابة الا ما أقبل في الشهادة على الحقوق الا في القسامة فلو أن رجلاً جاء بشاهدين يشهدان أن رجلاً ضربه بسيف وقتل ما فان قالوا أنهم رده ومات مكانه من ضربه قبلت شهادتهما وان قالوا ما ندري أنهم رده أو لم ينهر لم أجعله بها جارحاً ولو قالوا ضربه في رأسه فرائد ما سائلنا لم أجعله جارحاً الا بان يقولوا سال من ضربه ثم لم أجعلها دامية حتى يقولوا أو وضخها وهذه هي نفسها أو هي في موضع كذا وكذا فان برأ منها فأراد القصاص لم أقصه الا بان يقولوا هي هذه بعينها أو يضغها طويلاً وعرضها فان قالوا وضخه ولا ندري كم طول الموضحة لم أقصه منه وان قالوا وضخه في رأسه ولا ثبت أين موضع الموضحة لم أقصه لاني لا أدري أين أخذ منه الفصاص من رأسه وجعلت عليه الدية لانهم ما قد ثبتنا على أنه أوضخه في رأسه ولو قالوا ضربه فقطع احدي يديه والمقطوع

عينه عن محمد بن اسحق عن ابن أبي عتيق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال السوال مطهرة للقم مرضة للرب * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فانه لا يدري أين باتت يده * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها لانها فانه لا يدري أين باتت يده (قال أبو العباس الأصم) انما أخرجت حديث مالك على حدة وحديث سفيان على حدة لان الشافعي رضي الله عنه قبل ذلك ذكره عنهم جميعاً على لفظ حديث مالك * أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن زيد وابن عليه

عن أيوب عن ابن سيرين
عن عمرو بن وهب
الثقي عن الغيرة بن
شعبة رضى الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم توضع بناصيته
وعلى عمامته وخفيه
* أخبرنا مسلم عن ابن
جريح عن عطاء أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم توضع بناصيته
العمامة ومسح مقدم
رأسه أو قال ناصيته
بالماء * أخبرنا إبراهيم
ابن محمد عن علي بن يحيى
عن ابن سيرين عن المغيرة
ابن شعبه رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مسح ناصيته
أو قال مقدم رأسه
بالماء * أخبرنا مالك عن
عمرو بن يحيى المازني
عن أبيه أنه قال لعبد الله
ابن زيد الانصاري هل
تستطيع أن تريني
كيف كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يتوضأ فقال عبد الله
(١) قوله ولم يثبتنا الخ
كذا في النسخ وفي الكلام
ما يحتاج إلى تأمل وتحرير
فإن تحريف النسخ في
هذا الموضع كثير
كتبه معجمه

أحدى يديه مقطوع اليد الأخرى فلا قصاص إذا لم يثبتنا اليد التي قطع وعلى الجاني الأرض في ماله لانهما
أثبتنا قطع يده ولو قال قطع أحدى يديه (١) ولم يثبتنا أي اليدين هي أيده المقطوعة هي أي يده الأخرى قبل
أنتم ضعفاء ليست له الأبدان ينو فان فعلوا قبلت وان لم يفعلوا قبلت وقضى عليه وكان هؤلاء ضعفاء
(قال الشافعي) وهكذا في رجله وأذنيه وكل ما ليس فيه منه الاثنان فقطع أحدهما ولو شهد أن هذا قطع يد
هذا وقال هذا يوم الخميس وقال هذا يوم الجمعة لم تقبل شهادتهما ان كان عدا الاختلافهما فان كل واحد
منهما يبرئ الجاني أن يكون فعل في اليوم الذي زعم الآخر أنه فعل فيه وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه
قتل بكرة يوم كذا وشهد آخر أن قتل بعصر ذلك اليوم وأنه قتل انسانا بعصر في ذلك اليوم أو جرحه أو أصاب
حدا سقط كل هذا عنه لان كل واحدة من البيتين تبرئه مما شهدت به عليه الأخرى وهذا في العمد والخطا سواء
إذا لم يكن إلا أن يكون أحدهما قد كان والآخر لم يكن وبطلنا معانعه لان الحكم عليه باحداهما ليس
بواجب عليه من الحكم عليه بالأخرى وأحلف كما يحلف المدعى عليه بلا بينة وليس كالذي يظاهر عليه من
الأخبار التي تقر في نفس الحاكم أنه قالوا لا يبرأ من تلك الشهادة وان لم تكن قاطعة بمعنى غيرهم فيكون في
هذا القسامة ولا يكون ذلك في المسئلة الأولى ولا يكون ذلك بالإدالة ولو شهد شاهد أنه قتله يوم الخميس
وآخر أنه قتله يوم الجمعة كان باطلا لان كل واحد يكذب الآخر ولا يكون قاتلا يوم الخميس ويوم الجمعة
وهكذا لو شهد رجل أنه قتله بكرة والآخر أنه عشية والآخر أنه خنقه حتى مات والآخر أنه ضربه بسيف
حتى مات كانت هذه شهادة متضادة لا تزمه ولو أن رجلين شهدا على رجلين أنهما قاتلا رجلا وشهد
المشهد عليهما أن الشاهدين قتلاه وكانت شهادتهما في مقام واحد فان صدقهما أو لىء الدم معا
فالشهادة باطلة وكذلك ان كذبهما وان ادعوا شهادتهما فشهدا قبل أن يشهدا الآخران قبلت شهادتهما
وجعلت المشهود عليهما ما للذين شهدا بعد ما شهد عليهما بالقتل دافعين عن أنفسهما بشهادتهما وأبطلت
شهادتهما وان ادعوا شهادة الذين شهدا آخر أبطلت الشهادة لان الأولين قد شهدا عليهما دافعا عن أنفسهما
ما شهد به عليهما ما قبل أن يشهدا وان لم يدعوا شيئا تركهم حتى يدعوا كما وصفت لك (قال الشافعي) رحمه
الله فان جاءوا بجيعة لم أقبل شهادتهم لانه ليس في شهادة أحد منهم شيء الا في شهادة الآخر مثلها فليس
واحد منهم أولى بالرد ولا القبول من الآخر ولو شهد شاهد على رجل أنه أقر أنه قتل رجلا خطا في يوم غير اليوم
الذي شهد به صاحبه كان قول العامة ان هذا جازل لانه شهادة على قول وهكذا اقرار الناس في يوم بعد يوم ومجلس
بعد مجلس وهو مخالف للفعل ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عمدا وشهد الآخر أنه أقر أنه قتله ولم يقل
عمدا ولا خطا جعلته قاتلا وجعلت القول قول القاتل فان قال عمدا فمعه القصاص وان قال خطا حلف
ما قتله عمدا وكانت الدية في ماله في مضي ثلاث سنين ولو شهد أحدهما أنه أقر أنه قتله عمدا ولا آخر أنه أقر أنه
قتله خطا سألته وجعلت القول قوله فان قال خطا حلفته على العمد وجعلته عليه في ثلاث سنين لان كلهما
يشهد بالاقرار بالقتل أحدهما عمدا والآخر خطا وقد يكونان صادقين لانهما يشهدان على قول بلا فعل
(قال الشافعي) ولو كانا شهدا على قتل فقال أحدهما قتله بجديدة وقال الآخر بعضا كانت شهادتهما
باطلة لانهما متضادان ولا يكون قاتله بجديدة حتى يأتي على نفسه وبعضا حتى يأتي عليها ولو شهد أحدهما
على أنه قتله وشهد الآخر على أنه أقر بقتله لم تجز شهادتهما ولم تكن هذه شهادة متضادة يكذب بعضها بعضا
ولكني لم أجزها لانها ليست بمجموعة على شيء وان كان القتل المشهود عليه - والمقربة خطا أحلف أولياء
الدم مع شاهدهم واستحقوا الدية بما تستحق به الحقوق وان كان عمدا أحلفوا أيضا قسامة لان مثل هذا
يوجب القسامة في الدم واستحقوا الدية بالقسامة ولو شهد شاهدان أن هذا قتل فلاننا وهذا قد أثبتنا أحدهما
بغير عينه لم تكن هذه شهادة قاطعة وكانت في هذا قسامة على أحدهما كما تكون على أهل القرية قتله

ابن زيد بن قدام بوضوء
فأفرغ على يديه فغسل
يديه مرتين ومضمض
واستنشق ثلاثاً ثم غسل
وجهه ثلاثاً ثم غسل
يديه مرتين مرتين إلى
المرفقين ثم مسح رأسه
بيديه فأقبل بهما وأدبر
بدأ بمسح رأسه ثم ذهب
بهما إلى قفاه ثم ردهما
إلى الموضع الذي بدأ منه
ثم غسل رجليه * أخبرنا
يحيى بن سليم حدثني
أبو هاشم اسمعيل بن
كثير عن عاصم بن لقيط
ابن صبرة عن أبيه قال
كنت وأبدي المتفق
أوفي وفدي المتفق
إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأتيناه فلم
نصادفه وصادفنا عائشة
رضي الله عنها فأتتنا
بقناع فيه تمر والقناع
الطبق فأكلنا وأمرت لنا
بحمرة فصنعت ثم أكلنا فلم
نلبث أن جاء النبي صلى
الله عليه وسلم فقال
هل أكلتم شأهلاً أم
لكم بشي فقلنا نعم فلم
نلبث أن دفع الراعي غنمه
فإذا سحله تبعه
فقال هيه يا فلان ما ولدك
قال بهيمة قال فاذبح
لنا مكانها شاة ثم انحرف
إلى وقال لي لا تحسبن ولم
يقبل لا تحسبن أنا من
أجلك ذبحناها لنا غنم

بعضهم ولو شهدا أن هذا الرجل بعينه قتل عبد الله بن محمد أو سالم بن عبد الله لا يدري أيهما قتل لم تكن
هذه شهادة ولا في هذا أقسامه لأن أولياء كل واحد منهما إذا طلبوا لم يكونوا بأحق من غيرهم (قال الشافعي)
ولا قبل الشهادة حتى يثبتوها فإن قالوا شهد أنه ضربه في رأسه ضربة بسيف أو حديدة أو عصافراً يئاه
مشجوها هذه الشجة لم أقص منه حتى يقولوا فشججه بها هذه الشجة (قال الشافعي) وهكذا لو قالوا انشهد
أنه ضربه وهو ملغف فقطعه باثنين أو جرحه هذا الجرح ولم يبينوا أنه كان حي حين ضربه لم يجعله قاتلاً
ولا جرحاً حتى يقولوا ضربه وهو حي أو ثبت بينة أنه حين ضربه كان حياً أو كانت فيه الحياة بعد ضربه
إياه فيعلم أن الضربة كانت وهو حي وأقبل قول الجاني مع عينه إذا لم تقم بينة بأن هذه الشجة لم تكن
من فعله وأنه ضربه ميتاً وهكذا لو شهدوا أن قوما دخلوا بيتاً فغابوا ثم هدمه هذا علمهم فقال هدمته
بعد ما ماتوا جعلت القول قوله حتى تثبت بينة أن الحياة كانت فيهم حين هدم هذا البيت (قال الربيع)
والشافعي فيه قول ثان يشبه هذا أن الملقوف بالثوب والقوم الذين كانوا في البيت فهدمه عليهم على الحياة
حتى يعلم أو تقوم بينة أنهم ماتوا قبل أن يهدم البيت عليهم (قال الشافعي) وهكذا لو أقر فقال ضربه
فقطعه وهدمت البيت على هؤلاء وهم موتى أو ضربت فم هذا الرجل وأسنانه ساقطة كان القول قوله مع
عينه حتى تقوم بينة بخلاف ما قال وإذا شهد شاهدان أن هذا الرجل ضرب هذا الرجل ضربة أثبتناها
فلم يبرأ جرحها حتى مات المضروب فلا قصاص عليه إلا بان يقر بانه مات أو ثبت الشهود أنه مات منها أو من
غيرهم ممن رأى الضربة وإن لم يره حين ضربه أو ثبت الشهود الذين رأوا الضربة أو الذين شهدوا على
أصل الضربة أنه لم يزل لازماً للفراس منها حتى مات فإذا كان هكذا فالظاهر أنه مات منها وعليه القود وإذا لم
يكن من هذا واحد حلف الجاني ما مات منها وضمن أرض الجرح فان نكل حلفوا وكان لهم الدية أو القصاص
فيه إن كان ممن يقتص منه

(نسأح الأولياء على القصاص) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمداً بسيف
وله ولادة رجال ونساء نسأح الأولياء على القصاص فطلب كلهم تولى قتله قيل لا يقتله الواحد فان لم تموه
لرجل منكم وتولى قتله وإن اجتمعتم على أجنبي يقتله خلى وقتله وإن نسأحتم أقرعنا بينكم فأياكم خرجت
قرعته خيلناه وقتله ولا يقرع لامرأة ولا يدعها وقتله لأن الأغلب أنها لا تقدر على قتله الابتغذيه وكذلك
لو كان فيهم أشل اليمنى أو ضعيف أو مريض لا يقدر على قتله الابتغذيه أقرع بين من يقدر على قتله ولا يدع
يعذبه بالقتل (قال الشافعي) وإذا لم يكن الأول واحد مريض لا يقدر على قتله الابتغذيه قيل له وكل من
يقتله ولا يترك وقتله يعذبه وكذلك إن كان ولاته نساء لم تقتله امرأة بقرعة (قال) وينظر إلى السيف
الذي يقتله به فإن كان صارماً والأعطي صارماً (قال الشافعي) وإذا كان الولي صحيحاً فخرجت قرعته
وكان لا يحسن يضرب أعطيه ولي غيره حتى يقتله قتلاً وحياً (قال) فإن لم يحسن ولاته الضرب أمر الولي
ضارباً بضرب عنقه (قال الشافعي) وإن ضرب القاتل ضربة فلم يمت في ضربة أعيد عليه الضرب حتى
يموت بأصم سيف وأشد ضرب قد رعليه وإذا كان للقتيل ولادة فاجتمعوا على القتل فلم يقتل القاتل حتى
يموت أحدهم كف عن قتله حتى يجمع ورثة الميت على القتل ولو لم يمت ولكن ذهب عقله لم يقتل حتى
يفيق أو يموت فتقوم ورثته مقامه وسواء أذن في قتله أو لم يأذن لأنه قدياً ذن ثم يكون له أن يعفو بعد الأذن
فإن نفوت أحد من الورثة فقتله كان كما وصفت في الرجلين يقتل أبوهما فيفوت أحدهما بالقتل وغرم
نصيب الميت والمعتوه من الدية والولي المحجور عليه وغير المحجور عليه في ولاية الدم والقيام بالقصاص وعفو
الدم على المال سواء وإن عفا المحجور عليه القصاص على غير مال فالعفو عن الدم جائز لا سبيل معه إلى القود
وله نصيبه من الدية لأنه لا يجوز له أن يحوّل المال ويجوز له ترك القود (قال الشافعي) فإذا اقتصرت الولاية

فخرجت قرعة أحدهم وهو يضعف عن قتله أعيدت القرعة على السابقين وهكذا تعاد أبدأ حتى تخرج على من يقوى على قتله

(تعدى الوكيل والولى في القتل) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ضرب الرجل الرجل ضربة فمات منها فملى الولى وقتله ففقطعه يده أو رجلاه أو ضرب وسطه أو مثل به لم يكن عليه عقل ولا قود ولا كفارة وأوجع عقوبة بالعدوان في المثلة (قال الشافعي) ولو جاء يضرب عنقه فضرب رأسه مما يلي العنق أو كتفيه وقال أخطأت أحلف ما عدا ما صنع ولم يعاقب وقيل اضرب عنقه ولو ضرب مفرق رأسه أو وسطه أو ضربه ضربة الأغلب أنه لا يخطئ بمثلها من أراد ضرب العنق وعقب ولم يحلف انما يحلف من يمكن أن يصدق على ما حلف عليه ويقال اضرب عنقه وإن قال لا أحسن الا هذا قبل منه ووكل من يحسن فإن لم يجد من يتوكل له وكل الامام له من يقتله ولا يقتله حتى يستأمر الولى فإن أذن له أن يقتله قتله فلو أن الوالى أذن لرجل أو امرأة بقتل رجل قضى له عليه بالقصاص فذهب ليقته ثم قال الولى قد عفوت عنه قبل أن يقتله فقتله قبل أن يعلم العفو عنه ففيها قولان أحدهما أن ليس على القاتل شيء إلا أن يحلف بالله ما علمه عفا عنه ولا على الذى قال قد عفوت عنه (قال الشافعي) والقول الثانى أنه يغرم الديه ويكفران حلف وأقل حاله أن يكون قد أخطأ بقتله ومن قال هذا قال ولو ووكل الولاة رجل لا يقتل رجل لهم عليه قود فتجنى به وكيهلم ليقته فعفا كلهم أو أحدهم وأشهد على العفو قبل أن يقتل الذى عليه القود لم يصل العفو الى الوكيل حتى يقتل الذى عليه القود لم يكن على الوكيل الذى قتل قصاص لانه قتله على انه مباح له خاصة وعليه الديه والكفارة ولا يرجع بها على الولى الذى أمره لانه متطوع له بالقتل ويحلف الوكيل ما علم العفو فان حلف لم يقتل ووداه والحلف الولى اقدعله وقتله (قال الشافعي) هذا القول أحسن ما لان المقتول صار ممنوعا بعفو الولى عنه القتل وهذا أشبه بمعنى العبد يعتق ولا يعلم الرجل بعتقه فيقتله فيغرم دية حر والكافر يلم ولا يعلم الرجل باسلامه فيقتله فتكون دية مسلم قال فهو مخالف لهما في قتل العبد (قال الربيع) يريد به قتل العبد وهو يعرفه حراما

(الوكالة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وتجو زالوكالة بتثبيت البيعة على القتل عدا أو خطأ فاذا كان القود لم يدفع اليه حتى يحضره ولى القاتل أو بوكه بقتله (قال) وإن كله بقتله كان له قتله (قال الشافعي) وإذا قتل الرجل من لا ولى له عدا فلا سلطان أن يقتل به قاتله وله أن يأخذ له الديه ويدفعها الى جماعة المسلمين ويدع القاتل من القتل وليس له عفو القاتل والدية لانه لا يملكها دون المسلمين فيعفو ما علك (قال الشافعي) ولو قتل رجل له أولياء صغار فقراء لم يكن للوالى عفو دمه على الديه وكان عليه حبسه حتى يبلغ الولاة فيختاروا القتل أو الديه أو يختار الديه بالغ منهم فان اخذوا لم يكن الى النفس سبيل وكان على أولياء الصغار ان يأخذوا لهم الديه لان النفس قد صارت ممنوعة والدم ولى عليه عفو الدم وليس له عفو المال لانه يتلف بعفو المال ماله ولا يتلف بعفو الدم ملكه

(قتل الرجل بالمرأة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم من لقيت مخالفا من أهل العلم في أن الدمين متكافئان بالحريه والاسلام فاذا قتل الرجل المرأة عدا قتل بها واذا قتلته قتلته ولا يؤخذ من المرأة ولا من أولياءها شيء للرجل اذا قتلته ولا اذا قتل بها وحي كالرجل يقتل الرجل في جميع أحكامها اذا اقتص لها أو اقتص منها وكذلك النفر يقتلون المرأة والنسوة يقتلن الرجل (قال الشافعي) وكذلك جراحه التي فيها القصاص كلها بجراحها اذا أقدتها في النفس أقدتها في الجراح التي هي أقل من النفس ولا يختلطان في شيء الا في الديه فاذا أراد أولياءها الديه فديتها نصف دية الرجل وإن أراد أولياء الرجل دية من ماله فديته مائة من الابل لا تنقص لقتل المرأة وحكم القصاص مخالف حكم العقل (قال الشافعي) وولاة المرأة وورثتها كولاة الرجل وورثته لا يختلفان في شيء الا في الديه واذا قتل المرأة حاملا يتحرك ولدها ولا يتحرك

ولد الرأى بهيمة ذبحنا مكاتها شاة قتل يارسول الله انى امرأة فى لسانها شئ يعنى البذاء فقال طلقها اذن قلت انى منها ولدا ولها صحبة قال فرها يقول عظمها فان يكن فيها خير فستقبل ولا تضربن ظعنك ضربك أمتك قلت يارسول الله أخبرنى عن الوضوء قال أسبغ الوضوء وخل بين الاصابع و بالغ فى الاستنشاق الا أن تكون صائما * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبيد الله ابن أبى طلحة عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر والتس الناس الوضوء فلم يجدوه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فوضع فى ذلك اذناه يده وأمر الناس أن يتوضؤا منه قال فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه فتوضأ الناس حتى توضؤا من عند آخرهم * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه توضأ بالسوق فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى

لجنازة فدخل المسجد
ليصلي عليها فسمع على
خفيه ثم صلى عليها
* أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال
توضأ رسول الله صلى
الله عليه وسلم فادخل
يده في الأناء فاستنشق
ومضمض مرة واحدة
ثم أدخل يده وصب
على وجهه مرة واحدة
وصب على يديه مرة
واحدة ومسح رأسه
وأذنيه مرة واحدة
* أخبرنا مالك عن
عمر بن يحيى عن أبيه
عن عبد الله بن زيد أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم توضأ فغسل وجهه
ثلاثا وبديه مرتين مرتين
ومسح رأسه بيديه
فأقبل بهما وادبر بدأ
بعقد رأسه ثم ذهب بهما إلى
قفاه ثم ردهما إلى الماكان
الذي بدأ منه ثم غسل
رجليه * أخبرنا
سفيان عن هشام بن
عروة عن أبيه عن جرث
أن عثمان رضي الله
عنه توضأ بالماء ثلاثا
ثلاثا ثم قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول من توضأ وضوئي
هذا خرت خطاياه

ففي القود ولا شيء في جنبها حتى يرايها فاذا راها لم يقبل موتها أو بعده فسواء وفيه غرة قيمتها
خمس من الأبل (قال الشافعي) وإن راها لم يقبل موتها أو بعده فسواء ولا تقصص فيه إن مات
وفيه دية إن كان ذكر أو امرأة من الأبل وإن كان أنثى فخمسون من الأبل وسواء قتلها رجلا أو امرأة
(قال الشافعي) وإذا قتلت المرأة من عليها في قتله القود فذكرت جلاحت حتى تضع حملها ثم أقيد منها
حين تضع حملها وإن لم يكن لولدها مريض فأحب إلى لوز كت بطيب نفس ولي الدم يوما أو أياما حتى يوجد
له مريض فان لم يفعل قتلته وإن ولدت ثم وجدت تحركا انتظرت حتى تضع المتحرك أو يعلم أن ليس بها
حمل وكذلك إذا لم يعلم بها حمل فادعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ أو يعلم أن لا حمل بها ولو عمل الإمام
فاقتص منها حاملا فلا شيء عليه إلا المأثم حتى تلقى جنينا فان ألقه ضمنه الإمام دون المقتص له وكان
على عاقلة لا بيت المال وكذلك لو قضى بأن يقتص منها ثم رجع فلم يبلغ ولي الدم حتى يقتص منها ضمن
الإمام جنبها

(قتل الرجل النفس) قال الشافعي رحمه الله إذا قتل رجل نفاقا في أوليائهم جميعا يطلبون القود وتصادقوا
على أنه قتل بعضهم قبل بعض أو قامت بذلك بينة اقتص للذي قتله أولا وكانت الدية في ماله لمن بقي ممن قتل
آخر (قال الشافعي) ولو جاءوا متفرقين أحببت للإمام إذا علم أنه قتل غير الذي جاءه أن يعث إلى وليه فان
طلب القود قتلته عن قتل أولا وإن لم يفعل واقتص منه في قتل آخر أو وسط أو أول كرهته له ولا شيء عليه
فيه لأن لكلهم عليه القود وأبهم جاء فأثبت عليه البينة بقتل وليه فدفعه إليه فلم يقتله حتى جاء آخر فأثبت
عليه البينة بقتل وليه قتلته دفعه إلى ولي المقتول أولا (قال الشافعي) ولو أثبتوا عليه مع البينة أنهم قتل
أولا فالقول قول القاتل فان لم يقر بشيء أحببت للإمام أن يقرع بينهم أيهم قتل وليه أولا فأبهم خرج
سهمه قتله له وأعطى الباقي الديات من ماله وكذلك لو قتلهم معا أحببت له أن يقرع بينهم (قال الشافعي)
وإذا قتل رجل عبدا وورثته بكار وفيهم صغيرا وغائب وقتل آخر عبدا وورثته بالغون فسألو القود لم يعطوه
وحبس على صغيرهم حتى يبلغ وغائبهم حتى يحضر فلعل الصغير والغائب يدعان القود فيبطل القود ويعطون
ديته في ماله (قال الشافعي) ولو دفعه الإمام إلى ولي الذي قتل آخر وترك الذي قتله أولا فقتله كان عندى
مسيئا ولا شيء عليهم لأن كلهم استوجب دمه على الكمال (قال الشافعي) ولو كان قطع يدرجل ورجل
آخر وقتل آخر ثم جاؤا يطلبون القصاص معا اقتص منه اليد والرجل ثم قتل بعده (قال الشافعي) ولو
قطع أصبع رجل اليمنى وكف آخر اليمنى ثم جاؤا يطلبون القود أقصصت من الأصبع وخيرت صاحب
الكف بين أن أقصه وأخذله أرش الأصبع أو أخذله أرش الكف (قال الشافعي) ولو بدأ أقصه من
الكف أعطى صاحب الأصبع أرشها ولو قطع كفي رجلين اليمنى كان كقتله النفسين يقتص ليهما جاء
أولا وإن جاء معا اقتص للمقطوع بديا وإن اقتص للآخر أخذ الأول دية يسه وهكذا كل ما أصاب مما عليه
فيه القصاص فأت منه بقود أو مرض أو غيره فعليه أرشه في ماله

(الثلاثة يقتلون الرجل أو يصيونه بجرح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قتل نفا خمسة أو سبعة بجرح قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو تمألا عليه أهل صنعاء لقتلهم
جميعا (قال الشافعي) وقد سمعت عددا من المفتين وبلغني عنهم أنهم يقولون إذا قتل الرجلان أو الثلاثة
أو أكثر رجل عددا فلوليه قتلهم معا (قال الشافعي) وقد بنيت جميع هذه المسائل على هذا القول فينبغي
عندي لمن قال يقتل الاثنان أو أكثر بالرجل أن يقول فاذا قطع الاثنان يدرجل معاقطعت أيديهما معا
وكذلك أكثر من الاثنان وما جاز في الاثنان جاز في المائة وأكثر وانما تقطع أيديهما معا إذا جلا شيا فضر به

من وجهه ويديه
ورجله * أخبرنا
عبد الله بن نافع عن داود
ابن قيس عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن
أسامة بن زيد قال دخل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وبلال فذهب
لحاجته ثم خرجا قال
أسامة فسألت بلال ماذا
صنع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال بلال
ذهب لحاجته ثم توضأ
فغسل وجهه ويديه
ثم مسح برأسه ومسح
على الخفين * أخبرنا
مسلم وعبد المجيد عن ابن
جريج عن ابن شهاب
عن عباد بن زياد أن
عروة بن المغيرة أخبره
أن المغيرة بن شعبة
أخبره أنه غرام رسول
الله صلى الله عليه وسلم
غزوة تبوك قال المغيرة فبين
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبل الغائط فحملت
معه أداة قبل الفجر
فلما رجع رسول الله
صلى الله عليه وسلم
أخذت أهريق على يديه
من الأداة وهو يغسل
يديه ثلاث مرات ثم
غسل وجهه ثم ذهب
بحجر جبهته عن
ذراعيه فضاقت كاحيته

معاذ برة واحدة أو حزام معاذا واحدا فاما ان قطع هذا يده من أعلاها إلى نصفها وهذا يده من أسفلها
حتى أباتها فلا تقطع أيديهما ويجزئ من هذا بقدر ما حزن يده ومن هذا بقدر ما حزن يده ان كان هذا
يستطاع (قال الشافعي) وهذا هكذا في الجرح والشجة التي يستطاع فيها القصاص وغيره لا يختلف ولا
يخالف لنفس الا في أنه يكون الجرح يتبعض والنفس لا يتبعض فاذ لم يتبعض بان يكونا جنيين عليه معا
جرا كما وصفت لا ينفرد أحدهما بشيء منه دون الآخر فهو كالنفس في القياس واذا تبعض خالف النفس واذا
ضرب رجلان أو أكثر رجلا بما يكون في مثله القود فلم يبرح مكانه حتى مات وذلك أن يجرحوه معا بسيوف
أو رجا حرم أو نصال نبل أو بشئ صلب محدد يخرق مثله فلم يزل ضمن من الجراح حتى مات فلا ولياء
الدم ان شاؤا ان يقتلوهم معا فتلوهم وان شاؤا أن يأخذوا منهم الدية فليس عليهم معا الدية واحدة على كل
واحد منهم حصته ان كانوا اثنين فعلى كل واحد منهم نصفها وان كانوا ثلاثة فعلى كل واحد منهم الثلث
وهكذا ان كانوا أكثر وان أرادوا قتل بعضهم وأخذ الدية من بعض كان ذلك لهم وان أرادوا أخذ الدية
أخذوا منه بحساب من قتل معه كان قتلته ثلاثة فقتلوا اثنين وأرادوا أخذ الدية من واحد فلهم أن يأخذوا
منه ثلثها لان (٣) ثلثه بثلثه وان كانوا عشرة أخذوا منه عشرة وان كانوا مائة أخذوا منه جزءا من مائة جزء من
ديته ولو قتلته ثلاثة فمات واحد منهم كان لهم أن يقتلوا الاثنين ويأخذوا من مال الميت ثلث دية المقتول ولو
قتل رجل رجلا عدا وقتله معه صبي أو رجل معتوه كان لهم أن يقتلوا الرجل ويأخذوا من الصبي والمعتوه
أيهما كان القاتل نصف الدية (قال الشافعي) وهكذا لو أن حرا وعبد اقتلوا عبدا كان على الحر نصف
قيمة العبد المقتول وعلى العبد القتل وهكذا لو قتل مسلم ونصراني نصرانيا كان على المسلم نصف دية
النصراني وعلى النصراني القود وهكذا لو قتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي كان على أبيه نصف دية والعقوبة
وعلى الأجنبي القصاص اذا كان الضرب في هذه الحالات كاهما عبدا (قال الشافعي) واذا جنى اثنان على
رجل عدا أو آخر خطأ أو بما يكون حكمه حكم الخطأ من أن يضربه ببعض خفيفة أو بحجر خفيف فمات فلا قود
فيه لشرك الخطأ الذي لا قود فيه وفيه الدية على صاحب الخطأ في مال عاقلته وعلى صاحب العمد في أموالهما
ولو شهد شهود أن رجلين ضربا رجلا فراعاهن ور كاه مضطجعان ضربتهما ثم مر به آخر فقطعه باثنين فان
أثبتوا أنه قطععه باثنين وفيه الحياة ولم يندلعل الضرب قد بلغ به الذبح أو نزع حشوته لم يكن على واحد منهما
قصاص وكان لأوليائه أن يقتلوا على أيهما شاؤا ويلزمه دية ويعزران معا (قال الشافعي) وان لم يثبتوا
أنه كانت فيه حياة وقالوا لا ندري أهله كان حيا لم يكن فيه شيء ولا يغرمهما حتى يقسم أولياؤه فأيأخذون
ديته من الذين أقسموا عليه فان قال أولياؤه نقسم عليهم معا قبل ان أقسمتم على جراح الاولين وقطع الآخر
فذلك لكم وان أقسمتم على انه مات من الضرب بيمين معام لم يكن لكم اذا قطعته الآخر باثنين أو ذبحه الآخر
(قال الشافعي) وانما أبطلت القصاص أولا أن الضاربين الاولين اذا كانوا بلغوا منه مالا حياة
معه الا بقية حياة الذي لم يكن على الآخر عقل ولا قود وان كانوا لم يبلغوا ذلك منه فالقود على الآخر وعلى
الاولين الجراح فجعلتها قسامة بدي لان كلا يجب ذلك عليه ولا يجعل فيها قصاصا لهذا المعنى ولو شهد شهود
على رجل أنه ضربه بعصا في طرفها حديدة محددة ولم يثبتوا بالحديدة قتله أم بالعصا قتله فلا قود اذا كانت
العصا وانفردت بها القود وفيه الدية بكل حال وان حلف أولياؤه انه مات بالحديدة ففي حالة في ماله وان
لم يحلفوا ففي ماله في ثلاث سنين لانهم أثبتوا القتل فاقله الخطأ ولا تغرمه العقالة ولم تقم البينة على أنه خطأ
واذا قطع الرجل اصبع الرجل ثم جاء آخر فقطع كفه أو قطع الرجل يدا الرجل من مفصل الكوع ثم قطعها
آخر من المرفق ثم مات فعليه معا القود يقطع اصبع هذا وكف قاطع الكف ويد الرجل من المرفق ثم
يقتلان وسواء قطع من يده واحدة أو قطعها من يدين مفترقين سواء (١) وسواء كان ذلك بحضرة قطع الاول
أو بعده ساعة أو أكثر ما لم يذهب الجناية الاولى بالبر لان باقي الملهاء وصل الى الجسد كله ولو جاز أن يقال

في الجبة حتى أخرج
ذراعيه من أسفل الجبة
وغسل ذراعيه إلى
الرفقين ثم توضأ ومسح
على خفيه ثم أقبل قال
المغيرة فأقبلت معه حتى
نجد الناس قد قدموا
عبد الرحمن بن عوف
يعلى لهم فأدرك النبي
صلى الله عليه وسلم
أحدى الركبتين معه
وصلى مع الناس الركعة
الآخرة فلما سلم عبد
الرحمن قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأتم
صلاته فأفرغ ذلك
المسلمين وأكثروا التسبيح
فلما قضى النبي صلى الله
عليه وسلم صلاته أقبل
عليهم ثم قال أحسنتم
أوقال أصبتم فغبطهم أن
صلوا الصلاة لوقتها قال
ابن شهاب) وحدثني
اسماعيل بن محمد بن
سعد بن أبي وقاص عن
حزرة بن المغيرة بنحو
حديث عباد قال المغيرة
فأردت تأخير عبد الرحمن
فقال لي النبي صلى الله
عليه وسلم دعه * أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
حصين بن زكريا ويونس
(١) قوله ومن أحاز الخ
كذا في الأصل ولا تخلو من
العبارة من تحريف فمرد
كتبه مصححه

ذهبت الجناية الأولى حين كانت الجناية الآخرة قاطعة باقي الفصل الذي ياتصل به وأعظم منها جازا إذا قطع رجل
يدي رجل ورجله وشبهه آخر موضحة فأت أن يقال لا يقام من صاحب الموضحة بالنفس لأن ألم الجراح
الكثيرة قد دعم البدن قبل الموضحة أو بعدها (١) ومن أجاز أن يقتل اثنان بواحد لكان الألم يأتي على بعض
البدن دون بعض حتى يكون رجلان لوقطع كل واحد منهما يدرج معافاة لم يقدمهما في النفس لأن ألم كل
واحدة منهما في شق يده الذي قطع ولكن الألم يخلص من القليل والكثير ويخلص إلى البدن كله فيكون من
قتل اثنين بواحد يحكم في كل واحد منهما في القود حكمه على قاتل النفس منفردا فإذا أخذ العقل حكم
على كل من جنى عليه جناية صغيرة أو كبيرة على العدم من عقل النفس كأنهم عشرة جنوا على رجل فأت
فعلى كل واحد منهم عشر الدية فان قال قائل أرايت قول الله عز وجل كتب عليكم القصاص في القتلى الحر
بالحر هل فيه دلالة على أن لا يقتل حران بحر ولا رجل بامرأة قيل له لم نعلم مخالفا في أن الرجل يقتل المرأة
فإذا لم يختلف أحد في هذا ففيه دلالة على أن الآية خاصة فان قال قائل فيم زلت قيل أخبرنا معاذ بن
موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال قال مقاتل أخذت هذا التفسير من نفر حفظ منهم
مجاهد والضحاك والحسن قالوا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية قال كان بدء ذلك في حين من
العرب اقتتلوا قبل الإسلام بقليل وكان لأحد الحيين فضل على الآخر فاقسموا بالله ليقتلن بالانثى الذكر
وبالعبد منهم الحر فلما نزلت هذه الآية رضوا وسلوا (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا من هذا بما قالوا لأن
الله عز وجل إنما ألزم كل مذهب ذنبه ولم يجعل جرم أحد على غيره فقال الحر إذا كان والله أعلم قاتله
والعبد بالعبد إذا كان قاتله والانثى بالانثى إذا كانت قاتلة لها لأن (٢) يقتل بأحد من لم يقتله لفضل المقتول
على القاتل وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أعنى الناس على الله من قتل غير قاتله (قال الشافعي) وما
وصفت من أني لم أعلم مخالفا في أن يقتل الرجل المرأة دليل على أن لو كانت هذه الآية غير خاصة كما قال من
وصفت قوله من أهل التفسير لم يقتل ذكر بانثى (٣) ولم يجعل عوام من حفظت عنه من أهل العلم لا نعلم لهم
مخالفا لهذا معناه ولم يقتل الذكر بالانثى

(١) قتل الحر بالعبد قال الشافعي رحمه الله قال الله جل وعز في أهل التوراة وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس
الآية (قال) ولا يجوز والله أعلم في حكم الله تبارك وتعالى بين أهل التوراة أن كان حكما بينا لا ما جاز في قوله
ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل ولا يجوز فيها الآن تكون كل نفس محرمة القتل
فعلى من قتلها القود فيلزم في هذا أن يقتل المؤمن بالكافر المعاهد والمستأنن والصبي والمرأة من أهل
الحرب والرجل بعبد وعبد غيره مسلما كان أو كافرا والرجل بولده إذا قتله (قال الشافعي) أو يكون قول الله
تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما ممن دمه مكافئ دم من قتله وكل نفس كانت تقاد بنفس بدلالة كتاب الله
عز وجل أو سنة أو إجماع كما كان قول الله عز وجل والانثى بالانثى إذا كانت قاتلة خاصة لأن ذكر الآية يقتل
بانثى (قال الشافعي) وهذا أولى معانيه به والله أعلم لأن عليه دلائل منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مؤمن بكافر ولا إجماع على أن لا يقتل المرأة بامرأة من أهل دار الحرب ولا صبي (قال الشافعي) وكذلك لا يقتل الرجل
بامرأة من أهل دار الحرب ولا امرأة من أهل دار الحرب ولا صبي (قال الشافعي) وعلى الحر إذا قتل العبد قيمته كاملا
الحر بالعبد بحال ولو قتل حر ذمي عبدا مؤمنا لم يقتل به (قال الشافعي) وعلى الحر إذا قتل العبد قيمته كاملا
بالغة ما بلغت وإن كانت مائة ألف درهم أو ألف دينار كما يكون عليه قيمة متاع له لو استهلكه وبغيره لو قتله
وعليه في العبد إذا قتله عبدا ما وصفت في ماله وإذا قتله خطأ ما وصفت على عاقلته وعليه مع قيمتهما معا عتق
رقبة وكذلك الأمة يقتلها الحر ويقتل الرجل بالمرأة كما تقتل بالرجل وسواء صغيرة كانت أو كبيرة
(٢) قتل الخنثى قال الشافعي رحمه الله وإذا قتل الرجل الخنثى المشكل عبدا فلا وليا الخنثى القصاص
لأنه لا يعدو وأن يكون رجلا أو امرأة فيكون لهم القصاص إذا كان خنثى ولو سأوا الدية قضى لهم - م بدنه على

عن الشعبي عن عمرو
ابن المغيرة عن المغيرة بن
شعبة قال قلت يا رسول الله
أسمح على الخفين قال
نعم إذا أدخلتهما
وهما طاهرتان * أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي
حدثني المهاجر أبو محمد
عن عبد الرحمن بن أبي
بكرة عن أبيه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه أرخص للمسافرين
يسح على الخفين ثلاثة
أيام ولياليهن وللقير يوما
وليلة * أخبرنا سيفان عن
عاصم بن مهدي عن زر
قال أنيت صفوان بن
عسال فقال ما جاء بك
قلت ابتغاء العلم قال
ان الملائكة لتضع
أجنحتها لطالب العلم
رضا بما يطلب قلت
انه حان في نفسي المسح
على الخفين بعد الغائط
والبول وكنت امرأ من
أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأتيتك
أسألك هل سمعت من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك شيئا قال
نعم كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأمرنا
إذا كنا سفرأ أو مسافرين
أن لا نزع خفافنا ثلاثة
أيام ولياليهن الا من
جنبه لكن من غائط
وبول ونوم * أخبرنا

دية امرأه لانه اليقين ولم يقض لهم بدية رجل ولا زيادة على دية امرأه لانه شك (قال الشافعي) ولو كان
الخثنى بينا أنه ذكركم فمضى لهم بدية رجل (قال الشافعي) للخثنى المشكل من الرجال القصاص في النفس وفيما
دون النفس واذا طلب الدية فله دية امرأه فان بان بعد أنه رجل ألحقته بدية رجل (قال الشافعي) ولو كان
أولا يقول من حيث يقول الرجل وكانت علامات الرجل فيه أغلب قضيت له بدية رجل ثم أشكل فخاص
أوجاء منه ما يشكك غرمته الفضل من دية امرأه (قال الربيع) الخثنى المشكل الذي له فرج وذكرا ذابال
منهما لم يسبق أحدهما الآخر وانقطعاه مامعا وإذا كان يسبق أحدهما الآخر فالحكم للذي يسبق وان كانا
يسبقان معاف كان أحدهما ينقطع قبل الآخر فالحكم للذي سبق
(العبد يقتل بالعبد) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى والعبد بالعبد (قال الشافعي)
حكم الله عز وجل بين العبد بالقصاص في الآية التي حكم فيها بين الأحرار بالقصاص ولم أعلم في ذلك مخالفا
من أهل العلم في النفس (قال الشافعي) وإذا قتل العبد العبد أو الأمة أو الأمة أو الأمة أو الأمة
العبد عدا فمهم كالأحرار تقتل الحرة بالحر والحرة بالحر فعليهم القصاص معا (قال الشافعي)
وتقتل الأعداء بالعبد يقتلونه عمدا وكذلك الأماء بالعبد يقتلنه عمدا والقول فيهم كالقول في الأحرار وأولياء
العبد مال كهم فيجزي مال العبد المقتول أو الأمة المقتولة بين قتل من قتل عبده من العبيد أو أخذ قيمة عبده
المقتول بالقيمة ما بلغت من رقبة من قتل عبده فإيهما اختار فهو له وإذا قتل العبد له عمدا خير سيد العبد
المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده وهو ولي دمه دون قرابه لو كانت لعبده لانه مال كانه فان شاء القصاص
فهو له وان شاء قيمة عبده بيع العبد القاتل فاعطى المقتول عبده قيمة عبده ورد فضل ان كان فيه ما على مالك العبد
القاتل واذا لم يكن فيه فضل لم يكن ثم شيء يرد عليه فان نقص ثمنه عن قيمة العبد المقتول حتى ذهب لسيد
العبد المقتول ولا تباعة فيه على رب العبد القاتل (قال الشافعي) وان اختار ولي العبد المقتول قتل بعض
العبيد أو أخذ قيمة عبده من الباقي لم يكن له على واحد من الباقي من قيمة عبده الا بقدر عدد هم ان كانوا عشرة
فله في رقبة كل واحد منهم عشر قيمة عبده (قال) وان قتل عبيد عشرة عمدا خير سيد العبد المقتول بين
قتلهم أو أخذ قيمة عبده من رقابهم فان اختار قتلهم فذلك له وان اختار أخذ ثمن عبده فله في رقبة كل واحد منهم
عشر قيمة عبده فان كانوا ثلاثة فله في رقبة كل واحد منهم ثلث قيمة عبده وأي العبيد مات قبل يقتص منه أو
يباع له فلا سبيل له على سيده وله في الباقي القتل أو أخذ الارش منهم بقدر عدد هم كما وصفت (قال الشافعي)
وان قتل حر وعبد عدا فعلى الحر العقوبة ونصف قيمة العبد والسيدي العبد القصاص أو اتباعه بنصف قيمة
عبده في عنقه كما وصفت واذا قتل العبد الحر قتل به ويقاد منه في الجراح ان شاء الحر وان شاء ورثته في القتل
وهو في الجراح يجرحها عمدا كهو في القتل في أن ذلك في عنق العبد كما وصفت واذا كان العبد بين اثنين فقتله
عبد عمده فلا قود حتى يجتمع مالكا معا على القود وأيهما شاء أخذ حقه من ثمنه كان للآخر مثله ولا قود له
اذا لم يجمع معه شريكه على القود (قال الشافعي) ولو كان عبيد بين رجلين فنقل فاعتقاه أو أحدهما بعد
القتل كان على ملكهما قبل يعتقانه لان العتق لا يقع على ميت (قال الشافعي) ولو أعتقه معافي كلمة واحدة أو
وكلام من أعتقه وفيه حياة فهو حر وولاه دمه ماله ان كان ماله هم ورثته وان كان له ورثة أحرار كانوا أولى
بغيره من ماله (قال الشافعي) واذا كان العبد مريضا فقتله عبد عمدا فليس له أخذ القود وليس
المرثم بسبيل من دمه لو عفاه أو أخذه وذلك أن سيده ان أراد القود ففعله وان أراد أخذه ففعله وثمانه
رهن مكانه وان أراد أن يترك القود وثمانه لم يكن له ذلك ولا أن يدع ثمنه شيئا ان كان رهنه الا بان يقضى
المرثم حقه أو يعطيه مثل غنمه رهنه مكانه أو يرضى ذلك المرثم واذا قتل العبد المراهون أو قتل فسيده ولي
دمه وله أن يقتص له اذا كان مقتولا وان كره ذلك المرثم ولا يؤخذ بان يعطيه رهنه مكانه وكذلك ان جنى

العبد المروء فسيده الخصم وبيع منه في الجناية بقدر ارشها الا ان يفديه سيده متطوعا فان فعل فهو على الرهن وان فده المرتهن فهو متطوع لا ير جمع بمافداه به على سيده الا ان يكون أمره أن يفديه (قال الشافعي) واذا قتل العبد المروء عمدا فليس له القتل والعفو بلا مال لانه لا يملك المال بقتل العمد الا ان يشاء ولو قتل خطأ أو قتل من لا يلزمه له قصاص لم يكن له أن يعفو عنه عنه الا ان يعطى المرتهن حقه أو مثل ثمنه رهنه ما كانه (قال الربيع) ولا شافعي قول آخر اذا كان العبد مروءا فقتل عمدا فليس له القصاص ان عفا القصاص وجب له مال فليس له أن يعفوه لان قيمته عن لبدنه وليس له أن يتلف على المرتهن ما كان ثمنه لبدن المروء (قال الشافعي) فاما المذنب والامة قد ولدت من سيدها فماله حالهم في جنائيتهم والجناية عليهم حال ممالك (قال الشافعي) واذا جنى على المكاتب فاقى على نفسه فقد مات رقيقا وهو كعبد الرجل غير مكاتب جنى عليه واذا جنى عليه فيمادون النفس عمد افله القصاص ان جنى عليه عبد وان أراد ترك القصاص وأخذ المال كان له وان أراد ترك المال لم يكن له لانه ليس بسلط على ماله تسلط الحر عليه وقد قيل له عفو المال في العمد لانه لا يملكه الا ان يشاء واذا لم يملك الجناية قصاصا مثل ان يجنى عليه حر أو عبد مغلوب على عقله أو صغير فليس له عفو الجناية بحال لانه مال يملكه وليس له اتلاف ماله (قال الربيع) ولو جنى على العبد المكاتب فيمادون النفس فلا قصاص

(الحر يقتل العبد) قال الشافعي رحمه الله واذا جنى الحر على العبد عمد افلا قصاص بينهما فان أتت الجناية على نفسه ففيه قيمته في الساعة التي جنى فيها عليه مع وقوع الجناية بالغة ما بلغت وان كانت ديات أحرار وقيمه في مال الجاني دون عاقلته وان جنى عليه خطأ ففيه قيمته على عاقلة الجاني واذا كانت الجناية على أمة أو عبد فكذلك والقول في قيمتهم قول الجاني لانه يغرر عنه وعلى السيد البيعة بفضل ان ادعاه واذا كانت خطأ فالقول في قيمة العبد قول عاقلة الجاني لانهم يضمون قيمته فان قالوا قيمته ألف وقال القاتل قيمته ألفان ضمنت العاقلة ألفا والقاتل في ماله ألفا لا يسقط عنه ضمان ما أقر أنه جانيته ولا يلزمهم اقراره اذا كذبه ولو جنى عبد على عبد عمد أو خطأ كان القصاص بين العبدين في العمد ولا أنظر الى فضل قيمة أحدهما على الآخر ويخير سيد العبد المجنى عليه بين القصاص في النفس ومادونها وبين الارش فان اختار الارش فهو له في عتق العبد الجاني وقيمه لسيد المجنى عليه بالغة ما بلغت والقول في قيمة العبد المجنى عليه قول سيد العبد الجاني ولا أنظر الى قول العبد الجاني لان ذلك مأخوذ من رقبته وورقته مال من مال سيده وكذلك لو كانت الجناية خطأ كان القول قول سيد الجاني واذا أقر العبد بان قيمته الاكثر لم يلزمه الاكثر في عبوديته وان عتق لزمه الفضل عما أقر به سيده مما أقر به العبد وهكذا لو كان الجاني على العبد مدبرا أو أم ولد لا يختلفان هما والعبد وان كان الجاني على العبد مكاتبافيه وبين العبد القود فان اختار سيد العبد ترك القود للمال أو كانت الجناية خطأ فسواء فان أقر المكاتب بان قيمة العبد المجنى عليه ألفان وقيمة المكاتب ألفان أو أكثر وقال سيده ألف ففيها قولان أحدهما أن اقراره موقوف فان أدى المكاتب ما أقر به من قبل أن يهجر لم يكن للسيد ابطال شيء منه وان عجز المكاتب قبل بوفيه فالقول قول السيد في قيمة العبد المجنى عليه فان كان المكاتب أدى من الجناية ما أقر السيد أنه قيمة العبد المجنى عليه لم يتبع العبد في شيء من جنائيه واذا عتق اتبع بالفضل وان أدى فضلا عما أقر به السيد لم يكن للسيد أن يرجع به على سيد العبد المجنى عليه (قال الشافعي) ولو أدى أقل مما أقر به السيد خير السيد بين أن يفديه بالفضل متطوعا أو يباع من العبد بقدر ما بقى مما أقر به السيد (قال الربيع) واذا أدى المكاتب أكثر مما أقر به السيد ثم عجز المكاتب رجوع السيد على الذي دفعته اليه الزيادة على ما أقر به فإخذه منه ويدفعه الى المكاتب فيكون في يده كسائر ماله فاذا عتق رجوع عليه فأخذه منه ما أقر به وان عجز كان المال كله لسيده (قال الشافعي) والقول الثاني أن ذلك لازم للمكاتب لانه أقر به وهو يجوز له

مالك عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلت قال نعم اذا رأت الماء * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن زيد بن الصلت أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى الجرف فنظر فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغسل فقال والله ما أراى الا قد احتلت وما شعرت وصليت وما اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما رأى في نوبه ونضح ما لم يروا دن وأقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متبكتا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أية ساعة هذه فقال يا أبا المؤمنين انقلبتم من السوق فسمعت النداء

ما أقرب به في ماله ويلزمه لسيدته وان عجز المكاتب ببيع المكاتب فيه ان لم يتطوع بادائه عنه (قال الشافعي)
 واذا قتل المكاتب عبيداً واحداً بعد واحد فاشترى وأفسد العبد الذي قتل أولاً وأولى بالقصاص
 ولو دفعه الى ولي الذي قتل أولاً فعفا عنه على مال أو غير مال كان عليه أن يدفعه الى ولي الذي قتل عبده بعده
 فان عفا عنه دفعه الى ولي المقتول بعده وهكذا حتى لا يبقى منهم أحد الا عفا عنه أو يقتله أحد المدفوع اليهم
 (قال الشافعي) ولا يكون قضاؤه للذي قتل أولاً وعفوه عنه من قبل لا للقود عنه من قبل بعده لان كلهم
 يستوجب عليه قتله بمن قتل من أولائه كما يكون للقوم على رجل حذو دفعه فعضو بعضهم فيكون الباقي
 أخذ حذوهم ولكل واحد منهم أخذ حذو لان حقه غير حق صاحبه وهكذا لو قطع أعنان رجال أو مالههم فيه
 القصاص في موضع واحد (قال الشافعي) واذا قتل الرجل النفر عمداً أو بالخطأ مات فديات من قتل حاله
 في ماله بكاملها واذا قتل الرجل النفر عمداً ثم ارتد عن الاسلام فقتل أو زنى فرجم فدياتهم في ماله كما وصفت
 في موته واذا قتل الرجل النفر عمداً فعدار جل أجني على القاتل فقتله عمداً فلا ولي له القود الا أن يشأوا
 أن يعفوا القود على مال وان عفوه على مال فالدية مال من مال المقتول يأخذها أولياء الذين قتلوا كما يأخذون
 سائر ماله وهم فيه اسوة (قال الشافعي) وان عفأ أولياءه الدم والمال نظرفان كان للقاتل مال يخرج ديات من قتل
 منهم عفوههم جائز والى المجرع عفوههم لانهم حين عفوا الدم صار له بالقتل مال ولا يكون لهم عفوه ماله حتى يؤدوا
 دينه كله واذا قتل الرجل النفر ثم ارتد عن الاسلام فجاء أولياء المقتولين يطلبون القود استتيب فان تاب قتل لهم
 وان لم يتب قبل لهم ان شئتم أخذتم الديات وتركتم الدم وقتلناه بالردة وغنمنا ما بقي من ماله فان فعلوا فذلك لهم وان
 تاب بعدما يأخذون الديات أو يقولون قد عفونا القود على المال أو لم يتب فسألوا القود لم يكن ذلك لهم اذا تركوه
 مرة لم يكن لهم أن يرجعوا في تركه (قال الشافعي) واذا سألوا القود وامتنعوا من العفو أعطيناهم القود
 بالذي قتل أولاً وجعلنا الباقي الدية وما فضل من ماله غنم عليه عنه وذلك أن واجبا علينا اعطاء الآدميين القود
 والقود يأتي على قتله بالقود والردة ولومات مرتدات لا أوقات لا غير مرتدات أعطينا من ماله الدية وبذلك
 قدمنا في هذا حق الله تبارك وتعالى في قتل الآدميين على القتل في الردة (قال الشافعي) وهكذا الوزني وهو
 محصن وقتل قبل الرضا وبعد بدأنا بالقتل فان ترك أولياءه رجم

(جراح النفر الرجل الواحد فموت) قال الشافعي اذا قطع الرجل يد الرجل وقطع آخر رجله وشبهه الآخر موضحة
 وأصابه الآخر بجائفة وكل ذلك مجديداً وبشيء يحدد ففعل عمل الحديد ولم يرأى شيء من جراحته حتى مات
 فكلهم قاتل وعلى كلهم القود وكذلك لو جرحه رجل مائة جرح وأخرج رجلاً واحداً كان عليهم ما عفا القود
 وكان لأولياء القاتل أن يجرحوا كل واحد منهم ما جرحه فان مات والاضربوا عنه (قال الشافعي) وان
 كان أحدهما جرحه رجلاً جائفة غير نافذة أو جائفة نافذة كان فيها قولان أحدهما أن لولي القاتل أن يجرحه
 جائفة غير نافذة أو جائفة نافذة واذا كان القصاص بالقتل لم أمنعه أن يصنع هذا ولا أمر في شيء من هذا ولي
 القاتل أن يلبه بنفسه انما أمر به من يصير كيف جرحه فاقول جرحه كما جرحه فاذا بقي ضرب العنق خليت بينه
 وبين ولي القاتل وكذلك لو كان أحدهم قطع يده بنصف الذراع لم أمنعه من ذلك لانه يقتل مكانه وانما أمنعه
 اذا كان جرحاً لا يقتل به ولا يكون فيه قصاص والثاني أن له أن يصنع بكل ما كان لجرحه اقتص به منه فيمادون
 النفس ولا يصنع به ما لو كان جرحه به دون النفس لم يقتص منه لانه لهله يدع قتله فيكون قد عذبه وانه لا يقدر
 على أن يأتي بعقل ما صنع به في المواضع التي لا يقتص منها ويقال له القاتل يأتي على ذلك ١ واذا جرح الثلاث رجلاً
 جراح عمداً بسلاح وكان ضمنا حتى مات وقد برأت جراح أحدهم ولم تبرأ جراح الباقي فعلى الباقي القصاص
 ولا قصاص في النفس على الذي برأت جراحه فعليه القصاص في الجراح ان كان مما يقتص منه أو العقل وان كان
 مما لا يقتص منه فعليه عقل ذلك الجرح بالغاً ما بلغ قل ذلك أو كثر وكذلك لو كانت جراحه تبلغ دية أو أكثر لانه

فازدت على أن توضح
 فقال عمر الوضوء أيضاً
 وقد علمت أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان
 يأمر بالغسل * أخبرنا
 مائة عن هشام عن
 أبيه عن عائشة رضي
 الله عنها أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان
 اذا اغتسل من الجنابة
 بدأ فغسل يديه ثم توضأ
 كما يتوضأ للصلاة ثم
 يدخل أصابعه في الماء
 فيخلل بها أصول شعره
 ثم يصب على رأسه ثلاث
 غرف بيديه ثم يفيض
 الماء على جلده كله
 * أخبرنا ابن عيينة عن
 أيوب بن موسى عن
 سعيد بن أبي سعيد عن
 عبد الله بن رافع عن أم
 سلمة رضي الله عنها قالت
 سألت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت يا رسول
 الله اني امرأة أشد ضفر
 رأسي أفأنقضه
 لغسل الجنابة قال لا انما
 يكفيك أن تحني عليه
 ثلاث حبشات من ماء ثم
 تفيضين عليه الماء
 فتأخرين أو قال فاذا
 أتت فد طهرت
 * أخبرنا ابن عيينة
 عن هشام عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها

قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يشرب شعره الماء ثم يحني على رأسه ثلاث حثيات * أخبرنا سفيان عن جعفر عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرف على رأسه ثلاثاً وهو حث * أخبرنا سفيان عن منصور بن عبد الرحمن الحلي عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن الفحل من الحيض فقال خذي فرصة من مسك فتطوري بها فقالت كيف أنظهر بها قال أنظهر بها قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله سبحان الله واستتر بثوبه تطهري بها فاحتذبتها وعرفت الذي أراد فقلت لها تبعي بها أنا را الدم يعني الفرج * أخبرنا (١) قوله ولو جرحه الخ كذا بالأصل ولعل في العبارة تحريفاً وسقطاً فانظر كتبه مصحبه

جاني جراح لم يكن فيه باني نفس وإن ادعى أحدهم أنه جرحه مرات وصدقه ورثة المقتول فهكذا ولو كذبه القتل معه لم يقبل تكذيبهم لأنه لو كان قاتلاً معهم لم يدركهم القتل فلامعني لتكذيبهم إذا أرادوا ولياؤه قتلهم (قال الشافعي) رحمه الله ولو صدقه أولياء القتل وكذبه القتل معه وقال أولياء القتل نحن نأخذ الدية كاملة من القاتلين الذين جرحت معهم لم يكن ذلك لهم إلا أن يقرأ أن جراحه قد برأت أو تقوم بينة لأنه إنما يلزمهما ثلثا الدية إذا كان معهما ثالث فإذا برأت جراحه لمزمهما دية كاملة ولا يلزمهما إلا بأقرارهما الدية تأمة لأنهما قاتلان دونه أو بينة تقوم على ذلك فيخرج الثالث من القتل معهما فتكون عليهما (١) ولو جرحه ثلاثة فأقر اثنين أن جراح أحد الثلاثة برأت ومات من جراحهما وادعى ذلك الجاني الذي أقر له به وصدقهم أولياء القتل وأرادوا أخذ الدية من الاثنين المقرين أن جراح الجراح معهما برأت لم يكن ذلك لهم لأنهم يزعمون أن ليس عليهما إلا ثلثا الدية فبرؤهم ما سواه إذا سأل ذلك القاتلان ولو قتله ثلاثة أحدهم عبد وأرادوا أخذ الدية كان ثلثها في رقبته العبد وثلثها على الحرين وإذا أفلس أحدهما أو كلاهما تبعوه ولم يكن على عاقلة الأحرار وسيد العبد من دية العمد شي بحال وقد قيل هكذا لو كانت القتل عمداً وفيهم مجنون أو صبيان أو فيه صبي أو قتل رجل ابنه فالدية كلها في أموالهم ليس على عاقلة من هاتئ وقد قيل تحمل عاقلة الصبي والمغلوب على عقله عمده كما يحملون خطأ والله تعالى أعلم وإذا جرح الرجل الرجل جراحاً كثيرة والآخر جراحاً واحداً فأرادوا ولياؤه القود فهو لهم وإن أرادوا العقل فعلى كل واحد منهما نصف الدية إذا كانت نفساً فسواء في الغرامة الذي جرح الجراح القليلة والذي جرح الجراح الكثيرة (قال الربيع) وللشافعي قول آخر لا تحمل عاقلة عمد الصبي وهو في ماله إن كان له مال والأفدين عليه

(ما يسقط فيه القصاص من العمد) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج «قال الربيع» أظنه عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن يعلى بن أمية قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة قال وكان يعلى يقول وكانت تلك الغزوة أو تقي على في نفسي قال عطاء قال صفوان قال يعلى كان لي أجبر فقاتلنا أنا فعض أحدهما يد الآخر فانتزع العضوض يده من في العاض فذهبت يعني إحدى ثنيته فأني النبي صلى الله عليه وسلم فاهدر ثنيته قال عطاء وحسب أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أيدع يده في فمك فتعضها كأنها في فمك يقضمها أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة أخبره أن أباه أخبره أن أنسانا جاء إلى أبي بكر الصديق وعرضه أنسان فانتزع يده منه فذهبت ثنيته فقال أبو بكر ذهبت ثنيته (قال الشافعي) وهذا كله نقول فإذا عض الرجل الرجل فانتزع العضوض العض الذي عض منه يداً ورجلاً أو رأساً من في العاض فاذ بهت ثانياً العاض ومات منها أو لم يمت فلا عقل ولا قود ولا كفارة على المستترع لأنه لم يكن له العض بحال ولو كان العاض يداً في جماعة الناس فضر بواظلم أو يداً فضر بواظلم كان سواء لأن نفس العض ليس له وإن للعضوض منع العض فإذا كان له منعه فلا قود عليه فيما أحدث ما منع إذا لم يكن في المنع عدوان (قال الشافعي) ولأعدوان في إخراج العضوض من في العاض ولورام إخراج العضوض من في العاض فامتنع عليه وغلبه إخراجها كان له فالحية بيده الأخرى إن كان عض إحدى يديه ويديه معاً إن كان عض رجله فإن كان عض ففاه فلم تنله يده كان له نزع رأسه من فيه فإن لم يقدر على إخراج فله التحامل عليه برأسه إلى وراء مصعداً أو منحدرًا وإن قدر بيده فغلبه ضبطاً به كان له ضرب فيه بيده أو يده أبدأ حتى يرسله فإن ترل شيئاً مما وصفناه وبقي بطنه بسكين أو ففأ عنه بيده أو ضرب به في بعض جسده ضمن في هذا كله الجنابة لأن هذا ليس له ولا ضمن فيما له أن يفعله وإن أتى ذلك على هدم فيه كله وكانت منه منيته (قال الشافعي) وما أصاب به العاض العضوض من جرح فصارت نفساً أو صار جرحاً عظيماً ضمنه كله لأنه متعد

(الرجل يجحد مع امرأته رجلاً فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله) أخبرنا الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله
 أرأيت أن وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى أتى باربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
 * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن مسيب أن رجلا من
 أهل الشام يقال له ابن خيري وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فاشكل على معاوية القضاء فيه فكتب
 معاوية إلى أبي موسى الأشعري يسأل له على بن أبي طالب عن ذلك على بن أبي طالب
 كرم الله وجهه فقال له على إن هذا الشيء ما هو بارضا عرمت عليك لتخبرني فقال له أبو موسى كتب إلى في
 ذلك معاوية فقال على أنا أبو حسن إن لم يأت باربعة شهداء فليعط برتمه (قال الشافعي) رحمه الله
 وبهذا نقول فإذا وجد الرجل مع امرأته رجلا فدعى أنه ينال منها ما يوجب الحد وهما نيبان معافقة لهما
 أو أحدهما لم يصدق وكان عليه القود أيهما قتل الآن يشاء أو ولياؤه أخذ الدية أو العفو (قال الشافعي)
 ولو ادعى على أولياء المقتول منهم ما منهم علوه قد نال منها ما يوجب عليه القتل إن كان الرجل أو نيل
 من المرأة أن كانت المرأة المقتولة كان على أبيهما ادعى ذلك عليه أن يحلف ما علم فإن حلف فله القود
 وإن لم يحلف حلف القاتل وبرئ من القود والعقل (قال الشافعي) ولو كان للرجل وليان فدعى عليهما العلم
 لحلف أحدهما ما علم ونكل الآخر عن البين وحلف القاتل أنه زنى بامرأته ووصف الزنا الذي يوجب الحد
 فكان بينا فلا قود عليه وعليه نصف الدية حالة في ماله للذي حلف ما علم (قال الشافعي) ولو كان له وليان
 صغير وكبير حلف الكبير ما علم لم يقتل حتى يبلغ الصغير فيحلف أو يموت فتقوم وورثته مقامه إن شاء الكبير
 أخذ نصف الدية فإن أخذها أخذ الصغير نصف الدية ثم ينتظره أن يحلف فإذا كبر حلف فإن لم يحلف
 وحلف القاتل ردما أخذ له ولو أقر أولياء المقتول منها أنه كان معها في الثوب وتحرك تحرك المجامع وأزل
 ولم يقر وبما يوجب الحد لم يسقط عنه القود (قال الشافعي) ولو أقر وبما يوجب الحد وكان المقتول بكرا
 بدعى أولياءه أخوته أو ابنه فدعى القاتل أنه ثيب فالقول قول أولياءه وعلى القاتل القود لأنه ليس على
 المبرك قتل في الزنا وإن جاء بينة أنه كان ثيبا سقط عنه العقل والقود (قال الشافعي) رحمه الله ويسعه
 فيما بينه وبين الله عز وجل قتل الرجل وامرأته إذا كانا نيبين وعلم أنه قد نال منها ما يوجب القتل ولا يصدق
 بقوله فيما يسقط عنه القود وهكذا لو وجدته يتلوط بانه أو برزني بحماره يتلطف ولا يسقط عنه القود
 والعقل «والقود في القتل» الابن يفعل ما يحل دمه ولا يحل دمه وأن يعد قتلته لا بكفر بعد إيمان أو زنا بعد
 إحسان أو قتل نفس بغير نفس ولو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا ينال منها ما يحبه الزاني فقتلها والرجل
 ثيب والمرأة غير ثيب فلا شيء في الرجل وعليه القود في المرأة ولو كان الرجل غير ثيب والمرأة نيبا كان
 عليه في الرجل القود ولا شيء عليه في المرأة

(الرجل يحبس للرجل حتى يقتله) قال الشافعي رحمه الله وإذا حبس الرجل للرجل رجلا أي حبس
 ما كان بكناف أو بباطل الدين أو ماسا كهما أو اضجاعه ورفع حنيتيه عن حلقه فقتله الآخر قتل به القاتل
 ولا قتل على الذي حبسه ولا عقل ويعزرو بحبس لأن هذا لم يقتل وإنما يحكم بالقتل على القاتلين وهذا غير قاتل
 (منع الرجل نفسه وحرجه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري
 عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 من قتل دون ماله فهو شهيد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن بعض
 أهله عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن معاوية أو بعض الولاة بعث إلى الوهظ (٣) ليقتضه فليس عبد الله
 ابن عمرو السلاح وجع من أطاعه وجلس على باب فقتله أو تقاتل فقال وماء عنى أن أقاتل وقد سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) فمن أريد ماله في
 (٣) الوهظ بفتح فسكون مال كان لعبد الله بن عمرو بن العاص بالطائف كذا في اللسان كتبه مصححه

ابراهيم بن محمد عن
 عباد بن منصور عن أبي
 رجاء العطاردي عن
 عمران بن الحصين أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أمر رجلا كان جنباً أن
 يتيم ثم يصلي فإذا وجد
 الماء اغتسل يعني وذكر
 حديث أبي ذر إذا
 وجدت الماء فأمسه
 جلدك * أخبرنا ابن
 عيينة عن ابن عجلان
 عن نافع عن ابن عمر
 رضي الله عنهما أنه
 أقبل من الجرف حتى
 إذا كان بالبريد تيمم
 فمسح وجهه ويديه
 وصلى العصر ثم دخل
 المدينة والنفس مرتفعة
 فلم بعد الصلاة (قال
 الشافعي) والجرف قريب
 من المدينة * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد عن أبي
 الجويرث عبد الرحمن
 ابن معاوية عن الأعرج
 عن ابن الصمة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 تيمم فمسح وجهه وذراعيه
 * أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن عمرو بن
 يحيى المازني عن أبيه
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال الأرض
 كلها مسجد إلا المقبرة
 والحمام (قال الشافعي)

وجدت هذا الحديث
في كتابي موضعين
أحدهما منقطع والآخر
عن أبي سعيد الخدري
عن النبي صلى الله عليه
وسلم * أخبرنا ابن
عينة عن يحيى بن
سعيد قال سمعت أنس بن
مالك يقول قال أعرابي
في المسجد فجعل الناس
اليه ففهمهم عنه وقال
صبوا عليه دلو من ماء
* أخبرنا ابن عينة
عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب عن أبي
هريرة قال دخل
أعرابي المسجد فقال
اللهم أرحني ومحمد وألا
ترحم معنا أحد فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لقد تحجرت واسعاً
قال فالتفت أن بال في
ناحية المسجد فكانهم
عجلوا عليه ففهمهم النبي
صلى الله عليه وسلم ثم
أمر بذنوب من ماء أو
سجل من ماء فاهريق
عليه ثم قال النبي صلى
الله عليه وسلم علموا
ويسروا ولا تعسروا
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عثمان بن أبي
سليمان أن مشركي
قرش حين أتوا المدينة
في فداء أسراهم كانوا
يبيتون في المسجد منهم

مصرفه غوث أو صحراء لا غوث فيها أو أريد حرمه في واحد منهما فالاختيار له أن يكلم من يريده ويستغنى
فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله وإن أبي أن يمنع من أراد ماله أو قتله أو قتل بعض أهله أو دخولا على حرمة
أو قتل الحامية حتى يدخل الحرم ريم أو يباخذ من الماله أو يريده الإرادة التي يخاف المرء أن يناله أو بعض أهله
فيها بجناية فله أن يدفعه عن نفسه وعن كل ماله دفعه عن نفسه فإن لم يدفع عنه ولم يقدر على الامتناع منه
الابضربه بيد أو عصا أو سلاح حديد أو غيره فله ضربه وليس له عمد قتله وإذا كان له ضربه فإن أتى الضرب
على نفسه فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة (قال الشافعي) وإن ضربه ضربة أو لم يضربه حتى رجع
عنه تارك قتاله لم يكن له أن يعود عليه بضرب (قال الشافعي) وإن قاله وهو مول مثل أن يكون يرميه
أو يطعنه أو يوهقه كان له عند توهيقه إياه أو انحرافه لرميه ضربه ورميه ولم يكن له بد من ذلك ضربه
ولارميه (قال الشافعي) وإن أراد به وهو في الطريق وبينهما نهر أو خندق أو جدار أو مالا يصل معه إليه
لم يكن له ضربه ولا يكون له ضربه حتى يكون بارزاً له مريده له فإذا كان بارزاً له مريده له كان له ضربه حينئذ
إذا لم ير أنه يدفعه عنه إلا بالضرب (قال الشافعي) وإن كان له مريد فأنكسرت يده المريد أو رجله حتى يصير من
لا يقدر عليه لم يكن له ضربه لأن الإرادة لا تحل ضربه إلا بان يكون مثله يطبق الضرب فاما إذا صار إلى حال
لا يقوى على ضرب المراد فيها لم يكن للمراد ضربه (قال الشافعي) وإذا كان المراد في جبل أو حصن أو خندق
فأراد به رجل لا يصل إليه بضرب لم يكن له ضربه فإن رماه الرجل ومثل الرمي يصل إليه لقربه منه كان له رمية
وضربه وإن برز الرجل من الحصن حتى يصير الرجل يقدر على ضربه بحال فأراد به ضربه في هذه الحال
(قال الشافعي) وسواء فيما يحل بالإرادة وأن يكون يبلغ الضرب والرمي معها وبحرم من المسلم والذي
والمعتوه والمرأة والصبي والجمل الصول والدابة الصولة وغيرها لأنه إنما يحل ضربه لأن يقتل المراد أو يجرحه
فكل هؤلاء سواء فيما يحل منه بالإرادة إذا كان المريد يقدر على القتل والمراد أن يبدد المريد بالضرب (قال
الشافعي) إذا أقبل الرجل بالسيف أو غيره من السلاح إلى الرجل فأناله ضربه على ما يقع في نفسه فإن وقع في
نفسه أنه يضربه وإن لم يبدأ المقبل إليه بالضرب فليضربه وإن لم يقع في نفسه ذلك لم يكن له ضربه وكان له
القود فيما نال منه بالضرب أو الأرض وإذا أبحاث للرجل دم رجل أو ضربه فمات مما أبحاث له فلا عقل
ولا قود ولا كفارة وإذا قتل ليس له رمية ولا ضربه فعليه القود والعقل والكفارة فيما نال منه (قال
الشافعي) رحمه الله ولو عرض له فضربه وله الضرب ضربة ثم ولّى أو جرح فسقط ثم عاد فضربه أخرى فمات
منها ضمن نصف الدية في ماله والكفارة لأنه مات من ضرب مباح وضرب ممنوع (قال الشافعي)
ولو ضربه مقبلاً فقطع يده اليمنى ثم ضربه مولياً فقطع يده اليسرى ثم رآه مقبلاً في القود في اليسرى واليمنى
هدر ولومات منه ما فارق دورته الدية فلهم نصف الدية (قال الشافعي) ولو أقبل بعد التولية
فقطعت رجله ثم مات ضمن ثلث الدية لأنه مات من جراحة متقدمة مباحة وثانية غير مباحة وثالثة مباحة
فلما تفرق حكم جنايته فرقت بينه وجعلته كجناية ثلاثة ولو جرحه أولاً وهو مباح جراحات ثم ولّى فجرحه
جراحات كانت جنايتين مات منها فسواء قليل الجراح في الحال الواحدة وكثيرها فعليه نصف الدية وإن
عاد فأقبل فجرحه جراحة قليلة أو كثيرة فمات فعليه ثلث الدية كما مات أولاً (قال الشافعي) رحمه الله وما
أصاب المريد لنفس الرجل أو ماله أو حرمة من الرجل في إقباله أو ناله به في توليته عنه سواء لأنه ظالم لذلك كله
فعليه القود فيما فيه القود والعقل فيما فيه العقل من ذلك كله فإن كان المريد معتوها أو ممن لا قود عليه
فلا قود عليه وفيما أصاب العقل وإن كان المريد بهيمة في نهار فلا شيء على مالكها كانت مما يصول ويعقر أو
مما لا يصول ولا يعقر بحال إذا لم يكن معها قائد أو سائق أو راكب
(التعدي في الاطلاع ودخول المنزل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي

جبر بن مطعم قال جبر
فكنت أسمع قراءة
النبي صلى الله عليه وسلم
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عبيد الله بن
طلحة بن كزيع عن
الحسن عن عبد الله بن
معقل أو مغفل عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا أدركتم الصلاة
وأتمم في مصراع الغنم
فصلوا فيها فانها سكنة
وبركة وإذا أدركتم
الصلاة وأتمم في أعطان
الابل فاخرجوا منها
فصلوا فانها جن من
جن خلقت الأثر ونها
إذا انفرت كيف تشيخ
بأنفها * أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم دخل الكعبة
ومعه بلال وأسامة
وعثمان بن طلحة قال
ابن عمر فسألت بلالا
ما صنع رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال جعل
عمودا عن يساره وعمودا
عن يمينه وثلاثة أعمدة
وراءه ثم صلى قال وكان
البيت يومئذ على ستة
أعمدة * أخبرنا مالك
عن عامر بن عبد الله
عن عمرو بن سليم الزرق

الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأ أطلع عليك بغير إذن فخذته
بخصاة ففقت عنه ما كان عليك من جناح أخبرنا شفيان قال حدثنا الزهري قال سمعت سهل بن سعد يقول
أطلع رجل من حجر في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ومع النبي عليه الصلاة والسلام مدري يحل به رأسه فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لو أعلم أنك تنظر لطمعت به في عينك أنما جعل الاستئذان من أجل البصر أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن جسد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بيته رأى
رجلا أطلع عليه فاهوى إليه بمقتصص كان في يده كانه لولم يتأخر لم يبال أن يطعنه (قال الشافعي) رحمه الله
فلو أن رجلا عمد أن يأتي نكبا أو كوة أو جوبة في منزل رجل يطع على حرمة من النساء كان ذلك المطلع من
منزل المطلع أو من منزل لغيره أو طربق أو رجة فكل ذلك سواء وهو آثم بعد الاطلاع ولو أن الرجل المطلع
عليه خذفه بخصاة أو وخره بعود صغير أو مدري أو ما يعل عمله في أن لا يكون له جرح يخاف قتله وإن كان
قديزه البصر لم يكن عليه عقل ولا قود فيما نال من هذا وما أشبهه ولومات المطلع من ذلك لم يكن عليه
كفارة ولا إثم إن شاء الله تعالى ما كان المطلع مقبلا على الاطلاع غير متمتع من التزويج فإذا نزاع عن الاطلاع لم
يكن له أن يناله بشئ وما ناله به فعليه فيه قود أو عقل إذا كان فيه عقل ولو طعنه عند أول اطلاعه بجديدة
تخرج الجرح الذي يقتل أو رماه بجرح يقتل مثله كان عليه القود فيما فيه القود لانه إنما أذن له الذي يناله بالشئ
الخفيف الذي يرد بصرة لا يقتل نفسه (قال الشافعي) ولو ثبت مطاعا لا يمنع من الرجوع بعد مسئلته أن
يرجع أو بعد رميه بالشئ الخفيف استغاث عليه فإن لم يكن في موضع غوث أحببت أن ينشده فإن لم يتمتع في
موضع الغوث وغيره من التزويج عن الاطلاع فله أن يضربه بالسلاح وأن يناله بما رده فإن جاء ذلك على
نفسه أو جرحه فلا عقل ولا قود ولا يجاوز بما رميه به ما أمرته به أو لا حتى يتمتع فإذا لم يتمتع ناله بالحد يد وغيره
لأن هذا مكان يرى ما لا يحل له (قال الشافعي) ولو لم ينل هذا منه كان للسلطان أن يعاقبه ولو أنه أخطأ في
الاطلاع لم يكن للرجل أن يناله بشئ إذا اطلع فترع عن الاطلاع أو رآه مطاعا فقال ما عمدت ولا رأيت
وإن ناله قبل أن ينزع بشئ فقال ما عمدت ولا رأيت لم يكن عليه شئ لأن الاطلاع ظاهر ولا يعلم ما في قلبه
ولو كان أعمى فناله بشئ ضمنه لأن الأعمى لا يبصر بالاطلاع شئ ولو كان المطلع ذا حرمة من نساء المطلع عليه
لم يكن له أن يناله بشئ بحال ولم يكن له أن يطلع لانه لا يدري لعنه يرى منه م عورة ليست له رؤيتها وإن ناله
بشئ في الاطلاع ضمنه عقلا وقودا لأن الأعمى يطلع على امرأته منهم متجردة فيقال له فلا ينزع فيه يكون له حينئذ فيه
ما يكون له في الأجنبية إذا طاهوا (قال الشافعي) رحمه الله وإنما فرقت بين المطلع أول ما يطلع وبين المريد مال
الرجل أو نفسه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن البصر قد يمنع منه بالتواري عنه بالستر وليس كذلك
الرجل يصح للرجل يخاف قتله وأباحت ردع البصر بالخصاة وما أشبهها بما حكيت من الخبر وبأن المبصر
للعورة متعد وعليه الرجوع من التعدي ألا ترى أن الرجل يلقي الرجل فيقدر المارد على أن يهرب على
قدميه من المريد فأجعل له أن يثبت ولا يهرب وأن يدفع إرادته عن نفسه بالضرب بالسلاح وغيره وإن أتى
ذلك على نفس المدفوع (قال الشافعي) وإذا دخل الرجل منزل الرجل ليلا أو نهارا سلاح فأمره بالخروج
فلم يخرج فله أن يضربه وإن أتى بالضرب على نفسه فإذا ولي راجع لم يكن له ضربه (قال الشافعي)
وكذلك إذا دخل فسطاطه في بادية وفيه حرمة أو لاحرم فيه أو خزائنه وإن لم يكن له فيها حرمة إذا رأى أنه
يريد ماله أو نفسه أو الفتي وهكذا إن أراد دخول منزله أو كاره عليه (قال الشافعي) وسواء كان الداخل
يعرف بصفة أو فسق أو لا يعرف به (قال) ولا يصدق على ذلك القاتل أن قتل ولا الجارح أن جرح الابينة
بقيها فإن لم يقم بينة أعطى منه القود ولو جاء بينة فشهدوا أنهم رأوا هذا مقبلا إلى هذا سلاح شاهده ولم يزيدوا
على ذلك فضره هذا فقتله أهدرته ولو أنهم رأوه داخل داره ولم يذكر وأمه سلاحا أو ذكر واسلاحا غير شاهده
فقتله أهدت منه لا طرح القود إلا بكابرته على دخول الدار وأن يشهر عليه السلاح وتقوم بذلك بينة (قال

عن أبي قتادة أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان

يصلي وهو حامل إمامة

بنت أبي العاص (قال

الشافعي) رضى الله عنه

وثوب أمامة ثوب صبي

* أخبرنا مالك عن أبي

الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة رضى الله

عنه أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال لا يصلين

أحدكم في الثوب

الواحد ليس على عاتقه

منه شيء * أخبرنا الربيع

قال أنبأنا الشافعي عن

ابن عينة عن هشام عن

فاطمة عن أسماء قالت

أنت امرأة النبي صلى

الله عليه وسلم فقالت

يا رسول الله إن ابنة لي

أصابها الحصبة فمترق

شعرها أفأصل فيه فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم

لغت الواصلة والموصولة

* أخبرنا عطاء بن خالد

والدراوردي عن موسى

ابن إبراهيم بن عبد الرحمن

بن عبد الله بن أبي ربيعة

عن سلمة بن الأكوع قال

قلت يا رسول الله أنا

نكون في الصيد أفصلي

أحدنا في القميص

الواحد قال نعم وليزره

ولولم يجد إلا أن يخله

بشوكه * أخبرنا عمرو

ابن أبي سلمة عن الأوزاعي

(١) قوله وهكذا إذا قتل

الخ هكذا في الأصل ولعل

وهكذا من تنبه ما قبله وأول

الكلام إذا الخ كتبه معصمه

الشافعي) ولو شهدوا أنهم رأوا هذا مقبلا إلى هذا في صحراء لا سلاح معه فقتله الجل أدنته به لأنه قد يقبل
الاقبال غير الخوف مر يده ولادلالة على أنه أقبل إليه الاقبال الخوف فأى سلاح شهدوا أنه أقبل به إليه العصا
أو وهى أو قوس أو سيف أو غيره ثم قتله وهو مقبل إليه شاهره أهدرتة (قال الشافعي) ولو شهدوا أنه أقبل إليه في
صحراء بسلاح فضر به فقطع يدي الذي أريد ثم ولى عنه فادركه فذبحه أقدنته منه وضمت المقول دية يدي
القاتل ولو ضربه ضربة في اقباله وضربة أخرى في ادباره فأت لم يكن فيه قود وجعلت عليه نصف الدية لاني
جعلته متبعا من الضربة التي كانت مباحة والضربة التي كانت ممنوعة فلا قود عليه وعليه نصف الدية
(قال الشافعي) وإذا قتل القوم القوم ليأخذوا أموالهم أو غشوه في حريمهم فتصافوا فقتل المظلومون فمن
قتلوا هدر ومن قتل الظالمون لزمهم فيه القود والعقل وما ذهبوا به لهم لا يسقط عن الظالمين شيء نالوه حتى
يحكم عليهم فيه حكمه (قال الشافعي) ولو كان مع الظالمين قوم مستكروهون أو أسرى فافتتلوا فقتل
المستكروهون بضرب أو رمي لم يعدوا به أو عمدوا بهم لا يعرفون مكرهين فلا عقل ولا قود على المظلومين الذين
نالوه وعليهم فيهم الكفارة لانهم في معنى المسلمين ببلاد العدو وبنالون (قال الشافعي) ومن عدهم
وهو يعرف أنهم مستكروهون أو أسرى فعليه فيهم القود نال منهم ما فيه القود والعقل ان نال منهم ما فيه
العقل لا يبطل ذلك عنه الابان يجهل حالهم أو يعرفهم فيصيبهم منه في القتال ما لا يعمدهم به خاصة أو يعد
الجمع الذين هم فيه أو يشهر عليهم سلاحا فيضربه فيقتله (قال الشافعي) وإذا كان الزحفان ظالمين مثل
أن يقتلوا على نهب أو عصبية وبغشي بعضهم بعضا في حريمه فلا يسقط عن واحد من الفريقين فيما
أصاب من صاحبه عقل ولا قود إلا أن يقف رجل فيعمده رجل بضرب فيدفعه عن نفسه فإن له دفعه عنها
وما قتل ان للرجل فيه أن يضرب المريد على ما يقع في نفسه إذا كان المريد مقبلا إليه فالقول قول المرامع
عينه كان المرامد شجاعا أو جباناً أو المريد مأمونا أو مخوفا (قال الشافعي) وإذا غشي القوم القوم في حريمهم أو غير
حريمهم لقاتلواهم فدفع المغشون عن أنفسهم فأصابوا منهم ما كانوا مقبلين فهو هدر وما أصاب منهم الغاشون
لزمهم حكمه عقلا وقودا

(١) ما جاء في الرجل يقتل ابنه * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن
سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلا من بني مدلب يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فمزى في جرحه
فلما فتحه سراق بن جعشم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذ كرك ذلك فقال اعد د على ماء قد يدعشرين
ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال
أين أخو المقتول فقال ها أنا ذا قال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي)
وقد حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول (قال الشافعي) وإذا قالوا
هكذا فكذلك الجد أبوالاب والجد أبعد منه لان كلهم والده (قال الشافعي) وكذلك الجد أبوالام والذي أبعد
منه لان كلهم والده (قال) وكذلك لانقص منهم في جرح نالوه وهكذا (١) إذا قتل الولد الوالد قتل به وكذلك
إذا قتل أمه وكذلك إذا قتل أى أجداده أو جداته كان من قبل أبيه أو أمه قتل بها إلا أن يشاء أولياء المقتول
منهم أن يعفوا وإذا كان الابن قاتلا خرج من الولاية ولورثة أبيه غيره أن يقتلوه وكذلك لا أفيد الولد
من الوالد في جراح دون النفس (قال الشافعي) وعلى أبي الرجل إذا قتل ابنه دية مغلظة في ماله والعقوبة
ودية مائة من الابل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون مابين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه (٢) ان جاء
ثنيانها كلها أو بزل أو مابين ذلك قبل منه ولا يقبل منه دون ثنية ولا فوق خلفه إلا أن يشاء ذلك ورثة المقتول
ولا يقبل منه فيها بزل أكثر من سنة (قال الشافعي) ولا يرث القاتل من دية المقتول ولا من ماله شيأ قتله عذا
أو خطأ (قال الشافعي) وإذا كان الابن عبدا والابن حر فقتله الابن لم يقتل به وكانت دية في عنقه وكذلك
لو كان الابن عبدا (قال الشافعي) وإذا قتل الولد الوالد أفيد منه وكذلك إذا جرحه أفيد منه إذا كان دماهما

عن يحيى بن سعيد عن
القاسم عن عائشة رضي
الله عنها قالت كنت
أفرك المني من ثوب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم
(ومن كتاب استقبال
القبلة في الصلاة)
أخبرنا مالك بن أنس
عن عبد الله بن دينار عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما قال بينما الناس
بقبة في صلاة الصبح إذ
أنهم أت فقال ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد أنزل عليه الليلة
قرآن وقد أمر أن
يستقبل الكعبة
فاستقبلوها وكانت
وجوههم إلى الشام
فاستداروا إلى الكعبة
* أخبرنا مالك بن أنس
عن نافع أن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما كان
إذا سئل عن صلاة الخوف
قال يتقدم الإمام
وطائفة ثم قص الحديث
وقال ابن عمر في الحديث
فان كان خوفاً أشد
من ذلك صلوا رجالاً
وركباً واستقبلوا القبلة
وغير مستقبلها قال مالك
قال نافع لا أرى عبد الله
ابن عمر ذكر ذلك إلا عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم * أخبرنا ابن أبي
فديك عن ابن أبي ذئب

متكافئين فان كان الولد القاتل حراً والاب عبد أفديته في ماله ويعاقب أكثر من عقوبة الذي قتل الاجنبي
(قال) ويقاد الرجل من عمه وخاله لانهم مالبسافي معاني الوالدين فاتما يقال لهما والدان بمعنى قرابتهما من
الوالدين (قال الشافعي) ويقاد الرجل من ابنه من الرضاة وليس كإبنته من النسب (قال) وإذا ادعى
الرجلان ولداً فقتله أحدهما قبل يبلغ فيه نسب إلى أحدهما أو يراه القافة درأت عنه القود والشبهة وجعلت
الدية في ماله وكذلك لو قتلاه جميعاً (قال) وإذا أ كذباً أنفسهما إذا كانا قاتلين بالدعوة لم أقتلها لاني أزمه
أحدهما وإن أ كذب أحدهما نفسه بالدعوة قتله به لان ثم أبا أنسبه إليه إذا كان قبل يختاره أو يلحقه
القافة بأحدهما وإذا قتل الرجل امرأته منها ولداً لم يقتل بها وليس لابنه أن يقتله قوداً ولا لأحد مع ابنه ذلك فيه
وإذا لم يقتل بابنه قوداً لم يقتل بقود يقع لابنه بعضه وكذلك لو كان ابنه حياً يوم قتلها ثم مات ثم طلب ورثة ابنها
القود لم يقد منه لشركه ابنه كان في الدم ولو قتل رجل عمه أو مولاه وهو وارثه كان عليه القود
(قتل المسلم ببلاد الحرب) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى وما كان للمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ
ومن قتل مؤمناً خطأ فخرير رقة مؤمنة الآية (قال الشافعي) قوله من قوم يعني في قوم عدو لكم (قال
الشافعي) وأخبرنا مروان بن معاوية الفزاري عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سألت أبا
خنيم فلما غشيهم المسلمون استغصموا بالسجود فقتلوا بعضهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعطوهم
نصف العقل أصلاً منهم ثم قال عند ذلك ألا اني برى من كل مسلم مع مشرك قالوا يا رسول الله لم قال لا تترأى
ناراهما (قال الشافعي) ان كان هذا ثبت فأحسب النبي صلى الله عليه وسلم أعطى من أعطى منهم مظلوماً
وأعلمهم أنه برى من كل مسلم مع مشرك والله أعلم في دار الشرك ليعلمهم أن لاديات لهم ولا قود وقدي يكون
هذا قبل زول الآية فنزلت الآية بعد ويكون انما قال اني برى من كل مسلم مع مشرك بزول الآية
(قال الشافعي) وفي التنزيل كفاية عن التأويل لان الله عز وجل اذ حكم في الآية الأولى في المؤمن يقتل
خطأ بالدية والكفارة وحكم بحمل ذلك في الآية بعدها في الذي بيننا وبينه ميثاق وقال بين هذين الحكمين
فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فخرير رقة مؤمنة ولم يذ كدية ولم يحتمل الآية بمعنى إلا أن يكون قوله
من قوم يعني في قوم عدو لنا دارهم دار حرب مباحة فلما كانت مباحة وكان من سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن اذا بلغت الناس الدعوة أن يغير عليهم غازين كان في ذلك دليل على أنه لا يبيع الفارة على دار وفيها من
له ان قتل عقل أو قود فكان هذا حكم الله عز كره (قال الشافعي) ولا يجوز أن يقال لرجل من قوم عدو
لكم الا في قوم عدو لنا وذلك أن عامة المهاجرين كانوا من قريش وقريش عاصمة أهل مكة وقريش عدو لنا
وكذلك كانوا من طوائف العرب والعجم وقبائلهم أعداء للمسلمين (قال الشافعي) وإذا دخل مسلم في دار حرب
ثم قتله مسلم فليعه نحرير رقة مؤمنة ولا عقل له إذا قتله وهو لا يعرفه بعينه مالم أوكذلك أن يغير فيقتل من
لقى أو يلقي منفرداً بهيمة المشركين في دارهم فيقتله وكذلك ان قتله في سرية منهم أو طريق من طريقهم التي
يلقون بها فكل هذا عداً خطا يلزمه اسم الخطا لانه خطأ بأنه لم يعد قتله وهو مسلم وان كان عبداً بالقتل (قال
الشافعي) وهكذا لو قتله أسيراً أو محبوساً أو ناعماً أو بهيمة لا تشبه هيئة أهل الشرك وتشبه هيئة أهل الاسلام
لان المشرك قديتها بهيمة المسلم والمسلم بهيمة المشرك ببلاد الشرك وكان القول فيه قوله فان كان المسلم
المقتول ولادة فدعوا أنه قتله وهو يعلمه مالم أأخاف فان حلف برى وان نكل لحلفوا بخسين عينا لقتله
وهو يعلمه مالم أوكذلك لو كان قتلته عامداً لقتله وان كان أراد غيره وأصابه فعلى عاقلة الدية
وعليه الكفارة (قال الشافعي) وهكذا كل من قتله وهو يعلمه مسلم منهم أو أسيراً فيهم أو مستأمناً عندهم
لثبارة أو رسالة أو غير ذلك فعليه في العمد القود وفي الخطا الكفارة وعلى عاقلة الدية وكذلك في الأسرى يقتل
بعضهم بعضاً ويجرح بعضهم بعضاً يقتل بعضهم بعضاً يقتل بعضهم بعضاً يقتل بعضهم بعضاً يقتل بعضهم بعضاً
تقام الحدود عليهم فيما أوا إذا كانوا أسلوا وهم يعرفون ما عليهم ولهم من حلال وحرام أو كانوا مستأمنين

أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله يعني بما أحدنوا بعد الإسلام لأنهم يلزمهم لو كفروا بعد الإسلام القتل والحد ودول يلزمهم ما مضى قبله (قال الشافعي) وهكذا كل ما أصاب لهم مسلم أو معاهد من دم أو مال قبل الإسلام والعهد فهو هدر ولو وجدوا ما لا لهم في يد رجل لم يكن لهم أخذه ولو تخولر جل منهم أحد قبل الإسلام لم يكن له الخروج من يديه لأن دماءهم وأموالهم مباحة قبل الإسلام والعهد لهم وهم يخافون أهل الإسلام فيما وجد في أيديهم لمسلم بعد إسلامهم لأن ذلك يؤخذ منهم بعد إسلامهم لأن الله عز وجل قضى في رد البراءة ما بقي منه ولم يقض برد ما قبض فهللك الشرك (قال الشافعي) وما أصاب الحربى المستأمن أو الذمى لمسلم أو معاهد من دم أو مال اتبع به لأنه كان ممنوعاً أن ينال أو ينال منه

(ما أصاب المسلمون في يد أهل الردة من متاع المسلمين) قال الشافعي رحمه الله وإذا أسلم القوم ثم ارتدوا عن الإسلام في دار الإسلام وهم مقهورون أو قاهرون في موضعهم الذي ارتدوا فيه وادعوا بنبوة رجل تبعوه عليها أو رجعوا إلى اليهودية أو نصرانية أو مجوسية أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر فسواء ذلك كله وعلى المسلمين أن يبدؤا بجهادهم قبل جهاد أهل الحرب الذين لم يسلموا قط فإذا ظفروا بهم استتابوهم فمن تاب حقنوا دمه بالتوبة واطهار الرجوع إلى الإسلام ومن لم ينسب قتله بالردة وسواء ذلك في الرجل والمرأة (قال الشافعي) وما أصاب أهل الردة للمسلمين في حال الردة أو بعد اظهار التوبة في قتال وهم بمنعون أو غير قتال أو على نائرة أو غير هافسواء والحكم عليهم كالحكم على المسلمين لا يختلف في العقل والقود وضمان ما يصيبون وسواء ذلك قبل يقهرون أو بعد ما قهروا أو لم يتوبوا لا يختلف ذلك (قال الشافعي) فان قيل فاصنع أبو بكر في أهل الردة قيل قال القوم جاؤا تائبين تدون قتلنا ولا ندى قتلاكم فقال عمر لا نأخذ بقتلنا دية (قال الشافعي) فان قيل فاقوله تدون قتلنا نقبل إذا أصابوا غير متعدين ودوا وإذا ضمنوا الدية في قتل غير متعدين كان عليهم القصاص في قتلهم متعدين وهذا خلاف حكم أهل الحرب عند أبي بكر فان قيل فانه لم أحد منهم قتل بأحد قيل ولا يثبت عليه قتل أحد بشهادة ولو ثبت لم نعلم ما كما أبطل لولى دم قتل أن يقتل له لو طلبه والردة لا تدفع عنهم عقلا ولا قودا ولا تزيدهم خيرا إن لم تزدتهم شرا (قال الشافعي) فإذا قامت لم تدينه أنه أظهر القول بالإيمان ثم قتله رجل يعلم توبته أو لا يعلمها فله القود كما عليه القود في كافر أظهر الإيمان فلا يعلم إيمانه وعبد عتق ولا يعلم عتقه ثم قتله ما يقتل به مافى الحالى في بلاد الإسلام (قال الشافعي) ولو كان كافرا فأسلم في بلاد الحرب فأغار قوم فقتلوه لم تكن له دية وكانت فيه كفارة (قال الشافعي) ولو عذر رجل قتله في غير غارة وقد أظهر الإسلام قبل القتل وعلمه القاتل قتل به وإن لم يعلمه وداه لأنه عذمه وهو مؤمن بالقتل وانما يسقط عنه العقل والقود إذا قتله غير عامد لقتله بعينه كأنه قتله في غارة لقول الله عز وجل فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فقتل برقة مؤمنة (قال الشافعي) يعني والله أعلم في قوم عدوكم

(من أفاضل بينه لاختلاف الدينين) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية (قال الشافعي) فكان ظاهر الآية والله أعلم أن القصاص إنما يكتب على البالغين المكتوب عليهم القصاص لا هم المخاطبون بالفرائض إذ أفتوا المؤمنون بابتداء الآية وقوله فن عني له من أخيه شيء لأنه جعل الأخوة بين المؤمنين فقال إنما المؤمنون أخوة وقطع ذلك بين المؤمنين والكافرين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على

أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يقول جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حسن صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيرهما قال لا الآن تطوع * أخبرنا مسلم ابن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة عن عبد الله بن باباه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب إنما قال الله عز وجل أن تقصر ومن الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا فقد أمن الناس فقال عمر رضي الله عنه عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله عز وجل بها عليكم فاقبلوا صدقته * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها قالت كل ذلك فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصر الصلاة في السفر وأتم

مثل ظاهر الآية (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل المغازي وبلغني عن عدد منهم أنه كان في خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر وبلغني عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أنه روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن مجاهد وعطاء وأحسب طاوسا والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتى الله عبداهما في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة فقال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر (قال الشافعي) ولا يقتل مؤمن عبدا ولا حرولا امرأة بكافر في حال أبدا وكل من وصف الإيمان من أعجمي وأبكره قتل ويشتري بالإيمان ويصلي فقتل كافرا فلا قود عليه وعليه دية في ماله حالة وسواء أكره القتل في الكفار أو لم يكره وسواء قتل كافرا على مال يأخذه منه أو على غير مال لا يحل والله أعلم قتل مؤمن بكافر بحال في قطع طريق ولا غيره (قال الشافعي) وإذا قتل المؤمن الكافر عز وجل لا يبلغ بتعزيزه في قتل ولا غيره حد ولا يبلغ بحبسه سنة ولكن حبس بيتلي به وهو ضرب من التعزير (قال الشافعي) وإذا قتل الكافر المؤمن قتل به ذميا كان القاتل أو حربيا أو مستأمنا وإذا أباح الله عز وجل دم المؤمن بقتل المؤمن كان دم الكافر بقتل المؤمن أولى أن يباح وفيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة على ما ذكرت قوله من اعتبط مسلما بقتل فهو به قود فهذه جامعة لكل من قتل (قال الشافعي) وإذا قتل الرجل الرجل فقال القاتل المقتول كافرا وعبد فعلى أولياء المقتول البيعة بانه مسلم حر والقول قول القاتل لانه المأخوذ منه الحق (قال الشافعي) وانما الإيمان فعل يحذنه المؤمن البالغ أو يكون غير بالغ فيكون مؤمنا بإيمان أحد أبويه (قال الشافعي) وإذا كان أبو المولود مسلمين وكان صغيرا لم يبلغ الاسلام ولم يصفه فقتله رجل قتل به لانه حكم الاسلام برث به وبحجب مع ماسوى هذا الماله من حكم الايمان وكذلك لو كان أبو المولود كافرين فاسلم أحدهما والمولود صغير كان حكم المولود حكم مسلم باسلام أحد أبويه ومن قتله بعد اسلام أحد أبويه كان عليه قود ومن قتله قبل اسلام واحد منهما من مسلم فلا قود عليه لانه حكمه حكم الكفار (قال الشافعي) وإذا ولد المولود على الشرك فاسلم أبواه ولم يصف الايمان فقتله قبل البلوغ قتل به وان قتله بعد البلوغ مؤمن لم يقتل به لانه انما يكون حكمه حكم مسلم باسلام أحد أبويه مالم يكن عليه الفرض فإذا الزمه الفرض فدينه دين نفسه كما يكون مؤمنا وأبواه كافران فلا يضرم كفرهما أو كافرا وأبواه مؤمنان فلا ينفعه ايمانهما وان ادعى أبواه بعد ما يقتل أنه وصف الايمان وأنكر ذلك القاتل فالقول قوله مع عينة وعلم ما بينة أنه وصف الاسلام (قال الشافعي) ولو كان أبواه مؤمنين فادعى القاتل بانه قتله مرتداعن الاسلام وقال ورثته بل قتله وهو على دين الاسلام فان كان صغيرا قتل به وان كان بالغا خلف أبوه أنه ما علمه ارتد بعد ما وصف الاسلام بعد البلوغ أو جاء على ذلك بينة يشهدون أنه كان مسلما قبلت ذلك منهم وكان على قاتله القود (قال الشافعي) والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الاولى أن القاتل حين قال في هذه ارتد كان قد أقربا سلامه بعد البلوغ وادعى الردة وفي المسئلة التي فوقها لم يقر له بالايمان بعد البلوغ ولا وصف الايمان بعد البلوغ لا يكون له حكم الايمان بايمان أبويه إذا لم يعلم صفة الايمان بعد البلوغ (قال الشافعي) ولو أن مسلما قتل نصرانيا ثم ارتد المسلم فسأل ورثته النصراني أن يقادوا منه وقالوا هذا كافرا لم يقتل به لانه قتله وهو مؤمن فلا قود عليه وعليه الدية في ماله والتعزير فان تاب قبل منه والقتل على الردة وهكذا الضرب مسلم نصرانيا فخرجه ثم ارتد المسلم ثم مات النصراني والقاتل مرتد لم يقدم منه لان الموت كان بالضربة والضرية كانت وهو مسلم ولو أن مسلما ارتد عن الاسلام فقتل ذميا فسأل أهله القود قبل أن يرجع الى الاسلام أو يرجع الى الاسلام فسواء وفيها قولان أحدهما أن عليه القود وهذا أولاها والله أعلم لانه قتل ولا ير بعلم والثاني لا قود عليه من قبل

* أخبرنا ابراهيم بن محمد عن ابن حرم -
عن ابن المسيب
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خياركم الذين اذا سافروا قصر والصلاة وأفطروا وأقال لم يصوموا * أخبرنا سفيان عن ابراهيم بن ميسرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعاء وصليت معه العصر بذى الحليفة ركعتين * أخبرنا سفيان يعني ابن عيينة عن ابن المنكر أنه سمع أنس بن مالك يقول مثل ذلك إلا أنه قال بذى الحليفة * أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس ابن مالك بمثل ذلك * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل أنقص الصلاة الى عرنة قال لا ولكن الى ع- فان والى جدة والى الطائف * أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يسافر مع ابن عمر البريدي فلا يقصر الصلاة * أخبرنا مالك بن أنس

عن نافع عن سالم
ابن عبد الله ان عبد الله
ابن عمر ركب الى ذات
النصب فقصر الصلاة في
مسيره ذلك قال مالك
وبين ذات النصب والمدنة
اربعة برد * اخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن سالم بن
عبد الله بن عمر عن ابيه
رضي الله عنهم انه ركب
الى ريم فقصر الصلاة في
مسيره ذلك قال مالك
وذلك نحو من اربعة
برده اخبرنا سفيان بن
غيينة عن عبد الرحمن
ابن حبيب قال سأل
عمر بن عبد العزيز جلساءه
ماذا معتم في مقام المهاجر
بمكة قال السائب بن يزيد
حدثني العلاء بن الحضرمي
رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
يمكث المهاجر بعد قضاء
نكته ثلاثا * حدثنا
سفيان عن الزهري عن
سالم عن ابيه رضي الله
عنهما قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا
عمل في السير جمع بين
المغرب والعشاء * حدثنا
سفيان عن الزهري قال
آخر عمر بن عبد العزيز
الصلاة فقال له عروة ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال نزل جبريل فأتني
فصليت معه ثم نزل فأتني
فصليت معه ثم نزل فأتني

انه لا يقر على دينه حتى يرجع أو يقتل ولأن رجلا أرسل سهماً على نصراني فلم يقع به السهم حتى أسلم أو على
عبد فلم يقع به حتى عتق فقتله لم يكن عليه قصاص لان غلبة السهم كانت بالارسال الذي لا قود فيه بينهما ولو
كان وقوعه به وهو بحاله حين أرسل السهم ثم أسلم لم يقص منه وعليه دية مسلم في الحالتين والكهارة ولا يكون
هذا في أقل من حال من أرسل سهماً على غرض فأصاب انساناً لانه انما يضمن ما جنت رميته وكلا هذين ممنوع
من أن يقص - مدقده برمي (قال) ولو أرسل سهمه على مرتد فلم يقع به السهم حتى أسلم أو على حربي فلم يقع به
السهم حتى أسلم كان خذلاً فلا مسائل قبلها لانه أرسل عليهما وهما باحاطة بالدم وليس عليه قود بحال لما
أصابهما من رميته وعليه الكفارة دية حربيين مسلمين يتوبيل حالهما قبل وقوع الرمية (قال الشافعي) وإذا
ضرب الرجل الرجل المسلم ثم ارتد المضروب عن الاسلام ثم مات من الضربة ضمن الضارب الاقل من أرش
الضربة أو الدية (قال الربيع) أظنه قال دية مسلم (قال الشافعي) من قبل أن الضربة كانت وفيه قود
أو عقل فإذا مات مرتد سقط القود لانهم لم يبرأ وجعلت فيها العقل في ماله لانها كانت غير مباحة ولو برأت
وسأل أولياؤه القصاص من الجرح كان لهم - ثم أن يقتضوا منه لانه كان وهو مسلم (قال الشافعي) ولو ضرب به وهو
مسلم ثم ارتد عن الاسلام ثم عاد اليه ثم مات مسلماً ضمن القاتل الدية كلها في ماله لان الضرب كان وهو ممنوع
والموت كان وهو ممنوع ولا تسقط الدية بحال حدثت بينهما لم يحدث فيها الضارب شيئاً ولا قود عليه للحال الحاشية
بينهما وعليه الكفارة

(نزل من لا قصاص عليه) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً قتل رجلاً وقتله معه صبي أو مجنون
أو حربي أو من لا قود عليه بحال فمات من ضربهم ما ماعا فان كان ضربهم ماعاً ما يكون فيه القود قتل البالغ وكان
على الصبي نصف الدية في ماله وكذلك المجنون (قال) ولو قتل رجل ابنه وقتله معه أجنبي (١) ولم يقتل الأب
وأخذت نصف الدية من ماله حالة ولو قتل حراً وعبد قتل به العبد وكانت على الحر نصف قيمة العبد بالغة
ما بلغت وان كانت ديات ولو قتل مسلم وكافر قتل الكافر وكانت على المسلم نصف دية ولو ضرب رجلاً
رجلاً - دهما بعضا خفيفة والاخر سيف - ات لم يكن على واحد منهما قصاص لان احدي الجنائيتين كانت
مما لا قصاص فيه وانما يكون القود اذا كانت الجناية كلها بشئ يقتض من اذاميت منه ولو ضرب رجل
رجلاً بسيف ونهشته حية فمات فلا قصاص وعلى الضارب نصف دية حاله في ماله (قال الشافعي) ولو ضرب به
رجل بسيف وضربه أسداً أو غراً أو خنزيراً أو سبعاً ما كان ضربة فان كانت ضربة السبع تقع موقع الجرح في
أن يشق جرحها فيكون الاغلب أن الجرح قتل دون الثقل فعلى القاتل القود الا أن يشاء ورثته الدية فيكون
لهم نصفها وان كانت ضربة لانه لا تقتل ثقلاً كما يقتل الشدخ أو الخشبة الثقيلة أو الحجر الثقيل فلا
يجرح فلا قود عليه لان انساناً ان ضربه معه تلك الضربة لم يكن عليهم قود وانما أجروا له مات من الجنائيتين
فلما كانت احدي النمرتين (٢) انما تقتل لا ثقلاً ولا جرحاً وكان الاغلب أن مثلها لا يقتل مفرداً سقط القود
فلما لم يحضأ ما يقتل مثله فلا قود (قال الشافعي) وهكذا الجرح جرحاً خفيفاً كما خدش والاغلب أن
القتل منها لا يقتل بالهدول لا الثقيل لم يكن فيهما قصاص (قال الشافعي) ولو أن السبع قطع حلقومه وودجه
أو قصف عنقه أو شق بطنه فالتى حسوته كان هو القاتل وعلى الاول القصاص في الجراح ان كان فيها القصاص
الا أن تشاء ورثته العقل والعقل ان كانت جراحه مما لا قصاص فيها

(١) قوله ولم يقتل الاب هكذا في الأصل ولعل قبل هذا شيئاً سقط من قول الناصح ليدفع العطف عليه وهو قتل
الاجنبي ولم يقتل الخ (٢) قوله انما تقتل هكذا في النسخ ولعل فيها تحريفاً الوجه مما لا يقتل الخ فانظر
وارجع الى أصل سليم فان الأصل الذي بيدنا قيم كتبه صححه

(الزحاف يلتقيان)

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا التقى زحاف وأحدهما ظالم فقتل رجل من الصف المظلوم فسأل
أولياؤه العقل أو القود قيل أدعوه على من شئتم فإن ادعوه على واحد منهم أو نفر باعياهم كلفوا البيعة فإن
جاؤا بها فلهم القودان كان فيه قود أو العقل أن لم يكن فيه قود وإن لم يأتوا ببيعة قبل أن شئتم فاقسموا
خسبن عينا على رجل أو نفر باعياهم ولكم الدية ولا قودان كان القتل عمدا وإن أقسم الذين ادعيتهم
عليهم خمسبن عينا برئوا من الدية والقود إذا حلفوا أن امتنعتم من الأيمان وإن تخلفوهم فلا عقل ولا قودوان
قلتم قتلوه جميعا فكان يمكن للملهم أن يشتركو فيه أقسمتم وإن لم يمكن ذلك وكأول ما نة ألف أو نحوها فقد قيل
إن اقتصرتم بالدعوى على من يمكن أن يكون شرك فيه وأقسمتم جعلنا ذلك لكم والالم ندعكم تقسموا على
ما نعلمكم فيه كاذبين وإذا جاؤا ببيعة على أن رجله لا يثبتون الرجل القاتل فليست بشهادة وقيل
أقسموا على واحد إن شئتم ثم عليه الدية فإن أقسموا على واحد فأنبت البيعة أنه ليس به سقطت القسامة فلم
يعطوا بها ولا بالبيعة وإن سألو بعد أن يقسموا على غيره لم يكن ذلك لهم لأنهم قد أبرؤا غيره بالدعوى عليه
دونه وإن كذبوا في القسامة واستأقتل بالقسامة بحال أبدا ولو قالوا بعد ذلك نقسم على كلهم لم
أقبل ذلك منهم لأنني إن أغرمت كلهم فقد علمت أني أغرمت منهم قوما برأء وإن أردت أن أغرم بعضهم لم
أعرف من أغرم فلا تكون القسامة إلا على معروف بعينه ومعروفين باعياهم كما لا تكون الحقوق إلا على
معروف بعينه فإذا التقى الرجلان فاضربا بأي سلاح اضطربا فيه فيكون فبين أصيب به القود فشهد الشهود
أنهم رأوا كل واحد منهم ماسرا على صاحبه ولم يثبتوا أيهما بدأ فكل واحد منهما ضامن لما أصاب به
صاحبه إن كان فيه عقل أو كان فيه قود ولو ادعى كل واحد منهما أن صاحبه بدأ وأنه اغاض به ليدفعه عن نفسه
لم يقبل قوله وعلى كل واحد منهما البين لصاحبه ما بدأ فإذا حلفا فكل واحد منهما ضامن لما أصاب به صاحبه فإن
كان فيه عقل تقاصوا وأخذ أحدهما من الآخر الفضل وإن كان فيه قصاص اقتص لكل واحد منهما من صاحبه
مما فيه القصاص وإن قتل كل واحد منهما صاحبه عمدا فكل واحد منهما باصاحبه قصاص ولا تابعة لواحد
منهما على الآخر ولا قود لانه لم يبق شيء يقاد منه (قال الشافعي) ولو مات أحدهما وبقى الآخر به جراحات كانت
جراحاته في مال الميت فإن كانت دية قبل لأهل الميت إن أردتم القود فلكم القود وعلى صاحبكم دية جراح
المجروح وإن أردتم الدية فلكم الدية وبمجرور دية فأحداهما قصاص بالآخرى إن كان ضربه ماعدا كاه وإن
كانت أكثر من دية رجعت المجروح بالفضل عن الدية في مال الميت وإن أردتم القود فلا مقاد منه ما لزم الميت من
جراحاته الحى ولكم القود (قال الشافعي) وإذا كان القوم في الحرب فلقى رجل من المسلمين رجلا من المسلمين
مقبلا من ناحية المشركين فقتله فإن قال قد عرفته مسلما فقتله وإن قال ظننته كافرا أحلف ما قتله وهو
يعلمه مؤمنا ثم فيه الدية والكفارة ولا قود فيه (قال الشافعي) ولولقيه في مصر من الأمصار بغير حرب فقال ظننته
كافرا لم يعذر وقتله وإنما يعذر في الموضع الذي الأغلب منه أنه كافرا (قال الشافعي) ولو كان المسلمون في
صف والمشركون بازائهم لم يلتقوا ولم يتحاملوا فقتل رجل رجلا في صف المسلمين فقال ظننته كافرا والمقتول
مؤمن أقيد منه وإن تحاملوا وكان في صف المشركين وقتله قبل قوله مع عيने أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عروة أن أبا حذيفة جاء يوم أحد من أطعم من
الآطام من ناحية المشركين فظنه المسلمون مشركا فالتفوا عليه بأسيا فهم حتى قتلوه وحذيفة يقول أبي أبي
ولا يسمعون له لشغل الحرب فقتل النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية وقال فيما أحسب عفاها حذيفة وقال فيما
أحسب يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فزاده عند المسلمين خيرا (قال الشافعي) ولو أن رجلا من المشركين أقبل
إلى ناحية المسلمين فقتله رجل من المسلمين عامدا فقتل ورتة المشرك أنه كان أسلم فإن أقاموا على ذلك بيعة والالم

فصلت معه ثم نزل فأتني
فصلت معه حتى
عذ الصلوات الخمس فقال
عمر بن عبد العزيز اتق الله
يا عروة انظر ما تقول فقال
له عروة أخبرني بشيئين أبي
مسهود عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم
أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن
عبد العزيز بن محمد عن
عبد الرحمن بن الحرث
الخزرجي عن حكيم بن
حكيم عن نافع بن حبير
عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
أنتي جبريل عند باب
البيت مرتين فصلى
الظهر حين كان النبي مثل
الشراك ثم صلى العصر
حين كان كل شيء بقدر
ظله وصلى المغرب
حين أظطر الصائم
ثم صلى العشاء حين غاب
الشفق ثم صلى الصبح حين
حرم الطعام والشراب
على الصائم ثم صلى
المرأة الأخرى الظهر حين
كان كل شيء قدر ظله قدر
العصر بالامس ثم صلى
العصر حين كان ظل كل شيء
مثليه ثم صلى المغرب بقدر
الوقت الأول لم يؤخرها ثم
صلى العشاء الآخرة حين

يقبل قولهم وإن أقاموا البيعة فلهم العقل ولا قود إذا قال المسلم قتله وأنا أظنه على الشرك إذا جعلت له هذا في المسلم يعرف إسلامه جعلته له فحين لم يشهر إسلامه (قال الشافعي) ولو أن رجلا من المشركين أقبل كما وصفت فقتله مسلم لم يود حتى يقيم ورثته البيعة على أنه أسلم قبل أن يقتل ولو أن رجلا ضرب حربيا فأسلم الحربى مات لم يكن فيه عقل ولا قود ولو ضرب فأسلم ثم ضرب فمات ففيه نصف الدية ولو أن رجلا من المشركين ضرب مسلما فجرحه ثم أسلم فقتله المسلم المضروب بعد إسلامه وعليه بد قتل به وإن قتله بعد إسلامه وقال لم أعلم بإسلامه فعليه دية والكفارة

(قتل الامام) قال الشافعي رحمه الله وبلغنا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه ولي رجلا على اليمن فأتاه رجل أقطع اليد والرجل فذكر أن والي اليمن ظلمه فقال إن كان ظلمك لأقيدنك منه (قال الشافعي) وبهذا نأخذ أن قتل الامام هكذا (قال) وإذا أمر الامام الرجل بقتل الرجل فقتله المأمور فعلى الامام القود إلا أن يشاء ورثة المقتول أن يأخذوا الدية وليس على المأمور عقل ولا قود وأحب إلى أن يكفر لانه ولي القتل وإنما أزلت عنه القود أن والي يحكم بالقتل في الحق في الردة وقطع الطريق والقتل (قال الشافعي) ولو أن المأمور بالقتل كان يعلم أنه أمره بقتله ظلما كان عليه وعلى الامام القود وكنا كقاتلين معا وإنما أزيل القود عنه إذا ادعى أنه أمره بقتله وهو يرى أنه يقتل بحق ولو علم أنه أمره بقتله ظلما ولكن والي أكرهه عليه لم يرل عن الامام القود بكل حال وفي المأمور المكروه لو أن أحدهما ان عليه القود لانه ليس له أن يقتل أحدا ظلما وإنما يبطل الكره عنه فيما لا يضرب غيره والآخر لا قود عليه للشبهة وعليه نصف الدية والكفارة (قال الشافعي) والوالي المتغلب والمستعمل إذا قهر في الموضع الذي يحكم فيه عليه هذا سواء طال قهره له أو قصر وإذا كان الرجل المتغلب على الصوصية أو العصبية فامر رجلا بقتل الرجل فعلى المأمور القود وعلى الأمر إذا كان قاهر المأمور لا يستطيع الامتناع منه بحال (قال الشافعي) ولو أن رجلا في مصر أو في قرية لم يقهر أهلها كلهم فامر رجلا بقتل رجل فقتله والمأمور مقهور فعلى المأمور القود في هذا دون الأمر وعلى الأمر العقوبة إذا كان المأمور يقدر على الامتناع بجماعة ينعونه منه أو بنفسه أو أن يهرب فعليه القود في هذا دون الأمر وإذا لم يقدر على الامتناع منه بحال فعليه ما القود معا

(أمر السيد عبده) قال الشافعي وإذا أمر السيد عبده أن يقتل رجلا والعبد أعمى أو صبي فقتله فعلى السيد القود دون الأعمى الذي لا يعقل والصبي وإذا أمر بذلك عبدا له رجلا بالغا يعقل فعلى عبده القود وعلى السيد العقوبة (قال الشافعي) ولو أمر عبدا بغيره أو صبي بغيره بقتل رجل فقتله فإن كان العبد أو الصبي عيران بينه وبين سيده وأبيه وبريانه لسيده وأبيه طاعة ولا يرباها لهذا عوقب الأمر وكان الصغير والعبد قاتلين دون الأمر وإن كانا لا يعيران ذلك فالقاتل الأمر وعليه القود إن كان القتل عمدا (قال الشافعي) وإذا أمر الرجل ابنه الصغير أو عبده بغيره الأعمى أن يقتله فقتله فدمه هدر لا في لأجعل جنايتهما بامر كجنايته ولو أمرهما أن يفعلا بانفسهما فعلا لا يعقلانه ففعلا فقتلهما ذلك الفعل ضمنهما معا كما يضمن مالو فعله بهما فقتلهما كأن أمرهما أن يقطعاعرقا أو يغيرا قرحة على مقتل أو ما أشبهه ولو أمرهما أن يذبحا انفسهما فإن كان الصبي لم يعقل والعبد مغلوب على عقله فعلا ضمنهما كما يضمنهما لو ذبحهما وإن كان العبد يعقل أن ذلك يقتله ففعل فمات فهو مسمى آثم وعليه العقوبة ولا يكون كالقاتل وإذا أمر الرجل ابنه البالغ أو عبده الذي يعقل أن يقتل رجلا فقتله عوقب السيد الأمر وعلى العبد والابن القاتلين القود ودونه وإذا أمر سيد العشيرة رجلا من العشيرة أن يقتل رجلا وليس ببلده فيها سلطان فالقتل على القاتل دون الأمر

(الرجل يسقي الرجل السم أو يضطره إلى سب) قال الشافعي وإذا استكره الرجل الرجل فسقاها سما ووصف الساقى السم سئل الساقى فان قال سقيته اياه وأنا أعلم أن الاغلب منه أنه يقتله وأنه قل ما يسلم منه أن يقتله

ذهب نكث الليل ثم صلى الصبح حين أسفر ثم التفت فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلات الوقت فيما بين هذين الوقتين (قال الشافعي) رضي الله عنه وبهذا نأخذ وهذه المواقيت في الحضرة أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم وقال اشتكت النار إلى ربها فقالت رب أكل بعضي بعضا فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فأشد ما تجدون من الحر فربن حرها وأشد ما تجدون من البرد فربن زمهريرها * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم * أخبرنا الثقة عن ليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مثله • أخبرنا الشافعي
أن مالكا أخبره عن زيد
ابن أسلم عن عطاء بن يسار
وعن يسير بن سعيد وعن
الأعرج يحدّثونه عن أبي
هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من أدرك ركعة
من الصبح قبل أن تطلع
الشمس فقد أدرك الصبح
ومن أدرك ركعة من العصر
قبل أن تغرب الشمس
فقد أدرك العصر
• (أخبرنا الشافعي) قال
وأما أحببت تقديم العصر
لأن محمد بن اسمعيل بن
أبي فديك أخبرنا
عن ابن أبي ذئب
عن ابن شهاب عن أنس
ابن مالك قال كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلى العصر والشمس
بيضاء حية ثم يذهب
الذهب إلى العوالي فيأتيها
والشمس مرتفعة
• أخبرنا ابن أبي فديك عن
ابن أبي ذئب عن ابن شهاب
عن أبي بكر بن عبد الرحمن
ابن الحرث بن هشام عن
نوفل بن معاوية الديلمي
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من فاتته
صلاة العصر فكأنما وتر

أوبصره ضرر راشد يدوان لم يبلغ القتل والاغلب انه يقتل فإت المسقى فعلى الساقى القود يسقى مثل ذلك فان مات فى مثل هذه الميتة فذلك والا ضربت عنقه فان قال سمته والاغلب انه لا يموت وقد يمات من مثله قليلا قبل لوثة الميت ان كانت اكم بينة عادلة بان مثل ذلك السم اذا سقى فالاغلب انه يقتل أقيد منه وان جهلوا ذلك فالقول قول الساقى مع عينه وعلى الساقى الدية والكفارة ولا قود عليه ودينه دية خطأ العمد وكذلك ان قال أهل العلم به الاغلب انه لا يقتل وقد يقتل مثله وسواء علم السم الساقى فى هذه الاحوال أو لم يعلمه كلما يسأل أهل العلم عنه وتقبل شهادة شاهدين ممن بعلمه على رؤيته وان كانا راياه يسقيه السم بدواء معه ولم يعرفه فانه يقاد منه اذا كان الاغلب انه لا يعاش من مثله ويترك القود ويضمن الدية اذا كان الاغلب انه يعاش منه وان قال أهل العلم به ان الاغلب ان مثل هذا المسقى لضعف بدنه أو خلقه أو سقمه لا يعيش من مثل هذا السم والاغلب ان القوى يعيش من مثله لم يقدر فى القوى الذى الاغلب انه يعيش من مثله وأقيد فى الضعيف الذى الاغلب انه لا يعيش من مثله كما لو ضرب رجلا فاضا خلقه أو سقمه أو وضعفا فاضرب باليس بالكثير بالسوط أو عصا خفيفة فقبل ان الاغلب ان هذا لا يعيش من مثل هذا أقيد منه ولو ضرب مثلهم رجلا الاغلب انه يعيش من مثلهم لم يقدر منه (قال) ولو كان الساقى للسم الذى أقيد من ساقيه لم يكره المسقى ولكنه جعله له فى طعام أو خاص له عسلا أو شرا غير فاطمه اياه أو سقاء اياه غير مكره عليه ففيها قولان أحدهما أن عليه القود اذا لم يعلمه ان فيه سما وكذلك لو قال هذا دواء فاشربه وهذا أشبه ما والثانى ان لا قود عليه وهو آثم لان الآخر شربه وانما فرق من فرق بين السم يعطيه الرجل الرجل فبأ كلة فى التمرة والخمرة يصنعها له فيموت فلا أقيد منه لانه قد يبصر السم فى الخمرية ويبصرها غيره فيتوقاها وقد يعرف السم أنه مخلوط بغيره ولا يعرف غير مخلوط بغيره وأنه الذى ولى شربه بنفسه غير مكره عليه (قال الشافعى) ولو كان قال له فى هذا سم وقد بين له (١) ولا يلتفت صاحبه فلما يخطئه ان يتلف به فشرب الرجل فإت لم يكن على الذى خلطه له ولا الذى أعطاه اياه له عقل ولا قود ولو سقاء مقتوها أو أعجميا لا يعقل عنه أو صيبا فيبين له أو لم يبين له فسواء وكذلك لو أكرهه عليه أو أعطاه اياه فشر به لان كل هؤلاء لا يعقل عنه وعليه القود حيث أقدت منه فى الاغلب من السم القاتل (قال الشافعى) ولو خلطه فوضعه ولم يقل للرجل كاه فا كاه الرجل أو شربه فلا عقل ولا قود ولا كفارة عليه وسواء جعله فى طعام لنفسه أو شراب أو لرجل فا كاهه الا أنه يأثم وأرى أن يكفر اذا خلطه فى طعام رجل ويضمن مثل الطعام الذى خلطه به وفيها قول آخر انه اذا خلطه بطعام فا كاه الرجل فإت ضمن كما يضمن لو أطعمه اياه (قال الشافعى) ولو سقاء سما وقال لم أعلمه سما فشهد بعد على انه سم ضمن الدية لانه مات بفعله ولا يبين لى أن أجعل عليه القود كما جعلته عليه لو علمه فسقاء اياه وعليه البين ما علمه (قال الشافعى) وانما درأت عنه القود لانه قد يجهل السم فيكون سما قاتلا ولا قاتلا وفيه قول آخر ان عليه القود ولا يقبل قوله لم أعلمه سما (قال الشافعى) ولو أخذ رجل لرجل حية فأنهشها اياها أو عقربا فإت ففيها قولان أحدهما أن الذى أنهشه ان كان الاغلب منه أنه يقتله بالبلد الذى أنهشه لا يكاد يسلم منه مثل الحيات بالسر أو حيات الاصعبر بناحية الطائف والأفاعى بمكة ودونها والقرعة فعليه القود وان كان الاغلب انه لا تقتل مثل الثعبان بالحجاز والعقرب الصغيرة فقد قبل لا قود وعليه العقل به مثل خطا شبه العمد ثم يصنع هذا بكل بلاد فان ألدغه نصيبين عقربا وأنهشه عصرا فبما فعله القود لان الاغلب ان هذا يقتل بهذين الموضعين والقول الثانى أنه اذا ألدغه حية أو عقربا فإت ان عليه القود وسواء قبل هذه حية لا يقتل مثلها أو يقتل لان الاغلب ان هذا كاه يقتل (قال الشافعى) ولو أرسل عليه عقربا أو حية فأنهشته الحية أو ضربته العقرب لكان آثما عليه العقوبة ولا قود ولا عقل لو قتله لانه لا فعل له فى فعل الحية والعقرب وانهم لا يجدان فعلا بعد الارسل ليس هو الارسل ولا هو كاخذه اياهما وادناهما

(١) قوله ولا يلتفت صاحبه الخ كذا فى نسخة وفى أخرى ولا يلتفت صاحبه ان يتلف صاحبه فلما يخطئه الخ وعلى كل حال فهى عبارة غير مستقيمة فارجع الى الاصول السليمة وحررها كتبه معصمه

حتى يمكنهما ومن شاف هذا فعل نفسه لانهما هما يضغطة اياهما وكذلك بأخذه وان لم يضغط الا ان معقولا ان من طباعهما أنهم ما يعينان اذا أخذتا فتش هذه وتضرب هذه فتكونان كالمضطرين الى أن تضرب هذه وتنش هذه منه وكذا الاسد والذئب والنمر والعداوى كلها باسرها من يضغطها فتضرب أو تعقر فتقتل يكون عليه فيما صنع بما الاغلب منه أنه لا يعاش من مثله ففيه القود وان ناله بما الاغلب انه يعاش من مثله فليس عليه فيه قود وفيه الدية (قال الشافعي) واذا أرسل الكلب والحية والاسد والنمر والذئب على رجل فاخذه منها شي فقتله فهو آثم ولا عقل ولا قود عليه (قال) وذلك أنه قد يهرب فيعجز ويهرب عنه بعضهما أو يقوم معه فلا يناله بشي (قال الشافعي) ولو حبس بعض القوائل في مجلس ثم ألقى عليه رجلا ولاغلب من يلقي عليه هذا أنه اذا ألقى عليه قتله مثل الاسد والذئب والنمر فقتله بفرس لم يقطع عنه حتى قتله أو شق لبطنه أو غم لا يعاش من مثله قتله فاما الحية فليست هكذا فان أصابته الحية لم يضمن وان كان من السباع ما يكون الاغلب أنه لا يفرس من ألقى عليه لم يكن فيه قود ولا عقل وان كان الاغلب أنه يفرس كان عليه القود اذا حبس السبع ثم ألقاه أو حبسه ثم ألقى عليه السبع في مجلس لا يخرج منه السبع ولو قيده أو أوثقه ثم ألقاه عليه في صحراء كان مبيها ولم يكن عليه عقل ولا قود ان أصابه لان السبع غير مضطر بحبسه الى أن يقتله واذا أصابه السبع بالشئ الخفيف الذي لو أصابه انسان في الحين الذي أجعل على الملقى جناية السبع فأت فعلى ملقيه الدية والعقوبة ولا قود

(المراة تقتل جلي وتقتل) قال الشافعي رحمه الله (١) واذا قتلت المراة حاملا يتحرك ولدها ولا يتحرك ففيها القود ولا شيء في جنينها حتى يزول منها فاذا زالها قبل موتها أو معه أو بعده فسواء فيه غرة قيمتها جس من الابل فاذا زالها حيا قبل موتها أو معه أو بعده فسواء ولا قصاص فيه اذا مات وفيه دية ان كان ذكرا فماتة من الابل وان كان أنثى فخمسون من الابل قتلها رجل أو امرأة واذا قتلت المراة من عليها في قتله القود فذكرت جلا أو ربه من جل حبست حتى تضع جملها ثم أقيد منها حين تضعه وان لم يكن لولدها مرضع فاحب الى أن لو زكت بطيب نفس ولي الدم يوما أو أياما حتى يوجد له مرضع فان لم يفعل قتلته وان ولدت ثم وجدت تحركا كانتظرت حتى تضع التحرك أو يعلم أن ليس بها حمل وكذلك اذا لم يعلم أن بها حملا فدعته انتظر بالقود منها حتى تستبرأ ويعلم أن لا حمل بها ولو عمل الامام فأقص منها حاملا فقد آثم ولا عقل عليه حتى تلقى جنينها فان ألقته ضمنه الامام دون المقتص وكان على عاقلة لايت المال وذلك لو قضى بان يقتص منها ثم رجع فلم يبلغ المأمور حتى اقتص منها ضمن الامام جنينها وأحب الى الامام أن يكفر

(تحول حال المشرک يخرج حتى اذا جنى عليه وحال الجاني) قال الشافعي رحمه الله ولو أن نصرانيا جرح نصرانيا ثم أسلم الجارح ومات المجروح من جراحه بعد اسلام الجارح كان لورثة النصراني عليه القود وليس هذا قتل مؤمن بكافر منها عنة انما هذا قتل كافر بكافر الا أن الموت استأخر حتى تحولت حال القتال وانما يحكم للجاني عليه على الجاني وان تحولت حال الجاني عليه ولا ينتظر الى تحول حال الجاني بحال وهكذا لو أسلم المجروح دون الجارح أو المجروح والجارح معا كان عليه القود في الاحوال كلها ولو أن نصرانيا جرح حربيا مستأمنًا تحول الحربى الى دار الحرب وترك الامان فأت بقاء ورثته يطلبون الحكم خير وابين القصاص من الجارح أو أورشه اذا كان الجرح أقل من الدية ولم يكن لهم القتل لانه مات من جرح في حال لو ابتدئ فيها قتله لم يكن على (٢) عاقلة فيها قودا بطلنا زيادة الموت لتحول حال الجاني عليه الى ان يكون مباح الدم وهو خلاف

(١) الفروع التي ذكرت في هذه الترجمة كلها قد تقدمت قريبا في ترجمة قتل الرجل بالمراة فليعلم

(٢) قوله عاقلة كذا في النسخ وهو محرف عن قائله لان العاقلة ليسوا محلا للقود فارجع الى النسخ السليمة

النسخ التي بيدنا سقيمة والله المستعان كتبه محمد

أهله وماله * أخبرنا ابراهيم بن محمد بن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي نعيم عن جابر رضي الله عنه قال كنا نصلى المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نخرج تناضل حتى ندخل بيوت بني سلمة ننظر الى مواقع النبل من الاسفار * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم ننصرف فنأتى السوق ولوردي بنبل لرؤى مواقعها * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن القعقاع بن حكيم قال دخلنا على جابر بن عبد الله وقال جابر كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ننصرف فنأتى بني سلمة فننصرم مواقع النبل * أخبرنا سفيان ابن عيينة عن ابن أبي لبيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغلبكم الاعراب على اسم صلاتكم هي العشاء

المسئلة قبلها لان المجنى عليه تحولت حاله دون الجاني ولو كانت المسئلة بمجالها والجراح أكثر من النفس كان فقاعينه وقطع يديه ورجليه ثم لحق بدار الحرب فسألو القصاص من الجاني فذللهم لان ذلك كان للمجنى عليه يوم الجناية أو ذلك وزيادة الموت فلا يطل القصاص بسقوط زيادة الموت على الجاني وان سألو الارش جعلت لهم على الجاني في كل حال من هذه الاحوال الاقل من دية جراحه أو دية النفس لان دية جراحه قد نقصت بذهاب النفس لومات منها في دار الاسلام على امانه فاذا أرادوا الدية لم أردهم على دية النفس فلا يكون تركه عهد زائدا له في أرشه ولو لحق بدار الحرب في أمانه كما هو حتى يقدم وتأتي له مدة فوات بها كان موته في دار الاسلام لان جراحه عمد ولم يكن كمن مات تارك لاله لان رجلا لوقته عامدا ببلاد الحرب وله أمان يعرفه ضمنه (قال الشافعي) ولو جرحه ذمى في بلاد الاسلام ثم لحق بدار الحرب ثم رجع اليها بامان فوات من الجراح فضاها قولان أحدهما أن على الذمي القودان شاء ورثته أو الدية تامة من قبل ان الجناية والموت كانا معا ولا القود ولا ينظر الى ما بين الحالين من تركه الامان والقول الثاني أن له الدية في النفس ولا قود لانه قد صار في حال لومات فيها وقتل لم تكن له دية ولا قود (قال الشافعي) وله الدية تامة في الحالين لا ينقص منها شيئا ولو جرح ذمى حر بيا مسأنا فقل: الامان ولحق بدار الحرب فاغار المسلمون عليه فسيبوه ثم مات بعد ما صار في أيدي المسلمين سيافا فلا قود فيه لانه مات مملوكا فلا يقتل حر بمملوك وعلى الذمي الاقل من قيمته عبد أو قيمة الجراح حرا كانه قطع يده فكانت فيه ان كان نصرانيا سبعة عشر من الابل والثنا بغير وهي نصف دية أو كان مجوسيا أو وثنيا ففي يده نصف دية ثم مات وقيمته مثل نصف دية فسقط الموت لانه لم يحدث به زيادة وجميع الارش لورثة المستأمن لانه استوجبه بالجرح وهو حر فكان ماله أمان أو كانه قطعت يده وديته ثلاث وثلاثون وثلاث مائة مملوكا وقيمته خمس من الابل فعلى جراحه خمس من الابل لان البدصارت تبع للنفس كما يجرح المسلم فيكون فيه ديات لو عاش ولومات كانت ديته واحدة ويجرح موضحة فيموت فيكون فيها دية كما تكون الزيادة على الجراح بزيادة النفس فكذلك يكون النقص بذهابها (قال الشافعي) واذا لم تكن بالنفس زيادة فجميع الارش لورثة المستأمن لما وصفت أنه استوجبه وهو حر لماله أمان يعطاه ورثته في دار الحرب وهكذا لو قطعت يده ورجلاه وفقت عيناه ثم لحق بدار الحرب ثم مات وقيمته أقل مما وجب له بالجراح لو عاش كان على جراحه الاقل من الجراح والنفس وكان ذلك لورثته ببلاد الحرب (قال الشافعي) ولو جرح ذمى مستأمن فوضحه ثم لحق المجروح بدار الحرب ثم سبي فصار رقيقا ثم مات وقيمته عشرون من الابل وانما وجب له بالموضحة التي أوضح منها ثلاث موضحة مسلم كان أرش موضحة لورثته وأما الزيادة من قيمته ففيه قولان أحدهما أنه يسقط عن الجاني بلحق المجنى عليه ببلاد الحرب وآخر أن الزيادة لمالكة لان الجناية والموت كانا وهو ممنوع ولانه ملكه بالموت وذلك ملك للسيد (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها فاسلم في يدي سيده ثم مات كانت هكذا لان الاسلام يز يد في قيمته فتمسب الزيادة في قول من ألزمه اياها وتسقط في قول من أسقطها بلحقه ببلاد الحرب (قال الشافعي) ولو أعنته سيده ثم مات حرا كان على جراحه الاقل من أرش الجناية وديته لانه حني علمه حرا ومات حرا في قول من يسقط الزيادة عن الجاني بلحق المجنى عليه ببلاد الحرب ويلزمه الزيادة ان كان في الموت في قول من يبطل الزيادة بلحقه بدار الحرب (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها فاسلم وأعنته سيده فوات مسلحا راضيا من قاتله الاقل من أرش الجناية ودية حر لان أصل الجناية كان ممنوعا في قول من يسقط الزيادة بلحقه بدار الحرب وضمنه زيادة الموت في قول من لا يسقطها عنه بلحقه بدار الحرب ومن قال هذا قال في نصراني جرح ثم أسلم فوات ففيه دية مسلم (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها وكان القاتل مسلما كان مثل هذا في الجواب الا أنه لا يقاد مشرك من مسلم (قال الشافعي) واذا ضرب الرجل رجلا فلفظ يده ثم أرم ارتد فوات فلوليه القصاص في اليد لان الجراحة قد وجبت للضرب والبرء وهو مسلم

الا انهم يعتمون بالابل
 * أخبرنا مالك بن أنس
 عن يحيى بن سعيد عن
 عمرة بنت عبد الرحمن
 عن عائشة رضي الله عنها
 قالت ان كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ليصلي الصبح فينصرف
 النساء متلفعات بمروطهن
 ما يعرفن من الغلس
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن سالم عن أبيه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى المغرب والعشاء
 بالمرزلفة جميعا * أخبرنا
 مالك عن أبي الزبير عن
 أبي الطفيل عامر بن واثلة
 أن معاذ بن جبل أخبره
 أنهم خرجوا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عام
 تبوك فكان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يجمع
 بين الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء قال فاخر الصلاة
 يوما ثم خرج فعلى الظهر
 والعصر جميعا ثم دخل ثم
 خرج فعلى المغرب والعشاء
 جميعا أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن ابن أبي نجيح
 عن اسمعيل بن عبد
 الرحمن عن ابن أبي ذؤيب
 الاسدي قال خرجنا مع
 عمر إلى الحى فغربت
 الشمس فهبنا أن نقوله
 انزل فصل فلما ذهب

(الحكم بين أهل الذمة في القتل)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قتل الذمي الذميمة أو الذي أو المستأمن أو المستأمنة أو جرح بعضهم بعضا فذلك كله سواء فإذا طلب المجرع أو ورثته المقتول حكمنا عليهم بحكمنا على أهل الإسلام فيما بينهم لا يختلف فيجعل القوديينهم كما يجعله بين المسلمين في النفس وما دونها ويجعل ما كان عمدا لا قود فيه في مال الجاني وما كان خطأ على عاقلة الجاني إذا كانت له عاقلة فإن لم تكن له عاقلة كان ذلك في ماله ولم يعقل عنه أهل دينه لأنهم لا يرونه ولا المسلمون لأنه ليس بعلم وانما يأخذون ماله إذا لم يكن له وارث فأما (قال الشافعي) ويقتص الوثنى والمجوسى والصابئى والسامرى من اليهود والنصارى وكذلك يقتص نسأؤهم منهم ويجعل الكفر كله ملة وكذلك نورث بعضهم من بعض للقرباء ويقتص المستأمن من هؤلاء من المعاهدين لأن لكل ذمة ولا تفاوت بين المشركين فمنع به بعضهم من بعض بالقصاص كفوت المسلمين لهم (قال الشافعي) وهكذا يحكم على الحربى المستأمن إذا جنى يقتص منه ويحكم في ماله بارش العمد الذى لا يقتص منه وان لم يكن له عاقلة الا عاقلة حربية لا يفد حكمنا عليهم جعلنا الخطأ في ماله كما يجعله في مال من لا عاقلة له من أهل الذمة وهكذا نحكم عليهم إذا أصابوا مسلما يقتل أو جرح لا يختلف ذلك (قال الشافعي) وان أصاب أهل الذمة حربية لا أمان له لم يحكم عليهم فيه بشئ ولو طلبت ورثته لأن ذمة مباح (قال الشافعي) وهكذا لو كان القاتل حربيا مستأمنا إلا أنا إذا لم توجد عاقلة الحربى عنه أروا الخطأ حكمناه في ماله (قال الشافعي) ولو لحق الحربى الجاني بعد الجناية بدار الحرب ثم رجع مستأما حكمنا عليه لأن الحكم لزمه أولا ولا يسقط عنه بالحق بعد دار الحرب (قال الشافعي) ولو مات ببلاد الحرب بعد الجناية وعندنا له مال كان له أمان أو ورد علينا وهو حي ماله أمان أخذنا من ماله أرض الجناية كالزمتة وهكذا لو أمانا للرجل فورثه الحربى عنه أخذنا منه أرض الجناية لولها لأنه وجب في ماله فنى أمكننا ما عطينا ما وجب عليه في ماله من ماله ولو أمانه ماله على أن لا نأخذ منه ما لزمه لم يكن ذلك له إذا كان عليه أن يأخذ منه ما لزمه (قال الشافعي) وكذلك لو جنى وهو عندنا جانيات ثم لحق بدار الحرب ثم أمناه على أن لا نحكم عليه حكمنا عليه وكان ما عطيناه من الأمان على ما وصفتنا باطلا لا يحل وهكذا الوسى وأخذنا ماله وقد كان له عندنا في الأمان دين لأن ماله لم يغم الا للجنى عليه فيه حق كالدين وسواء ان أخذنا ماله قبل أن يسي أو مع السبي أو بعده ألا ترى أنه لو كان عليه دين ثم لحق بدار الحرب فغم ماله وسبي أو لم يسب أخذنا الدين من ماله ولم يكن هذا بأكثر من الرجل يذان الدين ثم يموت فنأخذ الدين من ماله بوجوبه فليس الغنمة لماله بأكثر من الميراث لو ورثه المسلم أو ذمى عليه دين لأن الله جل وعز جعل للورثة ملكا المولى بعد الدين وكذلك الغنائم لأنهم خولوها بان أهلها أهل دار حرب وكذلك لو جنى وهو مستأمن ثم لحق ببلاد الحرب ناقض الأمان ثم أسلم بدار الحرب فأحرز ماله ونفسه حكم عليه بالجناية والدين الذى لزمه في دار الإسلام (قال الشافعي) وكل هذا بخلاف الأمان بملك وهو رقيق لأن الرقيق لا يملك السيد وهو في هذه الأحوال كلها مالك لنفسه وبخلاف لأن يجنى عليه وهو محارب غير مستأمن ببلاد الحرب وجنابته كلها في هذه الأحوال هدر (قال الشافعي) ولو جنى مسلم جنابة فلم يمت في ماله ثم ارتد ولحق بدار الحرب فكان حيا أو ميتا أو قتل على الردة كانت الجناية في ماله ولم يغم من ماله شئ حتى تؤدى جنابته وما لزمه في ماله (قال الشافعي) وإذا جنى الذمى على نصرانى فتعس النصرانى بعد ما يجنى عليه ثم مات مجوسيا فقد قبل فعلى الجاني الأقل من أرض جراح النصرانى ومن دية المجوسى وقيل عليه دية مجوسى أو القود من الذمى الذى جنى عليه لأنه كافر وان تعس فهو ممنوع الدم بالعدة المتقدمة وليس كالمسلم يرتدان رجلا لو قتل المسلم مرتد لم يكن عليه شئ وهذا لو قتل مرتد عن كفر إلى كفر كان على قاتله الدية ان كان مسلما والقود ان كان كافرا (قال الشافعي) وهكذا (١) ان جنى نصرانى فتردق أو دان ديننا لا تؤكل ذبيحة أهله وقد

(١) قوله ان جنى نصرانى هكذا في النسخ ولعل النسخ أسقط على قبل نصرانى فانظر كتابه معجمه

بباض الافق وخفمة العشاء
نزل فصلي ثلاثا ثم سلم ثم صلى
ركعتين ثم سلم ثم التفت
الىنا فقال هكذا رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل * أخبرنا
يحيى بن حسان عن حماد
ابن ساسة عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أمر
أبا بكر أن يصلى بالناس
فوجد النبي صلى الله عليه
وسلم خفة فناء فقعده الى
جنب أبي بكر فأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أبا بكر وهو قاعد وأم أبو
بكر الناس وهو قائم
* أخبرنا عبد الوهاب الثقفى
سمعت يحيى بن سعيد
يقول حدثني ابن أبي
مليك أن عبيد بن عمير
النبشى حدثه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أمر أبا بكر أن يصلى
بالناس الصبح وان أبا بكر
كبر فوجد النبي صلى
الله عليه وسلم بعض الخفة
فقام بفرج الصفوف
قال وكان أبو بكر لا
يلفت إذا صلى فلما
سمع أبو بكر الحس من
ورائه عرف أنه لا يتقدم الى
ذلك القعد الا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فخس

قبل على الجاني عليه اذا غرم الدية الاقل من أرض ما أصابه نصرانيا ودية مجوسى وقيل عليه دية مجوسى
 (قال الشافعى) ولو جنى عليه نصرانيا فتهود أو يهوديا فتمس فقد قبل عليه الاقل من قيمة جرحه نصرانيا
 اوديته مجوسيا وقيل عليه دية مجوسى وكان كرجوعه الى المجوسية لانه يرتد عن دينه الذى كان يقر عليه الى
 دين لا يقر عليه (قال الشافعى) واذا جنى النصرانى على النصرانى أو المشرک المنوع الدم خطأ فعلى عاقلة
 أرض جنابته وان ارتد النصرانى الجاني عن النصرانية الى مجوسية أو غيرها ففات الجنى عليه غرمت عاقلة
 الجاني الأقل من أرض الجنابة وهو نصرانى أو دية مجوسى لانهم كانوا ضمنوا أرض الجرح وهو على دينهم فان
 كان الجرح موضحة ففات منها الجنى عليه بعد أن يرتد الجاني الى غير النصرانية ضمن عاقلة أرض موضحة
 وضمن في ماله زبادة النفس على أرض موضحة فان لم ترد النفس على موضحة بشئ حتى تحول حال الجنى عليه
 الى غير دينه ضمن عاقلة كما هي أرض موضحة للزومها لايوم جنى صاحبها (قال الشافعى) ولو جنى
 نصرانى على مسلم أو ذمى موضحة ثم أسلم الجاني ومات الجنى عليه ضمن عاقلة من النصارى أرض موضحة
 وضمن الجاني في ماله الزبادة على أرض موضحة لا يعقل عاقلة النصرانى ما زادت جنابته وهو مسلم لقطع
 الولاية بين المسلمين والمشرکين وتغرم ما لزمهما من جراحه وهو على دينه ولا يعقل المسلمون عنه زبادة جنابته
 لان الجنابة كانت وهو مشرک والموت بالجنابة كان وهو مسلم وهكذا لو أسلم هو وعاقلة لم يعقلوا الا ما
 لزمهم وهو على دينهم (قال الشافعى) ولو جنى نصرانى على رجل خطأ ثم أسلم النصرانى الجاني فلم يطلب
 الرجل جنابته الا والجاني مسلم فان قالت له عاقلة من النصارى جنى عليك مسلما وقال المسلمون جنى
 عليك مشرکا كان القول قولهم معافى أن لا يضمنوا عنه أعيانهم وكانت الدية في مال الجاني الآن
 تقوم بينة بحاله يوم جنى فتعقل عنه عاقلة من النصارى ان كان نصرانيا ما لزمه في النصرانية ويكون ما بقى
 في ماله أو بينة بأنه جنى مسلما فعقل عنه المسلمون ان كان له فهم عاقلة واذا ربح النصرانى انسانا لم تقع
 ريمته حتى أسلم ففات المرحى لم تعقل عنه عاقلة من النصارى لانه لم يجز جنابته لارث حتى أسلم ولا المسلمون
 لان الرمية كانت وهو غير مسلم وكانت الجنابة في ماله (قال الشافعى) ولو أن نصرانيا تهود أو تمجس ثم
 جنى لم تعقل عنه عاقلة من النصارى لانه على دين لا يقر عليه ولا اليهود ولا المجوس لانه لا يقر على اليهودية ولا
 المجوسية معهم وكان العقل في ماله وهكذا لو رجع الى دين غير دين النصرانية من مجوسية أو غيرها ولا تعقل
 عنه اذا بدل دينه عاقلة واحدا من الصنفين الا أن يسلم ثانية ثم يجنى فيعقل عنه المسلمون بالولاية بينه وبينهم
 (قال الشافعى) واذا جنى الرجل مجوسيا فقتل ثم أسلم الجاني بعد القتل ومات الجنى عليه ضمن عنه
 المجوس الجنابة لانها عاقلة من المجوس كانت وهو مجوسى اذا كانت الجنابة خطأ فان كانت الجنابة عمدا فهي
 في مال الجاني ولا تضمن عاقلة مجوسى ولا مسلم الا ما جنى خطأ تقوم به بينة (قال الربيع) وفيها قول آخر
 انه اذا قتل وهو نصرانى فقتل نصرانيا ثم أسلم ان عليه القود لان النفس المقتولة كانت مكافئة بنفس القاتل
 حين قتل وليس اسلامه الذى يزيل عنه ما قد وجب عليه قبل أن يسلم (قال الشافعى) والقود بين كل
 كافرين لهما عهد سواء كانا من يودى الجزية أو أحدهما مستأمن أو كلاهما لان كلاله عهد ويقاد المجوسى
 من النصرانى واليهودى وكذلك كل واحد من المشرکين ممنوع الدم يقاد من غيره وان كان كندرية منه
 كما يقاد الرجل من المرأة والمرأة من الرجل والرجل أ كندرية منها والعبد من العبد وهو كثر ثمنه
 (وردة المسلم قبل مجنى وبعد ما مجنى (١) وردة المجنى عليه بعد ما مجنى عليه) قال الشافعى رحمه الله تعالى
 واذا جنى المسلم على رجل مسلم عمدا فقطع يده ثم ارتد الجاني ومات المجنى عليه أو قتله ثم ارتد القاتل بعد قتله لم
 تسقط الردة عنه شئ ويقال لأولياء القاتل أنه تم بخير وبن القصاص أو الدية فان اختاروا الدية أخذت
 من ماله حالة وان اختاروا القصاص استتب المرتد فان تاب قتل بالقصاص وان لم يتب قبل لورثته المقتول
 ان اخترتم الدية فهي لكم وهو يقتل بالردة وأن أبوا الا القتل قتل بالقصاص وغنم ماله لانه لم يتب قبل موته
 (١) قوله وردة المجنى عليه ترجم لهذا ولم يتعرض له في المترجم وسيأتى له افراد بترجمة فعل ما هنما من زيادة
 النسخ كتبه معجحه

وراءه الى الصف فردّه
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مكانه فجلس
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى جنبه وأبو بكر
 قائم يصلى حتى اذا فرغ
 أبو بكر قال أى رسول
 الله أراك أصبحت
 صالحا وهذا يوم بنت
 خارجة فرجع أبو
 بكر الى أهله فكث
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مكانه وجلس الى
 جنب الحجر يحذر الفتن
 قال انى والله لا عسل
 الناس على شئ الا انى
 لأحل الا ما أحل
 الله في كتابه ولا أحرم
 الا ما حرم الله في
 كتابه يا فاطمة بنت
 رسول الله باصفية عمة
 رسول الله اعمل ما عند
 الله فانى لأغنى عنكما
 من الله شئ • أخبرنا
 الثقة عن يونس عن
 الحسن عن أمه قالت
 رأيت أم سلمة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 تسجد على وسادة من
 آدم من رمد بها * أخبرنا
 سفيان عن الزهري عن
 سالم عن أبيه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم

(قال الشافعي) ولو كان قتله الرجل قبل ارتد الجاني خطأ كان على عاقلة من المسلمين فان جرحه مسلماً ثم ارتد الجاني فمات المجني عليه بعد ردة الجاني ضمنّت العاقلة نصف الدية ولم تضمن الزيادة التي كانت بالموت بعد ردة الجاني فكان ما بقى من الدية في ماله وكذلك لو كانت جنايته موضحة ضمنّت العاقلة نصف عشر الدية وضمن المرتد ما بقى من الدية في ماله وكذلك لو كانت جنايته الدية فأكثر ثم ارتدت فمات المجني عليه ضمنّت العاقلة الدية كلها لأنها كانت ضمنّها والجاني مسلم ولم يزد الموت بعد ردة صاحبه عليها شيئاً إنما يغرم بالموت ما كان يغرم بالحياة أو أقل (قال الشافعي) ولو جنى وهو مسلم فقطع يداً ثم ارتد ثم أسلم ثم مات ومات المجني عليه ضمنّت العاقلة نصف الدية ولم يضمنوا الموت لان الجاني ارتد فسقط عنهم أن يعقلوا عنه كالأول كان مرتد فجنى لم يعقلوا عنه ما جنى فاما ما تولد من جنايته وهو مرتد ففي ماله (قال الشافعي) وفيها قول آخر أن يعقلوا عنه لان الجناية والموت كان وهو مسلم (قال الربيع) والقول الثاني أصحهما عندي (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل الذي قد عرف اسلامه جناية فادعى عاقلة أنه جنى مرتد فعليه البينة فان أقاموها سقط عنهم العقل وكان في ماله وان لم يقيموها زال عنهم العقل (قال الشافعي) ولو كان حين رفع الجناية الى الحاكم مرتد افات فقالت العاقلة جنى وهو مرتد كان القول قولهم مع أيمانهم حتى تقوم البينة بان الجناية كانت وهو مسلم ولو جنى جناية ثم قام بينة أنه ارتد ثم عاد الى الاسلام ولم يوقت وقتاً كان القول قول العاقلة إلا أن تقوم بينة أنه جنى وهو مسلم وإذا ارتد الرجل عن الاسلام ثم رمى بسهم فاصابه رجلاً خطأ ولم يقع به السهم حتى رجع المرتد الى الاسلام لم تعقل العاقلة عنه شيئاً وكانت الجناية عليه في ماله لان مخرج الرمية كان وهو من لا يعقل عنه وانما يقضى بالجناية على العاقلة اذا كان مخرجها وهو وقعها والرجل يعقل عنه

(رد المجني عليه وتحول حاله) قال الشافعي واذا ارتد الرجل عن الاسلام فرماه رجل ولم تقع الرمية به حتى أسلم فمات منها أو جرحه بالرمية فلا قصاص على الراي لان الرمية كانت وهو من لا يعقل ولا قود وعليه الدية في ماله حاله ان مات وارث الجرح ان لم يمت حالاً لأنه عمد ولا تسقط الدية لان مخرج الرمية كانت وهو مرتد كالأول أن رجلاً رمى رجلاً ثم أحرّم فأصاب الرمية بعد الاحرام صيداً ضمنه ولم يكن في أقل من معنى أن يرمى غرضاً فيصيب رجلاً وهكذا لورمى نصرانياً أو مجوسياً فأسلم المرمى قبل أن تقع الرمية لم يقدح في جرح الرمية وهو غير مسلم وكانت عليه دية مسلم ان مات من الرمية أو أورش مسلم ان جرحته ولم يمت منها (قال الشافعي) ولو رماه مرتد أو ضربه ثم أسلم المرتد بعد وقوع الرمية أو أضر به ثم مات مسلم لم يكن فيه عقل ولا قود من قبل أن وقوع الجناية كانت وهي مباحة ولم يحدث الجاني عليه شيئاً بعد الجناية غير المنوعة فيضمن وكذلك أن يأمر الرجل الرجل فيخذه أو يشق جرحه أو يقطع عضواً له أو يقيت فلا يضمن شيئاً ولا يكافى بقاء الحد على الرجل فيموت فلا يضمن الحاكم شيئاً (قال الشافعي) ولو قطع يداً مرتد فأسلم المرتد ثم عدا عليه فجرحه جرحاً فمات من الجرح حين لم يكن فيه قود إلا أن نشأ ورثته ابطال حقهم من الدية وطلب القود من الجرح الذي كان بعد اسلامه فيكون لهم وكان عليه ان أرادوا الارش نصف الدية في ماله اذا كان الجرح عمداً أو ابطنا النصف لانه كان وهو مرتد فجعلنا الموت من جناية غير ممنوعة وجناية ممنوعة فضمننا النصف (قال الشافعي) وهكذا لو كان الجاني عليه بعد الاسلام غير الجاني عليه قتله ضمنه نصف دية (قال الشافعي) ولو جنى رجل على نصراني فقطع يده عمداً ثم أسلم النصراني ثم مات بعد اسلامه لم يكن عليه قود لان الجناية كانت وهو من لا قود له وكانت عليه دية مسلم تامة حاله في ماله وان كانت جنايته خطأ كانت على عاقلة في ثلاث سنين دية مسلم تامة (قال الشافعي) فان قيل فلم فرقت بين هذا وبين المرتد يجنى عليه مرتد ثم أسلم ثم يموت فقلت الموت كان من الجناية الاولى لم يحدث الجاني بعدها شيئاً فغيره ولم تقفل في هذا الموت من الجناية الاولى فتغرمه دية نصراني قيل له ان جنايته على المرتد كانت غير ممنوعة بحال فكانت كما وصفت من حد

قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني عبد العزيز بن عبد الملك ابن أبي محذورة أن عبد الله بن محبيز أخبره وكان ينماني جحر أبي محذورة حين جهزه الى الشام فقلت لابي محذورة أي عم اني خارج الى الشام وانى أخشى أن أسأل عن تأذيتك فأخبرني أبا محذورة قال نعم خرجت في نفر وكنا ببعض طريق حنين ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من حنين فلقين رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض

لزم فأقيم عليه فوات أو رجل أمر طيبا فداواه بحديد ففات فلا شيء عليه لانه كان غير ممنوع بكل حال من أن يجني عليه فخالف النصراني ولما كانت الجناية على النصراني محرمة ممنوعة بالذمة ودار الاسلام وحكم بالقوطن مثله وترك القود من المسلم ويلزمه بها عقل معلوم لم يجوز في الجاني إلا أن يضمن الجناية وما تسبب منها وكانت في أكثر من معنى الرجل يعزرفي غير حد فيؤت فيضمن الحاكم دية ويعت بان يضرب في الحجر ثمانين فيغرم الحاكم دية في بيت المال أو على عاقلته

(تحول حال المجني عليه بالعتق والجاني يعتق بعد ريق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جني الرجل على العبد جناية عداثم أعتق العبد بعد الجناية ثم مات فلا قود على الجاني إذا كان حرا مسلما أو ذميا أو مستأمنا وعلى القاتل دية حره في ماله دون عاقلته (قال الشافعي) فان كانت الجناية قطع يد ففات منها غرم القاطع دية العبد تاما فكان لسيد العبد منها نصف قيمة العبد يوم جنى عليه بالغة ما بلغت والبقية من الدية لورثة العبد الا حرار لان العبد أعتق قبل الموت (قال الشافعي) وهكذا لو كانت موضحة أو غيرها جعلت له ماملك بالجناية وهو مملوك ولم أجعل له ماملك بالجناية بالموت وهو خارج من ملكه (قال الشافعي) ولو كانت الجناية فقي عيني العبد أو أحدهما أو كانت قيمة العبد مائتين من الابل أو ألفي دينار تسوى مائتين من الابل لم يكن فيه الا دية حر لان الجناية تتم بموته منها اذا مات حرا لم يملكها وكانت الدية كلها للسيد دون ورثته لان السيد ملك الدية كلها أو أكثر منها بالجناية دون الموت إلا أن لاكثر سقط بعوت العبد المجني عليه حرا (قال الشافعي) وانما ضمنت الجاني دية حر لان العبد كان ممنوعا بكل حال من أن يجني عليه فضمنته ما حدث في الجناية ممنوعة كما وصفت في الباب قبله (قال الشافعي) ولو جنى رجل على عبد فقطع يده وقيمة العبد مائة من الابل لم يعتق فجنى عليه وهو حرا وغيره فقطع رجله ثم مات من الجنايتين ضمنا معان كانا اثنين دية حر وكذلك ان كان الجاني واحدا ضمن دية حر فنصف قيمة العبد منها للسيد الذي أعتقه وما بقي لورثة المقتول المعتق ما كانت نصف قيمته مملوكا مائة وبين نصف دية حر أو أقل فان زادت على نصف دية حر لم يجوز والله أعلم إلا أن يرد الى نصف دية حر من قبل أنالوا أعطياه أكثر من نصف دية حر أو أبطلنا الجناية الثانية على العبد بعد أن صار حرا أو بعضها وهو انعامات منها معا فلا يجوز أن يكون للسيد منها الا نصف دية حر أو أقل اذا كانت جنايتين (قال الشافعي) ولو جنى عليه واحد قبل الحرية فقطع يده وثان بعد الحرية فقطع رجله وثالث بعد الحرية فقطع رجله كان على الجاني الاول ثلث دية حر الا اني أضمنه دية حر ولو كان من جنى عليه عداثم أعتق ففات وهو قاتل مع اثنين فعليه ثلث الدية وفيما للسيد من الدية قولان أحدهما ان له عليه الاقل من نصف قيمته عبدا وثالث الدية لا أجعل له أكثر من نصف قيمته عبدا ولو كانت لا تبلغ بعير من قبل أنه لم يكن في ملكه جناية غير ها ولا أجوز به ثلث دية حر لو كانت نصف قيمته عبدا تبلغ مائة بعير من أجل أنهم اقد تنقص بالموت وان حظ الجاني عليه عبد من دية ثلثها والقول الثاني ان لسيد الاقل من ثلث قيمته عبدا أو ثلث دية حر لانه مات من جناية ثلاثة وانما قلت ثلث دية حر على قاطع يده لان الدية صارت دية حر وكان الجانيون ثلاثة على كل واحد ثلث دية حر لا يختلف ولو كان مات مملوكا كان الجواب فيها مخالفا (قال الشافعي) وهكذا لو جنى عليه أربعة أو عشرة أو أكثر جعلت على الجاني عليه عدا اذا مات حرا حصته من دية حر وللسيد الاقل مما لزم الجاني عليه عبدا من الدية أو أورش جرحه عبدا اذا مات كأن جرحه جرحا فيه حكومة بعير وهو عبد ولزمه عشر من الابل أو أكثر بالحرية والموت من الجرح ومن جرح غيره فلا يأخذ سيده الا البعير الذي لزم بالجرح وهو عبده (قال) ولو جرحه اثنان أو أكثر عبدا ومن بقي حرا كان هكذا (قال الشافعي) ولو قطع رجل يد عبدا ثم أعتقه سيده ثم ارتد العبد المقطوع عن الاسلام ثم مات ضمن الجاني عليه نصف قيمته عبدا إلا أن يجاوز نصف قيمته عبدا دية حر مسلما فيرد الى دية حر مسلم ويعطى ذلك كله سيده (قال الشافعي) وانما أعطيت ذلك سيده لان أورش

الطريق فأذن مؤذن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالصلاة عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فسمعنا صوت المؤذن
ونحن متكبون فصرخنا
نحكيه ونستهزئ به
فسمع النبي صلى الله
عليه وسلم فأرسل إلينا
إلى أن وقفنا بين يديه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أياكم الذي
سمعت صوته قد ارتفع
فاشار القوم كلهم إلى
وصدقوا فأرسل كلهم
وحبسي قال قم فأذن
بالصلاة ففقت ولا شيء
أكره إلى من النبي صلى
الله عليه وسلم ولا مما
يأمرني به ففقت بين
يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فالتقي على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم التأذين هو بنفسه
فقال قبل الله أكبر الله
أ أكبر الله أكبر الله أكبر
أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن محمدا رسول الله
أشهد أن محمدا رسول الله
ثم قال لي ارجع فامدد
من صوتك ثم قال قل
أشهد أن لا اله الا الله

الجناية كانت لسيدته تامة وهو مملوك مسلم عنوع بالاسلام فلما عتق كانت زيادته لو كانت على الارش لورثة الميت لو كان الموت يوم كان مسلماً لم يكن له الادية حر فكانت دية حر تنقص من أرش البدن مملوكاً نقص سيده فلما مات مرتداً بطل حقه في الموت بالردة فلم يجز إلا أن يبطل الجناية الثانية بالردة ولا تجاوز جهاديه حر وهو لو مات مسلماً لم يكن له أكثر منه

(جماع القصاص فيما دون النفس)

(قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله ما فرض على أهل التوراة فقال عز وجل وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس إلى قوله فهو كفارته وروى في حديث عن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي القود من نفسه وأبا بكر يعطي القود من نفسه وأنا أعطى القود من نفسي (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفاً في أن القصاص في هذه الامة كما حكم الله عز وجل أنه حكم بين أهل التوراة ولم أعلم مخالفاً في أن القصاص بين الحربين المسلمين في النفس وما دونها من الجراح التي يستطاع فيها القصاص بلا تلف يخاف على المستفاد منه من موضع القود (قال) والقصاص مما دون النفس شأن جرح يشق بجرح وطرف يقطع بطرف (قال الشافعي) فإذا شق رجل رجلاً موصضة أخذت ما بين قرني المشجوج والمشجوج أوسع ما بين قرنين من الشاج (١) فكانت أخذت ما بين أنفي الشاج فيكون بقياس طولها أخذت للمشجوج ما بين منابت شعر الرأس إلى منتهى الأذنين والرأس عضو كله ولا يخرج عن منابت الشعر شيئاً لأنه عضو واحد لا يخرج القود إلى غيره (قال الشافعي) وكذلك كل عضو يؤخذ بطول السيف فيه ولا يخرج إلى غيره (قال) وإن كان الشاج أوسع ما بين قرنين من المشجوج وقد أخذت الشجة قرني المشجوج خير المشجوج بين أن يوضع له السكين من قبل أي قرنيه شاء ثم يشق له ما بين قرنيه حتى ينتهي إلى قدر طولها (٢) بالغا ذلك ما بين قرنيه ما بلغ نصفها أو ثلثها أو أكثر أو أقل لا يزداد على طول شجته (قال الشافعي) وإن شق رجل رجلاً موصضة أخذت ما بين منتهى منابت رأس المشجوج من قبل وجهه إلى منتهى منابت رأسه من قفاه وهي نصف ذلك من الشاج أخذته نصف رأسه وخير المشجوج فبدى له أن شاء من قبل وجهه وإن شاء من قبل قفاه وإن كان الشاج أصغر رأساً من المشجوج أخذته ما بين وجهه إلى قفاه وأخذته بفضل أرش الشجة وكان كرجل شق اثنين فأخذ أحدهما القصاص والآخر الارش حين لم يحدد موضعا للقصاص وإن سأل المشجوج أن يعادله الشق في رأسه حتى يستوظف له طول شجته لم يكن له إلا أنقاد استوظف له طول العضو الذي شق منه وجهة واحدة فلا يفرقها على الشاج في موضعين ولا يزيلها عن موضع نظيرها وهذا هكذا في الوجه ولا يدخل الرأس مع الوجه ولا يدخل العضد ولا الكف مع الذراع ويستوظف الذراع حتى يستوفي بمجروح قدر جرحه منها فإن فضل له فضل أخذته أرش الجناية وهكذا الساق لا يدخل معها قدم ولا فخذاً لأن كل عضو منه غير آخر (قال الشافعي) وإن برأ جرح المجني عليه أو لا غير حسن البرء أو غير ملتئم الجلد وبرأ المستفاد منه حسناً ملتئماً فلا شئ للمجني عليه إذا أخذته القصاص غير القصاص (قال) وإن شجته شجة متشعبة شق مثلها كالوشجة شجة مستوية شق مثلها (قال الشافعي) ولكل قصاص غاية بما وصفت وإن شق رجل رجلاً موصضة فقياسها أن يشق ما بين الجلد والعظم وإن هشم العظم أو كسرت حتى ينتقل أو أدمته فسأل المشجوج أن يقص له لم يقص له من هاشمة ولا منقولة ولا مأومة لأنه لا يقدر على أن يؤتى بالقطع منه بكسر العظم ولا هشمة كما يؤتى بالشق في جلد ولحم (قال الشافعي) وكذلك لا يقاد من كسر اصبع ولا يدولاً لرجل لمادونه من جلد ولحم وأنه لا يقدر على أن يؤتى بالكسر كالكسر بحال وإن المستفاد منه ينال من لحمه وجلده خلاف ما ينال من لحم المجني عليه وجلده وكذلك لأقصاص من نتف شعر من لحية ولا (١) قوله فكانت أخذت الخ كذا في الأصل ولأن من عاينه من التحريف (٢) قوله بالغا ذلك ما بين الخ كذا في النسخ وحرر التركيب كتبه معجمه

أشهد أن لا اله الا الله
أشهد أن محمداً رسول
الله أشهد أن محمداً
رسول الله حي على
الصلاة حي على الصلاة
حي على الفلاح حي على
الفلاح الله أكبر الله
أكبر لا اله الا الله ثم
دعاني حين قضيت
التأذين فاعطاني
صرة فيها ثياب من فضة
ثم وضع يده على ناصية
أبي مخذومه ثم أمرها
على وجهه ثم مر بين
نديه ثم على كبده ثم
بلغت يده سره أبي مخذورة
ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم بارك الله
فيك وبارك عليك
فقلت يا رسول الله مرني
بالتأذين بمكة فقال قد
أمرت به وذهب كل شئ
كان لرسول الله صلى الله
عليه وسلم من كراهية
وعاد ذلك كله بحجة لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقدمت على عتاب بن
أسيد عامل رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فاذنت بالصلاة عن أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قال ابن جرير) وأخبرني
بذلك من أدركت من

رأس ولا حاجب وان لم يثبت وان قطع من هذا شيأ بجلدته قبل لاهل العلم بالقصاص ان كنتم تقدر
 على أن تقطعوا له مثله بجلدته فاقطعوه والا فلا قصاص فيه وفيه الارش (قال الشافعي) واذا شج رجل رجلا
 موضحة وهاشمة (١) أو مأومة فسأل المشجوج القصاص من الموضحة وأرش ما بين الموضحة والهاشمة ان
 كان شجها أو المنقلة أو المأومة ان كان شجها فذلك له لانه شجحه موضحة أو أكثر (قال الشافعي) واذا شج
 رجل رجلا مادون موضحة فلا قصاص فيه من قبل أنها ليست بمجدونة لو أخذ بها بعمق شجة المشجوج
 (٢) وكانت توضح من الشاج لاختلاف غلط اللحم والجلد أو رقتها من الشاج والمشجوج مرة مثل
 نصف عمق الرأس من الشاج أقل أو أكثر وقد أخذت من الآخر قريبا من موضحة وعليه في ذلك الارش
 واذا أصاب الرجل الرجل بجرح دون النفس فيه قود أو قطع له طرفا فسواء بأي شيء أصابه من حديدة
 أو حجر وقطع بيده وغيره ولو لوى أذنه حتى يقطعها أو جرحها بيده حتى يقطعها أو لطم عينه ففقاها أو
 وخزه فيها بعود ففقاها أو ضربه بحجر خفيف أو عصا خفيفة فأوضحه فعليه في هذا كله القصاص ولا يشبه
 هذا النفس (قال الشافعي) ولو أن رجلا لطم عين رجل فذهب بصرها لطمت عين الجاني فان ذهب
 بصرها والادعي له أهل العلم بما يذهب البصر فعلى الجاني أن يذهب البصر حتى يذهب بصره
 (قال) ولو لطم رجل عين رجل فذهب بصرها أو ابيض أو ذهب بصرها وندرت حتى كانت أخرج من
 عينه قبل لاهل العلم ان استطعتم أن تذهبوا بصر عين الجاني وتبيض أو تذهبوا بصرها وتصير خرجة كعين
 هذا فافعلوا والا فبالغوا ذهاب البصر وما استطعتم من هذا ولا يجعل عليه الشين شيء لانه قد استوفى بذهاب
 البصر كل ما في العين مما استطاع (قال الشافعي) وهكذا الوقع يده أو أصابعه فشان موضع القطع أو وقع بعد
 البرء أقدم منه ولم يكن له فيما قبل شيء وهكذا لو كان هذا في أذن أو غيرها (قال الشافعي) ولو ضرب رجل
 رجلا ضربة واحدة فأخذت فترا من رأسه فأوضح طرفاها ولم يوضع ما بينهما ولو لكنه شق اللحم أو الجلد أو أوضح
 وسطها ولم يوضع طرفها أقدم مما أوضح بقدره وجعلت له الحكومة فيما لم يوضع والله أعلم

(تفريع القصاص فيما دون النفس من الاطراف)

قال الشافعي رحمه الله القصاص وجهان طرف يقطع وجرح يبط ولا قصاص في طرف من الاطراف
 (٣) يقطع من مفصل لانه لا يقدر على القطع من غير المفاصل حتى يكون قطع كقطع سلاتف يفيض به
 القاطع الى غير موضعه (قال الشافعي) وكل نفس قتلها بنفس لو كانت قاتلتها أقصصت بينهما مادون
 النفس (قال الشافعي) وأقص للرجل من المرأة ولأرأه من الرجل بلا فضل مال بينهما والعبيد بعضهم
 من بعض وان تفاوتت أثمانهم ولو أن عبدا أو حرا أو كافرا جرح مسلما أقصصت الجرح ومنه ان شاء
 لاني أقتله لو قتله ولو كان الحر المسلم قتل كافرا أو جرحه أو عبدا أو جرحه لم أقصص منه (قال الشافعي)
 والقصاص من الاطراف باسم لا بقياس من الاطراف فتقطع اليد باليد والرجل بالرجل والاذن بالاذن
 والانف بالانف وتنفق العين بالعين وتقطع السن بالسن لانها أطراف وسواء في ذلك كله كان القاطع أفضل
 طرفا من المقطوع أو المقطوع أفضل طرفا من القاطع لانها أذاته شيء كقائه النفس التي تساوى النفس
 بالحياة والاسم وهذه تستوي بالاسماء والعدد لا بقياس بينهما ولا بفضل لبعضها على بعض واذا قطع الرجل
 أنف رجل أو أذنه أو قطع سنه فإبانه ثم ان المقطوع ذلك منه ألصقه بدمه وأخط الانف والاذن أو ربط السن
 بذهب أو غيره فثبت وسأل القود فله ذلك لانه وجب له القصاص بإبانه (قال الشافعي) وان لم يثبت المجنى عليه

(١) قوله أو مأومة لعله سقط قبل من قول الناسخ أو منقلة كما يؤخذ من التفصيل بعد

(٢) قوله وكانت توضح الخ لانجزم بصحة العبارة لكون النسخ هنا مضطربة والغالب عليها التحريف فعملت
 بالثبت (٣) لعل الصواب يقطع من غير مفصل فانظر حرركته مصححه

آل أبي محذور رة على نحو
 مما أخبرني ابن محيريز
 (قال الشافعي) رضي الله
 عنه وأدرت ابراهيم
 ابن عبد العزيز بن عبد
 الملك بن أبي محذور
 يؤذن كما حكى ابن محيريز
 وسعته يحدث عن أبيه
 عن ابن محيريز عن أبي
 محذور رة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم معنى ما حكى
 ابن جريج * (أخبرنا)
 ابراهيم بن محمد وغيره
 عن جعفر بن محمد عن
 أبيه عن جابر رضي الله
 عنه في حجة الاسلام قال
 فراح النبي صلى الله عليه
 وسلم الى الموقف بعرفة
 فخطب الناس الخطبة
 الاولى ثم أذن بلال
 ثم أخذ النبي صلى الله
 عليه وسلم في الخطبة
 الثانية ففرغ من الخطبة
 وبلال من الاذان ثم
 أقام بلال فصلي الظهر
 ثم أقام بلال فصلي العصر
 (أخبرنا) محمد بن اسمعيل
 وعبد الله بن نافع عن ابن
 أبي ذئب عن ابن شهاب عن
 سالم عن أبيه قال أبو
 العباس يعني بذلك
 (أخبرنا) ابن أبي فديك
 عن ابن أبي ذئب عن
 المقبري عن عبد الرحمن

أو أراد إثباته فلم يثبت وأقص من الجاني عليه فأثبت فثبت لم يكن على الجاني أكثر من أن يبان منه مرة وإن سأل المجني عليه الوالي أن يقطعه من الجاني ثانية لم يقطعه الوالي القود لانه قد أتى بالقود مرة إلا أن يقطعه لانه أصق به ميتة (قال الشافعي) وإن شق شيئاً من هذا فالصقة بدمه لم أكره ذلك وإن شق من الشاق وإن قدر على أن يأتي بعثله ويقول بلفقه فان لصق من الشاق ولم يلصق من المشجوج ولم يلصق من الشاج فلا تباينة لو أحدهم على صاحبه (قال الشافعي) والوجه الثاني من القصاص الجراح بالشق فإذا كان الشق فهو كالجراح يؤخذ بالطول لا باستيفاف طرف فان قطع رجل من رجل طرفا فيه شيء ميت بشلل أو غيره أو شيء مقطوع كان قطع يده وفيها أصبعان شلاوان لم تقطع يد الجاني بها وفيها أصبعان شلاوان ولو رضى ذلك القاطع وإن سأل المقتص له أن يقطع له أصابع القاطع الثلاث ويؤخذ له حكومة الكف والأصبعين الباقيتين كان ذلك له (قال الشافعي) ولو كان القاطع هو أشل الأصبعين والمقطوع تام اليدخير المقتص له بين أن يقطع يده بيده ولا شيء له غير ذلك أو يقطع له أصابعه الثلاث ويأخذ أرش أصبعين وانما لم أجعل له إذا قطع كفه غير ذلك لانه قد كان بقي جمال الأصبعين الشلاوين وسدتهما موضوعهما (قال الشافعي) ولو كان القاطع مقطوع الأصبعين قطعت كفه وأخذت للمقطوعة يده أرش أصبعين تامين (قال الشافعي) ولو أن رجلاً قطع أصابع اليد الأصبع واحد قطع أصبع رجل أقيدمه ولو قطع كف رجل كان له القود في الكف وأرش أربعة أصابع ولو كان المجني عليه أقطع أصابع الكف الأصبع فقطع يده رجل صحيح اليد فسأل القود أقص منه من الأصبع وأعطى حكومة في الكف ولو كان أقطع أصبع واحدة فقطعت كفه أقص من أربع أصابع وأخذت له حكومة في كفه (قال الشافعي) ولا يبلغ بحكومة كفه دية أصبع لأنها تتبع في الأصابع كلها وكلها مستوية فلا يكون أرشها كارش واحدة منها (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل خمس أصابع في يده فقطع تلك اليد رجل له ست أصابع فسأل المقطوعة يده القود لم يكن ذلك له لزيادة أصبع القاطع على أصبع المقطوع (قال الشافعي) ولو كان الذي له ستة أصابع هو المقطوع والذي له الخمس هو القاطع اقتص له منه وأخذت له في الأصبع الزائدة حكومة لأبلغ به دية أصبع لأنها زيادة في الخلق (قال الشافعي) ولو أن رجلاً خمس أصابع أربعة منها إهمام ومسجة ووسطى والتي تليها وكانت خنصره عدما وكانت له أصبع زائدة في غير موضع الخنصر فقطع رجل تام اليد يده فسأل القود لم يقدمه لان عدداً أصابعهما وإن كان واحداً فإن المقطوعة يده أصبعاً زائدة وهو عدم أصبعاً من نفس كمال الخلق (٢) هو القاطع وسأل المقطوعة يده القود كان له القود لان الذي يؤخذ له أقل من الذي أخذ منه وإن سأل الارش مع القود لم يكن له لانه قد أخذ له عدد وإن كان فيه أقل مما أخذ منه ولو أن رجلاً مقطوع أعمله أصبع وأنامل أصابع قطع يد رجل تام الأصابع فسأل المقطوعة يده القود مع الارش أو الارش كان ذلك له ونقص الأتمة والانامل كنقص الأصبع والأصابع وإن كان المقطوع الأتمة والانامل هو المقطوعة يده وسأل القود لم يكن ذلك له لنقص أصابعه عن أصابع القاطع ولو لم يكن واحداً منها مقطوع أعمله ولا الانامل ولكن كان أسوداً أظفار الأصابع ومحتشفها أو كان يده فرج جذام أو فرج أكلة أو غيره إلا أنه لم يذهب من الأطراف شيء ولم يشلل كان بينهما القصاص في كل شيء ما لم يكن الطرف مقطوعاً وأشل ميتاً فاما العيب سواء إذا كانت الأطراف حية غير مقطوعة فلا يمنع القصاص ولا ينقص العقل (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا الفتح في الأصابع وضعف خلقها أو أصلوها وتكرسها وقصرها وطولها واضطرابها وكل عيب منها مما ليس بموت بها ولا قطع فلا فضل في بعضها على بعض في الدية والقود إذا كانت نسبتها كنسبة أيدي الناس (٣) قوله هو القاطع كذا في النسخ ولا ارتباط بينهما وبين ما قبله فاعلمه سقط من النسخ أول الفرع وهو ولو كان هو القاطع الخ كتبه معجمه

ابن أبي سعيد الخدري
عن أبي سعيد رضي الله
عنه قال حبسنا يوم الخندق
عن الصلاة حتى كان
بعد المغرب بهوى من
الليل حتى كفيئنا وذلك
قول الله عز وجل وكفى
الله المؤمنين القتال
وكان الله قويا عزيزا
فدعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم بلالا فأمره
فأقام الظهر فصلاها
فأحسن صلاتها كما
كان يصلها في وقتها ثم
أقام العصر فصلاها
كذلك ثم أقام المغرب
فصلاها كذلك ثم أقام
العشاء فصلاها كذلك
أيضا قال وذلك قبل أن
ينزل في صلاة الخوف
فرجالاً أو ركبانا * أخبرنا
ابراهيم بن محمد أخبرني
عمارة بن غزيرة عن خبيب
ابن عبد الرحمن عن
حفص بن عاصم قال
سمع النبي صلى الله عليه
وسلم رجلاً يؤذن للمغرب
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم مثل ما قال فأنهى
النبي صلى الله عليه
وسلم الرجل وقد قامت
الصلاة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم انزلوا

فإذا ضرب الحر المسلم بالحر المسلم فقطعهما من الكوع فطلب المضروبة يده القصاص أحببت أن لا أقص منه حتى تبرأ جراحه لانها العلماء أن تكون نفسا فان سأل ذلك قبل البرء أعطيته ذلك ولم أقص منه بضربة ودعوت له من يخذق القطع فامرته أن يقطعها له بايسر ما يكون به القطع ثم تحسم يدا المقتوع ان شاء وهكذا ان قطعها من المرفق أو المنكب لا يختلف وهكذا ان قطع له أصبعاً أو أظفاراً لا يختلف ذلك (قال الشافعي) ولا أقيد بغيري من يسرى ولا خصر من غير خصر يدها أو رجلها وهكذا في هذا أن يقطع رجله من مفصل الكعب أو مفصل الركبة فان قطعها من مفصل الورك سألت أهل العلم بالقطع هل يقدر أن يقطعها من مفصل الورك بلا أن يكون جائفة فان قالوا نعم أقصصته منه وهكذا ان نزع يده بكفه أقدته منه ان قدر وأعلى نزع الكعب بلا أن يحيفه فان قطع يده من فوق المفصل أو رجله أو أصبعاً من أصابعه فسال المقتوعة يده القود قيل له ان سألت من الموضع الذي قطعته منه فلا قود لانه ليس من مفصل وذلك ان ذلك لا يقطع الا بضربة جامعة يرفع بها الضارب يده وإذا فعل ذلك لم يكن على احاطة من أن يقع موقع ضربه لك ولوقات يخفض حتى يرجع الى في أقل من حتى قيل قد لا تقطع الضربة في مرة ولا مرار لان العظم ينكسر فيصير الى أكثر مما نالك به أو يحجز والحر أن يكون في جلد ولحم ولو حرق في العظم كان غذا باغير مقارب لما أصاب له وزيادة انكسار العظم كما وصفت ويقال له ان سألت ان تقطع يده لك من المفصل أو رجله وتعطى حكومة بقدر ما زاد على اليد والرجل فعلنا فان قيل فانت تضع له السكين في غير موضعها الذي وضعها به قلت نعم هي أيسر على المقتص منه من الموضع الذي وضعها به من المقتص له وفي غير موضع تلف ولم تلف بها الا ما ألفت الجاني عليه مثله وأكرمه وهكذا في الرجل والأصبع اذا قطعها من فوق الأظفار فان قطع أصبعاً من دون الأظفار فلا قود بحال وفيها حساب ما ذهب من الأظفار وان قطع يدها من نصف الكعب أو رجلا كذلك فقطع معها الأصابع فان سأل القصاص من الأصابع أقصصته وان سألها من العظم الذي أصاب فوق الأصابع لم أعطه كما وصفت قبل هذا (قال الشافعي) وان شق الكعب حتى ينتهي الى المفصل فسال القصاص سألنا أهل العلم فان قالوا انقدر على شقها كذلك أقصصناه وجعلنا ذلك كشي في رأسه وغيره وكذلك ان شقها حتى المفصل ثم قطعها من المفصل فبق بعضها وقطع بعضها شق قود ان قدر وقطع من حيث قطع وان قطع له أصبعاً فأتكت الكعب حتى سقطت كلها فسال القصاص قيل ان القصاص ان يقطع من حيث قطع أو أقل منه فاما أكثر فلا فان شئت أقدناك من الأصبع وأعطيناك أورش الكعب يرفع منها عشر من الابل وهي حصاة الأصبع والافلاك دية الكعب (قال الشافعي) ولو قطع له أصبعاً كما وصفت فسال القود منه وقد ذهبت كفه ولم تذهب وسأل القود من ساعته أقدته فان ذهبت كف المجنى عليه جعلت على الجاني أربعة أخماس دينها لاني رفعت الجنس للأصبع التي أقصصتها بها فان ذهبت كف المستقادمه ونفسه لم ارفع عنه من أورش المجنى عليه شيئاً لان الجاني ضامن ما جنى وحدث منه والمستقادمه غير مضمون له ما حدث من القود لانه تلف بسبب الحقي في القصاص (قال الشافعي) وان قطع رجل نصف كف رجل من المفصل فأتكت حتى سقطت الكعب كلها فسال القود قيل لاهل العلم بالقود هل تقدر أن يقطع على قطع نصف كف من مفصل كفه لا تزيدون عليه فان قالوا نعم قلنا اقطعوها من الشق الذي قطعها منه ثم دعوها وأخذنا للمجنى عليه خمسة وعشرين بغير ان نصف أورش الكعب مع قطع نصفها وهكذا ان قطعها حتى تبقى معلقة بجلدة أقيد منه وتركته معلقة بجلدة فان قال المستقادمه اقطعوها لم يمنع المتطبع قطعها على النظره وإذا قطع رجل يدرجل فأقدناه منه ثم مات المستقادمه قبل أن يبرأ من ذلك الجرح وشهد أنه مات من تلك الجراح وسأل ورثته القود أقدناه بالنفس لانه قاتل قاطع الأثرى أنه لو قطع يده ورجليه فمات مكانه أو ذبحه خليتين الورثة وبين أن يأتوا عن يقطع يده ورجليه وخليتيهما وذبحه لان الذبح اتلاف وحى (قال) وان قطع رجل

فصلوا المغرب باقامة ذلك العبد الاسود * أخبرنا عبد الوهاب عن نونس عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمن أمناء الناس على صلاتهم وذكر معها غيرها * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن سميل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الأئمة ضناء والمؤمنون أمناء فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤمنين * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة عن أبيه أن أباسعدا الخدرى قال له اني أرا لك تحب العنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك فانه لا يسمع مدى صوتك جن ولا انس ولا شيء الا تشهد لك يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر المؤمنين

ذكر رجل من أصله فسأل القود قطع له ذكر من أصله (قال الشافعي) ويقاد من ذكر الرجل اذا قطع ذكر
الصبي أو الشيخ الكبير أو الذي لا ياتي النساء أو ذكر الخصى ويقطع انثى الفحل اذا قطع انثى الخصى الذي
لا عيب له لان كل ذلك طرف لصاحبه كامل ويقطع ذكر الاغلف بذكر المختن و ذكر المختن بذكر الاغلف
فان قطع رجل احدى اثنييه وبقيت الاخرى وسأل القود سألنا أهل العلم فان قدر و اعلى قطعها بلا ذهاب
الاخرى أقيم منه وان قطعها بجذها فطعت بجذها وان سلها سلت منه وان قطع رجل نصف ذكر رجل
ولذلك (١) فبهر ذكر القاطع فوجد أقل شبراً من نصف ذكر المقتوع أو ضعف ذكر المقتوع فسواء وأقطع له
نصف ذكر كره كان أقل شبراً من نصف ذكره أو أكثر ان كان يستطيع قطعه به بلا تلف ولا شيء له غير ذلك
وهذا طرف ليس هذا كشق الجراح التي تؤخذ بشبر واحد لانها لا تقطع طرفاً وان قطع رجل أحد شق
ذكر رجل قطع منه مثل ذلك ان قدر عليه (قال الشافعي) رحمه الله وأقيم من ذكر الذي ينتشر بذكر
الذي لا ينتشر ما لم يكن بذكر المقتوع ذكره نقص من شلل بوسه ولا يكون ينقبض ولا ينسط أو يكون
الذكر مكسوراً ان كان كسر الذكركمعه من الانتشار فاذا كان ذلك لم يقبضه ذكر صحيح واذا قطع الرجل
أنف الرجل من المارن قطع أنفه من المارن وسواء كان أنف القاطع أكبر أو أصغر من أنف المقتوع لانه
طرف وان قطعه من دون المارن قدر ما ذهب من أنف المقتوع ثم أخذه من أنف القاطع بقدره من الكل
ان كان قدر مارن المقتوع قطع قدر نصف مارنه ولا يقدر بالشبر كما وصفت في الاطراف الذكرو غيره وان قطع
من أحد شق الأنف قطع من أحدى شقيه كما وصفت وان قطع رجل أنف رجل من العظم فلا قود في العظم
وان أراد قطعه المارن وأعطيناه زيادة حكومة فبما قطع من العظم (قال الشافعي) ويقطع أنف الصحيح
بأنف الاجذم وان ظهر بأنفه قرح الجذام لم يسقط أنفه أو نثى منه وكذلك يده بيده وان ظهر فيها قرح الجذام
مالم يسقط أصابعها وبعضها وتقطع الاذن بالاذن وأذن الصحيح باذن الاصم لا فضل بينهما على الاخر لانهما
طرفان ليس فيهما سمع وان قطع بعض الاذن قطعت منه بعض اذنه كما وصفت ان قطع نصفاً وثلاثاً قطع منه
نصفاً وثلاثاً وسواء كانت أذنه أكبر أو أصغر من اذن المقتوعة اذنه لانها طرف وتقطع الاذن الصحيحة التي
لا تنقبض فيها بالاذن المثقوبة ثقباً لقرطوشن وخربة مالم تكن الخربة قد خرمتها فان كانت الخربة قد خرمتها لم
تقطع بها الاذن وقيل للاخر ان شئت قطعنا اذنه الى موضع خربت لم من قدر اذنه وأعطيناك فيما بقي
العقل وان شئت فلك العقل وان كان انما قطعها وهي مخرمة لان ذلك زين عندهم كالثقب لا عيب فيه ولا جناية
واذا قطع رجل من رجل قد نقر قلعته سنة فان كان المقلوعة سنة لم يضر فلا قود حتى يشرف في تمام طرح أسنانه
ونباتها فاذا اتام ولم تنبت سنة سئل أهل العلم عن الاجل الذي اذا بلغه ولم تنبت سنة لم تنبت (٥) فبلغه فاذا بلغناه
ولم تنبت أفدناه منه فاذا بلغناه وقد نبت بعضها أو لم تنبت فلا قود وله من العقل بقدر ما قصر نبتاتها بقدر ان
كانت نبتة بالثنية التي تلها فان كانت بلغت نصفها أخذه بعيران ونصف وان بلغت ثلثها أخذه ثلاث
عقل سن وان قلع رجل لرجل سن اذنه أو قطع له اصبعاً اذنه أو كانت له زنة تحت اذنه زائدة فقطعها
رجل فسأل القود فلا قود فيها حكومة وان كان للقاطع في موضع من هذا مثله ففيه القود سنا كان أو غير
سن أو أصبع أو زنة وهكذا لو خلقت له اصبع لها طرفان فقطع أحد الطرفين فلا قود وفيها حكومة الا أن
يكون له اصبع مثلهما فيقادم منه وان قطع رجل اصبع رجل ولها طرفان أو أعلة ولها طرفان ولم يخلق
للقاطع تلك الخلقة فسأل المقتوع القود فهو له زيادة حكومة الا أن يكون طرفاً أو أشلاً لها فاذا ذهباً منفعتها فلا
قود وان كان للقاطع مثلهما وليست شلاء أفيد ولا حكومة ولو كانت لاصبع القاطع طرفان وليس ذلك
لاصبع المقتوع فلا قود لان اصبع القاطع كانت أكبر من اصبع المقتوع

(١) قوله ولذلك لعل هذه اللفظة من زيادة الناسخ (٥) قوله فبلغه الخ في العبارة خفاء لان من معه من تحريفها

اذا كانت ليلة باردة
ذات ربح يقول الاموالوا
في الرجال * أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
عطاء بن يزيد عن أبي
سعيد الخدري أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا سمعتم النداء
فقولوا مثل ما يقول
المؤذن * أخبرنا ابن
عبينه عن مجمع بن يحيى
أخبرني أبو أمامة بن سهل
انه سمع معاوية رضى
الله عنه يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول اذا قال
المؤذن أشهد أن لا اله الا الله
قال أشهد أن لا اله الا الله
واذا قال أشهد أن محمداً
رسول الله قال وأنا أشهد
ثم سكت (أخبرنا) ابن
عبينه عن طلحة بن يحيى
عن عمة عيسى بن طلحة
قال سمعت معاوية يحدث
مثله عن النبي صلى الله
عليه وسلم * أخبرنا عبد
المجيد بن عبد العزيز
عن ابن جريج قال
أخبرني عمرو بن يحيى
المازني أن عيسى بن
عمر أخبره عن عبد الله
ابن علقمة بن وقاص
قال انى لعند معاوية اذا

(أمر الحاكم بالقود)

أذن مؤذنه فقال معاوية كما
قال مؤذنه حتى إذا قال حي
على الصلاة قال لا حول ولا
قوة الا بالله ولما قال حي
على الفلاح قال لا حول
ولا قوة الا بالله ثم قال
بعد ذلك ما قال المؤذن
ثم قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
ذلك * أخبرنا سعيد
ابن سالم عن سفيان
الثوري عن عبد الله بن
محمد بن عقيل عن محمد
ابن علي بن الحنفية عن
أبيه رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال مفتاح الصلاة
الوضوء وتحريمها
التكبير وتحليلها التسليم
* أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن علي بن يحيى
ابن خلاد عن
أبيه عن جده رفاعة بن
مالك أنه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يقول إذا قام أحدكم إلى
الصلاة فليتوضأ كما أمره
الله ثم ليكبر فإن كان
معته شيء من القرآن قرأ
به وإن لم يكن معه شيء من
القرآن فليصمد الله
وليكبر ثم ليتركع حتى
يطمئن راكعاً ثم ليقيم

قال الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي للحاكم أن يعرف موضع رجل مأمون على القود وإذا أمر به أحضر
عدلين عاقلين فأمرهما أن يتعاهدا أحديده ولا يستقيدا الا وحديده حديده متى لثلا يعذب المستقدمه
وينبغي للحاكم أن يأمر المستفيد أن يتختم على حديده لثلا يحتمل فيسقط المستقدمه أو برز منه وكذلك
لا ينبغي أن يكون بحديده علة من ثلم ولا وهن فيسقط في رأسه ولا وجه حتى يكون عليه عذاباً وينبغي له أن
يأمر العدلين إذا أقاد تحت شعره في وجهه أو رأسه أن يأمر بجلاق الرأس أو موضع القود منه ثم يأخذ قاس
شجرة المستفادله ويقدر رأسه ثم يضع مقياسها في موضعه من رأس الشاج ثم يعلبه بسواداً وغيره ثم يأخذ
المستفيد بشق ما شرط في العلامتين حتى يستوظف الشجة ويأخذانه بذلك في عرضها وعقها وينظر فإن
كان شقاً واحداً يسر عليه فعل وإن كان شقاً شيئاً يسر عليه فعل وإن قيل شقاً واحداً يسر عليه
أجرى يده مرة واحدة فإذا خيفت زيادته أمر أن يجرها من الطرف الذي يأخذ منه إلى موضع لا يخاف فعله
فإذا قارب منهاها أبطأ يده لئلا يزيد شيئاً فإن أقاد وعلى المستقدمه شعر فقد أساء ولا شيء عليه وإنما
أعني بذلك شعر الرأس والجمجمة فأما أن كان القود في جسد وكان شعر الجسد خفيفاً لا يحول دون النظر فأحب
إلي أن يحمله وإن لم يفعل فلا بأس أن شاء الله تعالى وإن كان كثير أحلقه (قال الشافعي) ويؤمر بالمقتص
منه فيضبط لثلا يضطرب فتذهب الحديدية حيث لا يريد المقتص فإن أغفل ضبطه أو ضبطه من لا يقوى
منه على الاضطراب في يديه فاضطرب والحديدية موضوعة في رأسه في موضع القود فذهبت الحديدية
موضعا آخر فهو هدر لان المقتص له لم يتعد موضع القصاص وإن ذهبها في غير موضعه بفعل المقتص
منه بنفسه (قال الشافعي) ويعد للمقتص فيسقط في موضع القود ويقطع في موضعه إن كان القود
قطعا حتى يأتي على موضع القصاص فإذا كان القصاص جراحاً أقص منه في مجلس واحد جرح بعد جرح
(قال الشافعي) ولو كان جرحها هو متفرقة أو جرحها من نفر باعيانهم - وكذلك لو كان القصاص قطعاً
أو جراحاً وقطعاً ليس فيه نفس إلا أن يكون في القصاص منه شيء إذا نيل منه كثير خيف عليه التلف فيؤخذ
منه ما لا يخاف عليه ويحبس حتى يبرأ ثم يؤخذ منه الباقي فإن مات قبل أن يؤخذ ففعل الباقي في ماله (قال
الشافعي) وإن أصاب جراحاً ونفساً من رجل أقيد منه في الجراح الأول فالأول في مقام ما كانت وإن كانت
مما يخوف به التلف أخذت ثم أقيد فإن مات قبل القود فقد أدى على نفسه ولا حق لورثة المستفادله في ماله
لأنه أتى على نفسه ولو كانت الجراح لرجل والنفس لآخر بدئ بالجراح فأقص منها كما وصفت من الجراح
إذا كانت لانفس معها يؤخذ في مقام واحد مالم يس فيه تلف حاضر ويحبس حتى يبرأ ثم يؤخذ الباقي إذا كان
الباقي ليس فيه تلف فإن مات فقد قيل بضمن أرش ما بقي من الجراح والنفس (قال الشافعي) وإن لم يكن في
الجراح تلف أخذت كلها ثم دفع إلى أولياء المقتول فقتلوه إن شاءوا (قال) ولودفع إلى أولياء المقتول فقتلوه
ضمن الجراح في ماله ولا يبطل عنه القتل جراح من يقتله (قال الشافعي) ولو كان جراحاً لانفس
فيها بالرجل فأقص من جرح منها فمات ضمن الجراح الميت ما بقي من أرش الجراح التي لم يقتص منه
فيها وإن اجتمعت على رجل حدود حد بكر في الزنا وحد في القذف وحد في سرقة يقطع فيها وطريق يقطع
فيه أو يقتل ويقتل رجل بدئ بحق الآدميين فيما ليس فيه قتل ثم حق الله تبارك وتعالى فيما لانفس فيه ثم
كان القتل من ورثتها بمحد أو لافي القذف ثم حبس فإذا برأ أحد في الزنا ثم حبس حتى يبرأ ثم قطعت يده اليمنى
ورجله اليسرى من خلاف وكانت يده اليمنى للسرقة وقطع الطريق معا ورجله لقطع الطريق مع يده ثم قتل
قوداً أو برودة فإن مات في الحد الأول أو الذي بعده أو قتل بمحد سقطت عنه الحد والى الله عز وجل كلها وإن
كان قاتلاً لرجل فمات قبل يقتل قوداً كان عليه دية النفس وكذلك إن كان جراحاً لم يقطع أرش الجرح
لأنه يملك بالجرح والنفس مال ولا يملك بمحد القذف ولا حد السرقة مال بمحال (قال الشافعي) وإن قتله

الامام لولى الدم أو ردة فقد أساء وتبطل عنه الحدود التى لله عز وجل لانه ميت ولا مال فيها (قال الشافعى)
وانما حددته بالحدود كلها لانه ليس منها واحد الا واجب عليه مأثور بأخذه فلا يجوز والله أعلم أن أعطل
مأثوراته لمأثور به أعظم ولا أصغر منه وأنا أجد السبيل الى أخذه كما تكون عليه الحقوق للآدميين فلا
يجوز إلا أن تؤخذ منه كلها اذا قدر على أخذها وإذا كان المستقادم من مريضاً ولا نفس عليه لم يقتص
منه فيما دون النفس حتى يبرأ وإذا برأ اقتص منه وكذلك كل حد وجب عليه لله عز وجل أو أوجه الله
للآدميين فإن كانت على المريض نفس قتل مريضاً وصحيحاً وإن كان جرح فأت المجروح من الجرح
أقيد منه من الجرح والنفس معافى مقام واحد لاني أنما أخره فيما دون النفس لثلاث تلحق بالقود مع المرض
وإذا كنت أقيد بالقتل لم أخره بالمرض وهكذا إذا كان القود في بلاد باردة وساعة باردة أو بلاد حارة وساعة حارة
وإذا كان مادون النفس أخر حتى يذهب حد البرد وحد الحر ويقتص منه في الحال التى ليست بحال تلف
ولا شديدة البينة لما سواها من الاحوال وكان حكم الحر والبرد حكم مرضه يقتص منه في النفس ولا يقتص
منه فيما دونها والمرأة والرجل في هذا سواء إلا أن تكون المرأة حاملاً فلا يقتص منها ولا يتحد حتى تضع
حملها (قال الشافعى) وإن كان القصاص على رجل في جميع أصابع كفه أو بعضها فقال قطعوا يدي ورضى
بذلك المقتص له قيل لا يقطع الا من حيث قطع ولا أقبل في هذا اجتماعهما عليه لانه عدوان وإذا قطع الرجل
يد الرجل الشلاء ويد القاطع صحيحة فراضياً بأن يقتص من القاطع فيقطع يده الصحيحة لم أقطع يده الصحيحة
برضاه ورضاه صاحبه وجعلت عليه حكومة وإذا كانت يد المقتوع الأولى صحيحة ويد القاطع هي الشلاء
ففى يد المقتوع الارش لنص يد القاطع عنها فإن رضى المقتص له بأن يقطع ولم يرض ذلك القاطع سألت
أهل العلم بالقطع فإن قالوا ان اليد الشلاء اذا قطعت كانت أقرب من التلف على من قطعت منه من يد
الصحيح لو قطعت لم أقطعها بحال وإن قالوا ليس فيها من التلف الا ما في يد الصحيح قطعها ولم ألتفت الى مشقة
القطع على المستقادم منه ولا المستقاده اذا كان بقدر على أن يؤتى بالقطع لا يزد عليه (قال الشافعى) ولو
رضى الأشل أن يقطع لم ألتفت الى رضاه وكان رضاه وسخطه في ذلك سواء وهذا كذا في الاصابع والرجل
وغيرهما مما يسل وإذا قطع الأشل يد الصحيح فسأل الصحيح القود وأرش فضل ما بين اليدين قيل ان شئت
اقتص لك وإذا اخترت القصاص فلا أرش وإن شئت فلك الارش ولا قصاص وانما يكون له أرش وقصاص
إذا كان القطع على أطراف تعدد فقطع بعضها وبقي بعض كان يقطع ثلاثة أصابع فوجد له اصبعين ولا
يبدله ثالثة فقطع اصبعين ويجعل في الثالثة الارش وإن كانت الثلاثة شلاً فسأل أن يقطع ويأخذه فضل
ما بينهما ليكن ذلك له وقطعت له ان شاء أو أخذته الارش (قال الشافعى) ولا يصلب المقتص منه في
القتل ولا المقتول في الزنا ولا الرد بحال لا يصلب أحد أحد الا قاطع الطريق الذى أخذ المال وقتل فانه
يقتل ثم يصلب ثلاثاً ثم ينزل ويصلى عليهم كلهم الا المرتد فانه لا يصلى على كافر وإذا وجب على رجل قصاص
في نفس اقتص منه مريضاً وفي الحر الشديد والبرد الشديد وكذلك كل ما وجب عليه بأذى على نفسه وإذا
كان الذى يجب عليه جراحاً لا يأتى على النفس لم يؤخذ ذلك منه مريضاً ولا في حر شديد وبرد شديد وجب
حتى تذهب تلك الحال ثم يؤخذ منه ولا يؤخذ من الجلي حتى تضع جملها في حال وإذا وجب عليه رجم بينة
أخذ في الحر والبرد وأخذ وهو مريض وإن وجب عليه باعتراف لم يؤخذ مريضاً ولا في حر ولا برد لانه متى رجع
قبل الرجم وبعدة تركته

(زيادة الجنابة) قال الشافعى رحمه الله تعالى وإذا نزع الرجل الرجل موضعاً عدا فتأكلت الموضحة
حتى صارت منقولة أو قطع اصبعه فتأكلت الكف حتى ذهب الكف فسأل القود قيل ان شئت
أقيدك من الموضحة وأعطيناك ما بين المنقلة والموضحة من أرش فأما المنقلة فلا قود فيها بحال وقيل ان شئت
أقيدك من الاصبع وأعطيناك أربعة أحاس اليد وإن شئت فلك أرش اليد ولا قود لك في شيء لأن الضارب لم

حتى يطمئن قائماً ثم
يسجد حتى يطمئن
ساجداً ثم يرفع رأسه
فليجلس حتى يطمئن
جالساً فمن نقص من
هذا فافانقص من
صلاته * أخبرنا ابراهيم
ابن محمد قال أخبرني محمد
ابن عجلان عن علي بن
يحيى بن خالد عن رافة
ابن رافع قال جاء رجل
يصلى في المسجد فرياً
من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم جاء فلم
على النبي صلى الله عليه
وسلم فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم أعد
صلاتك فأنك لم تصل
فقام فصلى كبحو
ما صلى فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم أعد
صلاتك فأنك لم تصل
فقال علمي يا رسول الله
كيف أصلى قال
إذا توجهت الى القبلة
فكبر ثم اقرأ بأم القرآن
وما شاء الله ان تقرأ فإذا
ركعت فاجعل راحتيك
على ركبتيك وممكن
ركوعك وامتد ظهرك
وإذا رفعت فأقم صلبك
وارفع رأسك حتى ترجع
العظام الى مفاصلها

يجزى بقطع الكف وان كانت ذهبت بجنايته وانما يقطع له أو يشق له ماشق وقطع وأرشد هذا كله في مال الجاني حالادون عاقلته لانه كان بسبب جنايته وإذا أنكر الشاح وقاطع الاصبع والكف أن يكون تأكلها من جنايته فالقول قول الجاني حتى يأتي المجنى عليه بمن يشهد أن الشجة والكف لم تنزل مريضه من جناية الجاني لم تراع حتى ذهبت فاذا جاء بها قبلت بينته وحكمت أن تأكلها من جنايته ما لم تبدأ الجناية ولو أن البينة قالت برأت الجراحة وأجلبت (١) ثم انتقضت فذهبت الكف أو زادت الشجة فقال الجاني انتقضت أن المجنى عليه نكأها أو أن غيره أحدث عليها جنايته كان القول قول الجاني في أن تسقط الزيادة الآن تثبت البينة أنها انتقضت من غير أن ينكأها المجنى عليه أو يحدث عليها غيره جنايته من قبل أن البينة شهدت أن الجناية قد ذهبت وان قالوا انتقضت وقد يكون منها ومن غيرها يحدث عليها (قال الربيع) قلت أنا وأبو يعقوب وإذا قطعت البينة أنها انتقضت من جنايته الأولى كان على الجاني تأكلها حتى يأتي بالبينة أن ذلك الانتقاض من غير جنايته

(دواء الجرح) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جرح الرجل الرجل بشق لا يقطع طرفا ينبغي للوالي أن يقيس الجرح نفسه وللمجروح أن يداويه بما يرى أنه ينفعه باذن الله تعالى فاذا داواه بما يزعم أهل العلم بالدواء الذي يداويه به أنه لا يأكل اللحم الحى فتأكل الجرح فالجرح ضامن لأرشد تأكله لانه بسبب جنايته ولو قال الجراح داواه بما يأكل اللحم الحى وأنكر المجروح ذلك كان القول قول المجروح وعلى الجراح البينة بما ادعاه ولوداواه بما يأكل اللحم لم يضمن الجاني لأرشد الجرح الذي أصابه منه وجعلت الزيادة مما داواه

(جناية المجروح على نفسه) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو قطع من لحمه شأوان كان قطع لحما ميتا فذلك دواء والجراح ضامن بعد لما زادت الجراح وان كان قطع ميتا وحيا لم يضمن الجراح إلا الجرح نفسه وإذا قلت الجراح ضامن للزيادة في الجراح فان مات منها المجروح فعلى الجراح القود عدا الآن تشاء ورثته الدية فتكون في ماله وعلى عاقلته الدية ان كانت خطأ وإذا قلت ليس الجراح بضامن للزيادة فمات المجروح جعلت على الجراح نصف دية ولم أجعل له في النفس قودا وان كانت عمدا وحلته شيئا من جناية الجاني وجناية المجنى على نفسه أبطلت جنايته على نفسه وضمت الجاني جنايته عليه وهكذا لو كان في طرف فان كان الكف فتأكلت فسقطت أصابعها أو الكف كلها فالجاني ضامن لزيادتها في ماله ان كانت عمدا وان قطع المجنى عليه الكف أو الأصابع لم يضمن الجاني مما قطع المجنى عليه شأوا لا أن تقوم البينة بان المقطوع كان ميتا فيضمن أرشها فان تثبت البينة أنه كان ميتا أو قالت كان حيا وكان خيرا له أن يقطع فقطعه لم يضمنه الجاني وكذلك لو أصاب المجنى عليه منه أكلة وكان خيرا له أن يقطع الكف لئلا تغشى الأكلة في جسده فقطعها أو الأطراف حية لم يضمن الجاني شيئا من قطع المجنى عليه فان مات جعلت على الجاني نصف دية لان ظاهره أنه مات من جناية الجاني وجناية المجنى عليه على نفسه وإذا داوى المجنى عليه جراحه بسم فمات فعلى الجاني نصف أرش المجنى عليه لانه مات من السم والجناية فان كان السم بوحى مكانه كما بوحى الذبح فالسم قاتل وعلى الجاني أرش الجرح فقط وان كان السم مما يقتل ولا يقتل فالجناية من السم والجراح وعليه نصف الدية وان كان داوى جرحه بشئ لا يعرف فالقول قول المجنى عليه أنه شئ لا يضر مع يمينه وقول ورثته بعده والجاني ضامن لما حدث في الجناية ولو أن رجلا جرح رجلا جرحا فخاط المجروح عليه الجرح ليلتم فان كانت الخياطة في جلد حتى فالجراح ضامن للجرح وان مات المجروح بعد الخياطة فعلى الجراح نصف الدية وأجعل الجناية من جرح الجاني وخياطة المجروح لان الخياطة تقب في جلد حتى وان كانت الخياطة في جلد ميت فالدية كلها على الجراح ولا يعلم موت الجلد ولا اللحم (١) قوله وأجلبت في اللسان أن الجلبة بالضم القشرة التي تعلو الجرح عند البرء يقال جلب الجرح وأجلب أي

علته تلك القشرة كتبه صححه

فاذا سجدت فكس السجود فاذا رفعت فاجلس على فخذك اليسرى ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة حتى تطمئن * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن ركع وبعد ما رفع ولا يرفع بين السجدين * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد وغيرهما عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعضهم كان إذا ابتدأ وقال غيره منهم كان إذا افتتح الصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي

الابقرار الجاني أو بينة تقوم المعنى عليه من أهل العلم لان الظاهر أن ذلك حتى يعلم موته ولو لم يزد الجرح على أن يربط الجرح رباطا بلا خياطة ولا حم يشنه بدمه أو بدواء لا يأكل اللحم الحي وليس بسم فأت المجنى عليه كان الجاني ضامنا لجميع النفس لان المجنى عليه لم يحدث فيها جناية انما أحدث فيها منفعة وغير ضرر (قال الشافعي) ولو أن المجنى عليه كوى الجرح كان كيه آياه تكميد ابصوف أو ما أشبه مما يقول أهل العلم أن هذا ينفع ولا يضر من بلغ هذا أو أكثر منه ضمن الجراح الجنائية وما زاد فيها وإن كان بلغ كيه أن أحرق معها محبصا أو قتل فدكواها كيا ينفع مرة ويضر أخرى (١) أو يدخل بدخله بحال فهو جاني على نفسه كما وصفت في الباب قبله يقط نصف النفس بجنايته على نفسه ويلزم الجاني نصفها إن صارت الجنائية نفسا

(من يلى القصاص) قال الشافعي وإذا قطع الرجل أو جرح فسأل أن يخلى بينه وبين أن يقتل نفسه لم يخل ونكح وكذلك لا يخلى وذلك لولي ولا عدو للمقتص منه ولا يقتص الا عام بالقصاص عدل فيه ويكفي فيه الواحد لانه لا يقتص الا انسان ويأمر الواحد من يعينه ولا يستعين بظنين على المقتص منه بحال وعلى السلطان أن يرزق من يأخذ القصاص ويقيم الحدود في السرقة وغيرهما من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس كما يرزق الحكام ولا يكاف ذلك الناس فإن لم يفعل الحاكم فاجر المقتص على المقتص منه لان عليه أن يعطى كل حق وجب عليه ولا يكمل اعطاؤه آياه الا بان يقط المؤنة عن أخيه كما يكون عليه أن يعطى أجر الكيل للخطئة والوزان للذناير وهكذا كل قصاص دون النفس بليه غير المقتص له وولي وإذا قتل رجل رجلا فسأل أولياؤه أن يكلن من القاتل يضرب عنقه أمكن منه وينبغي للامام أن يحفظ قاضيا من ينظر الى سيفه فان كان صار ما والا أمره أن يأخذ سيفا صار ما لثلا يعذبه ثم يدعه وضربه فان ضربه بغيره فقتله فقد أتى على القود وان ضربه على كتفه أو في رأسه منعه العودة وأحلفه ما عدا ذلك فان لم يحلف على ذلك عاقبه وان حلف تركه ولا ارض فيها وأمره بوضرب عنقه بامر الولي وجبر الولي على ذلك إلا أن يعفو وإن كان القاتل ضرب المقتول ضربات في عنقه تركه يضربه حتى يبلغ عدد الضربات فان مات والا يأمر غيره بقتله وإذا أمر الامام الرجل غير الظنين على المتقدم منه أن يقتله فضره ضربات فلم يقتله أعاد الضرب حتى يأتي على نفسه وينبغي أن يأمر بسيف أصرم من سيفه ويأمر رجلا أضرب منه لوجهه فان كان القاتل قطع يدي المقتول أو رجله أو نجه أو أضافه ثم قتله أو نال منه ما يشبه ذلك فسأل الولي أن يصنع ذلك به وليس من يحسن تلك الجراح كلها كما نولى الجراح دون النفس فان مات والا لينا الولي ضرب عنقه لا يلى الولي الا قتله وحية من ضرب عنق أو ذبح إن كان القاتل ذبحه أو خنقه أو ما أشبهه من الميتات الوحية فاذا بلغ من خنقه بقدر مامات الاول ولم يمت منعاه الخنق وأمرناه بوضرب عنقه ولو كان القاتل ضرب وسط المقتول ضربة فالبه خلسا بين وليه وبين أن يضربه حيث يضربه فان ألبه والأمرناه أن يضرب عنقه ولو كان لم يبينه الا بضربات خلسا بينه وبين عدد ضربات فان لم يبينه قتلناه بايسر القتلين ضربه تين ما بقي منه أو ضربه عنق

(خطأ المقتص)

قال الشافعي رحمه الله وإذا أمر المقتص أن يقتل فوضع الحديد في موضع القصاص ثم جرحا جرحا فزاد على قدر القصاص سئل أهل العلم فان قالوا قد يخطأ بعمل هذا سئل فان قال أخطأت أحلف ولا قصاص عليه وعقل ذلك عنه عاقلته وإن قالوا لا يخطأ بعمل هذا فلم يستقدم منه القصاص بقدر الزيادة إلا أن يشاء منه الارش فيأخذه من ماله وكذلك إن قالوا قد يخطأ بعمله وقيل للمقتص احلف لقد أخطأت به فان قرأ قصص منه أو أخذ من ماله الارش وإن لم يقر ونكل قيل للمعنى عليه احلف لقد عذفان حلف فله القود

(١) قوله أو يدخل بدخله كذا في النسخ وانظر وحرركه معجمه

تترب العالمين لا تترك له وبذلك أمرت قال أكثرهم وأنا أول المسلمين وشككت أن يكون قال أحدهم وألن المسلمين اللهم أنت الملك لا اله الا أنت سبحانه وبحمده أنت ربى وأنا عبدك ظلت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لى ذنوبى جيعا لا يغفر الذنوب الا أنت واهدنى لأحسن الاخلاق لا اله الا أنت واهدنى عن سيئها لا تصرف عني سيئها الا تصرف عني سيئها الا أنت ليد وسعديك والخير بيدك والنشر ليس بيدك اللهم هدى منى هدى أتأبى والى لا منجى منك الا الله تباركت وتعالى أستغفرك وأتوب اليك أخبرنا ابراهيم ابن محمد عن ربيعة بن عثمان عن صالح بن أبي صالح أنه سمع أبا هريرة وهو يومئذ للنس رافعاصوته ربنا اننا نعوذ بك من الشيطان الرجيم فى المكتوبة واذا فرغ من

وان نكل فلاشئ له حتى يحلف فيستفيد أو يأخذ المال وهكذا اذا وضع الحديد في موضع غير موضع القود
لا يختلف فيه الجواب فيما أمكن أن يكون خطأ وما لم يمكن واذا وضع الحديد في غير موضعها أعدته حتى
يضعها في موضعها حتى يستفيد للجنى عليه الاول ولا يتخذ الا أمنا لحطه وعده فاذا كان القصاص على
يمين فاخطأ المقتص فقطع يسارا أو كان على أصبع فاخطأ فقطع غيرها فان كان يخطأ بثلث هذا درى عنه
الحذ وكان العقل على عاقلته (قال الربيع) وفيه قول آخر أن ذلك عليه في ماله ولا تحمله العاقلة لانه عد
أن يقطع يده ولكن ادرا ناعنه القود لظنه انها اليد التي وجب فيها القصاص فأما قطعه اياها فعمد (قال
الشافعي) واذا كان لا يخطأ به اقتص منه واذا برأت جراحته التي أخطأ بها المقتص اقتص الاول ولو قال
المقتص للمقتص منه أخرج يسارك فقطعها وأقر أنه عمد أخرج يساره وقد علم أن القصاص على يمينه وان
المقتص أمره بأخراج يمينه فلا عقل ولا قود على المقتص واذا برأ اقتص منه للجنى وان قال أخرجه لانه لم أعلم
أنه قال أخرج يمينك ولا أن القصاص على اليمنى أو رأيت اني اذا أخرجه فاقصص منها سقط القصاص عني
أحلف على ذلك ولزمت دية يده المقتص ولا قود ولا عقوبة عليه وانما يسقط العقل والقود اذا أقر المقتص
منه أنه دلسها وهو يعلم أن القود على غيرها ولو كان المقتص منه في هذه الاحوال كلها مغلوبا على عقله
فاخطأ المقتص فان كان مما يخطأ بثلثه فعلى عاقلته وان كان مما لا يخطأ بثلثه فعليه القود الا اذا أفاق الذي
نال ذلك منه وسواء اذا كان المقتص منه مغلوبا على عقله أو دلس له أو لم يدلس لانه لا أمر له في نفسه
واذا أمر أبو الصبي أو سيد المملوك الختان بختنهما ففعل فانا فاعقل ولا قود ولا كفارة على الختان وان
ختنهما بغير أمر أبي الصبي أو أم المملوك ولا سيد المملوك وما تافعله الكفارة وعلى عاقلته دية الصبي وقيمة العبد
ولو كان حين أمره أن يختنهما أخطأ فقطع طرف الحشفة وذلك مما يخطئ مثله بثلثه فلا قصاص وعليه من
دية الصبي وقيمة العبد بحسب ما بقي ويضمن ذلك العاقلة ولو قطع الذك من أصله وذلك لا يخطأ بثلثه حبس
حتى يبلغ الصبي فيكون له القود أو أخذ الدية أو يموت فيكون لوارثه القصاص أو الدية تامة ولو كانت بواحد
منهما أو كسرة في طرف من أطرافه فأمره أبو الصبي وسيد العبد بقطع الطرف وليس مثلها يثلف قتل فلا
عقل ولا قود ولا كفارة وان أمره بقطع رأس الصبي فقطعه أو ووسط الصبي فقطعه أو بقطع حلقومه فقطعه
عوقب الاب على ذلك وعلى القاطع القود اذا مات منه الصبي واذا أمره بذلك في مملوكه ففعله فمات المملوك
فعلى القاطع عتق رقبة ولا قود عليه (قال الربيع) ليس على قاطع مملوك قيمة لان سيده الذي أمره واذا أمره
بذلك في دابة ففعله فلا قيمة عليه لانه أتلفها بأمر مالكها (قال الربيع) والعبد عندى في هذا مثل الدابة هو
مال (قال الشافعي) ولو جاء رجل بصبي ليس بابنه ولا مملوكه وليس له بولي الى ختان أو طبيب فقال اختن هذا
أو بط هذا الجرح له أو أقطع هذا الطرف له من قرحة به قتل من طرفه قتل على عاقلة الطبيب والختان دية وعليه رقبة
ولا يرجع عاقلته على الأمر بشئ وهو كمن أمر رجلا بقتل (قال الشافعي) وكل قصاص وجب لصبي أو مغلوب
على عقله فليس لأبي واحد منهما ولا وليه من كان أخذ القصاص ولا عقوه ويجبس الجاني حتى يبلغ الصبي أو
ينفق المعتوه فيقتصا أو يدعأ ويموت فتقوم ورثتهما مقامهما (قال الربيع) قال أبو يعقوب ولو أمر رجل رجلا أن
يفعل رجل حرام مغلوب على عقله فعلا الاغلب منه انه لا يتأف به ففعله قتل ضمن عاقلة الفاعل
دون الأمر ولا يرجع عليه بشئ لانه كان له أن يمتنع منه (قال الشافعي) ولو كان قال له هذا ابني أو غلامى فافعل
به كذا وكذا ففعل به قتل ضمن عاقلة الفاعل دية الحرق وقيمة العبد وعليه كفارة في ماله (قال الربيع) قال
أبو يعقوب وان كان ابنه أو غلامه فليس له عليه في علامه شئ الا الكفارة اذا فعل به ما لا يجوز للسيد فعله به
وأما ابنه فان كان صغيرا أو كبيرا معتوها ففعل به بأمر أبيه ما فيه منفعة له ما فلاشئ عليه وان كان فعل
بـ ما مالمس فيه منفعة فعليه الكفارة وعلى عاقلته الدية وان كان الابن الكبير يعقل الامتناع فلا عقل
ولا قود ولا كفارة الا أن يفعل به ما لا يجوز للابن ان يفعله بنفسه فتكون عليه الكفارة (قال الشافعي)

أم القرآن * أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن محمود بن الربيع عن
عبادة بن الصامت رضى
الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قال لا صلاة لمن لم يقرأ
فيها بقائحة الكتاب
* أخبرنا سفيان عن
العلاء بن عبد الرحمن
عن أبيه عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال كل صلاة لم يقرأ
فيها بأمر الكتاب فهي
خداج فهي خداج
* أخبرنا سفيان عن
أيوب عن قتادة عن أنس
رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر وعمر وعثمان
يفتحون القراءة الحمد
لله رب العالمين * أخبرنا
عبد الحميد عن ابن جريج
قال أخبرني أي عن سعيد بن
جبير ولقد أتيناك سبعا
من المشائ والقمران
العظيم قال شئ أم
القرآن قال أبي وقرأها
على سعيد بن جبير حتى
ختمها ثم قال بسم الله
الرحمن الرحيم الآية

وان جاء بدابة فقال له شق ودجها أوشق بطنها او عالجها ففعل فقلعت ضمن قيمتها ان تكن للامرولا
يضمن ان كانت للامرشيا (قال الشافعي) واذا امر الحاكم ولي الدم أن يقتص من رجل في قتل ففقطع يده
أو يديه ورجليه وفقاعينه وجرحه ثم قتله أو لم يقتله عاقبه الحاكم ولا عقيل ولا قود ولا كفارة لان النفس
كلها كانت مباحة له ولا ينبغي للامام أن يمكنه من القصاص الا وبحضرة عدلان أو أكثر يعنهان من أن
يتعدى في القصاص واذا أمكنه أن يقتص فمادون النفس فقد أخطأ الحاكم وان اقتص فقد مضى
القصاص ولا نبي على المقتص وان أمكنه أن يقتص من يسرى يديه فقطع عنانها أو أمكنه من أن يشجبه في
رأسه موضحة فشجبه منفله أو شجبه في غير الموضع الذي شجبه فيه فادعى الخطأ فما كان من ذلك مما يخطأ بمثله
أحلف عليه وغرم أرشه وان مات منه ضمن دية وان برأ منه غرم أرش ما نال منه وكان عليه القصاص فيما
نال من المجني عليه ولم يبطل قصاص المجني عليه بأن يتعدى في الاقتصاص على الجاني وان كان ذلك لا يخطأ
بمثله أو أقر فيما يخطأ بمثله أنه عمد فيها ما ليس له اقتص منه مما فيه القصاص الا أن يشاء الذي نال ذلك منه أن
يأخذ منه العقل واذا عاد الرجل على الرجل فقتله ثم أقام عليه البيعة أنه قتل ابنه وهو ولي ابنه لا وارثه
غيره أو قطع يده اليمنى فأقام عليه البيعة أنه قطع يده اليمنى فلا عقيل ولا قود عليه ويعزر بأخذه حقه لنفسه

(ما يكون به القصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وما قلت اني أقتص به من القاتل اذا صنع به المقتول فلولاة المقتول أن يفعلوا بالقاتل
مثله وذلك مثل أن يشدخ رأسه بصخرة فيخلى بين ولي المقتول وبين صخرة مثلها ويصبر له القاتل حتى يضربه
بها عدد ماضيه القاتل ان كانت ضربة فلا يربد عليها وان كانت اثنتين فاثنتين وكذلك ان كان أكرفاذا
بلغ ولي المقتول عدد الضرب الذي ناله القاتل من المقتول فلم يمت خلى بينه وبين أن يضرب عنقه بالسيف ولم
يركض وضربه بمثل ماضيه به ان لم يكن له سيف وذلك أن القصاص بغير السيف انما يكون بمثل العدد اذا
جاوز العدد كان تعديا من جهة أنه ليس من سنة القتل وانما أمكنته من قتله بالسيف لانه كانت له افاته نفسه
مع ما ناله به من ضرب فاذا لم تف نفسه بعدد الضرب أقفها بالسيف الذي هو أوحى القتل وهكذا اذا كان
قتله بخشبة ثقيلة أو ضربة شديدة على رأسه وما أشبه هذا من الدامغ أو الشادخ أمكنت منه ولي القاتل فان
كان الضرب بعصا خفيفة أو سباط ردها حتى تأتي على نفسه لم أمكن منه ولي القاتل لان الضربة بالخفيف
تكون أشد من الضربة بالثقل وليس هذه ميتة وحية في الظاهر وقتل لولي القاتل ان شئت أن تأمر من يرفق
به فيقال له تحتر مثل ضربه حتى تعلم ان قد جئت بمثل ضربه وأخف حتى تبلغ العدد فان مات والا خليت
وضرب عنقه بالسيف وان كان يبطه ثم ألقاه في نار أحييت له نار كذلك النار لا أكرمنها وخلى ولي القاتل
بين ربطه بذلك الرباط والقائه في النار قدر المدة التي مات فيها الملقى فان مات والا أخرج منها وخلى ولي القاتل
فضرِب عنقه وهكذا اذا ربطه وألقاه في ماء فغرقه أو ربط رجله رجا فغرقه خلى بين ولي القاتل وبينه فألقاه
في ماء قدر ذلك الوقت فان مات والا أخرج فضرِب عنقه وان ألقاه في مهواة خلى بينه وبين ولي القاتل فألقاه
في المهواة بعينها أو في مثلها في البعد وشدة الارض لاقى أرض أشد منها فان مات والا ضربت عنقه (قال
الشافعي) فان كان خنقه بجمل حتى قتله خلى بين ولي القاتل وخنقه بمثل ذلك الجمل حتى يقتله اذا كان
ما صنع به من القتل الموحى خليت بين ولي القاتل وبينه واذا كان مما يتناول به التلف لم أدخل بينه وبينه وقتلته
بأوحى الميتة عليه واذا كان قطع يديه ورجليه من المفصل أوجرحه جانبة أو موضحة أو غير ذلك من الجراح لم
يقتص منه ولي القاتل لان هذا مما لا يكون تلفا وحيا وخلى بين من يقطع الايدي والارجل ان أراد ذلك
ولي القاتل فقطع يديه ورجليه ومن يقتص من الجراح فاقصص منه في الجراح فان مات مكانه والا خلى بين
ولي القاتل وضرب عنقه وان كان القاتل ضرب وسط المقتول بسيف ضربة فبأنه باثنين خلى بين ولي المقتول

السابعة قال سـ
قرأها على ابن عباس كما
قرأتها عليك ثم قال
بسم الله الرحمن الرحيم
الآية السابعة قال ابن
عباس فذخرها لكم
فما أخرجها لاحد قبلكم
* أخبرنا ابراهيم بن محمد
حدثنني صالح مولى
التوأمة أن أبا هريرة
رضي الله عنه كان يفتخ
الصلاة بيسم الله الرحمن
الرحيم * أخبرنا عبد
المجيد عن ابن جريج
أخبرني عبد الله بن عثمان
ابن خثيم أن أبا بكر بن
حفص بن عمر أخبره
أن أنس بن مالك رضي
الله عنه قال صلى معاوية
بالمدينة صلاة فجهر فيها
بالقراءة فقرأ بسم الله
الرحمن الرحيم لام
القرآن ولم يقرأ بها
لا سورة التي بعدها حتى
قضى تلك القراءة ولم
يكبر حين يهوى حتى
قضى تلك الصلاة فلما
سلم ناداه من سمع ذلك
من المهاجرين من كل
مكان يا معاوية أسرفت
الصلاة أم نسيت فلما
صلى بعد ذلك قرأ بسم

وبين أن يضربه ضربه بسيف فان كان القاتل بدأها من قبل البطن خلى ولي القاتل فبدأها من قبل البطن فان أباته والأمر بضرب عنقه (قال الشافعي) وما خلى بين ولي المقتول وبينه من هذا الضرب فضرِب في موضع غيره منع الضرب فيما يستقبل وأمر غيره ممن يؤمن عليه به وسواء كان ذلك في ضرب عنقه أو وسطه أو غيره كان أمره بأن يضرب عنقه فضرِب كتفه أو ضرب رأسه فوق عنقه ليطول الموت عليه فاذا قطع الرجل يدي الرجل ورجليه وجنى عليه جناية قات من تلك الجنابات أو بعضها فلا وليا له الخيار بين القصاص أو الدية فان اختار الدية وسألو أن يعطوا أرش الجراحات كلها والنفس أو أرش الجراحات دون النفس لم يكن ذلك لهم وكانت لهم دية واحدة تكون الجراحات ساقطة بالنفس اذا كانت النفس من الجراحات أو بعضها وهكذا الوجنى عليه رجلان أو ثلاثة فلم تلتم الجراحة حتى مات فاخاروا الدية كانت لهم دية واحدة ولورأى في المسئلةين معا أو كان غير ضمن من الجراح ثم مات قبل تلتم الجراح أو بعد التلتمها فسأل ورثته القصاص من الجراح أو أرشها كلها أخذ الجاني بالقصاص أو أرشها كلها وان كانت ديات كثيرة لانهم لم تصر نفسا وانما هي جراح ولو اختلف الجاني وورثته المجنى عليه فقال الجاني مات منها وقال ورثته المجنى عليه لم يمت منها كان القول قول ورثته المجنى عليه مع أيمانهم وعلى الجاني البينة بأنه لم يزل منها ضامنا حتى مات أو ما أشبه ذلك مما ثبت موته منها ولو قطع رجل يده وآخر رجله وجرحه آخر ثم مات فقال ورثته برأ من جراح أحدهم ومات من جراح الآخر فان صدقهم الجانون فالقول ما قالوا وعلى الذي مات من جراحه القصاص في النفس أو الارش وعلى الذي برأت جراحته القصاص من الجراح أو دية الجراح وان صدقهم الذي قال ان جراحه برأت وكذبهم الذي قال ان جراحه لم تبرأ فقال بل مات من جراح الذي زعمت أن جراحه برأت وبرأت جراحى فالقول قوله مع عيने ولا يلزمه القتل أبدا ولا النفس حتى يشهد الشهود أن المجرم لم يزل مريضاً من جراح الجراح حتى مات ولو قال مات من جراحنا معا فن قتل اثنين بواحد جعل على الذي أقر القتل فان أرادوا أن يأخذوا منه الدية لم يجعل عليه الا نصفها لانه يقول انه مات من جراحنا معا

(العلل في القود) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كسر الرجل من الرجل من نصفها سأت أهل العلم فان قالوا ان قدر على كسرهما من نصفها بلا اتلاف لبقيةها ولا صدع أفدته وان قالوا لا تقدر على ذلك لم نقده لتفتتها واذا قطع رجل ظفر رجل فسأل القود قيل لاهل العلم هل تقدر على قطع ظفره بلا تلف على غيره فان قالوا نعم أفيدوا وقالوا لا في الظفر حكومة وان قطع الرجل أظفاره لظفره ولا ظفره لمقطوعة أعلمته فسأل القصاص لم يكن له وكذلك ان كان ظفره مقطوعا قطعاً لا يثبت لا قليلا ولا كثيرا كثيرا النقصها عن أظفاره المقتص منه وما كان في سن أو ظفر من عوار لا يفسد الظفر وان كان يعبه وكان لا يفسد السن يقطع ولا سواد ينقص المنفعة أو كان أثر قرحة خفيفا كان له القصاص وان كان رجل مقطوع أظفاره فقطع رجل أظفاره الوسطى والقاطع وافر تلك الاصبع فسأل المقطوعة أعلمته الوسطى القصاص لم يكن له ولا يجوز أن يقطع له الاغلة التي من طرف بوسطى ولا الوسطى فقطع بائنه التي قطع من طرف ولم يقطعها (قال الشافعي) ولو قطع أظفاره خضرم من طرف من رجل واغلة خضرم الوسطى من آخر من اصبع واحدة فان جاء معا اقتص منه لاغلة الطرف ثم اقتص منه أظفاره الوسطى وان جاء صاحب الوسطى قبل صاحب الطرف قيل لا قصاص لك وقضى له بالدية وان جاء صاحب الطرف فقطع له الطرف فسأل المقضى له بالدية ردّها ان كان أخذها أو باطلها ان كان لم يأخذها أو يقطع له أظفاره الوسطى قصاصا لم يجب الي ذلك لانه قد أبطل القصاص وجعل أرشا وكذلك لو قطع وسط أظفاره رجل الوسطى فقضى له بالارش ثم انقطع طرف أظفاره فسأل القصاص لم يقض له به ولو لم يأت صاحب الوسطى حتى انقطع طرف أظفاره أو قطع بقصاص كان له القصاص واذا قطع الرجل يدي الرجل والمقطوعة يده نضوا لخلق ضعيف الاصابع قصيرها وقيحها وأمعيب بعضها عياليس بشلل والقاطع تام اليد والاصابع حسنها قطعت بها وكذلك لو كان المقطوع هو التام اليد والقاطع هو الناقصها كانت له لافضل

الله الرحمن الرحيم للسورة التي بعد أم القرآن وكبرحين يهوى ساجدا * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه أن معاوية قدم المدينة فصلى بهم ولم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر اذا خضع واذا رفع فناداه المهاجرون حين سلم والانصار أرى معاوية سرت صلاتك أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير اذا خضع واذا رفعت فصلى بهم صلاة أخرى فقال ذلك فيها الذي عابوا عليه * أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن معاوية والمهاجرين والانصار مثله أو مثل معناه لا يخالفه وأحسب هذا الاسناد أحفظ من الاسناد الاول * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يرفع بسم الله الرحمن الرحيم لام القرآن

بينهما في القصاص (قال الشافعي) وإذا قطع الرجل يدا الرجل وفيه أصبع شلاء أو مقطوعة أغملة والقاطع تام الأصابع لم يقدره للمقطوع لنقص يده عن يده ولو قال أقطع عوالي من أصابعه بقدر أصابعي وأبطل حتى في الكف قطع له ذلك لأنه أهون من قطع الكف كلها وإذا كانت في الرجل الحية وإن كان أعى أصم فقتله صحيح قتل به ليس في النفس نقص حكم عن النفس وفيما سوى النفس نقص عن مثله من يدا ورجل إذا كان النقص عدما أو شللا أو في موضع شجة وغيرها فلوان رجلا شيخ رجلا في قرنه والشاج أسلخ القرن فلمشجوج الخيار في القصاص أو أخذ الارش ولو كان المشجوج أسلخ القرن لم يكن للمشجوج القصاص لأنه أنقص الشعر عن الشاج ولو كان خفيف الشعر أو فيه قرع قليل يكتسى بالشعر ان طال شيء كان له القصاص (قال الربيع) قال أبو يعقوب لا تقطع اصبع صحيحة بشلاء ولا ناقصة أغملة وله حكومة في الشلاء وأرش المقطوعة الأغملة

(ذهب البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على عين الرجل ففقاها أو الجناية عليه وإن سأل أن يتجن فيعلم أنه لا يبصر بها فليس في هذا مثله وفي هذه القودان كان عمدا الآن بشاء المجنى عليه العقل فإذا شاء العقل فيها خسون من الأبل حالة في مال الجاني دون عاقلة وإن كانت الجناية خطأ ففيها خسون من الأبل على عاقلة ثلثا الخمين في مضي سنة وثلث الخمين في مضي السنة الثانية فإن جرح عين رجل أو ضربت وابتضت فقال المجنى عليه قد ذهب بصرها سئل أهل العلم بها وإن قالوا قد نحيط بذهب البصر علم يقبل منهم على ذهاب البصر إذا كانت الجناية عمدا فقيم القودا لاشهادان حران مسلمان عدلان وقبل أن كانت خطأ لا قود فيها شاهد وامرأتان وشاهد وعين المجنى عليه ويسأل من يقبل من أهل العلم بالبصر أن قالوا إذا ذهب البصر لم يعد وقالوا نحن نعلم ذهابه ومكانه فمضى للمجنى عليه بالقصاص في العمد إلا أن يشاء الارش أو الارش في الخطأ (قال الشافعي) وإذا اختلف أهل البصر فقالوا ما يكون علما بذهب البصر علما حتى يأتي على المجنى عليه مدة ثم تنظر إلى بصره فإن كان بعد انقضاء المدة على ما زاء فقد ذهب بصره لم يقض له حتى تأتي تلك المدة مالم يحدث عليه حادث وكذلك إن قال هكذا عدد من أهل البصر وخالفهم غيرهم لم أقض له حتى تأتي تلك المدة التي يجمعون على أنها إذا كانت ولم يبصر فقد ذهب البصر وإن لم يختلف أهل البصر في أنها لا تعود لبصر بها أحلفت المجنى عليه مع شاهدة في الخطأ وقضيت بذهب بصره فإذا شهد من أقبل شهادته أن بصره قد ذهب وأخرته إلى المدة التي وصفوا أنه إذا بلغها قال أهل البصر الذين يجتمعون لا يعود بصره فمات قبلها وأصاب عينه شيء يخففها قد ما بها من الجاني الأول حتى يستيقن أن ذهاب بصرها من وجع أو جناية وليس على الجاني آخر الأحكومة وكان على الجاني الأول القودان كان عمدا والعقل إن كانت الجناية خطأ وإن قال الجاني الأول أحلفوا لي المجنى عليه ما عدا بصره منذ جنبت عليه إلى أن جنى هذا عليه فعلناه وكذلك إن قال أحلفوا ورثته أحلفناهم على علمهم وكذلك إن قال لم يكن بصره ذهب أحلفوا لقد ذهب بصره ولو لم يحلف المجنى عليه وأقر أن قد أبصر أوجا قوم فقالوا قد ذكر أن بصره عاد عليه أو رأياه يبصر بعينه أنظنا جناية الأول وجعلنا الجناية على الآخر وإن لم يجز من يعلم ذلك ولم يقله الأبعد جناية الآخر بطلت جناية الأول عليه بإقراره ولم يصدق على الآخر لأنه جنى على بصره وهو ذاهب ولا يعلم ذكره رجوع بصره قبل الجناية أو أحلف الجاني الآخر لقد جنى عليه وما يبصر من جناية الأول عليه وغير جنائيه وهكذا ورثته لو قالوا قوله وإنما أقبل قول أهل البصر إذا ادعى المجنى عليه ما قالوا فإن قال هو أنا أبصر أو قد عاد إلى بصرى أو قال ذلك ورثته فإن الجناية ساقطة عن الجاني وإن قال أهل البصر يا عيون قد ذهب البصر لعلة فيه ثم يعالج فيعود أو يعود بلا علاج ولا يؤيس من عودته أبدا إلا بان تخرج العين أو تنقل وقالوا قد ذهب بصره هذا والطمع به الساعة وبعد مائة سنة والياس منه سواء فاقضى له مكانه بالارش إن كانت الجناية خطأ والقودان كانت عمدا وكذلك أفننى للرجل الذي قد ثغر بقلع سنه وإن قيل

والسورة التي بعدها
 * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أنهما أخبراه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول آمين * أخبرنا مالك أخبرني سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت أحدهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين

رضي الله عنه قال كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كلما خفض ورفع فزال تلك صلته حتى لقي الله * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يعلى بهم فيكبر كلما خفض ورفع فإذا انصرف قال والله اني لأشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) حدثنا الاصم قال أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركع قال اللهم لك ركعت ولك أسلمت وبلك أمنت أنت ربى خشع لك سمعى وبصرى وعظامى وشعرى وبشرى وما استقلت به قدمى لله رب العالمين (٣) كتب هنادي بعض النسخ ما نصه من هنا أربعة أحاديث برواية الربيع عن البويطي عن الشافعي رضي الله عنهم كتبه

فد يعود ولا يعود وان قال أهل البصر بالعيون ما عندنا من هذا علم صحيح بحال اذا كانت العين قائمة أحلفت المجنى عليه لقد ذهب بصره ثم قضيت له بالقود في العمد الا أن يشاء العقل فيه وقضيت له بالعقل في الخطا فاذا قضيت له بقود أو عقل ثم عاد بصر المسـ تقادله فان شهد أهل العدل من أهل البصر أن البصر قد يعود بعد ذهابه بعلاج أو غير علاج لم أجعل للمستقادمه شيأ ولم أرد به شيأ أخذه منه وكذلك لو عاد بصر المستقادمه لم أعد عليه بقدر بصره ولا سمله ولا بعقل وان قال أهل البصر لا يكون أن يذهب البصر بحال ثم يعود بعلاج ولا غيره ولكن قد تعرض له العلة تمنعه البصر ثم تذهب العلة فيعود البصر فاستقيد من رجل ثم عاد بصر المسـ تقادله لم يرجع على المستقادله بعود البصر ولا على الوالى بشيأ وأعطى المستقادمه أورش عينه من عاقلة الحاكم وقد قيل يعطاه مما يرزق السلطان ويصلح أمر رعاية المسلمين من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الجنس ولكن لو كان المجنى عليه أخذ من الجاني أو عاقلته أورش العقل ثم عاد بصره مرجع الجاني أو عاقلته عليه بما أخذه منهم ولا يترك له منه شيأ ولو لم يعد بصر المستقادله وعاد بصر المستقادمه عيـ له في هذا القول بما يذهب بصره ثم كلما عاد بصره عيـ له فاذهب قوداً وأخذ منه العقل ان شاء ذلك المجنى عليه واذا كان المصابة عنه مغلوباً أو صبيلاً يعقل فاذا قبلت قول أهل البصر جعلت على الجاني عليه الارش في الخطا وكذلك أجعله عليه في العمدان لم يكن على الجاني قود ولم أنتظر به شيأ في الوقت الذي أفضى به فيه للذي يعقل ويدعى ذهاب بصره ويشهد له أهل البصر بذهابه واذا لم أقبل قول أهل البصر لم أفض لواحد منهم ما في عينه القائمة بشيأ بحال حتى يفيق المعتوه أو يبلغ الصبي فيدعى ذهاب بصره ويحلف على ذلك أو يموتاً فيفرض بذلك لورثتهما وتحلف ورثته لقد ذهب بصره واذا كان مالا شك فيه من يحق البصر وأخراج العين في الخطا قضى للمعتوه والصبي وغيرهما مكانهم بالعقل وللبالغ بالقود في العمد اذا طلبه ويحبس الجاني في العمد على المعتوه والصبي أبداً حتى يفيق هذا أو يبلغ هذا في ذلك لنفسه أو يموت فتقوم ورثته فيه مقامه ومتى ما بلغ هذا أو أفاق هذا جبرته مكانه على اختيار العقل أو القود والعفو ولم أحبس الجاني أكثر من بلوغه أو واقته وكذلك أجبر وارثه ان مات ان كان بالغاً واذا ابتلى بصر المجنى عليه وقبلت قول أهل البصر فقالوا لم يذهب الآن ونحن نتظر به الى وقت كذا وكذا فان ذهب والافقد سلم أنتظر به وقبل قولهم وان أكر ذلك الجاني واذا قبلت قولهم فقالوا اذلم يذهب الآن الى هذا الوقت فلا يذهب الا من حادث بعده أبطلت الجنابة واذا لم أقبل قولهم وقال المجنى عليه أنا أجد في بصرى ظلمة فأبصر به دون ما كنت أبصر أو أجده فيه ثقلاً أو الما ثم جاءت عليه مدة فقال ذهب ولم يذهب منه الوجع أو ما كنت أجده فيه حتى ذهب أحلفته لقد ذهب من الجنابة وجعلت القول قوله وجعلت له القصاص الا أن يشاء العقل ولم أقبل قول الجاني اذا علمت الجنابة كما أصنع فيه اذا جرحه فلم يزل ضمناً حتى مات ولو قال قد ذهب جميع ما كنت أجده فيه وصح ثم ذهب بعد بصره جعلته ذاهباً بغير جنابة لا شيء فيه وسواء عين الاعور وعين الصحيح في القود والعقل لا يختلفان واذا كان الرجل ضعيف البصر غير ذاهب فيه كعين الصحيح البصر في العقل والقود كما يكون ضعيف اليد فتكون يده كيد القوى وان كان بعينه بياض وكان على الناظر وكان بصره بها أقل من بصره بالاحجة فان علم أن ذلك نصف البصر أو ثلثه قضى له بارش ما علم أنه بصره لم يزد عليه ولم يقد من صحيح البصر وكان ذلك كالقطع والشلل في بعض الاصابع دون بعض ولا يشبه هذا نقص البصر من نفس الخلقة أو العارض ولا علته دون البصر وان كان البياض على غير الناظر فهي كعين الصحيح وكذلك كل عيب فيها لا ينقص بصرها بتغطية له أو بعضه وان كان البياض على الناظر وكان رقيقاً يصير من تحته بصر دون بصره لو لم يكن عليه البياض ففيه حكومة الا أن يكون يعرف قدر بصره بالعين التي فيها البياض وبصره بالعين التي لا يباين فيها فيجعل له قدره كأن كان يبصر من تحت البياض نصف بصره بالصحيحة

فأطفت عينه فقها نصف عقل البصر ولا قود بحال عدا كانت الجنابة عليها أَوْ خَطَأً

(النقص في البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ضرب الرجل عين الرجل فقبلت قول أهل البصر بالعيون أن بصرها نقص ولم يحدوا ونقصه ولا أحسبهم يحدونه أو قبلت قول المجني عليه أنه نقص خبرته بأن أعصب على عينه المجني عليها ثم أنصب له شخصاً على ربوة أو مستوى فإذا أثبتته بعده حتى ينتهي بصره فلا يثبت ثم أعصب عينه الصحيحة وأطلق عينه المجني عليها فانصب له شخصاً فإذا أثبتته بعده حتى ينتهي بصرها ثم أذرع منتهى بصر المجني عليها والعين الصحيحة فإن كان يبصر بها نصف بصر عينه الصحيحة جعلته نصف أرش العين ولا قود لأنه لا يقدر على قود من نصف بصر وإن قال أهل البصر بالعيون أن البصر كلما أبعدته كان كل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة أحاطة قبلت منهم وإن لم يعرفوا معرفة أحاطة أو اختلفوا جعلته بالذرع لأنه الظاهر ولم أزد المجني عليه على حصه ما نقص بصره بالذرع وإن قال الجاني أحلف المجني عليه ما يثبت الشخص حيث زعم أنه لا يثبت أحلفه ولم أفضله حتى يحلف وإنما قلت لأسأل أهل العلم عن حد نقص البصر أو لآني سمعت بعض من ينسب إلى الصدق والبصر يقول لا يحد أبداً نقص العين إذا بقي فيها من البصر شيء قل أو كذا لا بما وصفت من نصب الشخص له (قال الشافعي) وإذا جنى الرجل على بصر الرجل عدا أفنقص بصر المجني عليه فلا قوله لأنه لا يقدر على أن ينقص من بصر الجاني بقدر ما نقص من بصر المجني عليه فلا يجاوزه وكذلك لو كان في عين المجني عليه بياض فأذهبها الجاني فلا قصاص ولا قصاص في ذهاب البصر حتى يذهب بصر المجني عليه فإذا ذهب كله فإن كان يجنى عين المجني عليه بجنى عينه وإذا كان قلعها فقلعت عينه وإن كان ضربها حتى ذهب بعض بصرها أو أشخصها عن موضعها ولم يندرها من موضعها قيل للمجني عليه لا تقدر على أن تصنع بعينه هذا فإن قال أهل البصر بالعيون أن البصر كلما أبعد كان كل له وكانوا يعرفون بالذرع قدر ما ذهب من البصر معرفة أحاطة قبلت منهم وإن لم يعرفوا معرفة أحاطة واختلفوا جعلته بالذرع لأنه الظاهر ولم أزد المجني عليه على حصه ما نقص بصره بالذرع وإن ذهب بصرها كله وأشخصها عن موضعها قيل له إن شئت أذهبنا لك بصره ولا نثني لك غير ذلك وإن شئت فالعقل (قال الشافعي) وإن ضربها فأندرها ولم تثبت أندرته عينه بها وإن قال ضربها فأندرها فدرت وذهب بصرها أندرته عينه وقيل له إن شئت فدرها وإن شئت فدع ولم تعط عقلاً بما صنع بك إذا أقدت فإن كانت لا تعود ثم تثبت فلم تثبت إلا وقد بقي لها عرق فدرت فثبتت لم تندر عينه بها لأنه لا يقدر على أن تندر ثم تعود ويبقى لها عرق وقيل للمجني عليه إن شئت أذهبنا لك بصره وإن شئت فالعقل (قال الشافعي) وإن ضرب عينه فأدماها ولم يذهب بصرها فلا قصاص ولا أرش معلوم وفيها حكومة وبما قبض الضارب

(اختلاف الجاني والمجني عليه في البصر) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى الرجل على بصر الرجل فقال جنبت عليه وبصره ذاهب فعلى المجني عليه البيعة أنه كان يبصر بها قبل أن يجنى عليه ويسمع البيعة الشهادة على ذلك إذا أراه يتصرف تصرف البصير ويتقى ما يتقى وهكذا إذا جنى على بصر صبي أو مغنوه فقال جنبت عليه وهو لا يبصر فالقول قوله مع عيने وعلى أوليائهم البيعة أنهم ما كانوا يبصرون قبل يجنى عليهما ويسمع البيعة الشهادة أن كانوا يراها يتقيان به اتفاق البصير ويتصرفان تصرفه وهكذا القول قول الجاني فيما جنى عليه من شيء فقال جنبت عليه وهو غير صحيح كأن قطع أذنه فقال ضربتها وهي مقطوعة قبل ضربتها فإن البيعة على المقطوعة أذنه أنه كانت له أذن صحيحة قبل أن يقطعها وكذلك لو جاء رجل إلى الرجل مسجياً بثوب فقطعه بانهن فقال قطعته وهو ميت أو جاء قوماً في بيت فهدمه عليهم فقال هدمته وهم موتى كان القول قول الجاني مع عيने وعلى أوليائهم البيعة أن الحياة كانت فيهم قبل الجنابة فإذا أقاموا لم يقبل قول الجاني حتى تثبت له بيعة أنه قد حدث لهم موت قبل الجنابة (قال الربيع) والقول

• حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا مسلم وعبد المجيد قال الربيع أحسبه عن ابن جريج عن موسى ابن عقبة عن عبد الله ابن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت وأنت ربى خضع لك سبعى وبصرى ومغنى وعظمى وما استقلت به قدمى لله رب العالمين • حدثنا الأصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن عينة وابن محمد عن سليمان ابن سحيم عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا إنني نهيته أن أقرأ راكعاً أو ساجداً فأما الركوع فقطع موافقه الرب وأما السجود فاجتهدوافيه قال أحدهما من الدعاء وقال الآخر فاجتهدوا

الثاني أن الذين هدم عليهم البيت على الحياة التي قد عرفت منهم حتى يقيم الذي هدم عليهم البيت أنهم ماتوا قبل أن يهدم

(الجنابة على العين القائمة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا لقيته أنه ليس في البد الشلاء ولا المنبسط غير الشلاء إذا كانت لا تنقبض ولا تنبسط أو كان انبساطها بلا انقباض أو انقباضها بغير انبساط عقل معلوم وانما يتم عقلها اذا جنى عليها صحيحة تنقبض وتنبسط فاما اذا بلغت هذا فكانت لا تنقبض ولا تنبسط فانما فيها حكومة فإذا كان هذا كذا فها كذا ينبغي أن يقولوا في العين القائمة ولا يكون فيها عقل معلوم وأنا أحفظ عن عدد منهم في العين القائمة هذا وبه أقول ويكون فيها حكومة وكل ما قلت فيه حكومة فأحسب والله أعلم أنه لا يجوز أن تباين حكومة الأبأن يقال انظروا كأنها جارية فقئت عين لها قائمة كم كانت فيها وعينها قائمة بيضاء أو ظفرا أو غير ذلك فإن قالوا قيمتها وعينها قائمة هكذا جسون ديناراً قيل فكم فيها الآن حين تحقت عينها فصارت الى هذا وبرأت فان قالوا أر بعون دينار جعلت في عين الرجل القائمة خمس دينته وان قالوا خمسة وثلاثون ديناراً جعلت في عين المجنى عليه خمس ونصف خمس وهو خمس وعشر دينته (قال الشافعي) وهكذا كل ماسوى هذا فان قالوا بل نقصها هذا البخر نصف قيمتها عما كانت عليه قائمة العين فلا أحسب هذا الا خطأ ولا أحسبهم بقولونه (قال الشافعي) وينقص من النصف شئ لأن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جعل في العين الصحيحة نصف الدية لم يجز أن تكون العين القائمة كالعين الصحيحة وقد قضى يزيد رحمه الله تعالى في العين القائمة بمائة دينار ولعله قضى به على هذا المعنى (في السمع) قال الشافعي ولا قود في ذهاب السمع لانه لا يوصل الى القود فيه فاذا ذهب السمع كله ففيه الدية كاملة واذا ضرب الرجل الرجل فقال قد صممت شئ أهل العلم بالصمم فان قالوا له مدة ان بلغها ولم يسمع ثم صممه لم أقض له شئ حتى يبلغ تلك المدة فان قالوا له غاية تغفل وصح به فان أجاب في بعض ما تغفل به جواب من يسمع لم يقبل قوله وأحلف الجناني ما ذهب سمعه فان لم يجب عند ما غفل به أو عند وقوع جواب من يسمع أحلف لقد ذهب سمعه فاذا حلف فله الدية كاملة وان أحطنا ان سمع احدى الأذنين ذهب وبقي سمع الاذن الأخرى ففيه نصف الدية لانه نصف السمع (قال الشافعي) وان نقص سمعه كله فكان يحسد نفسه بمقدار ما كان يعرف آخر حد يدعى منه فيجب كان له بقدر ما نقص منه وان كان لا يحسد ففيه حكومة ولا أحسبه يحسد بحال وان ذكر أنه لا يسمع باحدى أذنيه وكانت الاذن الصحيحة اذا سدت بشئ عرف ذهاب سمع الاذن الأخرى أم لاسدت وان كان ذلك لا يعرف قبل قول الذي ادعى ان سمعه ذهب مع عينه وقضى له بنصف الدية والاذان غير السمع فاذا قطعنا ففيهما القود وفي السمع اذا ذهب الدية وكل واحد منهما غير صاحبه

(الرجل يمد الرجلين بالضربة أو الرمية)

فانه فمن أن يستجاب لكم * حدثنا الاصم أخبرنا الربيع أخبرنا البويطي أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن اسحق بن يزيد الهذلي عن عون ابن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع أحدكم فقال سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه واذا سجد فقال سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه * أخبرنا الربيع أنبأنا الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الاعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال اللهم ربنا لك الحمد ملء

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عمد الرجل الرجلين المسلمين مصطفيين قائمين أو قاعدين أو مضطجعين بضربة تمدهما بالسيف أو بما يعمل به عمله فقتلهما فعليه في كل واحد منهما القود ولو قال لم أعمد الا أحدهما فسبق السيف الى الآخر لم يصدق لان السيف انما يقع بهما وقوعا واحدا ولو عمد أن يطعنهما برمح والرمح لا يصل الى أحدهما الا بعد خروجه من الآخر وأضر بهما بالسيف وأحدهما فوق الآخر فقال عمدت بهما معا وقتلتهما معا كان عليه في كل واحد منهما القود (قال الشافعي) ولو قال حين رمى أو طعن أو ضرب الرجلين لا يوصل ما صنع بأحدهما الى الذي معه الا بعد وصوله الى الاول عمدت الاول الذي طعنته أو رميته أو ضربته ولم أعمد الآخر كان عليه القود في الاول وكانت على عاقلة الدية في الآخر

لان صدقه بما ادعى يمكن عليه ولو قال عمدت الذي نفذت اليه الرمية أو الطعنة آخر اولم أعمد الاول وهو يشهد عليه أنه رماه أو طعنه أو ضربه وهو يراه كان عليه القود فيهما في الاول بالعمد وأنه ادعى ما لا يصدق بمثله وعليه القود في الآخر بقوله عمدته (قال الشافعي) وإذا ضرب الرجل الرجل عليه البيضة والدرع فقتله بعد قطع جنته أقيد منه وإن قال لم أرم إلا البيضة والدرع لم يصدق إذا كان عليه سلاح فهو كبينه

(النقص في الجاني المقتص منه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل رجلا والمقتول صحيح والقاتل مريض أو أقطع اليدين أو الرجلين أو أعرج أو به ضرب من جذام أو برص فقال أولياء المقتول هذا ناقص عن صاحبنا قيل إذا كان حيا وأردتم القصاص والنفس بالنفس والجوارح تبع للنفس لأنبالي بجذمه أو سلا متها كولو قتل صاحبكم وهو سالم وصاحبكم في هذه الحال أو أكرمتمنا أفدنا كم لانه نفس بنفس ولا ينظر فيه إلى أطراف ذاهبة ولا فائتة فان قال ولا الدم قد قطع هذا يدي صاحبنا ورجليه ثم قتله ولا يد ولا رجل له فاعطنا عوضا من اليدين والرجلين اذ لم يكونا قبل انكم اذا قتلتم فقد أنتم على افاتته كله وهذه الاطراف تبع لنفسه ولا عوض لكم مما فات من أطرافه كما لنقص عليكم لو كان صاحبكم المقطوع والقاتل صحيحا قتل به وقلته اتلاف لجمع مع أطرافه ولو قتل رجل رجلا فعدا أجني على القاتل فقطع يديه أو رجله عمدا كان له القصاص أو أخذ المال ان شاء وإذا أخذ المال فلا سبيل لولي المقتول على المال في حاله تلك حتى يخبر بين القصاص من القتل أو الدية وكذلك لو جنى عليه خطأ لم يكن لولي المقتول سبيل على المال وقيل له ان شئت فاقتل وان شئت فاختر أخذ الدية فان اختار أخذ الدية أخذها من أي ماله وجد ديات أو غيرها ولو أن رجلا قتل رجلا ثم عدا أجني على القاتل فخرجه براحته ما كانت خير لولي المقتول الاول بين قتله بحاله تلك وان كان مريضاً صحت أو أخذ الدية فان اختار قتله فله قتله ولا يمنع من القتل بالمرض ولا العلة ما كانت لان القتل وحى وينع من القصاص والحدود (١) غير القتل بالمرض اذ لم يكن معها قتل بالمرض حتى يبرأ منه واذا قتله مريضاً فلا ولياء المقتول على الجاني عليه ما فيه القود من الجراح ان شاؤا القود وان شاؤا العقل وان اختار لولي الدم قتله فلم يقتله حتى مات من الجراح التي أصابه بها الاجنبي فلا ولياء القاتل الاول الدية في مال الذي قتله ولا ولياء الذي قتل القاتل الاول وقلته الاجنبي آخر على قاتله القصاص أو أخذ الدية فان اقتصوا منه فدية الاول في مال قاتله المقتول وان لم يكن لقاتله المقتول مال فسأل ورثة المقتول الأول ورثة المقتول الآخر الذي قتل صاحبهم أخذ ديتيه لياخذوها لصاحبهم لم يكن ذلك لهم لان قاتله متعه عليه القصاص فلا يبطل حكم الله عز وجل عليه بالقصاص منه بان يفلس لاهل القاتل الاول بدية قتيلاهم وهذا هكذا في الجراح لو قطع رجل يميني رجل فقطع آخر يميني القاطع ولا مال للقاطع المقطوعه مينا ففقال المقطوعه مينا الاول قد كانت يميني هذا لي أقتص منها ولا مال له أخذته يميني وله ان شاء مال على قاطعه فاقضوا له به على قاطعه لا أخذ منه ولا تقتصوا له به فيبطل حتى من الدية وهو لا قصاص فيه ولا مال له قيل انما جعل له الخيار في القصاص أو المال فان لم يختار أحدهما لم يجبره على ما أردت من المال (٢) وأبى يديه بدل قتي ما كان له مال فخذ ولا فهو حق أقلس لثبته ولو قال قد عفوت القصاص والمال لم يجبر على أخذ المال ولا القصاص انما يكون له ان شاء لأنه يجبر عليه وان كان عليه حق لغيره ولكنه ينبغي للحاكم اذا قطع يدر رجل فقطعت يده أن يشهد للمقطوعه يده الاولى أنه قد وقف له مال القاطع المقطوع آخر فاذا أشهد بذلك فلام مقطوع آخر القصاص الآن بشاء

(١) قوله غير القتل بالمرض هذا مكر مع قوله بعده اذ لم يكن معها قتل بالمرض ولعلمنا سخطان جمع التامخ بينهما فاقامل (٢) قوله وأبى يديه الخ كذا في الاصل ولا تخلو العبارة من تحريف فانظر وحرر كتبه مصححه

السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد * أخبرنا ابراهيم ابن محمد عن محمد بن عجلان عن علي بن يحيى عن رفاعه ابن رافع رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل فاذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وممكن لركوعك فاذا رفعت فأقم صلبك وارفع رأسك حتى ترجع العظام الى مفاصلها * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد منه على سبعة يديه وركبتيه وأطراف أصابعه وجبهته ونهى أن يكف منه الشعر والياب وزاد ابن طاوس فوضع يده على جبهته ثم أمرها على أنفه حتى بلغ طرف أنفه وكان أبي يعد هذا واحدا * أخبرنا سفيان حدثني عمرو بن دينار سمع طاوسا يحدث عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسجد

أزكاه إن شاء تركه وترك المال نظرفان كان له مال يؤدي منه دية يذ الذي قطع أخذت من ماله دية يده وجاز
عفوهم والام يجز عفوهم المال وماله موقوف لغرمائه

الحال التي اذا قتل بها الرجل الرجل أقيده منه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من جنى على رجل يسوق يرى من حضره انه في السباق وانه يقبض مكانه
فضر به بجديده فمات مكانه فقتله ففيه القود لانه قد يعيش بعد ما يرى أنه يموت واذا رأى من حضره انه قد
مات فشهدوا على ذلك ثم ذبحه أو ضربه عوقب ولا عقول ولا قود وان أتى عليه رجل قد جرحه رجل جراحات
كثرت أو قلت يرى أنه يعيش من مثلها أو لا يرى ذلك إلا أنها ليست بجرحه عليه فذبحه مكانه أو قطعه باثنين
أو سدخ رأسه مكانه أو تحامل عليه بسكين فمات مكانه فهو قاتل عليه القود وعقل النفس تاما ان شاء الورثة
وعلى من جرحه قبله القصاص في الجراح أو الارش وهو يرى من القتل الآن يكون قد قطع حلقومه
ومريثه فان من قطع حلقومه ومريثه لم يعيش وان رأى أن فيه بقية روح فهو كما يبق من بتايا الروح
في الذبيحة وكذلك ان ضرب عنقه فقطع الحلقوم والمريء وكذلك ان قطعه باثنين حتى يتعلق بجملدة
أو قطع حشوته فابانها أو أخرجهما من جوفه فقطعها عوقب في هذه الاحوال ولا عقول ولا قود والقاتل الذي
ناله بالجراح قبله لا يمنع ما صنع هذا به من القود ان كان قودا أو العقل واذا أتى عليه قد قطع حلقومه دون
مريثه أو مريثه دون حلقومه سئل أهل العلم به فان قالوا قد يعيش مثل هذا بدواء أو غير دواء نصف يوم أو ثلثه
أو أكثر فهذا قاتل وبرئ الاول الجراح من القتل وان قالوا ليس يعيش مثل هذا انما فيه بقية روح
الاساعة أو أقل من ساعة حتى يطغى فالقاتل الاول وهذا يرى من القتل وهكذا اذا أجافه فخرق أمعاءه
لانه قد يعيش بعد خرق المعالم بقطع المعافى جرحه من جوفه قد خرق معافى من الخطاب رضى الله عنه
من موضعين وعاش ثلاثا ولو قتله أحد في تلك الحال كان قاتلا وبرئ الذي جرحه من القتل في الحكم
ومتى جعلت الآخر قاتلا فالجراح الاول يرى من القتل وعليه الجراح خطأ كانت أو عمدا فالخطأ على
عاقلته والعمد في ماله الآن يشاؤ أن يقتصوا منه ان كانت مما فيه القصاص ومتى جعلت الاول القاتل
فلا شيء على الآخر الا العقوبة والنفس على الاول وسواء في هذا عمدا لا آخر وخطؤه ان كان عمدا وجعلته
قاتلا فعليه القصاص وان كان خطأ وجعلته قاتلا فعلى عاقلته الدية واذا جرح رجلان رجلا جراحات لم
يعدهما في القتل كما وصفت من الذبح وقطع الحشوة وما في معناه فضر به رجل ضربة فقتله فان كانت
ليست بأجهاز عليه فمات منها مكانه قبل رفعها فهو قاتله دون الجراحين الاولين وان عاش بعد هذا مدة
قصيرة أو طويلا فهو شريك في قتله للذين جرحاه أو لا ولا يكون منفردا بالقتل الا أن يكون ماله به اجهازا
عليه بذبح أو قطع حشوة أو ما في معناه أو بضربة يموت منها مكانه ولا يعيش طرفه بعدها (قال الشافعي)
رحمه الله واذا جرح رجل جراحات لم يبرأ منها ثم جرحه آخر بعدها فمات فقال أولياء القاتل مات مكانه
من جراح الآخر دون جراح الاولين وأنكر القاتل فالقول قوله مع يمينه وعلى ولاة الدم (٣) الاول البينة فان لم
يأتوا بها فهو شريك في النفس لهم قتله بالترك فيها وليس لهم قتل الذين جرحاه قبل يارائهموه أن يكون
مات الامن جناية الآخر مكانه دون جنائيتهم ولهم عليه القود في الجراح أو ارشها ان شاءوا (٤) واذا صدقهم
الضاربون الاولون انه مات من جناية الآخر دون جنائيتهم

(الجراح بعد الجراح) قال الشافعي رحمه الله واذا قطع الرجل يدي الرجل أو رجله أو بلغ منه أكثر
(٣) قوله الاول كذا في النسخ وليس لها معنى فاعلمنا من زيادة النسخ (٤) قوله واذا صدقهم الخ هكذا في
النسخ ولعل في الكلام تحريفا أو نقصا فأنمل وحرر كتبه رحمه الله

منه على سبع ونهى ان
يكف شعره ونياحه
* أخبرنا ابراهيم بن محمد
أخبرني يزيد بن الهادي عن
محمد بن ابراهيم بن الحرث
التي عن عامر بن سعد
عن العباس بن عبد
المطلب رضى الله عنه
أنه سمع النبي صلى
الله عليه وسلم يقول اذا
سجد العبد سجد معه
سبعة آراب وجهه
وكفاه وركبناه وقدماه
* أخبرنا سفيان عن
داود بن قيس الفراء
عن عبيد الله بن عبد الله
ابن أقرم الخراعى عن
أبيه قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالقاع
من غرة وألتمه «سك
الربيع» ساجدا فرأيت
بياضا بطيه * أخبرنا
ابراهيم بن محمد ثنا
صفوان بن سليم عن
عطاء بن يسار عن أبي
هريرة رضى الله عنه
قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا
سجد قال اللهم لك سجدت
ولك أسلمت وبك آمنت
وأنت ربى سجد وجهي
للذي خلقه وشق سمعه
وبصره تبارك الله
أحسن الخالقين

من هذا ثم قتله أو بلغ منه ما وصفت أو أكثر منه فلم يبرأ من شيء من الجراح حتى أتى عليه فذبحه وأضر به
فقتله فان أراد ولاته الدية فاعمالهم دية واحدة لانها لما صارت نفسا كانت الجراح كلها تبعالها وان أرادوا
القود فلهم القودان كان عمدا كما وصفت وفعل الجراح اذا كان واحدا في هذا بخلاف فعله لو كانا
اثنين ولو كان اللذان جرحاه الجراح الاولى اثنين ثم أتى أحدهما فقتله كان الآخر قاتلا عليه القتل
أو العقل تاما وكان على الاول نصف ارش الجراح ان شاء ورثته ان كانا جرحاه جميعا وان انفرد أحدهما
بجراح فعليه القود في جراحه التي انفرد بها أو ارشها تاما لان النفس صارت متلفة بفعل غيره فعليه جراحه
كاملة بالغة ما بلغت وكذلك لو كان جرحه رجلا ثم ذبحه ثالث فالثالث القاتل وعلى الاولين ما في الجراح
من عقل وقود فلو جرحه رجل جراحة فبرأت وقتله بعد برئها كان عليه في القتل ما على القاتل من جميع
العقل أو القصاص وفي الجراح ما على الجراح من عقل أو قصاص اذا برأت الجراح فهي جناية غير جنابة
القتل كأن قطع يديه فبرأ ثم قتله فعليه القتل ان شاء الورثة وارث اليمين وان شاء القصاص في اليمين ثم دية
النفس وان شاء القصاص في اليمين وقتل النفس ولو كانت اليمين لم تبرأ حتى قتله كانت دية واحدة ان
أرادوا الدية أو قصاص في النفس واليمين يقطعون اليمين ثم يقتلونه وان قتلوه ولم يقطعوا يديه فلا
شيء لهم في اليمين اذ لم تبرأ الجراح فالجراح تبع للنفس تبطل اذا قتل الورثة القاتل واذا أخذوا دية النفس
تامة ولا يكون لهم أن يقطعوا يديه يأخذوا دية النفس انما لهم قطع يديه اذا كانوا يعتونه مكانهم بالقتل
قصاصا ولو قال الجاني قطعت يديه فلم تبرأ حتى قتله وقال أولياء المقتول بل برأت يده ثم قتله كان القول قول
القاتل لانه يؤخذ منه حينئذ ديتان ان شاء أولياء المقتول ولا تؤخذ منه الزيادة الا باقراره أو بينة تقوم عليه
ولو قامت عليه بينة بان يديه قد برأت لم يقبل هذا منه حتى يصفو البرء فاذا أنبتوه بما يعلم أهل العلم أنه لم يبرأ قبل
ذلك منهم فان قالوا قد سكبت مدتهم أو ما أشبه هذا لم يقبل واذا قبلت البينة على البرء فقال الجاني قد انتقصنا
بعد البرء أو كذبه الورثة فالقول قولهم وعلى الجاني البينة انهما انتقصنا من جنايته لان الحق أنه شهد لهم
بالبرء فلا يدفع عنه بقوله

﴿الرجل يقتل الرجل فيعد وعليه أجني فيقتله﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا قتل الرجل الرجل
عمدا فعليه غير وارث المقتول فقتله قبل ثبت عليه بينة أو يقرأ أو بعدما أقرأ وثبت عليه بينة وقبل
يدفع الى أولياء المقتول ليقتلوه أو يأخذوا الدية أو يعفو أو بعدما دفع اليهم ليقتلوه فكل ذلك سواء وعلى
قاتله الأجنبي القصاص الآن تشاء ورثة المقتول أخذ الدية أو العفو ولو ادعى الجهالة وقال كنت أرى
دمه مباحا لم يدرأ بها عنه القود ولو ادعى أن ولي المقتول الذي له القصاص أمره بقتله فأقر بذلك ولي المقتول لم
يكن عليه عقل ولا قود ولا أدب لانه معين لولي المقتول ولو ادعى على ولي المقتول الذي له القصاص أنه أمره
بقتله وكذبه ولي المقتول أحلف لولي المقتول ما أمره فان حلف فعلى القاتل القصاص ولولي المقتول الدية
في مال قاتل صاحبه المقتول وان نكل حلف لقد أمره ولي المقتول ولا شيء عليه ولا حق لولي المقتول في ماله
ولا مال قاتل صاحبه المقتول ولو كان المقتول وإيمان فامر أحداهما بقتله ولم بأمره الآخر لم يقتله به
وكان لأولياء المقتول القاتل أن يأخذوا نصف دينه من الأجنبي الذي قتله بغير أمر الورثة كلهم وللوارث
أخذها من مال المقتول الآن يعفوها ولا ترجع ورثته على الأمر بشيء لانه قد كان له أن لا يقتل الأب امره
ولو كان له وارث واحد ففضي له بالقصاص فقتله أجنبي بغير أمره فلا ولأولياء المقتول القاتل على قاتل صاحبه
القود أو الدية ولولي القاتل الاول الدية في مال قاتل صاحبه دون قاتل قاتل صاحبه ولو أن اماما أقر عنده
رجل بقتل رجل بلا قطع طريق عليه فجعل فقتله كان على الامام القصاص الآن تشاء ورثته الدية لان الله
عز وجل لم يجعل للامام قتله وانما جعل ذلك لولي القول الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه

* أخبرنا ابن عينة
عن سليمان بن يحيى
عن ابراهيم بن عبد الله
ابن معبد عن أبيه عن
ابن عباس رضي الله
عنهما ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اني
نهيته أن أقرأ ركما
أو ساجدا فاما الركوع
فقطعه وفيه الرب وأما
السجود فاجتهد وفيه
من الدعاء فقم من ان
يستجاب لكم * أخبرنا
ابن عينة عن ابن أبي
نجيح عن مجاهد قال
أقرب ما يكون العبد
من ربه اذا كان ساجدا
لم تر الى قوله وسجد
واقتر * أخبرنا
ابراهيم بن محمد
ابن عمرو بن حنبل انه
سمع عباس بن سهل يخبر
عن أبي جيد الساعدي
رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا جلس في
السجدين نثر رجله
اليسرى فجلس عليها
ونصب قدمه اليمنى
فاذا جلس في الاربع
أما طرجه عن وركه
وأفضى بمقعدته الارض
ونصب وركه اليمنى

سلطانا فلا يبرح في القتل الآية (قال الشافعي) الاسراف في القتل أن يقتل غير قاتله والله أعلم وكذلك لو قضي عليه بالقتل ودفعه إلى أولياء المقتول وقالوا نحن نقتله فقتله الامام فعليه القود لانه قد كان لهم زكاه من القود وأبهم شاء تركه فلا يكون إلى قتله سبيل والامام في هذا يخالف أحد ولاية الميت يقتله لان لكلهم حق في دمه ولا حق للامام ولا غيره في دمه وهذا يخالف الرجل يقضي عليه الامام بالرحم في الزنا فيقتله الامام أو اجنبي هذا لا شيء على قاتله لانه لا يحل حقن دم هذا أبد احتج يرجع عن الاقرار بكلام ان كان قضي عليه بآثراره أو يرجع الشهود عن الشهادة ان كان قضي عليه بشهادة شهود وكذلك يخالف المرتد عن الاسلام يقتله الامام أو الاجنبي لان دم هؤلاء مباح لحق الله عز وجل ولا حق لآدمي فيه يحد عليهم كحق أولياء القتل في أخذ الدية من قاتل ولهم ولا سبيل إلى العفو عنه كسبيل ولاية القتل إلى العفو عن قاتل صاحبهم ولو قتل رجل رجلا عدا فعدا عليه أجنبي فقتله والاجنبي ممن لا يقتل بالمقتول إمامه مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ وإمامه مسلم والمقتول كافر فعلى القاتل اذا كان هكذا دية المقتول وأولياء المقتول الاول أخذ الدية من قاتل قاتلهم فان كان فيها وفاء من دية صاحبهم فهي لهم وان كان فيها فضل عن دية صاحبهم رد على ورثة المقتول وان كانت تنقص أخذوا ما بقى من ماله وان كانت على القاتل المقتول الذي أخذت دية ديون من جنابات وغيرها فأولياء المقتول الاول شركاؤهم في دية وغيرها وليسوا بأحق بدية من أهل الديون غيرهم لان دية غير دية وهو مال من ماله ليسوا بأحق به من غيرهم

(الجناية على الدين والرجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا قطعت اليد من مفصل الكف ففيها نصف الدية وان قطعت من الساعد أو المرفق أو ما بين الساعد والمرفق ففيها نصف الدية والزيادة على الكف حكومة يزداد في الحكومة بقدر ما يزداد على الكف ولا يبلغ بالزيادة وان أتت على المنكب دية كف تامة وسواء اليد اليمنى واليسرى ويد الاعسر ويد غيره وهكذا الرجلان اذا قطعت احدهما من مفصل الكعب ففيها نصف الدية فان قطعت من الساق أو الركبة أو الفخذ حتى يستوعب الفخذ ففيها نصف دية وزيادة حكومة كما وصفت في الدين ويزاد فيها بقدر الزيادة على موضع القدم لا تبلغ الزيادة وان جاءت على الورك دية رجل تامة وان قطعت اليد بالمنكب أو إحدى الرجلين بالورك فلم يكن من واحد من القطعين جائزة فهو كما وصفت وان كانت من واحد منهما جائزة ففيها دية الرجل واليد والحكومة في الزيادة ودية جائزة وسواء رجل الأعرج اذا كانت القدم سالمة فقطعت ويد الأعسر اذا كانت الكف سالمة ورجل الصحيح ويد غير الأعسر وانما تكون فيها الدية اذا كانت أصابعها الخمس سالمة فان كانت أصابعها أربع ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف لا يبلغ بها دية أصبع وان كانت أصابعها خمسة أو ستة ففيها أربعة أخماس دية وحكومة الكف والأصبع الشلاء أكثر من الحكومة في الكف ليس لها إلا أربعة أصابع وان كانت أصابعها ستا ففيها دية وهي نصف الدية وحكومة في الأصبع الزائدة وكذلك ان كانت فيها أصبعان زائدتان أو أكثر يزداد في الحكومة بقدر زيادة الأصابع الزوائد ولا تختلف رجل الأعرج والصحيح الا في أن يحسن على رجله ما فيز يد عرج العرجاء وتخرج الصحيحة فتكون الحكومة في الصحيحة أكثر فاما اذا قطعتهما أو شلتا فلا تختلفان واذا كانت اليد شلاء فقطعت ففيها حكومة والشلل اليس في الكف فتبسط الأصابع أو في الأصابع وان لم تبسط الكف فاذا كانت الأصابع منقبضة لا تنبسط بحال أو تنبسط ان مدت فان أرسلت رجعت إلى الانقباض بغير أن تقبض أو منبسط لا تنقبض بحال أو لا تنقبض الآن تقبض فان أرسلت رجعت إلى الانبساط بغير أن تنبسط فهي شلاء وسواء في العقل كان الشلل من استرخاء مفصل الكف أو الأصابع وان كان الشلل من استرخاء الذراع أو العضد أو المنكب ففي شلل الكف الدية وفي استرخاء ما فوقها حكومة واذا

* أخبرنا مالك عن مسلم
ابن أبي مريم عن علي بن
عبد الرحمن المعافري
قال رأيت ابن عمر
وأنا أعبت بالخصي فلما
انصرف نهاني وقال
اصنع كما كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يصنع فقلت وكيف
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصنع قال
كان اذا جلس في الصلاة
وضع كفه اليمنى على
فخذ اليمنى وقبض
أصابعه كلها وأشار
بأصبعه التي تلى الإبهام
ووضع كفه اليسرى على
فخذ اليسرى (أخبرنا)
عبد الوهاب الثقفي عن
أيوب عن أبي قلابة قال
جاءنا مالك بن الحويرث
فصلى في مسجدنا قال
والله اني لأصلي وما أريد
الصلاة ولكن أريد أن
أرىكم كيف رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي فذكر أنه
يقوم من الركعة الاولى
واذا أراد أن ينهض قات
كيف قال مثل صلاتي
هذه * أخبرنا عبد
الوهاب عن خالد الخزامي
عن أبي قلابة بمثله غير أنه

قال وكان مالك اذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الأولى فاستوى قاعدا قام واعتد على الأرض * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلننا التشهد كما يعلننا السورة من القرآن فكان يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرنا صفوان بن سليم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله كفف نصلي عليك يعني في الصلاة فقال يقولون اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم ثم تسلمون على

أصبت الاصابع فكانت عوجاء أو الكف وكانت عوجاء وأصابعها تنقبض وتنبسط ففيها حكومة وان جنى عليها بعد ما أصبت ففيها دية تامة وهكذا ان رضخت الاصابع فجبرت تنقبض وتنبسط غير أن أثر الرضخ فيها كالخفر ففيها حكومة ويراد فيها بقدر الشين والالم وان جنى عليها بعد فأصبت ففيها دية تامة وسواء يد الرجل التامة الباطشة القوية ويد الرجل الضعيفة القبيحة المكروهة الاطراف اذا كانت الاصابع سالمة من الشلل وسواء الكف المتجمرة من خلقها أو المتجمرة من مصيبتها والاصابع اذا سلمت من اليدين لم ينقص أرشها الشين والقول في الرجل كالقول في اليد سواء وسواء اذا قطعت رجل من لارجل له الواحدة أو يدين لم يبدله الا واحدة أو من له يدين ففي الرجل نصف الدية وفي اليد نصف الدية ولو أن رجلاً خلقت له في يمينه كفان أو يدين منفصلتان أو خلقتا في يسراه أو في يمينه ويسراه معاً حتى تكون له أربعة أي ينظر اليهما فان كانت العضد والذراع واحدة والكفان مفترقتان في مفصل فقطع التي يبطش بها ففيها الدية والقصاص ان كان قطعها عمداً ولو قطعت الأخرى التي لا يبطش بها كانت ففيها حكومة وجعلتها كالاصبع الزائدة مع الاصابع من تمام الخلقة وان كان يبطش بهما جاعلت اليد التامة التي هي أكثرهما بطناً ان كان موضعهما من مفصل الذراع مستقيماً على مفصل أو زائلاً عنه وجعلت الأخرى الزائدة ان كان موضعهما من مفصل الذراع مستقيماً عليه أو زائلاً عنه وان كان يبطش بهما سواء وكانت احدهما مستقيمة على مفصل الذراع جعلت المستقيمة اليد التي لها القود وتمام الارش وجعلت الأخرى الزائدة وان كان موضعهما من مفصل الذراع واحد ليست واحدة منهما أشد استقامة على مفصل الذراع من الأخرى ولا يبطش باحدهما الا كبشبه بالأخرى فهاتان كفان ناقصتان فأيهما قطعت على الانفرد فلا يبلغ هادية كف تامة ويجعل فيها حكومة يجاوزها نصف دية كف وان قطعتهما معاً ففيها دية كف ويجاوز فيها دية كف على ما وصفت من أن زائد كل واحدة منهما على نصف دية كف وهكذا اذا قطعت اصبع من أصابعهما أو شلت الكف أو اصبع من أصابعها وهكذا لو كانت لهما ذراعان وعضدان وأصل منكب كان القول فيهما كالقول فيهما اذا كانت لهما كفان في ذراع واحدة لا يختلف الا بزيادة الحكومة في قطع الذراعين أو العضدين أو الذراعين مع الكفين فيزاد في حكومة ذلك بقدر الزيادة في أله وشينه ولو كان له كفان في ذراع احدهما ناقصة الاصابع والأخرى تامة أو احدهما زائدة الاصابع والأخرى تامة أو ناقصتها كانت الكف منهما المعاملة دون التي لا تعمل فان كانتا تعملان فالكف منهما أقواهما عملاً فان استوتا في العمل الكف منهما المستقيمة المخرج على الذراع وان كانتا سواء فالكف منهما التامة دون الناقصة والأخرى زائدة وان كانت احدهما زائدة والأخرى غير زائدة فهما سواء وليست واحدة منهما أولى بالكف من الأخرى وكذلك ان كانتا زائدتين معاً ولو خلقت لرجل كفان في ذراع احدهما فوق الأخرى منفصلة منها فكان يبطش بالسفلى التي تلي العمل بطناً ضعيفاً وقويًا وكانت سالمة ولا يبطش بالعليا كانت السفلى هي الكف التي فيها القود والعقل تاماً والعليا الزائدة فان كان لا يبطش بالسفلى بحال فهي كالشلل ولا تكون سالمة الاصابع الا وهو يتناول بها وان ضعف تناولها وان كان يبطش بالعليا منهما كانت الكف وان كان لا يقدر على البطش بها وهي فيما ترى سالمة فقطعت لم يكن فيها قود ولا دية كف تامة ولا تكون أبداً باطشة بالرؤية دون أن يشهد لهما على بطش أو ما في معنى البطش من قبض وبسط وتناول شيء

(الرجلين) قال الشافعي رحمه الله ولو خلقت لرجل قدما في ساق فكان يبطش بهما معا وكانت أصابعهما معاملة لم تكن واحدة منهما أولى باسم القدم من الأخرى وأيتهما قطعت على الانفرد فلا قود فيها وفيها حكومة يجاوز بها نصف أرش القدم وان قطعتهما معاً فعلى قاطعهما القود وحكومة ولو قطعت الأولى كانت فيها حكومة فان قطع قاطع الأولى الثانية وهي سالمة يمشي عليها حين انفردت كان عليه القصاص

مع حكومة الاولى وان قطعها غيره فلا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد حكومة أكثر من نصف
 ارض الرجل (قال الشافعي) ولو قال الذي قطعت احدى رجله الاثنين هما هكذا أفدنى من بعض أصابعه
 لم أفده لان أصابعه ليست كأصابعه ولو كانت القدمان في ساق فكانت احدهما مستقيمة الحلقة على مخرج
 الساق وفي الأخرى جنف أو عوج للمخرج عن عظم الساق فكان يطأهما معا فالقدم المستقيمة على مخرج
 الساق وفيها القصاص والأخرى الزائدة لا قصاص فيها وفيها حكومة ولو كانت المستقيمة على مخرج
 الساق أقصر من الخارجة زائلة عن مخرج الساق وكان يطأ على الزائلة كلها وطأ مستقيما فقطعت لم
 تجل بالعود فيها حتى أنظر فان وطئ على الأخرى المستقيمة وطأ مستقيما كانت هي القدم وكانت الأخرى
 هي المانعة لها بطولها فلما ذهبت وطئ على هذه في الأولى حكومة ولا قود وفي هذه ان قطعت بعد قود والدية
 تامة (قال الشافعي) وان لم يطأ على هذه بحال كانت الاولى القدم وكان فيها القود ان أصيبت ودية القدم
 تامة وفي هذه ان أصيبت بعد حكومة (قال الشافعي) ولو لم تقطع ولكن جنى عليها فاشتت فصار لا يطأ عليها
 جعلت فيها دية القدم تامة فان قطعت فقصبت فيها دية القدم فوطئ على الأخرى بعد قطع التي جعلت فيها
 الدية نقصت الحكم في الاولى ورددته بفضل ما بين الحكومة والدية (١) فأخذت منهم حكومة ورددت
 عليه ما بقي وعلت حينئذ ان هذه هي القدم وجعلت في هذه القود تامة (قال الشافعي) والقول فيها اذا قطعت
 من الساق والفخذ كالقول في اليد اذا قطعت من الذراع والعضد لا يختلف

(الائتين) قال الشافعي واذا قطعت أليتا الرجل أو المرأة ففيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية
 وكذلك أليتا الصبي فأبهم قطعت أليتا عظيم الايتين أو صغيرهما نسواء وأليتان كل ما أشرف
 على الظهر من المأكتين الى ما أشرف على استواء الفخذين (٢) وما قطع منهما فبحساب واذا كان
 يقد على القصاص منهما ففيهما القصاص ان كان قعا عهما عدا وما قطع من الايتين ففيه بحساب
 الايتين وما شق منهما ففيه حكومة وما قطع من الايتين فبان ثم نبت واستخلف أو لم ينبت فسواء وفيما قطع
 فأبين منهما بحساب الايتين ولو قطع فلم يبين ثم أعيد فالحكم كانت فيه حكومة وهذا كالشق فيه يلتئم ومخالف
 لما بان ثم نبت غيره وما بان ثم أعيد بنفسه فثبت فالتأم

(الائتين) قال الشافعي واذا قطعت أنثى الرجل أو الصبي أو الخصى ففيهما القود ان كان القطع
 عمدا الآن يشاء المجنى عليه أن يأخذ الارش فيكون له فيهما الدية واذا قطعت احدهما ففيها نصف الدية
 وسواء اليسرى أو اليمنى ولو قطع رجل إحدى الايتين فقطعت الأخرى عمدا كان عليه القصاص ان كان
 يستطيع القصاص من احدهما وثبت الأخرى وعقل التي سقطت ولو أن رجلا وأرجلا كما توجأ
 البهائم فان كان يدرك علم ذلك أنه اذا وجئ كان ذلك كالشلل في الايتين ففيهما الدية كما تكون على الجاني
 دية بدلو ضربت يد رجل فثلث وان كان لا يدرك علمه في المجنى عليه الا يقول المجنى عليه فالقول قوله مع
 عينه وعلى الجاني الدية ان كان أدرك علم ذلك في غيره قط واذا سلت البيضان وبقيت الجلدة ثم عقلهما
 والقصاص ففيهما وان قطعهما بالجلدة لم يزد عليه شيء للجلدة وفيهما القصاص والدية تامة واذا سلت البيضان
 ثم قطعت الجلدة في البيضتين الدية وفي الجلدة الحكومة واذا اختلف الجاني والمجنى عليه فقال الجاني
 جئت عليه وهو موجود وقال المجنى عليه بل صحيح فالقول قول المجنى عليه مع عينه لان هذا مما يغيب عن
 أبصار الناس ولا يجوز كشفه لهم

(الجنابة على ركب المرأة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا قطعت اسكتنا المرأة وهما مشفرها فان

(١) قوله فأخذت منهم الخ كذا في النسخ بالجمع في منهم وافراد عليه وانظر (٢) قوله وما قطع منهما الى
 قوله فثبت فالتأم كذا في النسخ واعلم في الكلام تحريفها وتكرارها فعر ركبته معصمه

* أخبرنا ابراهيم بن محمد
 حدثني سعد بن اسحق
 عن عبد الرحمن بن أبي
 ليلى عن كعب بن عجرة
 رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه
 كان يقول في الصلاة
 اللهم صل على محمد وعلى
 آل محمد كما صليت على
 ابراهيم وآل ابراهيم
 وبارك على محمد وآل محمد
 كما باركت على ابراهيم
 وآل ابراهيم انك جيد
 مجيد * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن الاعرج عن
 عبد الله بن بجنة رضى
 الله عنه قال صلى لنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ركعتين ثم قام فلم يجلس
 فقام الناس معه فلما
 قضى صلاته ونظرنا
 تسليه كبر فجد سجدتين
 وهو جالس قبل التسليم
 ثم سلم * أخبرنا مالك
 عن يحيى بن سعيد عن
 الاعرج عن ابن بجنة
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قام من التنتين
 من الظهر لم يجلس فيهما
 فلما قضى صلاته سجد
 سجدتين ثم سلم بعد ذلك
 * أخبرنا ابراهيم بن
 سعد بن ابراهيم عن

قطعه رجل فلا قصاص لانه ليس له مثله فان قطعت امرأه فعملها القصاص ان كان يقدر على القصاص منه
الا أن نشأ العقل ان شاءته فلها الدية تامة وفي أحد شفرينها اذا أوعب نصف الدية وفي الشفرين الدية فان
قطع الشفران وأعلى الركب فقيمهما الدية وفي الأعلى حكومة وان قطع الأعلى فكان الشفران بحالهما
في الأعلى حكومة وان انقطع الشفران (١) معهما أو ما تاحتى بصير ذلك فقيمهما كالشلل في البدن فقيمهما الدية
وفي الأعلى حكومة وسواء في ذلك المخفوضة وغير مخفوضة فان كانت امرأه مقطوعة الشفرين قد انهما فقطع
انسان ما اتهم منهما فعليه حكومة وسواء في هذا شفر الصغيرة والمجوز والشابة لا يختلف وسواء شفر الرقواء
التي لا تؤتى والذكر والنب ثؤتى وكذلك أركابهن كلهن سواء لا تختلف

(عقل الأصابع) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن
أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروى من حرم
في كل أصبع مما هنالك عشر من الابل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية بإسناده
عن رجل عن رجل عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع عشر عشر (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وبهاذا نقول ففي كل أصبع قطعت من رجل عشر من الابل وسواء في ذلك الخنصر والابهام
والوسطى انما العقل على الاسماء (قال الشافعي) وأصابع اليدين والرجلين سواء وأصابع الصغير
والكبير والقاني والشاب سواء والابهام من أصابع القدم مفصلان فاذا قطع منها مفصل ففيه خمس من الابل
ولمساوها من الأصابع ثلاثة مفصل فاذا قطع منها مفصل ففيه ثلاث من الابل وثلاث وان خلق لاحد
مفصل أصابعه سواء لكل أصبع مفصلان وكانت أصابعه سالمة يقبضها وييسطها ويبطش بها ففي
كل مفصل نصف دية الأصبع خمس من الابل وان كان ذلك يشلها ففي أصبعه اذا قطعت حكومة واذا
كان لأصبع هذا مفصلان وكانت سالمة فقطعها انسان عدا فعليه القصاص فان قطع احدي اثنائها
فله ان شاء القصاص ان أغتله أصبع القاطع فان كان في أصبع القاطع ثلاث أنامل أخذ مع القصاص
سدس عقل الأصبع ولو خلق انسان له في أصبع أربع أنامل كانت في كل أغتله ربع دية الأصبع بعيران
ونصف ان كانت أصابعه سالمة واذا خلقت له في أصبع أربع أنامل فقطع رجل منها أغتله عدا وله
في كل أصبع ثلاث أنامل فلا قصاص عليه لان أغتله أزيد من أغتله المقتض له ولو كان القاطع هو الذي
له أربع أنامل والمقطوع له ثلاث أنامل فله القصاص وأرض ما بين ربع أغتله وثلاثها ولو كانت لرجل أصبع
فيها أربع أنامل أو فيها أغتلتان فكانت أطول من الأصابع معها أو أقصر منها وهي سالمة ففيها عقلا تاما
وليست كالسن تسقط فتختلف أقصر من الانسان لان الأصابع هكذا تخلق ولا تسقط فتختلف
والانسان تسقط فتختلف واذا بقيت في الكف أصبع أو أصبعان أو ثلاث أو أربع فقطعت الكف
والأصابع فعلى القاطع أرض الأصابع تاما وحكومة تامة في الكف لا يبلغ بها أرض أصبع وسواء كانت
الكف من امرأة أو رجل لا يبلغ بحكومة أرض أصبع اذا كانت مع أصابع ولا يسقط أن يكون فيها حكومة
الابان يؤخذ أرض اليد تاما فتدخل الكف مع الأصابع لانها حينئذ تامة واذا قطعت الأصابع وأخذ
أرضها أو عفا أو اقتصر منها ثم قطعت الكف ففيها حكومة على ما وصفت الحكومات وسواء قطع الكف
والأصابع أو غيره ولو جنى رجل على الأصابع عدا فقطعها ثم قطع الكف اقتصر منه كما صنع فقطعت
أصابعه ثم كفه وان شاء المجنى عليه قطع أصابعه وأخذ منه أرض كف (٢) وقال في الأصبع الزائدة حكومة
ولو خلقت لرجل أصبع أغتله التي فيها الظفر أغتلتان مفترقتان في كتبهما ظفر وليست واحدة منهما أشد
استقامة على خلقه الأصابع من الأخرى ولا أحسن حركة من الأخرى فقطع انسان احدهما لم يكن عليه

(١) قوله معهما هكذا في النسخ وأصل تنبيه الضمير من تحريف النسخ ووجه الكلام معه أي مع الأعلى
فانظر حركته منجده (٢) قوله وقال في الأصبع انظر قوله وقال فلعلمها تحريف من النسخ كتبه مصححه

أبيه عن أبي عبيدة بن
عبد الله بن مسعود عن
أبيه رضي الله عنهما قال
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الر كفتين
كأنه على الرضف قلت
حتى يقوم قال ذلك
يريد أخبرنا ابراهيم بن
محمد أخبرني اسمعيل بن
محمد بن سعد بن أبي
وقاص عن عامر بن
سعد عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم
أنه كان يسل في الصلاة
اذا فرغ منها عن عينيه
وعن يساره * أخبرني
غير واحد من أهل العلم
عن اسمعيل عن عامر
ابن سعد عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مثله * أخبرنا ابراهيم
يعني ابن محمد عن ابي
ابن عبد الله عن عبد
الوهاب بن بجث عن
وانة بن الاسقع رضي
الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يسل
عن عينيه وعن يساره
حتى يرى خده
* أخبرنا ابراهيم بن محمد
حدثني أبو علي أنه سمع
عباس بن سهل بن سعد
يخبر عن أبيه ان النبي

فصاص وكانت عليه حكومة تجاوز نصف أرش أغلة وان قطع هو أو غيره الثانية كانت فيها حكومة كالأولى وكذلك ان قطعها معا فله دية اصبع وحكومة في الزيادة فلو خلقت له أصابع عشر في كف كان انقول فيها كالقول فيه لو خلقت له كفان الاصابع المستقيمة على الاكثر من خلقه آدميين أصابعه اذا كانت سالمة كلها وكذلك لو خلقت له اصبعان فكانت احدهما باطشة والاخرى غير باطشة كانت الباطشة أولى باسم الاصبع ولو كان هذا في الرجلين كان هذا هكذا اذا كان يبطأ عليها كلها فان كان يبطأ على بعضها ولا يبطأ على بعض فان الاصابع التي فيها عشر عشر هي التي يبطأ عليها والتي لا يبطأ عليها زوائد اذا قطع منها شيء كانت فيها حكومة ولو خلقت لرجل اصبع زائدة ولا خرمثلها في مثل موضعها فبقي أحدهما على الآخر عدا فقطع اصبعه الزائدة قطعت بها اصبعه الزائدة ان شاء اذا كانت في مثل موضعها وان لم تكن في مثل موضعها لم تقطع ولو اختلفت الزائدتان فكانت من القاطع أو المقطوع أو أم كانت احدهما ما بالآخرى اذا كانت مفصلهما واحدة فان كانت الزائدة من القاطع بثلاثة مفاصل والزائدة من المقطوع بمفصل واحد أو مثل الثول (١) وما أشبهه لم يقدر وكانت له حكومة وان كانت من المقطوع مثلها من القاطع أو من القاطع مثلها من المقطوع فلما مقطوع الخيار بين القود أو حكومة وبين الارش لفص اصبع المقطوع عن اصبعه والحكومة أقل من حكومتها ولم يستعد

(أرش الموضحة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن خرم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في الموضحة خمس أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه (قال الشافعي) وبهذا نقول وفي الموضحة خمس من الابل وذلك نصف عشر دية الرجل (قال الشافعي) والموضحة في الرأس والوجه كله سواء وسواء مقدم الرأس ومؤخره فيها وعلى الوجه وأسفله واللحي الأسفل باطنه وظاهره وما تحت شعر الحية منها وما برز من الوجه كلها سواء ما تحت منابت شعر الرأس من الموضحة وما يخرج مما بين الاذن ومنابت شعر الرأس (قال الشافعي) ولا يكون في شيء من المواضع خمس من الابل الا في موضحة الرأس والوجه لانهما اللذان يبدوان من الرجل فاما موضحة في ذراع أو عنق أو عضد أو صلع أو صدر أو غيره فلا يكون فيها الاحكومة والموضحة على الاسم فما أوضع من صغير أو كبير عن العظم ففيه خمس من الابل لا يزداد في كبير منها ولو أخذت قطري الرأس ولا ينقص منها ولو لم يكن الا قدر محيط لانه يقع على كل اسم موضحة وهكذا كل ما في الرأس من الشجاج فهو على الاسماء ولو ضرب رجل رجلا بشيء فتشبهه شجرة متصلة فواضح بعضها ولم يوضع بعض كان فيها أرش موضحة فقط وكذلك لو رمى رجل على أن خرق الجلد من موضع ووضع من آخر وأوضع من آخر ففيها أرش موضحة لان هذه الشجرة متصلة (قال الشافعي) ولو بقي من الجلد شيء قل أو كثر لم ينخرق وان ورم فاخضر وأوضع من موضعين والجلد الذي لم ينخرق حاجز بينهما كان موضعيتين وكذلك لو كانت مواضع بينهما مفاصل لم تنخرق (قال الشافعي) ولو تشبه فواضح موضعيتين وبينهما من الجلد شيء لم ينخرق ثم تأكل فتنخرق كانت موضحة واحدة لان الشجرة انصلت من الجناية ولو اختلف الجاني والجاني عليه فقال الجاني عليه أنت شققت الموضع الذي لم يكن انشق من رأسي فلي موضعيتان وقال الجاني بل تأكل من جنايتي فانشق فانشق قول الجاني عليه مع عينة لانه قد وجبت له موضعيتان فلا يبطأ لهما الاقراره أو بينة تقوم عليه ولا يقص بموضحة الا باقرار الجاني أو شاهدين يشهدان أن العظم قدر زحى قرعه المرود وان لم ير العظم لان الدم قد يحول دونه أو شاهد واحد أمرأتين بذلك لان الدم يحول بينه وبين أن يرى أو شاهد يشهد على هذا وعين المدعى اذا كانت الجناية خطأ فان كانت عمدا لم يقبل فيها شاهد وعين ولا شاهد واحد أمرأتين لان المال لا يجب الا بوجوب القصاص واذا اختلف الجاني والجاني

(١) الثول بضم الناء الحبة تظهر في الجلد كالخصة فمادونها كذا في اللسان كتبه مصححه

صلى الله عليه وسلم كان يسلم اذا فرغ من صلاته عن عيینه وعن يساره * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن عمرو بن يحيى المازني عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يسلم عن عيینه وعن يساره * أخبرنا الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن محمد بن يحيى عن عمه واسع بن حبان قال مرة عن ابن عمر ومرة عن عبد الله بن زيدان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن عيینه وعن يساره * أخبرنا سفيان عن مسعر عن ابن القبطية عن جابر ابن سمرة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذ لم أحدنا أشار بيده عن عيینه وعن شماله السلام عليكم السلام عليكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بالكم تؤمّن بأيديكم كأنها أذناب خيل

عليه في الموضحة والقول قول الجاني أنهم لم توضح مع عيونه وعلى الجاني عليه البينة

﴿الهاشمة﴾ قال الشافعي رحمه الله وقد حفظت عن عدد لقيتهم وذكري عنهم أنهم قالوا في الهاشمة عشر من الابل وبهذا أقول (قال) والهاشمة التي توضح ثم تهم العظم ولا يلزم الجاني هاشمة الأبقار أو بما وصفت من البينة على أن العظم أنهم فاذا قامت بذلك بينة لزمته هاشمة ولو كانت الشجة كبيرة فهشمت موضعاً (١) أو مواضع بينهما من العظم لم ينهمش كانت هاشمة واحدة لأنها جانية واحدة ولو كان بينهما من الرأس لم تشققه والضربة واحدة فهشمت مواضع كان في كل موضع منها انفصل حتى لا يصل به غيره مجروحاً بذلك الضربة هاشمة وهذا هكذا في المنقلة والمأمومة

﴿المنقلة﴾ قال الشافعي لست أعلم خلافاً في أن في المنقلة خمس عشرة من الابل وبهذا أقول وهذا قول من حفظت عنه من لقيت لآعلم فيها بينهم اختلافاً والمنقلة التي تكسر عظم الرأس حتى يتشظى فتخرج عظامها من الرأس ليلتم وانما قيل لها المنقلة لأن عظامها تنقل وقد يقال لها المنقلة إذا انفصل من عظامها شيء أو أكثر فقد تم عقلها خمس عشرة من الابل وذلك عشر ونصف عشرية ولا يجاوز الهاشمة حتى ينقل بعض عظامها كما وصفت

﴿المأمومة﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى لست أعلم خلافاً في أن في المأمومة ثلث الدية وبهذا أقول في المأمومة ثلث النفس وذلك ثلاث وثلاثون من الابل وثلث والآمة التي تحرق عظم الرأس حتى تصل إلى الدماغ وسواء قليل ما خرق منه أو كثيره كما وصفت في الموضحة ولا تثبت مأمومة الابل بشهود يشهدون عليها كما وصفت بانها قد خرفت العظم فاذا أثبتوا أنها قد خرفت العظم حتى لم يبق دون الدماغ حائل الآن تكون جلدة دماغ فهي آمة وان لم يثبتوا أنهم رأوا الدماغ ﴿مادون الموضحة من الشجاج﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيما دون الموضحة من الشجاج بشيء وأكره قول من لقبته أنه ليس فيما دون الموضحة أرش معلوم وان في جميع ما دونها حكمومة قال وبهذا أقول ﴿الشجاج في الوجه﴾ قال الشافعي والموضحة في الوجه والرأس سواء لا يراد أن شانت الوجه وهكذا كل ما فيه العقل مسمى (قال الشافعي) والهاشمة والمنقلة في الرأس والوجه سواء وفي اللحي الأسفل وجميع الوجه وكذلك هي في اللحين وحيث تصل إلى الدماغ سواء ولو كانت في (٢) الاحسة فخرقت إلى القم أو كانت في اللحي فخرقت حتى تغذاهظم والمحم والجلد فها قولان أحدهما أن فيه ثلث النفس لأنها قد خرفت خرق الآمة وانها كانت في موضع كالرأس والآخرة ليس فيها ذلك وفها كثر مما في الهاشمة لأنها لم تحرق إلى الدماغ ولا جوف فتكون في معنى المأمومة أو الجائفة وإذا شانت الشجاج التي فيها أرش معلوم بالوجه لم يزد في شين الوجه شيء وإذا كانت الشجاج التي دون الموضحة كانت فيها حكمومة لا يبلغ بها بحال قدر موضحة وان كان الشين أكثر من قدر موضحة لان النبي صلى الله عليه وسلم إذا وقت في الموضحة خمساً من الابل لم يجز أن تكون الخمس فيما هو أقل منها وكل جرح عدا الوجه والرأس فاعفا فيه حكمومة إلا الجائفة فقط

﴿الجائفة﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى لست أعلم خلافاً في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي الجائفة ثلث الدية وبهذا أقول وفي الجائفة الثلث وسواء كانت في البطن أو في الصدر أو في الظهر إذا وصلت الطعنة أو الجائفة ما كانت إلى الجوف من أي ناحية كانت من جنب أو ظهراً أو بطن ففيها ثلث دية النفس ثلاث وثلاثون من الابل وثلث ولو طعن في ورثه لجافته كانت فيها جائفة ولو طعن في ثغره فجافته كانت فيها جائفة ولو طعن في فخذه فضت الطعنة حتى جافته كانت فيها جائفة وحكمومة بزيادة الطعنة في (١) قوله موضعاً لعله محرف عن موضعين حتى تصح البينة والثنية في قوله بينهما (٢) قوله الاحسة هكذا في النسخ بدون نقط وانظر الضبط والمعنى وحرر كتبه مصححه

شمس أو لا يكفي أحدكم أو انما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم عن عيونه وعن ثماله السلام عليكم ورحمة الله • أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال أخبرني هند بنت الحارث بن عبد الله ابن أبي ربيعة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من صلاته قام النساء حين يقضى نعليه ومكث النبي صلى الله عليه وسلم في مكانه يسيراً قال ابن شهاب فترى مكثه ذلك والله أعلم لكي يفذ النساء قبل أن يدركهن من انصرف من القوم • أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير قال عمرو بن دينار ثم ذكرته لابي معبد بعد فقال لم أحدنك قال عمرو قد حدثني قال وكان

الفخذ لان هذه جناية جمعت بين شيئين مختلفين كالموت في رأسه فقتل في رقبته كانت فيها موضحة
وحكومة لاختلاف الحكم في موضع الجرحين ولو طعن رجل رجلا في حلقه أو في مريته فخرقه كانت
فيها جائفة لان كل واحد منهما يصل الى الجوف وكذلك لو طعنه في الشرج فخرقه لان ذلك يصل الى الجوف
(١) (ما لا يكون جائفة) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن امرأة عدت على امرأة عذراء فاقتضتها
فان كانت أمة فعليها ما نقصها ذهاب العذرة وان كانت حرة فعليها حكومة به. ذا المعنى فيقال أرايت
لو كانت أمة تسوى خسين من الابل كم ينقصها ذهاب العذرة في القيمة فان قيل العشرة كانت عليها خمس من
الابل وان قيل أكثر أو أقل كان ذلك عليها وكذلك لو اقتضها رجل باصبعه أو بشئ غير فرجه فان اقتضها
بفرجه فعليه مهر مثلها بالاصابة وحكومة على ما وصفت لا تدخل في مهر مثلها لانه لو أصابها نيبا كان عليه
مهر مثلها عوضا من الجماع الذي لم تكن هي به زانية ولا تبطل المعصية عنه الجناية اذا كانت مع الجماع
ولو اقتضها فافضاها أو أفضاها وهي نيب كانت عليه ديتها لانها جناية واحدة وعليه مهر مثلها ولو اقتضتها
امرأة أو رجل بعود بلا جماع كانت عليها ما ديتها وليس هذا من معنى الجائفة بسبيل ولو أن امرأة أدخلت في
فرج امرأة نيب أو دبرها عودا أو عصرت بطنها فخرج منها خلاء أو من فرجها دم لم يكن شئ من هذا في معنى
الجائفة وتغزو ولا شئ عليها وكذلك لو صنع هذا رجل بامرأة أو رجل رجلا وهكذا لو أدخل في حلقه أو حلق امرأة
شئ حتى يصل الى جوفه عزرو لم يكن في هذا ما في الجائفة ولو كانت رجل جائفة فادخل رجل فيها اصبعه
أو عصا أو جريدا حتى وصلت الى الجوف فان لم يكن زادا في الجائفة شيئا لم يكن عليه ارش وان كان زادا فيها ضمن
ما زاد وان أدخل السكين جائفته التي لم تكن من جنائته ثم شق في بطنه شقا الى الجوف فعليه دية جائفة وان
شق ما لا يبلغ الى الجوف ففيه حكومة وان نكأ في الجوف شيئا ففيه حكومة وان خرق بالسكين الامعاء ضمن
النفس كلها ان مات ولا أحسبه يعيش اذا خرق امعاء (١) وان كان لا يعيش يحرق الامعاء كالذئب وان لم
يخرقه ونكأ فمات الجنين عليه ضمن نصف دية النفس وجعلت الموت من الجناية الاولى وجنائته الثانية
(قال الشافعي) ولو أدخل يده أو عودا في حلقه أو موضعاً منه فلا يكون فيه ما في الجائفة واذا لم يزل مريضا
ضمنا مما صنع به فهو قاتل ضمن دية النفس واذا طعنه جائفة فانفذها حتى خرجت من الشق الآخر
أو رد الرمح فيها فاجافه الى جنبها وبينهما شئ لم يخرقه فهي جائفتان وهكذا لو طعنه برمح فيه سنان مفترق
فخرقه خرقتين بينهما شئ لم يخرق ما بين الجائفتين (قال الشافعي) ولو أصيب بطن رجل فخط فلم يلتئم
حتى طعنه رجل ففتق الخياطه وجافه فعليه حكومة وان التأم فطعنه في الموضع الذي طعن فيه فالتأم فعليه
جائفة وهذا هكذا في كل الجراح فلو نزع رجل رجلا موضحة فلم يلتئم حتى شجره رجل عليها موضحة كانت عليه
حكومة ولو برأت والتأمت فشجره موضحة فعليه أرش موضحة تام والقودان كانت الشجرة عمدا والالتئام
يلتئم اللحم ويعاود الجلد وان ذهب شعر الجلد أو كان الجلد في البطن أو الرأس متغير اللون عما كان عليه قبل
الجناية وعما عليه سائر الجسد اذا كان جلد ملتئما (قال الشافعي) واذا أصابه بجائفة فقال أهل العلم قد
نكأ ما في بطنه من معاً وغيره فعليه جائفة وحكومة (قال الشافعي) وسواء ما ناله به فصار جائفة من حديد
أو نبي محمد يشبه الحديد فانفذه مكله أو فرح أو ألم حتى يصير جائفة فعليه في هذا كله أرش جائفة ولو كان لم
يزده على أكره (٢) أو ما أشبهها اذا أثرت ثم ألم من موضع الأثر حتى تصير جائفة

(١) كسر العظام (٢) قال الشافعي روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال في الترقوة جلد وفي الضلع جلد
ويشبه والله أعلم أن يكون ما حكى عن عمر رضي الله عنه فيما وصفت حكومة لا توقيت عقيل ففي كل عظم

(٢) قوله وان كان لا يعيش الخ كذا في النسخ وانظر (٢) قوله على أكره هكذا في بعض النسخ والا كره
الخرقة في الارض وفي نسخة على الكبره فانظر كتبه معجمه

من أصدق موالى ابن
عباس (قال الشافعي)
كأنه نسيه بعد ما حدثه
اياهم * أخبرنا
ابراهيم بن محمد حدثني
موسى بن عقبة عن أبي
الزبير أنه سمع عبد الله بن
الزبير يقول كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
اذا سلم من صلاته
يقول بصوته الاعلى
لا اله الا الله وحده لا
شريك له له الملك وله
الحمد وهو على كل شئ
قدير لا حول ولا قوة الا
بالله ولا نعبد الاياه له
النعمة وله الفضل وله
الثناء الحسن لا اله الا الله
مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون * أخبرنا
سفيان عن عبد الملك بن
عمر عن أبي الأبرار الحارثي
سمعت أبا هريرة يقول كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يخفف من الصلاة
عن يمينه وعن شماله
* أخبرنا سفيان عن
سليمان بن مهران عن
عمارة عن الاسود عن عبد
الله قال لا يجعل أحدكم
للشيطان من صلاته جزءاً
يرى أن حتم عليه ان لا
ينفعل الا عن يمينه فلقد

كسر من انسان غير السن حكومة وليس في شيء منها ارش معلوم وما يؤخذ في الحكومات كلها بسبب الديان في المسلمين الأحرار والعبيد وأهل الذمة من الابل لانها من سبب الجنائيات والديات واذا جبر العظم مستقيماً لا عيب فيه ففيه حكومة واذا جبره ميباً ففيه حكومة بقدر شئنه وضرره وعليه حكومة اذا جبر صحيحاً الا عظم فيه العوج والعرج في كسر العظام قال الشافعي واذا كسر الرجل اصبع الرجل فقلبت فقد تم عقلها ولولم تشلل وبرأت معوجة أو ناقصة أو معيبة ففيها حكومة لا يبلغ بها دية الاصبع وهكذا في الكف ان برأت معوجة ففيها حكومة وان شل شيء من الاصابع ففيها شل من الاصابع عقله تاماً وفي الكف ان عيبت بعوج أو غيره حكومة (قال الشافعي) وان كان هذا في الذراع فبرأت متعوجة فقال الجاني خلوا بيني وبين كسرها لتجبر مستقيمة لم يكره على ذلك المكسورة ذراعه وجعلت على الجاني أو عاقلته حكومة في جنايته (قال الشافعي) ولو كسرها بعد ما برأت متعوجة فبرأت مستقيمة كانفله الحكومة بمجالها الاولى متعوجة لان ذهاب العوج من شيء أحسن منه بعد وهذا هكذا في كسر العظام كلها (قال الشافعي) وان كسر يد فقصبت غير أن اليد تبطش ناقصة البطش أو تامة ففيها حكومة يراد فيها بقدر الشين ونقص البطش الآن يموت من الاصابع شيء أو يشل فيكون فيه عقله تاماً وكذلك العوج وكل عيب كان مع هذا وان كسر ساقه أو فخذها فبرأت عوجاً أو ناقصة بين العوج ففيها حكومة بقدر ما نقص العوج وكذلك ان كسر القدم أو شلت أصابع القدم فقد تم عقلها وفيها خسون من الابل واذا سلت الاصابع وعيبت القدم ففيها حكومة بقدر العيب ونقص المنفعة منه وان كسر القدم أو ما فوقها إلى الفخذ أو الورك وبرأت يطأ عليها وطأ ضعيفاً ففيها حكومة فيراد فيها بقدر زيادة الألم والنقص والعيب وهكذا ان قصرت أصابع الرجل سالمة حتى لا يطأها الأرض الا معتمداً على شئ معلقا لرجل الأخرى ففيها حكومة بقدر ماناله ولو أصابها من هذا شيء لا يقدر معه على أن يمشي بجله ويسطها فكانت منقبضة لا تنبسط أو منبسطة لا تنقبض ولا يقدر على الوطء عليها معتمداً على عصا ولا على شيء بحال تم عقلها وكان فيها خسون من الابل وسواء كان هذا من ورك أو ساق أو قدم أو فخذ اذ لم يقدر على الوطء بحال تم عقلها ولو جنى عليها بعد تمام عقلها جان فقطعها كانت عليه حكومة ولم تكن عليه دية رجل تامة ولا قودان كانت جنايته عليها عمداً ولو جنى جان على رجل أعرج ورجله سالمة الاصابع يطأ عليها فقطعها من المفصل كان عليه القودان كانت جنايته عمداً فان كانت خطأ ففيها نصف الدية ان شاء في العمد في مال الجاني ونصفها خطأ في أموال عاقلة الجاني وهكذا الاعسر يجنى على يده سالمة الاصابع والبطش ولو جنى رجل على رجل فضر بيمين وركبه أو ظهره أو رجله فغعه المشي ورجلاه تنقبضان وتنبطان فعليه الدية تامة ومتى أعطيت الدية في شيء من هذه الوجوه الثلاثة التي بها أعطيت الدية ثم عاد إلى حاله ردت بهما ما أخذت من أخذت منه الدية عليه ولولم يمنعه المشي ولكنه منعه المشي الا معتمداً أعرج أو يجر رجله فعلى الجاني حكومة لاديه فاذا قطع رجل هذا ففيها القودان والدية تامة لسلامة الاصابع والرجل وان كان فيها معتمداً أو كان ضعيفاً كما تكون الدية تامة في العين يبصر بها وان كان فيها ضعف

(كسر الصلب والعنق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وان جنى رجل على رجل فالتوت عنقه من جنايته حتى يقلب وجهه فيصير كالملتف أو أصاب ذلك رقبته وان لم يعوج وجهه أو يبست رقبته فصار لا يلتفت أو يلتفت التفتاً ضعيفاً وهو يسبح الماء والطعام والريق ويتكلم ففيها حكومة يراد فيها بقدر الألم والشين ومبلغ نقص المنفعة فان نقص ذلك كلامه وشق عليه معه اساعغة الماء زيد في الحكومة فان منعه ذلك اساعغة الطعام الآن بوجره أو المنع الانقباض يزيد في الحكومة ولا يبلغ بها بحال دية تامة ولو نقص ذلك من كلامه حتى صار لا يفصح ببعض الكلام كانت فيه من الدية بحسب ما نقص من كلامه وحكومة

رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان ينصرف عن يساره (ومن كتاب الامالي في الصلاة الذي يقول الربيع حدثنا الشافعي) أخبرنا الربيع حدثنا الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الاسود بن قيس عن أبيه قال أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً عليه هيئة السفر فسمعته يقول لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجت فقال عمر خرج فان الجمعة لا تجبس عن سفر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن اسمعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذئب قال دعى عبد الله بن عمر لسيد بن زيد وهو يموت وابن عمر يستجمر للجمعة فأتاه وركب الجمعة وأخبرت عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله أو مثل معناه أخبرنا مسلم ابن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الاعرج عن عبيد الله بن أبي رافع

لما أصابه سواء لان ما أصابه غير الكلام (قال الشافعي) ولو ذهب كلامه كانت عليه الدية تامة وحكومة
فيما صار الى عنقه من الجنابة (قال الشافعي) ولو صار لا يسبغ طعاما ولا شرابا كان هذا لا بعيش فيما أرى
فترص به فان مات ففيه الدية وان عاش وأساغ الماء والطعام ففيه حكومة

(كسر الصلب) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كسر الرجل صلب الرجل فنتعه أن يمضي بحال
فعليه الدية فان مشى معتمدا فعليه حكومة وان لم تنقص مشيته وبرأ مستقيما فعليه حكومة وان برأ معوجا
فعليه حكومة ويزاد عليه في الحكومة بقدر العوج وان ادعى أن قد أذهب الكسر جماعة فان كانت لذلك
علامة تعرف بوصفها فالقول قوله مع عينية وعلى الجنابي الدية تامة لا حكومة معها لان ذهاب الجماع
انما كان في العيب بالصلب والجماع ليس بشئ قائم كالكلام باللسان مع الرقبة ولكن لو أشل ذكره
بالكسر أو قطعه كانت عليه دية وحكومة لانها حادثة جنابة على صلب فولدت على شئ قائم غير الصلب (قال
الشافعي) وان لم يكن لذلك علامة تدل عليه وقال أهل العلم به ان معلوما أن الجماع قد يذهب من كسر الصلب
وكان ان ترص وقتا من الاوقات فلم تنتشر آله قال أهل العلم به لا تنتشر تركه الى ذلك الوقت فان قال لم تنتشر
حلف وأخذ الدية وان لم يكن له وقت وقيل هذا قد يذهب ويأبى حلف ما انتشر وأخذ الدية في ذهاب الجماع
وانما يكون له الدية في ذهاب الجماع اذا كان يعلم أن ذهاب الجماع يكون من كسر الصلب فاذا لم يكن معلوما عنه
أهل العلم فله حكومة لازمة ولو كسر الصلب قبل الذكرك حتى يصير لا يجامع بحال فعليه دية في الذكرك وحكومة
في الصلب ان لم يمنع المشي بحال

(النوافذ في العظام) قال الشافعي واذا ضرب الرجل رجله فانفذ لجمه وعظمه حتى بلغت ضربته
المخ أو خرفت العظم حتى خرجت من الشق الآخر ففيها حكومة لالثلث عقل العضو ولان ثلثه كانت الحكومة
أقل من ذلك أو أكثر وكذلك لو كسر العظم حتى يسيل مخه أو أسطاه حتى يخرج مخه ويتكسر فينبت مكانه
عظم غيره كانت فيه حكومة

(ذهاب العقل من الجنابة) قال الشافعي رحمه الله وان كسر رجل عظام رجل أو جنى جنابة عليه
ما كانت الجنابة فاذهب عقله كانت عليه الدية ولم يكن عليه بالجنابة التي كانت سبب ذهاب العقل أرش الان
يكون أرشها أكثر من الدية فيكون فيها الاكثر من الدية وأرشها وذلك مثل أن يقطع يديه ويشبهه مأمومة أو
بناله بجائفة فيكون عليه دية وثلث ولو جنى عليه جنابة فنقصت عقله ولم تذهب أو أضعفت لسانه أو أورثته
فرعا كان فيها حكومة يزداد فيها بقدر ما ناله ولو جنى عليه جنابة في غير يده فأشلت يده كان فيها نصف الدية وأرش
الجنابة كأنها كانت مأمومة فيجعل فيها الثلث وفي اشلال اليد النصف وان شلت رجله مع يده كانت في اليد
والرجل الدية وفي المأمومة ثلث النفس لانها جنابة لها حكم معلوم أهلكت عضوين لهما حكم معلوم ولو أصابه
بمأمومة فأورثته جنبا أو فرعا أو غشيا إذا فرغ من رعدا وغيره كانت فيها مع المأمومة حكومة لادية واذا جنى
عليه فذهب عقله ففي ذهاب عقله الدية وان كان مع ذهاب عقله جنى عليه جنابة لها أرش معلوم فعليه أرش
ثلاث الجنابة مع الدية في ذهاب العقل ولو صاح عليه أو ذعره بشئ فذهب عقله لم يبن لي أن عليه شيئا اذا كان
المصح عليه بالغاي عقل شيئا وكذلك لو صاح عليه وهو راكب دابة أو جدارا فسقط فمات أو أصابه شئ لم يبن لي أن
على الصائح شيئا ولكن لو صاح على صبي أو معتوه لا بعقل أو فرعه فسقط من صحته ضمن ما أصابه وكذلك لو
ذهب عقل الصبي ضمن دية والصباح في الصبي والمعتوه اذا كانت منه جنابة يضمنها الصائح لانها لا يفرقان بين
الصباح وغيره ولو عدا رجل على بالغ بعقل بسيف فلم يضربه به وذعره ذعرا أذهب عقله لم يبن لي أن عليه دية
من قبل أن هذا لم تقع به جنابة وأن الاغلب من البالغين أن مثل هذا لا يذهب العقل ولو أن رجلا عدا على
رجل بسيف ولم ينله به وجعل يطلبه والمطلوب يهرب منه فوقع من ظهريت يراه فمات لم يبن لي أن يضمن هذا

عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أحدهما
كان اذا ابتدأ الصلاة
وقال الآخر كان اذا
افتتح الصلاة قال وجهت
وجهي للذي فطر
السموات والأرض
خفيفا وما أنا من
المشركين ان صلاتي
ونسكي ومحياي ومماتي
لله رب العالمين لا شريك
له وبذلك أمرت قال
أحدهما وأنا أول
المسلمين وقال الآخر
وأنا من المسلمين (قال
الشافعي) رحمه الله
ثم يقرأ القرآن بالتعوذ
ثم يسم الله الرحمن الرحيم
فاذا أتى عليها قال
آمين ويقول من خلفه
ان كان اماما يرفع
صوته حتى يسمع من
خلفه اذا كان يجهر
بالقراءة * اخبرنا
ابن أبي يحيى عن جعفر
ابن محمد عن أبيه قال
جاءت الخطابة الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا يا رسول الله انا
لا نزال سفرا كيف
نصنع بالصلاة فقال

وسلم ثلاث تسبيحات
ركوعا وثلاث تسبيحات
سجودا . أخبرنا محمد بن
إسماعيل عن ابن أبي
ذئب عن إسحق بن يزيد
الهمداني عن عون بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
إذا ركع أحدكم فقال
سبحان ربّي العظيم ثلاث
مرات فقد تم ركوعه
وذلك أدناه وإذا سجد
فقال سبحان ربّي
الأعلى ثلاث مرات فقد
تم سجوده وذلك أدناه
* أخبرنا سفيان بن
عينة عن ابن شهاب
عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إذا
كان يوم الجمعة جلس
على أبواب المسجد
(٣) وذكر الحديث
* أخبرنا سفيان بن عينة
عن عمرو بن دينار عن

(٣) قوله وذكر الحديث
هكذا في النسخ ولم
يتقدم لهن هذا الحديث
ذكر وعبارة الام اذا كان
يوم الجمعة كان على كل
باب من ابواب المسجد
ملائكة يكتبون الناس
على منازلهم الاول فالاول
فإذا خرج الامام طويت
الخف واستموا للخطبة

ديته لانه ألقي نفسه وكذلك ألقي نفسه في ماء فغرق أو ناراً فحترق أو ببرقات وإن كان أعشى أو بصيراً فوقع فيما
يحرق عليه مثل حفرة خفية أو شئ خفي أو من ظهر بيت فأنحس فيه فبات ضمت عاقلة الطالب ديته لانه
اضطره الى هذا ولم يحدث الميت على نفسه ما تنسقط به الجناية عن الجاني عليه وكذلك لو عرض له بدب يطلبه
اباء أو أسدفا كله أو خيل فقتله أو لص فقتله لم يضمن الطالب شيئاً لأن الجاني عليه غيره
(سلخ الجلد) قال الشافعي رحمه الله ولو أن رجلاً سلخ شيئاً من جلد بدن رجل فلم يبلغ أن يكون جائفة وعاد
الجلد فالتأم أو سقط الجلد فنبت جلد غيره فعليه حكومة فان كان عمداً فاستطيع الاقتصاص منه اقتص منه
والأفديته في ماله وإذا أبرأ الجلد معياراً في الحكومة بقدر عيب الجلد مع ما ناله من الألم ولو كان هذا في رأسه
أو الجسد أو فهم ما معاً وفي بعضها فنبت الشعر كانت فيه حكومة ان كان خطأ لا يبلغ بها دية وإن لم ينبت
الشعر غير أنه إذا لم ينبت الشعر زيد في الحكومة بقدر الشين مع الألم ولو أفرغ رجل على رأس رجل أو لحية
جماً أو نتفهما ولم تنبأ كانت عليه حكومة برادفها بقدر الشين ولو نبتا أرق مما كانا أو أقل أو نبتا وافر من
كانت عليه حكومة ينقص منها إذا كانت أقل شيناً ويزاد فيها إذا كانت أكثر شيناً ولو حلقة حلاق فنبت
شعره كما كان أو أجود لم يكن عليه شئ والحلاق ليس بجناية لأن فيه نسكاً في الرأس وليس فيه كثيراً وهو
وإن كان في اللحية لا يجوز فليس فيه كثيراً ولا ذهاب شعر لانه يستخلف ولو استخلف الشعر ناقصاً ولم
يستخلف كانت فيه حكومة ولو أن رجلاً حلق غير شعر الوجه والرأس فلم ينبت أي موضع كان الشعر أو من
امرأه كانت فيه حكومة بقدر قلة شينه وسواء ما ظهر من النبات من شعر الجسد أو بطن الأئنه آثم إن كان
أفضى الى أن ترى عورته وكذلك هو من امرأة الأئنه لا يحل للرجل أن يس ذلك من امرأة ولا يراه إلا أن تكون
زوجه وكذلك ما حلق من رقابهما من دون منابت شعر الرأس وشعر اللحية من الرجل وإن كانت لحية رجل
منتشرة في حلقة خلفها رجل فلم تنبت كانت عليه فيها حكومة وما قلت من هذا فيه حكومة فليست فيه
حكومة أكثر من الحكومة في خلافه وإنما قلت ان في شعر البدن إذا لم ينبت حكومة دون الحكومات في
الرأس واللحية إذا ذهب الشعر لأن أثر شينه على الرجل دون شين شعر الرأس واللحية وجعلت في ذهابه بلا أثر في
البدن لأن نبات الشعر أضع وأتم له وإذا ضرب رجل رجلاً ضرباً يذهب له شعراً أو لم يغيره بشراً غيراً
آله فلا حكومة عليه فيه ويعزر الضارب (قال الشافعي) وإن غير جلده أو أثر به فعليه حكومة لأن الجناية
قائمة ولو خلقت لامرأة لحية وشاربان أو أحدهما دون الآخر خلفهما رجل أدب وكانت عليه حكومة
أقل منها في لحية الرجل لأن اللحية من تمام خلقه الرجل وهي في المرأة عيب إلا أني جعلت فيها حكومة للتعدي
والألم (قال أبو يعقوب) هذا إذا لم ينبت أو نبت ناقصاً فأما إذا نبت ولم يكن قطع من جلده ما شئ فليس عليه
الا التعزير (قال الربيع) وأنا أقول به

(قطع الاظفار) قال الشافعي رحمه الله وإذا قطع الرجل ظفر رجل عمداً فإن كان يستطيع فيه
القصاص اقتص منه وإن لم يستطيع منه القصاص ففيه حكومة فان نبت صحيحاً غير مشين ففيه حكومة وإن
نبت مشيداً ففيه حكومة أكثر من الحكومة فيه إذا نبت غير ناقص ولا مشين وإن لم ينبت ففيه حكومة أكثر
من الحكومة قبله ولا يبلغ بالحكومة دية أو غلّة ولا دية قدر ماتحت الظفر من الاغلة لأن الظفر لا يستوظف
الاغلة فلا يبلغ بحكومته أرشه لو قطع ما تحت من الاغلة
(غم الرجل وخفقه) قال الشافعي رحمه الله ولو خنق رجل رجلاً أو غمه ثم أرسله ولا أثر به منه لم يكن عليه
فيه غرم وعزر ولو حبسه فقطع به في ضيقته ولم ينل في يديه بشئ ولم ينع طعماً ولا شراباً فقد أثم ويعزر ولا غرم
عليه وكل ما ناله من خدش أو أثر في يديه بقي ففيه حكومة وإن كان أثره يذهب مثل الخضره من اللطمة
فلا حكومة

(الحكومة) قال الشافعي رحمه الله الجنايات التي فيها الحكومة كل جنابة كان لها أثر باق جرح أو

والمهجر الى الصلاة كالمهدي بدنه ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبشاً حتى ذر الدجاجة والبيضة اه كتبه مصححه خدش

خدر أو كسر عظم أو ورم باق أو لون باق فاما كل ضرب ورم أو ورم فلم يبق له أثر فلا حكومة فيه وكل ما
 قلت في حكومة فالحكومة فيه من وجوه منها أن يجرحه في رأسه أو في وجهه جرحا دون الموضحة فيبرأ كالم
 الجروح فاقد رده من الموضحة ثم أنظر كم قدر الجرح الذي فيه الحكومة من الموضحة فان قال أهل العلم به
 جرحه قدر نصف موضحة جعل فيه ما في نصف موضحة فان قالوا أ كثر أو أقل جعل فيه بقدر ما قالوا انه
 موقعه من الموضحة في الالم وبطء البرء وما أشبهه (قال الشافعي) وان قالوا لا ندري لمغيب العظم وانه قد
 يكون دونه لحم كثير وقليل كم قدرهما من الموضحة قبل احتياطوا فان قلتم لا شاك في أنها نصف موضحة وقد
 نسلت في أن تكون ثلثين لانهما تشبه ذلك قبل فهي النصف الذي لا تشكون فيه ولا يعطى منه بالمثل شيئا
 (قال الشافعي) واذا شان الوجه أو الرأس جرح نظري الجرح كما وصفت ونظري الشين مع الجرح فان كان
 الشين أكثر ارشام من الجرح أخذ بالشين وان كان الجرح أكثر ارشام من الشين أخذ بالجرح ولم يزد للشين شيئا وان
 قبل الشين أرش موضحة أو أكثر منه نقص من موضحة شيئا ما كان الشين وانما معنى ان أبلغ به موضحة أن
 الموضحة لو كانت فسانت لم يزد على أرش موضحة فاذا كان الشين مع ما هو أقل من موضحة لم يجز أن يبلغ
 الشين مع الجرح دون موضحة أرش موضحة وان كان الضرب لم يجرح وبقي منه شين فهكذا ولا يؤخذ للشين
 شي إلا أن يكون شين لا يذهب بحال أو ينال اللحم عما يحشفه أو يفجر منه شيئا أو يجرحه فان جرحه في الرأس
 أو الوجه جرحا دون الموضحة قبل لاهل البصر بذلك قدر والذلك بقدره من الموضحة واحتياطوا فان قلتم
 لا نسل في أنها نصف موضحة وقد نسلت في أن تكون ثلثين لانهما تشبه ذلك قبل فهي النصف الذي
 لا تشكون فيه ولا يعطى منه بالمثل شيئا واذا كان هكذا أخذ له أرش وان سود اللون أو خضره سوادا
 يبقى أو خضرة كذلك فشان الوجه سئل أهل العلم فان قالوا صار الى هذا عوت من اللحم أخذ للشين فيه أرش
 وان قالوا هذا مشكل وان بلغ مدة كذا ولم يذهب لم يذهب أبدا ترك الى تلك المدة فان لم يذهب أخذ له أرش
 ومتى أخذ له شيء مما وصفت غير أن الجرح الذي يعلم انه لا يذهب ارشام ذهب رد الارش الذي أخذ له وما
 قلت من الجراح التي لا قدر فيها وكسر العظام والشين سواء في الحر والحررة والمملوك والمملوكة والذمي والذمية
 يقوم في دية كل واحد منهما كما يقوم في غن المملوك ويحد في دية كل واحد من الاحرار بقدرها في دية
 الجوسي بقدر الموضحة وفي دية المرأة بقدر موضحتها وكذلك النصراني واليهودي وكذلك الحرفي كوفي
 موضحة ومادون موضحته بقدر ديته كان ديته ثمناله كما تكون قيمة المملوك ثمناله واذا كان الجرح في غير
 الرأس والوجه في عضويه أرش معلوم فليس في جرحه اذا التأم الا قدر الشين الباقي بعد التئامه من قبل أنه
 ليس في جراح الجسد قدر معلوم الا الجائفة لخوف تلفها واذا بلغ شين الجرح الذي في العضو الذي فيه قدر معلوم
 أكثر من ذلك العضو نقصت الحكومة على قدره وذلك مثل أن يجرح في أغملة من أطراف أصابع يديه أو
 رجله أو ينزع له ظفر افيكون أرش الشين فيها أكثر من دية الأغملة فلا يبلغ به دية أغملة لانه لو قطعت أغملة
 وشانته لم يزد على قدرها فلا يبلغ بما هو دونها من شينها قدرها ولو كان الجرح في وسط الانامل أو أسافلها وكان
 قدر شينها أكثر من أرش أغملة لم يبلغ به أرش أغملة كما وصفت وان كان الجرح في الكف أو القدم فشان بأكثر
 من ارش الكف أو القدم لم يبلغ به أرش كف ولا قدم لانهم لو قطعنا فشاننا لم يزد على ارشهما بالشين شيئا فلا
 يبلغ بمادون قطعهما من الجناية عليهما ارش قطعهما ولا شللهما وهكذا ان كان في الذراع أو العضد أو الساق
 أو القدم لم يبلغ بشينه قدر دية يد تامة ولا رجل تامة ولو كان الجرح والشين أو أحدهما في جميع البدن كله كان
 فيه ما شان الجرح ولا يبلغ به دية الجرح وللشين ان كان حرا ولا قيمته ان كان عبدا لان في قطع اليدين الدية
 فان قال قائل فكيف حددت في الشين الذي تواريه الثياب فقلت يبلغ به مادون الدية فجعلته في الوجه الذي
 يبدو والشين فيه أقمح محدودا بموضحة وهي نصف عشر الدية قلت لما وصفت من أنه لا يجوز أن يبلغ شين لاجرح
 فيه أرش جرح في موضع من المواضع لا يبلغ بموضحة ما أبلغ فيه شين موضحة وهي أكثر مما دونها

عطائ من أبي رباح قال
 قلت لأبي عباس أقصر
 الى عرفة قال لا ولكن الى
 جدة وعسفان والطائف
 وان قدمت على أهل
 أوماشية فأتم (قال) وهذا
 قول ابن عمر وبه نأخذ
 * أخبرنا مسلم بن خالد
 عن ابن جريج عن ابن
 أبي عمارة عن عبد الله بن
 بابه عن يعلى بن أمية
 قال قلت لعمر بن الخطاب
 ذكر الله عز وجل القصر
 في الخوف فاني القصر
 في غير الخوف فقال عمر
 ابن الخطاب رضي الله
 عنه عجت مما عجت
 منه فسألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 فقال صدقة تصدق الله
 بها عليكم فاقبلوا صدقته
 * أخبرنا عبد الوهاب
 ابن عبد المجيد عن
 أيوب بن أبي تميمة عن محمد
 ابن سيرين عن ابن
 عباس رضي الله عنهما
 قال سافر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 فمابين مكة والمدينة آمنة
 لا يخاف الا الله فصلى
 ركعتين قال الاصح
 أنه سقط من كتابي

فحدت لو كان في موضعها أقل منها بان لا يبلغ به قدرها لانه لا يجوز أن يبلغ بها ما لم يبلغها من الشين وكذلك قلت في كل جرح وشين بعضه قدر ولم أحذف الديات على شين موضحة ولا ألم ألا ترى أن في الاذن نصف الدية وفي اليد نصف الدية وليست منفعة الأذن والشين ذهبا فاقربا من منفعة اليد والشين ذهبا ما الأثرى أن في الأغلة ثلاثا من الأبل وثلاثا وفي الموضحة خمس من الأبل وفي الهاشمة عشر وذهب الاعطلة أشين وأضر من موضحة وهاشمة ومواضع وهو اسم ولولا ما وصفت كان في الشين أبدا ما نقص الشين كما يكون ذلك في منافع جنى عليه فنقص به بعبد دخله (قال الشافعي) وإذا كسر عظم من العظام ثم جبر على غير عظم ففیه حكومة بقدر ألم أو جرح أو ضعف ان كان فيه وإن جبر على عظم أو شين غير العظم ففیه حكومة على ما وصفت لا يبلغ به ادية العظم لو قطع كان بكسر أغلة أو بكسر ذراع ولا يبلغ بحكومة شين الاغلة أرض أغلة ولا بحكومة للذراع ارض يد وهذا كذا (١) في الفخذ والساق والقدم والانف والفخذ فاما الضلع اذا كسر وجبر فلا يبلغ به دية جائفة لان أكثر ما فيه ان يصير منه الجائفة

(التقاء الفارسين) قال الشافعي رحمه الله وإذا اصطدم الراجلان على أي دابة كان كل واحد منهما ماضيا معا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه من قبل ان كل واحد منهما ما جان على نفسه وعلى غيره وأن كل واحد منهما مات من صدمته وصدمة غيره فبطلت جنايته على نفسه وتؤخذ له جناية غيره كالجرح نفسه وجرحه غيره كان على الجراح نصف الدية لانه مات من جنايته وجناية غيره وهكذا القوم يرمون بالمنجنيق معافير جمع الحجرج عليهم فيقتل منهم رجلا فان كانوا عشرة فقد مات من جنايته على نفسه وجناية التسعة مع نفسه عليه فترفع حصته من جنايته على نفسه وتؤخذ له جناية غيره عليه فيؤخذ لورثته تسعة أعشار دية من الذين رموا بالمنجنيق معه من عاقلة كل واحد منهم عشر دية وسواء كان أحدا راكبا على فيل والآخر على كبش أو كانا على دابتين سواء ومتفاوتين وان ماتت دابتهما ضمن كل واحد منهما في ماله نصف قيمة دابة صاحبه ولو اصطدم الفارس والراجل كانا كالفارسين يصطدمان وكذلك الراجلان يصطدمان وسواء كانا أعين أو صميين أو أحدهما أعين والآخر صميج يضمن الاعمي من جنايته ما يضمن البصير وسواء غلبت ماضيا دابتهما أو غلبت احدهما أو لم تغلبهما ولا واحد منهما وكذلك لو تقهقرت بهما دابتهما فربعت كل واحدة منهما على عقبيها فاصطدما فانا وفعلت هذا دابة أحدهما وكان الآخر مقبلا على دابته ولو كان أحدهما عبدا والآخر حرا ضمن عاقلة الحر نصف قيمة العبد بالغة ما بلغت وكان نصف دية الحرفي عتق العبد فان كان في نصف قيمة العبد فضل عن نصف دية حردفع الى سيد العبد فان كان وفاء فهو قصاص ولا شيء لسيده وان كان فيه نقص أقص بقدره ولا شيء على سيد العبد (قال الربيع) اذا كانا حيين فاما اذا مات العبد وان الجناية في رقبته ولا شيء على سيده وعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد تؤخذ من عاقلة الحر وترد على ورثة الحر ان كان مثل نصف دية أو أقل لان قيمة العبد تقوم مقام بدنه لو كان حيا فتبيع بالجناية فاما اذا كان زائدا على نصف (٢) قيمة الحر فهو رد على سيده ومتى أخذ (٣) من نصف قيمة العبد رجع ورثة الحر وأخذوا نصف دية قبيلهم فان عجزت قيمة العبد فلا شيء لهم (قال الشافعي) واذا كان المصطدمان عبدين كان نصف قيمة كل واحد منهما في عتق صاحبه وبطلت الجناية من قبل أن الجانبين جميعا قد ماتا ولا يضمن عنهما عاقلة ولا مال لهما وسواء في الاصطدام الفارسان اللذان يعقلان والمعتوهان والاعميان والبصيران وأن يكون أحدهما معتوها والآخر عاقلا أو أحدهما أصيبا والآخر بالغيا اذا كانا راكبي (١) قوله في الفخذ كذا في بعض النسخ وهو مكرر مع الفخذ بعده وفي نسخة في العبد ولعلها محرفة عن العضد وحرره (٢) قوله قيمة الخ كذا في النسخ ولعل قيمة محرفة عن دية (٢) قوله من نصف لعل من زائدة من النسخ أو سقط مجرور هار هو العاقلة أو نحوه كنبه مصححه

ابن عباس أخبرني عن أبي يحيى عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان اذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر في الزوال واذا سافر قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينهما وبين العصر في وقت العصر قال وأحببه قال في المغرب والعشاء مثل ذلك • أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس وابن الزبير لا يختلفان في التشهد • أخبرنا مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وحانت الصلاة العصر فاتى المؤذن أبابكر

الدائنين بأنفسهما أو جملهما عليهما أو أهما أو ولياهما في النسب أن لم يكن لهما أب فإن كان جملهما أجنبيان
ومثلها لا يضبط الدابة فدية من أصابا على عاقلة الذي جملهما لأن جملهما عدوان عليهم فيضن ما أصابا في جله
(قال الشافعي) وأصطدام الرجلين عمد أو خطأ سواء الألف المأثم ولا فود في الصدمة وهي خطأ عمد تحملها
العاقلة والدية فيها إذا كانا مقبلين مغلظة وإذا كانا مدبرين وحرنت بهما دابتهما أو اصطدما مدبرين غير
مقبلين عامدى الصدمة فنصف دية مغلظة وإن كان أحدهما مقبلا فنصف دية الذي أقل مغلظة ونصف
ديته إذا كان مات من صدمته وصدمة مدبر غير مغلظة

(صدمة الرجل الآخر) قال الشافعي وإذا كان الفارس أو الراجل واقفا في ملكه أو غير ملكه أو
مضطجعا أو راقدًا فصدمة رجل فقتله والمصدوم يبصر ويقدر على أن يخرف أو لا يبصر ولا يقدر على أن
يخرف أو أعمى لا يبصر - وادوية المصدوم مغلظة على عاقلة الصادم (قال الشافعي) ولومات الصادم
كانت دية - ودرالانه جنى على نفسه ولو أن الواقف انحرف عن موضعه فالتقى هو وآخر مقبلين فصدمة فاتا
مضطجعين فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمه لأنه فعلا في التحرف ولو كان تحرفه مولى عنه فكان
الفارس أو الراجل الصادم له كان كهو لو كان واقفا فتضمن عاقلة الصادم دية ولومات الصادم كان دمه
هدرالانه جنى على نفسه وإذا مات الدائنان من الاصطدام فنصف عن كل واحد منهما على الصادم لأن
العاقلة لا تضمن ثمن دابة

(اصطدام السفينتين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اصطدم السفينتان فكسرت أحدهما الأخرى
ومات من فيهما وتلفت جملتهما أو مات تلف منهما أو مما فيهما أو من أحدهما فلا يجوز فيها إلا واحد من
قولين أما أن يضمن القائم في حاله ثلث بأمر السفينة نصف كل ما أصابت سفينته لغيره ولا يضمن بحال إلا أن
يكون يقدر أن يبصر فها بنفسه ومن يطيعه فلا يبصر فها ما إذا غلبته فلا يضمن ومن قال هذا القول
قال القول قول الذي يبصر فها في اتها غلبته ولم يقدر أن يبصر فها أو غلبته ربح أو موجه وإذا ضمن ضمن غير
النفوس في ماله وضمت النفوس عاقلة إلا أن يكون عبدا فيكون ذلك في عنقه وسواء كان الذي يلي تصردها
مالكها أو موكلا فيها أو متعديا في ضمان ما أصابت إلا أنه إذا كان متعديا فيها ضمن ما أصابها هي وأصابت
وهكذا ان صدمت ولم تصدم أو صدمت فأصابت وأصابت فسواء من ضمن أو كهب بكل حال ضمنها
وان غلب أو غلبا ومن لم يضمن إلا أن يقدر على تصردها فله كذا ضمن الذي لم يغلب على تصردها وجعله
كعامد الصدم ولم يضمن المألوف (قال الشافعي) وإذا صدمت سفينة بغير أن يعمد بها الصدم لم يضمن شيئا مما
في سفينته بحال لأن الذين فيها دخلوا غير متعدي عليهم ولا على أموالهم وإذا عرض لراكبي السفينة ما يخافون
به التلف عليها وعلى من فيها وما فيها أو بعض ذلك فالتقى أحدهم بعض ما فيها رجا أن تخف فتسلم فإن كان
ما ألقى لنفسه فله ألتف فلا يعود بشئ منه على غيره وإن كان بعض ما ألقى لغيره ضمن ما ألقى لغيره دون أهل
السفينة فإن قال بعض أهل السفينة لرجل منهم ألقى متاعك فالتقاء لم يضمن له شيئا لأنه هو ألقاه وإن قال ألقاه
على أن أضنه فاذن له فالتقاء ضمنه وإن قال ألقاه على أن أضنه وركاب السفينة فاذن له بذلك والتقاء ضمنه له
دون ركاب السفينة إلا أن يتطوعوا بضمانه معه فإن خرق رجل من السفينة شيئا أو ضربه فانحرق أو انشق
ففرق أهل السفينة وما فيها ضمن ما فيها في ماله وضمن ديات ركبانها عاقلة وسواء كان الفاعل هذا ما مالكا
للسفينة أو القائم بأمرها أو رابكها أو أجنبيا مرتبها

(جناية السلطان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أقام السلطان حردا من قطع أو حدة ذنف
أو حذر ناليس برجم على رجل أو امرأة عبدا أو حر فمات من ذلك فالحق قتلته لأنه فعل به ما لزمه وكذلك أن
أقص منه في جرح يقتص منه من مثله وإذا ضرب في خمر أو سكر من شراب بنعلين أو طرف ثوب أو يد أو
ما أشبهه ضرب بالحيط به العلم أنه لا يبلغ أربعين أو يبلغها ولا يجاوزها فمات من ذلك فالحق قتلته وما قلت

فتقدم أبو بكر وجاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأكثر الناس
التصفيق وكان أبو بكر
لا يلتفت في صلاته فلما
أكثر الناس التصفيق
التفت فرأى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأشار
إليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يكأنت
فرفع أبو بكر يديه
فحمد الله على ما أمر به
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم استأخر وتقدم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما قضى صلاته
قال ما لي رأيكم أكرتم
التصفيق من بابه شئ في
صلاته فليسج فانه إذا
سج التفت إليه فاتما
التصفيق للنساء
• أخبرنا سفيان عن
الزهري عن أبي سلمة عن
أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
التسبيح للرجال
والتصفيق للنساء
• حدثنا سفيان بن عيينة
عن زيد بن أسلم عن عبد
الله بن عمر رضي الله
عنهما قال دخل رسول الله

الحق قتله فلا عقل فيه ولا قودولا كفاة على الامام ولا على الذي يلى ذلك من المضروب ولو ضربه بما وصفت
 أربعة بن أو نحوه لم يزد عليه شيئا فكذلك ذلك أن أبابكر سأل من حضر ضرب النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكر والله فكان قميذا كروا عنده أربعين أو نحوه فان ضربه أربعين أو أقل منها بسوط أو ضربه
 أكثر من أربعين بالنعال أو غيره ذلك فأتى فديته على عاقلة الامام دون بيت المال أخبرنا ابراهيم بن محمد
 عن علي بن يحيى عن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ما أحد يموت في حدم من الحدود فاجد
 في نفسه منه شيئا الا الذي يموت في حد الحرف فانه شيء أحدثناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فن مات منه فديته
 إما قال في بيت المال وإما على عاقلة الامام الشك من الشافعي (قال الشافعي) وبلغنا أن عمر أرسل
 الى امرأة ففرغت فاجهضت ذابطنها فاستشار عليا رضي الله عنهم فاستشار عليه بدية وأمر عليا فقال عزمت
 عليك لتضمنني في قومك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وقع على الرجل حد فضر به الامام وهو مريض
 أو في برد شديد أو حر شديد كرهت ذلك وان مات من ذلك الضرب فلا عقل ولا قودولا كفاة ولو كانت
 المحدودة امرأة كانت هكذا الا انها ان كانت حاملا لم يكن له حدها لما في بطنها فان حدها فاجهضت ضمن
 ما في بطنها وان ماتت فاجهضت لم تضمنها وضمن ما في بطنها لانه لم يتعد عليها وانما قلت ليس له أن يحدّها
 للذي في بطنها فضمنته الجنين لانه بسبب فعله ولم أضمنه اباه لان الحق قتلها (قال الشافعي) وإذا حد الامام
 رجلا بشهادة عبد بن أو عبد وحر أو ذمي ومسلم أو شهادة غير عدلين في أنفسهما أو غير عدلين على المشهود عليه
 حين شهدا فأتى ضمنته عاقلة لان هذا كله خطأ في الحكم وكذلك لو أقر عنده صبي أو معتوه بحذف حده
 ضمنهما ان ماتا ومن قلت يضمنه ان مات ضمن الحكومة في جلده أو أتران بقي به وعاش وكذلك يضمن دية يده
 ان قطعه وكل ما قلت يضمنه من خطئه فالدية فيه على عاقلة وإذا أمر الجالد بجلد الرجل ولم يوقته ضربه
 فضر به الجالد أكثر من الحد فأتى ضمن الامام دون الجالد فان كان حده ثمانين فزاد سوطا فأتى فلاجوز
 فيها الا واحد من قولين أحدهما ان يضمن الامام نصف دية كالجاني رجلان على رجل أحدهما ماضية
 والاخر ثمانين ضربة أو أقل أو أكثر من الدية نصفين أو يضمن سوما من أحد وثمانين سوما من دية
 ويكون كواحد وثمانين قتله فيعزم حصته ولو قال له اضربه ثمانين خطأ الجالد فزاده واحدة ضمن الجالد
 دون الامام ولو قال له اجلده ما شئت أو مارأيت أو ما أحبب أو مالزمت عندك فتعدى عليه ضمن الجالد العدوان
 وليس كالذي يأمره بان يضربه أمامه ولا يسمى له عددا وهو يحصى عليه ولو كان الامام للضرب ظالما
 ضمن ما أصابه من الضرب بأمره ولم يضمنه الجالد الا أن يعلم الجالد أن الامام ظالم بان يقول الامام أنا أضرب
 هذا ظالما أو يقول الجالد قد علمت أنه يضربه ظالما بلا شبهة فيضمن الجالد والامام معا ولو قال الجالد لضربه
 وأنا أرى الامام مخطئا عليه وعلت أن ذلك رأي بعض الفقهاء ضمن الجالد وليس للضارب أن يضرب إلا أن
 يرى أن ما أمر به الامام حق أو مغيب عنه سبب ضربه أو يأمره بضربه فيكون ذلك عنده على انه لم يأمره الا
 بما لزم المضروب وإذا ضرب الامام فيمادون الحد تعزيرات المضروب ضمن عاقلة الامام دية وهكذا ان
 خاف الرجل نشوز امرأته فضر بها فأتى أو ففأعنيها خطأ ضمن عاقلة نفسه واعنيها فان قيل فن ابن
 قتلته أن يعزولم زعمت انه ان مات مما جعلته لم تنقط عنه الدية قلت اني قلت له أن يفعل اباحة من جهة
 الرأي وكان له في بعض التعزير أن يترك وعليه في الحد أن يقيه وليس له تركه بحال وإذا بعث السلطان
 الى امرأة أو رجلا عند امرأة ففرغت المرأة لدخول الرسل أو غلبتهم أو انتاهاهم أو الذعر من السلطان
 فاجهضت فعلى عاقلة السلطان دية جنيها إذا كان ما أحدثه الرسل بأمره فان كان الرسل أحد أو شيئا بغير
 أمر السلطان فذلك على عواقلهم دون عاقلة السلطان لأن معروفا أن المرأة تسقط من الفرع ولو أن امرأة
 أو رجلا بعث اليه السلطان فأتى فزعمت ضمن عاقلة السلطان لان الاغلب أن أحد الايوت من فرع رسول
 السلطان ولو سجن السلطان رجلا فقتله الطعام والشراب أو أحدهما فأتى من ساعته لم يضمن شيئا الا أن

صلى الله عليه وسلم
 مسجد بني عمرو بن
 عوف فكان يصلى
 ودخل عليه رجال من
 الانصار يسلمون عليه
 فسألت صهيبا كيف
 كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يرد عليهم
 قال كان يشير اليهم
 * أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن عثمان بن أبي
 سليمان عن عامر بن
 عبد الله بن الزبير عن
 عمرو بن سليم الزرقى عن
 أبي قتادة الانصاري
 رضى الله عنه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصلى بالناس وهو
 حامل أمامة بنت زينب
 فإذا وجد وضعها وإذا
 قام رفعها * أخبرنا
 سفيان عن ابن شهاب
 عن سالم بن عبد الله عن
 أبيه قال ما سمعت عمر
 يضربها قط الا قال
 فامضوا الى ذكرا الله
 * أخبرنا ابن أبي يحيى
 عن صالح مولى التوأمة
 قال رأيت أبا هريرة
 يصلى فوق ظهر المسجد
 وحده بصلاة الامام
 * أخبرنا مالك عن

بقر السلطان أنه مات من فقد ما منعه وان حبسه مدة يمكن أن يموت فيها من حبسها عطشا أو جوعا فأت
ضمته إذا ادعى ورثته أنه مات من فقد ما منعه وكذلك لو أخذه فذ كرجوعا أو عطشا فحبسه مدة يمكن
أن يموت (١) من أتت عليه فيها من ذلك كرجوعه أو عطشه وكذلك لو حبسه فجرده ومنعه الأذنة في
رد أو حر فإن كان البرد والحر مما يقتل مثله فذت ضمته وإن كان مما لا يقتل مثله لم يضمه من قبل أنه قد يموت
فيما من غير مرض يعرف ولا يضمه حتى يكون الأغلب أنه مات بضعه أيام مدة يموت من منع مثل ما منعه
فيها فإذا كان لرجل سلعة فأمر السلطان بقطعها أو أكلة فأمر السلطان بقطع عضوه الذي هي فيه والذي
هي به لا يعقل ما يصي وأما مغلوب على عقله أو عاقل فأكرهه على ذلك فأت فعل السلطان القود في المكره إلا
أن تشاور رثته أن يأخذوا الدية وقد قيل عليه القود في الذي لا يعقل وقيل لا قود على السلطان في الذي
لا يعقل وعليه الدية في ماله (قال أبو يعقوب) والصي مثل المعتوه (قال الشافعي) فأما غير السلطان
يفعل هذا فيقادمه الآن يكون ذلك أباصي أو معتوه لا يعقل أو وليه فيضمن الدية ويدبر عنه القود بالشبهة
ولو كان لرجل أغلف أو امرأة لم تخفض فأمر السلطان بهما فأتا لم يضم السلطان لانه قد كان عليهما
أن يفعلا الآن بهدرهما في حرس شديد أو برد شديد يكون الأغلب أنه لا يسلم من عذري مثله فيضمن عاقلته ديتهما
ولو أكره السلطان رجلا على أن يرقى نخلة أو ينزل في برفرق أو ينزل فسقط فأت ضمته السلطان وعقلته
عاقلته وكذلك لو كفه أن يفعل شيئا قد يتلف من فعل مثله ولو كفه أن عشي قليلا في أمر يستعين السلطان في
مثله فأتى فأت لم يضم لأن الأغلب أن هذا الإيعات من مثله الآن بقر السلطان بأنه مات منه فضمته في ماله
أو يكون معلوما أنه إذا فعل مثل ما كفه كان الأغلب أن ذلك يتلفه وإذا كان هذا هكذا فضمته السلطان
وقد قيل يضم السلطان من هذا ما يضم من استعمل عبدًا محجورا فأما كل أمر ليس من صلاح المسلمين أكره
السلطان عليه رجلا فأت منه في ذلك الأمر فالسلطان ضامن لدية من مات فيه

(ميراث الدية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري
عن سعد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يقول الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها
شيئا حتى أخبره الضحالك بن سفيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من
دية زوجها فرجع إليه عمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن النبي
صلى الله عليه وسلم كتب إلى الضحالك بن سفيان أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية قال ابن شهاب
وكان أشيم قتل خطأ (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد في أن يرث الدية في العمد والخطأ من ورث ماسواها من
مال الميت لأنهم أتوا عن الميت وبهذا أخذ فنورث الدية في العمد والخطأ من ورث ماسواها من مال الميت وإذا
مات المجني عليه وقد وجبت دية فن مات من ورثته بعد موته كانت له حصته من دية كأن رجلا جنى عليه في
صدر النهار فمات ابن له من آخر النهار فأخذت دية أبيه في ثلاث سنين فمات الابن الذي عاش بعده ساعة
فأثم في دية كما ثبت في دين لو كان لأبيه وكذلك امرأته وغيرهما من برته إذا مات ولومات وله ابن كافر فأسلم بعد
نكح بعد الجناية ثم مات ورثته امرأته

(عفو المجني عليه في العمد والخطأ) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال إذا جنى الرجل حنابة خطأ
فعفا المجني عليه أرض الجناية فإن لم تمت من الجناية فالعفو جائز وإن مات فالعفو وصية تجوز من الثلث وهي
وصية لعرق قال لناه على عاقلته ولو كان الجاني مسلما من لا عاقلته كان العفو جائزا لانه على المسلمين ولو
كان الجاني نصرانيا أو يهوديا من أهل الجزية كان العفو جائزا من قبل أنها على عاقلته وإن كان الجاني ذميا
لا يجزى على عاقلته الحكم أو مسلما أو مجنونا خطأ فالدية في أموالهم معا والعفو باطل لانه وصية لقاتل
والعزوة أخذها بها ولو كان الجاني عبدًا فعفا عنه المجني عليه ثم مات جازا له الفوم من الثلث لانه ليست بوصية
(١) قوله من أتت الخ كذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

محمد بن عمار بن عمرو بن
حزم عن محمد بن إبراهيم
ابن الحرث التيمي عن أم ولد
لإبراهيم بن عبد الرحمن
ابن عوف عن أم سلمة أن
امرأة سألت أم سلمة
فقلت اني امرأة أطليل
ذيلي وأمشي في المكان
القدر فقلت أم سلمة
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يطهره ما بعده
* أخبرنا مالك بن أنس
عن عامر بن عبد الله بن
الزبير عن عمرو بن سليم
الزرق عن أبي قتادة
الانصاري رضي الله
عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يصلي
وهو حامل أمامة بنت أبي
العاص وهي بنت بنت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فإذا سجد وضعها
وإذا قام رفعها
• وأخبرنا سفيان بن
عيينة عن عمرو بن دينار
عن جابر بن عبد الله أن
معاذ أم قومه في العمة
فافتتح سورة البقرة فتخفى
رجل من خلفه فصلى
فذكر ذلك للنبي صلى
الله عليه وسلم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لمعاذ

للعبد انما هي وصية لمولاه ولو كان المجنى عليه خطأ فقال قد عفوت عن الجاني القصاص لم يكن عفواً عن المال حتى يبين أنه أراد بعفوه الجناية العفو عن المال لأنه قد يرى أن له فصاصاً وكذلك لو قال قد عفوت عنه الجناية وما يحدث منه وأعلمه البين أن كان جباناً عفاً للمال الذي يلزم بالجناية وعلى ورثته أن كان مبتالاً العين هكذا على علمهم ولو قال قد عفوت عنه ما يلزمه من الأرض والجناية كان عفواً عن الكافر لأنه ليست له عاقلة يجرى عليها الحكم وعن أقر الجناية خطأ ولم يكن عفواً عن العاقلة إلا أن يكون قد أراد بقوله قد عفوت عن أرض الجناية أو ما يلزمه من أرض قد عفوت ذلك عن عاقلته ألا ترى أنه لا يلزمه من أرض الجناية شيئاً فإذا عفا ما لا يلزمه لم يكن عفواً ولا يكون عفواً في هذا خاصة إلا بما وصفت من أن يقول قد عفوت ما يلزمه على عاقلته في أرض جنائبي أو ما يلزم من أرض جنائبي أن كان ممن لا تعقله العاقلة ولو كانت الجناية جرحاً عفا أرضه عفاً صحيحاً ثم مات من الجراح ففهموا قولاً أحدهما أنه يجوز العفو في أرض الجناية ولا يجوز فيما زاد على قدر الجرح بالموت على أرض الجرح كأن الجرح كان يدافعاً أرضها ثم مات فيجوز العفو في نصف الدية من الثلث ويؤخذ نصفها والثاني أنه لا يجوز إذا كان العـقل يلزم القاتل لأن الهبة التات في معاني الوصايا فلا يجوز لقاتل أن كان الجراح خطأ تبلغ دية نفس أو أكثر ففهموا أرضها ثم مات جاز العفو من الثلث لأنه قد عفا الذي وجب أو أكثر منه (قال) وإذا جرح المحجور عليه بالغاً أو معتوهاً أو صبياً عفاً أرض الجرح في الخطأ لم يجز عفووه وكذلك في العمد الذي لا يكون فيه القود وإن عفا القود جاز عفووه فيه فإن عقادته في الخطأ عن عاقلة قاتله فهي وصية لغير قاتل فمن أجاز وصيته أجاز هذا العفو في وصيته ومن لم يجزها لم يجز هذا العفو بحال

(القسامة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبة خرج إلى خير من جهد أصابها فافترقا في حوائجهم فأتى محبة فآخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير أو عين فأتى يهود فقال أنتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فأقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب محبة بتكلم وهو الذي كان يجبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبة كبر كبير يد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أن يدوا صاحبكم وأما أن يؤذونا يجرب فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا إليه أنا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحبة وعبد الرحمن أتخلفون وتسحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا ليسوا بعسلين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث إليهم عائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركضتني منها ناقة جراء (١) قال الشافعي أخبرنا الثقي قال حدثني يحيى بن سعيد وأخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك إلا أن ابن عيينة كان لا يثبت أقدم النبي صلى الله عليه وسلم الانصار بين في الإيمان أم يهود وسيقال في الحديث أنه قدم الانصار بين فنقول فهو ذلك أو ما أشبه هذا (قال الشافعي) وبهذا نقول فإذا كان مثل هذا السبب الذي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بالقسامة حكمنا بوجعنا فيها الدية على المدعى عليهم فإذا لم يكن مثل ذلك السبب لم يحكم بها فان قال قائل وما مثل السبب الذي حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل كانت خيبر دار يهود التي قتل فيها عبد الله بن سهل محضة لا يخطئهم غيرهم وكانت العداوة بين الانصار واليهود ظاهرة وخرج عبد الله بن سهل بعد العصر ووجد

(١) في الموطأنا بعد ساق الحديث ما نصه قال مالك الفقير هو البئر اهـ كتبه مصححه

أفتان أنت أفتان أنت
أقرب سورة كذا وسورة
كذا * أخبرنا سفيان
ثنا أبو الزبير عن جابر
عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله وقال في
حديث آخر قال
سفيان فذكر ذلك
لهمرو فقال هو نحوه
هذا * أخبرنا مالك
عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إذا كان
أحدكم يصلي للناس
فليخفف فإن فيهم
الضعيف والضعيف وإذا
كان يصلي لنفسه فليطل
ما شاء * أخبرنا مسلم
ابن خالد عن ابن جريج
عن عطاء قال كنت
أسمع الأئمة وذكريان
الزبير ومن بعده
يقولون آمين ويقولون
خلفهم آمين حتى إن
للمسجد للحقة * أخبرنا
عبد الوهاب بن عبد
المجيد الثقي عن أبي
ابن أبي تيمية السخيتاني
عن نافع مولى ابن عمر
قال كان ابن عمر يقرأ
في السجدة أحبه قال

تتلافيل الليل فكأن يغلب على من علم هذا أنه لم يقتله إلا بعض يهود وإذا كانت دار قوم مجتمعة لا يخلطهم
غيرهم وكانوا أعداء للقتول أو قبيلته ووجد القاتل فيهم فادعى أولياؤه قتله فيهم فلم القسامة وكذلك إذا
كان مثل هذا المعنى مما يغلب على الحاكم أنه كما يدعى المدعى على جماعة أو واحد وذلك مثل أن يدخل نفر بيتا
فلا يخرجون منه إلا وبينهم قاتل وكذلك أن كانوا في دار وحدثهم أو في صحراء وحدثهم لأن الأغلب أنهم قتلوه أو
بعضهم وكذلك أن يوجد قاتل بصحراء أو ناحية ليس إلى جنبه عين ولا أثر للرجل واحد مختضب بدمه في
مقامه ذلك أو يوجد قاتل فتأتي بينة متفرقة من المسلمين من فواح لم يجتمعوا فثبت كل واحد منهم على
الانفراد على رجل أنه قتله فتواطأ ثماذهم ولم يسمع بعضهم شهادة بعض وإن لم يكونوا ممن يعدل في الشهادة
أو يشهد شاهد واحد عدل على رجل أنه قتله لأن كل سبب من هذا يغلب على عقل الحاكم أنه كما ادعى ولي الدم
أو شهد من وصفت وادعى ولي الدم ولهم إذا كان ما يوجب القسامة على أهل البيت أو القرية أو الجماعة أن
يحفوا على واحد منهم أو أكثر فإذا أمكن في المدعى عليه أن يكون في جلة القتل جاز أن يقسم عليه وحده
وعلى غيره ممن أمكن أن يكون في جلتهم معه (٣) دعوى إذا لم يكن معه ما وصفت لا يجب بها القسامة وكذلك
لا يجب القسامة في أن يوجد قاتل في قرية يختلط بهم غيرهم أو يمر بهم المارة إذا أمكن أن يقتله بعض من
يمروا ببلقه وإذا وجبت القسامة فلا هزل للقاتل أن يقسموا وأن كانوا غيبا عن موضع القتل لانه قد عيكن أن
يعلموا ذلك باعتراف القاتل أو بينة تقوم عندهم لا يقبل الحاكم منهم ومن غيرهم غير ذلك من وجوه العلم التي لا تكون
شهادة بقطع وينبغي للحاكم أن يقول اتقوا الله ولا تحلفوا إلا بعد الاستئذان ويقبل إيمانهم متى حلفوا
(من يقسم ويقسم فيه وعليه) قال الشافعي رحمه الله يحلف في القسامة الوارث البالغ غير المغلوب على
عقله من كان منهم مسلما أو كافرا عدلا أو غير عدل ومحجورا عليه والقسامة في المسلمين على المشركين
والمشركين على المسلمين والمشركين فيما بينهم مثلها على المسلمين لا تختلف لأن كلا ولي دمه ووارث دية المقتول
وماه إلا أن لا يقبل شهادة مشرك على مسلم ولا تستدل بقوله بحال لأن من حكم الإسلام إبطال أخذ الحقوق
بشهادة المشركين (قال الشافعي) وليد العبد القسامة في العبد وجبت القسامة له على الأحرار أو عبيدهم
غير أن الدية على الأحرار في أموالهم وعواقلهم والديات في رقاب العبيد ودية العبد عنه ما كان وإذا وجبت
القسامة في عديم أذن له في التجارة أو غيره ما أذن له فيها سواء والقسامة لسيده العبد وليس للعبد قسامة لانه
ليس بمالك وكذلك المدبر والمدره وأم الولد لأن كل هؤلاء لا يملك والقسامة لسيادتهم ومنهم وإن كان
للمالك عبيد فوجب له قسامة أقسم لانه مالك فإن لم يقسم حتى يعجز لم يكن له أن يقسم وهو مملوك وكان لسيده
أن يقسم وعجزه كونه ويصير العبد الذي يقسم فيه لسيده بالميراث فحاله كحال رجل في هذا وجبت له في عبيد
له أو ابن أو غيره قسامة فلم يقسم حتى مات فتقسم ورثته ويستحقون الدية لأنهم يقومون مقامه وعليه يكون
ماملأ ومن قتل عبد الأم ولد فلم يقسم سيدها حتى مات وأوصى بنين العبد لم تقسم وأقسم ورثته وكان لها
نمن العبد وإن لم تقسم الورثة لم يكن لها ولا لهم شيء إلا أيمان المدعى عليهم ولو وجبت القسامة لرجل في عبده
فلم يقسم حتى ارتد عن الإسلام فكف الحاكم عن أمره بالقسامة فإن تاب أقسم وإن مات أو قتل على الردة
بطلت القسامة لانه لا وارث له إنما يؤخذ ماله فيأ ولو أمره مرتدا فاقسم استحق الدية فإن أسلم كانت له وإن
مات قبل الإسلام قضت فيأ عنه ولو كانت القسامة وجبت له في ابنه ثم ارتد قبل يقسم كان الجواب فيها
كالجواب في العبد للحاكم أن يأمره يقسم وتثبت الدية فإن تاب دفعها إليه وإن مات على الردة قبضها فيأ عنه
ولو كان ابنه جرح فلم يمت حتى ارتد أبوه ثم مات الابن بعد رد الأب لم يكن الاب له وارثا ولم يكن له أن يقسم
وأقسم ورثة الابن سوى الاب ولو رجع الاب إلى الإسلام لم يكن له من ميراث الابن شيء ولو جرح رجل

(٣) قوله دعوى الخ كذا في النسخ وفي المقام دقة فانظر كتبه مصححه

في العتمة إذا زلزلت
الأرض فقرأ بام القرآن
فلما أتى عليها قال بسم
الله الرحمن الرحيم بسم
الله الرحمن الرحيم بسم
الله الرحمن الرحيم قال
فقلت إذا زلزلت فقال
إذا زلزلت

(ومن كتاب الامامة) أخبرنا الأصم أخبرنا
الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الرناد
عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي
بيده لقد هممت أن آمر
بحطب فيحطب ثم أمر
بالصلاة فيؤذن بها ثم
أمر رجلا فيؤم الناس
ثم أخطف إلى رجال
فأحرق عليهم بيوتهم
والذي نفسي بيده لو
يعلم أحدكم أنه يجد
عظما سمينا أو مرمايين
حسنيين لشهد العشاء
* أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن حرملة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال بينا وبين المناقبين
شهود العشاء والصبح
لا يستطيعونهم أو ينحو

ثم ارتد فمات مرتداً ووجب فيه القسامة بطلت القسامة لأنه لا وارث له ولو جرح ثم ارتد ثم رجع إلى الإسلام قبل يموت ثم مات كانت فيه القسامة لأنه موردوث (قال الشافعي) ولو جرح عبد فاعتق ثم مات حراً وجبت فيه القسامة لورثته الأحرار وسيدته المعتق بقدر ما يملك سيده المعتق مما وجب في جراحه وقدر ما يملك الورثة سهماتهم من ميراثه كان سيده ملك بجراحه ثلث دية حرق فحلف ثلث الأيمان والورثة ثلثها بقدر موارثهم فيها ولا تجب القسامة فيما دون النفس وإذا أصيب رجل بموضع تجب فيه القسامة فمات مكانه ففيه القسامة وإن أصيب في ذلك الموضع بجرح ثم عاش بعد الجرح مدة طويلة أو قصيرة صاحب فراش حتى مات ففيه القسامة وإن كانت تقبل وتدبر وإن لم يثلثم الجرح لم يكن فيه قسامة وإن مات وقال ورثته لم يرزل صاحب فراش حتى مات وقال الذي يقسم بل كان يقبل ويدبر القول قول ورثته وله سهم القسامة إلا أن يأتي الجاني بينة أنه قد كان يقبل ويدبر بعد الجرح فتسقط القسامة وانما جعلت القول قول الورثة في أنه كان صاحب فراش (١) وذلك لأنه ليس بدمن القسامة على النفس إن فلا تاكلها إذا كان لها سبب يوجب القسامة ولو قال ورثة الميت لم يرزل مريضاً من الجرح حتى مات فقال المدعي عليه أنه مات من غير الجرح أو قالوا ذلك في رجل قامت له بينة أو اعتراف رجل بأنه جرحه جرحاً عمداً أو خطأ وأقامت لهم بينة في هذا بأنه لم يرزل صاحب فراش حتى مات جعلت عليهم الأيمان في الأول والآخريات من ذلك الجرح وجعلت لهم في القسامة الدية وفي الجناية العمد التي قامت بها البينة أو أقر بها الجاني القود إذا أقسموا المات منها ومن أوجب له دية نفس بينين أو أوجب له أن يبرأ من نفس بينين لم يستحق هذا ولم يبرأ من هذا بأقل من حسين عينا والأيمان في الدماء خلاف الأيمان في الحقوق وهي في جميع الحقوق عين عين وفي الدماء خسون عينا بما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسامة فلم نجز في عين دم يبرأها المحلف ولا يأخذها المدعي أقل من حسين عينا والله أعلم (الورثة يقسمون) قال الشافعي وإذا قتل الرجل فوجب فيه القسامة لم يكن لأحد أن يقسم عليه إلا أن يكون وارثاً كان قتله عمداً أو خطأ وذلك لأنه لا تملك النفس بالقسامة إلا دية المقتول ولا يملك دية المقتول إلا وارث فلا يجوز أن يقسم على مالا يتحققه إلا من له المال بنفسه أو من جعل الله تعالى له المال من الورثة (قال الشافعي) ولو وجبت في رجل قسامة وعليه دين وله وصايا فامتنع الورثة من القسامة فمات أهل الدين أو الموصى لهم أن يقسموا لم يكن ذلك لهم وذلك أنهم ليسوا المجني عليه الذي وجب له على الجاني المال ولا الورثة الذين أقامهم الله تعالى مقام الميت في ماله بقدر ما فرض له منه (قال الشافعي) ولورث القاتل وارثين فأقسم أحدهما فاستحق به نصف الدية أخذها الغرماء من يده فإن فضل منها فضل أخذ أهل الوصايا نكثها من يده ولم يكن لهم أن يقسموا بأخذوا النصف الآخر فإن أقسم الوارث الآخر أخذ الغرماء من يده ما في يده حتى يستوفوا دينهم وإن استوفوها أخذ أهل الوصايا الثلث مما في يده وإن كان للغرماء مائة دينار فاستوفوها من نصف الدية الذي وجب للذي أقسم أو لآلته أقسم الآخر بخمسين ديناراً ولا يرجع عليه في الوصايا لأن أهل الوصايا إنما يأخذون منه ثلث ما في يده لا كله كما يأخذ الغرماء ولا يقسم ذو قرابة ليس بوارث ولا ولي يتيم من ولد الميت حتى يبلغ التيم فان مات التيم قام ورثته في ذلك مقامه وإن طلب ذو قرابة وهو غير وارث القاتل أن يقسم جميع القسامة لم يكن ذلك له فان مات ابن القاتل أو زوجته أو أم أو جده فورثته وذو القرابة كان له أن يقسم لأنه صار وارثاً ومن وجبت له القسامة وهو غائب أو محجول أو وصي فلم يحضر الغائب أو حضر فلم يقسم ولم يبلغ الصبي ولم ينفق المعتوم أو بلغ هذا أو أفاق هذا فلم يقسموا ولم يبطوا حقهم في القسامة حتى ماتوا أقام ورثتهم مقامهم في أن يقسموا بقدر موارثهم منهم وذلك أن رث ابن عشر مال أبيه ثم يموت فيرثه عشرة فيكون على كل واحد من العشرة عشرين واحدة من قبل أن له عشر العشر من ميراث القاتل وعشر العشر واحد وهكذا في غيره من الورثة يقسمون على قدر موارثهم فان قال قائل ففي حديث ابن أبي ليلى ذكر أخي

(١) قوله وذلك هكذا في النسخ ولعلها من زيادة الناح (٢) لعل النفس زائدة فانظر وحرر

هذا * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أذن في ليلة ذات برد وريح فقال الأصوافي الرحال ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول الأصوافي الرحال * أخبرنا ابن عيينة عن أبي ب نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر ماديته في الليلة المطيرة والليله الباردة ذات ربيع

المقتول ورجلين معه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم تحلفون وتستحقون فكيف لا يحلف الاوارث
فإن فديكم أن يكون قال ذلك لوارث المقتول هو وغيره ويمكن أن يكون قال ذلك لوارثه وحده تحلفون
لواحد أو قال ذلك لجماعتهم يعني به يحلف الورثة أن كان مع أخيه الذي حكى أنه حضر النبي صلى الله عليه
وسلم وارث غيره أو كان أخوه غير وارث له وهو يعني بذلك الورثة فإن قال قائل ما الدلالة على هذا فإن جميع
حكم الله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سوى القسامة أن عين المرء لا تكون إلا فيما يدفع بها الرجل
عن نفسه كما يدفع قاذف امرأته الحد عن نفسه وينفي بها الولد (١) وكما يدفع بها الحق عن نفسه والحد وغيره وفيما
بأخذ بها الرجل مع شاهد ويدعي المال فينكل المدعي عليه وترد عليه اليمين فأخذ بيمينه ونكول صاحبه
مادعي عليه لأن الرجل يحلف في غير غيره ولا يحلف فيملك غيره بيمينه شيئاً فلما لم يكن في الحديث بيان
أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها الغير وارث ويستحق بها الوارث لم يجز فيها والله أعلم الآن تكون في
معاني ما حكم الله عز وجل به من الأيمان ثم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمون من أنه لا يملك أحد بيمين
غيره شيئاً

(بيان ما يحلف عليه القسامة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وينبغي للحاكم أن يسأل من وجبت له القسامة
من صاحبك فإذا قال فلان قال فلان وحده فإن قال نعم قال عدداً وخطأ فإن قال عدداً له ما العد
فان وصف ما يجب بمثله قصاص لو قامت بينة أحلفه على ذلك وان وصف من العمد ما لا يجب فيه قصاص
وانما يكون فيه العقل أحلفه على ذلك بعد أثباته وان قال قتله فلان ونفر معه لم يحلفه حتى يسمى النفر فان
قال لا أعرفهم وأنا أحلف على هذا أنه فمين قتله لم يحلفه حتى يسمى عدد النفر معه فان كانوا ثلاثة أحلفه
على الذي أثبتته وكان له عليه ثلث الدية أو على عاقبته وان كانوا أربعة فربعها وان لم يثبت عددهم لم يحلف
لأنه لا بدري كم يلزم هذا الذي يثبت ولا عاقبته من الدية لو حلف عليه ولو عمل الحاكم وأحلفه قبل يسأله عن
هذا كان عليه ان يعيد عليه اليمين إذا أثبت كم عدد من قتل معه ولو عمل الحاكم فأحلفه لقتل فلان فلان ولم
يقبل عدداً ولا خطأ أعاد عليه عدد ما يلزمه من الأيمان لان حكم الدية في العمد أنها في ماله وفي الخطأ أنها على عاقبته
ولو عمل فأحلفه لقتله مع غيره عمداً ولم يقبل قتله وحده أعاد عليه اليمين لقتله وحده ولو عمل فأحلفه لقتله مع
غيره ولم يسم عدد الذين قتلوه معه أعاد عليه الأيمان اذا عرف العدد ولو أحلفه لقتله وثلاثة معه لم يسمهم
قضى عليه ربع الدية أو على عاقبته فان جاء بواحد من الثلاثة فقال قد أثبت هذا أحلفه أيضاً عليه عدة
ما يلزمه من الأيمان فان كان هذا الوارث وحده أحلفه خسين يميناً لقتله مع هؤلاء الثلاثة فان كان يرث
النصف فنصف الأيمان ولم تعد عليه الأيمان الاولى ثم كلما أثبت واحداً معه أعاد عليه ما يلزمه من الأيمان
كما يتبدى استخلافه على واحد لو كانت دعواه عليه منفردة وان كان له وارثان فأغفل الحاكم بعض ما وصفت
أن عليه أن يحلفه عليه أو أحلفه مغفلاً خسين يميناً ثم جاء الوارث الآخر فحلف خسا وعشر بن يميناً أعاد
على الاول خسا وعشر بن يميناً لانها هي التي تلزمه مع الوارث معه وانما أحلفه أو لاخسين يميناً لانه
لا يستحق نصيبه من الدية إلا بها اذا لم تتم أيمان الورثة معه خسين يميناً

(عدد الأيمان على كل حالف)

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجب على أحد حق في القسامة حتى تكمل أيمان الورثة خسين يميناً
وسواء كثر الورثة أو قلوا واذا مات الميت وترك وارثاً واحداً أقسم خسين يميناً واستحق الدية وان ترك

(١) قوله وكما يدفع بها الحق الخ هكذا في الاصل وفي المقام دقة لأننا من معها التحريف فانظر كتابه صحيحه

الأصول في رجالكم
* أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن
الارقم أنه كان يوم
أصحابه يوماً فذهب
لحاجته ثم رجع فقال
سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول اذا
وجد أحدكم الغائط
فليبدأ به قبل الصلاة
* أخبرنا الثقة عن
هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن
الارقم أنه خرج الى
مكة فصحبه قوم فكانت
يؤمهم فأقام الصلاة
وقدم رجلاً وقال قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا أقمت
الصلاة وجد أحدكم
الغائط فليبدأ بالغائط
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن محمد بن
الربيع أن عتب بن
مالك كان يوم قومه
وهو أعمى وأنه قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم انها تكون الظلة
والطر والسيل وأنا
رجل ضرير البصر
فصل يارسل الله في بيتي

فشهد أنه كان في الوقت الذي قتل فيه وهم يتصادقون على الوقت غائباً بل لا يمكن أن يصل منه في ذلك الوقت ولا في يوم إلى موضع القتل لم يبرأ لأنه واحد لا تجوز شهادته ولو كان الوارثان اثنين عدلين فشهدا بهما أو شهدا على آخر أنه قتله أجزأتا شهادتهما ولم يجعل فيه قسامة والقول الثاني أنه ليس للورثة أن يقسموا على رجل يبرئه أحدهم إذا كان الذي يبرئه يعقل فإن أبرأهم مغلوب على عقله أو صبي لم يبلغ كان للباقين منهم أن يخلفوا

(ما يسقط حقوق أهل القسامة من الاختلاف ولا يسقطها) قال الشافعي وإذا اختلف الوارثان فبين يجب عليه القسامة فكانت دعواهما معاً ما يمكن أن يصدق فيه بحال لم يسقط حقهما في القسامة وذلك مثل أن يقول هذا قتل أبي عبد الله بن خالد ورجل لا أعرفه ويقول الآخر قتل أبي زيد بن عامر ورجل لا أعرفه لأنه قد يجوز أن يكون زيد بن عامر هو الرجل الذي عرفه عبد الله بن خالد وأن يكون عبد الله بن خالد هو الرجل الذي جهله الذي عرف زيد بن عامر ولو قال الذي ادعى على عبد الله قد عرفت زيداً وليس بالذي قتل مع عبد الله وقال الذي عرف زيداً قد عرف عبد الله وليس بالذي قتل مع زيد ففيها قولان أحدهما أن يكون لكل واحد منهما أن يقسم على الذي ادعى عليه وبأخذ منه ربع الدية ومن قال هذا قال حق كل واحد منهما غير حق صاحبه كرجلين لهما حق على رجل فأبرأ أحدهما با كذاب البينة لأنه قد يمكن في كل المدعى عليهما القتل وفي كل واحد من الوارثين وعلى كل واحد منهما الوهم أو ثبت كل واحد منهما أن مع الذي ادعى عليه قاتلاً غيره وإن ادعى كل واحد منهما على غير الذي أبرأه أنه قاتل مع الذي ثبت عليه كان لكل واحد منهما أن يقسم وبأخذ منه حصته من الدية والقول الثاني أن ليس لواحد منهما أن يقسم حتى تجتمع دعواهما على واحد فيقسمان عليه ومن قال هذا قال هذان ليسا كرجلين لهما حق على رجل فاكذب أحدهما بئس فبطل حقه وصدق الآخر بئس فآخذ حقه لأن هذا الحق أخذ بغير قول المدعى وحده وأخذ به شهادة أمر المسلمين مقبول مثلها والقسامة حق أخذ بدلالة وأيمانهم ما بهما لانهما واران له ولا يأخذانه وكل واحد منهما يكذب صاحبه ومن قال هذا قال لو أن وارثين وجبت لهما القسامة ادعى كل واحد منهما على رجل أنه قتل أباه وحده لم يكن لواحد منهما أن يقسم على واحد من الذي ادعى عليه ولا على غيره لأنه قد أبرأ غيره بدعواه عليه وحده وأنه لا يمكن فيهما أن يكونا صادقين بحال ولا يكون أحدهما قتله وحده والآخر قتله وحده وكذلك لو كان له معهما وارث ثالث فادعى على الذي ادعى عليه وحده أو معه غيره لم يكن ذلك له ولو وجبت لهما فادعى أحدهما على واحد بعينه وقال الآخر لا أعرفه وامتنع من القسامة كان للذي أثبت القسامة عليه أن يقسم بخسين يميناً وبأخذ حصته من الدية لان امتناع أخيه من البين ليس با كذابه فإذا لم يكن أكذابه فله أن يخلف بكل حال وكذلك لو ادعى واران أنه قتل أباهما فقال أحدهما قتله وحده وقال الآخر قتله وآخر معه كان للذي أفرد الدعوى عليه وحده أن يخلف وبأخذ منه ربع الدية والآخر يخلف وبأخذ ربع الدية لانهما اجتماعاً على أن عليه نصف الدية وأقر أحدهما بانها عليه كلها ولا يؤخذ في هذا القول إلا اجتماعاً عليه ولا يكون للذي ادعى على الباقي أن يخلف لان أخاه يكذبه أن يكون قاتلاً فعلى هذا الباب كله

(الخطأ والعمد في القسامة) أخبرنا الزبيدي قال قال الشافعي إذا وجبت القسامة لم أحلف للورثة حتى أسألهم أعمداً قتل صاحبهم أو خطأً فإن قالوا عمداً أحلفتهم على العمد وجعلت لهم الدية في مال القاتل حالة

وعروة * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء قال سمعت عبيد ابن عمير يقول اجتمعت جماعة فيما حول مكة قال حسبت أنه قال في أعلى الوادي ههنا وفي الحج قال فحانت الصلاة فتقدم رجل من آل أبي السائب أجمعى اللسان قال فآخروا المسورين مخزومة وقدم غيره فبلغ عمر بن الخطاب فلم يعترفه بنى حتى جاء المدينة فلما جاء المدينة عذره بذلك فقال المسور أنظرني يا أمير المؤمنين إن الرجل كان أجمعى اللسان وكان في الحج فخشيت أن يسمع بعض الحاج قراءته فيأخذ بهجته فقال هنالك ذهبت بها فقال نعم فقال قد أصبت * أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح

مغلطة كدية العمد وان قالوا خطأ أحلفتهم لقتله خطأ ثم جعلت الدية على عاقلة القاتل في مضي ثلاث سنين كدية الخطأ وهكذا اذا كانت لسلمين على مشركين أو لمشركين على مسلمين أو لمشركين على مشركين أحرار لا تختلف فاذا كانت القسامة على عبد أو قوم فيهم عبد كانت الدية في الخطأ والعدي عنق العبد دون مال سيده وعاقلته ولا تكون القسامة الا عندما كم واذا أقسموا بغير أمر الحاك كم أعاد عليهم الحاك كم الأيمان ولم يحسب لهم من أيمانهم قبل استخلافهم شيئاً

(القسامة بالبينة وغيرها)

(قال الشافعي) واذا حلف ولادة الدم على رجل أنه قتل لهم قتيلاً واحده وأخذوا منه الدية أو من عاقلته ثم جاء شاهدان بما فيه البراءة الذي أقسموا عليه من قتل قتيلاً واحده رد لولادة القتيل ما أخذوا من الدية على من أخذوا منه وذلك أن يشهد شاهدان أن هذا الذي أقسموا عليه كان يوم كذا من شهر كذا وذلك القاتل بمكة والقَتيل بالمدينة أو كان ببلد لا يمكن أن يبلغ موضع القَتيل في يوم ولا أكثر أو يشهدون على أن فلان الذي أقسموا عليه كان معهم قبل طلوع الشمس الى زوال الشمس وانما قتل القَتيل في هذا الوقت أو ما في معنى هذا مما يثبت الشاهدان أن هذا المقسم عليه بريء من قتل صاحبهم فان شهدوا أن فلاناً رجلاً خرق قتل صاحبهم لم يخرج الدية حتى ينظر فان جازت شهادتهم على فلان أخرجت الدية التي أخذت بالقسامة فردت الى من أخذت منه وان ردت عن فلان لم يخرج التي أخذت بالقسامة بشهادته لم يخرج شهادته على رجل بعد اذ ولا بأن يعدلهم من يجزى الى نفسه أو يدفع عنها ولا يقبل شاهدان من عاقلة المدعى عليه اذا ادعى القتل خطأ ان يبتدوها بما يرى المدعى عليه في الخطأ لأن ذلك براءة لهم مما يلزمهم من الدية وقد قيل ان كان القتل عمد لم يقبل ذلك للمدعى عليه لان ذلك ابراءه من اسم القتل ولان كان الشاهدان يكونان اذا شهدا أبرأ أنفسهما من شيء من الدية أو جزا الى أنفسهما (قال الشافعي) وان لم يقطعوا الشهادة بما بين براءته لم يكن بريئاً وذلك مثل أن يكون القَتيل ببلد فيقتل يوم الجمعة لا يرى أي وقت قتل فيه فيشهد هؤلاء الشهود ان هذا كان معهم يوم الجمعة طول النهار وفي بعض النواحدون بعض أو في حبس وحديد أو مريضاً لانه قد يمكن أن يقتله في وقت لم يكن معهم فيه ونقلت من السجن والحديد ويقتله في الحديد ويقتله وهو مريض (قال الشافعي) ولو شهدوا على الورثة أنهم أقروا أن هذا المقسم عليه لم يقتل أباهم أو أنه كان غير حاضر قتل أبهم أو أنه في اليوم الذي قتل فيه أبهم كان لا يمكن أن يبلغ حيث قتل أبهم أو أنهم أقسموا عليه عارفين بأنه لم يقتله أحد أخذت الدية منهم وللإمام نعيم بن أبي رهم بقرارهم وأخذ المال بالباطل ولو كانوا شهدوا على أنهم قالوا إن كذا غيباً عن قتله قبل القسامة وبعدها لم يردوا شيئاً لأنني أحلفتهم وأنا أعلمهم غيباً وكذلك لو شهدوا قبل القسامة وبعدها أنهم قالوا ما نحن على يقين من قتله كان لهم أن يقسموا لانهم قد يصدقون الشهود بما لا يستيقنون وانما اليقين العيان لا الشهادة ولو شهدوا عليهم أنهم قالوا قد أخذنا منه الدية أو من عاقلته الدية بظلم سئلوا فان قالوا قلناه لان القسامة لا توجب لنادية حلفوا بالله ما أرادوا غير هذا وقيل لهم ليس هذا بظلم وان سميتوه ظلماً وان لم يحلفوا على هذا حلف المدعى عليه ما قتل صاحبهم وردوا الدية فان قالوا أردنا بقولنا أخذنا الدية بظلم بانا كذبنا عليه ردوا الدية وعزروا ولو أقسم الورثة على رجل انه قتل أباهم وحده وشهد شاهدان على رجل غيره انه قتل أباهم فدعى الورثة على ائقائل المشهود عليه دم أبهم وسألوا القودبة أو الدية لم يكن ذلك لهم لانهم قد زعموا أن قاتل أبهم رجل واحد فابرؤا منه غيره وردوا ما أخذوا من الدية بالقسامة لانه قد شهد لمن أخذوا منه الدية بالبراءة وأبرؤه بدعواهم على غيره ولو ثبتوا أيضاً على دعواهم على الأول وكذبوا البينة لم يأخذوا من الآخر عقلاً ولا قوداً لانهم أبرؤوه وردوا ما أخذوا من الأول لان الشاهد قد شهد بالبراءة ولو أن شاهدين شهدا

بينهم وحانت الصلاة فجاء المؤذن الى أبي بكر رضى الله عنه فقال أتصلي للناس فأقيم فقال نعم فصلى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس (قال) وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشأ اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمك مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فلما انصرف قال يا أبا بكر ما منعك أن تبت أذا أمرت فقال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي أراكم أكثرتم التصفيق فنابته شيء في صلاته

لرجل بما يبرئه من دم رجل كما وصفت ثم أقر المشهود له أنه قتله عمدا أو خطأ لزمه الدم كما أقر به وإذا أقر به خطأ لزمه في ماله في ثلاث سنين دون عاقبته ولو أن ولادة الدم أقر وأن رجلا لم يقتل أباهم وادعوه على غيره وأقر الذي أبرؤه أنه قتل أباهم منفردا فقد قيل يؤخذ باقراره ويكون أصدق عليه من إبرائهم له شهادة من شهد له بالبراءة وقيل لا يؤخذ باقراره من قبل أن ولادة الدم قد أبرؤه من دمه وسواء ادعوا الوهم في إبرائه ثم قالوا أنبتنا نك قتلته أو لم يدعوه

﴿ اختلاف المدعى والمدعى عليه في الدم ﴾ قال الشافعي ولو أن رجلا ادعى أن رجلا قتل أباه عمدا بما فيه القود وأقر المدعى عليه أنه قتله خطأ فالقتل خطأ والدية عليه في ثلاث سنين بعد أن يحلف ما قتله الا خطأ فإن نكل حلف المدعى لقتله عمدا وكان له القود وهكذا إن أقر أنه قتله عمدا بالشيء الذي إذا قتله به لم يقدر منه ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه وحده خطأ فأقر المدعى عليه أنه قتله هو وغيره معه كان القول قول المقر عينه ولم يغرم الانصف الدية ولا يصدق على الذي زعم أنه قتله معه ولو قال قتلته وحدي عمدا وأنا مغلوب على عقلي بمرض فان علم أنه كان مريضا مغلوبا على عقله قبل قوله مع عينه وان لم يعلم ذلك فعليه القود بعد أن يحلف ولى الدم لقتله غير مغلوب على عقله وهكذا لو قامت عليه بينة بأنه قتله فقال قتلته وأنا مغلوب على عقلي (قال الشافعي) وإذا وجد القاتل في محلة قوم يختلط بهم غيرهم أو صحراء أو مسجد أو سوق أو موضع مسير إلى دار مشتركة أو غيرها فلا قسامة فيه فان ادعى أولياؤه على أهل المحلة لم يحلف لهم منهم الا من أنبتوا بعينه فقالوا نحن ندعى أنه قتله فان أنبتوهم كلهم وادعوا عليهم وهم مائة أو أكثر وفيهم نساء ورجال وعبيد مسلمون كلهم أو مشركون كلهم أو فيهم مسلم ومشرك أحلفوا كلهم عينا عينا لانهم يزدون على خمسين وان كانوا أقل من خمسين ردت الايمان عليهم فان كانوا خمسة وعشرين حلفوا عينا عينا عشرين وان كانوا ثلاثين حلفوا عينا عينا عشرين لان على كل واحد منهم عينا وكسر عينا ومن كانت عليه كسرين حلف عينا ثمانية وليس الاحرار المسلمون بأحق بالايمان من العبيد ولا العبيد من الاحرار ولا الرجال من النساء ولا النساء من الرجال كل بالغ فيها سواء وان كان فيهم صبي ادعوا عليه لم يحلف وإذا بلغ حلف فان مات قبل البلوغ فلا شيء عليه ولا يحلف واحد منهم الا الواحد ادعوا عليه بنفسه فاذا حلفوا برئوا وإذا نكوا عن الايمان حلف ولادة الدم خمسين عينا واستحقوا الدية ان كانت عمدا في أموالهم وراقب العبيد منهم بقدر حصصهم فيها وان كانت خطأ فعلى عواقلهم وان كان ولى القاتل ادعى على اثنين منهم حلف أحدهما وامتنع الآخر من البين برئ الذي حلف وحلف ولادة الدم على الذي نكل ثم لزمه نصف الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقبته ان كان خطأ لانهم انما ادعوا أنه قاتل مع غيره وسواء في النكول عن البين المحجور عليه وغير المحجور عليه اذا نكل منهم واحد حلف المدعى عليه وكذلك سواء في الاقرار اذا أقر المحجور عليه وغير المحجور عليه الجناية لزمه منها ما يلزم غير المحجور عليه والجناية خلاف البيع والشراء وقد قيل لا يلزمه الابجناية العمد في الاقرار والنكول

﴿ باب الاقرار والنكول والدعوى في الدم ﴾

قال الشافعي رحمه الله تعالى وكذلك العبد سواء في الاقرار بالجناية والنكول عن البين فيها الا في خصلة بان العبد اذا أقر بجناية لا قصاص فيها لم يتبع فيها وأشهدا لما أقر باقراره بها حتى عتق ألزمه اياها لانه حين أقر أقر بما لا يجره فلا يجوز اقراره في مال غيره وإذا صار له مال كان اقراره فيه وإذا ادعوا على عشرة فيهم صبي

فليسح فانه اذا سح النفق اليه وانما التصفيق للنساء (قال أبو العباس يعني الاصم) أخرجت هذا الحديث في هذا الموضع وهو معاد الا أنه مختلف اللفاظ وفيه زيادة ونقصان * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرنا معن بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من السنة أن لا يؤمهم الا صاحب البيت * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قسيلة قال حدثنا أبو سليمان مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني نافع قال أقمت الصلاة في مسجد بطائفة من المدينة ولابن عمر قريبا من ذلك المسجد أرض

رفعت حصه الصبي عنهم من الدية ان استحققت وان نكلوا حلف ولادة الدم وأخذوا منهم تسعة أعشار الدية فاذا بلغ الصبي حلف فبرئ أو نكل حلف الولي وأخذ منه العشر اذا كان القتل عمدا (قال الشافعي) وإذا ادعى على جماعة فيهم معنوه فهو كالصبي لا يحلف وذلك أنه لا يؤخذ باقراره على نفسه فان أفاق من العتة أحلف وتسعة البين بعدم مسئلته عما ادعوا عليه وان نكل حلف ولادة الدم واستحقوا عليه حصته من الدية وان ادعوا على قوم فيهم سكران لم يحلف السكران حتى يفيق ثم يحلف فان نكل حلف أولياء الدم واستحقوا عليه حصته من الدية (قال الشافعي) وإذا وجد القاتل في دار رجل وحده فقد قيل لا يبرأ الا بخمسين عينا اذا ادعى عليه القتل

(قتل الرجل في الجماعة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كانت الجماعة في مسجد أو مجمع غير المسجد فازدحومات رجل منهم في الزحام قيل لوليه ادع على من شئت منهم فان ادعى على أحد بعينه أو جماعة كانت في المجمع الذي قتل فيه أو جماعة يمكن أن تكون قاتله زحام قبلت دعواه وحلف واستحق على عواقلهم الدية في ثلاث سنين وان ادعاه على من لا يمكن أن يكون زجه بالكثرة كان يكون في المسجد ألف فديعه عليهم فلا تقبل دعواه لانه لا يمكن أن يكون كلهم زجه فان لم يدع على أحد بعينه يمكن أن يكون زجه لم يعرض لهم فيه ولم يجعل فيه عقلا ولا قودا (قال الشافعي) وهكذا ان قتل بين صفين لا يدري من قتله وهكذا قتل الجماعات في هذا كله (قال الشافعي) وإذا ادعى على رجل بعينه فأنكر المدعى عليه أن يكون كان في الموضع الذي قتل فيه القاتل لم يقسم ولي الدم عليه حتى تقوم بينة بأنه كان في ذلك الموضع فاذا أقر أو قامت عليه بينة بذلك فلولي القاتل أن يقسم عليه (قال الشافعي) وسواء فيما تجب فيه القسامة كان بالميت أو سلاح أو خنق أو غير ذلك أو لم يكن لانه قد يقتل بما لا أثر له فان قال المدعى عليه القتل انما مات ميت من مرض كان به أو مات فجأة أو بصاعقة أو ميتة ما كانت فان لولي القاتل القسامة بما وصفت من أنه قد يقتل بما لا أثر له ولو دفعت القسامة بهذا دفعتها بان يقول جاء ناجر يحافات من جراحه عندنا

(نكول المدعى عليهم الدم عن الايمان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا لم أجعل لولادة الدم الايمان فادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا أحلف المدعى عليه خمسين عينا ما قتله فاذا حلف برئ من دمه ولا عقل ولا قود عليه وان كان أقر بقتله قتل به الا أن يشاء الوارث العقل ويأخذ من ماله أو العفو عن العقل والقود وان لم يقرو نكل عن البين قيل للوارث أحلف خمسين عينا لقتله ولك القود كهو باقراره وان كان المدعى عليه القتل معنوها أو صيبا لم يحلف واحكم بينهما لانه لو أقر في حاله تلك لم ألزمه اقراره فان أفاق المعنوه وبلغ الصبي أحلفته على دعوى ولي الدم فان حلف برئ وان أقر لم يكن عليه القود وكانت الدية عليه في ماله حالة ان كان القتل عمدا وان كان القتل خطأ في ثلاث سنين ولا تضمن عاقلة باقراره وان نكل المدعى عليه الدم عن البين وامتنع الوارث من البين فلا شيء على المدعى عليه وهكذا الدعوى فيما دون النفس من جراح العمد والخطأ لا تختلف ولو كانت الدعوى على رجلين أنهما قتلاه خطأ أحلف كل واحد منهما خمسين عينا فان حلف أحدهما ونكل الآخر عن البين حلف الولي خمسين عينا على الناكل واستحق نصف الدية عليه ولا يستحق الا بخمسين عينا ويرد الايمان على الذي حلف خسا وعشرين عينا حتى يتم عليه خمسون عينا لانه لم يحلف معه تمام خمسين عينا وقد قيل لا يبرأ واحد منهما لو حلفا معا الا بخمسين عينا ولا يحسب له بين غيره (قال الشافعي) وإذا ادعى على رجل أنه قتله فلم يشك ولم يحلف أو حلف فلم يتم الايمان التي يبرأ بها حتى يموت لم يكن لولي الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم ولو نكل في حياته عن البين كان لولي الدم أن يحلف ويستحق عليه الدم

(باب دعوى الدم) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ادعى على رجل أنه قتل رجلا وحده أو قتله هو

بمهاو امام ذلك المسجد مولاه ومسكن ذلك المولى وأصحابه ثمة قال فلما سمعهم عبد الله جاء ليشهد معهم الصلاة فقال له المولى صاحب المسجد تقدم فصل فقال عبد الله أنت أحق أن تصلي في مسجدك مني فصل المولى * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع ابن عمر اعتزل بمعي في قتال ابن الزبير والحجاج بمعي فصل مع الحجاج * حدثنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه ان الحسن والحسين كانا يصليان خاف مروان قال فقال ما كانا يصليان اذارجعا الى منازلهما فقال لا والله ما كانا يزيدان على صلاة الأئمة * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بمعي ركعتين وأبو بكر وعمر * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مثله * أخبرنا سفيان حدثنا

وغيره عدا فقد قيل لا يبرأ الا بخمسين يمينا وقيل يبرأ بحصته من الايمان وهي خمسة وعشرون يمينا اذا حلف مع المدعى عليه واذا ادعى عليه جرح أو جراح دون النفس فقد قيل يلزمه من الايمان على قدر الدية ولو ادعت عليه يد حلف خسا وعشرين يمينا ولو ادعت عليه موضحة حلف ثلاثة ايمان

(باب كيف اليمين على الدم) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو ادعى على رجل أنه قتل رجلا عدا حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائنة الاعين وما تخفي الصدور ما قتل فلانا ولا أعان على قتله ولا ناله من فعله ولا بسبب فعله شيء جرحه ولا وصل اليه شيء من بدنه ولا من فعله وانما زدت هذا في اليمين عليه احتياطاً لانه قد يرى ولا يريد قصصه الرمية أو يرى الشيء فيصيب رمية شيئاً فيطير الذي أصابته رمية عليه فيقتله وقد يجرحه فيرى أن مثل ذلك الجرح لا يقتله وكذلك يضربه بالشيء فلا يجرحه ولا يرى أن مثل ذلك يقتله فأحلفه لينكفئ فيلزمه ما أقربه أو يمضي عليه اليمين فيبرئه (قال الشافعي) واذا ادعى خطأ حلف هكذا وزاد ولا أحدث شيئاً عطف به فلان وانما أدخلت هذا في يمينه أنه يحدث البئر فيموت فيها الرجل ويحدث الحجر في الطريق فيعطب بها الرجل وانما معني عن اليمين معاً أن أحلفه ما كان سبباً لقتله مطلقاً أنه قد يحدث غيره في المقتول الشيء فيأتلف هو المحدث فيقتله فيكون سبباً لقتله وعليه العقل ولا قود عليه

(يمين المدعى على القتل) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا وجبت لرجل قسامة حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم خائنة الاعين وما تخفي الصدور لقد قتل فلان فلانا منفرداً بقتله ما شركه في قتله غيره وان ادعى على غيره معه حلف لقتل فلان وفلان فلانا منفردين بقتله ما شركهما فيه غيرهما وان لم يعرف الخالف الذي قتله معه حلف لقتل فلان وفلان فلانا واخر معه لم يشركهما في قتله غيرهما فاذا أثبت الآخر أعاد عليه اليمين ولم يجزئه اليمين الاولى وان كان الخالف على القسامة يحلف على رجل جرح ثم عاش مدة بعد الجرح ثم مات حلف كما وصفت لقتل فلان فلانا منفرداً بقتله لم يشركه فيه غيره وان ادعى الجاني أنه برأ من الجراحة أو مات من شيء غير جراحته التي جرحه اياها حلف ما برأ منها حتى توفي منها

(يمين المدعى عليه من اقراره) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل أنه قتل رجلاً هو وأخوه معاً خطأ حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ما قتل فلانا وحدى ولقد ضربه معي فلان فكان موته بعد ضربتي معا وانما معني من أن أحلفه لمات من ضربتي معا انه قد يموت من ضرب أحدهما دون الآخر والحكم أنهما اذا ضرباه فمات من ضربهما مات واذا ادعى ولي القليل أن فلانا ضربه وهذا ذبحه أو فعل به فعلاً لا يعيش بعده الا كحياة الذبيح أحلفته على ما ادعى ولي القليل

(يمين مدعى الدم) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا ادعى الجاني على ولي الدم أن أباه مات من غير ضربه أحلفته على دعواه فان قال أحلفه ما زال أبوه ضمناً من ضرب فلان لازماً للفراس حتى مات من ضربه أحلفته وانما أحلفته لمات من ضرب فلان أنه قد يلزم الفراس حتى يموت من غير مرض ويلزم حتى يموت يحدث عليه آخر أو جناية يحدثها على نفسه (قال الشافعي) وتسعه اليمين على ما أحلفته عليه على الظاهر من أنه مات من ضربه (قال الشافعي) ولو حلف لمات من ضربه ثم قال قد كان بعد ضربه رأى أنه أفضل بعقل ولا قود لان الظاهر ان هذا يحدث عليه موت من غير ضربه اذا أقبل أو أدير ولو لم يزده السلطان على أن لا يحلف الابن لأنه أجزأه ذلك لان كل ما وصفت من صفة الله عز وجل واليمين باسمه تبارك وتعالى كافية وانما جعل الله على المتلاعنين الايمان بالله عز وجل في اللعان

(التحفظ في اليمين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وليتحفظ الذي يحلف فيقول للحالف والله لقد كان كذا وكذا أو ما كان كذا فان قال الحالف بالله كان كقوله والله لان ظاهرهما معاً يمين ولولحن الحالف فقال والله بالرفع والنصب أحببت أن يعيد القول حتى يرضع ولو مضى على اليمين بغير ارضاع لم يكن عليه إعادة

الاعمش عن أبي صالح
عن أبي هريرة يبلغ به
النبي صلى الله عليه وسلم
قال الامام ضامن والمؤذن
مؤمن اللهم فأرشد
الائمة واغفر للمؤذنين
• أخبرنا سفيان بن
عيينة أنه سمع عمرو بن
دينار يقول سمعت جابر
ابن عبد الله يقول كان
معاذ بن جبل يصلي
مع النبي صلى الله عليه
وسلم العشاء أو العتمة ثم
يرجع فيصلبها بقومته في
بني سلمة قال فآخر النبي
صلى الله عليه وسلم العشاء
ذات ليلة قال فصلى معاذ
معه ثم رجع فأمر قومه
فقرأ بسورة البقرة فتحنى
رجل من خلفه فصلى
وحده فقالوا له أنا فقت
قال لا ولكني آتي رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأتاه فقال يا رسول الله
انك أخرت العشاء وان
معاذاً صلى معك ثم
رجع فأمننا فافتتح بسورة
البقرة فلما رأت ذلك
تأخرت فصلت وانما
نحن أصحاب نواضع
نعمل بأيدينا فأقبل النبي
صلى الله عليه وسلم على

وان قال يالله بالياء لكان كذا لم يقبل منه وأعاد عليه حتى يدخل الواو أو الباء أو التاء وإذا نسق اليين ثم وقف لغيري ولانفس قبل أن يكملها ابتدأها الحاء كم عليه وان وقف لنفس أولى لم يعد عليه ماضى منها فان حلف فأدخل الاستثناء في شئ من عينه ثم نسق اليين بعد الاستثناء أعاد عليه اليين من أولها حتى ينسقها كلها بلا استثناء

(عق أمة ابنتها والجنانية عليهن)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي إذا وطئ الرجل أمة بالملك فولدت له فهي مملوكة بحالها لا يرث ولا تورث ولا تجوز شهادتها وجنابتها والجنانية عليها جنانية مملوك وكذلك حدودها ولا يجع عليها فان حجت ثم عتقت فعليها حجة الاسلام ولا تخالف المملوك في شئ إلا أنه لا يجوز لسيدها بيعها وإذا لم يجز له بيعها لم يحل له إخراجها من ملكه بشئ غير العتق وأنها حرة إذا مات من رأس المال وكلا لا يجوز بيعها فكذلك لا يجوز لغرمائه أن يبيعوها عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والولد الذي تكون به أم ولد كل ما بان له خلق من سقط من خلق آدميين عين أو ظفر أو أصبع أو غير ذلك فان أسقطت شيئاً مجتمعاً لآيين أن يكون له خلق سألنا عدولا من النساء فان زعمن أن هذا لا يكون الا من خلق آدميين كانت به أم ولد وان شككن لم تكن به أم ولد ولا تكون أم ولد بهذا الحكم بان ينكحها وهي في ملك غيره فتلد ثم علكها وولدها ولا يجبل وهي مملوكة لغيره ثم تلد في ملكه لان الرق قد جرى على ولدها لغيره وقد قال بعض الناس إذا نكحها مملوك كفة فولدت له فتى ملكها فلها هذا الحكم لانها مملوكة وقد ولدت منه ولولمك ابنتها عتقت بالنسب فان كان انما أعنتها بان ابنتها عتقت عليه متى ملكه فقد عتقت عليه انبها (١) وهي مملوكة لغيره وقد جرى عليه الرق لغيره ولا يجوز الا ما قلنا فيها وهو تقليد لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه أن المولود لم يجز عليه رق وهذا القول الذي حكيناه هو مخالف للآثر والقياس (٢) فاما أن يقول قائل قولنا إذا ولدت منه في ملك غيره ثم اشتراها ثم يقول لو حلت منه في ملك غيره ثم اشتراها فولدت بعد شرائه بيوم أو يومين فهذا لا على اسم انها فولدت له وملكها كما قال من حكيت قوله ولا على معنى أن الولد الذي تكون به أم ولد له ابنة هذا الحكم كان حله في ملك سيدها الواطئ لها ويرزوجهما من شاء ويؤجرها غرماؤه ان كانت لها صنعة فاما ان لم تكن لها صنعة فلا وليس للمكاتب أن يتسرى ولو فعل منع لانه ليس بتام الملك ولو ولدت له لم تكن أم ولد بهذا الولد حتى يعتق ثم يحدث لها وطأ تلده منه بعد الملك (قال الشافعي) وللمكاتب أن يبيع أم ولده وللسيد أن يزرع أم ولد مدبره وعبد لانه ليس لهما أن يتسريا وليس للمملوك مال انما المال للسيد ولبيده أن يأخذه من كل مملوك له أم ولد أو مدبر أو غيره مما خلا المكاتب فانه محمول دون رقبته وماله وما كان للسيد أن يأخذه فلغيره ما أنه يأخذه ويأخذه السيد مريضاً وصحيحاً ولومات قبل أن يأخذه كان ماله ماله موروثاً عنه اذا علقنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وباجماع المسلمين أن له أن يأخذ أموالهم أحياء فقد علقنا عنه ثم عنهم أنه لا يأخذ الا ما كان ماله وما كان ماله كالفهم موروثة عنه (قال الشافعي) ووصية الرجل لام ولده جائزة انما تملكها بعد ما عتق وكذلك وصيته لمدبره ان خرج المدبر من الثلث وان لم يخرج المدبر كاه من الثلث فالوصية باطلة لانه مملوك لورثته

(الجنانية على أم الولد)

(قال الشافعي) وإذا جنى على أم الولد الجنانية عليها جنانية على أمة تقوم أمة مملوكة ثم يكون سيدها ولي قوله وهي مملوكة لغيره وقد جرى عليه الرق لغيره كذا في النسخ وهما عبارتان بمعنى واحد فلعلمهما نسختان جمع بينهما النسخ (٢) قوله فاما أن يقول الخ كذا في النسخ وانظر وحرر كتيبه مصححه

معاذ فقال أفتان أنت يا معاذ أفتان أنت يا معاذ اقرأ بسورة كذا وسورة كذا • أخبرنا سفيان ثنا أبو الزبير عن جابر مثله وزاد فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اقرأ بسج اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى والسماء والطارق ونحوها قال سفيان فقلت لعمر بن أبي الزبير يقول قال له اقرأ بسج اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى والسماء والطارق قال عمرو هو هذا أو هو نحوه • أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال الربيع قيل لي هو عن ابن جريج ولم يكن عندي ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر قال كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم ينطلق الى قومه فيصلها هي له تطوع وهي لهم مكتوبة العشاء • أخبرني الثقة ابن علية أو غيره عن وثن عن الحسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس صلاة

الجنابة عليها دونها يعفو وهان شاء أو يستفيد ان كان فيها قود أو يأخذ الارش واذا كانت هي الجنابة ضمن
 الاقل من قيمتها والجنابة للجنى عليه فان عادت جنت أخرى وقد أخرج قيمتها كلها ففيها قولان أحدهما
 اسلامه بدنهم فايرجع الجنى عليه الثاني بارش جنابته على الجنى عليه الاول فيشتر كان فيها بقدر جنابتهما
 ثم هكذا ان جنت جنابة أخرى يرجع الجنى عليه الثالث على الاولين فكانوا شركاء في قيمتها بقدر الجنابة عليهم
 وهذا قول يتوجه ويدخل من قبل أنه لو كان أسلم بدنهما الى الاول أخرجهما من يدي الاول الى الثاني ولم يجعلهما
 شريكين فاذا قام قيمتهما مقام بدنهما فكان يلزمه أن يخرج جميع قيمتها الى الجنى عليه الثاني اذا كان ذلك
 أرش جنابتهما ثم يصنع ذلك بها كلها جنت والقول الثاني أن يدفع الاقل من قيمتها والجنابة فاذا عادت جنت
 وقد دفع جميع قيمتهما لم يرجع الآخر على الاول بشئ ورجع الآخر على سيدها فأخذ منه الاقل من قيمتها
 والجنابة وهكذا كلما جنت وهذا قول يدخل من قبل أنه ان كان انما ذهب الى العبد يحنى فيعتقه سيده أن
 يضمن الاقل من قيمته أو الجنابة فهذه لم يعتقها سيدها وذلك اذا عادت عقلت عنه العاقلة ولم يعقل هو عنه وهو يجعله
 يعقل عن هذه (قال الربيع) قال الشافعي والقول الثاني أحب الينا (قال الشافعي) واذا جنى عليها جنابة
 فلم يحكم بها الحالك حتى مات سيدها فهي لورثة سيدها من قبل أن سيدها قد ملكها بالجنابة (قال الشافعي)
 وولد أم الولد بمنزلة يعتقون بعثتها اذا عتقت كان من حلال أو حرام ولو ماتت أم الولد قبل سيدها كان
 أولادها في يد سيدها فاذا ماتت عتقوا بعتق أمهاته كما كانت أمهم تعتق بعتق أمهات أم ولد النصراني حبل بينه
 وبينها وأخذ بالنفقة عليها وأن تعمل له ما يعمل مثلها المثل فتي أسلم خلى بينه وبينها وان مات قبل أن يسلم فهي
 حرة بعتق أمهات أم ولد النصراني فهي حرة وعليها أن تسعى في قيمتها وروى عن الاوزاعي
 مثل قوله الا أنه قال تسعى في نصف قيمتها وقال غيرهما هي حرة ولا تسعى في شئ (قال الشافعي) فان كان انما
 ذهب الى أنه لم يكن له منه الا أن يصيبها فخرمت عليه الاصابة باسلامها فهو يجعل للرجل من أم ولده أن يأخذ
 مالها بأى وجه ملكته وهب لها أو تصدق به عليها أو وجدت كنزاً أو اكتسبته ويجعل له خدمتها وبعض
 هذا أكثر من رقبته فكيف أخرجها من ملكه وهذا لا يحل له وهو لا يبيع أم الولد واذا لم يبع مذهب النصراني
 يسلم فكيف باع أم ولده (قال الشافعي) وسواء في الحكم أم ولد النصراني أو المسلم يرتد (قال الربيع) لا تباع
 أم ولد النصراني كمالاتباع أم ولد المسلم (قال الشافعي) وليس للنصراني أن يبيع أم ولده النصرانية
 اذا حكمنا أنه محمول دونها لم يحل وبيعها كمالا يخل بينه وبين بيع ابنه ولا بين بيع مكاتبه واذا توفي الرجل
 عن أم ولده أو أعتقها فلا عدة عليها وتستبرأ بحضة فان كانت لا تحض من صغراً وكبر فثلاثة أشهر أحب
 النافسان لان الحضة اذا كانت براءة في الظاهر فالجمل بين في التي لا تحض في أقل من ثلاثة أشهر والقول
 الثاني أن عليها شهر ابد لان الحضة لان الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاث حيض (قال الربيع)
 وبه يقول الشافعي (قال الربيع) واذا كانت للرجل أم ولد فخصي أو انقطع عنه الجماع فليس لها خيار لانها
 ليست كالزوجة في حال

(مسئلة الجنين) أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي املاء قال أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن
 سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة
 من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بان ميراثها للبنين او زوجها والعقل على عصبتها (قال الشافعي) فبين في قضاء رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذ قضى على امرأة أصابت جنينا بغرة وقضى على عصبتها بان عليهم ما أصابت وان ميراثها
 لولدها وزوجها (١) وان العقل على العاقلة وان لم يرثوا وان الميراث لمن جعله الله عز وجل له وبين اذ قضى على
 (١) قوله وأن العقل هكذا في النسخ بالواو ولعلها زائدة وقوله أن العقل فاعل لقوله فين فانظر اه معصمه

عصبتها بعقل الجنين وانما فيه غرة لا اختلاف بين أحد أن قيمتها خمس من الابل وفي قول غيرنا على أهل الذهب خمسون دينارا وعلى أهل الورق ستمائة درهم أن العاقلة في سنة النبي صلى الله عليه وسلم تعقل نصف عشر الدية وذلك أن خمس من الابل نصف عشر دية الرجل وقد روى هذا البراهيم الخنزي عن عبيد بن نضلة عن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبد أو أمة وقضى به على عاقلة الجانية التي أصابته (قال الشافعي) وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه يزعمون أن العاقلة تعقل نصف العشر فصاعدا ولا تعقل مادونه وقول غيرهم تعقل العاقلة كل ما كان له أرش وإذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن العاقلة تعقل خطأ الحرفي إلا كبرقيته في الأفل والله تعالى أعلم وانما ذهب أبو حنيفة إلى أن يقضى به فيما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ولا يجعل شيئا قياسا عليه وهذا يلزمه في غير موضع قد بين في موضعه (قال الشافعي) وقال غير أبي حنيفة تعقل العاقلة الثلث فصاعدا ولا تعقل مادونه ولا يجوز أن يكون في هذا الا ما قلنا من أن جناية الحر إذا كانت خطأ فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفس على العاقلة وجعلها في الجنين وهو نصف عشر النفس على العاقلة وفرق بين حكمها وحكم العمد وفرق المسلمون فجعلوا عد الحرفي النفس ومادونها وفيما استهلك من مال في مال نفسه دون عاقلته وحكم ما أصاب من حرق في نفس على عاقلته (١) إلا أن يكون ما أصاب من حرق من شيء له أرش على عاقلته كما جلت إلا كترجات الأقل إذا كان من وجه واحد وما ذهب إليه أبو حنيفة من أنه يقضى على العاقلة بما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقضى عليها بغيره فأما أنها تعقل الثلث فصاعدا فلم تعلم عند من قاله فيه خبرا ثبت إلا رأى الرجال الذين لا يكون رأيهم - م حجة فيما لا خبر فيه أو خبر لا يثبت مثله عندنا ولا عندهم فيما لا يريدون أن يقولوا به والسنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه قضى بنصف عشر الدية على العاقلة فمن زعم أنه لا يقضى بها على العاقلة فليظن من خالف فإن قال فقد أثبت المنقطع كما قد أثبت الثابت فقد روى ابن أبي ذئب عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا ضحى في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة وهو يعرف فضل الزهري في الحفظ على من روى هذا عنه وأخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن لي مالا وبعالا وإن لأبي مالا وبعالا وهو يريد أن يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك وهو يخالف هذين الحديثين مما لعله لو جمع لكان كثيرا من المنقطع فإن كان أحد خطأ بترك تثبت المنقطع فقد شره في الخطأ وتفرد بدونه برد الموصل إنه ليرى عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلا كثيرا عن الثقات ثم يده (٢) فكيف يجوز أن يكون الموصل مردودا ويكون المنقطع مردودا حيث أراد ثابتا حيث أراد العلم أدى في هذا إلى الذي يزعم هذا إلا في الحديث

(الجنابة على العبد) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه وأخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه كجراح الحرفي دينه وقال ابن شهاب وكان رجال سواه يقولون يقوم ساعة (قال الشافعي) وخالف قول الزهري من الناس الذين قالوا هو ساعة وخالف قول سعيد بن المسيب والزهري لم يحل فيه بالمدينة إلا هذين القولين ولم أعلم أحدا قط قال غير هذين القولين قبله فزعم في موضة العبد ومنقلبه أو موته وجا طفته أنها في ثمنه مثل جراح الحرفي دينه وزعم فيما بقي من جراحه أنها مثل جراح البعير فيد ما تقصد فلا يقول سعيد ولا يقول الناس الذين حكى عنهم الزهري (قال الشافعي) وهو يريد أن يجعل ابن شهاب ومثله حجة على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) قوله الآن يكون إلى قوله على عاقلته كذا في بعض النسخ وفي بعضها سقط هذا الاستثناء (٢) قوله فكيف يجوز الخ كذا في النسخ ولعل في الكلام تحريفًا فانظر كتبه معجمه

صلى الجمعة في بيوت
جيد بن عبد الرحمن بن
عوف فصلى بصلاة
الامام في المسجد وبين
بيوت جيد والمسجد
الطريق * أخبرنا مالك
عن اسحق بن عبد الله بن
أبي طلحة عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه
ان جدته مليكة دعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لطعام صنعت له
فأكل منه ثم قال
قوموا فإنا صلى لكم قال
أنس فقمنا إلى حصر
الافداسود من طول
مالبس فضضته بماء
فقام عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وصففت أنا واليتيم خلفه
والهجو من ورائنا
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أنس بن
مالك أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركب فرسا
فصرع عنه فجحش
شقه الأيمن فصلى صلاة
من الصلوات وهو
قاعد فصلى معه فعودا
فلما انصرف قال انما
جعل الامام ليؤتم به فإذا
صلى قائما فصلوا قياما
واذا ركع فاركعوا وإذا

عليه وسلم ولا يجعل قول ابن شهاب ولا قول القاسم ولا قول عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حجة على رأى نفسه مع ما لوجع من الحديث موصولا كان كثيرا فاذا جاز أن يكون هذا مردوبا بان الوهم قد يمكن على عدد كثير يروون أحاديث كلهم يحجلها على الثقة حتى يبلغ بها الى من سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم فكيف جاز لأحد أن يعيب من رد الحديث المنقطع لانه لا يدري عن رواء صاحبه وقد خبر من كثير منهم أنهم قد يقبلون الأحاديث ممن أحسنوا الظن به ويقبلونها ممن لعلمهم لا يكونون خابرين به ويقبلونها من الثقة ولا يدرون عن قبلها من قبلها عنه وما زال أهل الحديث في القديم والحديث يثبتون فلا يقبلون الرواية التي يحتجون بها ويحجون بها ويحرمون بها الا عن أمنوا وإن يجدوا بها هكذا ذكروا أنهم لم يسمعوها من ثبت كان عطاء بن أبي رباح يسأل عن الشيء فيرويه عن قبله ويقول سمعته وما سمعته من ثبت (قال الشافعي) أخبرنا بذلك مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جرير عن عطاء بن خالد عن رجل حدثنا قال ان كان الذي حدثك مليا والأفدعه يعني حافظا ثقة (قال الشافعي) أخبرنا عيسى بن محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال انى لسمع الحديث أستحسنه فإعني عنى من ذكره الا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به أسمع من الرجل لا أتق به قد حدثه عن أتق به وأسمع من الرجل أتق به حدثه عن لا أتق به وقال سعيد بن إبراهيم لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم الا الثقات (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال سألت ابنا العبد الله بن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا فقل له اننا لعظم أن يكون مثلك ابن امام هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم فقال أعظم والله من ذلك عند الله وعند من عرف الله وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس لي به علم أو أخبر عن غير ثقة وكان ابن سيرين والنخعي وغير واحد من التابعين يذهب هذا المذهب في أن لا يقبل الا عن عرف ومالقيت ولا علت أжда من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب والله أعلم

(ديبات الخطأ)

(ديبات الرجال الاحرار المسلمين) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله عز وجل وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتكرير رقة مؤمته ودية مسلمة الى أهله فأحكم الله تبارك وتعالى في تنزيل كتابه أن على قاتل المؤمن دية مسلمة الى أهله وأبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم كم الدية فكان نقل عدد من أهل العلم عن عدد لا تنازع بينهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بدية المسلم مائة من الابل فكان هذا أقوى من نقل الخاصة وقد روى من طريق الخاصة وبه أخذ في المسلم يقتل خطأ مائة من الابل أخبرنا سفيان عن علي بن زيد بن جذعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا ان في قتيل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الابل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة ألا أن في قتيل الخطأ شبه العمد قتيل السوط أو العصا الدية مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في النفس مائة من الابل أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جرير عن عبد الله بن أبي بكر في الديبات في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في النفس مائة من الابل قال ابن جرير فقلت لعبد الله بن أبي بكر في شك أتبر من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا أخبرنا ابن عينة عن ابن طاوس عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد عن عبد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أدر كنا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل فقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك

رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن جده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسافصلا جالوسا أجمعون (٣) * أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها يعني بئله * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله ابن أبي طه عن أنس رضي الله عنه قال صليت أنا وبيتي لنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم في بيتنا وأم سليم خلفنا * أخبرنا سفيان عن أبي حازم قال سألو أسهل ابن سعد عن أي شيء منبر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بقي من الناس أحد أعلم به مني من أثل الغلبة عمله له فلان مولى فلانة ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صعد عليه استقبل القبلة فكبر ثم قرأ ثم ركع ثم نزل القهقري فجد ثم صعد فقرأ ثم ركع ثم نزل القهقري ثم سجد (٣) في نسخة هنا زيادة هو منسوخ اه كته مصححه

عن ابن أبي نجیح عن أبيه أن رجلاً أو طأ امرأة عكة ففقد فيهما عثمان بن عفان رضي الله عنه بشاة ثمانمائة ألف درهم وراث (قال الشافعي) ذهب عثمان إلى التغليظ لقتلها في الحرم
 (دية الجنين) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا بان الجنين ذكراً حاكم له بذلك أو لم يحكم فديته دية الرجل وإذا بان أنثى فديته دية امرأة وإذا كان مشكلاً فديته دية امرأة فإن جنى عليه وهو مشكل فلم يمت حتى بان ذكراً فديته دية رجل وكذلك لو جنى عليه جرح فبرأ منه فاعطى ارشاه وهو مشكل على أنه أنثى فإن بان ذكراً ثم له أرض جرح رجل وإذا اختلف ورثة الجنين والجانى فقال الجانى هو امرأة أو مشكل والقول قوله مع يمينه وعلى الجنين أو ورثته البينة بما يدل على أنه ذكراً ولو مات الجنين فاختلفت ورثته والجانى فأقام ورثته البينة بما يدل على أنه ذكراً والجانى البينة بما يبين أنه أنثى طرحت البينتان معافى قول من طرح البينتين إذا تكافأتا وكان القول قول الجانى ولو كان هذا والجنين حتى ثم عاينه الحاكم فراه ذكراً قضى له بارش ذكراً ولو كانت بينة متظاهرة أنه ذكراً أو أنثى قبلت البينة كما تقبل على الاستئناف وليس ما أدرك الحاكم عيانه وأدركه الشهود وكان قائماً بعينه يوم يشهد عليه عند الحاكم حتى يكون يمكن الحاكم أن يتدبّر فيه الشهود فيشهدون منه على عيان ثم آخر بن بعد قتلها شاهداتهم عليه ويدرك الحاكم العيان فيه كشهادة في أمر غائب عن الحاكم لا يدرك فيه مثل هذا ولا يشهد منها الأعلى أمر منقض لا يستأنف الشهود عليه ولا غيرهم

(دية الجنين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأة من هذيل رمت أحدهما الآخر فطرح جنينها فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو وليدة أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغما هذا من اخوان الكهان أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ميراثها للبنها وزوجها والعقل على عصبتها أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكر الله امرأة سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً فقام جل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارتين لي فضربت أحدهما الآخرى بمسطح فالت جنيناً ميتاً فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بغرة فقال عمران كدنا أن نقضى في مثل هذا بآرائنا (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ في الجنين والمرأة التي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنينها بغرة حرة مسلمة فإذا كان الجنين حراً مسلماً بالاسلام أحد أبويه أوهما ففيه غرة كاملة فإن كان جنين حرة مسلمة من مشرك حراً أو عبد من نكاح أو زناً أو جنين حرة مسلمة لقط من زوج عبد أو حر أو زناً ففيه غرة كاملة لا لاسلامه وحرته باسلام أمه وحررتها وكذلك جنين الأمة يتكلمها ويغير بانها حرة لأن من سميت لا يرق بحال وما قلت لا يرق بحال نقصانها وكذلك جنين الأمة يتكلمها ويغير بانها حرة لأن من سميت لا يرق بحال وما قلت لا يرق بحال ففيه غرة كاملة وأتى جنين جعلته مسلماً بكل حال باسلام أحد أبويه جعلته جنين مسلم وأقل ما يكون به السقط جنيناً فيه غرة أن يتبين من خلقه شيء يفارق المضغاة والعلقه اصبع أو ظفر أو عين أو ما بان من خلق ابن آدم سوى هذا كله ففيه غرة كاملة وإن جنى جان على امرأة فبانت مكانها أو بعد بحين فقالت

جاء المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى الصبح * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنابة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مالك بن مغول عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالابطح وخرج فخرج بلال بالعنزة فركزها فصلى إليها والكلب والمرأة والجار يعمرون بين يديه * أخبرنا ابن عيينة أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحرث قال صلى بنا حذيفة على دكان مرتفع فجد عليه فبذره أبو مسعود البدرى فباعه حذيفة فلما قضى الصلاة قال أبو مسعود أليس قد نهى عن هذا فقال له حذيفة ألم ترى قد تابعك

(ومن كتاب ايجاب
الجمعة)

أخبرنا ابراهيم بن
أبي يحيى حدثني
صفوان بن سليم عن
نافع بن جبير بن مطعم
وعطاء بن يسار عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه
قال شاهد يوم الجمعة
ومشهد يوم عرفة
* أخبرنا ابراهيم بن
محمد حدثني شريك
ابن عبد الله بن أبي غر
عن عطاء بن يسار عن
النبي صلى الله عليه
وسلم مثله * أخبرنا
ابراهيم بن محمد حدثني
عبد الرحمن بن حرملة
عن ابن المسيب عن
النبي صلى الله عليه وسلم
مثله * أخبرنا
ابن عيينة عن عبد الله
ابن طاوس عن أبيه عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم نحن
الآخرون ونحن
السابقون بيد أنهم أووا
الكتاب من قبلنا
وأوتينا من بعدهم
فهذا اليوم الذي اختلفوا
فيه فهدانا الله له فالتاس
لناتبع اليهود غدا

هذا الذي ألقيت وأنكر الجاني لم يقبل قولها وكان القول قوله بيمينه ولا تلزمه الجناية بالاقرار أو بينه
تقوم عليه رجلان أو رجل وأمرأتان أو أربع نسوة بأنها ألفت هذا وألفت جنينا فان شهدوا بأنها ألفت نسبا
ولم يشبوا النبي وجاءت بجنتين فقالت هذا هو وأنكر أن يكون الذي ألفت فآلة قول قول الجاني عليها مع يمينه
وكذلك لو ألقته فدفنته ولم تثبت الشهود جنينا بأن يبين فيه خلق آدمي ولم يختلف رواية من روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه لم يسأل عن الجنين ذكر هو وأنثى فإذا ألفت المرأة ميتا فسواء ذكر أن الاجنة وأناتهم
في أن في كل واحد منهم غرة عبد أو أمه وفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة
دليل على أن الحكم في الجنين غير الحكم في أمه وإذا ألفت المرأة جنينا ميتا وعاشت أمه فدية الجنين
موروثه كما يورث لو ألقته حيا مات يرثه أبوا معا وأمها إن لم يكن له أب (١) حرها مع من ورثه معها وإن لم
يخرج الأمن الضرب الذي سقط به الجنين فلا شيء لها في الضرب لأن الأم وإن وقع عليها فالتلف وقع على جنينها
في جوفها وإن جرحها جرحه أرسأ وفيه حكومة فلها أرش الجراح والحكومة فيه دون ما في الجنين لأنها
جناية عليها ودية الجنين موروثه لها ولأبيه أو ورثته إن لم يكن أبوا معا معها (قال) وهذا قلنا إذا ألفت
المرأة أجنة موتى قبل موتها وبعده فذلك كله سواء وفي كل جنين منهم غرة ولها ميراثها مع ألقته وهي حية
وما ألقته بعد الموت لم يرثه لأنه لم يخرج وهي ترثه ولم يرثها لأنه لم يخرج حيا فيرثها وأما ميراث الأحياء وإذا
ألفت جنينين بمجمعهما شيء من خلقه إلا أن الإنسان لم يلزم عاقلة إلا دية جنين واحد وذلك أن تلقى بدنين متفرقين في
رأس واحد أو في رقبتين متفرقتي الصدر والبدن ومجمعهما رجلان أو أربعة أرجل (٢) إلا أنهم لا يفرقان
خلقاً في الجدة العليا وفيها وفي أكثر منها فإن خرج في جلد بطن فشق عنهم ما بقي أيدين متفرقين فهما
جنينان فهما غرتان ولو كانا قصين أو أحدهما إذا كان في كل واحد منهما من خلقه إلا أن الإنسان شيء فهمما جنينان
إذا خلقا متفرقين وإذا ألفت الجنين حيا مات مكانه ففيه دية حركته كاملة إن كان ذكر فإثامته من الأبل وإن كان
أنثى فحسوس من الأبل ولا تعرف حياة الجنين إلا برضاع أو استهلال أو نفس أو حركة لا تكون إلا حركة حي
وإذا ألقته فادعت حياته فالقول قول الجاني في أنها ألقته ميتا وعلى وارث الجنين البينة فإن أقر الجاني على
الجنين أنه خرج حيا وأنكرت عاقلة خروجه حيا وأقرت بخروجه ميتا أو قامت بينة بخروجه ولم تثبت له موتا
ولاحية ضمنت العاقلة دية الجنين ميتا وضمن الجاني تمام دية نفس حية إن كان ذكر كراضين تسعة أعشار
ونصف عشر دية رجل وذلك خمس وتسعون من الأبل فإذا كان أنثى فثلاثة أعشار دية أنثى وذلك خمس
وأربعون من الأبل (قال) وإن قامت بينة أنه خرج حيا وبينته أنه سقط ميتا فالقول قول البينة التي شهدت على
الحياة لأن الحياة قد تكون فلا يعلمها شاهد وحاضرون ويعلمها آخرون فيشهدون على أنه خرج ميتا بأنهم
رأوه خارجا لم يعلموا حياته ولو كانت البينة قامت على الجاني بأقراره بأنه خرج حيا وقامت أخرى بأنه قال
خرج ميتا وليس هذا ولا الباب قبله تضاد في الشهادة يسقط به كلها (قال) وإذا ألفت جنينين أحدهما قبل
الآخر أو معا فشهد الشهود على أنهم سمعوا أحدا الجنين صوتا أو رأوا له حركة حية ولم يشبوا أيهما كان
الحى قبلت شهاداتهم ولزم عاقلة الجاني دية جنين حى ودية جنين ميت فإن كانا ذكرين لزمتهما العاقلة في
الحى دية نفس رجل وإن كانتا نسيتين لزمتهما العاقلة دية أنثى وإن كانا ذكر وأنثى لزمتهما العاقلة دية أنثى
لأنهما اليقين ولم أعط وارث الجنين الفضل بين دية المرأة والرجل بالشك (قال) وإن أقر الجاني أن الذي
خرج حيا ذكر أعطت العاقلة دية أنثى والجاني تمام دية رجل وهو نصف دية رجل حيين من الأبل ويلزم
العاقلة دية جنين غرة مع دية الحى ولو ضرب رجل بطن امرأة فآلت جنينا ميتا ماتت وألفت بعد الموت
جنينا حيا مات ورثت المرأة الجنين الذي خرج قبل موتها ورثها الجنين الذي خرج حيا بعد موتها ورثه
(١) قوله حرها كذا في النسخ ولعلها محرفة والاصل ترثه مع من الح وانظر (٢) قوله إلا أنهم لا يفرقان الخ كذا في النسخ
وهي محرفة في هذا المقام تحريف عايد آخر وثبت ولا تقول على كل ما تجذبه والله المستعان كتبه مصححه

بعذمة ورثته غير هالته الم ترثه ولو ألفت جنبنا حياتهم ماتت ومات فاختلف ورثتها ورثته الجنين فقال ورثة الجنين ماتت قبل موت الجنين فورثها وقال ورثتها ماتت بعد الجنين فورثته لم يرث واحد منهم صاحبها وكانوا كالقوم يموتون لا يدري أيهم مات أولاً ويرثهم ورثتهم الأحياء بعد عين كل واحد من الفريقين على دعوى صاحبه (قال) وإذا ألفت المرأة جنبنا حياتهم جنى عليه رجل فقتله فعليه القود وليس على الجاني عليه حين أجهضت أمه دية جنين وفيه حكومة لأمه خاصة بقدر الالم عليها في الاجهاض الذي هو شبهه بالجرح (قال) ولو قتله الجاني عليه عمداً وأجرح أمه جرحاً لا أرش له كان عليه القود وفي ماله حكومة لأمه ولو قتله خطأ كانت دية النفس على عاقلته وكذلك أمه ان كانت هي القاتلة خطأ فديته على عاقلته وان كانت قتله عمداً فديته في مالهها وكذلك أبوه وآبأؤه وأمهاته لانه لا يقاد ولد من والد ولا يرث الجنين واحد من القاتلين قتله عمداً أو خطأ وسواء في أن دية الجنين دية نفس حية اذا عرف حياة الجنين خرج لتمام أو أجهض قبل التمام (قال) والمرأة التي قضى النبي صلى الله عليه وسلم بدية الجنين على عاقلته عمدت ضرب المرأة بعموديتها فإذا جنى الرجل أو المرأة على حامل فاجهضت جنبنا ميتاً أو حيافات وكانت جنائته بسيف أو بما يكون مثله القود فلا قود في الجنين وان خلص ألم الجنينة إلى الجنين فاجهضته جنائته في غير حكم العمد المقصود به قصد من يقاد لائل دونه وإذا ماتت المرأة فلهما القود وان أراد ورثتها الدية ففي مال الجاني اذا كان ضربها بما يقاد من مثله وان كان لا يقاد من مثله فعلى عاقلة الجاني الدية لان هذا شبه الخطأ العمد الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم وسواء فيما وصفت من أنه لا يقاد من الجاني على أم الجنين لجهض الجنين حياتهم يموت الجنين عمد بطنها أو فرجها أو ظهرها بضرب ليقتل ولدها أو أرادها عمد الان وقع الجنينة بالام دون الجنين (جنين المرأة الحرة) قال الشافعي وإذا جنى رجل على امرأة عمد أو خطأ فلفت جنبنا ميتة على عاقلته غرة عبد أو أمة يؤدون أيهما شاؤا من أي جنس شاؤا وليس لهم أن يؤدوا ما فيه عيب يرده منه لو بيع ولا خصماً لانه ناقص عن غرة وان زاد ثمنه بالخلاء ولان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالغرة من عبد أو أمة ولا خصيان نعلمهم بيلاده ولهم أن يؤدوا الغرة مستغنية بنت سبع سنين أو ثمان ولا يؤدونها في سن دون هذا السن لانها لا تستغني بنفسها دون هذه السن ولا بخير المولودين الا بوبن الا في هذه السن ولا يفرق بين الامه ولدها في البيع لانها صغيرة الابهة السن وقيمة الغرة نصف عشر دية الرجل المسلم وذلك في العمد وعمد الخطأ قيمة خمس من الابل خمسها وهو بعيران قيمة خلفتين أقل الخلفات وثلاثة أحجامها وهو قيمة ثلاث جذاع وحقات نصفين من ابل عاقلة الجاني فان لم تكن لهم ابل فمن ابل بلده أو أقرب البلدان منه وإذا كانت جنائته الرجل على جنين المرأة ورعى غير أمه فاصاب أمه فدية الجنين على عاقلته غرة تؤدى عاقلته أي غرة شاؤا غير ما وصفت ان ليس لهم أداؤه وقيمتها نصف عشر دية رجل من ديات الخطأ (قال) وهذا كذا في جنين الامه المسلمة أو الكتابية من سيدها يجنى عليها الحربى الذي له أمان وجنين الذمية يجنى عليها من المسلم الحر وفي رقبة العبد اذا جنى على بعض أجنه من سميت لا يختلف في الخطأ والعمد (قال) فيؤدى في الخطأ على أم الجنين غرة قيمتها قيمة خمس من الابل أحجام خمس قيمة بنت مخاض وقيمة بنت لبون وقيمة ابن لبون ذكر وقيمة حقة وقيمة جذعة وليس لهم أن يؤدوا غرة هرمه ولا ضعيفة عن العمل لان أكثر ما يراد له الرقيق العمل وانما يحكم للناس بما ينتفعون به لا بما لا ينفعهم ضعيفه واذا منعت من أن تؤدى غرة معيبة عيباً يضرب بالعمل فالعيب بالكبر أو كبر من كثير من العيوب التي ترد بها وإذا جنى الرجل على جنين فخرج حياتهم مات فقال مات من حادث كان بعد الجنينة من غيرى وقال ورثته مات من الجنينة فان كان مات مكانه موثلاً لم في الظاهر أنه لا يكون الا من الجنينة ففيه دية نفس حية على عاقلته وان قيل قد عاش مدة وان قلت قد يمكن أن يكون مات من غير الجنينة فالقول قول الجاني وعاقلته وعلى ورثة الجنين البينة انه مات من الجنينة وأقبل على موته ما قبل على أنه ولد فاقبل أربع نسوة ورثه رجلاً

والنصارى بعد غد
* أخبرنا بيان عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثله الا
انه قال بايد أنهم
* أخبرنا ابراهيم بن
محمد حدثني محمد بن
عمر بن علقمة عن أبي
ساسة عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
نحن الآخرون
السابقون يوم القيامة
بايد أنهم أو ثوال الكتاب
من قبلنا وأوتينا
من بعدهم ثم هذا يومهم
الذي فرض عليهم يعني
الجمعة واختلفوا فيه
فهذا والله فالناس لنا
فيه تبع السبت والاحد
* أخبرنا ابراهيم بن
محمد حدثني سلمة بن
عبد الله الخطمي عن
محمد بن كعب أنه سمع
رجلاً من بني وائل
يقول قال النبي صلى
الله عليه وسلم تجب
الجمعة على كل مسلم
الا امرأة أو صبياً أو
مملوكاً * أخبرنا
ابراهيم بن محمد حدثني
عبد العزيز بن عمر بن

وامرأتين اذا كافوا عدولا ولا أقبل فيهم وارناله (قال الربيع) وفيه قول آخر اني لا أقبل عليه الا شاهد بن عدلين لانه في موضع يجوز للرجال النظر اليه اذا أمكنهم أن يخرجوه حيا بعد ما يولد فاما اذا لم يمكنهم أن يخرجوه لسرعة موته قبلت عليه شهادة أربع نسوة فيشهدن على موته بعد الحياة (قال الشافعي) واذا أجهض الجنين حيا حيا لم تتم لجنين أجهض في مثلها حياة قط كان أجهض لأقل من ستة أشهر ثم مات ففيه دية حر نامة وان أجهض في حال يتم فيه لاحد من الاجنة حياة بحال فهو كالمسئلة قبلها واذا خرج حيا لستة أشهر فصاعدا فقتله رجل عمد افعله القود كيف خرج اذا عرفت حياته وان كان ضعيفا مفرطا وان خرج لأقل من ستة أشهر فقتله انسان عمدا فادار دونه القود فان كان مثله يعيش اليومين والثلاثة أو اليوم ففيه القود واذا شهد رجال أنه جنى على امرأة فالتقت جنينا ولم يشبوا أحدا أم ميتا فقال الجاني ألقته ميتا وغيبته والقول قوله مع عيینه ولو أفره بونه خرج ميتا أو حيا فالتقت جنينا في ماله دون عاقلته لان هذا اعتراف اذا لم تصدقه عاقلته ولم تكن بينة ولو جنى جان على امرأة فقالت ألقيت جنينا وقال الجاني لم تلت شيئا والقول قوله وكذلك لو جاءت بجنين مكانها ميتا كان القول قوله لانه قد عيّن أن تأتي بجنين غيرها ولو خرج الجنين حيا فقتله غير الجاني على أمه عمد اقتله ولم يكن على الجاني على أمه شيء ولو قتله الجاني على أمه عمد افعله القصاص أو الدية في ماله ان شاء الورثة وحكومة في ماله بجرح ان أصاب أمه لا يرش له معلوم لانه دون ورثة الجنين واذا جنى على المرأة فالتقت مكانها جنينا ميتا فعلى عاقلته الجاني دية ولا يصدق ولا يصدقون أن اجهاضها بغير جنابة لان الظاهر أن هذا من جنابته ولو كانت تطلق جنى عليها فالتقت جنينا ميتا فقال ألقته من غير جنابتي لزم عاقلته دية الجنين كما لو كان مريضا في السباق فقتله رجل لزمه عمدا كان أو خطأ لانه قد يعيش وان ظن أنه يموت وكذلك المرأة تطلق ثم يذهب الطلق عنها فتقيم أياما لا تلد ولو كانت تطلق جنى عليها فالتقت جنينا حيا مات مكانه فقال لم تلغه من جنابتي وقالت أسقطته من جنابتي فالقول قولها وضمنت عاقلته دية الجنين حيا ذكر اكان أو أنثى واذا جنى الرجل على المرأة والقوبل عندها أو اسن عندها وهي ترى تطلق أو لا تطلق والخل بها طاهر فماتت وسكنت حركة ما في بطنها ضمن الام ولم يضمن الجنين من قبل أنى على غير احاطة به أنه جنين مات بجنابته ولو خرج منه شيء بين فيه خلق انسان من رأس أو يد أو رجل أو غيره ثم مات أم الجنين ولم يخرج بقية الجنين ضمن الام والجنين لاني قد علمت أنه جنى على جنين في بطنها بجرح بوضعه ولا فرق بين خروج بعضه وكله في علي بانه جنى على جنين الا ترى أنها لو ألفت كالمضغة بين فيها شيء من خلق الانسان ضمنته جنابته على جنين كامل وضمن حتى خرج منه شيء بين به أنه جنى على جنين قبل موته أو بعده ولو خرج من فرج امرأة رأيا جنين أو رأسه أو يدين الجنين ولم يخرج ما بقي منهما أغرمته جنابته على جنين واحد لاني لا أدرى لعله يجمع الرأسين شيء من خلقه الانسان فيكونان فيما يلزمه منهما كجنين واحد لان ذلك يمكن فيهما واذا قضيت بديته في جنين خرج حيا ثم مات أو خرج ميتا فعلى الجاني عليه عتق رقبة مؤمنة (قال) واذا جنى على امرأة فخرج منها بدنان في رأس أو جمع جنينين شيء واحد من خلقه آدمي ولا يلزم له فيه عتق رقبة والاحتياط أن يعتق اثنين وكذلك لو خرج رأسان من فرج امرأة ثم ماتت ولم يتنام خر وجههما فيعرفان لم أقض فيهما الابدية جنين واحد ولزم الجاني عتق رقبة وكان أن يعتق رقبتين في هذا المعنى أو كد عليه لان الاغلب أن الرأسين من بدنين مفترقين مالم يعلم اجتماعهما بعائنته ولو اضطرب شيء في بطن أمه فماتت أحبت للجاني أن لا يدع أن يعتق ويحتاط فيعتق رقبتين أو ثلاثا ولا يبين أن يلزمه شيء لانه لم يعلم ولدا واذا ماتت الام وجنينها أعتق بموت الام رقبة وبموت جنينها أخرى

(جنين الذميمة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كان الذميان الزوجان الحران على دين واحد فجنى على

عبد العزيز عن أبيه عن
عبد الله بن عبد الله بن
عتبة قال كل قرية فيها
أربعون رجلا فعلمهم
الجمعة * أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن أبي
عبيد مولى ابن أضر قال
شهدت العبد مع علي
وعثمان محصور * أخبرنا
ابراهيم بن محمد حدثني
خالد بن رباح عن المطلب
ابن حنظل أن النبي
صلى الله عليه وسلم
كان يصلي الجمعة اذا
فاه السبي قدر ذراع
أو نحوه * أخبرنا
سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار عن يوسف بن
ماهل قال قدم معاذ
ابن جبل على أهل مكة
وهم يصلون الجمعة والنبي
في الجحر فقال فلا
تصلوا حتى تنى الكعبة
من وجهها * أخبرنا
الثقة وهو سفيان عن
الزهري عن السائب
ابن يزيد أن الاذان كان
أوله للجمعة حين يجلس
الامام على المنبر على
عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر

وعمر فلما كان خلافة عثمان وكثر الناس أمر عثمان بأذان ثمان فأذن به فثبت الأمر على ذلك وكان عطاء ينكر أن يكون أحدته عثمان ويقول أحدته معاوية والله أعلم * حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم (٩٧)

الاول فالاول فاذا خرج الامام طويت الصحف واستمعوا الخطبة والمهجر الى الصلاة كالمهدي بدنة ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبش احق ذكر الدجاجة والبيضة * أخبرنا مالك عن سمي عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عبد الرحمن ابن جابر بن عتيك عن جده جابر بن عتيك

جنين امرأه منهم زوجها على دينها فخرج ميتا فديته عشريه أمه وان كانا مختلني الدين فحكمه لا كثرهما دية أجعل دية أبا الخير أبو به وأجعل دية به بحكم المسلم من أبو به ان كان منهم ما مسلم مثل أن تكون ذمية عند مسلم فتكون دية جنينها دية جنين مسلم ومثل أن تكون المسلمة أسلمت عند ذمي فتجعل دية جنينها دية جنين مسلمة ومثل أن تكون أمه أو مملوكاً سيدها فتكون دية جنينها نصف عشريه أبيه لان الجنين حر بحرية أبيه ولا يكون ملكاً لآبيه ولو كان أبوه مملوكاً أو مكاتباً وطى أمته له فحى على جنينه من أمته له قبل عتق أبيه كان فيه عشريه أمه لانه مملوك لأفضل في الحكم في الدية لآبيه على أمه بالحرية وهكذا لو كانت مجوسية أو وثنية عند نصراني جعلت في جنينها ما في جنين النصرانية تحت النصراني لما وصفت وسواء جنى على جنين الذمية مسلم أو ذمي أو حربي يحكم على عاقلته بديته ان كانت عاقلته من مجرى عليه الحكم والاحكام بديته في مال الحاني (قال) وهكذا جنين الامه الكافرة يطوها سيدها بملك أو ينكحها مسلم ولا يعلم أنها مملوكة وتقول انها حرة فيه دية جنين حرة مسلمة ولو أن ذمية جلت فحى عليها جان فألقت جنيناً ميتاً فقالت هو من زنا بمسلم كانت فيه دية جنين نصرانية عشريه أمه لانه لا يلحق بالزنا نسبة ولو جنى رجل على نصرانية فألقت جنيناً ميتاً فقالت كان أبوه مسلماً وقال الحاني بل كان ذمياً ولا يعرف له أباً زمه جنين نصرانية ويحلف ما كان أبوه مسلماً (قال) ولو اشترك مسلم وذمي في ظهر حرة بنكاح شبهة فحى رجل على ما في بطنها فألقت جنيناً ميتاً جعلت على القاتل جنين ذمية من ذمي فان ألحق الجنين بمسلم أعمت عليه جنين حرة مسلمة وان هو أشكل فلم يبين لآبهما هولم أجعل عليه الا الاقل حتى أعرف الاكثر

(جنين الامه) قال الشافعي رحمه الله تعالى والامه المكتوبة والمدررة والمعتقة الى أجل وغير المعتقة سواء أجنثن أجنة ماء اذا لم تكن أجنثن أحراراً بما وصفت من أن يطأ واحدة منهن مالك لها حر أو زوج حر غرة بانها حرة ففي جنين كل واحدة منهن اذا خرج ميتاً عشريه أمه يوم جنى عليها (قال) وانما ألقت هذا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان في قضائه دلالة على أن لا يفرق بين الذكر والانثى من الاجنة لم يجر أن يفرق بين الجنابة على الجنين الذكر والانثى من المالك ولا يجوز أن يتفق الحكم فيهما بحال الابان يكون في كل واحد منهما عشريه أمه ومن قال في جنين الامه اذا كان ذكر ان نصف عشريه قيمته لو كان حياً واذا كان أنثى عشر قيمتها لو كانت حية ففقد فرق بين ما جمع بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) واذا جنى على الامه فألقت جنيناً حياً ثم مات من الاجهاض ففيه قيمته ذكر كان أو أنثى كما يقتل فيكون فيه قيمته بالغة ما بلغت

(جنين الامه تعتق والذمية تسلم) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا جنى الرجل على الامه الحامل جنابة فلم تلق جنينها حتى عتقت أو على الذمية جنابة فلم تلق جنينها حتى أسلمت ففي جنينها ما في جنين حرة مسلمة لان الجنابة عليها كانت وهي ممنوعة فيضمن الاكثر مما في جنابته عليها واذا ضرب الرجل المرأة فأقامت يوماً أو يومين ثم ألقت جنيناً فقالت ألقته من الضربة وقال لم تلقه منها فالقول قوله مع عيینه وعليها البينة انهم نزل ضمة من الضربة أو لم نزل نكح الام من الضربة حتى ألقت الجنين فاذا جاء بهذا ألزمت عاقلته عقل الجنين واذا ضربها فأقامت على ذلك لا تجد شيئاً ثم ألقت جنيناً لم يضمه لآنها فقد تلقى به الجنابة وانما يكون جناباً عليه اذا لم يفصل عنها ألم الجنابة حتى تلقى به ولو أقامت بذلك أياماً واذا كانت الامه بين اثنين ألحقى عليها أحدهما ثم أعقها ثم ألقت من الجنابة جنيناً فان كان موسراً الاداء قيمتها ضمن جنين حرة وكانت

(١٣ - الام سادس) صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا خرجت الى الجمعة فامش على هينك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفود اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى

عمر من أجله فقال عمر يا رسول الله كسوتها وقد قلت في حلها عطار دما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أكسكها التلبها فكساها عمر أرحامه مشركا بمكة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين فاغتسلوا (٩٨) ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه وعليكم

بالسواك * أخبرنا
أبراهيم بن محمد قال حدثني
أسحق بن عبد الله عن
سعيد المقبري عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن الصلاة نصف النهار
حتى تزول الشمس إلا
يوم الجمعة * أخبرنا
مالك عن ابن شهاب
عن ثعلبة بن أبي مالك
أنه أخبره أنهم كانوا
في زمان عمر بن الخطاب
يوم الجمعة يصلون حتى
يخرج عمر بن الخطاب
رضي الله عنه فإذا خرج
وجلس على المنبر
وأذن المؤذن جلسوا
يتحدثون حتى إذا سكت
المؤذن وقام عمر سكتوا
فلم يتكلم أحد * أخبرنا
ابن أبي فديك عن ابن
أبي ذئب عن ابن شهاب
قال حدثني ثعلبة بن
أبي مالك أن قعوداً أمام
يقطع السجدة وأن كلامه
يقطع الكلام وأنهم
كانوا يتحدثون يوم الجمعة
وعمر جالس على المنبر فإذا
سكت المؤذن قام عمر
فلم يتكلم أحد حتى يقضى
الخطبتين كلتهما فإذا

مولاته وكان لشر يكة فيها نصف قيمة الام ولا شيء له في الجنين لانه ليس له ولاؤه وورثت أمه ثلث دينه وقرابة مولاه الذي جنى عليه الثلثين إن لم يكن له نسب يرثه ولا يرث منه المولى شيئاً لانه قاتل وكذلك الرجل يجنى على جنين امرأته تضمن عاقلة دينه وورثت أمه الثلث (١) وأخوته ما بقي فإن لم يكن له أخوة فقرابة أبيه ولا يرثه أبوه لانه قاتل وإذا لقت الجنين وهو معسر فلشر يكة نصف عشر قيمة أمه لانه جنين أمه وإذا جنى الرجل على أمه فألقت جنينا ثم عتقت فألقت جنينا ثانياً في الأول عشر قيمة أمه لسيدها وفي الآخر ما في جنين حر يرثه ورثته معها

(حلول الدية) قال الشافعي رحمه الله تعالى فالقتل ثلاثة وجوه عمد محض وعمد خطأ وخطأ محض فأما الخطأ فلا اختلاف بين أحد علمته في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بالدية في ثلاث سنين (قال) وذلك في مضي ثلاث سنين من يوم مات القاتل فإذا مات القاتل ومضت سنة حل ثلث الدية ثم إذا مضت سنة ثانية حل الثلث الثاني ثم إذا مضت سنة ثالثة حل الثلث الثالث ولا ينظر في ذلك إلى يوم يحكم الحاكم ولا إبطاء بينة إن لم تثبت زماناً ولم يثبت إلا بعد سنتين من يوم قتل القاتل أخذوا مكانهم بثلثي الدية لانه ما قد حلت عليهم (قال) والذي أحفظ عن جماعة من أهل العلم أنهم قالوا في الخطأ العمد هكذا وذلك أنهم ما معان الخطأ الذي لا قصاص فيه بحال فأما العمد إذا قبلت فيه الدية وعفي عن القتل فالدية كما هي حاله في مال القاتل وكذلك العمد الذي لا قود فيه مثل أن يقتل الرجل ابنه المسلم أو غير المسلم عمداً وهكذا صنع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في ابن قتادة المدبجي أخذ منه الدية في مقام واحد والدية في العمد في مال الحاني وفي الخطأ المحض والخطأ العمد على العاقلة في مضي ثلاث سنين كلوصفت وما لزم العاقلة من دية جرح وكان الثلث فادونه فعليها أن تؤدبه في مضي سنة من يوم جرح المجرع فإن كان أكثر من الثلث فعليها أن تؤدى الثلث في مضي سنة وما زاد على الثلث ما قل أو أكثر أدته في مضي السنة الثانية إلى الثلثين فما جاوز الثلثين فهو في مضي السنة الثالثة وهذا معنى السنة وما لم يختلف الناس فيه في أصل الدية

(أسنان الأبل في العمد وشبه العمد)

قال الشافعي رحمه الله تعالى نص السنة في قتل العمد الخطأ مائة من الأبل منها أربعون خلفه في بطونها وأولادها والخلفة هي الحامل من الأبل وقيل تحمل الأنثى فصاعداً فأى ناقة من أبل العاقلة حلت فهي خلفه وهي تجزى في الدية ما لم تكن معيبة (قال) ولا تجزى في الأربعين إلا الخلفة وإذا رآها أهل العلم فقالوا هذه خلفه ثنية أجزأت في الدية وجبر من له الدية على قبولها فإن أراقت قبل تقبض لم تجز لانها لم تدفع خلفه فإن أجهضت بعدما تقبض فقد أجزأت وإن دفعت وأهل العلم يقولون هي خلفه ثم علم أنها غير خلفه فلاهل القاتل ردها وأخذهم بخلفة غيرها وإن غاب أهل القاتل عليها فقالوا لم تكن خلفه فالقول قولهم مع أيمانهم لانه لم يعلم أنها خلفه إلا بالظاهر (قال الربيع) وهذا عندى إذا قبضوها بغير رؤية أهل العلم (قال الشافعي) وإذا قالوا في البدن ليست خلفه فقال أهل العلم هي خلفه أزموها حتى يعلم أنها ليست خلفه والسنة التي مع الأربعين الخلفة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وقدر وى هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول عدد من أقيمت من أهل العلم المفتين أخبرنا مسلم عن ابن

(١) قوله وورثت أمه الثلث الخ لعل الثلث محرف عن السدس أو سقط شيء من العبارة فأنظر كتابه صحيحه

قامت الصلاة ووزل عمر تكلموا * أخبرنا شفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له أصليت قال لا قال فصل ركعتين * أخبرنا شفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ثعلبة بن جابر وهو سليل الغطفاني * أخبرنا

غبان عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح قال رأيت أبا سعيد الخدري جاء ومروان يخطب فقام فصلى ركعتين فجاء إليه الاحراس فيجلسوه فأبى أن يجلس حتى صلى ركعتين فلما قضى الصلاة أتيناها فقلنا يا أبا سعيد كاد هؤلاء أن يفعلوا بك فقال ما كنت لأداهم الشئ بعد شئ رأيتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم (٩٩) و جاء رجل وهو يخطب فدخل المسجد

بهيئة بذة فقال أصليت قال لا قال فصل ركعتين

قال ثم حث الناس على

الصدقة فألقوا نياها

فأعطى رسول الله صلى

الله عليه وسلم منها

الرجل ثوبين فلما

كانت الجمعة الأخرى

جاء الرجل والنبي

صلى الله عليه وسلم

يخطب فقال له النبي

صلى الله عليه وسلم

أصليت قال لا قال فصل

ركعتين ثم حث الناس

على الصدقة فطرح

الرجل أحد ثوبيه

فصاح رسول الله صلى

الله عليه وسلم وقال

خذه فاخذه ثم قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم انظر والى هذا جاء

تلك الجمعة بهيئة بذة

فأمرت الناس بالصدقة

فطرحوا ثيابا فأعطيته

منها ثوبين فلما جاءت

الجمعة أمرت الناس

بالصدقة فجاء فالتى

أحد ثوبيه * أخبرنا

سفيان بن عيينة عن

عمر و بن دينار قال

جريح قال قلت لعطاء (١) تغليظ الابل فقال مائة من الابل من الاصناف دها من كل صنف ثلثه (قال الشافعي) والتغليظ كما قال عطاء فيؤخذ في مضي كل سنة ثلاث عشرة وثلاث خلفه وعشر جذاع وعشر حقاقي ويجير على ان يعطيه ثلث ناقه يكون شريكه بها لا يجير على قيمة ان كان يجرد الابل ومثل هذا أسنان دية العمد اذا زال فيه القصاص بان لا يكون على القاتل قصاص وذلك مثل الرجل يقتل ابنه أو يقتل وهو مغلوب على عقله بغير سكر أو سبي وهكذا أسنان الدية المغلظة في الشهر الحرام وذى الرحم ومن غلظت فيه الدية لا يراد على هذا في عدد الابل انما الزيادة في أسنانها ودية العمد حالة كها في مال القاتل

(أسنان الابل في الخطأ) قال الشافعي رحمه الله واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتييل العمد الخطأ مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها أو أولادها في ذلك دليل على ان دية الخطأ الذي لا يخطئه عمد مغلظة هذه الدية وقد اختلف الناس فيها فالزم القاتل عددا مائة من الابل بالسنة ثم ما لم يختلفوا فيه ولا ألزمه من أسنان الابل الا أقل ما قالوا يلزمه لان اسم الابل يلزم الصغار والكبار فدية الخطأ أخماس عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة أخبرنا مالك عن ابن شهاب و ربيعة و بلغة عن سليمان بن يسار أنهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة

(في تغليظ الدية) قال الشافعي رحمه الله وتغليظ الدية (٢) في العمد والعمد الخطأ والقتل في الشهر الحرام والبلد الحرام وقتل ذى الرحم كما تقدم في العمد غير الخطأ لا يختلف ولا تغلظ فيما سوى هؤلاء واذا أصاب ذارحم في الشهر الحرام والبلد الحرام وهي مكة دون البلدان لم يزد في التغليظ على ما وصفت قليل التغليظ وكثيره في الدية سواء فاذا قومت الدية المغلظة قومت على ما يجب من تغليظها (قال) وتغلظ في الجراح دون النفس صغيرها وكبيرها بقدرها في السن كما تغلظ في النفس فلو شج رجل رجلا موضحة عمد افاراد المشجوج الدية أخذ من الشاج خلفتين وجذعة ونصف جذعة وحقة ونصف حقة فان قيل كيف يكون نصف حقة قلت يكون شريكها في النصف كما يكون البعير بينهما وهذا هكذا في بادون الموضحة مما له أرش باجتهاد لا يختلف فلو شجه هاشمة كانت له فيها عشر من الابل أربع خلفات وثلاث حقاقي وثلاث جذاع ولو شجه منقلة كانت له فيها خمس عشرة ست خلفات وأربع جذاع ونصف وأربع حقاقي ونصف ولو فاق عينه كانت له خمسون من الابل عشرون خلفه وخمس عشرة جذعة وخمس عشرة حقة واذا وجبت له الدية خطأ فكان أرش شجة موضحة أخذت منه على حساب أصل الدية كما وصفت في العمد فيؤخذ في الموضحة خمس من الابل بنت مخاض و بنت لبون وابن لبون ذكر وحقة وجذعة

(أى الابل على العاقلة)

(قال الشافعي) رحمه الله قد حفظت عن عدد من أهل العلم أنهم قالوا لا يكف أحد غير ابله ولا يقبل منه دونها كان مذهبه ان ابله ان كانت حجازية لم يكف ما هو خير منها وان كانت مهيمة لم يؤخذ منه (١) قوله قلت لعطاء تغليظ الابل الخ هكذا في النسخ ولعل في الكلام سقطا (٢) قوله في العمد والعمد الخطأ الى قوله كما تقدم في العمد غير الخطأ هكذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

كان ابن عمر يقول للرجل اذا نعت يوم الجمعة والامام يخطب ان يتحول عنه * أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب استند الى جذع نخلة من سوارى المسجد فلما صنع له المنبر فاستوى عليه اضطربت تلك السارية كخنين الناقه حتى سمعها أهل المسجد حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتنقها فاسكت

* أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الى جذع نخلة اذ كان المسجد عريشا وكان يحط الى ذلك الجذع فقال رجل من أصحابه يا رسول الله هل لك أن تجعل لك منبرا تقوم عليه يوم الجمعة فتسمع الناس خطبتك (١٠٠) قال نعم فضع له ثلاث درجيات (١) هن الثلاث على المنبر فلما صنع المنبر ووضع موضعه الذي

وضعه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدا للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقوم على ذلك المنبر فيخطب عليه فزاله فلما جاوز ذلك الجذع الذي كان يحط اليه خار حتى تصدع وانشق فزل النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع صوت الجذع فسبحه بيده ثم رجع الى المنبر فلما هدم المسجد أخذ ذلك الجذع أبي بن كعب فكان عنده في بيته حتى بلى وأكثته الارضة وعاد رفاتا * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحط يوم الجمعة وكانت لهم سوق يقال لها البطحاء كانت بنو سليم يجلبون اليها الخيل والابل والغنم والتمن فقد موارجهم اليهم الناس وركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لهم لهو اذ تزوج أحدهم من الانصار ضربوا بالكبر

ما هو شرفنا ثم هكذا ما كان بين الحجازية والمهرية من مرتفع الابل ومنخفضها وبهذا أقول وهكذا ان كانت ابله عوادى أو أوارك أو خيصة وإذا كان ببلد ولا ببل له كلف ابل أهل ذلك البلد أن لم يكن لأهل ذلك البلد ابل كلف ابل أقرب البلدان به مما يليه ويجبر على أن يؤدي الابل بكل حال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى عليها وإذا كانت موجودة بحال كلفها كما يكلف ماسواها من الحقوق التي تلزمه اذا وجدت واذا سأل الذي له الدية غير الابل أو سألها الذي عليه الدية لم يكن ذلك لواحد منهما ويجبران على الابل إلا أن يجتمعا على الرضا بغير الابل فيجوز لهما صرفها الى ما تراضيا به كما يجوز صرف الحقوق الى ما تراضيا به فان كانت ابل الجاني وابل عاقلته هي مباينة لابل غيرهم فان أتت عليها السنة فتبقى بحالها أو مرضى أو جربا فإذا كان هكذا قيل للجاني ان أدبت اليه ابله احاشروى ابلك أو خيرا منها جبر على قبولها منك وأنت متطوع بالفضل عن ابلك وابل عاقلتك وان أردت أن تؤدي شر من ابلك وابل عاقلتك لم يكن لك ولا لهم أن تؤدوا الاشرها ما كانت موجودة وان لم توجد قيل أدقم صحاح غير معينة مثل ابلك واذا حكمنا عليه بالقيمة حكمنا بها على الاغلب من نقد البلد الذي به الجاني ان كان دراهم فدراهم وان كان دنانير فدنانير ولم يحكم بقيمة نجهم منها الا بعد ما يحل على صاحبه فاذا قومناه أخذناه به مكانه فان أعسر به أو مطلق حتى يجد ابلادفع الابل وأبطلت القيمة فاذا حل نجم آخر قومت الابل قيمة يومها

(اعواز الابل)

(قال الشافعي) رحمه الله وعام في أهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الدية مائة من الابل ثم قومها عمر رضي الله عنه على أهل الذهب والورق فالعلم محيط ان شاء الله تعالى أن عمر لا يقومها الا قيمة يومها ولعله قوم الدية الحالية كلها في العمد واذا قومها عمر قيمة يومها فاتباعه أن تقوم كلها وجبت على انسان قيمة يومها كالمقومت ابل رجل أن تلف رجل شيئا ثم تلف آخر بعد هاتهما قومت بسوق يومها ولو قومت سرقه لقطع صاحبها شيئا ثم سرق بعدها آخر مثلها قومت كل واحدة منهما قيمة يومها ولعل عمر أن لا يكون قومها الا في حين وبلد هكذا قيمتها فيه حين أعوزت ولا يكون قومها الا برضا من الجاني وولي الجناية كما يقوم ما أعوز من الحقوق اللازمة غيرها وما تراضى به من له الحق وعليه أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب ومكحول وعطاء قالوا أدركنا الناس على أن دية الرجل المسلم الحر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل فقوم عمر رضي الله عنه على أهل القرى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم فان كان الذي أصابه من الأعراب فديته مائة من الابل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق (قال) وهذا يدل على ما وصفت من أن عمر لم يقوم الدية على من يجد الابل ولم يقومها الا عند الاعواز ألا ترى أنه لا يكلف الأعرابي ذهبا ولا وراقا لوجود الابل وأخذ الذهب والورق من القرى ولا اعواز الابل فيما أرى والله أعلم أن الحق لا يختلف في الدية أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم الابل على أهل القرى أر بعانة دينار وعدلها من الورق ويقسمها على أثمان الابل فاذا غلت رفع في قيمتها واذا هانت نقص من قيمتها على

فغيرهم الله بذلك فقال واذا رأوا تجارة أو لوهوا انفضوا اليها ور كولا قائما * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال أخبرني جعفر

ابن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحط يوم الجمعة خطبتين قائما بفصل بينهما مجلس * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن

صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يخطبون يوم الجمعة خطبتين على المنبر فيما يفصلون بينهما يجلس حتى يجلس معاوية في الخطبة الأولى فخطب بالأسبغ والخطبة الثانية قائما * أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال قلت لعطاء كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم على عصا إذا خطب قال (١٠١) ثم كان يعتد عليها اعتمادا * أخبرنا

ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن خبيب بن عبد الرحمن بن أساف عن أم هشام بنت حارثة ابن النعمان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بقاف وهو يخطب على المنبر يوم الجمعة وانها لم تحفظها الا من النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وهو على المنبر لكن مرة ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني محمد بن أبي بكر بن حزم عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زبارة عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان مثله قال ابراهيم ولا أعلمني الا سمعت أبا بكر بن حزم يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر قال ابراهيم سمعت محمد بن أبي بكر يقرأ بها وهو يومئذ قاض على المدينة على المنبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عمرو بن حنبل عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أن عمر كان يقرأ في خطبته يوم

أهل القرى والتمن ما كان أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قضى أبو بكر رضى الله عنه على أهل القرى حين كثرت المال وغلبت الأبل فاقام مائة من الأبل يستمأنة دينار أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه انه كان يقول على الناس أجمعين أهل القرى وأهل البادية مائة من الأبل على الأعرابي والقرى أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لعطاء الدية الماشية أو الذب قال كانت الأبل حتى كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقوم الأبل بعشرين ومائة كل بعير فإن شاء القروي أعطى مائة ناقة ولم يعط ذهابا كذلك الأمر الأول (قال الشافعي) وهذا كله تأخذ فتؤخذ الأبل ما وجدت وتقوم عند الأعواز على ما وصفت لان من لزمه شيء لم يقوم عليه وهو يوجد مثله ألا ترى ان من لزمه صنف من العروض لم يؤخذ منه الا هو فان أعوز ما لزمه من الصنف أخذت قيمته يوم يلزم صاحبه وقد يحتمل تقويم الأبل أن يكون أعوز من عليه الدية فقومت عليه وكانت موجودة عند غيره ببلده فقومت والأول أشبه والله أعلم وما روي مما وصفت من تقويم من قوم الدية والله أعلم على ما ذهبت اليه (قال) والدية لانقوم الأبل الدنانير والدراهم كالا يقوم غيرها الا بهما ولو جاز أن تقومها بغيرها جعلنا على أهل البقر البقر وعلى أهل الشاة الشاة فقد روي هذا عن عمر كارت عنه قيمة الدنانير والدراهم وجعلنا على أهل الطعام الطعام وعلى أهل الخيل الخيل وعلى أهل الحلال الحلال بقيمة الأبل ولكن الأصل كما وصفت الأبل فاذا أعوزت القيمة قيمة ما لا يوجد مما وجب على صاحبه وليس ذلك الا من الدنانير والدراهم (قال) وان وجدت العاقلة بعض الأبل أخذ منها ما وجد وقيمة ما لم تجد اذا لم تجد الوفاء منه بحال وانما تقوم ابل من وجبت عليه الدية ان كانت الجنانية مما تعقلها العاقلة قومت ابلها وان كانت مما يعقلها الجناني قومت ابله ان اختلفت ابله وابل العاقلة (العيب في الأبل) قال الشافعي رحمه الله ولا يكون للذي عليه الدية أن يعطي فيها بعيرا معيبا يرد من مثل ذلك العيب في البيع لانه اذا قضى عليه شيء بصفة فبين أن ليس له أن يؤدي فيه معيبا كما يقضي عليه بدينار فلا يكون له أن يؤديه معيبا وكذلك الطعام يقضي به عليه وغيره لا يكون له أن يؤديه معيبا (قال الشافعي) لم أعلم مخالفا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة وهذا كثر من حديث الخاصة ولم أعلم مخالفا أن العاقلة العصبه وهم القرابة من قبل الأب وقضى عمر بن الخطاب على علي بن أبي طالب رضى الله عنه ما بان بعقل عن مولى صفية بنت عبد المطلب وقضى للزبير عيراتهم لانه انبها (قال) وعلم العاقلة أن ينظر الى القاتل والجانى مادون القتل مما تحمله العاقلة من الخطا فان كان له اخوة لايه جل عليهم جنايته على ما تحمله العاقلة فان احتملوا لم ترفع الى بني جده وهم عمومته فان لم يحتملوا رفعت الى بني جده فان لم يحتملوا رفعت الى بني جد أبيه ثم هكذا ترفع اذا عجز عنها أقاربه الى أقرب الناس به ولا ترفع الى بني أب ودونهم أقرب منهم حتى يعجز عنهم هو أقرب منهم كأثر جلام بن عبد مناف جنى لحملت جنايته بنو عبد مناف فلم تحملها بنو عبد مناف فترفع الى بني قصي فان لم تحملها رفعت الى بني ثلاب فان لم تحملها رفعت الى بني مرة فان لم تحملها رفعت الى بني كعب فان لم تحملها رفعت الى بني لؤي فان لم تحملها رفعت الى بني غالب فان لم تحملها رفعت الى بني فهر فان لم تحملها رفعت الى بني مالك فان لم تحملها رفعت الى بني النضر فان لم تحملها رفعت الى بني كنانة كلها ثم هكذا حتى تنفذ قرابته أو تحتل الدية (قال) ومن في الديوان ومن ليس فيه من العاقلة سواء قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ولا ديوان حتى كان الديوان حين كثر المال في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

الجمعة اذا الشمس كورت حتى بلغ علت نفس ما حضرت ثم يقطع الديرة * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ان عمر رضى الله عنه فرأى ذلك على المنبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني اسحق بن عبد الله عن أبان بن صالح عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوما فقال ان الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونستنصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن

سَيَات أَعْمَالُنَا مِنْ يَهْدِهِ فَلَا مَضَلَّ لَهُ وَمَنْ يَضَلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ مَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى حَتَّى يَنْفِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ * أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنِي عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطِبَ
بِوَيْفَالٍ فِي خُطْبَتِهِ أَلَّا إِنْ الدُّنْيَا عَرَضَ (١٠٣) حَاضِرًا يَأْكُلُ مِنْهَا الْبُرُوقُ وَالْفَاجِرُ الْأَوَانُ الْآخِرَةُ أَجَلٌ صَادِقٌ يَقْضَى فِيهَا مَلِكٌ قَادِرٌ الْأَوَانُ الْخَيْرُ

كله بخذافره في الجنة ألا
وان الشركه بخذافره
في النار ألا فاعملوا وأنتم
من الله على حذر واعلموا
أنكم معروضون على
أعمالكم فمن يعمل
منه قال ذرة خيراره ومن
يعمل منه قال ذرة شراره
* أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
مُحَمَّدٍ ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
رَفِيعٍ عَنْ تَيْمٍ بْنِ طَرْفَةَ
عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ
خُطِبَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
مَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ
رَشِدَ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ
فَقَدْ غَوَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اسْكُتْ فَتَشَى الْخُطْبَ
أَنْتَ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ
وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَقَدْ غَوَى وَلَا تَقُلْ مِنْ
بَعْضِهِمَا * أَخْبَرَنَا
مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِي أَنْصِتْ
وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ
لَغَوْتُ * أَخْبَرَنَا مَالِكُ
عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ
الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(١) مَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ مِنَ الدِّيَةِ وَمَنْ يَحْمِلُهَا مِنْهُمْ (٢) قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ أَعْلَمْ مَخَالَفًا فِي أَنَّ الْمَرْأَةَ
وَالصَّبِيَّ إِذَا كَانَا مُوسِرَيْنِ لَا يَحْمِلَانِ مِنَ الْعَقْلِ شَيْئًا وَكَذَلِكَ الْمُعْتَوَةُ عِنْدِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا يَحْمِلُ الْعَقْلُ الْإِحْرَافَ
وَلَا يَحْمِلُهَا مِنَ الْبَالِغِينَ فَقِيرٌ فَإِذَا قَضَى بِهَا وَرَجُلٌ فَقِيرٌ فَلَمْ يَحْمِلْ نَجْمٌ مِنْهَا حَتَّى أَيْسَرَ أَخْذُهَا وَأَوْقَضَى بِهَا وَهُوَ
غَنِيٌّ ثُمَّ حَلَّتْ وَهُوَ فَقِيرٌ طَرَحَتْ عَنْهَا نَجْمًا يَنْظُرُ إِلَى حَالِهِ يَوْمَ يَحْمِلُ وَأَنْعَمَ بِنَفْسِي لِلَّهِ كَمْ أَنْ يَكْتُبَ إِذَا حَكَمَ أَنْهَا عَلَى
مَنْ أَحْتَمِلُ مِنْ عَاقِلَتِهِ يَوْمَ يَحْمِلُ كُلُّ جَسَمٍ مِنْهَا فَإِنْ عَقَلَ رَجُلٌ نَجْمًا ثُمَّ أَمْسَكَ فِي الثَّانِي تَرَكْتُ أَنْ يَعْقَلَ ثُمَّ أَنْ
أَيْسَرَ فِي الثَّلَاثِ أَخْذُ ذَلِكَ النَجْمِ وَإِنْ حَلَّ النَجْمُ وَهُوَ يَعْقَلُ ثُمَّ مَاتَ أَخْذُ مَنْ مَالَهُ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ وَجِبَ عَلَيْهِ
بِالْحُلُولِ وَالْيَسْرِ وَالْحَيَاةِ وَلَمْ أَعْلَمْ مَخَالَفًا فِي أَنَّ لِيَحْمِلُ أَحَدُ مِنَ الدِّيَةِ الْإِقْلِيلَ وَأَرَى عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَنَّ يَحْمِلُ مَنْ
كَثُرَ مَالُهُ وَشَهِرَ مِنَ الْعَاقِلَةِ إِذَا قُومَتِ الدِّيَةُ نَصْفَ دِينَارٍ وَمَنْ كَانَ دُونَهُ رُبْعَ دِينَارٍ وَلَا يَزَادُ عَلَى هَذَا وَلَا
يَنْقُصُ عَنْ هَذَا وَيَحْمِلُونَ إِذَا عَقَلُوا الْإِبِلَ عَلَى قَدَرِ هَذَا حَتَّى يَشْتَرِكَ الْغَرَفُ بِعَيْرٍ يَقْبَلُ مِنْهُمْ الْأَنْ يَنْطَوِّعَ
أَحَدُهَا كَثَرُ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ

(٣) عَقْلُ الْمَوَالِي (٤) قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا تَعْقِلُ الْمَوَالِي مِنْ أَعْلَى وَهُمْ الْمُعْتَقُونَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْمَوَالِي وَلِلْمُعْتَقِينَ
قَرَابَةٌ تَحْتَمِلُ الْعَقْلَ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ قَرَابَةٌ تَحْتَمِلُ بَعْضُ الْعَقْلِ عَقْلَ الْقَرَابَةِ وَإِذَا نَفَدَ عَقْلُ الْمَوَالِي الْمُعْتَقُونَ فَإِنْ
عَجَزُوا هُمْ وَعَوَاقِلُهُمْ عَقْلُ مَا بَقِيَ جَاعَةً الْمُسْلِمِينَ وَكَذَلِكَ لَا تَعْقِلُ الْمَوَالِي الْمُعْتَقُونَ عَنِ الْمَوْلَى الْمُعْتَقِ وَلِلْمَوْلَى
الْمُعْتَقِ قَرَابَةٌ تَحْتَمِلُ الْعَقْلَ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ قَرَابَةٌ تَحْتَمِلُ بَعْضُ الْعَقْلِ بَدَى بِهِمْ فَإِنْ عَجَزُوا عَقَلَ عَنْهُ مَوْلَاهُ الَّذِي
أَعْتَقَهُ ثُمَّ أَقْرَبَ النَّاسَ إِلَيْهِ كَمَا يَعْقِلُونَ عَنْ مَوْلَاهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ لَوْ جَنَى وَهَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَوَاحِدٍ مِنَ الْجَانِبِينَ قَرَابَةٌ
عَقَلَ عَنْهُ الْمَوَالِي مِنْ أَعْلَى وَأَسْفَلَ عَلَى مَا وَصَفْتُ وَإِنْ كَانَ لِلْمَوْلَى الْمُعْتَقِ مَوَالٍ مِنْ فَوْقٍ وَمَوَالٍ مِنْ أَسْفَلَ لَمْ يَعْقَلْ
عَنْهُ مَوَالِيهِ مِنْ أَسْفَلَ وَعَقَلَ عَنْهُ مَوَالِيهِ مِنْ فَوْقٍ فَإِنْ عَجَزُوا وَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ عَاقِلَةٌ عَقَلَ عَنْهُ مَوَالِيهِ مِنْ أَسْفَلَ
وَأَنْعَمَ جَعَلَ مَوَالِيهِ مِنْ فَوْقٍ يَعْقِلُونَ عَنْهُ وَمَنْ فَوْقَهُمْ مِنْ مَوَالِيهِمْ لَا نَهَمَ عَصَبَةٍ وَأَهْلُ مِيرَاثِهِ مِنْ دُونِ مَوَالِيهِ مِنْ
أَسْفَلَ وَلَمْ أَجْعَلْ عَلَى الْمَوَالِي مِنْ أَسْفَلَ عَقْلًا بِحَالٍ حَتَّى لَا يَوْجَدَ نَسَبٌ وَلَا مَوَالٍ مِنْ فَوْقٍ بِحَالٍ ثُمَّ يَحْمِلُونَهُ
فَالَّذِي يَعْقَلُ عَنْهُمْ لَا نَهَمَ وَرَثَتِهِ وَلَكِنَّهُمْ يَعْقِلُونَ عَنْهُ كَمَا يَعْقَلُ عَنْهُمْ (قَالَ) وَالنَّسَبُ مَعْتَقٌ كَالْمُعْتَقِ غَيْرَ النَّسَبِ
(٥) عَقْلُ الْخِلْفَاءِ (٦) قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَعْقِلُ الْخَلِيفُ بِالْخَلْفِ وَلَا يَعْقَلُ عَنْهُ بِحَالٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
مَضَى بِذَلِكَ خَبْرًا لَزِمَ وَلَا أَعْلَمُ وَلَا يَعْقِلُ الْعَبِيدُ وَلَا يَعْقَلُ عَنْهُ وَلَا يَرِثُ وَلَا يَوْرَثُ وَأَنْعَمَ يَعْقَلُ بِالنَّسَبِ وَالْوِلَاءِ
الَّذِي هُوَ نَسَبٌ وَمِيرَاثُ الْخَلِيفِ وَالْعَقْلُ عَنْهُ مَذْنُوحٌ وَأَنْعَمَ ثَبَتَ مِنَ الْخِلَافِ أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَةُ وَالِدًا وَاحِدَةً
لَا غَيْرَ ذَلِكَ

(٧) عَقْلُ مَنْ لَا يَعْرِفُ نَسَبَهُ (٨) قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ أَجْعَمًا وَكَانَ نَوْبًا جَنَى فَلَا عَقْلَ عَلَى
أَحَدٍ مِنَ التَّوْبَةِ حَتَّى يَكُونُوا يَشْتَبُونَ أَنَّ سَابِقَهُمْ أَثْبَاتُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَمَنْ ثَبَتَ نَسَبُهُ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالْعَقْلِ بِالنَّسَبِ
فَأَمَّا أَنْ تَشْوَاقِرَاهُمْ وَكَانُوا يَقُولُونَ أَنْعَمَ يَكُونُ فِي الْقُرْبَةِ أَهْلُ النَّسَبِ لَمْ أَقْضِ عَلَيْهِمْ بِالْعَقْلِ بِحَالٍ إِلَّا بِأَثْبَاتِ
النَّسَبِ وَكَذَلِكَ كُلُّ قَبِيلَةٍ أَجْعَمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ تَثْبِتْ أَنَّ سَابِقَهُمْ وَكُلٌّ مِنْهُمْ لَمْ يَثْبِتْ نَسَبُهُ مِنْ أَجْعَمٍ أَوْ قِطَاعٍ وَغَيْرِهِمْ
يَكُنْ لَهُ وَلَا فَعَلَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَعْقِلُوا عَنْهُ لِمَا يَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مِنْ وَلايَةِ الدِّينِ وَأَنْهُمْ يَأْخُذُونَ مَالَهُ إِذَا مَاتَ وَمَنْ
انْتَسَبَ إِلَى نَسَبٍ فَهُوَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ تَثْبِتَ بَيْنَهُ قَاطِعَةً يَمَاقُطُغُ الْبَيْنَةَ عَلَى الْحَقِّ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَلَا تَقْبَلُ الْبَيْنَةَ عَلَى
دَفْعِ نَسَبٍ بِالسَّمَاعِ وَإِذَا حَكَمْنَا عَلَى أَهْلِ الْعَهْدِ وَالْمُسْتَأْمِنِينَ فِي الْعَقْلِ حَكَمْنَا عَلَيْهِمْ حَكَمَنَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَلْزِمُ ذَلِكَ

عَوَاقِلُهُمْ
عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت * اخبرنا سفيان عن ابي الزناد عن
الاخرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ثعلب معناه الا انه قال لغبت قال ابن عينة لغبت لغة ابي هريرة رضي الله عنه * اخبرنا
مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن مالك بن ابي عامر ان عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول في خطبته فلما بدع ذلك اذا

خطب اذا قام الامام ان يخطب يوم الجمعة فاستعدوا وانصتوا فان انصت الذي لا يسمع من الحظ مثل ما للسامع المنصت فاذا قامت الصلاة فاعدوا الصفوف وحاذوا بالناس كب فان اعتدال الصفوف من تمام الصلاة ثم لا يكبر عنان حتى ياتيه رجال قد وكاهم بتسوية الصفوف فيخبرونه بان قد استوت فيكبر * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن هشام (١٠٣) عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا عطس الرجل والامام يخطب يوم الجمعة فتمته * أخبرنا سفيان ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقين أحدكم الرجل من مجلسه ثم يخلفه فيه ولكن تقصحوا وتوسعوا * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام أحدكم من مجلسه يوم الجمعة ثم رجع اليه فهو أحق به * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني أبي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بعد الرجل الى الرجل فيقيم من مجلسه ثم يقعد فيه * حدثنا عبد الحميد عن ابن جريج قال قال سليمان بن موسى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقين أحدكم أيام يوم الجمعة ولكن ليقل أفسحوا * حدثنا ابراهيم بن محمد

عواقلهم الذين يجري حكمنا عليهم فاذا كانت عاقلة لا يجري حكمنا عليها ألزمتنا الجاني ذلك وما عجزت عنه عاقلة ان كانت له ألزمتنا في ماله دون غير عاقلته منهم ولا نقضى به على أهل دينه اذا لم يكونوا عصبة له لأنهم لا يرونه ولا على المسلمين لقطع الولاية بين المؤمنين والمشركين وانهم لا يأخذون ماله على الميراث انما يأخذونه فإيا (أين تكون العاقلة) قال الشافعي رحمه الله تعالى والعاقلة النسب فاذا جنى الرجل بكمته وعاقلته بالشام فان لم يكن مضي خبر يلزم بخلاف القياس فالقياس أن يكتب حاكم مكة الى حاكم الشام فإياخذ عاقلته بالعقل ولا يحمله أقرب الناس الى عاقلته بكمته بحال وله عاقلة يابعد منها وان امتنعت عاقلته من أن يجري عليهم الحكم جوهدها حتى يؤخذ منهم ثم كما يجاهدون على كل حق لزهمهم فان لم يقدر عليهم لم يؤخذ من غيرهم وكان كحق عليهم ثم غلبوا عليه متى قدر عليهم أخذ منهم (قال) وقد قيل يحمله عاقلة الرجل ببلده ثم أقرب العواقل بهم ولا ينتظر بالعقل غائب يقدم ولا رجل ببلده يؤخذ منه بكتاب والله أعلم وان كانت العاقلة حاضرة فغاب منهم رجل يحتمل العقل أخذ من ماله ما يلزمه واذا كانت العاقلة كثيرًا يحتمل العقل بعضهم على ما وصفت ان الرجل يحتمل من العقل ويفضل وكانوا حضورا بالبلد أو مالههم فقد قيل يأخذ الوالي من بعضهم دون بعض لان العقل لزم الكل وأحب الى أن يقض ذلك عليهم حتى يستووا فيه وان قل كل ما يؤخذ من كل واحد منهم وان كان من يحضر من العاقلة يحتمل العقل ومنهم جماعة غيب عن البلد فقد قيل يؤخذ من الحضور دون الغيب عن البلد على المعنى الذي وصفت في مثل المسئلة التي قبلها ومن ذهب الى هذا قال الجناية من غير من يؤخذ منه وكل يلزمه اسم عاقلة فإيهم أخذ منه فهو مفض عليه مما أخذ منه ولا يؤخذ حاضر بغائب غيره (قال) ولا أرذ الذي أخذت منه على من لم يأخذ منه وهذا يشبه مذاهب كثيرة لاهل العلم والله تعالى أعلم ومن قال هذا القول قال لو غيب بعض العاقلة ولم يوجد له مال حاضر ثم أخذ العقل ممن بقي ثم حضر الغائب لم يؤخذ منه شيء وقال ذلك فيه لو كان حاضرا وامتنع من أن يؤدي العقل واذا كانت أبل العاقلة مختلفة أدى كل رجل منهم من ابله ويحبرون على أن يشترك النفر في البعير بقدر ما يلزمهم من العقل واذا جنى الحر على الحر خطأ فالزمنه من دية أو أورش جنانية وان قلت جعلتها على العاقلة واذا جنى الحر على العبد خطأ ففيها قولان أحدهما ان تحمله العاقلة عنه لانها جنانية حر على نفس محرمة والثاني لا تحمله العاقلة لانه قبة لادية واذا جنى الحر جنانية عمدا لاقصاص فيها بحال مثل أن يقتل ذميا أو وثيا أو مستأمنًا فالدية في ماله لانضمين العاقلة منها وكذلك اذا جنى رجل على رجل جائفة أو مالا لاقصاص فيه فهو في ماله دون عاقلته واذا جنى الصبي والمعتوه جنانية خطأ ضمنها العاقلة وان جنيا عمدا فقد قيل تعقلها العاقلة كالخطأ في ثلاث سنين وقيل لا تعقلها العاقلة لان النبي صلى الله عليه وسلم انما قضى أن تحمل العاقلة الخطأ في ثلاث سنين ويدخل هذا أنان قضينا به عمدا الى ثلاث سنين دائما يقضى بدية العمد حالة وان قضينا بها حالة فلم يقض على العاقلة بدية الا في ثلاث سنين ولا تعقل العاقلة جنانية عمدا بحال

(جاء الديات فيما دون النفس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم وفي الانف اذا أوعى جد عامائة من الابل وفي الأمومة ثلث النفس وفي الجائفة مثلها وفي العين خسون وفي اليد خسون وفي الرجل خسون وفي كل اصبع

حدثني عبد الله بن أبي ليلى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قرأ في الجمعة بسورة الجمعة واذا جاءك المنافقون قال عبيد الله فقلت له قد قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقرأ بهما

في الجمعة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأهما * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني مسعر بن كدام عن معبد بن خالد عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ في الجمعة بسبع اسم ربك الاعلى وهل اناك حديث الغاشمة * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة (١٠٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة

فقد أدرك الصلاة

مما هنالك عشر من الابل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس

* (باب دية الانف) قال الشافعي رحمه الله وفيما قطع من المارن ففيه من الدية بحسب المارن ان قطع نصفه ففيه النصف أو ثلثه ففيه الثلث (قال) وبحسب قياس مارن الانف نفسه ولا يفضل واحدة من صفحته على واحدة ولا روثه على شيء لو قطع من مؤخره ولا الحاجز من منخره منه على مساواة وان كان أو عبت الروثه إلا الحاجز كان فيما أو عبت سوى الحاجز من الدية بحسب ما ذهب منه وإذا شق في الانف شق ثم التأم ففيه حكومة وإذا شق فلم يلتئم فبين انفراجه أعطى من دية المارن بقدر ما ذهب منه وحكومة ان لم يذهب منه شيء (قال) وقدر وى عن ابن طاوس عن أبيه قال عند أبي كتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه وفي الانف اذا قطع المارن مائة من الابل (قال الشافعي) حديث ابن طاوس في الانف آيين من حديث آل حزم ومعلوم ان الانف هو المارن لانه غضر وفي يقدر على قطعه بلا قطع غيره وأما العظم فلا يقدر على قطعه إلا بعونة وضرر على غيره من قطع أو كسر أو ألم شديد (قال الشافعي) ففي المارن الدية ومذهب من لقيت أن في المارن الدية وإذا قطع بعض المارن فابن فاعاده المجنى عليه أو غيره والتأم ففيه عقل تام كما يكون لو لم يعد ولو لم يلتئم ولو قطعت منه قطعة فلم يوجب وتدل فاعيدت والتأمت كان فيها حكومة لانها لم تجدد وإنما الجدد القطع وإذا ضرب الانف واستحشف حتى لا يتحرك غضره ولا الحاجز بين منخره ولا يلتقي منخره ففيه حكومة لأش تام ولو كانت الجناية عليه في هذا عمد لم يكن فيه قود ولو خلق هكذا أوجبني عليه فصار هكذا ثم قطع كانت فيه حكومة أكثر من حكومته اذا استحشف وما أصابه من هذا الاستحشاف وبقي بعضه دون بعض ففيه حكومة بقدر ما أصاب من الاستحشاف وانما منعني أن أجعل استحشافه كشل اليد أن في اليد منفعة تفعل وليس في الانف أكثر من الجمال أو سد موضعه وأنه مجرى لما يخرج من الرأس ويدخل فيه فكل ذلك قائم فيه وإن كان قد نقص الانضمام أن يكون عوناً على ما يدخل الرأس من السعوط ولم يحز أن يجعل فيه اذا استحشف ثم قطع الدية كاملة وقد جعلت في استحشافه حكومة وهو ناقص بما وصفت

* أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني صفوان بن سليم عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب منافقا في كتاب لا يجي ولا يبدل وفي بعض الحديث ثلاثا * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني محمد بن عمرو عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي الجعد الضمري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يترك أحد الجمعة ثلاثا وانا بها الا طبع الله على قلبه

* (الدية على المارن) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا قطع من العظم المتصل بالمارن شيء من المارن كانت فيه حكومة مع دية المارن وكذلك لو قطع دون المارن فصار جائفا وصار المارن منقطعاً عنه فالتأمة فيه حكومة وهكذا لو قطع معه من محاجر العينين والحاجبين والجمجمة شيء لا يوضح كانت فيه حكومة ولو أوضح شيء مما قطع من جلده والجمجمة كانت فيه موضحة أو هشم كانت فيه هاشمة وكذلك منقلة ولو قطع ذلك قطعاً كانت فيه حكومة أكثر من هذا كله لانه أزيد من المنقلة ولا يبين أن يكون فيه مأومة لانه لا يصل الى دماغ والوصول الى الدماغ يقتل كما يكون وصول الجائفة الى الجوف يقتل

* حدثنا ابراهيم بن صالح بن كيسان عن عبيدة بن سفيان الحضرمي قال سمعت عمر بن أمية يقول لا يترك رجل مسلم الجمعة ثلاثا وانا بها الا يشهدوا لا كتب من الغافلين * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان يوم الجمعة

* (كسر الانف وذهاب الشم) قال الشافعي رحمه الله وإذا كسر الانف ثم جبر ففيه حكومة ولو جبر أعوج كانت فيه الحكومة بقدر عيب العوج ولو ضرب الانف فلم يكسر لم يكن فيه حكومة لانه ليس بجرح ولا كسر عظم ولو كسر الانف ولم يكسر فأنقطع عن المجنى عليه أن يشم ريح شيء بحال فقد قيل فيه الدية ومن قال هذا قاله لوجدع وذهب عنه الشم فجعل فيه الدية وفي الجدد دية (قال) وان كان ذهب الشم عنه في وقت الالم ثم يعود اليه بعد انتظرتة حتى يأتي ذلك الوقت فان مات قبله أعطى ورثته الدية وان جاء وقال لا أشم شيئاً

وليلة الجمعة فأكثروا الصلاة على * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكثروا الصلاة على يوم الجمعة * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني موسى بن عبيدة قال حدثني أبو الازهر معاوية بن اسحق بن طلحة عن عبد الله بن عمر أنه سمع أنس بن مالك يقول أني جبريل بعراً بيضاء فيها وكنت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه

وسلم ما هذه قال هذه الجمعة فضلت بها أنت وأمتك فالناس لكم فيها تبع اليهود والنصارى ولكم فيها خير وفيها ساعة لا يوافقها مؤمن بدعوة الله تعالى بخير الا استجيب له وهو عندنا يوم المزيدي قال النبي صلى الله عليه وسلم يا جبريل ما يوم المزيدي قال ان ربك اتخذ في الفردوس وادبا فنج فيه كتب مسئلا فاذا كان يوم الجمعة أنزل الله ما شاء من ملائكة كتبه وحوله منابر (١٠٥) من نور عليها مقاعد النبيين وحف تلك

المنابر بمنابر من ذهب

مكحلة بالياقوت والزبرجد

عليها الشهداء

والصديقون خلسوا

من ورائهم على تلك

الكتب فيقول الله لهم

أنا ربكم قد صدقتم

وعدى فسألوني أعطكم

فيقولون ربنا نسألك

رضوانك فيقول قد

رضيت عنكم ولكم على

ما تمنيتم وادى مزيديهم

يجبون يوم الجمعة لما

يعطيهم فيه ربهم من

الخير وهو اليوم الذي

استوى فيه ربكم على

العرش وفيه خلق آدم

وفيه تقوم الساعة

أخبرنا ابراهيم بن محمد

حدثنا أبو عمران

ابراهيم بن الجعد عن

أنس شيباه وزاد عليه

ولكم فيه خير من دعا فيه

بخير هوله قسم أعطيه

وان لم يكن له قسم ذخ

له ما هو خير له منه وزاد

فيه أيضا أشياء أخبرنا

ابراهيم بن محمد حدثني

عبد الله بن محمد بن عفي

عن عمرو بن شرحبيل

أعطى الدينة بعد ان يحلف ما يجدر راحة شئ بحال وان قال أجدر ربح ما اشتدت راحته وحدثت ولا أجدر ربح ما لانت راحته وقد كنت أجدها فإني كان يعلم ذلك قدر جعل فيه بقدره وان كان لا يعلم قدر ولا أحبه يعلم ففيه حكومة بقدر ما يصف منه ويحلف فيه كله وان قضى له بالدية ثم أقر أنه يجدر راحة قضى عليه برد الدية وان مر بربح مكروهة فوضع يده على أنفه فقبل قد وجدها راحة ولم يبرأ بها وجدها لم يبرأ الدية من قبل أنه قد يضع يده على أنفه ولم يجدر شئ من الربح ويضعها ما كاله ويمخطا وعبثا ومحدثا نفسه ومن غبارا وغيره

(الدية في اللسان) قال الشافعي رحمه الله واذا قطع اللسان قطعا لا قود فيه خطأ ففيه الدية وهو في معنى الانف ومعنى ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بدية من تمام خلقه المرء وأنه ليس في المرء منه الا واحد ومع أنه لا اختلاف بين أحد حدثت عنه ممن لقينته في أن في اللسان اذا قطع الدية واللسان مخالف للانف في معان منها أنه المعبر عما في القلب وان أكثر منفعة ذلك وان كانت فيه المنفعة بعونته على اعرار الطعام والشراب واذا جنى على اللسان فذهب الكلام من قطع أو غير قطع ففيه الدية تامة ولا أحفظ عن أحد لقينته من أهل العلم في هذا خلافا واذا قطع من اللسان شئ لا يذهب الكلام قيس ثم كان فيما قطع منه بقدره من اللسان فان قطع حذبة من اللسان تكون ربع اللسان فذهب من كلامه قدر ربع الكلام ففيه ربع الدية وان ذهب أقل من ربع الكلام ففيه ربع الدية وان ذهب نصف كلامه ففيه نصف الدية أ جعل عليه الا كثر من قياس ما ذهب من كلامه أو لسانه واذا ذهب بعض كلام الرجل اعتبر عليه باصول الحروف من التهجى فان نطق بنصف التهجى ولم ينطق بنصفه فله نصف الدية وكذلك ما نطق به مما زاد وانقص على النصف ففيه بحسابه وسواء كل حرف أذهب منه خف على اللسان وقيل هجاؤه أو نطقه على اللسان وكثر هجاؤه كالشين والصاد والالف والتاء والراء سواء لكل واحد منها حصته من الدية من العدد ولا يفضل بعضها على بعض في ثقل وخفة وأى حرف منها لم ينقص به حين ينطق به كما ينطق به قبل أن يجنى عليه وان خف لسانه لان ينطق بغيره يبريده فهو كالم يخف لسانه بان ينطق به له أرشه من العقل تاما مثل أن يريد أن ينطق بالراء فيجعلها بالاولا وما في هذا المعنى (قال) وان نطق بالحرف مبينا له غير أن لسانه ثقل عما كان عليه قبل يجنى عليه ففيه حكومة وان جنى على رجل كان أرتأ ولا يفتح بحرف أو كان لسانه يخف به فزاد في خفته ونقص عن افصاحه أو زاد في رتته أو ثلغته على ما كان في الحرف ففيه حكومة لا أرش الحرف تاما واذا جنى على لسان المبرسم الثقيل وهو يفتح بالكلام ففيه ما في لسان الفصح الحفيف وكذلك اذا جنى على لسان الاعجمي وهو ينطق بلسانه وكذلك اذا جنى على لسان الصبي وقد حركه بكاء أو بشئ يعبره اللسان فبلغ أن لا ينطق ففيه الدية لان العام الاغلب ان الالسنه ناطقة حتى يعلم أنها لا تنطق وان لمع أن ينطق ببعض الحروف ولا ينطق ببعضها كان له من الدية بقدر ما لا ينطق به واذا جنى على لسان رجل كان ينطق به ثم أصابه مرض فذهب منطقة أو على لسان الاخرس ففيه ما حكومة واذا جنى الرجل على لسان الرجل فقال جنيت عليه وهو أكم أو يفتح بعض الكلام ولا يفتح بعض فاقول قوله حتى يأتي المجنى عليه بأنه كان ينطق فاذا جاء بذلك لم يقبل قول الجاني الابينة ومن كان له لسان ناطق فهو ينطق حتى يعلم خلاف ذلك وهكذا اوقال جنيت

ولأرض ولا جبل الا هو يشفق من يوم الجمعة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها إنسان مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه وأشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده بقالها * أخبرنا مالك (١٠٦) عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن أبي الحرث عن أبي سلة

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما من دابة الا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شققا من الساعة الا الجن والاناس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم يسأل الله شيئا الا أعطاه إياه قال أبو هريرة قال عبد الله ابن سلام هي آخر ساعة من يوم الجمعة فقلت له كيف تكون آخر ساعة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي وتلك ساعة لا يصلي فيها فقال ابن سلام ألم يقل النبي صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال فقلت بلى قال فهو وذلك

* أخبرنا إبراهيم بن محمد

عليه وهو أعمى فان قامت بينة أنه كان يصلي لم يقبل قول الجاني انه حدث على بصره ذهاب الابينة ولو عرف المجنى عليه بكم أو عي ثم ادعى أو يسأوه أن بصره صح وان لسانه فصيح كان القول قول الجاني وكلفواهم والمجنى عليه البينة انه عاد اليه بصره وأفصح بعد البكم فان خلق لسان طرفان فقطع رجل أحد طرفيه فإن أذهب الكلام ففيه الدية وان ذهب بعضه ففيه من الدية بحساب ما ذهب منه وان أذهب الكلام أو بعضه فأخذت له الدية ثم نطق بعد هاردا ما أخذ له من الدية وان نطق ببعض الكلام الذي ذهب ولم ينطق ببعض رد من الدية بقدر ما نطق به من الكلام (قال) وان قطع أحد الطرفين ولم يذهب من الكلام شيء فإن كان الطرفان مستويي المخرج من حيث افترقا كان فيه من الدية بقياس اللسان ربعا كان أو أقل أو أكثر فان كان المقطوع زائلا عن حد مخرج اللسان ولم يذهب من الكلام شيء ففيه حكومة وان كانت الحكومة أكثر من قدره من قياس اللسان لم يبلغ بحكومته قدر قياس اللسان وان قطع الطرفان جميعا وذهب الكلام ففيه الدية وان كان أحد الطرفين في حكم الزائد من اللسان جعل فيه دية وحكومة بقدر الالم واذا قطع الرجل من باطن اللسان شيئا فهو كما قطع من ظاهره وفيه من الدية بقدر ما منع من الكلام فان لم يمنع كلاما ففيه من الدية بحساب اللسان واذا قطع الرجل من اللسان شيئا لم يمنع من الكلام ولا يمنع بعضه كان فيه الاكثر مما منع من الكلام أو قياس اللسان

(الهامه) قال الشافعي رحمه الله واذا قطع الرجل لهما الرجل عدا فان كان يقدر على القصاص منها ففيها القصاص وان كان لا يقدر على القصاص منها أو قطعها خطأ ففيها حكومة

(دبة الذكر) قال الشافعي واذا قطع الذكر فأوعب ففيه الدية تامة لانه في معنى الانف لانه من تمام خلقه المرء وان لم يس في المزمع الا واحد ولم أعلم خلافا في ان في الذكرا اذا قطع الدية تامة وقد يخالف الانف في بعض أمره واذا قطعت حشفته فأوعبت ففيها الدية تامة ولم أعلم في هذا بين أحد لقيته خلافا وسواء في هذا ذكر الشيخ الغاني الذي لا يأتي النساء اذا كان ينقبض وينبسط وذكر الخصى والذي لم يأت امرأة قط وذكر الصبي لانه عضو أئين من المرسال ولم تسقط فيه الدية بضعف في شيء منه وانما يسقط أن يكون فيه دية تامة بان يكون به كالأشال فيكون منبسطا لا ينقبض أو منقبضا لا ينبسط فاما بغير ذلك من قرح فيه أو غيره من عيوبه جذام أو رص أو عوج رأس فلا تسقط الدية فيه بواحد من هذا والقول في أن الذكرا ينقبض وينبسط قول المجنى عليه مع عيئه لانه عورة فلا كفره أن يأتي بينة انه كان ينقبض وينبسط وعلى الجاني البينة ان ادعى بخلاف ما قال المجنى عليه واذا جنى الرجل على ذكر الرجل جفا فله التأم ففيه حكومة وكذلك اذا جرحه أي جرح كان فلم يشله ففيه حكومة فان أشله ففيه الدية تامة (قال الشافعي) واذا جنى على ذكر الاشال ففيه حكومة واذا جنى عليه فقطع منه حذية حتى يبينها فان كانت من نفس الذكرا دون الحشفة ثم أعادها فالتأمت أو لم يعدها فسواء ففيها بقدر حسابها من الذكر ويقاس الذكرا في الطول والعرض معاني طوله وعرضه ففيه الحشفة وان كانت الجذابة في الحشفة ففيها قولان أحدهما ان الحساب في الجذابة بقياس من الحشفة لان الدية تتم في الحشفة لوقطعت وحدها لان الذي يلي الجماع هي فاذا ذهب فسد الجماع والثاني ان فيها بحساب الذكرا كله ولو قطع من الذكرا حذية أو جافها فكان الماء والبول

حدثنا عبد الرحمن بن حمزة حدثني ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سيد الايام يوم الجمعة * أخبرنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى أخبرني أبي ان ابن المسيب وهو سعيد قال أحب الايام إلى أن أموت فيها ذهي يوم الجمعة (كتاب العيدين) أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن عطاء بن ابراهيم مولى صفية بنت عبد المطلب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال الفطر يوم تفطرون والاضحى يوم تضحون أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا غدا إلى المصلي يوم العيد كبر فرفع صوته بالتكبير أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو إلى المصلي يوم الفطر إذا طلعت الشمس فيكبر حتى يأتي المصلي يوم العيد ثم يكبر بالمصلي حتى إذا جلس الإمام

(١٠٧)

ينصب منها كان فيها الاكثر مما ذهب من الذكرك بالقياس أو بالحكومة في نقص ذلك وعيه في الذكرك وفي ذكر العبد عنه كافي ذكر الحرديته ولو زاد قطع الذكرك عن العبد أضعافا ولو جنى رجل على ذكر رجل فقطع حشفته ثم جنى عليه آخر فقطع مابقي منه كان في حشفته الدية وفيما بقي حكومة وفي ذكر الحصى الدية تامة لأنه ذكر بكاه والانيان غير الذكرك وإذا جنى الرجل على ذكر الرجل فلم يشل وانقبض وانبط وذهب جاءه لم تتم فيه الدية لأن الذكرك ما كان سالما فالجماع غير متمتع الامن حادث في غير الذكرك ولكنه لو انقبض فلم ينبط أو انبط فلم ينقض كان هذا سائلا وكانت فيه الدية تامة

ذكر الخنثى قال الشافعي وإذا قطع ذكر الخنثى وقف فإن كان رجلا فكان قطع ذكره عمدا ففيه القود إلا أن يشاء الدية وإن كان خطأ ففيه الدية تامة وإن كان أنثى ففي ذكره حكومة وإن مات مشكلا فالقول قول الجاني أنه أنثى مع عينه وفيه حكومة وإن أبي أن يحلف ردت الميمن على ورثة الخنثى يحلفون أنه بان ذكر قبل أن يموت وفيه الدية تامة ولا يقبل قول ورثته بأنه بان ذكرا ولا الجاني بأنه بان أنثى إلا بان يصف الخالف منهم ما إذا كان كايصف قضى به على ما يقول وإن قالوا معابان ولم يصفوا أو وصفوا فأخطأ وقف حتى يعلم فإن لم يعلم ففيه حكومة وإن عدا رجل على خنثى مشكل فقطع ذكره وأثنيه وشفريه عمدا فسأل الخنثى القود قيل إن شئت وقفتك وإن بنت ذكرا أقدناك بالذكور والانيين وجعلناك حكومة في الشفرين وإن بنت أنثى فلا قود لك عليه وجعلناك دية امرأة تامة في الشفرين وحكومة في الذكرك والانيين وإن مات قبل أن تبين فلا دية امرأة تامة وحكومة لا ناعلى إحاطة من أنك ذكرا أو أنثى فأعطيتك الدية أنثى بالشفرين وحكومة الذكرك والانيين ولو كنت ذكرا أعطيتك دية رجل بالذكور والانيين وحكومة بالشفرين فكان ذلك أكثر مما أعطيتك أولا فیدفع اليك ما لا يشاء لك وإن كان لك أكثر منه ولا يدفع اليك ما لا يدري لعل لك أقل منه وهكذا لو كان الجاني على هذا الخنثى المشكل امرأة لا يختلف ولو أراد القود لم يقدر حتى يتبين أنثى فيقاد في الشفرين وتكون له حكومة في الذكرك والانيين أو يبين ذكرا فيكون له ديتان في الذكرك والانيين وحكومة في الشفرين ولا يكون له قود بانها ليست بذكر وهي وإن كانت قطعت له شفرين فأعاقبت شفرين زائدتين في خلفته أن كان ذكرا لا شفرين كشفرها الذين هم من تمام خلقها ولو جنى عليه خنثى مشكل مثله كان هكذا لا يقاد حتى يتبين الجاني والمجنى عليه معا وإذا كانا ذكرا من فیهما القود وإن كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فلا قود وإذا جنى الرجل على الخنثى المشكل فقطع له ذكرا وأثنيه وشفريه فسأل عقل أول ماله أعطيتك إياه ثم إن بانته زيادة زيدت وذلك أن أعطيتك دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكرك والانيين فتبين ذكرا فاز بدية رجل ونصف دينته حتى أتم له بالانيين دية وبقية ذكرك وأنظر في حكومة الذكرك التي أخذت له أولا والانيين فإذا كانت أكثر من حكومة الشفرين رددت على الجاني ما زادت حكومة الذكرك والانيين على دية الشفرين ثم جعلت ما قصاص من الدية والنصف الذي زدته إياها (قال) ولو جنى رجل امرأة على خنثى مشكل فقطع الذكرك والانيين والشفرين فسأل الخنثى القود كان كجناية كل واحد منهما على الأنثى ولا يقاد حتى يتبين ذكرا فيقاد من الذكرك ويحكم له على المرأة بالارش أرش امرأة أو يتبين امرأة فيقاد من المرأة ويحكم على الرجل بالارش أرش امرأة ولو خلق رجل ذكرا من أحدهما يبول منه والآخر لا يبول منه فإيهما بال منه فهو الذكرك الذي يقضى به وتكون فيه الدية وفي الذي لا يبول منه حكومة وإن بال منهما جعلا فإيهما كان مخرجه أشد استقامة على مخرج الذكرك فهو الذكرك وإن كانا مستويين معا فإيهما الذكرك فإن أشكلا فلا قود له وفي

أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني صفوان بن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطعم قبل أن يخرج إلى الجبان يوم الفطر ويأمر به أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثنا خالد بن رباح عن المطلب بن عبد الله بن خطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغدو يوم العيد إلى المصلي من الطريق الأعظم فإذا رجع رجع من الطريق الأخرى على دار عمار بن ياسر أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني معاذ بن عبد الرحمن التميمي

عن أبيه عن جده أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجع من المصلى في يوم عید فسلأ على التمارين من أسفل السوق حتى إذا كان عند مسجد الاعرج الذي عند موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فح أسلم فدعا عام انصرف * أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما (١٠٨) قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم العیدين بالمصلى لم يصل قبلها ولا بعدها

شأنهم اغتسل الى النساء فخطبهم - ن قائما وأمر بالصدقة قال فجعل النساء يتصدقن بالقرط وأشباهه * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عمرو بن أبي عمرو عن ابن عمر أنه غدا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم العید الى المصلى ثم رجع الى بيته ولم يصل قبل العید ولا بعده * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني سعد بن اسحق ابن كعب بن عجرة عن عبد الملك بن كعب ان كعب بن عجرة لم يكن يصلي قبل العید ولا بعده * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن محمد ابن عقيل عن محمد بن علي ابن الحنفية عن أبيه رضي الله عنه قال كُتفي عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفطر والاضحى لانصلي في المسجد حتى تأتي المصلى فإذا رجعتا مررتا بالمسجد فملينا فيه * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتي أني قال سمعت عطاة بن أبي رباح يقول سمعت ابن عباس يقول أشهد على

كل واحد منهم ما حكومة أكثر من نصف دية ذكر

(دية العينين) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العين خسون وفي اليد خسون وفي الرجل خسون (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين أنه صلى الله عليه وسلم يعني خسين من الابل (قال) وهذا دليل على ان كل ما كان من تمام خلقه الانسان و كان يألم بقطعه منه فكان في الانسان منه اثنان ففي كل واحد منهما نصف الدية وسواء في ذلك العين المشاء القبيحة الضعيفة البصر والعين الحسنة التامة البصر وعين الصبي والشيخ الكبير والشاب ان ذهب بصر العين ففيها نصف الدية أو بخفت أو صارت قائمة من الجناية ففيها نصف الدية وإذا ذهب بصرها وكانت قائمة فبخفت ففيها حكومة ولو كان على سواد العين بياض متخ عن الناظر ثم فقئت العين كانت ديتها كاملة ولو كان البياض على بعض الناظر كان فيهما من الدية بحسب ما صح من الناظر وأغنى ما يعطى من الناظر ولو كان البياض رقيقا يبصر من ورائه ولا يمنع شيأ من البصر ولكنه كان كالعلة من غيره وكان فيها الدية تامة وإذا نقص البياض البصر ولم يذهب كان فيه من الدية بحسب نقصانه وعلل البصر وقياس نقصه مكتوب في كتاب العمدة وسواء العين البني واليسرى وعن الاعور وعين الصحيح ولا يجوز أن يقال في عين الاعور الدية تامة وإنما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في العين بخمسين وهي نصف الدية وعين الاعور لا تعد وأن تكون عينا وإذا فقأ الرجل عين الرجل فقال فقأها وهي قائمة وقال المفقوءة عينية ان كان حيا أو ولياؤه ان كان ميتا فقاها صحيحة فالقول قول القاضي الآن يأتي المفقوءة عينية أو ولياؤه بالبينه أنه أبصر بها في حال فإذا جاءها به أنه كان يبصر بها في حال فهي صحيحة وان لم يشهدوا أنه كان يبصر بها في الحال التي فقأها فيه حتى يأتي لقاضي بالبينه أنه فقأها قائمة وهكذا إذا فقأ عين الصبي فقال فقأها ولا يبصر وقال أو ولياؤه فقأها وقد أبصر فعليه البينة أنه أبصر بها بعد أن ولد ويسع الشهود الشهادة على أنه كان يبصر بها وان لم يتكلم إذا رآه يتبع النبي يبصره وتطرف عيناؤه ويتوقاه وهكذا ان أصاب اليد فقال أصبته أشلاء وقال المصابة يده صحيحة فعلى المصابة يده أن يأتي بالبينه أنها كانت في حال تنقبض وتنبسط فإذا جاءها فهي على الصحة حتى يأتي الجاني بالبينة أنهم شامت بعد الانقباض والانبساط وأصابها أشلاء وهكذا إذا قطع ذكر الرجل أو الصبي فقال قطعتة أشل أو قال قد قطع بعضه فعلى المقطوع ذكره أو وليائه البينة أنه كان يتحرك في حال فإذا جاءها فهي على الصحة حتى يعلم أنه أشل بعد الصحة وإذا أصاب عين الرجل القائمة ففيها حكومة

(دية أشفار العينين) قال الشافعي رحمه الله وإذا قطع جفون العينين حتى يستأصلها ففيها الدية كاملة في كل جفن ربع الدية لأنها أربعة في الانسان وهي من تمام خلقته ومما يألم بقطعه قياسا على أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في بعض ما في الانسان منه واحد الدية وفي بعض ما في الانسان منه اثنان نصف الدية ولو فقأ العينين وقطع جفونهما كان في العينين الدية وفي الجفون الدية لان العينين غير الجفون ولو نتفأ هداهما فلم تنبت كان فيها حكومة وليس في شعر الشفرأش معلوم لان الشعر بنفسه ينقطع فلا يألم به صاحبه وينبت ويقل ويكثر ولا يشبه ما يجري فيه الدم وتكون فيه الحياة فيألم المحنى عليه بما ماله مما يؤلم وما أصيب من جفون العينين ففيه من الدية بحسبه

(دية الخاجين والعيمة والرأس) قال الشافعي رحمه الله وإذا نتفأ حاجبا الرجل عمدا فلا قود فيها فإن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى قبل الخطبة يوم العید ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فاتأهن فذكرهن ووعظهن قطع وأمرهن بالصدقة ومعه بلال فالت ثوبه هكذا جعلت المرأة تلقي الخرص والنبي * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني أبو بكر بن عمر بن عبد العزيز عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون في العیدين قبل الخطبة * أخبرنا ابراهيم بن محمد

حدثني عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما - ما عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يبدون بالصلاة قبل الخطبة حتى قدم معاوية فقدم معاوية الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد (١٠٩) حدثني محمد بن عجلان عن عياض بن

عبد الله بن سعد بن أبي سرح أن أبا سعيد الخدري قال أرسل إلى مروان وإلى رجل قد سماه فني بنا حتى أتى المصلي فذهب يصعد فجذته إلى فقال يا أبا سعيد ترك الذي تعلم فقال أبو سعيد فهتفت ثلاث مرات وقلت والله لا تأتون الاثرا منه * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الفطر والاضحى قبل الخطبة * أخبرنا إبراهيم بن محمد بن محمد بن هشام بن حسان عن ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطف على راحلته بعدما ينصرف من الصلاة يوم الفطر والعمر * أخبرنا إبراهيم بن محمد بن جعفر بن محمد أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا في العيدين والاستسقاء

قطع جلدهم حتى يذهب الحاجبان فكان يقدر على قطع الجلد كما قطع ففهم القود إلا أن يشاء المجنى عليه العقل فإن شاء فهو في مال الجاني وكذلك إن كان قطعهما معدا والقصاص لا يستطاع ففهم ما حكومة في مال الجاني وفيهما حكومة إذا قطعهما خطأ إلا أن يكون حين قطع جلدهما أو وضع عن العظم فيكون فيهما الأكر من موضعين أو حكومة وهكذا اللحية والشاربان والرأس ينتف لا قود في التنف وقد قيل فيه حكومة إذا ثبت وإن لم يثبت ففيه حكومة أكثر منها وإن قطع من هذائشي بجلده كما وصفت في الحاجبين ففيه الأكر من حكومة الشين وموضحة أو مواضع (٣) إن أوضع موضحة أو مواضع بينهن صحة من الرأس أو اللحية لم توضع أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال سألت عطاء عن الحاجب شين قال ما سمعت فيه بشئ (قال الشافعي) رحمه الله فيه حكومة بقدر الشين والالم أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل الرأس له قدر قال لم أعلم (قال الشافعي) لا قدر في الشعر معلوم وفيه إذا لم يثبت أو ثبت معيبا حكومة بقدر الالم أو الالم والشين (ردية الأذنين) قال الشافعي في الأذنين إذا اصطلمتا ففيهما الدية قياسا على ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه بالدية من الأثنين في الإنسان أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال عطاء في الأذن إذا استوعبت نصف الدية (قال الشافعي) وإذا اصطلمت الأذنان ففيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية وإن ذهب سمعهما ولم يصلط في السمع الدية وإن ضربتا فاصطلمتا وذهب السمع في الأذنين الدية والسمع الدية والأذنان غير السمع (قال) وإن كانت الأذنان مستحقتين بهما من الاستحشاف ما باليد من الشلل وذلك أن تكونا إذا حر كتال تحرك كاليس أو غمزتا بما يؤلم لم تألما فقطعتهما ففيهما ما حكومة لادية نامة وإن ضربهما إنسان صحيحين فصرهما إلى هذه الحال ففيهما قولان أحدهما إن ديتهما نامة كما تتم دية اليد إذا شلت والثاني أن فيهما حكومة لأنه لا منفعة فيهما في حر كانهما كالمنفعة في حركة اليد انماهما جمال فالجمال باق وإذا قطع من الأذن شئ ففيه بحسبه من أعلاها كان أو أسفلها بحسبه من القياس في الطول والعرض لا في أحدهما دون الأخرى وإن كان نطح بعضه أشين من بعض لم أر فيه الشين ولا آزر يدل الشين فيما جعلت فيه إرشاء معلوما شئ بمولوك ولا حر آزر أنه إذا قيل في الموضحة جس فولم يشن بالموضحة حر ولم ينقص عن بمولوك فأعطيت الحر جس والمولوك نصف عشر قيمته بلا شين كنت أعطيت الحر ما وقت له من اسم الموضحة فيما أصيب به والعبد لانه في معناه فإذا أعطيتهماء الأيشين ولا ينقص الثمن فإن شان ونقص الثمن لم يجز أن أزيدهما شئ فأكون قد أعطيتهم مرة على ما وقت لهم من الجراح ومرة على الشين فيكون هذا حلما مختلفا

(ردية الشفتين) قال الشافعي وفي الشفتين الدية وسواء العليا منهما أو السفلى وكذلك كل ما جعلت فيه الدية من شين أو أكثر أو أقل فالدية فيه على العدد لا يفضل أيمن منه على أيسر ولا أعلى منه على أسفل ولا أسفل على أعلى ولا ينظر إلى منافعه ولا إلى جماله انما ينظر إلى عدده وما قطع من الشفتين فبحسبه وكذلك إن قطع من الشفتين شئ ثم قطع بعده شئ كان عليه فيما قطع بحسب ما قطع وفي الشفتين القود إذا قطعنا عدا وسواء الشفتان الغليظتان والرقيقتان والتامتان والقصيرتان إذا كان قصرهما من خلفتهما وإن أصاب إنسان شفتين فببستأ حتى تصيرام قلفتين لا تنطبقان على الإنسان أو استرختا حتى تصيرالا تنقلصان عن الأسنان إذا كثر أو ضحل أو عمد تقليصهما ففيهما الدية نامة فإن أصابهما جاح فكاتما قلفتين عن

سبعوا وسوا قبل الخطبة وجهه وبالقرءة * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كبر في العيدين والاستسقاء سبعوا وسوا وجهه بالقرءة * أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني إسحق بن عبد الله عن عثمان بن عروة عن أبيه أن أبا أيوب وزيد بن ثابت أمر امرؤ أن يكبر في صلاة العيدين سبعوا وسوا * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر قال شهدت الاضحى

والنظر مع أي هريرة فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة * أخبرنا مالك بن أنس عن
 حماد بن عبيد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبا أوفى الذي ماذا يقرأ به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الأضحية والفطر فقال (١١٠) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة

وانشأ القمر * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد حدثني
 ليث عن عطاء بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان إذا خطب يعمد على
 على عثرته اعتمادا
 * أخبرنا إبراهيم بن
 محمد حدثني عبد الرحمن
 ابن محمد بن عبد الله
 عن إبراهيم بن عبد الله
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة قال السنة
 أن يخطب الإمام في
 العبدتين خطبتين يفصل
 بينهما بجلوس * أخبرنا
 إبراهيم بن محمد حدثني
 إبراهيم بن عتبة عن عمر
 ابن عبد العزيز رضي
 الله عنه قال اجتمع
 عبيدان على عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 من أحب أن يجلس
 من أهل العلية فليجلس
 في غير حرج * أخبرنا
 مالك بن أنس عن ابن
 شهاب عن أبي عبيد
 مولى ابن أزهري قال شهدت
 العبد مع عثمان بن
 عفان رضي الله عنه
 جاء فصلى ثم انصرف
 فخطب فقال أنه قد اجتمع
 لكم في يومكم هذا عبيدان

الإنسان بعض التقلص لا تنطبقان عليها كلها وترفعان إلى فوق أو كانتا مسترخيتين تنطبقان على الإنسان
 ولا تنطبقان إلى فوق كما تنقلص العصبتان كان فيهما من الدينة بحساب ما قصر تاعن بلوغه مما يبلغه الشفتان
 السلتان يرى ذلك أهل البصر به ثم يحكمون فيه أن كان نصفاً وأقل أو أكثر وان شق فيهما شقاً ثم التأم أول
 ينتم ولم يقلص عن الإنسان فضيه حكومة وان قلص عن الإنسان شيئاً حتى يكون كما قطع منهما فان كان اذا مد
 التأم واذا أرسل عاد فهذا انقباض لا فتراق الشفة وليس بشيء قطعه فإياه منها فليس فيه عقل معلوم وفيه حكومة
 بقدر الشين والالام ولو قطع من الشفة شيء كان فيها بحساب ما قطع والشفة كل ما زایل جلد الذقن والخدين من
 أعلى وأسفل مستدير بالقم كله مما ارتفع عن الإنسان والشفة اذا قطع من ذلك شيء طويلا حسب طوله وعرضه
 وطول الشفة التي قطع منها العليا كانت أو السفلى ثم كان فيه بحساب الشفة التي قطع منها
 (دية اللعين) قال الشافعي رحمه الله تعالى والإنسان العليا ثابتة في عظم الرأس والإنسان السفلى ثابتة في
 عظم اللجين ملتصقتين فاذا قطع اللجين من أسفل معافيهما الدينة تامة وان قطع أحدهما وثبت الآخر في المقلوع
 نصف الدينة وان لم يثبت وسقط الآخر مرفوعة ففيهما الدينة معا وفي الإنسان التي فيها في كل سن خمس مع الدينة في
 اللعين وليست تشبه الأسنان البديها الأصابع في الكف لان منفعة الكف واليد بالاصابع فاذا ذهبت لم
 يكن فيها كبير منفعة واللجين اذا ذهب اذهبت الأسنان وهما وقاية اللسان ومنع ما يدخل الجوف ورد الطعام
 حتى يصل إلى الجوف ففيهما الدينة دون الأسنان ولولم يكن فيهما سن فذهبا كانت فيهما الدينة لما وصفت وان ذرنا
 فيباح حتى لا يفتح ولا ينطبقا كانت فيهما الدينة وكذلك لو انفتح فاحم ينطبقا وانطبق فاحم يفتح كانت فيهما
 الدينة ولا شيء في الإنسان لانه لم يجز على الإنسان شيء انما جاز على اللجين وان كانت منفعة الأسنان قد ذهبت
 اذا لم يتحرك اللجين وان ضرب اللجين فشاها ما وهما ينطبقان وينفتحان ففيهما حكومة بقدر الشين لا يبلغ
 بهادية

(دية الأسنان) قال الشافعي أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في السن خمس أخبرنا مسلم عن أبيه عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه
 (قال الشافعي) ولم أر بين أهل العلم خلافاً في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السن بخمس
 وهذا أكثر من خبر الخاصة وبه أقول فالتناوب والرباعيات والاياب والاضراس كلها ضرس الحلم وغيره أسنان
 وفي كل واحد منها اذا قطع خمس من الابل لا يفضل منها سن على سن أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي
 غطفان بن طريف المري أن مروان بن الحكم بعثه إلى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس فقال عبد الله
 ابن عباس فيه خمس من الابل قال فردني إليه مروان فقال أن تجعل مقدم النعم مثل الاضراس فقال ابن
 عباس لو لم تعتبر ذلك الابل لأصابع عقلها سواء (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى
 (قال) والدية المؤقتة على العدد لا على المنافع (قال) وفي سن من قد نغر واستخلف له من بعد سقوط أسنان
 اللين ففيها عقلها خمس من الابل فان نبت بعد ذلك ردما أخذ من العقل وقد قيل لا يرد شيئاً الآن يكون من
 أسنان اللبن فان استخلف لم يكن له شيء واذا نغر الرجل واستخلفت أسنانه فكبيرها ومتراففها وصغيرها
 وتامها وأبينها وحدثها سواء في العقل كما يكون ذلك سواء فيما خلق من الاعين والاصابع التي يختلف
 حجمها وقبحها وأما اذا نبتت الأسنان مختلفة ينقص بعضها عن بعض نقصاً متبايناً نقص من ارش النافعة

بحساب

فن أحب من أهل العلية أن ينتظر الجمعة فينتظرها ومن أحب أن يرجع فليرجع
 فقد أذن له * أخبرنا مالك بن أنس عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال خسفت الشمس فصلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قدام طويلاً قال نحو من سورة البقرة قال ثم ركع ركوعاً طويلاً لا وهو دون

القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم انصرف ونفذت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت (١١١) أحد ولا لحياته فاذا رأيت ذلك فاذكروا

الله قالوا يا رسول الله رأينا لك تناولت في مقامك هذا شيئا ثم رأينا لك كذلك تكلمت قال اني رأيت أوأريت الجنة فتناولت منها عنقه ودأولوا أخذته لا كاتم منه ما بقيت الدنيا ورأيت أوأريت النار لم أر كالיום منظرا ورأيت أكثر أهلها النساء قالوا لم يا رسول الله قال بكفروهن قيل أيكفرن بالله قال يكفرن العشير ويكفرن الاحسان لو أحسنت الى احدها من الدهر ثم رأت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما أن القمر كشف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فصرى بنار كعتين في كل ركعة ركعتان ثم ركب فخطبنا فقال انما صليت كما رأيت رسول الله صلى

بحساب ما نقصت عن قرينتها وذلك مثل الثنية تنقص عن التي هي قرينتها مثل أن تكون كنصفها أو ثلثها أو أكثر أو تفاوتت النقص فيها فترغت الناقصة منها ففهمنا من العقل بقدره نقصها عن التي تليها وان كان نقصها عن التي تليها متقاربا كما يكون في كثير من الناس كنقص الاشرودونه فترغت ففيها حسن من الابل وهكذا هذا في كل سن نقصت عن نظيرتها كالرباعيتين تنقص احدهما عن خلقه الاخرى ولا تقاس الرباعية بالثنية لان الغلب أن الرباعية أقصر من الثنية ولا أعلى الفهم من الثنايا وغيرها بأسفله لان ثنية أعلى الفهم غير ثنية أسفله وتقاس العليا بالعليا والسفلى بالسفلى على معنى ما وصفت ولو كانت لرجل ثنيتان فكانت احدهما مخلوقة خلقة ثنايا للناس تفوت الرباعية في الطول باكثر مما تطول به الثنية الرباعية والثنية الاخرى تفوتها فتأدون ذلك فترغت التي هي أطول كان فيها أرشها تاما وفوتها الاخرى التامة كالغيب فيها أو غير الزيادة وسواء ضربت الزائدة أو أصابت صاحبها علة فزادت طولاً أو نبتت هكذا فاذا أصابت هذه الطائفة أو التي تليها الاخرى ففي كل واحدة منهما حسن من الابل واذا أصيب من واحدة من هاتين شئ ففيها بقياسها ويقاس السن عما ظهر من اللثة منها فان أصاب اللثة مرض فأنكشفت عن بعض الاسنان باكثر مما انكشفت به عن غيرها فاصيبت سن مما انكشفت عنها اللثة فيبست السن بموضع اللثة قبل انكشافها وان جهل ذلك كان القول قول الجاني فيما بينه وبين ما يمكن مثله واذا قال ما لا يمكن مثله لم يكن القول قوله وأعطى المجنى عليه على قدر ما بقي من لثته لم ينكشف عما بقي من اسنانه وان انكشفت اللثة عن جميع الاسنان فهكذا أيضا اذا علم أن باللثة مرضا ينكشف مثلها بعلة فان جهل ذلك واختلف الجاني والمجنى عليه فقال المجنى عليه هكذا خلقت وقال الجاني بل هذا عارض من مرض فالقول قول المجنى عليه مع يمينه ان كان ذلك يكون في خلق الآدميين وان كان لا يكون في خلق الآدميين فالقول قول الجاني حتى يدعي المجنى عليه ما يمكن أن يكون في خلق الآدميين ولو خلقت لرجل أسنان قصار كلها من أعلى والسفلى طوال أو قصار من أسفل والعليا طوال أو قصار فسواء ولا تعتبر أعالى الاسنان بأسفلها في كل سن قلعت منها حسن من الابل وكذلك لو كان مقدم الفهم من أعلى طويلا والاضراس قصارا ومقدم الفهم قصيرا والاضراس طوال كانت في كل سن أصيبت له خمس من الابل ويعتبر بمقدم الفهم على مقدمه ولو نقصت ثنايا لرجل عن رباعيته نقصا متفاوتا كما وصفت نقص من دية الناقص منها بقدره أو كانت ثنيته تنقص عن رباعيته نقصا تاما بينا فاصيبت احدهما ففيها بقدر ما نقص منها أو كانت رباعيته تنقص عن ثنيته نقصا لا تنقصه الرباعيات فيصنع فيها هكذا وكذلك يصنع في الاضراس ينقص بعضها عن بعض وانما قلت هذا في الاسنان ان اختلف ولم أقله لو خلقت كلها قصارا لان الاختلاف هكذا لا يكون في الظاهر الا من مرض حادث عند اختلاف الذي يشغروا وجناية على الاسنان تنقصها واذا كانت الاسنان مستوية الخلق ومتقاربة والغلب أن هذا في الظاهر من نفس الخلقة بلا مرض كما تكون نفس الخلقة بالقصر (قال) ولو خلقت الاسنان طوالا لجنى عليها جان فكسرها من أطرافها فانقص منها حتى يبقى ما لو نبت لرجل كان من الاسنان تاما لجنى عليها ناس بعد هذا جناية كان عليه في كل سن منها بحسب ما بقي منها ويطر ح عنه بحسب ما ذهب وان اختلف الجاني والمجنى عليه فيما ذهب منها قبل الجناية فالقول قول المجنى عليه مع يمينه ما يمكن ان يصدق

الله عليه وسلم صلى وقال انما الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيت شيئا منها خاسفا فليكن فزعكم الى الله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عاتكة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس كسفت فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتان * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني أبو سهل بن نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على
ظهره زمن خسوف الشمس ركعتين (١١٣) في كل ركعة ركعتان * أخبرنا مالك بن أنس عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر

عن أنس بن مالك قال
جاء رجل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله هلكت المواشي
وتقطعت السبل فادع
الله فدعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فطرنا من
جمعة إلى جمعة فجاء
رب إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله تهديمت
البيوت وتقطعت السبل
وهلكت المواشي فقام
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اللهم
على رؤس الجبال والأكام
وبطون الأودية ومنابت
الشجر فالجباب عن
المدينة انحيب الثوب
* أخبرنا من لاأتهم
عن سليمان بن عبد الله
ابن عويمر الأسدي
عن عروة بن الزبير عن
عائشة رضي الله عنها
قالت أصابت الناس سنة
شديدة على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فربهم يهودي فقال
أما والله لو شاء صاحبكم
لمطرهم ما شئتم ولكنه
لا يحب ذلك فآخبر
النبي صلى الله عليه وسلم

(ما يحدث من النقص في الاسنان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ذهب حد السن أو الاسنان بكلال
لا تكسر ثم جنى عليها ففيها أرشها تاما وذهب أطرافها كلال لا ينقص فإذا ذهب من أطرافها ما جاوز
الحد أو من طرف واحد منها نقص عن الحائى عليها بقدر ما ذهب منها ولو أن رجلا سمح لسن رجل
أو ضربها فذهب حدها أو شيئا منها كان عليه من عقل السن بحسب ما ذهب منها وإذا أخذ لشي
من حدها أرشاً ثم جنى عليها جان بعد أخذه الارش نقص عن الحائى من أرشها بحسب ما نقص منها وكذلك
إن جنى عليها رجل فعلى له عن الارش وإذا وهى فم الزجل من مرض أو كبير فاضطربت أسنانه أو بعضها
فربطها بذهب أو لم يربطها بذهب فقلع رجل المضطربة منها فقلع فيها عقلا تاما وقيل فيها حكومة أكثر من
الحكومة فيها لو ضرب بها رجل فاضطربت ثم ضربها آخر فقلعها وإذا ضربها رجل فغضت انتظرها
قدر ما يقول أهل العلم بها إذا تركت فلم تسقط لم تسقط الا من حادث بعده فإن سقطت فعليه أرشها تاما
وان لم تسقط فعليه حكومة ولا يتم فيها عقلا حتى تسقط ولو أن رجلا لغضت سنه ثم أثبتت فثبتت حتى
لا ينكر شدتها ولا قوتها لم يكن على الحائى عليها شيء ولو زعت بعد كان فيها أرشها تاما وإن قال ليست في
السنه كما كانت كان القول قوله وله فيها حكومة على الذى أنقضها وحكومة على النازع وقيل
أرشها تاما ولو لوندت سن رجل حتى يخرج سننها فلا تعلق بشئ ثم أعادها فثبتت ثم قلعها رجل لم يكن
على الحائى الا آخر أرش ولا حكومة ولم يكن الذى أعادها أعادتها لانها ميمية وهكذا لو وضع سن شاه أو ميمية
مما يذكى أو سن غيره مكان سن له أقامت فقلعها رجل لم يبين أن يكون عليه حكومة وقد قيل في هذا حكومة
وهكذا لو وضع مكانها سن ذهب أو سن ما كان وإذا قلعت سن رجل بعد ما يشرف فيها أرشها تاما فإن ثبت
بعد أخذه الارش لم يرد عليه شئ ولو جنى عليها جان آخر فقلعها وقد ثبتت صحيحة لا ينكر منها قوة ولا لونا
كأن فيها أرشها تاما وهكذا لو قطع لسان رجل أو شئ منه فأخذ له أرشاً ثم ثبت لم يرد شيئا من الارش فان ثبت
صحيحا كما كان قبل القطع جنى عليه جان ففيه الارش أيضا تاما وإن ثبت السن واللسان متغيرين عما كانا
عليه من فصاحة اللسان أو قوة السن أو لونهما ثم قلعت ففيها حكومة

(العيب في ألوان الاسنان) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا نبتت أسنان الرجل سودا كلها أو نقرت
سودا أو مادون السواد من جرة أو خضرة أو ما فارجها وكانت نابتة لا تنغص وكان بعض مقدمها ويغص
بؤخرها لا لم يصيبه فيما عدا أو وضع عليه منها جنى انسان على سن منها ففيها أرشها تاما وإن نبتت بيضا
نقرت فنبتت سودا أو جرجرا أو خضرا مثل أهل العلم بها فإن قالوا لا يكون هذا الا من حادث مرض
في أصولها جنى جان على سن منها ففيها حكومة لا يبلغ بها عقل سن فان أشكل عليهم أو قالوا سودت
غير مرض جنى انسان على سن منها ففيها أرشها تاما وهكذا إذا نبتت بيضا فاسودت من غير جناية وإذا نبتت
بيضا جنى عليها جان فاسودت ولم تنقص قوتها فعليه حكومة وكذلك ان اخضرت أو اجرت وتنقص كل
حكومة فيها عن السواد لان السواد أشبه وان اصفرت من الجناية جعل فيها أقل من كل ما جعل في
غيرها وإذا انتقصت قوتها مع تغير لونها زيد في حكومتها ولو أن انسانا نبتت أسنانه بيضا ثم أكل شئ
بجمرها أو بدها أو بخضرها ثم جنى عليها جان فقلع منها سنا ففيها أرشها تاما لان يدا أن هذا من غير مرض
وإذا جنى رجل على سن رجل فاسودت مكانها فعليه حكومة وكذلك ان ألها ثم اسودت بعد أو دميت ثم اسودت

بعد

بقول اليهودي فقال أو قد قال ذلك قالوا نعم قال انى لا تنصير بالسنه على أهل نجد وانى لا يرى

السحاب خارجة من العين فأكرهها موعدهم يوم كذا أسننى لكم قال فلما كان ذلك اليوم غدا الناس فامتفرق الناس حتى أمطروا
ما شاؤا فافأ قلعت السماء جمعة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد بن عيم يقول سمعت عبد الله بن زيد

المأزني رضي الله عنه يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة * أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله بن أبي بكر سمعت عباد بن تميم يخبر عن عمه عبد الله بن زيد المأزني قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى يستسقى ولستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين * أخبرني من لاأتهم عن صالح (١١٣) مولى التوأمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم استسقى بالمصلى فصلى ركعتين * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني خالد بن رباح عن المطلب ابن خنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند المطر اللهم سقنا رحمة لاسقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب ومنابت النجر اللهم حوالينا ولا علينا * أخبرنا عبد العزيز ابن محمد الدراوردي عن عمارة بن غزيرة عن عباد ابن تميم قال استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه خيصة له سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما نقلت عليه فلها على عاتقه * أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة

بعد وإن أقامت مدة لم تسود ثم اسودت بعد سئل أهل العلم فإن قالوا هذا لا يكون إلا من جنابة الجاني فعليه حكومة إذا ادعى ذلك المجني عليه وحلف وإن قالوا قد يحدث فالقول قول الجاني مع يمينه ولا حكومة عليه (وقال) في الأسنان والأضراس منفعة بالمضغ وحبس الطعام والريق واللسان وجمال فلا يجوز أن يجني الرجل على الرجل فتسود سنة وتبقى لم يذهب منها شيء إلا حسن اللون فأجعل فيها الأرض تاماً لأن المنفعة بها أكثر من الجمال وقد بقي من جمالها أيضاً سد موضعها وليست كاليد تشل فتذهب المنفعة منها ولا كالعين تطفأ فتذهب المنفعة منها ألا ترى أن اليد إذا شلت ثم قطعت أو العين إذا طفت ففقت لم يكن في واحدة منهما الإحكومة وانما زعمت أن السواد إذا لم يعلم أنه من مرض في السن ينقصها لا ينقص عقلها أني جعلت ذلك كالزرق والشهولة والعش والعيب في العين لا ينقص عقلها لأن المنفعة في كل طرف فيه عمل وجمال أكثر من الجمال وإذا جنى الرجل على السن السوداء التي سوادها من مرض معلوم نقص عنه من عقلها بقدر ذلك على ما وصفت

(أسنان الصبي) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا زعت سن الصبي لم يشغرها تنظير به فإن أعرفوه كله ولم تنبت السن التي زعت ففيها خمس من الأبل وإذا نبت بطول التي نظيرتها أو متقاربة ففيها حكومة وإن نبت ناقصة الطول عن التي تقاربها انقصا متفاوتا كما وصفت أخذه من أرشها بقدر نقصها وإن نبت غيره تنوية النبتة بعوج كان إلى داخل الفم أو خارجة أو في شق كانت فيها حكومة وإن نبت سوداء أو حمراء أو صفراء ففيها حكومة في كل واحد من هذا في الحكومة بقدر كثرة شين السواد على الحجرة والحجرة على الصفرة وإن نبت قصيرة عن التي تليها بما تنفوت به سن مما يليها ففيها بقدر ما نقصها وسواء كان النقص في جميع السن أو بعضها دون بعض وإن نبت مفروقة الطرفين ففيها بحسب ما نقص مما بين الفرقين وكذلك إن كانت ناقصة أحد الطرفين وليس في شينها شيء في هذا الموضع وإن نبت سنة ونبت له سن زائدة معها لم يكن عليه في نبات السن الزائدة شيء وإن مات المزوعة سنة ولم يستخف من فيه شيء ففيها قولان أحدهما أن في سنة حكومة لأن الأغلب أن لو عاش نبتت والثاني أن فيها حسان الأبل ولا يخرج من أن يكون هذا فيها حتى يستخف وإن استخف من فيه ما إلى جنب سنة المزوعة ثم مات نظر فإن كان مالى جنبها استخف وعاش المزوعة سنة مدة لا تبطل السن المزوعة إلى مثاتها ففيها عقلها تاما في القولين وإن مات في وقت تبطل السن المزوعة إلى مثاتها وكانت أحدهما تقدمت الأخرى بأن نغرت قبلها كانت فيها حكومة في قول من قال في سن الصبي إذا مات قبل تمام نبات سنة حكومة ودية في القول الآخر وإذا نغرت سن فطلعت فلم يلبثم طلوعها حتى تستوى بنظيرتها حتى قلعهار جل آخر أنتظر بها فإن نبتت ففيها حكومة أكثر من حكومتها وقعت قبل تشغرها وإن لم تنبت ففيها عقلها تاما وقد قيل فيها من العقل بقدر ما أصاب منها (قال الشافعي) وإذا زعت سن الصبي فاستخف فوه ولم تستخف فأخذ لها أرشها ثم نبتت رد الأرض وإذا طلعت سن الصبي فطلع بعضها ثم مات الصبي قبل يلبثم طلوعها فعليه ما نقص منها في قول من قال يلزمه ديتها إذا مات قبل طلوعها وحكومة في قول من لا يلزمه في ذلك الإحكومة (السن الزائدة) قال الشافعي وإذا طلعت السن الزائدة ففيها حكومة وإذا اسودت ففيها أقل من الحكومة التي في قلعهها (فلع السن وكسرها) قال الشافعي إذا كسرت السن من مخرجها فقد شغل عقلها وكذا لو قلعهها من سنخها

الصبي بالحديدية في أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على

(١٥ - أم سادس)

الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر أما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا أو نوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب * أخبرنا من لاأتهم أخبرني

خالد بن رباح عن المطلب بن خنيس عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا برقت السماء اورعدت عرف ذلك في وجهه فاذا امطرت سري عنه (قال الاصم) سمعت الربيع بن سليمان يقول كان الشافعي رضي الله عنه اذا قال أخبرني من لا أتهمهم يديه ابراهيم بن أبي يحيى واذا قال أخبرني الثقة يديه يحيى بن حسان (١١٤) * أخبرنا من لا أتهمهم قال قال المقدم بن شريح عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان

النبي صلى الله عليه وسلم اذا ابصر ناسيا في السماء تعنى السحاب ترك عمله واستقبله قال اللهم اني أعوذ بك من شر ما فيه فان كشفه الله حمد الله وان مطرت قال اللهم سقنا نافعا * أخبرنا من لا أتهمهم أخبرنا العلاء بن راشد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ما هبت ريح قط الا جئنا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبتيه وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها راحا ولا تجعلها ريحا قال ابن عباس في كتاب الله فأرسلنا عليهم ريحا صرصر أو أرسلنا عليهم الريح العقيم وقال وأرسلنا الريح لواقع (١) وأرسلنا الريح مبشرات * أخبرنا من لا أتهمهم قال أخبرني صفوان بن سليم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الريح وعودوا بالله من شرها * أخبرنا الثقة عن الزهري عن

في كل واحدة منها خمس من الابل وان كسرت فتم عقلها تم نزع انسان سنخها فقيم نزع منها حكومة وان كسر انسان نصف سن رجل أو أقل أو أكثر تم نزع آخر السن من سنخها فقيمها بحسب ما بقي ظاهر من السن وحكومة السنخ وانما تسقط الحكومة في السنخ اذا تم عقل السن وكانت الجنابة واحدة فترعت بها السن من السنخ واذا ضرب رجل السن فصدعها فقيمها حكومة بقدر الشين والنقص لها واذا كسر الرجل من سن الرجل شيئا من ظاهرها أو باطنها أو منهما جميعا في ذلك بقدر ما نقص من السن (١) كانه أشظاها من ظاهرها أو باطنها ولم يقصم الموضع الذي أشظاها منه بها فليس طول ما أشظى منها وعرضه فكان ربع السن في الطول والعرض ثم يقس بمائليه فكان نصف ظاهر السن وكان فيه ثمن مافي السن وعلى هذا الحساب يضع عما جنى عليه منها فان أشظاها حتى تهدم موضعه من السن فليس ذلك بالطول والعرض ولم ينظر فيه الى أن يكون الموضع الذي هدمه من السن أو أشظاه أرق مما سواه من السن ولا أغظ

(حلى الثدين) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل ما قلت الدية أو نصفها أو ربعها اذا أصيب من رجل فاصيب من امرأة ففيه من دية المرأة بحسب ما من دية الرجل لا تزد فيه المرأة على قدره من أرشها على الرجل ولا الرجل على المرأة اذا كانا سواء في الرجل والمرأة ولا يختلف شيء من المرأة ولا الرجل الا لثدين فاذا أصيب حلتا ندي الرجل أو قطع نديها ففيه ما حكومة واذا أصيب حلتا ندي المرأة وأصلط نديها ففيه ما الدية تامة لان في نديها منفعة الرضاع وليس ذلك في ندي الرجل ولنديها جمال ولولدها فقه ما منفعة وعليها ما من ندين لا يقع ذلك الموضع من الرجل في جماله ولا شين عليه كهي واذا ضرب ندي امرأة قبل أن تكون مرضعا فولدت ولم يأت لها لبن في نديها المضرب وحدث في الذي لم يضرب أو لم يحدث لها لبن في نديها ما لم يلم المضارب بان لم يحدث اللبن في نديها الا أن يقول أهل العلم به هذا لا يكون الا من جنيته فيجعل فيه حكومة واذا ضرب نديها وفيه اللبن فذهب اللبن لم يحدث بعد الضرب ففيه ما حكومة أكثر من الحكومة في المسئلة قبلها الدية تامة فان ضرب نديها فعا بولم يسقطا ففيه ما حكومة ولو ضرب باقا تاولا يعرف موتها الابان لا يالما اذا أصابها ما يؤول الجسد ففيه ما ديتها تامة وفي أحدهما اذا أصابه ذلك نصف ديتها واذا استرخا فكان اذا ارد طرفا هما على آخرهما لم ينقص كانت في هذا حكومة هي أكثر من الحكومة فيما سواه لانه لو اجتمع مع هذا أن لا يالما اذا أصابها ما يؤول كان موتا وعيبا ولو قطع ندي المرأة فخافها كانت فيه نصف ديتها ودية جائفة ولو قطعت نديها فخافها كانت فيه ما ديتها ما ودية جائفتهما ولو فعل هذا رجل كانت في نديها حكومة وفي جائفته جائفة وقد قيل في ندي الرجل الدية

(النكاح على أرض الجنابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا شجبت المرأة الرجل موضحة أو جنت عليه جنابة غير موضحة عمدا أو خطأ فترت زوجها على الجنابة كان النكاح نابتا والمهر باطل الا ولها مهر مثلها وعلى عاقلتها أرشها في الخطأ ولا يجوز للمهر من جنابة خطأ ولا عمد من قبل أن جنابة الخطأ تلزم العاقلة وتقبل بلهم منها وان اختلفت بلهم ويؤخذ منهم أسنان معلومة فاذا أدوا أعلى منها في السن وما يصلح لما يصلح له ما عليهم قبل منهم وهذا كله لا يجوز في البيع والمهر لا يصلح الا بما يجوز في البيع وكذلك ان كانت الجنابة عمدا فذكرها عليها جاز النكاح وبطل المهر لانها انما يلزمها بالجنابة إيل فأي إيل أدلتها من ابل البلد سن معلومة قبلت وهذا لا يجوز في البيع فاذا نكحت على الجنابة في الخطأ والعمد فالنكاح

ثابت بن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أخذت الناس ريح بطريق مكة وعمر حاج فاشتدت فقال عمر لمن حوله ثابت ما بلغكم في الريح فلم يرجعوا اليه شافعي الذي سأل عمر عنه من أمر الريح فاستخفت راحلتي حتى أدركت عمر وكنت في مؤخر الناس فقلت يا أمير المؤمنين أخبرني أنك سألت عن الريح واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الريح من روح الله

ثاني بالرحمة وبالعذاب فلا تسبوها واسألوا الله من خيرها وعودوا بالله من شرها * أخبرنا من لا أنهم حدثني سليم بن عبد الله عن ابن عمر عن الأسلمي عن عروة بن الزبير قال إذا رأى أحدكم البرق والودق فلا يشرا له وليصف ولينعت * أخبرنا من لا أنهم حدثني عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من ساعة من ليل ولا نهار الا (١١٥) والسما تعطرف فيها بصره الله حيث يشاء

• أخبرنا من لا أنهم

عن عبد الله بن أبي بكر

عن أبيه ان الناس

مطروا ذات لمة فلما

أصبح النبي صلى الله

عالمه وسلم غدا عليهم

فَالْمَاعِلَىٰ وَجْهَ الْأَرْضِ

بقعة الاوقد مطرت هذه

الليلة * وأخبرنا من

لَا أَتَمُّ عَنْ سَهْلٍ مِنْ

عن صالح عن أبيه عن أبي

مررة أن رسول الله صلى

اللہ علیہ وسلم قال

لنفس السنة بان لا تعطروا

ولكن السنة أن تطروا

ثم نطعم واثم لاتنت

الارض شأ * آخرنا

من لأنهم حدثني

اسحق بن عبد الله

عن الاسود عن ابن

مسعود رضی اللہ عنہ

أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وسئل قال المدينة من

عن السَّيِّئِ عَنِ الشَّامِ

وعن النبي: وهم أفضل

لأرض مطرا * أخرنا

م: لا أتهم أخيراً نريد

نوفل بن عبد الله الهاشمي

عن النبي صلى الله عليه وسلم

الأسكنت أقل الأرض

مطراوہی بن عینی

نائب ولها مهر مثلها أطلقها قبل الدخول أو لم يطلقها وإذا نكحها على جناية عمد بطل القود لانه عفو عن القود فلا سبيل الى قتلها وان صارت الجناية نفسا والى القود منها في شيء من الجراحة وتؤخذ منها الدية في العمد حالة ومن عاقبتها في الخطأ ولها في ماله مهر مثلها

(۱) (كتاب الحدود ووصفة النفي)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالاً من الله (قال الشافعي) وقال قائلون كل من لزمه اسم سرقة قطع بحكم الله تعالى ولم يلفظ إلى الأحاديث (قال الشافعي) فقلت لبعض الناس قد احتج هؤلاء بما يرى من ظاهر القرآن فما الحجة عليهم قال إذا وجدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دليلاً على معنى ما أراد الله تعالى قلنا هذا كما وصفت والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن القطع في ربع دينار فصاعداً (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم (قال الشافعي) وهذا الحديثان متفقان لأن ثلاثة دراهم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كانت ربع دينار وذلك أن الصرف كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثني عشر درهماً ديناراً وكان كذلك بعده فرض عمر الدية اثني عشر ألف درهم على أهل الورق وعلى أهل الذهب ألف دينار وقالت عائشة وأبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهم في الدية اثني عشر ألف درهم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة أن سارقاً أترجة في عهد عثمان فأمر بها عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً ديناراً فقطع عثمان يده قال مالك وهي الأترجة التي يأكلها الناس (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن جيد الطويل قال سمعت قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقاً في شيء ما سوى ذلك لانه دراهم أو قال ما يسرقني أنه في ثلاثة دراهم (قال الشافعي) فقلت لبعض الناس هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحذف القطع في ربع دينار فصاعداً فكيف قلت لا تقطع البتة إلا في عشرة دراهم فصاعداً قلت له وما جئت في ذلك قال روي نافع عن شريك عن منصور عن مجاهد عن أيمن عن النبي صلى الله عليه وسلم شياً به قولنا قلنا أو تعرف أيمن أم أيمن الذي روى عنه عطاء فرجل حدث لعله أصغر من عطاء روى عنه عطاء حديثاً عن ربع ابن امرأة كعب عن كعب عن فهد عن المنقطع لا يكون حجة قال فقد روي نافع عن شريك عن عبد الله عن مجاهد عن أيمن ابن أم أيمن أخى أسامة لانه قلت لا علم لك يا صحابي أن أيمن أخو أسامة قتل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين قبل مولد مجاهد ولم يبق بعد

(١) من أول كتاب الحدود وانقطعت النسخة التي عرفناها بالصحة وكنا نثق بها ونعتمد عليها وليس عندنا من هذا الموضع الا نسخة سقيمة لا يعول عليها الا كثر ما عهدنا من تحريفها ونقصها وزادتها فليعلم كتبه مصححه

السما يعني المدينة عين بالشام وعين باليمن * أخبرنا من لاأتهم أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوشك أن عطر المدينة مطر الا يكن أهلها السيوت ولا يكنهم المظال الشعر * أخبرني من لاأتهم أخبرني صفوان بن سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصيب أهل المدينة مطر لا يكن أهلها بيت من مدر * أخبرنا من لاأتهم أخبرني محمد بن زيد بن

المهاجر عن صالح بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أن كعباً قال له وهو يعمل وتداً بمكة أشد دواً وثق فأنجدني الكتب أن السيول ستعظم في آخر الزمان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعد بن المسيب عن أبيه عن جده قال جاء مكة مرة سبل طبق ما بين الجبلين * أخبرنا من لاأتهم حدثني (١١٦) يونس بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه

الذي صلى الله عليه وسلم فيحدث عنه قال فقد روينا عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في غن المجن قال عبد الله بن عمرو كانت قيمة المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً (قال الشافعي) فقلت هذا رأي من عبد الله بن عمر وفي رواية عمرو بن شعيب والمجان قديما وحديثا سلع يكون ثمن عشرة ومائة ودرهمين فإذا قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربع دينار قطع في أكرمه وأنت تزعم أن عمرو بن شعيب ليس ممن تقبل روايته (١) وتركنا علينا أشياء رواها توافق أقاويلنا وتقول غلط فكيف ترد روايته مرة وتخرج به على أهل الحفظ والصدق مع أنه لم يرو شيئاً يخالف قولنا قال فقد روينا قولنا عن علي رضي الله عنه قلنا ورواه الزعافري عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه وقد أخبرنا أصحاب جعفر بن محمد عن جعفر عن أبيه أن علياً رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعداً وحديث جعفر عن علي رضي الله عنه أولى أن يثبت من حديث الزعافري عن الشعبي قال فقد روينا عن ابن مسعود أنه قال لا تقطع الديار في عشرة دراهم قلنا فقد روينا الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم وهذا أقرب من أن يكون صحيحاً عن عبد الله بن مسعود عن القاسم عن عبد الله قال فكيف لم تأخذوا بهذا قلنا هذا حديث لا يخالف حديثنا إذا قطع في ثلاثة دراهم قطع في خمسة وأكثر قال فقد روينا عن عمر أنه لم يقطع في ثمانية (قال الشافعي) قلت رواه عن عمر بحديث غير صحيح وقد رواه معمر عن عطاء الخراساني عن عمر قال القطع في ربع دينار فصاعداً فلم ير أن يخرج به لأنه ليس بثابت (قال الشافعي) وليس في أحد جمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين اتباعه فلا إلى حديث صحيح ذهب من خالفنا ولا إلى ما ذهب إليه من ترك الحديث واستعمل ظاهر القرآن

السارق توهب له السرقة

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قيل له ان من لم يهاجر هلك فقد قدم صفوان المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه من تحت رأسه فجاءه صفوان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده فقال صفوان اني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل لا قبل أن تأتني به (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار عن طاوس مثل معنى حديث ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر صفوان (قال الشافعي) فقال قائل لا تقطع يده هذا وكيف تقطع يده هذا ولم يقم عليه الحد حتى ملك ما تقطع فيه يده فقبل لبعض من يقول قوله لا ترضى بترك السنة حتى تخطئ مع تركها القياس قال وما القياس قلنا متى يجب الحد على من سرق أحسن سرق أم حين يقام عليه الحد قال بل حين سرق قلنا وبذلك قلت وقلنا لأن سارقاً سرق شيئاً لم يكن الذي سرق يسوى ما تقطع فيه اليد فحبسه الامام ليستثبت سرقته فلم يقم عليه البينة حتى صارت السرقة تسوى ما تقطع فيه اليد أكثر قال لا تقطع لأن الحد إنما وجب يوم كان الفعل قلنا وبهذا قلنا نحن وأنت لو سرق عبد من سيده فحبسه الامام فأعتقه السيد لم

(١) انظر هذه العبارة فإنها لا تخلو من سقم ونحر يف ولم نجد الزعافري في غير هذا الموضع كتبه صحيحه

قال توشد المدينة أن يصيبها مطر أربعين ليلة لا يكن أهلها بيت من مدر * أخبرنا من لاأتهم أخبرنا عبد الله بن عبيد عن محمد بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نصرت بالصبا وكانت عذاباً على من كان قبلي * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرنا سفيان عن المنهال بن عمرو عن قيس ابن السكن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال ان الله يرسل الرياح فتحمل الماء من السماء ثم تمر في السحاب حتى تدر كما تدر اللقحة ثم تعطر

ومن كتاب الصوم والصلاة والعبدن والانسقاء وغيرها

* أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن شهاب الحديث الذي روي عن حفصة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني أنهما أصبحتا صاعقتين فأهدى لهما مئتي فأفطرنا فذكرنا

ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صوماً يوماً مكانه قال ابن جريج فقلت له أنه عته من عروة بن الزبير فقال لا إنما أخبرني رجلاً بباب عبد الملك بن مروان أو رجلاً من جلساء عبد الملك بن مروان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن عمة عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقلت أنا خبا نالك حيسا فقال أمانى كنت أريد الصوم ولكن قريه * أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن يقول قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة فبينما هو على المنبر إذا قال يا كثير بن الصلت أذهب إلى عائشة فسلها عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر قال أبو سلمة فذهبت معها إلى عائشة وبعث ابن عباس عبد الله (١١٧) بن الحرث بن نوفل معنا فأتى عائشة فسالها

عن ذلك فقالت له اذهب فسل أم سلمة فذهبت معه إلى أم سلمة فسالها فقالت أم سلمة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بعد العصر فصلى عندى ركعتين لم أكن أراه يصليهما قالت أم سلمة فقلت يا رسول الله لقد صليت صلاة لم أكن أراك تصليها قال انى كنت أصلى ركعتين بعد الظهر وانه قدم على وفد بنى غيم أو صدقة فشغلوني عنهم فها هما اتان الركعتان * أخبرنا سفيان عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر نذر أن يعتكف في الجاهلية فدأل النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعتكف في الاسلام * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم

يقطع ولو كان مكاتباً سرق فأدى فعتق لم يقطع لانه حين سرق لم يكن عليه قطع ولو قذف عبد حر فأعتقه سيده حين فرغ من القذف ورفع إلى الامام وهو حر حذ عبد لان الحد انما وجب يوم قذف وكذلك لو كان المقذوف عبداً فأعتقه سيده ساعة قذف لم يكن له اذا ارتفع إلى الامام حذ لانه مملوك وكذلك ان زنى عبداً فأعتقه سيده مكانه ثم رفع إلى الامام حذ عبد لان الحد انما وجب عليه يوم زنى قال نعم قيل فإسرق صفوان سرق و صفوان مالك ووجب الحد عليه وحكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم و صفوان مالك فكيف درأت عنه قال ان صفوان انما وهب له الحد قبل صفوان وهب له ردائه نفسه في الخبر عنه قال فاني أخالف صاحبى فأقول اذا قضى الحاكم عليه ثم وهب له قطع وان وهب له قبل يقضى الحاكم لا يقطع لان خروج حكم الحاكم قبل مضى الحد كضى الحد قيل وهذا خطأ أيضاً قال ومن أين قلنا رأيت لو اعترف السارق أو الزانى أو الشارب فحكم الامام على المعترفين كلهم بمحذودهم فذهب بهم من عنده لتقام عليهم حدودهم فرجعوا قال لا يحدون قلنا وليس قد زعمت أن خروج حكم الحاكم كضى الحد قال ما هو مثله قلنا لم يشبهته به

(١) ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قطع يد سارق اليسرى وقد كان أقطع اليد والرجل وذكر عبد الله بن عمر عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أبي بكر مثله (قال الشافعي) فقال قائل اذا قطعت يده ورجله ثم سرق حبس وعز ولم يقطع فلا يقدر على أن يمضى قيل قد درويهاذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر في دار الهجرة وعمر يراه ويشير به على أبي بكر (١) وقد روى عنه أنه قطع أيضاً فكيف خالفتموه قيل قاله على بن أبي طالب رضى الله عنه قلنا فقد روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه في القطع أشياء مستكرهة وزعموا عليه منها أنه قطع بطون أنامل صبي ومنها أنه قطع القدم من نصف القدم وكل ما روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه في القطع غير ثابت عندنا فكيف زعموا عليه لا يخالف له فيها واحتج بهم به على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا حجة في أحد معها وعلى أبي بكر وعمر في دار الهجرة وعلى ما يعرفه أهل العلم رأيت حين قال الله عز وجل «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا» ولم يذكر اليد والرجل الا في المحارب فلو قال قائل يعتل بعلتكم أقطع يده ولا أز يد عليها لانه اذا قطعت يده ورجله ذهب بطنه ومثبه فكان مستهلكاً تكون الحجة عليه الامام مضى من السنة والأثر وان اليد والرجل هي مواضع الحد وان تلفت رأيت حين حد الله عز وجل الزانى والقاذف لوحدة مرة ثم عاد ليس يعادله أبداً ما عاد رأيت ان قال قائل قد شرب مرة فلا يعادله ما الحجة عليه الا أن يقال للضرب موضع فتى كان الموضع قائماً حذ عليه وكذلك الايدي والارجل ما كان للقطع موضع أتى عليها وهو أقطع اليد والرجل (٢) مستهلك فكيف لم ينعوا من استهلاكه واعتلوا في ترك قطع اليسرى بالاستهلاك وكيف حدوا من وجب عليه القتل بالقتل وهذا أقصى غاية الاستهلاك ودرؤ الحد ودهننا لعله الاستهلاك مع خلاف السنة والأثر وكيف يقطعون يديه ورجليه لو قطع من أربع أناس يدين ورجلين رأيت لو قال قائل انه اذا قطع من كل رجل عضوا منه بقي له ثلاثة واذا أتيت على أعضائه الاربعة كان مستهلكاً فلا أقطعه الا الواحد أو

(١) هكذا في النسخ ولعل هنا شيئاً سقط من النسخ ونحوه يفاو بالجملة فالمناطرات هنا غلبها سقيم كتبه معججه

صام في سفره إلى مكة عام الفتح في شهر رمضان وأمر الناس أن يفتروا فقل له ان الناس صاموا حين صمت فدعا بانه فيه ماء فوضعه على يده وأمر من بين يديه أن يحبسوا فلما حبسوا ولحقه من وراءه رفع الأناء إلى فيه فشرب وفي حديثهما أو حديث أحدهما وذلك بعد العصر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم من

المدينة حتى كان بكرام الغيم وهو صائم ثم رفع اناء فوضعه على يده وهو على الرجل فخبس من بين يديه وأدركه من وراء ثم شرب والناس ينظرون * أخبرنا * لم يخاله وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن ابن عباس كان لا يرى بأساً أن يفطر الانسان في صيام التطوع (١١٨) ويضرب لذلك أمثالاً رجل طاف سباعاً ولم يوفه فله ما احتسب أو صلى

ركعة ولم يصل أخرى فله أجر ما احتسب * أخبرنا * وعبد المجيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كان ابن عباس لا يرى بالافطار في صيام التطوع بأساً * أخبرنا * وعبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كان لا يرى بالافطار في صيام التطوع بأساً * أخبرنا * عبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه كان يأتي أهله حين ينتصف النهار أو قبله فيقول هل من غداء فيجده أو لا يجده فيقول لأصوم هذا اليوم فيصومه وإن كان مفطراً وبلغ ذلك حين وهو مفطر قال ابن جريج أخبرنا عطاء بن بلعنا أنه كان يفعل مثل ذلك حين يصبح مفطراً حتى النعوى أو بعده ولعله أن يكون وجد غداء أو لم يجده * أخبرنا * عبد المجيد عن ابن جريج أخبرني

أثنى فان قال قائل قال الله عز وجل والجروح قصاص قال فأتأول ما كانت حال المقتص منه مثل حال المقتصله وأقول أنت لا تقص من جرح واحد إذا أشبه الاستهلال وتجعله دية والاتبان على قوائمه عين الاستهلال ما ألحجه عليه إلا أن للقصاص موضعاً فكذلك للقطع موضعاً والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب السن التي إذا بلغها الغلام قطعت يده)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فردي وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع حدثت به عمر بن عبد العزيز فقال عمر هذا فرق بين الصغير والكبير وكتب لهما أنه أن يفرض والابن خمس عشرة في المقاتلة والابن أربع عشرة في الذرية (قال الشافعي) وبهذا قلنا تمام الحدود على من استكمل خمس عشرة وإن لم يحتلم لأنه فصل بين المقاتلة وبين الذرية وذلك أنه إنما يجب القتال على من تجب عليه الفرائض ومن وجبت عليه الفرائض وجبت عليه الحدود ولم أعلم في هذا مخالفاً وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال ابن خمس عشرة فقال قائل لا تمام الحدود على الغلام إذا لم يحتلم حتى يستكمل تسع عشرة ولا على الجارية حتى تستكمل سبع عشرة فلا أدري ما أراد بهذه السنين ولا إلى أي شيء ذهب أرايت لو قال قائل لا أقيم عليه الحد حتى يبلغ أربعين سنة لأنها السن التي ذكرها الله تبارك وتعالى ما حنسه عليه أرايت إذا فرق بين الجارية والغلام وهي إذا بلغت المحيض والغلام إذا بلغ الحلم فذلك الوقت وقت وجوب الحد عليهما ما ألحجه فيما قال من الفرق بينهما وخالفه أصحابه في هذا وقالوا قلنا فيه فقالوا بتمام الحد على من استكمل خمس عشرة سنة ذكرنا كان أو أنثى واحتجوا بحديث ابن عمر فيه

(في الثمر الرطب يسرق) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن رافع بن خديج أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في غر ولا كثر (١) * قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمار بن حبان عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في غر ولا كثر (قال الشافعي) وبهذا نقول لا قطع في ثمر معلق ولا غير محرز ولا في جمار لأنه غير محرز وهو يشبه حديث عمرو بن شعيب (قال الشافعي) احتج بهذا الحديث بعض الناس وقال هذا حديث رافع بن خديج يخبر أن لا قطع في ثمر معلق فنحن هنا قلنا لا يقطع في الثمر الرطب (قال الشافعي) فقلت له إذا ذهبت هذا المذهب فيه فالمراسم جامع للرطب واليابس من الثمر والزبيب وغيره أفنسلط القطع عن سرق غراني بيت قال لا قلنا فكذلك الثمر الرطب المحرز لأن اسم الثمر يقع على هذا كما يقع على هذا قلت أرايت الذميين إذا زنيا أتحمك بينهم بحكم الاسلام أم بحكمهم قال فان قلت بحكمهم قلنا فيلزمك أن تحجز بينهم ما وصفنا مما أبطله حكم الاسلام ويلزمك أن كان في دينهم أن من سرق من أحد كان السارق عبد المسروق أن تجعله له عبداً قال لا أبجله عبداً ولكن أقطعه قلنا فانت تحكم بينهم مرة بحكم الاسلام ومرة بحكم أهل الكتاب وتقول انك تحجز بينهم عن الحجر والخزير فكيف

(١) زائد في الموطأ بعد هذا والكثير بالجار اهـ والكثير بالفتح وبالتحريك كما في كتب اللغة كتبه منحه

عقبة بن محمد بن الحرث أن كريباً مولى ابن عباس أخبره أنه رأى معاوية صلى الله عليه وسلم أتى ركعة واحدة ولم يزد عليها حكمت فأخبر ابن عباس فقال أصاب أي بني ليس أحدهم أعلم من معاوية هي واحدة أو خمس أو سبع إلى أكثر من ذلك الوتر ماشاء * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن رجلاً سأل عبد الرحمن التيمي عن صلاة طلحة فقال ان شئت أخبرتك

عن صلاة عثمان قال قلت لأبى بن الأبيس على المقام فقامت فإذا رجل يزجني متقنعا فنظرت فإذا عثمان قال فتأخرت عنه فصلى فإذا هو بسجود القرآن حتى إذا قلت هذه هو أدي الفجر فأتني بركة لم يصل غيرها (ومن كتاب الزكاة من أوله إلا ما كان معادا).

أخبرنا سفيان بن عيينة سمعت جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا بأبوا ثعلبة يخبر عن (١١٩) عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل لا يؤذي زكاة ماله الا مثل له يوم القيامة شجاعا

أفرع يفرمته وهو يتبعه حتى يطوقه في عنقه ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم سبطوقون ما بخلو به يوم القيامة

* أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول من كان له مال لم يؤذي كانه مثل له يوم

القيامة شجاعا أفرع له ز بيتان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا كنزك * أخبرنا ابن عيينة

عن ابن عجلان عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول كل مال تؤذي ز كانه فليس

بكنز وان كان مدفونا وكل مال لا تؤذي ز كانه فهو كنز وان لم يكن مدفونا * أخبرنا مالك عن محمد

ابن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد

حكمت مرة بحكم الاسلام وحكمت مرة بخلافه وخالفه صاحبه فقال قولنا في اليهوديين بر جنان وتحصن اليهودية المسلم ثم عاد فوافقهم في أن أجاز بينهم عن الخمر والخزير وهذا في كتاب الى الطول ما هو

(باب النفي والاعتراف في الزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أنهما أخبراه أن رجلا اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله عز وجل وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله عز وجل وأذن لي في أن أتكلم قال تكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فأخبرت ان على ابني الرجم فقلت ديت منه بمائة شاة وجارية لي ثم اتى سأل أهل العلم فأخبر وفي انما على ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله عز وجل أما غمك وجاريتك فرد عليك وجلدا منه مائة وغربه عاما واما امرأتها فليس الا أن يغدو على امرأة الآخر فان اعترفت برجها فاعترفت برجها (قال الشافعي) وبهذا قلنا وفيه الحجية في أن يرجم من اعترف مرة إذا ثبت عليها وقد روى ابن عيينة بهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عبادة بن الصامت الجلد والنفي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) خالف بعض الناس هذا الحديث فيما وصفت لك فقال لا يرجم باعترا ف مرة ولا يرجم حتى يعترف أربعين مرة وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسأل ان اعترفت أن يرجم وأمر بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأبوا قد الليثي وخالفه أيضا فقال اذا اعترف الزاني فالحق على الامام أن يبدأ فيرجم ثم الناس وإذا قامت البينة رجم الشهود ثم الامام ثم الناس (قال الشافعي) أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرجم ما عزول يحضره وأمر أن يسأل ان يأتي امرأة فان اعترفت برجها ولم يقل أعلمني لا حضرها ولم أعلمه أمر برجم فحضره ولو كان حضور الامام حقا حضره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأبوا قد الليثي يأتي امرأة فان اعترفت برجها ولم يقل أعلمني أحضرها وما علمت اما ما حضر رجم مروجوم ولقد أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه برجم امرأة وما حضرها (قال الشافعي) ويرجم الزاني الثيب ولا يجلد والجلد منسوخ عن الثيب قال الله تبارك وتعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم الى سبيلها وهذا قبل نزول الحد وروى الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا الثيب بالثيب جلد مائة والرجم فهذا أول ما نزل الجلد ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى اذا كان قد أحصن ولم يذر جلد او رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزول بجلده وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسأل ان يأتي امرأة فان اعترفت برجها وكل هذا يدل على أن الجلد منسوخ عن الثيب وكل الأئمة عندنا رجم بلا جلد فان قال قائل لا أنفي أحد اقليل لبعض من يقول قوله ولم يردد النفي في الزنا هو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود والناس عندنا الى اليوم قال رددته لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تأسف المرأة سفرها يكون ثلاثة أيام الامع ذى محرم فقلت له سفر المرأة شيء حيطت به المرأة فيما لا يلزمها من الاسفار وقد نهيت أن تخلو في المصر برجل وأمرت بالقرار

أخبرني رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال أخبرني أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة

• أخبرنا القاسم بن عبد الله عن المثني بن أنس أو ابن فلان بن أنس «الشافعي يشك» عن أنس قال هذه الصدقة ثم تركت الغنم وغيرها وكرهها الناس بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله بها فمن سئلها على وجهها من المؤمنين فليعطها ومن سئل (١٣٠) فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الأبل فمادونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت

خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى فإن لم يكن فيها بنت مخاض فإن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها ابتال لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقنان طروقتا الجمل فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين حقة وفي كل خمسين حقة وإن بين أسنان الأبل في فريضة الصدقة فن بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فأنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا عليه أو عشرين درهما فإذا بلغت عليه الحقة وليست

في بيتها وقبل لها سلاتك في بيتك أفضل للثلاثة عرضي أن تفتني ولا يقتني بك أحد وليس هذا مما يلزمها بسبيل أ رأيت لو قال قائل يستخف بخلاف السنة لأجلدها يعجن ما الحجة عليه الأثر الحجة بالكتاب والخبر أ رأيت إذا اعتلت في النبي بان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تسافر المرأة ثلاثا لا مع ذي محرم ما هو من حد الزنا قال إنهم يجتمعان في معنى إن في النبي سفرا قلنا وإذا اجتمع الحد يثنان من الصنفين المختلفين في معنى من المعاني أزلت أحدهما بالآخر قال نعم قلنا إذا كان النبي من أثبت ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده والناس إلى اليوم عندنا (١) أن نقول كما قلنا لما اجتمعنا في أن فيه سفر أجبنا للمرأة أن تسافر ثلاثا أو أكثر مع غير ذي محرم قال لا قلنا فم كان لك أن تزيل أحدهما بالآخر ولا يكون ذلك لنا عليك وقلت أ رأيت إذا اعتلت بانك تركت النبي لأن فيه سفر مع غير ذي محرم إن زنت بغيره بغداد فجلدتها بخاء أو بها وأخوتها وعدد كثير كلهم محرم لها فقلنا لو أقدست ببغداد وأهلها بالمدينة وأنت تبيع السفر مع ذي محرم إلى ما يبعد وتبيحه أقل من ثلاث مع غير ذي محرم وقد اجتمع لك الأمران فحن ذوو محرم فتنبها عن بغداد فتخرج مع ذي محرم إلى الشهر قد تبيحه لها مع غير ذي محرم إلى أهلها وتنبها عن بلد قد فسدت به ولا تزال بذلك منعنا علينا قال لأن فيها لالة لفسادها فلا أنفها قلنا فقد زال المعنيان اللذان اعتلت بهما ولو كنت تركت النبي لها من أجلهما أنفيتها في هاتين الحالتين وقلنا له أ رأيت إن كانت ببادية لا قاضي عند قريتها الأعلى ثلاث ليال أو أكثر فادعي عليها مدع حقا وأصابك حدا قال ترفع إلى القاضي قلنا مع غير ذي محرم قال نعم قلنا فقد أبحث لها أن تسافر ثلاثا أو أكثر مع غير ذي محرم قال هذا يلزمها قلنا فهذا يلزمها بأبداً فاجتنبها لها ومنعها منه فيما سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبر به عن الله جل وعلا فيها (قال الشافعي) وقلنا أ رأيت إذا اعتلت في المرأة بما اعتلت به أحتاج إلى ذي محرم قال لا قلنا فلم تنفقه قال أنه حد واحد وإذا زال عن أحدهما زال عن الآخر قلنا وهذا أيضاً من شبهكم التي تعتلون بها وأنتم تعلمون أنكم تخطئون فيها أو (٢) تعنون موضع الخطأ قال وكيف قلنا ما تقول في ثيب حرزني بغير ثيب حرزني بامة وثيب حرزني بمسك رهة قال على الثيب في هذا كله الرجم وعلى البكر مائة وعلى الأمة خمسون وليس على المستكرهه شيء قلنا وكذلك إن كانت المرأة نيسا ومن زنى بها عباد رجت وجلد العبد خمسين قال نعم قلنا ولم أليس لانيك تلزم كل واحد منهما حد نفسه ولا تزيله عنه بان يشره فيه غيره قال نعم قلت فلم لا يكون الرجل إذا كان لا يحتاج إلى محرم منقيا والنبي حده قال فقد نفي عمر رر جلا وقال لأنني بعده قلت نفي عمر جلا في الحر والنبي في السنة على الزاني والمخت في الكتاب على المحارب وهو خلاف نفيهما إلا على أحد غيرهم فإن رأى عمر نفي في الحر ثم رأى أن يدعه فليس الحر بالزنا وقد نفي عمر في الزنا فلم يخرج نفي عمر في الزنا وقد تبيننا نحن وأنت أن ليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة (قال الشافعي) وقال قائل لا أرجم إلا بالاعتراف أربع مرات لأنهم يقعون مقام أربع شهادات قلنا وإن كن يقعون مقام أربع شهادات فإن اعترف أربع مرات ثم رجع قال لا يحد قيل فهذا يدل على فرق بين الاعتراف والشهادة أ رأيت إن قلت يقوم مقام الشهادة فلم زعمت أن السارق يعترف مرة فيقطع وكيف لا تقول حتى

(١) لعل في الكلام تحريفاً ونقصاً (٢) قوله تعنون كذا في نسخة وفي أخرى يعنون وحررت به معصية

عنده حقة وعنده جذعة فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين أخبرني عدد ثقات كلهم عن جاد بن سلمة عن عطاء بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عمل معنى هذا إلا يخالفه إلا أني أحفظ فيه ولا يعطى شاتين أو عشرين درهما إلا أحفظ أن استيسرتا عليه قال وأحسب من حديث جاد عن أنس أنه

قال دفع الى أبو بكر كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذ كر هذا المعنى كما وصفت * أخبرني مسلم عن ابن جريج قال قال لي ابن طاوس عند أبي كتاب من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة فأنما نزل به الوحي * أخبرنا أنس بن عبياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (١٢١) أن هذا كتاب الصدقة فيه في كل

أربع وعشرين من
الابل فدونها الغنم في
كل خمس شاة وفيما فوق
ذلك الى خمس وثلاثين
بنت مخاض وان لم يكن
بنت مخاض فابن لبون
ذكر وفيما فوق ذلك
الى خمس وأربعين بنت
لبون وفيما فوق ذلك الى

ستين حقة طروقة الفعل
وفيما فوق ذلك الى
خمس وسبعين جذعة
وفيما فوق ذلك الى
تسعين ابتال - ون
وفيما فوق ذلك الى
عشرين ومائة حقتان
طروقتا الفعل فإزاد
على ذلك ففي كل أربعين
بنة لبون وفي كل خمسين
حقة وفي سائة انهم اذا
كانت أربعين الى أن
تبلغ عشرين ومائة شاة
فيما فوق ذلك الى مائتين
شأتان وفيما فوق ذلك
الى ثلاثمائة ثلاث شياه
فإزاد على ذلك ففي كل
مائة شاة ولا يخرج في
الصدقة هرمه ولا ذات
عوار ولا تيس الامشاء
المصدق ولا يجمع بين
مفترق ولا يفرق بين

يعترف مرتين ان اعترف بحق لرجل مرة الزمته أبدا فجعلت مرة الاعتراف أقوى من البينة ومرة أضعف قال ليس الاعتراف من البينة بسبيل ولكن الزهري روى أنه اعترف عند النبي صلى الله عليه وسلم أربع مرار فقلنا وقد روى ابن المسيب انه اعترف مراراً فردده ولم يذكر عددها وانما كان ذلك في أول الاسلام للجهالة الناس بعالمهم ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في المعترف أيشتكي أم به جنة لا يرى أن أحدا ستر الله عز وجل عليه أتى بقر بذبّه الا هو ويجهل حده ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغديا أييس على امرأه هذا فان اعترفت فأرجها ولم يذكر عددا الاعتراف وأمر عمر رضي الله تعالى عنه بأباوقد الليثي بمثل ذلك ولم يأمره بعدد اعتراف

(ما جاء في حد الرجل أمة إذا زنت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة زید بن خالد الجهني رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يعوها ولو يضافير قال ابن شهاب لا أدرى أبعد الثالثة أم الرابعة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي أن داود بن أبي عبد الله رضي الله عنه حدثنا جارية لها زنت (قال الشافعي) رحمه الله وكان الانصار ومن بعدهم يحدون إماءهم وابن مسعود يامره وأبو هريرة حدوده فأن قال قائل لا يجحد الرجل أمته وإنما ذلك إلى الإمام وأما لو فيه بان فأما إن كان صاحب الأمة لا يعقل الحد قلنا إنما يقيم الحد من يعقله وقلنا بعض من يقول هذا القول قال الله تبارك وتعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن وأهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن - بيلا (قال الشافعي) فقد أباح الله عز وجل أن يضرب الرجل امرأته وهي حرة غير مملوكة قال ليس هذا يجحد قلت إذا أباحه الله عز وجل فيمالبس يجحد فهو في الحد الذي بعده أولى أن يباح لأن العدد لا يتعدى والعقوبة لا حد لها فكيف أجزته في شيء وأبطلته في غيره قال روي عن ابن عباس ما يشبه قولنا قلت أو في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة قال لا قلنا فلم نتجبه وليس عن ابن عباس بمعروف فقال لي بعض من يقول لا يجحد الرجل أمته إذا زنت إذا تركت الناس يحدون إماءهم ليس في الناس الجاهل أفبولى الجاهل حدا (قال الشافعي) قلت له لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من زنت أمته أن يجدها كان ذلك لكل من كانت له أمة والحد موقف معروف قال فلعلة أمر بهذا أهل العلم قلت ما يجهل ضرب خسين أحد يعقل ونحن نسأل عن مثل هذا قال وما هو قلت رأيت رجلا خاف نشوز امرأته أو رأى منها بعض ما يكره في نفسه أنه ضربها قال نعم فأنه ولم قال رخص الله عز وجل في ضرب النساء وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤذي الرجل أهله قلنا فإن اعتل عليه رجل في ضرب المرأة في النشوز والادب بمثل عتلك في الحد أو أكثر وقال الحد مؤقت والادب غير مؤقت فإن أذنت لغير العالم في الضرب خفت مجاوزته العدد قال يقال له أدب ولا تجاوز العدد قلنا فقال وما يعرف الناس قلت وما يعرفون قال الضرب غير المبرح ودون الحد فلهذا قد يكون دون الحد ضربا بتسعة وثلاثين وتسعة وسبعين فأى هذا يضربها قال ما يعرف الناس فلما كان قيل للعلامة لم

(١٦ - أم سادس) مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يراجعان بينهما بالسوية وفي الرق قرع العشر اذا بلغت صدقة أحدهم خمس اواق هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) رضى الله عنه وبهذا كله نأخذ
أخبرنا الثقة من أهل العلم عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أدري

أدخل ابن عمر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عمر في حديث سفيان بن حسين أم لافي صدقة الأبل مثل هذا المعنى لا يخالفه ولا أعلمه بل لا أشد أن شاء الله الأحذث بجميع الحديث في صدقة الغنم والخطأ والرقعة هكذا الأتي لأحفظ الأبل في حديثه * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس (١٣٣) أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر فقال لم يأمرني فيه النبي صلى الله عليه وسلم بشئ (قال الشافعي)

رضي الله عنه والوقص

مالم يبلغ الفريضة

* أخبرنا مالك عن

جيد بن قيس عن طاوس

اليماني أن معاذ بن

جبل أخذ من ثلاثين

بقرة تبعا ومن أربعين

بقرة سنة وأتى بمدون

ذلك فأتى أن يأخذ منه

شيئا وقال لم أسمع من

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فيه شيئا حتى ألقاه

فأسأله فتوفي رسول الله

صلى الله عليه وسلم قبل

أن يقدم معاذ بن جبل

* أخبرنا سفيان بن

عيينة أخبرنا بشر بن عاصم

عن أبيه أن عمر رضي

الله عنه استعمل أبا سفيان

ابن عبد الله على الطائف

ومخالفها فخرج صدقا

فأعتد عليهم بالعذى ولم

يأخذ بالغذاء منهم فقالوا

له إن كنت معتدا علينا

بالعذى فخذ منا فأسل

حتى لقي عمر رضي الله

عنه فقال له أعلم أنهم

يزعمون أنك تطلبهم

تعتد عليهم بالعذى ولا

تأخذ منهم فقال له عمر

فأعتد عليهم بالعذى

يؤذن الألعالم قال حق العالم والجاهل على أهلها واحد قلنا فإم عبت علينا يا مرس النبي صلى الله عليه وسلم من زنت أمته أن يحدها ثم زعت أن ليس للعالم أن يحدها أمته فإم عالت بجهالة الجاهل فإم لعالم أن يحدها وأنت لا تحجزه وإنما أدخلت شبهة بالجاهل وأحد يعقل لا يحجزه لخمسين ضربة غير مبرحة ثم صرت إلى أن أجرت للجاهل أن يضربوا نساءهم بغير أن توفت ضربا فإن اتبعت في ذلك الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تجز لأحد أن يتأول عايل لأنه جلة فهو عام للعالم وغيره قال نعم قلنا فلم تتبع الخبر الذي هو أصح منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن يحده الرجل أمته فإم أضعف الخبرين وجعلت العالم والجاهل فهما سواء بالخبر ثم منعت العالم والجاهل أن يحده أمته ما ينبغي أن يبين خطأ قول بأكثر من هذا (قال الشافعي) مالى العلة بالجهالة ذهب من رده هذا ولو كانت العلة بالجهالة فمن يحدها لأجاز للعالم دون الجاهل فهو لا يحجزه للعالم ولا الجاهل وقد رد أقوى الخبرين وأخذنا بحقهما وكلا الحديثين ناخذ به نحن ونسال الله سبحانه التوفيق

(باب ما جاء في النفر من خلفه لا من مرض يصيب الحد)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلا «قال أحدهما أحسن وقال الآخر مقعد» كان عند جوارسعد فاعصاب امرأته رجل فرمته فقتل فاعترف امرأته النبي صلى الله عليه وسلم قال أحدهما جلد بالزكالك النخل وقال الآخر بالزكالك النخل (قال الشافعي) وهم هذا تأخذ إذا كان الرجل مضنوا الخلق قليل الاحتمال يرى أن يضربه بالوسط في الحد تلف في الظاهر ضرب بالزكالك النخل لأن الله عز وجل قد حدد ودأ منها حد ودأت على النفس الرحم والقتل غير الرحم بالقصاص فيهن ما وجد بالجلدين رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الجلد وكان ينفى كتاب الله عز وجل ثم ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الضرب لم يرد به التلف وأنه إنما أريد والله أعلم النكاح للناس عن المحارم وأعله طهورا أيضا فإذا كان معروفا عند من يحده الحد للضرر يرتف لم يضرب الحد وبما يتلفه وضربه بما ضر به بد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قيل قد يتلف التحجج المحتمل فيما يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم غير المحتمل قيل إنما يعمل من هذا على الظاهر وأجل بيد الله عز وجل (قال الشافعي) فأما الحبلى والمرضى فآخر حد هما حتى تضع الحبلى ويبرأ المريض وليس كالمضنوء من خلقة ثم خالفنا بعض الناس فقال لا أعرف الحد إلا الواحد أو كان مضنوا من خلقة قلت أتري الحد أكثر أم الصلاة قال كل فرض قلنا قد يؤمر من لا يستطيع القيام في الصلاة بالجلوس ومن لا يستطيع الجلوس بالإيماء وقد يزيل الحد عن لا يجد السبيل (قال الربيع) يريد كأن سارقا يرق ولا يدين له ولا رجلين فلم يجد الحماكم إلى أخذ ما وجب عليه من القطع سبيلا قال هذا التباع ومواضع ضرورات قلنا وجد الحد المضنوء بالزكالك النخل اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي لا ينبغي خلافه وموضع ضرورة

(باب الشهادة في الزنا)

قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في الزنا لا جناح عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فإذن الله عند الله هم الكاذبون (قال الشافعي) رحمه الله فلا يجوز في الزنا الشهادة بأربعة من أربعة بحكم الله عز

حتى بالسبحة يروح بها الراعى على يده وقيل لهم لا أخذوا منكم الرعي ولا الماشي ولا ذات الدواب ولا الشاة إلا كولة ولا رجل لخل الغنم وخد منهم العناق والجدعة والثنية وذلك عدل بين غنى المالك وخياره * أخبرنا الراهم بن محمد عن اسمعيل بن أمية عن عمرو بن أبي سفيان عن رجل سماه ابن سمران شاء الله عن سمر أخى بنى عدى قال جاني رجلان فقالا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا

نصدق أموال الناس قال فاخرجت لهما مشاة ما خضا أفضل ما وجدت فرداها على وقالان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهان أن تأخذ الشاة الحلي قال فاعطيتهما مشاة من وسط الغنم فاخذها * أخبرنا مالك عن ابن عمر قال لا نجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول * أخبرنا مالك عن عمرو بن حسين عن عائشة ابنة قدامة عن أبيها قال كنت اذا جئت (١٣٣) عثمان بن عفان رضي الله عنه أقبض

منه عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة فان قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع الى عطائي * أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن أبي رافع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكر الجاهته ابل من ابل الصدقة فأمرني أن أقضيه اياه * أخبرنا مالك بن أنس وسفيان ابن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة * أخبرني ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا

وجل ثم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا لم يكملوا أربعة فهم فذقة وكذلك حكم عليهم عمر بن الخطاب فجلدهم جلد القذفة ولم أعلم بين أحد لقيته ببلدنا اختلافا فيما وصفت من أنه لا يقبل في الزنا أقل من أربعة وأنهم هم اذا لم يكملوا أربعة حدوا واحد القذف وايس هكذا شئ من الشهادات غير شهود الزنا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال يا رسول الله أرايت ان وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى أتى باربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله ففي هذا ما بين أن شهود الزنا أربعة وأن ايس لاحد دون الامام أن يقتل ولا يعاقب عارأى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن رجلا بالشام وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فكتب معاوية الى أبي موسى الأشعري بأن يسأل له عن ذلك عليا رضي الله عنه فسأله فقال على أن هذا شئ ما هو بارض العراق عزمت عليك الخبر في أخبره فقال علي رضي الله عنه أنا أبو الحسن ان لم يأت باربعة شهداء فليقطع برمته (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كاهناخذولا أحفظ عن أحد قبلنا من أهل العلم فيه مخالفا (قال الشافعي) فقال بعض الناس ان قتل رجل رجلا في داره فقام عليه أولياء القتل فقال وجدته في داري يريد السرقة فقتله نظرنافان كان المقتول يعرف بالسرقة درأنا عن القاتل القتل وضمناء الدية وان كان غير معروف بالسرقة أقنونا في القتل منه (قال الشافعي) فقلت له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن لسعد بن عباد في رجل لو وجدته مع امرأته حتى يأتى باربعة شهداء وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه يقول ان لم يأت باربعة شهداء فليقطع برمته فكيف خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن علي رضي الله عنه قال رويان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أهدره فقلت له قد روي عن عمر أنه أهدره فقال هذا قتل الله والله لا يودي أبدا وهذا عندنا من عمر أن البينة قامت عنده على المقتول أو على أولي المقتول أقرعنده بما وجب به أن يقتل المقتول قال (١) هارو بن هارون هذا في الخبر قلنا قال فالخبر على ظاهره قلنا فانت تخالف ظاهره قال وأين قلنا علم يسأل أيعرف المقتول بالزنا أم لا وأنت لا تحيز فيمن عرف بالزنا أن يعقل ويقتل به من قتله إلا أن تأتي عليه بينة وعلم يحجج في دية وأنت تجعل فيه دية قال فانما انما فاسته على حكم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت وما ذلك الحكم قال روي عن عمرو بن دينار أن عمر كتب في رجل من بني شيبان قتل نصرانيا من أهل الحيرة ان كان القاتل معروفا بالقتل فاقتلوه وان كان غير معروف بالقتل فذروه ولا تقتلوه فقلت وهذا غير ثابت عن عمر رضي الله عنه وان كان ثابتا عندك فتقول به فقال لا بل يقتل القاتل للنصراني كان معروفا بالقتل أو غير معروف به فقلت له أيجوز لا حد ينسب الى شئ من العلم أن يزعم أن قصة رواها عن رجل ليست كإفضي به ويخالفها ثم يقبس عليها اذا ذكرها فيما قضى بها فيه (٢) لم يكن له أن يشبه عليه غيرها (قال الشافعي) وقلت له أيضا تحطى القياس الذي روي عن عمر أنه أمر أن ينظر في حال القاتل أم معروف بالقتل فيقاد أو غير معروف به فيرفع عنه القود وأنت لم تنظر في السارق ولا الى القاتل انما نظرت الى المقتول قال فما تقول قلت أقول بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخبر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والامر الذي يعرفه أهل العلم قال وما يعرف أهل العلم قلت أما يكون الرجل ببلد غير بلد يعرف بالسرقة فيقتله رجل فيسأل عنه بذلك البلد لا يعرف بالسرقة وهو معروف ببلد غيره بالسرقة قال بلى قلت أما يعرف بالسرقة ثم يتوب قال بلى (١) كذا في الاصل ولعل هنا تحريفه ووجه الكلام هل رويتم هذا في الخبر قلنا لا قال الخ فانظر كتبه مصححه

سفيان عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفا على أبي هريرة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سألت سعد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال وهل في الخيل صدقة * أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت ثم قلت يا رسول الله اجعل لقوى ما أسألوا عليه من

أموالهم ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعملني عليهم ثم استعملني أبو بكر ثم عمر قال، كان سعد من أهل السراة قال فكلمت قومي في العسل فقلت لهم زكوة فإنه لا خير في ثمره لا تركي فقالوا لكم قال فقلت العشر فأخذت منهم العشر فأتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فاخبرته بما كان قال فقبضه عمر فباعه (١٢٤) ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن

ماهل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في مال الدنيا أوفى مال اليتامى لاتذهبها ولا تستأصلها الصدقة * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلبني أنا وأخوين لي يمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر واثني من المسلمين * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والد والذكر والأنثى ممن تمونون * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

قلت أما يكون أن يدعوه رجل لضغن منه عليه فيقول اعمل لي عمل كذا ثم يقتله ويقول دخل على قال بلى قلت وما يكون غير سارق فيبتدئ السرقة فيقتله رجل وأنت تبج له قتله به قال بلى قلت فإذا كانت هذه الحالات وأكرمتها في القاتل والمقتول ممكنة عندك فكيف جاز أن قلت ما قلت بلا كتاب ولا سنة ولا أثر ولا قياس على أثر قال فتقول ماذا قلت أقول إن جاء عليه بشهود يشهدون على ما يحل دمه أهدرتة فلم أجعل فيه عقلاً ولا قوداً وإن لم يأت عليه بشهود أقصصت عليه منه ولم أقبل فيه قوله وتبعته فيه السنة ثم الأثر عن علي رضى الله عنه ولم أجعل للناس الذريعة إلى قتل من في أنفسهم عليه شيء ثم يرمونه بسرقة كاذبين

(باب أن الحدود كفارات) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن عباد بن الصامت قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا يعقوب على أن لا تشر كروا بالله شيئاً وقرأ عليهم الآية وفي منكم فاجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فاعوب فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئاً فستر الله عليه فهو إلى الله عز وجل إن شاء غفر له وإن شاء عذبه (قال الشافعي) ولم أسمع في الحدود حديثاً أبين من هذا وقدرت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وما يدريك لعل الحدود زلت كفارة للذنوب وهو يشبه هذا وهو أبين منه وقدرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث معروف عندنا وهو غير متصل الإسناد فيما أرف وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصاب منكم من هذه القاذورات شيئاً فليستر به ستر الله فانه من يبدلنا صفحته نقيم عليه كتاب الله عز وجل (قال) وروى أن أبا بكر أمر رجلاً في زمان النبي صلى الله عليه وسلم أصاب حداً بالاستتار وأن عمر أمر به وهذا حديث صحيح عنهما (قال الشافعي) ونحن نحب لمن أصاب الحد أن يستتر وأن يتي الله عز وجل ولا يعود لمعصية الله فإن الله عز وجل يقبل التوبة عن عباده

(باب حد الذين اذأروا)

قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب إن جاؤك فاحكم بينهم قرأ إلى بينهم بالقسط (قال الشافعي) رحمه الله في هذه الآية بيان والله أعلم أن الله تبارك وتعالى جعل لنبيه صلى الله عليه وسلم الخيار في أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم وجعل عليه أن يحكم أن يحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله تبارك وتعالى الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام المحض الصادق أحدث الأخبار عهداً بالله تبارك وتعالى قال الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك (قال الشافعي) وفي هذه الآية ما في التي قبلها من أمر الله تبارك وتعالى له بالحكم بما أنزل الله إليه (قال) وسمعت من أرضي من أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله أن حكمت لأعزما أن تحكم (قال الشافعي) وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في يهوديين زنياً بان رجما وهذا معنى قوله عز وجل وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ومعنى قول الله تبارك وتعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله والدليل الواضح أن من حكم عليهم من أهل دين الله فاعنا يحكم بينهم بحكم الله فاحكمنا به على مسلم حكمنا به على من خالف الإسلام وحكم به عليهم ولهم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنياً قال عبد الله فرأيت الرجل يجيء على المرأة بقيقها الحجارة (قال الشافعي) فأمر

عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا عبد الله الحدرى يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه

سمع أباسعيد الخدرى يقول كذا يخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط * أخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس أنه سمع عياض بن عبد الله بن سعيد يقول أن أباسعيد الخدرى قال كذا يخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط (١٢٥) أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم

نزل نخرج كذا حتى قدم معاوية حاجا أو معتبرا فخطب الناس فكان فيما كلم الناس به أن قال انى أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ الناس بذلك (قال الاصم) وانما أخرجت هذه الاخبار كلها وان كانت معادة الاسانيد لانها بلفظ آخر وفيها زيادة ونقصان * أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد البشيري أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عمر يقول ادفعها الى السلطان قال بلى ولكنى لأرى أن تدفعها الى السلطان * أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي تجمع عنده قبل الفطر يومين أو ثلاثة * أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا التمر الامرة واحدة فانه أخرج شعيرة أخبرنا مالك

الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بالحكم بينهم بما أنزل الله بالقسط ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم بالرحم وتلك سنة على الشيب المسلم اذا نفي ردالة على أن ليس لمسلم حكم بينهم أبدا أن يحكم بينهم الا بحكم الاسلام (قال الشافعى) قال لى قائل ان قول الله تبارك وتعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ناسخ لقوله عز وجل وأن جازك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فقلت له الناسخ انما يؤخذ بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن بعض أصحابه لا يخالف له أو أمر أجمع عليه عوام الفقهاء فهل معك من هذا واحد قال لا فهل معك ما بين أن الخيار غير منسوخ قلت قد يحتمل قول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله ان حكمه وقد روى بعض أصحابك عن سفيان الثوري عن سمك بن حرب عن قابوس بن حرقان أن محمد بن أبي بكر كتب اليه على بن أبي طالب رضى الله عنه في مسلم زنى بذمية أن يحكم المسلم وتدفع الذمية الى أهل دينها (قال الشافعى) فإذا كان هذا ثابتا عندك فهو يدل على أن الامام مخير في أن يحكم بينهم أو يترك الحكم عليهم ولو كان الحكم لازما للامام في حال لزمه أن يحكم بينهم في حد واحد حذفيه المسلم ولم تحذف الذمية قال وكيف لم تحذف الذمية (١) من قبل أنهم لم ترض حكمه وأنه مخير في أن يحكم فيها أو يدع الحكم قال فما الحال التي يلزمه فيها أن يحكم لهم وعليهم قلت اذا كانت بينهم وبين مسلم أو معتن من تباعة فلا يجوز أن يحكم لمسلم ولا عليه الا مسلم (٢) ولا يجوز أن يكون عقدا بالمستأمن أمانا على ماله ودمه حتى يرجع أن يحكم عليه الا مسلم قال فهذا اذا واحد قدر دفعه على رضى الله عنه الذمية على أهل دينها قلنا انه لم يكن لها بالزنا على المسلم شئ تأخذ منه ولا المسلم عليها شئ فيحكم لها وعليها وانما كان حذافا خذمان كان حديثكم ثابتا عنه من المسلم ورد الذمية الى أهل دينها لما وصفنا من أنهم لم ترض حكمه وأنه مخير في الحكم لها وعليها (قال الشافعى) فقال وقد روى بحالة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب فرقوا بين كل ذى محرم من الجوس وانهم وهم عن الزمة فكيف لم تأخذوا به فقلت له بحالة رجل مجهول ليس بالمشهور ولا يعرف أن جنة معاوية كان لعمر بن الخطاب رضى الله عنه عاملا ونحن نسأل فان قلت ما قلنا لم نتج بامر قد علمت أنه لا حجة فيه وان قلت بل نصير الى حديث بحالة فحديث بحالة موافق لنا لان عمر انما حمله إن كان على ما كان حاملا عليه المسلمين لان المحارم لا يحل للمسلمين ولا ينبغي للمسلم الزمة وهذا يدل ان كان ثابتا على أنهم يحملون على ما يحمل عليه المسلمون فحملتهم على ما يحمل عليه المسلمون وتبعهم كما تتبع المسلمين قال لا قلت فقد خالفت ما رويت عن عمر قال فان قلت أتبعهم فيما رأيت أنه تبعهم فيه عمر قلت ولم تتبعهم أنت فيه الا أنه يحرم عليهم قال نعم قلت فكذلك تتبعهم في كل ما علمت أنهم مقيمون عليه مما يحرم عليهم قال فان قلت أتبعهم في هذا الذي رويت أن عمر تبعهم فيه خاصة قال قلت فلزمك ان تتبعهم في غيره اذا علمتهم مقيمين عليه وأن تستدل بان عمر انما يتبعهم في شئ بلغه أنهم مقيمون عليه مما يحرم عليهم أن يتبعهم في مثله وأعظم منه مما يحرم عليهم فلزمك ان تعلم أن عمر صيرهم أن حكمهم الى ما يحكمهم على المسلمين فتعلم أن الله تبارك وتعالى أمر بالحكم بينهم بالقسط ثم حكم بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرحم وهي سنة التي سن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم فيها لافضين فيما بينكم يكتب الله عز وجل ثم زعمت عن عمر أنه حرم عليهم ما يحرم على المسلمين ثم زعمت عن علي رضى الله عنه أنه دفع نصراية الى أهل دينها فكل ما زعمنا وزعمت حجة لنا وكل ما زعمت زعمه ولا نعرفه نحن

(١) لعل النسخ أسقطه هنا لفظ قلت أى الشافعى (٢) في هذه العبارة تحريف فانظر كتبه معجده

عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازنى عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه أنه قال سمعت أباسعيد الخدرى يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة * أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد

ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زيبا كما تؤدى زكاة النخل ثم يواسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث من يخرص على الناس كرومهم وغارهم * أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت عمرو بن يحيى المازني يحدث عن أبيه عن (١٣٦) أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة

أوسق صدقة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر حين افتتح خيبر أفركم ما أفركم الله على أن التمر بيننا وبينكم قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن زواحة فيخرص عليهم ثم يقول ان شئتم فلکم وان شئتم فلي فكاؤا يأخذونه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن زواحة فيخرص بينه وبينهم — — — — — أخبرنا أبو بكر بن عباس عن مولى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول صدقة التمار والزروع ما كان نخلأ أو كرماً أو زرعاً أو شعيراً أو سلتاً فما كان منه بعلاً أو يسقى نهر أو يسقى بالعين أو غير بالمطر ففيه العشر من كل عشرة واحد وما كان منه يسقى

حجة لنا ولا يخالف قولنا وانت تخالف ما نخرج به قال منهم قائل وكيف لا تحكم بينهم اذا جاؤك مجتمعين أو متفرقين قلت أما متفرقين فإن الله عز وجل يقول فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فدل قول الله تبارك وتعالى ان جاؤك على أنهم مجتمعون ليس ان جاءك بعضهم دون بعض ودل على ان له الخيار اذا جاؤه في الحكم أو الاعراض عنهم وعلى أنه ان حكم فامتحكم بينهم حكمه بين المسلمين (قال الشافعي) ولم أسمع أحداً من أهل العلم يلدنا يخالف في أن اليهوديين الذين رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزنا كانوا مودعين لاذميين (قال الشافعي) وقال لي بعض من يقول القول الذي أحكى خلافه انه ليس الامام أن يحكم على مودعين وان رضيا حكمه وهذا خلاف السنة ونحن نقول اذا رضيا حكم الامام فاختار الامام الحكم حكم عليهما (قال الشافعي) وقد كان أهل الكتاب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحاجة المدينة مودعين زمانا وكان أهل الصلح والذمة معه بخيبر وفدك ووادي القرى ومكة ونجران واليمن يجري عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم ثم مع أبي بكر حياته ثم مع عمر صدر من خلافته حتى أجلاه عمر لما باعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في ولايته وحيث تجرى أحكامه بالشام والعراق ومصر واليمن ثم مع عثمان بن عفان ثم مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم تعلم أحداً من مباح حكم بينهم في شيء ولو حكموا بينهم لحفظ بعض ذلك ان لم يحفظ كله (قال الشافعي) وأهل الذمة بشر لا يشك بأنهم يتطالمون فيما بينهم ويحتلفون ويتطالمون بالحقوق وانهم يعقلون أو بعضهم ما لهم وما عليهم وما نشك أن الطالب حرص على من يأخذله حقه وأن المطلوب حرص على من يدفع عنه ما يطالب به وأن كلا قد يجب أن يحكم له من يأخذله ويحكم عليه من يدفع عنه وأن قد ير جوكل في حكم المسلمين والعلم بحكمهم أو الجهالة به ما لا يرجو في ما كرهه وان لو كان على حكم المسلمين الحكم بينهم اذا جاءهم بعض دون بعض واذا جاؤهم مستجمعين لجأهم في بعض الحالات مستجمعين (قال الشافعي) ولا نعلم أحداً من أهل العلم روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم بينهم الا في المودعين الذين رجم ولا عن أحد من أصحابه بعده الا ما روى بحالة مما وافق حكم الاسلام وسماك بن حرب عن علي رضي الله عنه مما وافق قولنا في أنه ليس على الامام أن يحكم الا أن يشاء (قال الشافعي) وهاتان الروايتان وان لم تخالفنا غير معرفتين عندنا ونحن نرجو أن لا نكون ممن تدعوه الحجة على من خالفه الى قبول خبر من لا يثبت خبره معرفته عنده (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس فأنك اذا أبيت الحكم بينهم رجعوا الى حكمهم فحكموا بينهم بغير الحق عندك (قال الشافعي) فقلت له وأنا اذا أبيت الحكم فحكم ما حكمهم بينهم بغير الحق ولم أكن أنا كما فاعلم ان حكم حكمهم أن ترى تركي أن أحكم بينهم في درهم لو تظالموا فيه وقد أعلمتكم ما جعل الله لنبيه صلى الله عليه وسلم من الخيار في الحكم بينهم أو الترك لهم وما وجدنا من الدلائل على أن الخيار ثابت بان لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من جاء بعده من أئمة الهدى أو ترى تركي الحكم بينهم أعظم أم تركهم على الشرك به معونة لاهل دينه فأفرارهم على ما هو أقل من الشرك أخرى أن الجزية منهم وقد علم انهم مقيمون على الشرك به معونة لاهل دينه فأفرارهم على ما هو أقل من الشرك أخرى أن لا يعرض في نفسك منه شيء اذا أفرارهم على أعظم الامور فاصغرها أقل من أعظمها (قال الشافعي) فقال لي قائل فان امتنعوا أن يأوا حكمهم قلت أخبرهم بين أن يرجعوا اليهم أو يفسخوا الذمة قال فاذا خيرتهم فرجعوا وانت تعلم أنهم يحكمون بينهم بالباطل عندك فارأيت قد شركتهم في حكمهم (قال الشافعي)

فقلت أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الحديث * أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول

وجواريه الذهب ثم
لا يخرج منه الزكاة
* أخبرنا سفيان عن
عمرو بن دينار سمعت
رجلا يسأل جابر بن
عبد الله عن الحلي أفيه
الزكاة فقال جابر لا
فقال وإن كان يبلغ ألف
دينار فقال جابر كثير
* أخبرنا سفيان عن
عمرو بن دينار عن أذينة
عن ابن عباس رضي الله
عنه أنه قال ليس في
العنبر زكاة إنما عوثنى
دسره البحر * أخبرنا
سفيان عن ابن طاوس
عن أبيه عن ابن عباس
أنه سئل عن العنبر
فقال إن كان فيه
شئ ففیه الخمس
* أخبرنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن
سعيد بن المسيب وأبي
سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال وفي
الركاك الخمس * أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال في الركا الخمس * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركا الخمس * أخبرنا سفيان عن داود بن سابور ويعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كنز جده رجل في خربة جاهلية أن وجدته في قرية مسكونة أو في سبيل ميتة فعرفه وأن وحدته في خربة جاهلية أو في قرية غير مسكونة

ففيه وفي الر كاز الحس * أخبرنا سفيان بن عيينة قال ثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى علي رضي الله عنه فقال اني وجدت ألفاً وخمسمائة درهم في خرقة بالسواد فقال علي رضي الله عنه أما لا قضين فيها قضاء بيننا ان كنت وجدت في خرقة تودي خراجها فريه أخرى فهي لاهل (١٢٨) تلك القرية وان كنت وجدت في خرقة ليس تودي خراجها فريه أخرى فلان أربعة أحماسه ولنا

الحس ثم الحس لك
* أخبرنا سفيان ثنا

يحيى بن سعيد عن

عبد الله بن أبي سلمة عن

أبي عمرو بن خنيس أن

أباه قال مررت بعمر

ابن الخطاب رضي الله

عنه وعلى عنى أمة

أجلها فوال عمر رضي

الله عنه ألا تودي

ز كاتك يا خنيس فقلت

يا أمير المؤمنين مالي غير

هذه اتى على ظهري

وأهبة في القرط فقال

ذاك مال فضع قال

فوضعتا بين يديه فحسها

فوجدتها قد وجبت فيها

الزكاة فأخذ منها الزكاة

* أخبرنا سفيان بن

عيينة حدثنا ابن عجلان

عن أبي الزناد عن أبي

عمرو بن خنيس عن أبيه

مثله * أخبرنا الثقة

عن عبيد الله بن عمر عن

نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أنه قال ليس

في العرض زكاة إلا أن

يراد به التجارة * أخبرنا

مالك بن أنس عن يحيى

(قال الشافعي) وسمعت من يذكرونها منسوخة بقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والله أعلم ورأيت مفتي أهل دار الهجرة والسنة يقولون أن لا تجوز شهادة غير المسلمين العدول (قال الشافعي) وذلك قول (قال الشافعي) وقلت لمن يخالفنا في هذا فيجيز شهادة أهل الذمة ما جئت في اجازتها فاحتج بقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم قلت له انما ذكر الله جل ثناؤه هذه الآية في وصية مسلم في السفر أفتجيزها في وصية مسلم بالسفر قال لا قلت أو تخلفهم اذا شهدوا قال لا قلت ولم وقد تناولت أنها في وصية مسلم قال لانها منسوخة قلت فان نسخت فيما أنزلت فيه فلم تنبها فيما نزل فيه فقال لي بعض الناس فائما أجزنا بها دهم الرفق بهم ولثلا تبطل حقوقهم (قال الشافعي) وقلت له كيف يجوز أن تطلب الرفق بهم فتخالف حكم الله عز وجل في أن الشهود الذين أمر وأمر أن يقرروا هم المسلمون (قال الشافعي) وقلت له المذهب الذي ذهب اليه خطأ من لجوء منها أنه خلاف ما زعمت أنه حكم الله عز وجل من أن الشهادة التي يحكم بها شهادة الاحرار المسلمين وأما لم نجد أحدا من أئمة المسلمين يلزم قوله أجاز شهادةهم ثم خطا في قولك طلب الرفق بهم (قال) وكيف قلت رأيت عبيدا عدولا مجتمعين في موضع صناعة أو تجارة شهد بعضهم لبعض بشئ قال لا تجوز شهادتهم قلت انهم في موضع لا يخلطهم فيه غيرهم قال وان قلت ذان كانوا في سجن قال وان قلت فاهل السجن والبدو والعياد رن ان كانوا احرار غير معدلين ولا يخلطهم غيرهم شهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت ذان قالوا لا يخلطنا غيرنا وان أبطلت شهادتنا ذهبت دماؤنا وأموالنا قال وان ذهبت فانما أذهبها قلت فان قالوا فاطلب الرفق بنا جازة شهادة بعضنا البعض قال لا أطلب الرفق لكم بخلاف حكم الله عز وجل فان قالوا لا وما حكم الله تعالى قال الاحرار العدول المسلمون قلت فالعبد العدول لذين يعتق أحدهم الساعة فتجيز شهادته أقرب من العدول في كتاب الله أم الذي الذي يسلّم فتجيز اسلامه قبل اجازة شهادته قال بل العبد العدول قلت فلم يرددت الا قرب من شرط الله جل ذكره وأجزت الا بعد منه لو كان أحدهما جائزا جاز العبد ولم يجز الذي أو الحر غير العدول ولم يجز الذي وما من المسلمين أحد الاخير من أهل الذمة وكيف يجوز ان ترد شهادة مسلم بان تعرفه يكذب على بعض الآمين وتجيز شهادته دمي وهو يكذب على الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) فقال قائل فان شريحا أجاز شهادتهم فيما بينهم فقلت له رأيت شريحا لو قال ذولا لا يخالفه فيه مثله ولا كتاب فيه يكون قوله حجة قال لا قلت فكيف تخجبه على الكتاب وعلى المخالفين له من أهل دار الهجرة والسنة (قال الشافعي) فان احتج من يجيز شهادتهم بقول الله عز وجل أو آخرا من غيركم فقال من غير أهل دينكم فكيف لم تجزها فمأذ كرت فيه من الوصية على المسلمين في السفر (١) كيف لم تجزها من جميع المشركين وهم غير أهل اسلام رأيت لو قال قائل اذا كان غير أهل الاسلام هم المشركون فجاز ذلك أن تجيز شهادة بعضهم دون بعض بلا خبر يلزم فانا أجز شهادته أهل الاوثان لانهم ليسوا بأهل كتاب نبذوه وبدلوا عما ضلوا بانهم وجدوا آباءهم على شئ فلزموه وأرد شهادته أهل الكتاب الذين أخبرنا الله عز وجل أنهم قد بدلوا اما الحجة عليهم فان قال في أهل الكتاب من يصدق ويؤدى الامانة في أهل الاوثان من يصدق ويؤدى الامانة ويعف (قال الشافعي) ما علمت من خالفنا في الحكم بين أهل الكتاب الا ترك فيه التزبل والسنة لما روى فيه من الاثر والقياس عليه قوله كيف لم تجزها من جميع المخنذ في الأصل ولعل في العبارة تحريف فافتأمل وارجع الى الاصول السليمة فان النسخ التي بيدنا محرفة فسقيمة وقد قدمنا اليك أن غالب المناظرات محرفة والله المستعان كتبه مصححه

ابن سعد عن رزيق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز

كتب اليه أن انظر من مر به من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم من التجارات من كل أر بعين دينار ادينار فانقص فحسابه حتى

يلعب عشرين دينار فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان

وما

رضي الله عنه كان يقول هذا شهر زكاتكم فن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت مر على عمر بن الخطاب بغير من الصدقة فرأى فيها شاة حافلا ذات ضرع فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا تقتنوا الناس لا تأخذوا خزوات المسلمين تكبوا عن الطعام * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أنجع أن محمد بن مسلمة الانصاري كان يأتيهم مصداق فيقول رب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فهاؤه من حقه الاقطا * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر (١٣٩) وهو يسئل عن الكنز فقال هو

المال الذي لا تؤدى منه الزكاة * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان له مال لم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيتان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا كنزك * أخبرنا سفيان عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أناكم المصدق فلا يفارقكم الا عن رضا * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي جند الساعدي رضي الله عنه قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الاسد يقال له ابن التبية

و ما يعرف أهل العلم ثم لم يتنع أن جهل وخطأ من علم (قال الشافعي) وقال لي منهم قائل إذا حكمت بينهم أبطلت الكناح بلاولى ولا شهود وهو جائز بينهم قلت نعم قال وتبطل بينهم عن الخمر والخمر يرقت نعم قال وإن قتله بعضهم لبعض أو غيرهم لهم لم تقض عليه بثمنه قلت نعم قال فهي أمـ والله أنت تقرهم بمتقولونها قال فقلت له ان اقرارهم بمتقولونها الا يوجب على أن أحكم لهم بها قال وكيف لا يجب عليك أن تحكم لهم بما تقرهم عليه قلت له أما أقرهم على الشرك وأقرهم عليه أبناءهم وورقيهم قال بلى قلت فلولا سلم بعض رقيقهم وحكمت عليه بالخروج من ملكه ألبت أحده على الاسلام وأجبر السيد على بيعه ولا أدع يسترقه ولا أعيده الى الشرك قال بلى قلت أفلمت قد أقرته على شيء لم أحكم به بما أقرته عليه وقد كان في حال مقر عليه قال بلى قلت أوما أقره على حكم حكاه وأنا أعلم أنهم يحكمون بغير الحق قال بلى قلت ومن حكم بعضهم أن من سرق شيئا رجل كان السارق عبد المسروق فأقرهم على ذلك اذ ارضوه أفرأيت لو ترافعوا الى أأحكم بأن السارق عبد المسروق قال لا قلت ومن حكم بعضهم أن ليس لرجل أن ينكح الامراة واحدة لا يطلقها ومن حكم بعضهم أن ليس لامراة أن تنكح الا رجلا واحدا أفرأيت لو ترافعوا الى أأحكم بذلك قال لا قلت فاركبهم على أشياء من أحكامهم اذ اصابوا البيل لم تحكم لهم بها وحكمت عليهم حكم الاسلام (قال الشافعي) وقلت لبعضهم أأرأيت اذا نكحوا البيل وقد أربى بعضهم على بعض وذلك جائز عندهم قال أورد الربا قلت فان نكحوا البيل وقد نكح الرجل محرمه في كتاب الله قال أورد الكناح قلت فان نكحكم اليك محسوسا وقد أرق أحدهما صاحبه غنما قد اشترىها بين يديك بمائة ألف وأربح فيها مائة ألف على أن يقضها لهم فوق قضا كلها وتلك عنده ذكاتها فأحرقها أحدهم أو مسلم فقال قد أرق هذا مالي الذي ابتعته بين يديك وأربحت فيه بمحضرك مثل مائة مئة به وهو مائة ألف قال لا يغرم شيئا قال ولم هذا مالي تقرني عليه مذ كنت وتجارتني أحرقها قال هذا حرام قلت فان قال لك أأرأيت الخمر والخمر يرأ حلال هما قال لا قلت فان قال فلم أجزت بيعهما عندك وحكمت على من استهلكهما بثمنهما أن كانا يتولان وتقرهم على تولهما وهما حرام ولم تحكم لي بثن الميتة وهي تمول وقد كانت حلالا قبل قتلها عندك وجلدتها حلالا اذا بغته وان كانت الميتة والخمر يرلم تكن حلالا قط عندك ولا يكون الخمر ير جلالا لبحال أبدا (قال الشافعي) فقال لي بعضهم قولنا هذا ممدخول غير مستقيم فاجتعل في قولك فوصفته له كتاب الله تبارك وتعالى أن نحكم بينهم بحكمه الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكم به بين المسلمين في الرجم (قال الشافعي) وقلت له أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الاخبار تقرونه محضام يشب لم

(١٧ - الام سادس) على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال العامل نبعثه على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا لي فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهم دى إليه أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منها شيئا الا جاءه يوم القيامة يحمله على رقبتة ان كان بغيره رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عفرة ابطيه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي جند الساعدي رضي الله عنه قال بصري عني وسمع أدنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوازيدين ثابت يعني مثله * أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجمعي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تخالط الصدقة ما لا الأهلكتك * أخبرنا

مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب ان في هذا الظهْر رقعة عبياء فقال أمن نعم الجزية أمن نعم الصدقة فقال أسلم من نعم الجزية قال ان عليها ميسم الجزية * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة بن الصامت على الصدقة فقال اتقيا بأبا الوليد لا تأتي يوم القيامة بهير تحمله على رقبتك له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر لها نواج فقال يا رسول الله وان ذالك كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أي والذي نفسي بيده الامن رحم الله قال والذي بعثك بالحق لا أعمل على اثنين أبدا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن عبيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق (١٣٠) بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا ولا يصعد الى السماء الا طيب الاكاثما

يخبركم الله عز وجل في كتابه أنهم حرفوا كتاب الله تبارك اسمه وبدلوا كتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هذان من عند الله ليشتروا به غنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون ألا ينهاكم العلم الذي جاءكم عن مسئلتهم والله ما رأينا أحدا منهم يسألكم عما أنزل الله اليكم وقلت له أمرنا الله عز وجل بالحكم بينهم بكتاب الله المـنـزل على نبيه صلى الله عليه وسلم وأخبرنا أنهم قد بدلوا كتابه الذي أنزل وكتبوا الكتاب بأيديهم فقالوا هذان من عند الله ليشتروا به غنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون (قال الشافعي) وقلت له ترك أصحابك ما وصفتنا من حكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا قيل لهم لم أقم الحدود على المعاهدين وان لم يكونوا يرونها في دينهم وأبطلتم الحدود في قذف بعضهم بعضا وان كانوا يرونها بينهم قالوا بان حكم الله تبارك وتعالى على خلقه واحد وبذلك أظننا الزنا بينهم ونكاح الرجل حريمه في كتاب الله عز وجل وان كان ذلك جائزا بينهم فإذا قيل لهم فحكم الله عز وجل يدل على أن تحكم بينهم حكما في الاسلام قالوا نعم فإذا قيل فلم أجزم بينهم عن الخنزير وغريمه وليس من حكم الاسلام أن يجوز ثمن الحرام قالوا هي أموالهم وقد أبطلوا أموالهم بينهم (قال الشافعي) فرجع بعضهم الى قولنا وقال هذا قول مستقيم على كتاب الله عز وجل ثم سئلتني النبي الله صلى الله عليه وسلم لا يختلف وأقام بعضهم على قولهم مع ما وصفت لك من تناقضه وسكت عن بعض لاكتفاء بما وصفت لك مما لم أصف

(حد الحمر)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال ان شرب الحمر فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاجلدوه ثم ان شرب فاقطعوه فأتى رجل قد شرب فجلده ثم أتى به الثانية فجلده ثم أتى به الثالثة فجلده ثم أتى به الرابعة فجلده ووضع القتل فكانت رخصة (قال سفيان) ثم قال الزهري لمصور بن المعتمر ومخول كونا وافدى أهل العراق بهذا الحديث (قال الشافعي) والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره وهذا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم علمته (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البع فقال كل شراب أسكر فهو حرام (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خرج عليهم فقال اني وجدت من فلان ريح شراب الطلاء وأناسا من عمار شرب فان كان يسكر جلدته فجلده عمر الحد ثامنا (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لأوتى بأحد شرب خرا وأنيذا مسكرا الا حدته (قال الشافعي)

يضعها في يد الرحمن فيربها له كإبري أحدكم فلو حتى ان اللقمة لتأتي يوم القيامة وانها لمثل الجبل العظيم ثم قرأ أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المنافق والنجيل كمثل رجلين عليهما جتان أو جنتان من لدن نديهما الى تراقيهما فإذا أراد المنافق أن ينفق سبغ عليه الدرع أو مرت حتى تجن شانه وتعفو أثره وإذا أراد النجيل أن ينفق قصت ولزمت كل حلقة موضعا حتى تأخذ بعنقه أو زرقوته فهو بوسعها

ولا تنسج * أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثله إلا أنه قال فهو بوسعها ولا تنسج * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي رغبة في عهد فريش فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلها قال نعم

(ومن كتاب اباحة الطلاق) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذاك فقال مره فلا تراجعها ثم ليسكها حتى تظهر ثم تحبض ثم تظهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم

عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل عبد الله بن عمر وأبو الزبير يسمعون فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال ابن عمر طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضا فقال النبي صلى الله عليه وسلم مرة فلما راجعها فإذا طهرت فليطلق أوليسك قال ابن عمر وقال الله عز وجل يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن أو قبل عدتهن «الشافعي شك» * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن مجاهد أنه كان يقرؤها كذلك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه كان يقرأ إذا طلقتم النساء فطلقوهن قبل عدتهن * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن ياس بن بكير قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فجاء يستقضي فسأل أبو هريرة (١٣١) وعبد الله بن عباس فقال لا ترضى أن تنكحها

حتى تزوج زوجا غيره
فقال إنما كان طلاق
أياها واحدة قال ابن
عباس إنك أرسلت من
ذلك ما كان لك من فضل
* أخبرنا مالك عن
يحيى بن سعيد عن بكير
ابن عبد الله بن الأشج عن
نعمان بن أبي عياش
الزرق عن عطاء بن
يسار قال جاء رجل
يسأل عبد الله بن
عمر بن العاص عن
رجل طلق امرأته ثلاثا

قال بعض الناس الحرام والسكر من كل الشراب ولا يحرم المسكر حتى يسكر منه ولا يحرم من شرب نبيذ
مسكر حتى يسكره فقبل له ضم من قال هذا القول كيف خالفت ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبت
عن عمرو روى عن علي ولم يقل أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه قال روي نافع عن عمر أنه
شرب فضل شراب رجل حده قلنا رويتموه عن رجل مجهول عندكم لا تكون روايته حجة قال وكيف يعرف
السكر قلنا لا نجد أحدا أبدا لم يسكر حتى يقول شرب الخمر أو يشبهه عليه أو يقول شرب ما يسكر أو
يشرب من أناء هو ونفر فيسكرونهم فبدل ذلك على أن الشراب مسكر فاما إذا غاب معناه فلا يضرب فيه حدا
ولا تعزير إلا أنه اما الحدو إما أن يكون مباحا وإما أن يكون مغيب المعنى ومغيب المعنى لا يحذف فيه أحد ولا
يعاقب إنما يعاقب الناس على اليقين وفيه كتاب كبير وسمعت الشافعي يقول ما أسكر كثيره فقليله حرام
(قال الشافعي) يقال لم قال إذا شرب تسعة فلم يسكر ثم شرب العاشر فسكر فاعاشره حرام فقليله له رأيت
لوشرب عشرة فلم يسكر فإن قال حلال قليل له فإن خرج فاصابته الريح فسكر فإن قال حرام قيل أفرأيت شيئا
يشربه رجل حلالا ثم صار في بطنه حلالا فلما أصابته الريح قلبته فصيرته حراما

(باب ضرب النساء)

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبياس بن عبد الله بن أبي
ذباب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضربوا إماء الله قال فأتاه عمر فقال يا رسول الله ذنر النساء على
أزواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بال محمد صلى الله عليه وسلم نساء كثير كلهن يشكون أزواجهن فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد أطاف الليلة بال محمد سبعون امرأة يشكون أزواجهن ولا تجدون أولئك
خياركم (قال الشافعي) وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بضرب النساء إذا ذنرن على أزواجهن وبلغنا
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن بضربهن ضربا غير مبرح وقال اتقوا الوجه (قال الشافعي) وقد
أذن الله عز وجل بضربهن إذا خيف نشوزهن فقال واللاتي يخافون نشوزهن إلى سبيلا (قال) ولوتر
الضرب كان أحب إلى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لن يضرب خياركم وإذا أذن الله عز وجل ثم رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ضرب الحرائر فكيف عاب رجل أن يقيم سيد الأمة على أمته حد الزنا وقد جاء به
السنة وفعله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده

(السوط الذي يضرب به) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه
بأنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط مكسور قال

قبل أن عساه قال عطاء
ابن يسار فقلت إنما طلاق
المرء واحدة فقال عد
الله بن عمر وإنما انت
قاص الواحدة تبينها
والثلاث بحر مها حتى
تدفع زوجها غيره

(ومن كتاب الصيام الكبير)

* أخبرنا مالك عن عبد
الله بن دينار عن عبد
الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال

الشهر ربيع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاكموا العدة ثلاثين * أخبرنا عبد العزيز بن
محمد الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين أن رجلا شهد عند علي رضي الله عنه على رؤية
هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أضوم يوم ما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوم ما من رمضان (قال الشافعي
بعد لا يجوز على رمضان الأشاهدان) * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أظفر في رمضان في يوم ذي غيم
ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر بن الخطاب الخطيب يسير * أخبرنا مالك عن
أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عوف أن عمرو بن عثمان كانا يصليان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود ثم يفتقران بعد الصلاة وذلك في رمضان * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحجهم وهو صائم ثم ترك ذلك * أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله عنه ومن نقياً وهو صائم زجبه عليه القضاء ومن ذرعه إلى فلاقضاء عليه * وهذا الأسناد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم هي تسمع إلى أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل ثم أصوم ذلك اليوم (١٣٣) فقال الرجل انك لست مثلنا قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله اني لارجو ان اكون اخاكم الله وأعلمكم بما أنق * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تضحك * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فإرخس فيها الشيخ وكرها للشاب * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً أظفر في شهر رمضان فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتق رقبة أو صام شهرين متتابعين أو أطعم ستين مسكيناً فقال اني لأجد فأتى

فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرة فقال بين هذين فأتى بسوط قد ركب به ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فخلد ثم قال أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن محارم الله في أصاب منكم من هذه القاذورات شيئاً فليست بستر الله فاه من بيدلنا صفحة نقيم عليه كتاب الله (قال الشافعي) هذا حديث منقطع ليس مما ثبت به هو نفسه حجة وقد رأيت من أهل العلم عندنا من يعرفه ويقول به فخص نقول به (قال الشافعي) ولا يبلغ في جلد الحد أن ينهر الدم في شيء من الحدود ولا العقوبات وذلك أن ينهار الدم في الضرب من أسباب التلف وليس راد بالحد التلف انما راد به النكال أو الكفارة (باب الوقت في العقوبة والعفو عنها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عاتشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (١) تحافوا ذوى الهيات عن عنراتهم (قال الشافعي) سمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول يحافى للرجل ذى الهيئة عن عنترته ما لم يكن حديداً (قال) وذو الهيات الذين يقاؤون عنراتهم الذين لا يعرفون بالشرف ل أحد هم الزلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عاتشة بنت عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الخنثى والمختفية «قال الربيع» يعنى النباش والنباشة (قال الشافعي) وقد رويت أحاديث مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم في العقوبات وتوقيتها تركناها لانقطاعها (صفحة النفي) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي النفي ثلاثة وجوه منها نفي نصاب كتاب الله عز وجل وهو قول الله عز وجل في المحاربين أو ينفوا من الأرض وذلك النفي أن يطلبوا فميتة عاقتى قدر عليهم أقيم عليهم حد الله تبارك وتعالى الآن يتوبوا قبل أن يقدر عليهم فيسقط عنهم حق الله وتثبت عليهم حقوق الأدميين والنفي في السنة وجهان أحدهما نأبى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو نفي البكر الزاني بمائة وبنفي سنة وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لأقضي بينك وبين كتاب الله عز وجل ثم قضى بالنفي والجدا على البكر والزاني الذي أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أنه نفي مخنتين كانا بالمدينة يقال لأحدهما ميت ولا خرماتع ويحفظ في أحدهما أنه نفاه إلى الحمى وأنه كان في ذلك المنزل حياة النبي صلى الله عليه وسلم وحياة أبي بكر وحياة عمر وأمه شيكا الضيق فأذن له بعض الأئمة أن يدخل المدينة في الجمعة يوماً ينسوق ثم ينصرف وقد أبت أصحابنا يعرفون هذا ويقولون به حتى لا أحفظ عن أحد منهم أنه خالف فيه وان كان لا يثبت كيثوب بن الزنا (قال الشافعي) في الرجل اذا طلق امرأته وله منها ولد فالمرأة أحق بالولد حتى يبلغ سبع سنين أو ثمان سنين فاذا بلغ خبراً بهم ماشاء وعلى الأب نفقته ما أقام عند أمه فان تكف المرأة فالخدمة مكان الأم وان كان للخدمة زوج فهي بمنزلة الأم اذا تزوجت لا يقضى لها بالولد «قال الربيع» ان كان زوج الجدة جد (١) الذي في اللسان والمصايح تعافوا أي تجاوزوا عنها ولا ترفعوها إلى كتبه متعجبه

الغلام

فخلد

رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف ثم قال خذ هذا فصدق به فقال يا رسول الله ما أحد أخرج مني فخلد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نياها ثم قال كله «قال الشافعي رضي الله عنه وكان فطره بجماع» * أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنصف شعره ويضرب فخره ويقول هلك الأبعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك قال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق ثم قال خذ هذا فصدق به قال ما أحد أخرج مني قال فكلمه وصم يوماً مكان ما أصبت قال عطاء فسألت سعيداً كم في ذلك العرق قال ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين

* أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن حزة بن عمرو الأسدي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فصم وإن شئت فأفطر * أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم * أخبرنا سفيان عن طلحة ابن يحيى عن عتبة عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنا خبأ نالك حيسا فقال أما لي كنت أريد الصوم ولكن قربه

(ومن كتاب المناسك) * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس

(١٣٣)

عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم فقل فلما كان بالروحاء لقي ركبا فلم عليهم وقال من القوم فقالوا المسلمون فن القوم قال رسول الله فرفعت اليه امرأة صبيها هامن محففة فقالت يا رسول الله ألهاذا حج فقال نعم ولك أجر * أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بامرأة وهي في محففتها فقيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعضدي صبي كان معها فقالت ألهاذا حج قال نعم ولك أجر * أخبرنا سعيد ابن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السلف

الغلام كان أحق بالغلام وإن كان غير جده لم يكن أحق به (قال) وحديث مالك أن عمر أوعثمان قضى أحدهما في أمة غمرت من نفسها (قال الشافعي) وإذا غمرت المرأة رجلا بنفسها لم تستحق كانت لما لكها وكان على الزوج المهر بالاصابة. كما للمالك وكان أولاده أحرارا وعليه قيمتهم يوم ولدوا واليوم يؤخذون لأنهم لم يقع عليهم الرق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال يا رسول الله أ رأيت أن وجدت رجلا مع امرأتى أمهله حتى آتى عليه بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) فمن قتل ممن لم تقم بينة بما يوجب قتله فعليه القود ولو صدق الناس بهذا أدخل الرجل الرجل منزله فقتله ثم قال وجدته يرني بامرأتى (قال) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل دم مسلم إلا من إحدى ثلاث كفر بعد إيمان وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من بدل دينه فاقتلوه ولا يعدو الكافر بعد إيمان المدل دينه بالكفر أن تكون كلمة الكفر والتبديل وجب عليه القتل وإن تاب كما يوجب عليه القتل من الزنا وإن تاب أو يكون معناه هامن بدل دينه أو كفر بعد إيمان فأقام على الكفر والتبديل ولا فرق بين من بدل دينه فأظهر دينه مكره وفاء ودينه غير معروف (١) فإن قال قائل هو إذا رجع عن النصرانية فإن تاب قبلت توبته ترك الصليب والكنيسة فقد يقدر على المقام على النصرانية مستخفيا ولا يعلم صحة رجوعه إلى الله عز وجل فسواء رجع إلى دين يظهره أو دين لا يظهره وقد كان المنافقون مقبمين على اظهار الإيمان والاستمرار بالكفر فأخبر الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم ذلك عنهم فتولى حسابهم على سائرهم ولم يجعل الله عز وجل إلى الأبد أن يحكموا إلا على الظاهر وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على المناكحة والموارنة وأسهم لهم سهمان المسلمين إذا حضر والحرب

(حد السرقه والقاطع فيها وحد قاطع الطريق وحد الزاني)

حد السرقه أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عليم حكيم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة والعمري عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القاطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في محبته ثلاثة دراهم (قال الشافعي) فدل ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على من أراد الله قطعه من السراق البالغين غير المغلوبين (١) قوله فإن قال قائل الخ كذا في النسخ التي يسدنا وهي عبارة سقيمة تحتاج إلى تحرير وجوع إلى أصل صحيح فعلي بالتحرير كتبه متحججه

قال قال ابن عباس أيها الناس أسمعوني ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أيما لولججه أهله فأت قبل أن يعتق فقد قضى حجه وان عتق قبل أن يموت فليجج وأما غلام ججه أهله فأت قبل أن يدرك فقد قضى حجه وان بلغ فليججج * أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأة من خثعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن فرضة الله في الحج على عباده أدركت أي شجنا كبير لا يستطيع أن يستمسك على راحلته فهل ترى أن أجمع عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال سفيان هكذا حفظته من الزهري * أخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فيه فقالت يا رسول الله فهل ينفعه ذلك قال نعم كمالو كان عليه دين فقضيته نفعه * أخبرنا مالك عن الزهري عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كان

الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم بخائه امرأته من خشم تستفتيه بفضل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الآخر فقالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج على عباده ادر كنت ابي شيئا كبير لا يستطيع ان يثبت على الرحلة ا فأج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع * أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس ان امرأته من خشم قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أي قد أدركته فريضة الله في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره قال فحج عنه * أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي (١٣٤) عن زيد بن علي بن حسين عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي

طالب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل مني منحر ثم جاءت امرأته من خشم فقالت ان أبي شيخ قد أفند وأدركته فريضة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءها فهل يجزى عنه أن يؤديها عنه قال نعم * أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة قال سمعت طائفا يقول أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأته فقالت ان أمي ماتت وعليها حج فقال حجني عن أمك * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كنت حججت فلب عنه والا فاجع * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابراهيم بن زيد عن

وهذا مكتوب في باب غير هذا ودلت على من أراد قطعه فكان من بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا وحديث ابن عمر موافق لحديث عائشة لان ثلاثة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده ربع دينار (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق أثر حة في عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه فأمر بها عثمان فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما دينار فقطع يده قال مالك هي الأثر حة التي يأكلها الناس (قال الشافعي) فحدث عثمان يدل على ما وصفت من أن الدراهم كانت اثنا عشر دينارا وكذلك أقام عمر الدية اثني عشر ألف درهم ويدل حديث عثمان على أن القطع في الثمر الرطب صلح ببس أو لم يصلح لان الأثر حة لا يبس فكل ماله عن هكذا يقطع فيه اذا بلغ قيمته ربع دينار محصفا كان أو سيفا أو غيره مما يحل غنمه فان سرق خرا أو خنزير لم يقطع لان هذا حرام الثمن ولا يقطع في غن الطنبور ولا المزمار (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن حميد الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق قطع سارقا في شيء ما يسرق أنه لي بثلاثة دراهم (قال الشافعي) أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال القطع في ربع دينار فصاعدا (قال الشافعي) فهذا كله نأخذ فاذا أخذ سارق قومت سرقته في اليوم الذي سرقها فيه فان بلغت قيمته ربع دينار فقطع وان نقصت عن ربع دينار لم يقطع ولو حبس لثبث البيعة عليه وكانت يوم سرقها لا تسوى ربع دينار ولم تصح البيعة حتى صارت تسوى ربع دينار فقطع ولو قومت يوم سرقها ربع دينار فحبس لتصح عليه البيعة فرخصت حتى صارت لا تسوى ربع دينار فقطع لان القيمة يوم سرق ولا يلتفت الى ما بعد سرقته من غلاء السلعة ورخصها او ما سرق من طعام رطب أو يابس أو خشب أو غيره مما يجوز له الناس في ملكهم يسوى ربع دينار فقطع والاصل ربع دينار ولو غلث الدراهم حتى يكون درهمان بدينار فقطع في ربع دينار وان كان ذلك نصف درهم ولو رخصت حتى يصير الدينار بعانة درهم فقطع في ربع دينار وذلك خمسة وعشرون درهما وانما الدراهم سلعة كالتياب والنعم وغيرها فلا يسرق ربع دينار أو ما يسوى ربع دينار أو ما يسوى عشر شياه كان يقطع في الربع وقيمه عشر شياه وكذلك لو سرق ما يسوى ربع دينار وذلك ربع شاة كان غنما يقطع في ربع الدينار وإذا كان الاصل الدينار فالدراهم عرض من العروض لا ينظر الى رخصها ولا الى غلائها والدينار الذي يقطع في ربعه المثلقال فلو كان يجوز بيلد أنقص منه لم يقطع حتى يكون سرق ما يسوى ربع دينار مثقالا لأنه الوزن الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم * ولا يقطع حتى يكون سرق من حرز ويكون بالغاي عقل

محمد بن عباد بن جعفر قال قد عدنا الى عبد الله بن عمر فسمعه يقول سأله رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج قال الشعث التفل فقام آخر فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج قال الشعث التفل فقام آخر فقال يا رسول الله ما السبيل قال زادوراحلة * أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت عن الرجل لم يحج أو يستقرض للحج قال لا * أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال أو اجز نفسي من هؤلاء القوم فأنسلهم بهم الما سأل ألى أجرف قال ابن عباس نعم وألث لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال له النبي

صلى الله عليه وسلم ان كنت حجت قلبك عنه والافاجج عن نفسك ثم اجمع عنه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة قال سمع ابن عباس رجلا يقول ليك عن شبرمة فقال ابن عباس ويحك وما شبرمة قال قد كررنا به فقال له اجمع عن نفسك قال لا قال فاجمع عن نفسك ثم اجمع عن شبرمة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وطاوس أنهم ما قالوا الحجة الواجبة من رأس المال * أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله قال قدم على رضى الله عنه من سعاية فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ثم أهلت يا علي قال يا أهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فأهدوا مكث حراما كما أنت قال فأهدى له على هديا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجنا مع (١٣٥) النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بالبيداء

فقطرت مدبصرى من بين ركب وراجل بين يديه وعن يمينه وعن شماله ومن وراءه كلهم يريد أن يأتى به يلتمس أن يقول كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنوى الا الحج ولا تعرف غرد ولا تعرف العمرة فلما طفنا فكنا عند المروة قال أيها الناس من لم يكن معه هدى فليحل واجبع لها عمرة ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت فحل من لم يكن معه هدى * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية بنت شيمة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليقيم على إحرامه ومن لم يكن معه هدى فليحل ولم يكن معى هدى فحل وكان مع الزبير هدى فلم يحل أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن

(باب السن التي اذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت عليهما الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة فردي وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال عمر هذا فرق بين الذرية والمقاتلة ثم كتب الى عماله أن يقرضوا ابن خمس عشرة في المقاتلة ولا ينزلوا أربع عشرة في الذرية (قال الشافعي) في كتاب الله عز وجل ثم هذا القول نأخذ قال الله عز وجل وابتلوا الصالحين حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا لآية فمن بلغ النكاح من الرجال وذلك الاحتمال والحض من النساء خرج من الذرية وأقيم عليه الحد وكلها ومن أبطل ذلك عنه واستكمل خمس عشرة سنة أقيمت عليه الحدود وكلها السرقة وغيرها (باب ما يكون حرزا ولا يكون والرجل توجب له السرقة بعد ما يسرقها أو يملكها بوجه من الوجوه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله أن صفوان بن أمية قيل له من لم يهاجره لك فقد صنفون المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق وأخذ رداءه من تحت رأسه فأخذ صفوان السارق فجاءه النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده فقال صفوان اني لم أرد هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا قبل أن تأتيني به وأخبرنا سفيان عن عمرو عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن جبان عن عمار بن رافع بن خديج أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقطع اليد في غم ولا كثر أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن جبان عن عمار بن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن أبي حسين عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تقطع في غم معلق فاذا أواه الجرين ففيه القطع (قال الشافعي) فأنظر أبدأ الى الحال التي يسرق فيها السارق فإذا سرق السرقة ففرق بينه وبين حرزها فقد وجب الحد عليه حينئذ فان وهب السرقة للسارق قبل القطع أو ملكها بوجه من وجوه الملك قطع لاني انما أنظر الى الحال التي يسرق فيها والحال التي يسرق فيها هو غيبة مالك للسلعة وأنظر الى المسروق فان كان في الموضع الذي يسرق فيه تنسبه العامة الى أنه في مثل ذلك الموضع محرز فلا يقطع فيه (قال الشافعي) فرداء صفوان كان محرزا باضطجاعه عليه فله كل من كان في موضع مباح فاضطجع على نوبة فاضطجاعه حرز له كان في صحراء أو حام أو غيره لانه هكذا يحرز في ذلك الموضع وأنظر الى متاع السوق فإذا ضم بعضه الى بعض في موضع يباعه ووربط ببجل أو جعل الطعام في خيش وخيط عليه

سعيد عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم الخمس بقين من ذى القعدة لا نرى الا الحج فلما كتبنا سرف أو غربا منها أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فلما كنا على كنانة أتيت بلعم بقرعات ما هذا قالوا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه قال يحيى فحدثت به القاسم بن محمد فقال جاءتك والله بالحديث على وجهه * أخبرنا مالك عن يحيى بن عمر والقاسم عن عثل حديث سفيان بالخالف معناه * أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة لا نرى الا الحج حتى إذا كنا بسرف أو قربا منها احضت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال مالك أنت ست فاتنم فقال ان هذا أمر كتبته الله على بنات آدم فافضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت قالت وضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

نسائه البقر * أخبرنا سفيان ثنا ابن طاوس وأبراهيم بن ميسرة وهشام بن حبيب سمعوا طائوسا يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى حجولا عمرة ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ولكن لبدت رأسي وسقت هدي فليس لي محل دون محل هدي فقام إليه سراق بن مالك فقال يا رسول الله أفص لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم أعمارنا هذه لعامة هذا أم لا بد قال بل لا بد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال ودخل على رضى الله عنه من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هم أهلت فقال أحدهما عن طائوس أهلال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر ليل حجة (١٣٦) النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل رضى الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم زوج امرأة بسورة من القرآن * أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رجلا سأل ابن عباس فقال أوجر نفسي من هؤلاء القوم فأنسل معهم المناسك هل يجزي عنى فقال ابن عباس نعم وأنت لهم نصيب مما كسبوا والله سرديع الحساب * أخبرنا القداح عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير قال أتى لعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه فقال هذه حجة الاسلام فليتمس أن يقضى نذره يعنى لمن كان عليه الحج ونذر حجا * أخبرنا الشافعى قال قال سعيد بن سالم واحتج بان سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن اسحق عن أبي صالح الخنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

فسرق أى هذا أحرز به فأقطع فيه لأن الناس مع شحهم على أموالهم هكذا يحرزونه وأى ابل الرجل كانت تسير وهو يقودها فقطر بعضها إلى بعض فسرق منها أو مما عليها شيئا فقطع فيه وكذلك أن جمعها في صحراء أو أناخها وكانت بحيث ينظر إليها فقطع فيها وكذلك الغنم إذا واهها إلى المراح فظم بعضها إلى بعض واضطجع حيث ينظر إليها فسرق منها شيئا فقطع فيه لأن هكذا أحرزها وكذلك لو نزل في صحراء فضرب فسطاطا أو وى فيه متاعه واضطجع فيه فإن سرق الفسطاط والمتاع من جوف الفسطاط فاقطع فيه لأن اضطجاعه فيه حرز للمتع والفسطاط الآن الأحرز تحتلف فيحرز بكل ما يكون العامة تحرز بمثله والحوائط ليست بحرز للنخل ولا للثمرة لأن أكثرها مباح يدخل من جوانبه فمن سرق من حائط شيئا من ثمره لم يقطع فإذا واه الجرين قطع فيه وذلك أن الذى تعرفه العامة عندنا أن الجرين حرز وأن الحائط غير حرز فلو اضطجع مضطجع في صحراء ووضع ثوبه بين يديه أو ترك أهل الاسواق متاعهم في مقاعد ليس عليهم أحرز ولم يضم بعضها إلى بعض ولم ترب أو ألقي أهل الاسواق ما يجعل مثلها في السوق بسبب كالجاس الكبار ولم يضموها ولم يحزموها وأرسل رجل ابنة رعى أو قضى على الطريق ليست مقطورة أو أناخها بصحراء ولم يضطجع عندها أو ضرب فسطاطا لم يضطجع فيه فسرق من هذا شيئا لم يقطع لأن العامة لا ترى هذا حرزا والبيوت المغلقة حرز لما فيها وإن سرق سارق من بيت مغلق ففتح الغلق أو نقب البيت أو قلع الباب فأخرج المتاع من حرزه قطع وإن كان البيت مفتوحا فدخل فسرق منه لم يقطع فإن كان على الباب المفتوح حجرة مغلقة أو دار مغلقة فسرق منها قطع وقد قيل إن كانت دونه حجرة أو دار فهذا حرز وإن لم يكن مغلقا وكذلك بيوت السوق ما كانت مفتوحة فدخلها داخل فسرق منها لم يقطع وإن كان فيها أصحابها وهذه خيانة لأن ما في البيوت لا يحرزها فعود عندها «قال الربيع» إلا أن يكون بصره يحيط بها كلها أو يكون يحرسها فاعفله فاحذر منها ما يسوى ربع دينار قطع (قال الشافعى) ولو كان بيت عليه حجرة ثم دار فأخرج السرقة من البيت والحجرة إلى الدار والدار لله مسروق وحده لم يقطع حتى يخرج منه من جميع الدار وذلك أن الدار حرز لما فيها فلا يقطع حتى يخرج السرقة من جميع الحرز ولكن لو كانت الدار مشتركة وأخرج السرقة من البيت والحجرة إلى الدار قطع لأن المشتركة ليست بحرز ولو أحدهم السك كان دون الآخر ولو نقب رجل البيت فأخرج المتاع من النقب كله قطع ولو وضعه في بعض النقب ثم أخذه رجل من خارج لم يقطع لأن الداخل لم يخرج منه من جميع حرزه ولا الخارج (قال) وأخرج الداخل إياه من النقب وغيره إذا عبره في غير حرز مثله ورمى به إلى النجى وجب عليه القطع (قال الشافعى) ولو أن نفرًا حلو متاعا من بيت (ق) والمتاع الذى حلوه معافان كانوا ثلاثة فبلغ ثلاثة أرباع دينار قطعوا وإن لم يبلغ ذلك لم يقطعوا ولو حلوه متفرق فإن أخرجه منه شيئا يسوى ربع دينار قطع ومن أخرجه

الحج جهادوا العمرة طوع * أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أوس يقول أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله مالا عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف عائشة رضى الله عنها فيمهرها من التعميم * أخبرنا ابن عيينة عن اسمعيل بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد عن محرش الكهفي أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلا فاعتمر وأصبح بها كباث * أخبرنا مسلم ابن خالد عن ابن جريج هذا الحديث بهذا اللفظ أن ابن جريج هو محرش (قال الشافعى) رضى الله عنه وأصاب ابن جريج لأن ولده عندنا بنو محرش * أخبرنا مسلم بن عبد الله عن ابن جريج عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك البيت وبين الصفا والمروة بكفيل لحل وعمرتك * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وربعها قال سفيان عن عطاء

عن عائشة رضي الله عنها وبعثها قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس ابن مالك قال كنا مع أنس بن مالك بمكة فكان اذا حسم رأسه خرج فاعتمر * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة رضي الله عنها اعتمرت في سنة مرتين مرتين من ذي الحليفة ومرة من الجحفة * أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتمرت في سنة مرتين قال صدقة فقلت هل عاب ذلك عليها أحد قال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت * أخبرنا أنس عن موسى بن عقبة عن نافع قال اعتمر عبد الله بن عمر أوما في عهد ابن الزبير عمرتين في كل عام (١٣٧) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن

عن سالم بن عبد الله عن

أبيه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال يهل

أهل المدينة من ذي

الحليفة ويهل أهل الشام

من الجحفة ويهل أهل

نجد من قرن قال ابن عمر

ويزعمون أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

ويهل أهل اليمن من يلم

* أخبرنا مالك عن عبد

الله بن دينار عن ابن عمر

أنه قال أمر أهل المدينة

أن يهلوا من ذي الحليفة

ويهل أهل الشام من

الجحفة وأهل نجد من قرن

قال ابن عمر أما هؤلاء

الثلاث فسمعتهم من

رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأخبرت أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

ويهل أهل اليمن من

يلم * أخبرنا مسلم عن

ماليسوى ربيع دينار لم يقطع وكذلك لو سرق سارق نو بافشقه أو حليفا كسره أو شاة فذبحها في حرزها ثم أخرج ماسرق من ذلك قوم ما أخرج على ما أخرجه الثوب مشقوق والحلي مكسور والشاة مذبوحة فإذا بلغ ذلك ربيع دينار قطع ولا ينظر إلى قيمته في البيت إنما ينظر إلى قيمته في الحال التي أخرجه به فيها من الحرز فان كان بسوى ربيع دينار قطع وان لم يسور ربيع دينار في الحال التي أخرجه به لم يقطع وعليه قيمته صحها قبل أن يشقه ان كان أتلفه والا فعليه رده ورد ما نقصه الحرق ولو دخل جماعة البيت ونقبوه معانم أخرج بعضهم السرقة ولم يخرجها (٣) دون الذي لم يخرجها وكذلك لو كانوا جماعة فوقف بعضهم على الباب أو في موضع يحتملهم فن أخذ المتاع منهم قطع الذي أخرج المتاع من جوف البيت ولم يقطع من لم يخرج من جوف البيت فعلى هذا هذا الباب كله ومن سرق عبدا صغيرا أو أعمى من حرز قطع ومن سرق من يعقل أو يمتنع لم يقطع وهذه خديعة وان سرق الصغير من غير حرز لم يقطع ويقطع النباش اذا أخرج الكفن من جميع القبر لان هذا حرز مثله وان أخذ قبل أن يخرج من جميع القبر لم يقطع مادام لم يفارق جميع حرزه

(قطع المولود باقراره وقطعه وهو آبق) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمر بن عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة إلى مكة ومعها مولدان لها أو غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولدين ببرد ممر أجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبداء وفروه وخطا عليه فلما قدمت المولتان المدينة دفعتا ذلك إلى أهله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه البدول لم يجدوا فيه البرد فكلما المولتان في كل ما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو كتبنا لها واتهمنا العبد فبطل العبد عن ذلك فاعترف فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربيع دينار فصاعدا (قال الشافعي) وهذا عندنا كان محرزا مع المولتين فسرق من حرزه وبهذا أخذنا بقرار العبد على نفسه فيما يضره في بدنه وان نقص بذلك ثمنه ونقطع العبد لانه سرق وقد أمر الله عز وجل بقطع السارق ونقطعه وان كان آبقا ولا تز يده معصية الله بالآبق خيرا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن عبد اسرق لان عمر وهو آبق فأسل به عبد الله إلى سعيد بن العاص وهو أمير المدينة يقطع يده فابى سعيد أن يقطع يده وقال لا تقطع يدا آبق اذا سرق فقال له ابن عمر في أي كتاب الله وجدت هذا فأمر به ابن عمر فقطعت يده (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن رزيق بن حكيم أنه أخذ عبدا آبقا فسرق

(٢) قوله ولم يخرجها دون الخ هكذا في النسخ وفي العبارة سقط ولعل وجه الكلام ولم يخرجها بعضهم قطع الذي أخرجهادون الخ وقوله فن أخذ المتاع الخ لعل فيه زيادة من الناسخ تأمل كتبه مصححه

(١٨ - الام سادس)

ابن جرير عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام رجل من أهل المدينة بالمدينة في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن قال لي نافع ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جرير قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انتهى أراه يريد النبي صلى الله عليه وسلم يقول يهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر من الجحفة وأهل المغرب ويهل أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد من قرن ويهل أهل اليمن من يلم * أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني ابن جرير قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذالحليفة ولاهل المغرب الحقة ولاهل المشرق ذات عرق ولاهل نجد قرنا ومن سلك نجدنا من اهل البين وغيرهم قرن المنازل ولاهل البين الملم * أخبرنا مسلم وسعيد بن جريح قال فراغت عطاء فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يوقت ذات عرق ولم يكن اهل المشرق حينئذ قال كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق أو العقيق لاهل المشرق قال ولم يكن عراق يومئذ ولكن لاهل المشرق ولم يعزوا الى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يأتي الآن النبي صلى الله عليه وسلم وقته * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ اهل مشرق فوق الناس ذات عرق (قال الشافعي) رضى الله عنه (١٣٨) ولا أحسبه الا قال طاوس والله أعلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عمرو بن دينار

عن أبي الشعثاء أنه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المشرق شيئا فالتخذ الناس بجبال قرن ذات عرق * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذالحليفة ولاهل الشام الحقة ولاهل نجد قرنا ولاهل البين الملم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لاهلها ولكل أت أتى عليها من غير أهلها ممن اراد الحج والعمره ومن كان أهله من دون ذلك الميقات فليهل من حيث ينشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة * أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضى الله

فكتب فيه الى عمر بن عبد العزيز راني كنت أسمع أن العبد الآتي اذا سرق لم يقطع فكتب عمر ان الله عز وجل يقول والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم حاء جزاء بما كسبوا نكالاً من الله والله عزيز حكيم فان بلغت سرقة ربع دينار أو أكثر فاقطعوه
(قطع الأطراف كلها) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلاً من أهل البين أقطع اليد والرجل قدم على أبي بكر الصديق رضى الله عنه فشكل اليه أن عامل البين ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك مالك بديل سارق ثم إنهم افتقدوا حلياً لاسمائه بنت عيسى امرأة أبي بكر ففعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك عن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلي عند صانع زعم أن الأقطع جاء به فاعترف به الأقطع أو شهد عليه فأمر به أبو بكر فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر والله لعلاه على نفسه أشد عندى من سرقة (قال الشافعي) رحمه الله فهذا ناخذ فإذا سرق السارق أو لا قطعت يده اليمنى من مفصل الكف ثم حسمت بالنار فإذا سرق الثانية قطعت رجله اليسرى من المفصل ثم حسمت بالدار ثم اذا سرق الثالثة قطعت يده اليسرى من مفصل الكف ثم حسمت بالدار فإذا سرق الرابعة قطعت رجله اليمنى من المفصل ثم حسمت بالنار فإذا سرق الخامسة حبس وعزر وعزر كل من سرق اذا كان سارقاً (١) من جنى بدماءه القطع فاذا درى عنه القطع عزز (قال الشافعي) ويقطع ما يقطع به من خفة المؤنة عليه وأقر به من السلامة وكان الذي أعرف من ذلك أن يجلس ويضبط ثم تعديده بحيث حتى يبين مفصلها ثم يقطع بحديدة جديدة ثم يحسم وان وجد أرق وأمكن من هذا قطع به لانه انما اراد به اقامة الحد لا التلف
(من يجب عليه القطع) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يقطع السارق ولا يقيم حد دون القتل على امرأة حبلى ولا مريض دنف ولا بين المرض ولا في يوم مفرط البرد ولا الحروق ولا أسباب التلف ومن أسباب التلف التي يترك اقامة الحد وفيها الى البرء أن تقطع يد السارق فلا يبرأ حتى يسرق فيؤخر حتى يبرأ يده ومن ذلك أن يجلد الرجل فلا يبرأ جلده حتى يصيب حداً فيترك حتى يبرأ جلده وكذلك كل قرح أو مرض أصابه
(مالا يقطع فيه من جهة الخيانة) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أن عبد الله بن عمرو الحضرمي جاء بغلام له الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال اقطع يده هذا فانه سرق فقال له عمر ماذا سرق قال سرق امرأة لأمرأى منها ستون درهما فقال عمر أرسله فليس عليه قطع خادماً سرق متاعكم (قال الشافعي) فهذا كله نقول والعبد اذا سرق من متاع سيده مما أوتى عليه أو لم يؤتمن أحق أن لا يقطع
(١) قوله من جنى لعله محرف عن نحو من حيث وقوله ويقطع ما يقطع الخ كذا في النسخ والمقصود بيان المطلوب في القطع وبعبارة المختصر ويقطع بالأخف مؤنة وأقر به سلامة ثم مل

من

عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت مثل معنى حديث

سفيان في المواقيت * أخبرنا سعيد بن سالم عن القاسم بن معن عن ليث عن طاوس عن ابن عباس انه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذالحليفة ولاهل الشام الحقة ولاهل البين الملم ولاهل نجد قرنا ومن كان دون ذلك فن حيث يبدأ * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال ليستمتع المرء بأهله وثيابه حتى يأتي كذا وكذا للمواقيت * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس رضى الله عنه جاوز المواقيت غير محرم * أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليث عن محمد بن كعب القرظي وغيره قال حج آدم عليه السلام فلقيه الملايكة فقالوا لرسلك آدم لقد حججنا قبلك بألفي عام * أخبرنا الدراوردي وحاتم بن

اجعل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال جئنا جابر بن عبد الله وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فلما كتبنا بذي الحليفة ولدت أسماء بنت عيسى فأمرها بالغسل والاحرام * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن ابن عباس والمصور بن مخزومة اختلفا بالأبواء فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المسور لا يغسل المحرم رأسه فإرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغسل بين القرنين وهو يستبرئ قال فسلمت فقال من هذا فقلت أنا عبد الله أرسلني إليك ابن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يديه على الثوب فطأ حتى بدا إلى رأسه ثم قال لا نسان يصب عليه أصب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهم ما وأدبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل * أخبرنا سعيد (١٣٩) بن سالم عن ابن جريج أخبرني

عطاء أن صفوان بن يعلى

أخبره عن أبيه يعلى بن

أمية أنه قال بينما عمر بن

الخطاب رضى الله عنه

يغسل إلى بعير وأنا

أستريح عليه بثوب إذا قال

عمر بن الخطاب يا يعلى

أصب على رأسي فقلت

أمير المؤمنين أعلم فقال

عمر بن الخطاب رضى الله

عنه ما يزيد الماء الشعر

الاشعث أفسى الله تعالى

ثم أقاض على رأسه

* أخبرنا ابن عيينة عن

عبد الكريم الجزري

عن عكرمة عن ابن عباس

قال ربما قال لي عمر بن

الخطاب رضى الله عنه

تعال بأقيل في الماء

أيتنا أطول نفسا ونحن

محرمون * أخبرنا ابن

عيينة أنه سمع عمرو بن

دينار يقول سمعت أبا

الشعث يقول سمعت ابن

عباس وهو يقول سمعت

من قبل أن ماله أخذ بعضه بعضا (قال الشافعي) وقد قال صاحبنا إذا سرق الرجل من امرأته أو المرأة من زوجها من البيت الذي هما فيه لم يقطع واحد منهما ما وان سرق غلامه من امرأته أو غلامها منه وهو بخدمة ماله لم يقطع لأن هذه خيانة فإذا سرق من امرأته أو هي منه من بيت محرز فيه لا يسكنه معا أو سرق عبدها منه أو عبده منها وليس بالذي يلي خدمتهما قطع أى هؤلاء سرق (قال الشافعي) وهذا مذهب وأراه يقول إن قول عمر خادمكم ومتاعكم أى الذى يلي خدمتكم ولكن قول عمر خادمكم يحتمل عبداكم فأرى والله تعالى أعلم على الاحتياط أن لا يقطع الرجل لامرأته ولا المرأة لزوجها ولا عبدا واحدا منهما سارق من متاع الآخر شيئا لا لثروا والشبهة فيه (قال) وكذلك الرجل يسرق متاع أبيه وأمه وأجداده من قبلهما أو متاع ولده أو ولد ولده لا يقطع واحد منهم وإذا كان في بيت واحد وورحم أو غير ذوى رحم فسرق بعضهم من بعض لم يقطع لأنها خيانة وكذلك أجزاؤهم معهم في منازلهم ومن يخدمهم بلا أجر لان هذا كله من جهة الخيانة وكذلك من استعار متاعا فجده أو كانت عنده ودعة فجدها لم يكن عليه فيها قطع وإنما القطع على من أخرج متاعا من حوز غير شبهة وهذا وجه قطع السرقة (قال الشافعي) والخلسة ليست كالسرقة فلا يقطع فيها لانهم لم تؤخذ من حوز وليست بقطع للطريق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن مروان ابن الحكم أتى بسانان قد اختلس متاعا فإراد قطع يده فإرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فقال زيد ليس في الخلسة قطع (قال الشافعي) ولو أسكن رجل رجلا في بيت أو أكرهه أياه فكان يفلقه دونه ثم سرق رب البيت منه قطع وهو مثل الغرب يسرق منه

(غرم السارق) قال الشافعي رحمه الله وإذا وجدت السرقة في يد السارق قبل يقطع ردت إلى صاحبها و قطع وإن كان أحدث في السرقة شيئا ينقصها ردت إليه وما نقصها ضامن عليه يتبع به وإن أنلف السلعة قطع أيضا وإن كانت عليه قيمتها يوم سرقها أو ضمن قيمتها إذا فانت وكذلك قاطع الطريق وكل من أنلف لسان شيئا يقطع فيه أو لا يقطع فلا فرق بين ذلك ويضمنه من أنلفه والقطع لله لا يسقط غرمه ما أنلف للناس (حد قاطع الطريق) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا الآية (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن غنصم عن التوأمة عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا أو أخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا وصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وإذا هربوا طلبوا حتى يوجدوا فقتلوا عليهم الحدود وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا ما لا نفوس الأرض (قال الشافعي) وهذا نقول وهو موافق معنى كتاب الله تبارك وتعالى وذلك أن الحدود إنما نزلت فيمن أسلم فأما أهل الشرك فلا حدود فيهم إلا القتل أو السب أو الجزية

رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول إذا لم يجد المحرم نعلين لبس الخفين وإذا لم يجد أزارا لبس السراويل * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ما يلبس المحرم من الثياب فقال له لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخفين إلا أن لا يجد النعلين فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين ولا يقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا سأله النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا البرنس ولا الخفاف إلا أحد الأجدان فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس المحرم ثوبا بمصبوغ غير عفران أو

ورث وقال فمن لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر قال أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على عبد الله بن جعفر بن مضر جبين وهو محرم فقال ما هذه الثياب فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما إلحال أحدنا السنة فسكت عمر رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطبيب وتلبس الثياب المعصرة ولا أرى المعصرة طيبا * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء إذا حرم أن يقطعن الخفين حتى أخبرته صفية عن عائشة أنها فتى النساء أن لا يقطعن فأنتهى عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن (١٤٠) عطاء عن ابن عباس قال تدلى عليهما من جلايينها ولا تضرب به قلت وما لا تضرب به فأشار لي كما

واختلاف حدودهم باختلاف أفعالهم على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما من شاء الله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن يتحدروا عليهم فمن تاب قبل أن يحدروا عليهم سقط حق الله عنه وأخذ بمحقوق بني آدم ولا يقطع من قطاع الطريق إلا من أخذ قيمة ربع دينار فصاعدا قيسا على السنة في السارق (قال الشافعي) رحمه الله والمحاربون الذين هذه حدودهم القوم يعرضون بالسلاح للقوم حتى يغصبوهم مجاهرة في الصحارى والطرق (قال) وأرى ذلك في ديار أهل البادية وفي القرى سواء لم يكن من كان في المصر أعظم ذنبا فحدودهم واحدة فإذا عرض للصوم لم يحدروا عليهم الحدود باختلاف أفعالهم على ما وصفت وينظر إلى من قتل منهم وأخذ المال ومنهم من قتل ولم يأخذ مالاً ومنهم من أخذ مالاً ولم يقتل ومنهم من كثر الجماعة وهيب ومنهم من كان رد الصوم يتفوقون بمكانه أقيمت عليهم الحدود باختلاف أفعالهم على ما وصفت وينظر إلى من قتل منهم وأخذ مالاً لا يقتله ويصلبه وأحب إلى أن يبدأ بقتله قبل صلبه لأن في صلبه وقلته على الخشبة تعذيباً يشبه المذلة وقد قال غيري يصلب ثم يقطع يده اليمنى ثم حسمت ثم رجلي اليسرى ثم حسمت في مكان واحد وحلى ومن حضر وكثر وهيب أو كان رداً يدفع عنهم عز ورجس وسواء أفتروا أفعالهم كما وصفت في مقام واحد أو كانت جماعة كارت ففعلت فعلاً واحداً مثل قتل وحده أو قتل وأخذ مالاً أو أخذ مالاً بلاقيل حد كل واحد منهم حد مثله بقدر فعله ولو هيسوا ولم يبلغوا قسلاً ولا أخذ مالاً عزروا ولو هيسوا وأوجروا أقص منهم بما فيه القصاص وعزروا وحسبوا ولو كان القاتل قتل منهم رجلاً وجرح آخر أقص صاحب الجرح منه ثم قتل وكذلك لو كان أخذ المال وجرح أقص صاحب الجرح ثم قطع لا تمنع حقوق الله حقوق الآدميين في الجراح وغيرها ولو كانت الجراح مما لا قصاص فيه وهي عمد فأرسلها كلها في مال الجراح يؤخذ ديناً من ماله وإن قتل أو قطع فأراد أهل الجراح عفو الجراح فذلك لهم وإن أرادوا ولياً للمقتولين عفو دمائه من قتلوا لم يكن ذلك يحقن دماء من عفا عنه وكان على الإمام أن يقتلهم إذا بلغت جنايتهم القتل (قال الشافعي) رحمه الله وأحفظ عن بعض أهل العلم قبلنا أنه قال يقتلون وإن قتلوا عبداً أو ذمياً على مال يأخذونه وهذا مخالف للقتل على غير الغيلة (قال) ولقوله هذا وجه لأن الله عز وجل ذكر القتل والصلب فيمن حارب وسعى في الأرض فساداً فيحتمل أن يكون إذا نزل هذا من عبد أو ذمى من المحاربة أو الفساد ويحتمل أن يكونوا إذا فعلوا ما في مثله القصاص وإن كنت أراه قد خالف سبيل القصاص في غيره لأن دم القاتل فيه لا يحقن بعفو الولي عنه ولا يصلح له لو صالح فيه فإن الصلح مردوداً وفعل المصالح لانه حد من حدود الله عز وجل ليس فيه خبر يلزم فينبع ولا اجاع أتبعه ولا قياس يفرق فيصريح وإنما أخير الله فيه

تجلبب المرأة ثم أشار إلى ما على خدها من الجلباب فقال لا تعطيه فتضرب به على وجهها فذلك الذي لا يبقى عليها ولكن تسدله على وجهها كما هو مسدول ولا تقلبه ولا تضرب به ولا تعطفه * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن هشام بن عمار عن طاوس قال رأيت ابن عمر يسي بالبيت وقد حرم على بطنه بثوب * أخبرنا سعيد بن اسمعيل بن أمية أن نافعاً أخبره أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه إنما غرز طرفه على أزاره * أخبرنا سعيد بن مسلم بن جندب قال جابر بن سالم عن ابن عمر وأنامعه فقال أخالف بين طرفي ثوبي من ورأى ثم أعفده وأنا محرم فقال عبد الله بن عمر

(الشهادات)

لا تعقد شيئاً * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن عمر عن أبي جعفر قال أبصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على عبد الله بن جعفر بن مضر جبين وهو محرم فقال ما هذه الثياب فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما إلحال أحدنا السنة فسكت عمر رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطبيب وتلبس الثياب المعصرة ولا أرى المعصرة طيبا * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء إذا حرم أن يقطعن الخفين حتى أخبرته صفية عن عائشة أنها فتى النساء أن لا يقطعن فأنتهى عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن (١٤٠) عطاء عن ابن عباس قال تدلى عليهما من جلايينها ولا تضرب به قلت وما لا تضرب به فأشار لي كما

الله قال قالت عائشة رضي الله عنها أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في كتاب الاملاء لحله واحرامه قال سالم وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا رميت المرأة فقد حل لكم ما حرم عليكم الا النساء والطيب * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أطيّب رسول الله لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة رضي الله عنها تقول أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين لأحرامه حين أحرّم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت طيب

رسول الله صلى الله عليه

وسلم بيدي هاتين لحرمه

حين أحرّم ولحله قبل أن

يطوف بالبيت * أخبرنا

سفيان بن عيينة عن عثمان

ابن عروة قال سمعت أبي

يقول سمعت عائشة رضي

الله عنها تقول طيبت رسول

الله صلى الله عليه وسلم لحرمه

ولحله فقلت لها بأى

الطيب فقالت بأطيب

الطيب قال عثمان ما

روى هشام هذا الحديث

الاعني * أخبرنا سفيان

ابن عيينة عن عطاء بن

السائب عن إبراهيم عن

الاسود عن عائشة رضي

الله عنها قالت رأيت

وبيص الطيب في مفارق

رسول الله صلى الله عليه

وسلم بعد ثلاث * أخبرنا

سعيد بن سالم عن ابن

جريح عن عمر بن عبد الله

ابن عروة أنه سمع القاسم

ابن محمد وعروة يجبران

(الشهادات والاقرار في السرقة وقطع الطريق وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يتم على سارق ولا محارب حد الا بواحد من وجهين اما شاهدان عدلان يشهدان عليه بما في مثله الحد واما باعتراف يثبت عليه حتى يقام عليه الحد وعلى الامام أن يقف الشاهدين في السرقة حتى يقولوا سرق فلان «ويشتاه بعينه وان لم يثبتاه باسمه ونسبه» متاعا لهذا سوى ربع دينار وحضر السروق منه يدعي ما قال الشاهدان فان كذب الشاهدين لم يقطع السارق وان لم يحضر حبس السارق حتى يحضر فيدعي أو يكذب الشاهدين واذا ادعى مرة كفاه ما لم يرجع بعدها فاذا لم يعرف القيمة شهدا على المتاع بعينه أو وصفه يثبتانها أنهما أكثر غنما من ربع دينار ويقولان سرق من حرز ووصفان الحرز لا يقبل منهما غير صفته لانه قد يكون عندهما حرزا وليس عند العلماء بحرز فاذا اجتمع هذا أقيم عليه الحد وكذلك يشهد الشاهدان على قطاع الطريق باعيانهم وان لم يسموا أسماءهم وأنسابهم أنهم عرضوا بالسلح لهؤلاء أولها بعينه وأخافوه بالسلح ونالوه به ثم فعلوا ما فيه حد فان شهدوا على أخذ المتاع شهدوا كما يشهد شهود السارق على متاع بعينه أو بقيمته أو بصفته كما وصفت في شهادة السارق ويحضر أهل المتاع وأولياء المقتول وان شهد شاهدان من أهل رفقته أن هؤلاء عرضوا لنا فناولوا وأخذوا مائتا أو من بعضنا لم تجز شهادتهما لانهما خصمان وبسعهما أن يشهدا أن هؤلاء عرضوا لهؤلاء ففعلوا وفعلوا ونحن ننظر وليس على الامام عندى أن يفقههم فسألهم هل كنتم فيهم لان أكثر الشهادة عليهم هكذا فان شهدوا ان هؤلاء عرضوا ففعل بعضهم لا يثبت أنهم فعل من أيهم لم يفعل لم يحدوا بهذه الشهادة حتى يثبت الفعل على فاعل بعينه وكذلك السرقة (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز في الحد وشهادة النساء ولا يقبل في السرقة ولا قطع الطريق أقل من شاهدين ولا يقبل فيه شاهد وعين وكذلك حتى يبينوا الجراح والقاتل وأخذ المتاع باعيانهم فان لم يوجد شاهدان فجاء رب السرقة بشاهد حلف مع شاهده وأخذ سرقة بعينه أو قيمتها يوم سرقته ان فاتت لان هذا مال يستحقه ولم يقطع السارق وان جاء بشاهد وامرأتين أخذ سرقة بعينه أو قيمتها يوم سرقته فان هذا مال وتجوز شهادة النساء فيه ولا يختلف وهكذا يفعل من طلب قطاع الطريق بكل مال أخذوه وان طلب جرحا يقتض منه وجاء بشاهد لم يقسم في الجراح وأحلف المدعى عليه وبرئ وان طلب جرحا لاقتصاص فيه وجاء بشاهد أحلف مع شاهده وأخذ الارش وان جاء بشاهد على سرقة من حرز أو غير حرز أحلف مع شاهده وأخذ السرقة أو قيمتها ان لم توجد ولا يقطع أحد بشاهد وعين ولا يقتض منه من جرح ولا بشاهد وامرأتين وان أقر السارق بالسرقة ووصفها وقيمته وكانت مما يقطع به قطع «قال الربيع» يقطع الا أن يرجع

عن عائشة رضي الله عنها انها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي في حجة الوداع للحل والاحرام * أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طيبت أبي عند احرامه بالسك والذرية * أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زيد عن أبيه قال رأيت ابن عباس محرما وان على رأسه مثل الرب من الغالية * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه سئل أي اسم المحرم الریحان والذهن والطيب فقال لا * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة يعني جبة وهو متضع بالخلق فقال يا رسول الله انى أحرمت بالعمرة وهذه على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعاً في حلق قال كنت أنزع هذه المقطعة وأغسل هذا الخلق فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم فإنت صانعاً في حجتك فاضنعه في عمرتك * أخبرنا اسمعيل الذي يعرف بابن علياً أخبرني عبد العزيز بن صهيب عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يترعرا رجل * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير
أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن الرجل يأكل قبل أشهر الحج فقال لا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قلت لنافع أسمع عبد الله
ابن عمر يسمي أشهر الحج فقال نعم كان يسمى شوال وذو القعدة وذو الحجة قال قلت لنافع فإن أهل أنسان بالجمل فلهن قال لم أسمع منه في ذلك شأ
* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في
تلبسته حقا قط ولا عمرة * أخبرنا مالك (١٤٣) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم ما أن تلبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكن اللهم ليل

فلا يقطع وتؤخذ منه قيمة السلعة التي أنلف على ما أقربه أولاً (قال الشافعي) رحمه الله وقاطع الطريق
كذلك ولو أقر بقتل فلان وجرح فلان وأخذ مال فلان أو بعض ذلك فيكفي كل واحد منهما الإقرار مرة
و يلزم كل واحد منهما ما أقربه على ما أقربه فيمجدان معا حدهما ويقتص من عليه القصاص منهما ويغرم كل
واحد منهما ما يلزمه كما يفعل به لو قامت به عليه بينة عادلة فإن أقر بما وصفت ثم رجعا قبل أن يقام عليهما الحد
لم يقيم عليهما حد القطع ولا القتل ولا الصلب بقطع الطريق ولزمهما حقوق الناس وأغرم السارق قيمة ما سرق
وأغرم قاطع الطريق قيمة ما أقر أنه أخذ لا صحابه وإن كان في إقراره أنه قتل فلان دفع إلى وليه فإن شاء قتله
وإن شاء أخذ منه الدية وإن شاء عفا عنه لأنه ليس بالحد يقتل إنما يقتل باعترا ف قد رجع عنه ولو ثبت على
الاعتراف قتل ولم يحقن دمه عفو الولي عنه وإن كان أقر بجرح وكان يقتص منه اقتص منه وإن كان لا يقتص
منه أخذ أرشه من ماله ولو قال أصبته بذلك الجرح خطأ أخذ من ماله لا تعقل عاقلة عنه اعترافاً ولو قطعت
بعض يد السارق بالإقرار ثم رجع كف عن قطع ما بقي من يده إلا أن يأمر هو بها على أنه لا يصلحه إلا ذلك فإن
شاه من أمره قطعه وإن شاء فلا هو حينئذ يقطع على العيب ولو قطعت يد المعتبر بقطع الطريق ثم رجع
لم تقطع رجله إذا كان لا يقيم عليه إلا باعترا ف إلا أن ثبت بينة عليه فسواء تقدم رجوعه أو تأخر وأوجد الما
للحد خوف منه أو لم يجده وتؤخذ منه ما حقوق الناس كما وصفت قبل هذه المسئلة (قال الشافعي) ذكر الله
تبارك وتعالى حد استنابة المحارب فقال عز وجل إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فأن أضاف في
المحاربة الطريق وفعل فيها ما وصفت من قتل أو جرح وأخذ مال أو بعضه فاختلف أصحابنا فيه فقال
بعضهم كل ما كان الله عز وجل من حد يسقط فلا يقطع وكل ما كان لا دمين لم يبطل بجرح الجرح
ويؤخذ منه أرشه إن لم يكن فيه قصاص ويؤخذ منه قيمة ما أخذ وإن قتل دفع إلى ألباء القتل فإن شأوا
قتلوا وإن شأوا عفووا ولا يصلب وإن عفا جاز العفو لأنه إنما يصير قصاصاً لا حداً وهذا أقول وقال بعضهم
يسقط عنه ما لله عز وجل والناس كله إلا أن يوجد عنده متاع رجل بعينه فيدفعه إليه (قال الشافعي)
والله أعلم السارق مثله قياساً عليه (٣) فيسقط عنه القطع ويؤخذ نغرم ما سرق وإن فات ما سرق

(حد الثيب الزاني)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي
هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبرا أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما
يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله عز وجل وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله

ليلك لا شريك لك ليلك
أن الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك قال نافع وكان
عبد الله بن عمر يزيد فيها
ليلك ليلك وسعد بك
وأخبر في يدك والرغبة
الك والعمل * أخبرنا
بعض أهل العلم عن جعفر
ابن محمد عن أبيه عن جابر
أن عبد الله رضي الله
عنه ما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أهل
بالتوحيد ليلك اللهم
ليلك لا شريك لك ليلك
أن الحمد والنعمة لك
والملك لا شريك لك
(قال الشافعي) رضي الله
عنه وذكر عبد العزيز
ابن عبد الله الماحشون
عن عبد الله بن الفضل
عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه
قال كان من تلبسة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليلك الله الحق
ليلك * أخبرنا سعيد بن
ابن جريج قال أخبرني
جسد الأعرج عن
مجاهد أنه قال كان النبي

صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبسة ليلك اللهم ليلك ليلك لا شريك لك ليلك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال حتى
إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجمي ما هو فيه فزاد فيها ليلك أن العيش عيش الآخرة قال ابن جريج وحسبت أن ذلك يوم عرفة
* أخبرنا سعيد بن القاسم بن معن عن محمد بن عجلان عن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال سمع سعد بن أبي وقاص بعض بني أخيه وهو يلي بأذا
المعارج فقال سعد المعارج أنه ذو المعارج وما هكذا كان لي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر
ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خلاص السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل عليه السلام فأمرني أن آمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالأهلال يريد أحدهما
* أخبرنا سعيد بن سالم عن محمد بن أبي جعفر عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر من التلبية * أخبرنا سعيد بن سالم عن

عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلبي راكبا ونازلا ومضطجعا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة بن خزيمة ابن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله رضوانه والجنة واستغفاره برحمته من النار * أخبرنا سفيان ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضاعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت إني شاكية فقال لها عجي واشترطي أن تحلي حيث حبستني * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستنني إذا حججت فقلت لها ماذا أقول فقالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسرته فهو الحج وإن حبسني حابس فحبي عمر * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج إلى مكة زمن الفتنة معمرًا فقال إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رضي الله عنه

يعني أحلنا كما أحلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال من حبس دون البيت بمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه انه قال المحصر لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن ابن عمر ومروان وابن الزبير أفتوا ابن حذابة المخزومي وانه صرع ببعض طريق مكة وهو محرم أن يتداوى بما لا يمينه ويفتدى فاذا صبح

عز وجل وأذن لي أن أتكلم قال تكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فاخبرت ان علي ابني الرجم ففتدت منه بمائة شاة وجارية ثم اتى أهل العلم فأخبروني انما على ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله أما غمك وجاريتك فرد عليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما وأمر أنيسا الاسلمي أن يأتي امرأته التي خرفان اعترفت رجها فاعترفت فرجها قال مالك والعسيف الاجير (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا حصن اذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجمهم وديا ويهم ودية زنيا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه راجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأناها وعند هانسة حولها فذكر لها الذي قال زوجها عمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقيها أشباه ذلك لتزنع فأبت أن تزنع وثبتت على الاعتراف فأمر عمر بن الخطاب فرجت (قال الشافعي) فبكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعل عمرنا خذ في هذا كله وإذا تزوج الرجل حرة مسلمة أو يهودية أو نصرانية أو لم يجد طولا فتزوج أمة ثم أصابها بعد بلوغه فهو محصن وإذا تزوجت الحرة المسلمة أو الذمية زوجا حرا أو عبدا فأصابها بعد بلوغها فهي محصنة وأيمها زنى أقيم عليه حد المحصن بمحصة أو بكر أو أمة أو مستكرهة وسواء زنت المحصنة بعبدا وحرا ومعتوه يقام على كل واحد منهما حد واحد وحد المحصن والمحصنة أن يرجا بالجماعة حتى يموتا ثم يغسلوا ويصلى عليهما ويدفنا ولا يحضر الامام المرجومين ولا اليهود لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجم رجلا وامرأة ولم يحضرهما ولم يحضر عمر ولا عثمان أحد ارجاه علنا ولا يحضر ذلك الشهود على الزاني أقل ما يحضر حد الزاني في الجلد والرجم أربعة لقول الله عز وجل وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين * (وشهود الزنا أربعة) قال الشافعي رحمه الله تعالى فان زنى بكر بامرأة ثيب رجمت المرأة وجلد البكر مائة ونفي سنة ثم يؤذن له في البلد الذي خرج منه وينفي المرأة والرجل الحران معا اذا زنيا ولا يقام الحد على الزاني الا بان يشهد عليه أربعة شهداء عدول ثم يقفهم الحاكم حتى يثبتوا أنهم هم وأذلك منه يدخل في ذلك منه ادخل المرو وفي المسئلة فاذا

اعتمر فخل من احرامه وكان عليه أن يحجم عاما فابلاويهمدى * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر انه قال من أدرك ليلة النحر من الحاج فوقف بحمال عرفة قبل أن يطلع الصبر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن يطلع الصبر فقد فاتته الحج فليأت البيت فليطف به سبعاً ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً ثم يلقى أو يقرع ان شاء وان كان معه هدية فليضرها قبل أن يلقى فاذا فرغ من طوافه وسعيه فليلقى أو ليصمر ثم ليرجع إلى أهله فان أدركه الحج قابل فليحج ان استطاع وله بدنة فان لم يجد هديا فليصم عنه ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع إلى أهله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب خرج حاجا حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل رواحله وانه قدم على عمر بن الخطاب يوم التحرز فذكر ذلك له فقال له اصنع كما يصنع

المعترف قد حلت فإذا أدركت الحجة قابل حج وأهدما استسمر من الهدى * أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء وعمر بنخر بكرة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وكرمه من حجه وعتمته تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وتعظيماً * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن مقسم مولى عبد الله بن الحرث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترفع الأيدي في الصلاة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وعشية عرفة وبجمع وعند الجنتين وعلى الميت * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى (١٤٤) بن سعيد عن محمد بن سعيد عن أبيه سعيد بن المسيب أنه كان حين ينظر

إلى البيت يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلو ولم يعرج * أخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه رأى بدأ فاستلم الحجر ثم أخذ عن يمينه فرمل ثلاثة أطواف ومشى أربعة ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين * أخبرنا

أفتوا ذلك حد الزاني والزانية حدهما أبا عتراف من الزاني والزانية فإذا اعترف مرة وثبت عليها حد حده وكذلك هي وإن اعترف هو وحده هي أو اعترفت هي وبجده هو أقيم الحد على المعترف منهما ولم يقم على الآخر ولو قال رجل قد زعمت أنها زنت بي أو المرأة قد زعمت أني زنت به فاجلده لم يجلده لأن كل واحد منهما أقر بجده على غير نفسه يؤخذ به وإن كان فيه قذف لغيره (قال الشافعي) فقي رجع المعترف منهما عن الإقرار بالزنا قبل منه ولم يرجع ولم يجلد وإن رجع بعدما أخذته الحجارة أو السياط كف عنه الرجم والجلد كرهة أولم يذكرها وقال الله عز وجل في الإماء فممن أحسن فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب (قال الشافعي) فقال من أحفظ عنه من أهل العلم إحصائهم السلامها فإذا زنت الأمة المسلمة جلدت خمسين لأن العذاب في الجلد يتبع بعض ولا يتبع بعض في الرجم وكذلك العبد وذلك أن حدود الرجال والنساء لا تختلف في كتاب الله عز وجل ولا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ولا عامة المسلمين وهما مثل الحرين في أن لا يقام عليهما الحد إلا بربعة كما وصفت في الحرين أو باعتراف يثبتان عليه لا يخالفان في هذا الحرين واختلف أصحابنا في فهم ما فهم من قال لا ينفقان كالأرجمان ولو نفقا فبأنصف سنة وهذا مما استخبر الله عز وجل فيه «قال الربيع» قول الشافعي أنه ينفي العبد والأمة نصف سنة (قال الشافعي) وليسد العبد والأمة أن يقيم عليهما الحد إلا بربعة فعلا لم يكن للسلطان أن ينفي عليهما الحد ولا يحكم بين أهل الكتاب في الحدود إلا أن يأثروا راعيين فإن فعلوا قلنا الخيار أن نحكم أو ندع فإن حكما حكما بحكم الإسلام فربنا الحرين المحصنين في الزنا وجلدنا البكرين الحرين مائة ونفيتهما سنة وجلدنا العبد والأمة في الزنا خمسين خمسين مثل حكم الإسلام

(ما يدرك فيه الحد في الزنا ولا يدرك)

قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا استكره الرجل المرأة أقيم عليه الحد ولم يقم عليها لأنها مستكرهة ولها مهر مثلها كرهة كانت أو أمة فإذا كانت الأمة نقصت الاصابة من ثمنها بأقصى عليه مع المهر بما نقص من ثمنها وكذلك إن كانت حرة فخر حهاجر حاله أربش قضى عليه بارش الجرح مع المهر المهر بالوطء والأرض بالجنابة وكذلك لو ماتت من وطئه كانت عليه دية الحرة وقيمة الأمة والمهر ولو أن رجلاً أخذ مع امرأة فباء بينة أنه سكرها وقال نكحتها وأنا أعلم أن لها زوجاً وأنها في عدة من زوج أو أنها ذات محرم وأنا أعلم أنها محرمة في هذه الحال أقيم عليه حد الزاني وكذلك إن قالت هي ذلك فإن ادعى الجهالة بأن لها زوجاً وأنها في عدة أحلف ودرى عنه الحد وإن قالت قد علمت أني ذات زوج ولا يحمل لي النكاح أقيم عليها الحد ولكن إن قالت بلغني موت زوجي واعتدلت ثم نكحت درى عنها الحد وفي كل ما درأنا فيه الحد الزمة المهر بالوطء

سفيان عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس قال بلغني المعترف حين يفتتح الطواف مشياً أو غير مشى * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي جعفر قال رأيت ابن عباس جاء

يوم التروية مسجداً رأسه فقبل الركن ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل رأيت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلوا قبلوا أيديهم فقال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا عبد الله الحدرى وأبا هريرة رضي الله عنهم إذا استلوا قبلوا أيديهم قلت وابن عباس قال نعم وحسبت كثيراً قلت هل تدع أنت إذا استلمت أن تقبل يدك قال فلم أستلمه إذا * أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب أن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبع الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله تعالى أن يكون شيء منه مسجوراً وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال إذا وجدت على الركن رجلاً فأنصرف ولا تنف

* أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن منبوذ بن أبي سليمان عن أمه أنها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم المؤمنين فدخلت عليها مولودا لها فقالت لها يا أم المؤمنين طففت بالبيت سبعا واستلت الركن مرتين أو ثلاثا فقالت لها عائشة لا أجر لك الله لا أجر لك الله تدافعين الرجال ألا كبرت ومررت * أخبرنا سعيد أخبرني موسى بن عبيدة الرندي عن محمد بن كعب أن ابن عباس كان يسمع على الركن اليماني والحجر وكان ابن الزبير يسمع الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله أن يكون شئ منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن عبد الله بن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركني جمع (١٤٥) والركن الأسود بنا أتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار * أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة عن طاوس أنه سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول أفلاوا الكلام في الطواف فأنتم في صلاة * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال طففت خلف ابن عمر وابن عباس فما سمعت واحدا منهما متكما حتى فرغ من طوافه * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير المكي عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما أنه سمعه يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة ليراه الناس وليشرف لهم أن الناس غشوه

(باب المرتد الكبير)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال عز وجل واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم إلى قوله فلو أسبيلهم وقال الله تبارك اسمه ومن يرتدد منكم عن دينه فمت وهو كافرا أولئك حبطت أعمالهم الآية وقال تعالى ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين أخبرنا الثقة عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد احصان وقتل نفس بغير نفس (قال الشافعي) فلم يحز في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث أحدها من الكفر بعد الإيمان الآن تكون كلمة الكفر تحل الدم كما يحل الزنا بعد الإحصان أو تكون كلمة الكفر تحل الدم الآن ينوب صاحبه فدل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر بعد إيمان إذا لم يتب من الكفر وقد وضعت هذه الدلائل مواضعها وحكم الله عز وجل في قتل من لم يسلم من المشركين وما أباح جل ثناؤه من أموالهم ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتل بالكفر بعد الإيمان يشبه والله تعالى أعلم أن يكون إذا حقت الدم بالإيمان ثم أباحه بالخروج منه أن يكون حكمه حكم الذي لم يرل كافرا محاربا أو أكبر منه لأنه قد خرج من الذي حقه به دمه ورجع إلى الذي أباح الدم فيه والمال والمرتبة أكبر حكم من الذي لم يرل مشركا لأن الله عز وجل أحبط بالشرك بعد الإيمان كل عمل صالح قد قدم قبل شركه وإن الله جل ثناؤه كفر عن لم يرل مشركا كما كان قبله وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبان أن من لم يرل مشركا ثم أسلم كفر عنه ما كان قبل الشرك وقال لرجل كان يقدم خيرا في الشرك أسلمت على ما سبق لك من خير وإن من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن ظفر به من رجال المشركين أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم وفادى ببعض وأخذ الفدية من بعض فلم يختلف المسلمون أنه لا يحل أن يفادى بغير تدبيره ولا يمين عليه ولا تؤخذ منه فدية ولا يترك بحال حتى يسلم أو يقتل والله أعلم

(باب ما يحرم به الدم من الإسلام) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون إلى يفقهون (قال الشافعي) فبين أن أظهار الإيمان عن لم يرل مشركا حتى أظهر الإيمان ومن أظهر الإيمان

(١٩ - الام سادس) * أخبرنا سعيد عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته واستلم الركن بمحجنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وبالصفا والمروة راكبا فقلت ولم قال لا أدري قال ثم زل فصلى ركعتين * أخبرنا سفيان عن الأحوص بن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة على حمار * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالافاضة وأفاض في نسائه ليسأله على راحلته يستلم الركن بمحجنه أحسبه قال ويقبل طرف المحجن * أخبرنا

سعيد عن ابن جرير عن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استلم الركن ليسعي ثم قال لمن يسدي الآن منا كبتا ومن زناى وقد أظهر الله الاسلام والله على ذلك لأسع من كسعى * أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمل من الحجر إلى الحجر ثم يقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جرير عن عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى في عمره كلهن الأربع بالبيت وبالصفا والمروة إلا أنهم ردوه في الأولى والأربعة من الحديبية * أخبرنا سعيد بن جرير عن عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من سبعة ثلاثة أطواف خياليين بين منى * أخبرنا سعيد بن جرير عن عطاء قال سعى أبو بكر رضي الله عنه عام حج أذبعته (١٤٦) النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم عثمان والخلفاء هم جرايسعون كذلك * أخبرنا سعيد بن

ابن جرير عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على النساء سعى بالبيت ولا بين الصفا والمروة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن محمد ابن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم فقلت يا رسول الله أفلا تردها على قواعد إبراهيم عليه السلام قال لو لاحدنا قومك بالكفر لردتها على ما كانت فقال ابن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام

ثم أنزل بعد أن ظهر له ثم أظهر الأيمان مانع لهم من أن يظهر في أي هذين الحالين كان وإلى أي كفر صار كفر يسره أو كفر يظهره وذلك أنه لم يكن للمنافقين دين يظهر كظهور الدين الذي له أعباد وتيان كناس إنما كان كفر محذور وتعطيل وذلك بين في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الله عز وجل أخبر عن المنافقين بأنهم اتخذوا أيمانهم جنة يعني والله أعلم من القتل ثم أخبر بالوجه الذي اتخذوا به أيمانهم جنة فقال ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فآخبر عنهم بأنهم آمنوا ثم كفروا بعد الأيمان كفرا إذا سئلوا عنه أنكره وأظهروا الأيمان وأفروا به وأظهروا التوبة منه وهم مقيمون فيما بينهم وبين الله على الكفر قال الله جل ثناؤه يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد أسلامهم فأخبر بكفرهم ومحمدهم بالكفر وكذب سرائرهم بمحمدهم وذكر كفرهم في غير آية وبما هم بالنفاق إذا أظهروا الأيمان وكافوا على غيره قال جل وعز أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا فآخبر عز وجل عن المنافقين بالكفر وحكم فيهم بعلمه من أسرار خلقه ما لا يعلمه غيره بأنهم في الدرك الأسفل من النار وأنهم كاذبون بأيمانهم وحكم فيهم جل ثناؤه في الدنيا بأن ما أظهروا من الأيمان وأن كانوا كفرا لهم جنة من القتل وهم المسرون الكفر المظهر من الأيمان وبين على لسانه صلى الله عليه وسلم مثل ما أنزل في كتابه من أن أظهر القول بالأيمان جنة من القتل (١) أقر من شهد عليه بالأيمان بعد الكفر أو لم يقر إذا أظهر الأيمان فأنظر ما منع من القتل وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنحقن الله تعالى دماء من أظهر الأيمان بعد الكفر أن لهم حكم المسلمين من الموارنة والمناكحة وغير ذلك من أحكام المسلمين فكان ينافي حكم الله عز وجل في المنافقين ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ليس لاحد أن يحكم على أحد بخلاف ما أظهر من نفسه وأن الله عز وجل إنما جعل للعباد الحكم على ما ظهر لأن أحد منهم لا يعلم ما غاب إلا ما علمه الله عز وجل فوجب على من عقل عن الله أن يجعل الظنون كلها في الأحكام معطلة فلا يحكم على أحد بظن وهكذا دلالة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كانت لا تختلف أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدي بن الحيار عن المقداد بن الأسود أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أ رأيت أن لقت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعتها ثم لا ذنبي بشجرة فقال أسلمت الله فأقتله يا رسول الله بعد أن قالها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله أنه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله يا رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت فأنك أن قتله فأنه عز لك قبل أن تقتله وأنك عز لك قبل أن يقول كفته التي قالها (قال الشافعي) رحمه الله فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله حرم دم هذا باظهاره الأيمان في حال خوفه على دمه ولم يحجمه بالأغاب أنه لم يسلم إلا مئة مؤذ من القتل بالاسلام (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن (١) أقر من شهد عليه بالأيمان الخ الجار والمجرور متعلق بأقر ومتعلق شهد محذوف أي شهد عليه بالكفر تأمل

الركنين الذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم عليه السلام * أخبرنا ابن

عينة ثنا هشام عن طاوس فيما أحسب أنه قال عن ابن عباس أنه قال الحجر من البيت وقال الله عز وجل وليطوفوا بالبيت العتيق وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر * أخبرنا سفيان ثنا عبيد الله بن أبي يزيد أخبرني أبي قال أرسل عمر إلى شيخ من بني زهرة فحث معي إلى عمر وهو في الحجر فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال الشيخ أما النطفة في فلان وأما الولد فعلى فراش فلان فقال عمر صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالولد للفراش فلما دلى الشيخ دعاء عمر فقال أخبرني عن بناء البيت فقال إن قريشا كانت تقون لبناء البيت فجهر واقر كوا بعضها في الحجر فقال له عمر صدقت * أخبرنا مالك عن إبراهيم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس

رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأة وهى في محبتها فقيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأخذت بعضصبي كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولا أجر * أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس أيها الناس أستمعوني ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أيما ملوك حج به أهله فأت قبل أن يعق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحجج وأيما غلام حج به أهله فأت قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بلغ فليحجج * أخبرنا مالك وعبد العزيز عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال وأخبرنا أنس بن عباس عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت في الحج والعمرة أوّل ما يقدم سعى ثلاثة أطواف بالبيت ومضى أربعة ثم يصلى سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة * أخبرنا (١٤٧) ابن عيينة عن سليمان الاحول

عن طائوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الناس ينصرفون من كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الحائض * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهم قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت فإن آخر النسك الطواف بالبيت * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة

ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيار أن رجلا سار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس بشهد أن لا إله إلا الله قال بلى ولا شهادة له قال أليس يصلى قال بلى ولا صلاة له فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله عنهم (قال الشافعي) فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المستأذن في قتل المنافق إذا أظهر الاسلام أن الله نهى عن قتله وهذا موافق كتاب الله عز وجل بأن الإيمان جنة وموافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم أهل الدنيا وقد أخبر الله عنهم أنهم في الدرك الأسفل من النار * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوه فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) رحمه الله وهذا موافق ما كتبنا قبله من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وبين أنه إنما يحكم على ما ظهر وأن الله تعالى ولي ما غاب لأنه عالم بقوله وحسابهم على الله وكذلك قال الله عز وجل فيما ذكرنا وفي غيره فقال ما عليك من حسابهم من شيء وقال عمر رضي الله عنه رجل كان يعرفه بما شاء الله في دينه مؤمن أنت قال نعم قال أفي لأحسبك متعوذا قال أمان في الإيمان ما أعاذني فقال عمر بلى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل هو من أهل النار فرج أحدهم معه حتى أتجن الذي قال من أهل النار فأذته الجراح فقتل نفسه ولم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما استقر عنده من نفاقه وعلم أن كان علمه من الله فيه من أن حقن دمه باظهار الإيمان

(تفريع المرتد)

(قال الشافعي) رحمه الله فأى رجل لم يزل مشركا ثم أظهر الإيمان في أى حال كان لا يمتنع فيها بقهر من لقبه (١) فغلبه أو إيسار أو حبس أو غيره حقن الإيمان دمه وأوجب له حكم الإيمان ولم يقتل بظن أنه لم يؤمن الا مضطرا خائفا وفي مثل حاله من أنه يحقن دمه ويوجب له حكم الإيمان في الدنيا من آمن ثم كفر ثم أظهر الإيمان فسواء شهد عليه بالكفر فجحد وأقر بالإيمان أو شهد شهادة الحق بعد الشهادة عليه أو لم يشهد عليه فأقر بالكفر ثم أظهر الإيمان فبى أظهر الإيمان لم يحلف على ما تقدم منه من القول بالكفر ثم شهد عليه أو لم يشهد وحقن دمه بما أظهر من الإيمان (قال الشافعي) رحمه الله وسواء كثر ذلك منه حتى يكون مرة بعد مرة أو مرارا أو قل في حقن

(١) قوله له متعلق بقهر وفي العبارة دقة فتأملها

رضي الله عنها أنها قالت حاضت صفة بعدما أفاضت فذكرت حيضتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستنا هي فقلت يا رسول الله إنها قد حاضت بعدما أفاضت قال فلا إذا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم نحوه * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صفة حاضت يوم الترفة فذكرت عائشة رضي الله عنها حيضها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أحابستنا فقلت إنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك قال فلتفردا * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره صفة ابنة حبي فقيل إنها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها حابستنا فقيل إنها قد أفاضت قال فلا إذا قال مالك قال هشام قال عروة قالت عائشة ونحن ندكر ذلك فلم يقدم الناس نساءهم أن كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لأصبح نبي أكثر من ستة

آلاف امرأة حاض * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس رضي الله عنهما إذا قاله زيد بن ثابت اتقوا أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهد هابا لبيت قال نعم قال فلا تفت بذلك فقال ابن عباس إما لا فسل فلانة الانصارية هل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع زيد بن ثابت يضحك وقال ما أراكم إلا قد صدقت * أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنها أخبرته أن عائشة كانت إذا حجت معها نساء تخاف أن يحضن فدمت من يوم النحر فأفضن فان حضن بعد ذلك لم ينتظر بهن أن يطهرن فتغفر بهن وهن حيض * أخبرنا ابن عيينة عن أبيوب عن القاسم بن محمد أن عائشة رضي الله عنها كانت تأمر النساء أن يجعلن الأفاضة تخافة الحيض (١٤٨) * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وابراهيم بن ميسرة عن طاوس قال جلست الى ابن عمر

فسمعت يقول لا يغفرن أحد حتى يكون آخر عهد بالبيت فقلت ماله أما سمع ما سمع أصحابه ثم جلست اليه من العام المقبل فسمعت يقول زعموا أنه رخص للمرأة الحائض * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء قول الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فقلت فمقتله خطأ أيعزم قال نعم يعظم بذلك حرمة الله ومضت به السنن * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال رأيت الناس يغرمون في الخطأ * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول ومن قتله منكم متعمدا غير ناس لحرمه ولا امرئ داغيره فاختطبه فقد حل وليست له رخصة ومن

الدم وإيجاب حكم الايمان له في الظاهر إلا أني أرى إذا فعل هذا مرة بعد أخرى أن يعزر وسواء كان مولودا على الاسلام ثم ارتد بعد عن الاسلام أو كان مشركا فأسلم ثم ارتد بعد الاسلام وسواء ارتد إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو مجذوة عطيلا ودين لا يظهره في أي أظهر الاسلام في أي هذه الاحوال كان وإلى أي هذه الاديان صار حقن دمه وحكمه حكم الاسلام ومتى أقام على الكفر في أي هذه الاحوال كان وإلى أي هذه الاديان صار استناب فان أظهر التوبة حكمه حكم الاسلام وان امتنع منها وأقام على الكفر قتل مكانه ساعة بأبي اظهار الايمان ولو ترك قتله إذا استناب فامتنع ثلاثة أيام أو ستة أو أكثر ثم أظهر الايمان حقن ذلك دمه وحكمه حكم الاسلام ولو ارتد وهو سكران ثم تاب وهو سكران لم يخل حتى يفيق فيتوب مفيقا وكذلك لا يقتل ولو أبي الاسلام سكران حتى يفيق فيمتنع من التوبة مفيقا فيقتل وإذا أفاق عرض عليه الايمان فاذا امتنع من التوبة مفيقا قتل ولو ارتد مغلوبا على عقله بغير السكر لم يجبه الوالي ولو مات بذلك الحال لم يمنع ورثته المسلمون ميراثه لان رده كانت في حال لا يجري فيها عليه القلم وهو مخالف للسكران في هذا الموضع والسكران لو ارتد سكران ثم مات قبل يتوب كان ماله فيأولوتاب سكران ثم مات ورثته ورثته من المسلمين ولو تاب سكران لم يعمل بخلته حتى يفيق فيتوب مفيقا واجعل توبته توبة أحكمه بها حكم الاسلام حتى يفيق فان ثبت علمه فهو الذي أطلب منه وان رجع بعد الأفاضة إلى الكفر ولم ينب قتل (قال الشافعي) ولو ارتد مفيقا ثم أعنى عليه أو برسم أو خبل بعد الردة لم يقتل حتى يفيق فينتاب فان امتنع من التوبة وهو يعقل قتل ولو مات مغلوبا على عقله ولم ينب كان ماله فيأول (قال) وسواء في الردة والقتل علمها الرجل والمرأة والعبد والامة وكل بالغ من أقر بالايمان ولد على الايمان أو الكفر ثم أقر بالايمان (قال الشافعي) والاقرب بالايمان وجهان فمن كان من أهل الاوثان ومن لا دين له يدعي أنه دين نبوة ولا كتاب فاذا شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله فقد أقر بالايمان ومتى رجع عنه قتل (قال) ومن كان على دين اليهودية والنصرانية فهو لا يدعون دين موسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهما وقد بدلوا منه وقد أخذ عليهم فيها الايمان بمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكفروا وتركوا الايمان به واتباع دينه مع ما كفروا به من الكذب على الله قبله فقد قيل لي ان فيهم من هو مقيم على دينه يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ويقول لم يبعث اليانا فان كان فيهم أحد هكذا فقال أحد منهم أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله لم يكن هذا مستكمل الاقرار بالايمان حتى يقول وان دين محمد حق أو فرض وأبرأ مما خالف دين محمد صلى الله عليه وسلم أو دين الاسلام فاذا قال هذا فقد استكمل الاقرار بالايمان فاذا رجع عنه استناب فان تاب والاقبل وان كان منهم طائفة تعرف بان لا تقرب نبوة محمد صلى الله عليه وسلم الا عند الاسلام أو تزعم أن من أقر بنبوته لزمه الاسلام فشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده

قتله ناسيا لحرمه أو أراد غيره فاخطأه بذلك العمد المكفر عليه النعم * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء ورسوله جزاء مثل ما قتل من النعم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين قال من أجل أنه أصاب في حرم ريد البيت كفارة ذلك عند البيت * أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في قول الله تعالى فدية من صيام أو صدقة أو نسأله أتيتن شاء وعن عمرو بن دينار قال كل شيء في القرآن أو أوله أو آله شيء قال ابن جريج الا قول الله انما جزاء الذين يجاربون الله ورسوله فليس بعسير فيها قال الشافعي رضي الله عنه كما قال ابن جريج وغيره في المحاربة في هذه المسئلة أقول * أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك * أخبرنا سعيد بن سالم اذا لم يجد هديا ولم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى * أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك * أخبرنا سعيد بن سالم

عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن حصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعامة يصيبها المحرم صوم يوم أو اطعام مسكين * أخبرنا سعيد بن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه سماع ابن عباس يقول في الضبع كبش * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عكرمة مولى ابن عباس يقول أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعافيد أوقضى فيها لبنا * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمر عن ابن أبي عمار قال سألت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن الضبع أصيده فقال نعم فقلت أتوكل فقال نعم فقلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الغزال (١٤٩) بغز * أخبرنا مالك وسفيان

عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الأرنب بعناق وإن عمر قضى في البرقع بجفيرة * أخبرنا ابن عيينة أخبرنا بخارق عن طارق بن شهاب قال خر جناح جاح (١) فوطأ رجل من أربد ضبا فزطر ظهره فقدمنا على عمر رضي الله عنه فسأله أربد فقال عمر أحكم بأربد فيه فقال أنت خير مني بأمر المؤمنين وأعلم فقال عمر رضي الله عنه إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم أمرك أن تركني فقال أربد أرى فيه جديفة دجج الماء والشجر فقال عمر رضي الله عنه فذلك فيه * أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عبد الله بن كثير الدار عن طلحة بن أبي خصفة عن نافع بن

ورسوله فقد استكملوا الإقرار بالآيمان فان رجعوا عنه استتيبوا فان تابوا والاقتلوا (قال) وانما يقتل من أقر بالآيمان إذا أقر بالآيمان بعد البلوغ والعقل (قال) فمن أقر بالآيمان قبل البلوغ وإن كان عاقلا ثم ارتد قبل البلوغ أو بعده ثم لم يتب بعد البلوغ فلا يقتل لأن آيمانه لم يكن وهو بالغ ويؤمر بالآيمان ويجهد عليه بالقتل إن لم يفعل له وإن أقر بالآيمان وهو بالغ سكران من خمر ثم رجع استتيب فان تاب والاقتل ولو كان مغلوبا على عقله بسوى السكر لم يستتب ولم يقتل إن أبي التوبة ولو أن رجلا وأمر أنه أقر بالآيمان ثم ارتد فلم يعرف من ردتها إقرارهما كان بالآيمان أو عرف وتر كاعلى الشرك يسلا دالاسلام أو بلاد الشرك ثم ولد لهما ولد قبل الإقرار بالآيمان أو بعد الردة أو بعد ما رجعا عن الردة فذلك كله سواء إذا شهد على إقرارهما بالآيمان بدنيا شاهدان فان نشأ أولادهما الذين لم يبلغوا قبل إسلامهما على الشرك لا يعرفون غيره ثم ظهر عليهم قبل البلوغ وبعد العقل أمروا بالآيمان وجبروا عليه ولا يقتلون إن امتنعوا منه فإذا بلغوا أعلموا أنهم إن لم يؤمنوا قتلوا إن حكمهم حكم الآيمان فإذا لم يؤمنوا قتلوا وهكذا إذا لم يظهر عليهم إلا بعد البلوغ وسواء أى أبويهم أسلم ثم ارتد أو ولد بعد إقرار أحد الأبوين بالإسلام والمقر بالإسلام منهما على الإقرار به أو مرتد فحكمه حكم الإسلام وهكذا إذا أسلم قبل بلوغ الولد أحد الأبوين أو هما (قال) ويقتل المريض المرتد عن الإسلام والعبد والامة والمكاتب وأم الولد والشخ الفاني إذا كانوا يعقلون ولم يتوبوا ولا تقتل المرأة الحامل حتى تضع ما في بطنها ثم يقتل إن لم تتب فإذا أبى الرجل أو المرأة المرتدان الرجوع إلى الآيمان قتل مكانه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال من بدل دينه فاقتلوه وقال فيما يحل الدم تقرب بعد آيمان كانت الغاية التي دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يقتل فيها المرتدان امتنع من الآيمان ولم يكن إذا توفى به ثلاثا أو أكثر أو أقل إلا في حال واحدة هي الامتناع من الآيمان لأنه قد امتنع من التوبة بعد ثلاث ويتوب مكانه قبل ما يؤخذ وبعد ما يؤخذ ومن كان إسلامه بإسلام أبيه أو أحدهما فإني الإسلام هكذا يعلم أنه إن لم يسلم قتل ولو توفى به ساعة ويوما كان أحب إلى أن يتأني به من المرتد بعد آيمان نفسه

(١) الشهادة على المرتد (٢) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان أن رجلا ارتد عن الآيمان أو امرأة سلا فان كذبا الشاهد بن قبل لهما شهدا أن لاله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتبرأ مما خالف الإسلام من الأديان فان أقرا بهما لم يكشف عن أكثر منه وكان هذا توبة منهما ولو أقرا أو تابا قبل منهما (٣) مال المرتد وزوجه المرتد (٤) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ارتد الرجل عن الإسلام وله زوجة أو امرأة عن الإسلام ولها زوج فغفل عنه أو حبس فلم يقتل أو ذهب عقله بعد الردة أو لحق بدار الحرب أو هرب عن بلاد الإسلام فلم يقدر عليه فسواء ذلك كله فيما بينه وبين زوجته لا تقع الفرقة بينهما حتى تغشى

عبد الحرب قال قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة وأراد أن يستقرب منها الروح إلى المسجد فالتقى رداءه على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فطاره فأنهزته حمة فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أناء عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال احكما على في شئ صنعت اليوم إلى دخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الروح إلى المسجد فالتقيت رداي على هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام خشيت أن يلطخه بسله فطرته عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فأنهزته حمة فقتلته فوجدت في نفسي أني أطرته من منزل كان فيه آمنا إلى موقعة كان فيها حقه فقلت لعثمان بن عفان كيف ترى في عزيتة عفراء تحكم بها على أمير المؤمنين قال إني أرى ذلك فأمر بها عمر رضي الله عنه * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن عثمان بن عبيد الله

(١) قوله فوطأ رجل من أربد ضبا فزطر ظهره فقدمنا على عمر رضي الله عنه فذلك فيه * أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عبد الله بن كثير الدار عن طلحة بن أبي خصفة عن نافع بن

ابن حنبل قتل ابن له حمامة فباع ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس تبيع شاة فتصدق بها قال ابن جريج فقلت لعطاء أمن حمامة قال نعم * أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الأحباري أناس محررين من بيت المقدس بعمرة حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جرادة فاخذ جرادة تين يحملها ونسي أحراره ثم ذكر أحراره فالتقاها فلما قدما المدينة دخل القوم على عمر رضي الله عنه ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادين على عمر فقال عمر ومن بذلك لعلك بذلك يا كعب قال نعم قال ابن حصين إن جريرة الجرادة قال ما جعلت في نفسك قال درهمين قال ينج درهمان خير من مائة جرادة (١٥٠) اجعل ما جعلت في نفسك * أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سئل ابن

عباس رضي الله عنهما عن صيد الجرادة في الحرم فقال لا وهي عنه قال أما قلت له أو رجل من القوم فإن قومك يأخذونه وهم محتبون في المسجد فقال لا يعلمون * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله إلا أنه قال مضمون (قال الشافعي) رضي الله عنه ومسلم أصوبهما روى الحفاظ عن ابن جريج مضمون * أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرني بكر بن عبد الله قال سمعت القاسم يقول كنت جالسا عند ابن عباس فأنه رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال ابن عباس فيها قبضة من طعام ولأخذ قبضة جرادات ولكن ولو (قال الشافعي) رضي الله عنه

عدة الزوجة قبل يتوب ويرجع إلى الإسلام فإذا انقضت عدتها قبل يتوب فقد بانت منه ولا سبيل له عليها وينتبهان منه فسخ بلا طلاق ومتى ادعت انقضاء العدة في حال يمكن فيها أن تكون صادقة بحال فهي مصدقة ولا سبيل له عليها أن يرجع إلى الإسلام فإن قالت بعد يوم أو أقل أو أكثر قد أسقطت ولذا قد بان خلقه أو شيء من خلقه ويرجع إلى الإسلام فجاءه كان القول قولها مع عيناها (قال الربيع) وفيه قول آخر أنها إذا قالت أسقطت سقطت بان خلقه أو بعض خلقه لم يقبل قولها إلا بان تأتي بأربع نسوة يشهدن على ما قالت لأن هذا موضع يمكن أن تراه النساء فيشهدن عليه (قال الشافعي) وإن قالت قد انقضت عدتي بان حضت ثلاث حض في مدة لا يمكن أن تحيض فيها ثلاث حض لم يقبل منها وإذا ادعت ذلك بعد مدة يمكن أن تحيض فيها ثلاث حض كان القول قولها مع عيناها (قال الشافعي) ولو ماتت ولم تدع انقضاء العدة قبل يرجع إلى الإسلام ثم يرجع إلى الإسلام لارتبها لأنها ماتت وهو مشرك ولو رجع إلى الإسلام قبل انقضائها كان على التكاح ولا يترك قبل يرجع إلى الإسلام بصيها حتى يسلم ولو ماتت بعد رجوعه إلى الإسلام ولم تذكر انقضاء العدة ورتبها ولو كانت هي المرتدة كان القول فيما تحل به وتحرم عليه وتبين منه وثبت معه كالقول لو كان هو المرتد وهي المؤمنة لا يختلف في شيء إلا أنها إذا ارتدت عن الإيمان فلا نفقة لها في ماله في عدة ولا غيرها لأنها هي التي حرمت فرجها عليه وكذلك لو ارتدت إلى نصرانية أو يهودية لم تحلل له لأنها لا تترك عليها وإن ارتد هو أنفق عليها في عدتها لأنها لم تبين منه إلا بعضي عدتها وأنها متى أسلمت وهي في العدة كانت امرأته وإذا كان يلزمه في التي عاك رجعتم باعد طلاق نفقة إلا متى شاء راجعها كانت هكذا في مثل حالها في مثل هذه الحال أو أكثر وإذا ارتد أحد الزوجين ولم يدخل بالمرأة فقد بانت منه والدينونة فسخ بلا طلاق (١) لأنه لا عدة عليها وإن كان هو المرتد فعليه نصف المهر لأن الفسخ جاء من قبله وإن كانت هي المرتدة فلا شيء لها لأن الفسخ جاء من قبلها ولو ارتدوا أمر أنه يهودية أو نصرانية كانت فيما يحل له منها ويحرم عليه ويلزمه لها كالمسلمة ولو كانت المسلمة بحالها غير أنها المرتدة وهو المسلم لم تحل له حتى تسلم أو ترجع إلى دينها الذي حلت به من اليهودية أو النصرانية ولم تبين منه إلا بانقضاء عدتها ولم تقتل هي لأنها خرجت من كفر إلى كفر وسواء في هذا الحر المسلم أو العبد والحرمة المسلمة أو الأمية لا يختلفون فيه ولو ارتد الزوج فطلقها في حال رده أو ألى منها وتظاهرا أو فذفها في عدتها أو كانت هي المرتدة ففعل ذلك وقف على ما فعل منه فإن رجع إلى الإسلام وهي في العدة وقع ذلك كله عليها وكان بينهما اللعان وإن لم يرجع حتى تغضي عدتها أو تغتسل لم يقع شيء من ذلك عليها والتعن ليدرا الحد وهكذا إذا كانت هي المرتدة وهو المسلم إلا أنه لا حد على من قذف مرتدة ولو طلقها مسلمة ثم ارتد وأردت ثم راجعها في عدتها لم يثبت عليها الرجعة لأن الرجعة أحداث تحليل له فإذا أحدثه في حال لا يحل له فيه لم يثبت عليها ولو

(١) كذا في النسخ ولعل الوجه أنه لا أن يجعل عدة أقوله فقد بانت منه تأمل

قوله ولأخذ قبضة جرادات أنما فيها القيمة وقوله ولو يقول تحتها فخرج أكثر ما عليك بعد ما أملك أنه أكثر أسلمت مما عليك * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجیح قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما وسأله رجل فقال أخذت قلة فلقيتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس رضي الله عنهما تلك ضالة لا تبني

(ومن كتاب البيوع) * أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار كل واحد منهما على صاحبه ما لم يتفرقا إلا ببيع الخيار * أخبرنا ابن جريج قال أُملي على نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تباعع المتبايعان فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار

قال نافع وكان ابن عمر اذا ابتاع البيع فارد ان يوجب البيع مثنى قليلا ثم يرجع * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر * وأخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرف عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بعت البركة في بيعهما وان كذبا وكتمانا محقت البركة من بيعهما * أخبرنا الثقة عن حماد بن زيد عن جيل بن مرة عن أبي الوضيء قال كان في غزاة فباع صاحب لنا فرساما من رجل فلما أردنا الرحيل خاصمه الى أبي برزة فقال أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع فقال الرجل عمرًا الله من أنت فقال رسول الله (١٥١) صلى الله عليه وسلم امرؤ من قريش قال وكان أبي

قريش قال وكان أبي يحلف ما للخيار الا بعد البيع * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك ابن أوس بن الحداد انه التمس صرفا جائدة دينار قال فدعاني طلحة بن

عبد الله فترا وضاحتني اصطرف مني وأخذ الذهب يقبلها في يده ثم قال حتى يأتي خازني أو حتى تأتي خازنتي من الغابة قال الشافعي رضي الله عنه أنا شككت وعمر يسمع فقال عمر رضي الله عنه والله لا تغلقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر والاهاء وهاء والبر بالبر والتمر بالتمر والاهاء وهاء والشعير بالشعير الا هاء وهاء قال الشافعي رضي الله عنه قرأته على مالك رضي

أسلمت أو أسلم في العدة بعد الرجعة لم تثبت الرجعة عليها ويحدث لها بعده رجعة ان شاء فثبت عليها ولو اختلفا بعد انقضاء العدة فقال رجعت الى الاسلام أمس وأما انقضت عدتك اليوم وقالت رجعت اليوم فالقول قولها مع عينا وعليه البينة أنه رجع أمس ولو تصادقا أنه رجع أمس وقالت انقضت قبل أمس كان القول قولها مع عينا ولو رجع الى الاسلام فقالت لم تنقض عدتي الا بعد رجوعه ثم قالت بعدها قد كانت انقضت عدتي كانت زوجته ولا تصدق بعد اقرارها أنها لم تخرج من ملكه ولو لم يسمع منها في ذلك شيء قبل رجوعه فلما رجع قالت مكانها قد انقضت عدتي كان القول قولها مع عينا

(مال المرتد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ارتد الرجل وكان حاضرا بالبلد وله أمهات أو أولاد ومديرات ومديرون ومكاتب ومكاتبون ومماليك وحيوان ومال سوى ذلك وقف ذلك كله عنه ومنع اصابه أم ولده وجارية له غيرها والوقف أن يوضع ماله سوى اناء الرقيق على يدي عدل ورقيقه من النساء على يدي عدله من النساء ويؤمر من بلغ من ذكور رقيقه بالكسب وينفق عليه من كسبه ويؤخذ فضل كسبه وتؤمر ذوات الصنعة من جواريه وأمهات أولاده وغيرهم بذلك ويؤاجر من لا صنعة له منهن من امرأة ثقة من مرض من رجالهم ونسائهم ومن لم يبلغ كسبا أنفق عليه من ماله حتى يفيق فيقوى على الكسب أو يبلغ الكسب ثم يؤمر بالكسب كما وصفنا وان كان المرتد هاربا الى دار الحرب أو غير دار الحرب أو متغيبا لا يدري أين هو فسواء ذلك كله ويوقف ماله ويباع عليه الحيوان كله الا ما لا يوجد السبل الى بيعه من أمهات أولاده ومكاتبه أو مرضع أولاده وأخادم يتخدم زوجته وينفق على زوجته وصغار ولده وزمنائهم ومن كان هو مجورا على نفقتهم من خدمه وأمهات أولاده من ماله ويؤخذ كتابه مكاتبه ويعتقون اذا أدوا وله ولاؤهم ومتى رجع الى الاسلام رد ماله عليه ولم يرد ما بيع من ماله لانه بيع والبيع نظير ما يصير الى المال وفي حال لا سبل له فيها على المال واذا انقضت عدة امرأته قطعت عنها النفقة ولم يكن له عليها سبيل اذا رجع بعد انقضاء عدتها ولو برسم أو غلب على عقله بعد الردة برص به يومين أو ثلاثة فان أفاق والبيع عليه كإياع على الغائب الهارب وما كسب في ردته فهو كما ملك قبل الردة اذا قدر عليه فاذا رجع الى الاسلام دفع اليه ماله كله وان مات أو قتل قبل رجوعه الى الاسلام خمس ماله فكان الخمس لاهل الخمس والاربعة الاخماس للجماعة المسلمين وهكذا نصرتي مات لا وارث له يخمس ماله فيكون الخمس لاهله وأربعة أخماسه للجماعة المسلمين ولو قال ورثة المرتد من المسلمين قد أسلم قبل يموت كفوا البينة فاذا جاؤا بهاد دفع اليهم ماله على

الله عنه صحيحا لاشك فيه ثم طال على الزمان فلم أحفظ حفظا فشككت في خازنتي أو خازني وغيري يقول عنه خازني * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتي خازني قال حفظت لاشك فيه * أخبرنا سفيان عن أبيه عن قتادة عن أبي حسان الاعرج عن ابن عباس قال أشهد أن السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال يا أيها الذين آمنوا اذا نيايمت يديكم الى أجل مسمى * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنين وربما قال والثلاث فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم قال حفظته كما وصفت من سفيان مرارا

• أخبرني من أصدقته عن سفيان أنه قال كما قلت وقال في الاجل الى اجل معلوم * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا نرى بالسلف بأسا الورق في الورق نقدا * أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عمر كان يجيزه * أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشحيم اليهودي رجل من بني ظفر * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع الرجل شيئا إلى أجل ليس عنده أصله * أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تتبعوا إلى العطاء ولا (١٥٣) إلى الأندرو ولا إلى الدياس * أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري رضي الله

عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الامثلا بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل يدا بيد ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تتبعوا منها غائبان جاز * أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى بن عبيدة عن سليمان بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يكره بيع الصوف على ظهر الغنم واللبني ضرور الغنم الا بكيل * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن ابن عباس سئل عن الغنم فقال ان كان فيه شيء فيه الخمس * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أذينة أن ابن عباس رضي الله عنهما قال ليس في الغنم كاذبا

موار بينهم وان لم يأتوا بما فهو على الردة حتى تعلم توبته وان كانت اليقينة من برته لم تقبل وكذلك لو كان أوصى بوصية فقال متى فلفلان وفلان كذا ثم مات فشهد الموصي له ما بانه رجع إلى الاسلام لم يقبل لانها يجزان إلى أنفسهما جواز الوصية التي قد أبطلت برده ولو كان تاب ثم مات فقيل ارتد ثم مات مرتد فهو على التوبة حتى تقوم بينة بانه ارتد بعد التوبة لان من عرف بشئ فهو عليه حتى تقوم بينة بخلافه ولو قسم الحاكم ماله في الحالين حين مات وقد عرفت ردة فقامت بينة على توبته رجع بها الحاكم على من دفعها إليه حيث كانوا حتى ردها إلى ورثته وكذلك لو قسمها في موته بعد توبته ثم قامت اليقينة على ردة بعد التوبة وموته مرتد ارجع الحاكم على ورثته حيث كانوا وأهل وصاياه وأخذ منهم ما أعطاهم من ماله حتى يصير لأهل الخمس والمسلمين

(المكره على الردة)

قال الله تبارك وتعالى من كفر بالله من بعد ايمانه الا من أكره وقلبه مغمض بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فاعلهم غضب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أسره العدو فأكرهه على الكفر لم يئن منه امرأته ولم يحكم عليه بشئ من حكم المرتد قد أكره بعض من أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم على الكفر فقال ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما عذب به فقتل فيه هذا ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم باحتجاب زوجته ولا بشئ مما على المرتد ولو مات المكره على الكفر ولم تظهر له توبة ببلاد الحرب ورثته ورثته المسلمون ولو انقلبت فرجع إلى بلاد الاسلام قيل له أظهر الاسلام فإن فعل والا كان مرتدا ما امتناعه من اظهار الاسلام يحكم عليه الحكم على المرتد واذا أسر الرجل أو كان مستأمنًا ببلاد العدو فشهد شاهدان على أنه كان يأكل الخنزير ويشرب الخمر ولم يشهدا على نفس الردة ولا على كلام كفر بين ثم مات ورث ماله ورثته من المسلمين الا أن يقر وابانه مرتد فيكون ماله فيأفان أقر بعضهم برده ولم يقر بها بعضهم ورث الذين لم يقر وانصبتهم من ميراثه وبوقف نصيب الذين أقر وارتدته حتى تستبان ردة وفيها قول آخر أنه يغنم لانهم يصدقون على ما على كون ولا يوقف ولو شهد عليه شاهدان أنهم مساعده برده وقالوا ارتد مكرها وارتد محمد وأرادت محبوسا لم يغنم ماله ورثته من المسلمين ولو قال كان مخلي أمنا حين ارتد كانت تلك ردة وغنم ماله ولو ادعى ورثته أنه رجع إلى الاسلام لم يقبل منهم الا بينة ولو أقاموا بينة على أنهم رأوه في مدة بعد الشهادة بالردة صلى صلاة المسلمين قبلت ذلك منهم وورثتهم ماله ولو كان هذا في بلاد الاسلام والمرتد ليس في حال ضرورة لم أقبل هذا منهم حتى يشهد عليه شاهدان بالتوبة بعد الردة ولم أقبل من ورثته أنه ارتد مسجونًا ولا محدودًا اذا لم تقطع اليقينة أنه يحسن وحديثه

هو نبي دسره البحر * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكر الجفاء ته ابل من ابل الصدقة قال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكره فقلت يا رسول الله ان لم أجد في الابل الاجلا خيارا رابعيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطه اياه فان خيار الناس أحسنهم قضاء * أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ثعلبة بن علقمة * أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنهما قال جاء عبد فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجره ولم يسمع أنه عبد فجاء سيده يريد فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعه فاشتراه بعددين أسودين ثم لم يبيع أحدا بعده حتى يسأله أعبده هو أحر

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الكريم الجزري أخبره أن زياد بن أبي مريم مولى عثمان بن عفان أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصداقه فجاءه بظهم مسان فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم قال هلك وأهلك فقال يا رسول الله اني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يدابيد وعلمت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال إذا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بغير بغيرين فقال قد يكون البغير خيرا من البعيرين * أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه باع جلاله يدعى عصيفيرا ببعشرين بغيرا الى أجل * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة باربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيهما صاحبها بالبردة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معبود الانصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا الا كلب ماشية (١٥٣) أو ضار يانقص من عمله كل يوم

قِرَاطَان * أَخْبَرَنَا مَالِكٌ
عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ
السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ
أَنَّهُ سَمِعَ سَفْيَانَ بْنَ أَبِي
زُهَيْرٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَزْدِ
شَوْءَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مِنْ
أَقَاتَنِي كَلْبًا أَنْقَضَ مِنْ عَمَلِهِ
كُلَّ يَوْمٍ قِرَاطَانٍ قَالُوا
أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ إِي وَرَبِّ هَذَا
الْمَسْجِدُ * أَخْبَرَنَا مَالِكٌ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ
الْكَلَابِ * أَخْبَرَنَا

﴿أما أحدث المرتد في حال رده في ماله﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فلم يوقف ماله فاصنع فيه فهو جائز كما يجوز له في ماله ما صنع قبل الردة إذا وقف فلا سبيل له على اتلاف شيء من ماله بعوض ولا غيره ما كان موقوفاً فإن أعتق أو كاتب أو دبر أو واشترى أو باع فذلك كله موقوف لا ينفذ منه شيء في حال رده فإن رجع إلى الإسلام لم يزمه ذلك كله إلا البيع فإذا سخر يبعده فقد انسخ لأنه لم يكن محمولاً بينه وبين ماله في الحال الذي أحدث ذلك فيه حول الحجر إنما كان موقوفاً عنه ليقول فيعلم أن ملكه كان زائلاً عنه بالردة إن لم يتب حتى يموت فيصير فياً أو يسلم فيكون على ما كان في ملكه أولاً فلما أسلم علمنا أن فعله فيما عاك (قال الشافعي) ولو كان في رده في يده شيء يدعي أنه ملك له ثم أقر بذلك الشيء بعينه لغيره كان لغيره أخذه منه في حال رده وكذلك يلزمه ما أقر به من الدين لأجنبي وكذلك يؤخذ من ماله ما لزم الرجل غير المرتد في ماله ولو قال في عبد من عبده في حال رده هذا عبد اشتريته أو وهب لي وهو حر كان حراً ولم ينتظر إسلامه بما أقر به لغيره إنما أحدث اتلافه بلا سبب متقدم يقر به احتياطاً عليه لا حجر عنه (وفيها قول آخر) أنه إذا حجر عليه فهو كالمحجور في جميع حالاته حتى يرجع إلى الإسلام فيفك عنه الحجر

﴿جناية المرتد﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا جنى المرتد في حال رده على آدمي جناية عمدا في مثلها فصاص بالجاني عليه بالخيار أن يقتص منه أو يأخذ قدر الجناية من ماله الذي كان له قبل الردة وما اكتسب بعده أو ذلك كله سواء وكذلك أن كانت عمدا لاقصاص فيها وكذلك ما أحرق وأفسد لا دمي كان في ماله لأن مقتضه الردة (قال) وإن كانت الجناية خطأ فهي في ماله كما تكون على عاقلة إلى أجلها إذا مات فهي حالة ولا تعقل العاقلة عنه شيئا جناه في حال رده فإن كانت الجناية نفسا فهي في ماله في ثلاث سنين فإن قتل أو مات على الردة فهي حالة ولو كانت الجناية وهو لم يردت فإن كانت عمدا فهي بجنايته وهو مرتد وإن كانت خطأ فهي على عاقلة لأن الجناية لزمتهم إذ جنى وهو مسلم ولو ارتد وقتل فأرادولى القتل القتل كان ذلك له وإنافته وهو على الردة فإنه لمن وصفته من المسلمين وكذلك لو قطع أو جرح أخصصا منه ثم قتلناه على الردة فإن عمدا لالامام فقتله على الردة أو مات عليها قبل القصاص فلولوى الدم والجرح عمدا عقل النفس

(٢٠ - الامسادس)
سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع بخلا بعد أن تؤبر
فتمر بالبائع إلا أن يشترط المبتاع * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع بخلا قد أبرت
فتمر بالبائع إلا أن يشترط المبتاع * أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال ذلك المعروف إن يأخذ بعضه
طعاما وبعضه دنائير * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النمار حتى يبدو صلاحها
* أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري * أخبرنا
سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النمار حتى يبدو صلاحها * أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النمار حتى ترهق قيل يا رسول الله وما ترهق قال حتى تحمر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أرأيت إذا منع الله الثمرة فبما أخذ أحدكم ما أخيه * أخبرنا الشافعي عن حميد عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع غرة النخل حتى ترهق قيل وما ترهق قال تحمر * أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن عمره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن بيع الثمار حتى يجهز من العاعة * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تذهب العاعة قال عنه أن فقلت لعبد الله متى ذاك فقال طلوع النريا * أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي عبد الله عن ابن عباس أنه كان يبيع الثمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى بينه وبين غلامه ربا *
 أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن عمر عن عطاء بن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال ابن
 جريح فقلت أخنس جابر الخمل أو الثمر قال بل الخمل ولا ترى بل الثمر الا مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاوس أنه سمع ابن عمر
 يقول لا يبتاع الثمر حتى يبدو صلاحه وسمعنا عن ابن عباس أنه يقول لا يباع الثمر حتى يطعم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن جدي بن قيس عن
 سليمان بن عتيق عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم مثله (١٥٤) * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن

بيع الثمر حتى يبدو
 صلاحه وعن بيع الثمر
 بالتمر * قال عبد الله
 وحديثنا زيد بن ثابت
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أرخص في بيع
 العرايا * أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن دينار
 عن اسمعيل الشيباني
 أو غيره قال بعثت مافي
 رؤس نخلي بعائه وسقان
 زاد فلهم وان نقص
 فعلمهم فالت ابن عمر
 فقال نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن
 هذا الا أنه رخص في
 بيع العرايا * أخبرنا
 مالك عن نافع عن عبد
 الله بن عمر عن زيد بن
 ثابت رضي الله عنهم أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أرخص لصاحب

والجراح في مال الجاني المرتد ولو كان الجاني المرتد عبدا أو أمة فحني على من بينه وبينه القود كان لولي الجاني
 عليه الخيار في القود أو أخذ العقل فان أراد القود فهو له وان أراد العقل فهو له في رقة الجاني الا أن يفديه
 سيده فان فداءه قتل على الردة وان لم يفده قتل على الردة الأثر يتوب فيما عو يعطى ولي الجاني عليه قيمة جنائيه
 ويرد الفضل ان كان فيه فضل عن الجنائيه على سيده ولو جنى وهو مرتد عبد ثم عتقه فأختار لولي الدم العقل
 ولم يتطوع مولاه ان يفديه ببيع مرتداه وها أعطى ولي الجنائيه قيمة جنائيه وردد فضل ان كان في غنمه على
 سيده فاذا أفاق ولم يبق قتل على الردة ولا يباع الا بالبراءة من الردة والعتة وما أحدث العبد من الجنائيه في الردة
 مخالفة ما أحدث من الدين من قبل أن الجنائيه لا تسقط عن صبي ولا محجور وعده ولا عبدا لانهم باعوا من الجاني
 عليه والدين بسقط عن المحجور عليه وعن العبد ما كانوا في الرق لانه باذن رب الدين
 (الجنائيه على المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا ارتد الرجل عن الاسلام فحني عليه رجل جنائيه
 فان كانت قسلا فلا عقل ولا قود وبمز لان الحاكم الوالي الحكم عليه وليس للعالم قسلا حتى يثبت وان
 كانت دون النفس فكذلك ولو جنى عليه مرتداه أسلم ثم مات من الجنائيه فالجنائيه هدر لانها كانت غير
 ممنوعة بان يحكم فيها العقل أو قود ولو جنى عليه مرتداه فقطع يده ثم تاب ثم قطع رجله كان له القود في الرجل
 ان شاء لانه جنى عليه مسلما ولو مات كانت لهم نصف الدية لانه مات من جنائيه بين جنائيه ممنوعة وجنائيه
 غير ممنوعة

(الدين على المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا كان على المرتدين بينة قبل الردة ثم ارتد فضى عنه دينه
 ان كان حلالا وان كان الى أجل فهو الى أجله الا ان يموت فيجوز بجمته وكذلك كل ما أقربه قبل الردة لاحد (قال)
 وان لم يعرف الدين بينة تقوم ولا باقرار منه مقدم الردة ولم يعرف الا باقرار منه في الردة وأقراره جائز عليه وما
 دان في الردة قبل وقف ماله لزمه وما داب بعد وقف ماله فان كان من بيع رد البسع وان كان من ساف يقف
 فان مات على الردة بطل وان رجع الى الاسلام لزمه لان له رجوعه الى الاسلام أن ماله لم يكن خرج من يده
 «قال الربيع» ١ ولنا في قول آخره اذا ضربه مرتداه ثم مات انه يدرا عنه القود بالشبهة وبغيرم الدية
 (١) قوله وللشافعي قول آخر الخ هذا بنا - الجنائيه على المرتد فعله مؤخر من تقديم تأمل كتبه مجمعه

العربية أن يبيعها بخمرها * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا في يادون خصة أو سق ثلث داود * أخبرنا سفيان عن
 يحيى بن سعيد عن يشر بن يسار قال سمعت سهل بن أبي حنيفة يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر بالتمر الا أنه رخص في العربية
 أن تباع بخمرها تريا كلها أهلها رطب * أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن عطاء بن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن بيع المزابنة والمزابنة بيع الثمر بالتمر الا أنه رخص في العرايا * أخبرنا سفيان عن جدي بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله
 رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوائح قال الشافعي رضي الله عنه سمعت سفيان يحدث
 هذا الحديث كثيرا في طول مجالسته ما لا أحصى ما سمعته يحدثه من كبرته لا يدكر فيه أمر بوضع الجوائح لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع السنين ثم زاد بذلك وأمر بوضع الجوائح قال سفيان وكان جدي بكرب بعد بيع السنين كلاما قبل وضع الجوائح لا أحفظه
 وكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح لاني لأدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمر بوضع الجوائح * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن

جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنه سمعها تقول اتباع رجل ثر حاط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاقله وأقام عليه حتى تبين له نقصان فسأل ربا الحاط أن يضع خلف أن لا يفعل فذهبت أم المثري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تآلى أن لا يفعل خيرا فسمع بذلك ربا المال فآلى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هؤلاء . أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريح عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبع عن الخمار والمحاقلة والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع عانة فرق حنطة والمزابنة أن يبيع التمر في رؤس النخل بمائة فرق والمحاقلة كراء الأرض بالثلث والرابع . أخبرنا عبد عن ابن جريح عن أبي الزبير أنه أخبره عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبر من التمر لا يملأه كلبه بالكيل المسمى من التمر . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة يبيع التمر بالتمر كيلا ويبيع التمر بالزبيب كيلا . أخبرنا مالك عن (١٥٥) داود بن الحصين عن أبي صفيان

مولي ابن أبي أحمد عن أبي
سعد الخدري أوعن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى
عن المزابنة والمحاقلة
والمزابنة اشتراء التمر بالتمر
في رؤس النخل والمحاقلة
استكراء الأرض بالحنطة
. أخبرنا مالك عن

وله أيضا قول آخر أنه لا شيء عليه لأن الحق قتله كما أنه لو قطع يدي رجل فقطعنا يده قصاصا ثم مات من
القصاص لم يكن على آخذ القصاص شيء والحق قتله وكذلك المرتد إذا جرحه مرتدا ثم لم يمت فلا شيء
على من جرحه لأن الجرح منه كان مباحا في وقت ذلك فالحق قتله فلا شيء على من جرح

(الدين المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان المرتد دين حال أخذ من هو عليه يوقف في ماله وإن كان
الاجل فهو إلى أجله فإذا حل وقف الآن يموت المرتد قبل ذلك أو يقتل على ردة فيكون الدين إلى أجله
فإذا قبض كان فيا . « قال الربيع » في رجل جرح مرتدا ثم لم يمت ففهم أقول أن أحدهما أن يكون عليه
الدية لأنه مات ماله والقول الثاني أنه لا شيء على من جرحه وإن لم يمت من قبل أن الضربة كانت وهو مرتد
فمألف الحق الذي قتله ولا شيء على من جرحه

(ذبيحة المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى لا تؤكل ذبيحة المرتد إلى أي دين ما ارتد لأنه إنما رخص في
ذائب أهل الكتاب الذين يقررون على أديانهم (قال) فلو عد على شاة رجل فذبحها بغير إرادته ضمن قيمتها
وهكذا كل ما استملك ولو أمره أن يذبحها له وهو يملكه مرتدا ولا يملكه بل ضمن شيئا لأنه لم يتعد ولا يأكلها
صاحب الشاة (قال) ولو ذبح لنفسه أو استملك متاعا لنفسه أو قتل عبد لنفسه لم يضمن لأنه إن قتل أو مات على
ردته فكل مال وجد ناملة فهو له وإن رجع إلى الإسلام علمه يرجوعه أنه إنما جنى على ماله ولا يضمن نفسه
مال نفسه

(نكاح المرتد) قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز للمرتد أن ينكح قبل الجرح ولا بعده مسلمة لأنه مشرك
ولا ونسبه لأنه لا يحل له إلا ما يحل للمسلمين ولا كتابة لأنه لا يقر على دينه فإن نكح فصاب واحدة منهن فلها
مهر مثلها والنكاح مفسوخ ولا يكون للمرتد أن يزوجه ابنته ولا أمته ولا امرأة هو وليها مسلمة أو مشركة ولا
مسلمة ولا مشركا وإذا أنكح فأنكاحه باطل والله الموفق

(الخلاف في المرتد)

قال الشافعي رحمه الله تعالى نكاحنا بعض أهل ناهيتنا في المرتد بوجهين أحدهما أن قالنا منهم قال من ولد

معاوية . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذندان النصري أنه التمس صرفا عائنة دينار قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فقرأنا
حتى اصطرف مني وأخذ الذهب بقلبي بيده ثم قال حتى يأتي خازني أو حتى تأتي خازنتي من العائنة . « قال الشافعي » أنا كككت وعمر بن الخطاب
يسمع فقال عمرو والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا لا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا لا هاء وهاء والشعير
بالشعير ربا لا هاء وهاء . « قال الشافعي » قرأته على مالك صحيحا لا شذ فيه ثم طال على الزمان ولما أحفظه حفظا فكككت في خازنتي أو خازني وغيري
يقول عنه خازني . أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحذندان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الذهب بالورق ربا لا هاء وهاء والبر بالبر ربا لا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا لا هاء وهاء . أخبرنا عبد الوهاب الثقفي
عن أيوب عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق
بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالمح ولا الأسوا بسوا عينا بعين يدايد ولكن يبيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير
والشعير بالبر والتمر بالتمر والمح بالتمر يدايد كيف شئتم قال ونقص أحدهما التمر والمح قال أبو العباس الأصم في كتابي أيوب عن ابن سيرين ثم
ضرب عليه بنظر في كتاب الشيخ يعني الربيع . أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد وولي الأسود بن صفيان أن زيدا أبا عبيد الله أخبره أنه سأل

سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن ثمرات القربى رطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيا قص الرطب أذا يبس فقالوا نعم فنهى عن ذلك (ومن كتاب الرهن) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي النجم الهودي * أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه غنمه وعليه غرمه « قال الشافعي » رضى الله عنه غنمه زيادته وغرمه هلاكه ونقصه * أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه (ومن كتاب البين مع الشاهد الواحد) * أخبرنا عبد الله بن الحرث بن عبد الملك المخزومي عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد قال عمرو في الأموال * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة (١٥٦) بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر - ماء فلاح يضر في ذكر اسمه

من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد * أخبرنا إبراهيم بن عمرو بن المطلب عن ابن المسيب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعد أن سعد بن عبد الله عن أبيه عن جده قال وجدنا في كتاب سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد * أخبرنا الشافعي قال وذكر عبد العزيز بن المطلب عن سعيد بن عمرو

على الاسلام فارتد قتلته الى أي دين ارتد قتلته وان تاب وقال آخر منهم من رجع الى دين يظهره كالمهودية والنصرانية استتبته فان تاب قبلت منه وان لم يتب قتلته وان رجع الى دين يستحق به كازدقة وما يستحق به قتلته وان أظهر التوبة لم قبلها أو أحبه - مسوي بن من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه (قال الشافعي) فوافقنا بعض أصحابنا من المسلمين والمكيين والمشرقيين وغيرهم من أهل العلم في أن لا يقتل من أظهر التوبة وفي أن يسوي بين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه ودان دين يظهره أو دين يستحق به لان كل ذلك كفر (قال الشافعي) والحجة على من فرق بين من ولد على الاسلام ومن لم يولد عليه أن الله أنزل حدوده فلم يعلم كتابا نزل ولا سنة مضت ولا أحدا من المسلمين خالف في الحدود بين أحد من المسلمين ولد على الكفر فأحدث اسلاما أو ولد على الاسلام والقتل على الردة حد ليس للأمام أن يعطيه ولا يجوز لأحد أدامن فرضت طاعته ان يفرق بين الحدود والله أعلم

تلك الحجة على قائل القول الاول وعلى من قال قبل اظهار التوبة اذا كان رجع الى دين يظهره ولا قبل ذلك اذ رجع الى دين لا يظهره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولولا غفلة في بعض السامعين الذين لعل من نوى الأجر في تبينهم أن يؤجر ما تكلف لانه انما يكفى في هذين القولين بان يحكي فيه علم أن ليس فيه ما مذهب يجوز أن يغلط به عالم بحال وان كتاب الله تعالى ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم المعقول والقياس يدل على غير ما قال من قال هذا والله أعلم ومن أوجز ما بين به أن الامر على غير ما قبل أن يقال قد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاضربوا عنقه فهل يعد هذا القول أبدا واحدا من معنيين أن يكون من بدل دينه وأقام على تبديله ضربت عنقه كما تضرب أعناق أهل الحرب أو تكون كلمة التبديل توجب القتل وان تاب كما وجبه الزيادة الا حصان وقتل النفس بغير النفس فليس قولك واحدا منهم ما وأن يقال له لم قبلت اظهار التوبة من الذي رجع الى النصرانية والمهودية ودين أظهره ألا نك على نفعه من أنه اذا أظهر التوبة فقد صحت توبته أو قد يكون يظهرها وهو مثل على الكفر ودين النصرانية أو من تقل عنه الى دين يخفيه ولم أبيت قبول من أظهر التوبة وقد كان مستخفيا بالشرك أعلى علم أنت من أن هذا الايتوب توبة صحيحة أم قد يتوب

عن أبيه قال وجدنا في كتب سعد بن عبادة يشهد سعد بن عبادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن حزم أن يقضي بالبين توبة مع الشاهد * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد قال عبد العزيز قد كرت ذلك سهيل قال أخبرني ربيعة وهو عندى ثقة أتى حديثه ما ولا أحفظه قال عبد العزيز وقد كان أصاب سهيلا على أنه ذهب بعض حفظه ونسي بعض حديثه وكان سهيل يعد حديثه عن ربيعة عنه عن أبيه * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد * أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد سمعت الحكم بن عينة يسأل أبي وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم أقصى النبي صلى الله عليه وسلم بالبين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على بين أظهركم قال مسلم قال جعفر في الدين * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة فلان جاء بشاهد حلف مع شاهده * أخبرنا سفيان بن عيينة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما

عن أبيه قال وجدنا في كتب سعد بن عبادة يشهد سعد بن عبادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن حزم أن يقضي بالبين توبة مع الشاهد * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد قال عبد العزيز قد كرت ذلك سهيل قال أخبرني ربيعة وهو عندى ثقة أتى حديثه ما ولا أحفظه قال عبد العزيز وقد كان أصاب سهيلا على أنه ذهب بعض حفظه ونسي بعض حديثه وكان سهيل يعد حديثه عن ربيعة عنه عن أبيه * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد * أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد سمعت الحكم بن عينة يسأل أبي وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم أقصى النبي صلى الله عليه وسلم بالبين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على بين أظهركم قال مسلم قال جعفر في الدين * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة فلان جاء بشاهد حلف مع شاهده * أخبرنا سفيان بن عيينة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما

أنا بشر وأنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقض له على نحو ما سمع منه فن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذنه فانما أقطع له قطعة من النار * أخبرنا سفيان بن عيينة حدثني سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم لألفين أحدكم منكأ على أريكنه يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول ما تدرى ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه * أخبرنا سالم بن خالد عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس ليس لها الا نصف المهر ولا عدة عليها يعني لمن قال الله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة وقول الله عز وجل ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فالكف عليهن من عدة تعتدونها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى عن ابن عباس أنه قال قال المولى الذي يحلف لا يعرب امرأته أبدا * أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يقول بوقف المولى قال الشافعي رضي الله عنه فأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الانصار * أخبرنا سفيان بن عيينة سمعت الزهري قال زعم أهل العراق أن شهادة القاذف (١٥٧) لا تجوز وأشهد لأخبرني - يدين

المسبب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يكره أن تقلل شهادة بكرة أو أن تقلل شهادة ثلث وسمعت سفيان بن عيينة يحدث به هكذا مرارا ثم سمعته يقول شككت فيه قال الشافعي قال سفيان أشهد لأخبرني به فلان ثم سمي رجلا فذهب على حفظ اسمه فسألت قال لي عمرو بن قيس هو - عبيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه سعيد بن المسيب قال الشافعي وغيره برويه عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن عمر رضي الله عنه * أخبرني سفيان بن عيينة قال

توبة صالحة فلا يجوز لأحد أن يدعي علم هذا لأنه لا يعلم حقيقة علم هذا أحد من الآدميين غير المؤمن نفسه وانما تولى الله عز وجل كرمه علم الغيب أو رأيت لو قال رجل من استسبر بال كفر قبلت توبته لضعفه في استدراجه ومن أعلمه لم تقبل توبته لما انكشف به من الكفر بالله وان المنكشف بالمعصية أولى أن تنفر القلوب منه ويكاد أن يؤيس من صحة توبته لانه لا يمان من انكشف بالمعاصي سوى الشرك كان أخرى أن لا يتوب ما ألحجه عليه هل هي الا أن هذا مما لا يعلمه الا الله عز وجل وأن حكم الله تعالى في الدنيا قبول ظاهر الآدميين وأنه تولى سرارهم ولم يجعل لشي مرسل ولا لأحد من خلقه أن يحكم الا على الظاهر وتولى دنوهم السرار لا أفرادها يعلمها وهكذا ألحجه على من قال هذا القول وأخبر الله عز وجل عن قوم من الأعراب فقال الأعراب آمنوا فلم تؤمنوا ولكن قولوا ألسنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم فأعلم أنه لم يدخل الإيمان في قلوبهم وأنهم أظهر وهو حقن به دماءهم قال مجاهد في قوله ألسنا قال ألسنا نخافه القتل والفساد (قال الشافعي) وأخبر الله جل ثناؤه عن المنافقين في عدد آي من كتابه باطهار الإيمان والاستسار بالشرك وأخبرنا بأن قد جزأهم بعله عنهم بالشرك الاسفل من النار فقال ان المنافقين في الذل الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا فأعلم أن حكمهم في الآخرة النار بعله أسرارهم وان حكمه عليهم في الدنيا (١) أن أظهر والإيمان جنة لهم وأخبر عن طائفة غيرهم فقال واذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا وهذه حكاية عنهم وعن الطائفة معهم مع ما حكى من كفر المنافقين منفردا وحكى من أن الإيمان لم يدخل قلوب من حكى من الأعراب وكل من حقن دمه في الدنيا بما أظهر مما يعلم جل ثناؤه خلافه من شركهم لانه أمانا انه لم يول الحكم على السرار غيرة وأن قد دلى نبي الحكم على الظاهر وعانهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقتل منهم أحدا ولم يجبه ولم يعاقبه ولم ينعهم سهمه في الاسلام اذا حضر القتال ولا مناة مكة المؤمنين وموارثهم والصلاة على موتاهم وجميع حكم الاسلام وهو لا من المنافقين والذين في قلوبهم مرض والأعراب لا يدينون ديننا يظهر بل يظهر من الاسلام ويخفون بالشرك والتعطيل قال الله عز وجل يخفون من الناس ولا يخفون من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول فان قال قائل فلعل من سميت لم يظهر شركه مع منة آدمي وانما أخذ برأيه (١) قوله وأن حكمه عليهم في الدنيا الخ لعله أصله وأن حكمه عليهم في الدنيا أن أظهر والإيمان أن الإيمان الخ تأمل

أخبرني الزهري فلما قلت سألت فقال لي عمرو بن قيس وحضر المجلس معي هو - عبيد بن المسيب رضي الله عنه قلت لسفيان أشككت حين أخبرك - عبيد بن المسيب قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلي الشك * وأخبرني من أتى من أهل المدينة عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما جلد الثلاثة استتابهم فجميع اثنان فقبل شهادتهما وأبى أبو بكر أن يرجع فرد شهادته * أخبرنا سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما قال لا يطق المختلعة الطلاق في الأمة لانه طلق ما لا يملك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلق مئة الا التي فرض لها الصداق ولم يدخلها حسبها نصف المهر * أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا سمعت الشافعي يقول سئل أوجنفة عن الصائم يأكل ويشرب ويوطأ الى المصراع الفجر وكان عنده رجل نبيل فقال رأيت ان طلع الفجر نصف الليل فقال الزم الصمت يا أعرج * أخبرني عبد الله بن مؤمل عن ابن أبي مليكة قال كتبت الى ابن عباس من الطائف في جاريتين ضربت احدهما الاخرى ولا شاهد عليهما فكتب الى ان احبسهما بعد العصر ثم اقرأ عليهما ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا فلعنوا

[illegible]

وعبد الرحمن تحلفون
وتستحقون دم صاحبكم
قالوا لا قال فتحلف يهود
* أخبرنا سفيان بن
عيينة والثقفى عن
يحيى بن سعيد عن بشر
ابن يسار عن سهل بن أبي
حزمة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بدأ بالأنصارين
فلما لم يحلفوا رد الأيمان
على يهود * أخبرنا
مالك عن يحيى عن بشر
ابن يسار عن النبي صلى
الله عليه وسلم لم يحلفه
* أخبرنا مالك بن أنس
عن ابن شهاب عن سليمان
ابن يسار أن رجلا من
بنى سعد بن لث أجرى
فرسا فوطئ على أصبع
رجل من جهينة فقتل
مها فأت فقال عمر الذين

(١) أسرارهم (١) فقد سمع من عدد منهم الشرك وشهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم فهم من بحمده وشهد شهادة الحق فتركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أظهر ولم يقفه على أن يقول أقر ومنهم من أقر بما شهد به عليه وقال ثبت إلى الله وشهد شهادة الحق فتركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أظهر ومنهم من عرف النبي صلى الله عليه وسلم عليه (أخبرنا) صفوان بن عيينة عن الزهري عن أسامة بن زيد وقال شهدت من نفاق عدل الله بن أبي ثلاثة مجالس فإن قال قائل فقد قال الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم لا نصـل على أحد منهم مات أبدا ولا نعـم على قبره منهم كـفروا بما نهى الله عنـه وقوله وهم كـافرون قيل فهذه آيات من آياتنا وخلاف ما قال من خالفنا فأما أمره أن لا يصلى عليهم فإن صلواته باي هو وأما مخالفة صلاة غيره وأرجو أن يكون قضى إذا أمره بترك الصلاة على المنافقين أن لا يصلى على أحد الا يغفر له وقضى أن لا يغفر له قيم على شركه فهما عن الصلاة على من لا يغفر له فان قال قائل ما دل على هذا قيل لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليهم مسلما ولم يقتل منهم بعد هذا أحد وأترك الصلاة صباح على من قامت الصلاة عليه طائفة من المسلمين فلما كان جائزا أن يترك الصلاة على المسلم اذا قام بالصلاة عليه بعض المسلمين لم يكن في ترك الصلاة معنى يغير ظاهر حكم الاسلام في الدنيا وقد عاثرهم حذيفة فعرفهم باعيانهم ثم عاثرهم مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وهم بصـلون عليهم وكان عمر رضي الله عنه اذا وضعت جنازة فرأى حذيفة فان أشـر إليه أن اجلس جالس وان قام معه صلى عليها عمر ولا يمنع هو ولا أبو بكر قبله ولا عثمان بعده المسلمين الصلاة عليهم ولا شيامن أحكام الاسلام ويدعها من تركها فعنى ما وصفت من أمه انا أبيع تركها من مسلم لم لا يعرف الا بالاسلام كان أجوز تركها من المنافقين فان قال فاعمل هذا النبي صلى الله عليه وسلم خاصة قيل فلم لم يقتل أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على رضي الله عنهم ولا غيرهم منهم أحد ولم يمنعهم حكم الاسلام وقد علمت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي اشرب النفاق بالدينة (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا ما ترك

(١) قوله فقد سمع الخ هو الجواب عن الأيراد والأظهر أن نفاقه سمع الخ وهذا التعبير كثير في عبارات المتقدمين وقوله من مسلم ومن المنافقين المقام لمعنى فعلها بعينها تأمل

ادعى عليهم تحلفون فحينئذ بينا ما مات منها فأبوا ونحرجوا من الإيمان فقال للأخضر إن حلفوا أنتم فأبوا (ومن كتاب اختلاف رسول
الحديث) ورواه المعادينها * أخبرنا صفوان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه نهى عن الطيب
قبل زيارة البيت وبعد الحجرة قال - سالم فقالت عائشة رضى الله عنها طهيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي لأحرامه قبل أن يحرم ولعله
قبل أن يطوف بالبيت وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق * أخبرنا ابن عيينة عن زياد بن علاقة عن عمه قال سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم يقرأ في الصبح والتخل بأشواق قال الشافعي رضى الله عنه يعني بقاف * أخبرنا صفوان عن - مرثد كدام عن الوليد بن سريج عن عمرو
ابن حريث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح والليل أذاع - من قال الشافعي رضى الله عنه يعني قرأ في الصبح إذا لمس كورت
* أخبرنا - لم بن خالد وعبد الحميد بن عبد العزيز عن ابن جريح قال أخبرني محمد بن عباد بن جعفر أخبرني أبو سلمة بن - صفيان وعبد الله بن عمرو والعائذي
عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى إذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر
عيسى أخذت النبي صلى الله عليه وسلم - له خلف فرمعه قال وعبد الله بن السائب حاضر ذلك * أخبرنا صفوان ثنا أبو يعقوب عن

مسلم عن مسروق عن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتهمي وتره الى السحر * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن نوبان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالجم فمجد ومجد الناس معه الأرجل قال أراد الشجرة * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت أنه قرأ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجم فلم يسجد فيها * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد فسجد أضيى على الله عليه وسلم ثم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ترأفان عندك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة فلم تسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم كنت اماما فلومجرت سجدة * أخبرنا عبد الوهاب عن أبواب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مكة والمدينة آمنه الا يخاف الا الله يصلي ركعتين * أخبرنا صفيان عن (١٥٩) الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أول

ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزبد في صلاة الحضرة وأمرت صلاة السجدة فما شأن عائشة كانت تتم الصلاة قال انها تأولت ما تأول عثمان رضي الله عنه أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكافوا بأخون بالأحدث والأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا عبد العزيز بن

رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد من أهل دهرته حدا بل كان أقوم الناس بما افترض الله عليه من حدوده صلى الله عليه وسلم حتى قال في امرأة سرق فتففع لها انما أهلاك من كان قبلكم أنه كان اذا سرق فيهم الشريفة تركوه وانما سرق فيهم الوضع قطعوه وقد آمن بعض الناس ثم ارتد ثم أظهر الايمان فلم يقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل من المرتدين من لم يظهر الايمان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها ووجههم على الله فأعلم أن حكمهم في الظاهر أن تمنع دماؤهم باظهار الايمان ووجههم في المعيب على الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل تولى منكم السرائر ورود أعنيكم (١) بالبينات فتوبوا الى الله واستروا بترانه فانه من يبدلنا صفحته نقيم عليه كتاب الله عز وجل وقال صلى الله عليه وسلم انما أنا بشر مثلكم وانكم تخطون الى فلعن بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذنه فانما أقطع له قطعة من النار فأعلم أن حكمه كله على الظاهر وأنه لا يحمل ما حرم الله وحكم الله على الباطن لان الله عز وجل تولى الباطن وقال عمر بن الخطاب رجل أظهر الاسلام كان يعرف منه خلافه في لأحبل منه وذا فقال أما في الاسلام ما عاذني فقال أجل أن في الاسلام ما عاذني استعاذ به قال ولوليه لم قائل هذا القول شاعرا وصفنا الا الله وافقنا على قتل المرتد وأن يجعل ماله فيأفك كان حكمه عنده حكم المحارب من المذركين وكان أصل قوله في المحارب أنه اذا أظهر الايمان في أي حال ما كان إدارا ونحوه سيف وغيرها أو على أي دين كان حقن دمه كان ينبغي ان يمنع من أن يقتل من أظهر الايمان ما حال كان والى أي دين كان رجع «قال الربيع» اذا قال بعض الناس فهم المشركيون واذا قال بعض أصحابنا أو بعض أهل بلدنا فهو مالك

(خلاف بعض الناس في المرتد والمردة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا بعض الناس في غير ما حالفنا فيه بعض أصحابنا من المرتد والمردة فقال اذا ارتدت المرأة الحرة عن الاسلام حبت ولم تقتل وان ارتدت الأمة تخدم القوم دفعت اليهم وأمروا

(١) اهله بالشهاد وحرر الرواية اه كته مصححه

محمد عن عمار بن غزيرة عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن معاذ رضي الله عنه قال قال جابر بن عبد الله كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمان غزوة تبوك ورسول الله صلى الله عليه وسلم يبرده - دان أنحن اذا هو بجماعة في طل نجرة فقال ما هذه الجماعة قالوا رجل صائم أجده الصوم أو كلمة نحوها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من الر الصوم في السفر * أخبرنا صفيان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال ليس من امبرام صيام ثم امرهم * أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب فوق رأسه الماء من العطش أو من الحرق فيل يا رسول الله ان طائفة من الناس صاموا حين صمت فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكديد عابده فشرب فأفطر الناس * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع النعيم فصام الناس معه فقبل

له يا رسول الله ان الناس قد شق عليهم اليوم فدا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون فانظر بعض الناس وصام بعض فقلعه
 ان ناسا صاموا فقال اولئك العصاة قال الشافعي وفي حديث الثقة عن الدراوردي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر قال خرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عام الفتح في رمضان الى مكة فصام وأمر الناس أن يظفروا وقال تقووا العدوكم فقبل ان الناس أبوا أن يظفروا حين
 صمت فدا بقدر من ماء فشرب ثم ساق الحديث * أخبرنا الثقة عن جده عن أنس رضي الله عنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فنا الصائم ومننا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم * أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن
 أبي المطلب عن عمران بن حصين قال أسرا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل وكانت ثقيف فندأرت رجلين من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم ففداهم النبي صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهم ما ثقيف * أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن أبي أيوب (١٦٠) الانصاري عن أبي بن كعب قال قلت يا رسول الله اذا جامع أحدنا فأكسل فقال النبي صلى الله عليه وسلم

يفسل مامس المرأة
 ولينوضأ ثم ليصل
 * أخبرنا مالك عن
 يحيى بن سعيد عن
 سعيد بن المسيب ان أبا
 موسى الأشعري رضي
 الله عنه أتى عائشة أم
 المؤمنين رضي الله عنها
 فقال لقد شق علي
 اختلاف أصحابي
 محمد صلى الله عليه وسلم
 في أمر إني لأعظم أن
 أستقبل به فقالت ما هو
 ما كنت سألت عنه أمك
 فلتني عنه فقال لها
 الرجل يصيب أهله ثم
 يكسل ولا ينزل قالت اذا
 جاوز الختان الختان
 فقد وجب الفسل فقال
 أبو موسى لا أسأل عن

بأن يجبروها على الاسلام قال وكانت محبته في أن لا تقتل المرأة على الردة شيأ رواه عن عاصم عن أبي رزبن عن ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهما في المرأة تزدد عن الاسلام تحبس ولا تقتل وكلني بعض من يذهب بهذا المذهب
 ويحضرنا جماعة من أهل العلم بالحديث فسألناهم عن هذا الحديث فعلمت واحدا منهم سكوت عن أن قال
 هذا خطأ والذي روى هذا اليس من ثبت أهل العلم حديثه فقلت له قد سمعت ما قال هؤلاء الذين لا شئ في علمهم
 بحديثك وقد روى بعضهم عن أبي بكر أنه قتل نسوة ارتدن عن الاسلام فكيف لم تصر اليه قال اني انما ذهبت
 في ترك قتل النساء الى القياس على السنة لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء من أهل دار
 الحرب كان النساء ممن ثبت له حرمة الاسلام أولى عندي أن لا يقتلن وقلت له أوجعلتن قيساء على أهل
 دار الحرب لان الشرك جمعهم (٢) قال لا قلت ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما زعمت عن قتل الشيخ
 الفاني والاجير مع نهييه عن قتل النساء فان قلت نعم قلت أفرأيت شيئا أو نيا أو أجيرا ارتدنا فقتلناه أم
 ندعهما لعلك بالقياس على أهل دار الحرب فقال بل أقتلها قلت فمرجل ارتد فقتله قال فاقوله قلت
 وأنت لا تقتل الرهبان من أهل دار الحرب (٣) قال لا قلت وتغنم مال الشيخ والاجير والراهب ولا تغنم مال
 المرتد قال نعم قلت لم الآن المرتد لا يشبه أهل دار الحرب قال ما يشبهه قلت أجل ولئن كنت علمت أنه لا
 يشبهه فأردت أن تشبهه على أهل الجهالة ليسر قولك فاذالم أقتل النساء من أهل دار الحرب لم أقتلن ممن ثبت
 له حرمة الاسلام يسر هذا الى قلوبهم مجهولهم والغباء الذي فيهم وإن تعلم أن ايس في هذا القول أكثر من
 تعقلهم أن هذه المنزلة قريبة من المأثم الآن يعفو الله عز وجل ولئن كان هذا اجتهدا ان من نسب الى العلم لم
 بالقياس لجاهل بالقياس أرايت اذا كان حكم المرتد عندك أن لا تقتل كيف حبستهم وأنت لا تحبس
 الحربية انما تنسبها وتأخذ مالها وأنت لا تنسأ من هذه ولا تأخذ مالها أرايت لو كان الحبس حقا عليها كيف
 عطلت الحبس عن الامة المرتدة اذا احتاج اليها أهلها أرايت أهل الامة اذا احتاجوا اليها وقد عرفت انقطعها
 اذا سرفت وقتلها اذا قتلت ولا تدفعها اليهم لحاجتهم اليها قال نعم قلت لان الحق لا يعطل عن الامة كما لا يعطل
 عن الحرية قال نعم قلت فكيف عطلت عن الحبس ان كان حقا في هذا الموضع أو حبست الحرية ان لم يكن

هذا أحبا بعدك أبدا * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني ابراهيم بن محمد بن يحيى بن زيد بن ثابت عن خارجة
 ابن زيد عن أبيه عن أبي بن كعب أنه كان يقول ليس على من لم ينزل غسل ثم نزح عن ذلك أبي بن كعب * أخبرنا الثقة عن يونس بن يزيد
 عن الزهري عن سهل بن سعد الأعدي قال بعضهم عن أبي بن كعب ووقفه بعضهم على سهل بن سعد قال كان الماس من الماشي في أول
 الاسلام ثم ترك ذلك بعد وأمر بالافسل اذا مس الختان الختان * أخبرنا سفيان عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري
 رضي الله عنه سأل عائشة رضي الله عنها عن التواء الختانين فقالت عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقى الختانان أو مس الختان
 الختان فقد وجب الفسل * أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة رضي الله عنها قالت قال النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا قعد بين الشعب الأربع ثم ألقى الختان الختان فقد وجب الفسل * أخبرنا الثقة عن الاوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه أو يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت اذا التقى الختانان فقد وجب الفسل قالت عائشة رضي الله عنها فلعنت أنا والنبي صلى
 الله عليه وسلم فأنزلنا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم

في بعض اسفاره فانقطع عقدي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ما غفرت آية التيمم * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال تيمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب * أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فزلت آية التيمم فتمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب * أخبرنا أراهم بن محمد عن أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاوية عن الأعرج عن ابن الصمة قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يسول فتسبح بحمد الله ثم تيمم وجهه وذراعيه * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان أن أبا ناجد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦١) كان وجعا فأمرا بأكبر أن يصلي بالناس فوجد النبي

الحبس حقا قال وقلت له هل تعدوا الحرة أن تكون في معنى ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بذل دينه فاقتلوه فتكون مبدلة دينها تقتل أو يكون هذا على الرجل دونها فن أمرنا بحبسها وهل رأيت حبسا قط هكذا إنما الحبس لبيّن لك الحد فعد بانك كفرها فإن كان عليها قتل قتلها وإن لم يكن فالحبس لها اطملم قال فتقول ماذا قلت أقول ان قتلها نص في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله من بذل دينه فاقتلوه وقوله لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا به أو حصان أو قتل نفس بغير نفس كانت كافرة بعد إيمان فحل دمها كما إذا كانت ذانية بعد إحسان أو قاتلة نفس بغير نفس قتلت ولا يجوز أن يقام عليها حد ويعطى الآخر وأقول القياس فيها على حكم الله تبارك وتعالى لو لم يكن هذا أن تقتل وذلك أن الله تعالى لم يفرق بينا وبين الرجل في حد قال الله تبارك وتعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» وقال جل ذكره «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» وقال «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة» فقال المسلمون في اللاتي يرمين المحصنات يجلدن ثمانين جلدة ولم يفرقوا بيننا وبين الرجل يرمي أذمرت فكيف فرقت بيننا وبين الرجل في الحد (قال الشافعي) عفا الله عنه فقلناه النص عليك والقياس عليك وأنت تدعي القياس حيث تخالفه فقال أمان أبو يوسف فد قال قولكم فزعم أن المرتدة تقتل فقلت أرجو أن يكون ذلك خيرا له (قال الشافعي) ما يزيد قوله قولنا قوة ولا خلافه وهنا وقلت لبعض من قال هذا القول قد خالفه في المرتدة أيضا الكتاب والسنة في موضع آخر قلت أليس الأحياء مالكي أموالهم قال بلى قلت وإنما نقل الله ملك الأحياء إلى ورثتهم بعد موتهم لأن الميت لا يملك قال بلى قلت والحي خلاف الميت قال نعم قلت أفرايت المرتدة عناق دار الإسلام أسيرا أو هاربا أو معتوها بعد الردة أليس على ملك ماله لا يورث لأنه حي ولا يحل دينه المؤجل قال بلى قلت أفرايت إذا ارتد بطرسوس ولحق بدار الحرب زناه فتهرب أو كان يقاتل ونحن نراه أبشرك أنه حي قال لا قلت وإنما ورث الله عز وجل الأحياء من الموتي قال إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فما نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقال عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كن لهن ولد فلكن الربع مما تركن قال نعم قلت فكيف زعمت أن المرتدة يورث كما يورث الميت ويحسب له دينه المؤجل واعتق أمهات أولاده ومدبريه في حقوقه بدار الحرب ونحن على يقين من حياته أبشرك عليك أن هذا خلاف كتاب الله عز وجل أن ورثتم من حي وإنما ورث الله الموتي والموتى خلاف الأحياء وفي توريثك من حي خلاف حكم الله عز وجل والدخول فيما عت على من جعل أنك تنزع حكمه قال ومن هو قلت عمر وعثمان قضيا في امرأة المفقودة تبرص أربع سنين ثم تعد عدة المتوفى ثم تنكح والمفقود من لا يسمع له بذكر وقد

بالناس فوجد النبي صلى الله عليه وسلم خفة غافقة دالي جنب أبي بكر فأم النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وهو قائم * أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن يحيى ابن سعيد عن أبي مليكة عن عبيد بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنهم خرجوا يشيعونه وهو مريض فصلى جالسا فصلوا خلفه جلوسا * أخبرنا ابن أبي فديك عن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم عاشوراء ويأمر بصيامه * أخبرنا مالك عن

(٣١ - الام سادس) هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه فرأيت في الجاهلية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه * أخبرنا سفيان عن الزهري عن جدي بن عبد الرحمن قال سمعت معاوية ابن أبي سفيان يوم عاشوراء وهو على المنبر منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج من كه قصه من شعر يقول ابن عباس كم بأهل المدينة لقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا ويقول إنما هلك بنا سائرنا جيع اتخذها ناسا وهم ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا اليوم يقول إني صائم فمن شاء منكم فليصم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جدي بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية

ابن ابي سفيان عام حج وهو على المنبر يقول يا اهل المدينة أين علمائكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء منهم فليصم ومن شاء فليفطر * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث يعني ابن سعد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكركم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كره فليدعه * أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي رز يد يقول سمعت ابن عباس يقول ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوماً يتجرى صيامه على الأيام إلا هذا اليوم يعني يوم عاشوراء * أخبرنا سفيان عن الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي قال وكان (١٦٣) الحسن أرضاهما عن أبيهما أن علياً رضي الله عنه قال لابن عباس إن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الجوارح الهلالية * أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود رضي الله عنه يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نخصى فنهانا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رخص لنا أن نسلخ المرأة إلى أجل بالشئ * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد ابن معاذ عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن

يكون الأغلب من هذا أنه مات وقد يفرق بين المرأة وزوجها بأشياء من عجز عن جماعها وغير ذلك فنبأ للضرر وفي ذهابه مفقود واضرر قد يغلب على الظن موته فقلت لا يجوز أن يؤذن لها تنكح بعد مدة وإن طالت حتى تكون على يقين من موته لأن الله عز وجل إنما جعل عليها العدة بعد موته ثم قلت برأيك لا متقدم لك فيه وقضيت قولك وحديثك تورث من الحي في ساعة من نهار وإنما ورث الله عز وجل من الموتي فلو لم تر على هذا كنت لم تبع من قول الامامين شيئاً إلا دخلت في أعظم منه وأولى بالعبث وقلت له أنت تزعم أن القول الذي لا كتاب فيه ولا سنة لا يجوز إلا خبراً لازماً أو قياساً (١) فقولك في المرأة لا تقتل خبر قال لا لأنه إذا لحق بدار الحرب لم أقدر على قتله ولا استتابته قات أفرأيت إذا هرب في بلاد الإسلام أتقدر في حال هربه على قتله أو استتابته قال لا قلت وكذلك لو عتبه بعد الردة أو غلب على عقله بمعنى لم تكن قادر على قتله ولا استتابته قال نعم قلت فالعلة التي اعتلت بها من أنك لا تقدر على قتله ولا استتابته في هذين العنيين ولا تزال قسمت ميراثه فيهما وحكمت عليه حكم الموتي فلا أسمع قولك مع خلافه الكتاب لا يتناقض وهذا الذي عبت على غيرك أقل منه (قال) وقلت له أرايت لو كانت ردة ولحوقه بدار الحرب توجب عليه حكم الموتي أما كان يلزمك أن ترجع بعد لحوقه بدار الحرب تأييداً أن تعصى عليه حكم الموتي قال لا أمضي ذلك عليه وقد رجعت قلت فرذته إذا عتبه ولحوقه لا يوجبان حكم الموتي عليه (قال الشافعي) وقلت لبعضهم أرايت إذا حكمت عليه وهو بدار الحرب حكم الموتي فأعفت أمهات أولاده ومدربريه وأحلت دينه البعيد الأجل وقسمت ميراثه بين ورثته ثم رجعت تأييداً وذلك كله قائم في أيدي من أخذه وأمهات أولاده والمدربرون حضور هل يجوز في حكم مضي الآن أن ترده وتنفذه قال لا قلت فقل في هذا أيها المشتان شئت فهو نافذ وإن شئت فهو مردود قال بل نافذ في مدربريه وأمهات أولاده ولا يرجعون رقيقاً وفي دينه فلا يرجع إلى أجله وإن وجدته قائماً بعينه لأن الحكم بنفذه وما وجدت في أيدي ورثته رددته لأنه ماله وهو حي فقلت له إنما حكمت في جميع ماله الحكم في مال الميت فكيف أنفذت بعصا ورددت بعضاً أرايت لو قال قائل بل أنفذ لو رثته لأنهم يعودون عليه في حاجته ويرثهم ولا أنفذ لغرمائه ولا مدربريه ولا أمهات أولاده ألا يكون أقرب إلى أن يكون أعقل شئ من ذلك وإن كان هذا مما لا يجوز لأحد أن يفتي به (قال) وقلت له أيعدو المرتدان يكون كافراً أو مؤمناً قال بل كافر قلت فقد أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكيف

(١) قوله فقولاً في المرأة لا تقتل الخ لعله في المرتد لا يقتل لأن الكلام مع الخصم على المرأة قد انتهى وهو الآن في ثوب المرتد إذا لحق بدار الحرب كما يدل عليه الجواب وبقي الكلام تأمل اه صححه

على رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنازة ثم جلس * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال بعد كذا أو تزودوا وادخروا * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد بن عبد الله أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر قد كنت ذلك لعمر رضي الله عنها فقالت صدق سمعت عائشة تقول دفن ناس من أهل البادية حضرة الأضي في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخروا الثلاث وصدقوا بما بقي قالت فلما كان بعد ذلك قيل لرسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم يحملون منها الولد ويتخذون منها الأسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك أوجافاً قالوا يا رسول الله

نهبتا عن أكل لحوم الضعفاء بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من أجل الدافاة التي دفت حضرة الاضحى فكلوا
واذخروا وتصدقوا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تقولون في الشارب
والزاني والسارق وذلك قبل أن تنزل الحدود فقالوا الله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هن فواحش وفيهن عقوبة وأسوأ السرقه
الذي يسرق صلاته ثم ساق الحديث * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس انه قال سمعت عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول الرجيم في كتاب الله حق على كل من زنى اذا أحصن من الرجال والنساء اذا قامت عليه البيعة أو كان الحبل أو الاعتراف
* أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب (١٦٣) رضي الله عنه اياكم أن تهلكوا

عن آية الرحمن أن يقول
قائل لا نجد حديث في
كتاب الله فقد رجم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورجنا فوالذي
نفسى بيده لولا ان يقول
الناس زاد عمر في كتاب
الله لكتبته الشيخ
والشيخة اذا زنيا
فارجوهما البتة وانافد
قرأناها * أخبرنا مالك
وابن عيينة عن ابن
شهاب عن عبيد الله بن
عبد الله عن أبي هريرة
وزيد بن خالد وزاد
سفيان وشبل أن رجلا
ذكر أن ابنه زنى بامرأة
رجل فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا قضين بينكما بكتاب
الله فلد ابنه مائة وغريمه
عاما وأمر أن يسأان
يغدو على امرأة الآخر
فان اعترفت فارجها
فاعترفت فارجها
* أخبرنا عبد الوهاب

ورثت المسلم من الكافر قال قد كانت ثبت له حرمة الاسلام قلت أفرأيت لو مات بعض ولده وهو
مرتدا أو رثه منه قال لا لانه كافر قلت ما بعدك والله يصلحنا واياك من أن تقف على تصحيح قول
نفسك أو تتبع السنة ان زعمت أن حاله ان ثبت له حرمة الاسلام حال المسلمين في ان يورث بعد ذلك فكذلك
ينبغي له أن يرث وان زعمت أن انتقاله عن الاسلام منه ذلك ثم حول حكمة حتى صرت فقلته وتجعله في أسوأ
من حال المشركين والمحاربين لان لك أن تدعهم من القتل وليس لك تركه منه فكيف ورثت منه مسلما وهو كافر
(قال الشافعي) رحمه الله فقال أوقال بعض من حضره ممن يقول بقوله أو هما إنما أخذنا بهذا أن عليا رضي الله
عنه قتل مرتدا وأعطى ورثته من المسلمين ميراثه فقلت له سمعت من أهل العلم بالحديث منكم من يزعم أن
الحفاظ لم يحفظوا عن علي رضي الله عنه قسم ماله بين ورثته من المسلمين ونخاف أن يكون الذي زاد هذا غلط
وقلت له أرايت أصل مذهب أهل العلم أليس اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يكن في أحدمه حجة
قال بلى قلت فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فكيف خالفته (قال
الشافعي) رحمه الله فقال فعليه أن أراد الكافر الذي لم يكن أسلم فقلت له أفترى في الحديث دالة على ذلك قال قد
يحتمل قلت فان جاز هذا لك لم يجز الا بان يكون المرتد يرث ولده وزوجته لو ماتوا مسلمين وهو في رذته ويكون
حكمه حكم المسلمين في الميراث قال ما أقول بهذا قلت أجل ولا أن تحول الحديث عن ظاهره بغير دالة فيه
ولا في غيره عن الحديث عنه ولو جاز جاز أن يقال هذا في أهل الاوثان من المشركين خاصة فأما أهل الكتاب
فيريهم المسلمون كما ينكحون نساءهم قال فأنما قلت ذلك لشيء رويته عن علي رضي الله عنه ولعل عليا قد علم
قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت أفعلت عليا رضي الله عنه روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فتقول
قد رواه ولم تقل ذلك الا بعلم قال ما علمت قلت فيمكن أن يكون علي رضي الله عنه لم يسمعه قال نعم وهو شبهه أن
لا يكون ذهب عليه (قال الشافعي) رحمه الله فقيل له ليس بثابت عن علي رضي الله عنه وقد كتمونا على انه ثابت
فلم يكن لك فيه حجة وبعاد عليك بأكثر من حجة فان كانت فيها حجة لزمك ما زعمت انه يلزمك وغيرك وان
لم يكن فيها حجة استدلت على أنك لم تحتاج بشيء تجوز الحجته قال وما هو قلت روى عن معاذ بن جبل رضي الله
عنه أنه ورث مسلما من كافر أحسبه ذميا وروى عن معاوية أنه ورث المسلم من الكافر ولم يرث الكافر من
المسلم لانه بلغه أن رجالا منعهم من الاسلام أن يحرموا ما رث أبائهم وأعجب مسروق بن الابدع وقاله غيره
فقال زريهم ولا يرثونا كما يحل لنا نسائهم ولا يحل لهم نسائنا وروى عن محمد بن علي يرث المسلم الكافر وعن سعيد
ابن المسيب وفي هذا المعنى قول معاذ بن جبل وهو يجوز عليك أن يقال لم يذهب عليه قول النبي صلى الله عليه
وسلم وفيه معه من سمينا وغيرهم وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ما زعمت انه يحتمل من أن يكون

عن يونس عن الحسن عن عبادة يعني ابن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني فدخل الله لهن سبيل البكر بالبكر
جلد مائة وتغريب عام والثلث بالثلث جلد مائة والرجم وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حطان الرقائشي فلا أدري
أدخله عبد الوهاب بينهما فترك من كتابي حين حوالة وهو في الأصل أو لا والاصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عني * أخبرنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فاجلدوه * أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن
حماد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل دم امرئ
مسلم الا من احدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس * أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن الثقة عنده

عن حدثه أو عن عبيد الله بن عبد الله بن العدي عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن برضاعة يطرح فيها الكلاب والحيض فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الماء لا ينجسه شيء * أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبول أحدكم في الماء الدائم ثم يغسل منه * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح بإسناد لا يحضر في ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجس وفي هذا الحديث بقلال هجر قال ابن جريح وقد رأيت قلال هجرة لقلة تسع قربتين أو قربتين وشياً * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦٤) نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس

حتى تطلع الشمس * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتجرى أحدكم فيصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبيد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها فإذا استوت فارتها فإذا زالت فارقها فإذا دنت للغروب فارتها وإذا غربت فارقها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب

الحكم على بعض الكافرين دون بعض فنورث المسلم من الكافر الكتابي كما يحل لنا نسأوهم قال لا يجوز إذا جاء الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يؤخذ بحملته ولا يترك إلا بدلالة عنه أو من يروى الحديث عنه وقد يذهب على معاذ وغيره بعض حديثه (قال الشافعي) رحمه الله فقيل له أقلاماً رأيتك ترى أن لك الحجة في شيء إلا لمثل مثله أو أكثر منه ثم زعمت أنه ليس بحجة ثم لا يمنع ذلك من العودة لمثله فإن كان هذا غباء فلو أمسكت عن أن تحتج وإن كان هذا عداً أن تلس على جاهل فهذا أسوأ الحالك فيما بينك وبين الله عز وجل ولعله لا يسل ذلك وقد أدخلت عالماً كثيراً من أهل الغفلة والاستعجال بأن يكونوا مفتين في خلاف كثير من الكتاب والسنة فقال منهم قائل فهل رويت في ميراث المرتد شيئاً عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقلت إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الكافر لا يرث المسلم وكان كافراً في السنة كفاية من أن ماله مال كافر ولا وارث له فأنما هو في وقدرى أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى ابن عباس رضي الله عنهما وزيد بن ثابت رضي الله عنه يسألهم عن ميراث المرتد فقالا لبيت المال (قال الشافعي) يعنيان أنه في (قال الشافعي) رحمه الله فقال فكيف حسنته قلت المال ثلاثة أصناف صدقة وغنيمة وقوتل عليها وليس بواحد من هذين وفي قسمته في سورة الحشر بأن كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة والأربعة للأخماس للجماعة أهل النية قال فقال بعضهم فإن من أصحابكم من زعم أن ابن خطل ارتد فقتله النبي صلى الله عليه وسلم ولم نسمع أنه غنم ماله فقلت له أتم تنسبون أنفسكم إلى الصبر على المناظرة والنصف وتنسبون أصحابنا إلى الغفلة وأنهم لا يسلكون طريق المناظرة فكيف صرت إلى الحجة بقول واحد هو وأصحابه عندك كما تنصف قال أفعلمت أن النبي صلى الله عليه وسلم غنم مال ابن خطل قلت ولا علمته ورث ورثته المسلمين ولا علمت له مالا أفرأيت أن جاز لك أن توهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغنمه لانه لم يرعونه غنمه لا يجوز لأحد أن يتوهم أن النبي صلى الله عليه وسلم غنمه قال نعم ولا يجوز لأحد منهما ثم يجوز لثالث أن يقول لم يكن له مال ثم لو أخزب التوهم جاز أن يقال كان له مال فغنم بعضه قال لا يجوز هذا قال فقد زعم بعض أصحابك أن رجلاً ارتد في عهد عمر رضي الله عنه ولحق بدار الحرب فلم يتعرض عمر لماله ولا عثمان بعده فأنما لا نعرف هذا أنا ابتاع عمر ولا عن عثمان ولو كان خلاف قولك وبما قلنا شبه قال فكيف قلت أنت تزعم أنه إذا لحق بدار الحرب قسم ماله وتروون عن عمر وعثمان أنهم مالم يقسماه وتقول لم يتعرض له وقد يكون بيدي من وقته أو يكون ضمنه من هو في يده ولم يبلغه موته فيأخذ فيه (قال الشافعي) فقال منهم قائل فكيف قلت إذا ارتد أحد الزوجين لم يفسخ النكاح إلا بمضي العدة قلت قلته أنه في معنى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت إذا كان الزوجان الوثنيان متناكحين فأسلم أحدهما فخرم على الآخر قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم منتهى بينونة المرأة من الزوج أن تمضي عدتها قبل

رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن الصبح فصلاها بعد ما طلعت الشمس ثم قال من نسي الصلاة أن فليصلها إذا ذكرها وإن الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ففرس فقال ألا رجل صالح يكلؤنا الليلة لا نرقد عن الصلاة فقال بلال أنا يا رسول الله قال فاستند بلال إلى راحلته واستقبل الفجر فلم يفرعوا إلا بجر الشمس في وجوههم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال فقال بلال يا رسول الله أخذت نفسي الذي أخذت نفسك قال فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ركعتي الفجر ثم اقتادوا شيئاً ثم صلى الفجر * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن بياض عن جبير بن مطعم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنعن أحد طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار
* أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معذاه لا يحالفه وزاد عطاء يا بني عبد
الطلب أو يا بني هاشم أو يا بني عبد مناف * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة قال قدم معاوية المدينة فبينما هو على
المنبر إذ قال يا كثير بن الصلت اذهب إلى عائشة أم المؤمنين فسلها عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر قال أو سلمة
فذهبت معه وبعث ابن عباس عبد الله بن الحرث بن نوفل معنا فقال اذهب فاسمع ما تقول أم المؤمنين قال فجاءها فأسألهما فقالت له عائشة
لا أعلم ولكن اذهب إلى أم سلمة فسلها قال فذهبت معه إلى أم سلمة رضي الله عنها فقالت (١٦٥) دخل على رسول الله صلى الله

عليه وسلم ذات يوم
بعد العصر فصلى عندي
ركعتين لم أكن أراه
يصلهما فقلت يا رسول
الله لقد صليت صلاة

لم أكن أراك تصلها
فقال اني كنت أصلى

الركعتين بعد الظهر
وأنه قدم على وفد بني تيم
أو صدقة فشدوني عنهما
فهما هاتان الركعتان

* أخبرنا سفيان عن
ابن قيس عن محمد بن
ابراهيم التيمي عن جده
قيس قال رأي رسول الله

صلى الله عليه وسلم وأنا أصلى
ركعتين بعد الصبح فقال
ما هاتان الركعتان يا قيس

فقلت اني لم أكن صليت
ركعتي الفجر فسكت
عنه رسول الله صلى الله

عليه وسلم * أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن
جرير عن هشام بن

عروة عن أبيه أن يحيى
ابن حاطب حدثه قال

ان يسلم الآخر منهما اسلاما بدلالة عنه ممن روى الحديث كان هكذا المسلمان متنا كمين ثم أحدث أحدهما
ما حرمه على الآخر فان رجع قبل مضى عدة الزوجة كانا على أصل النكاح كما كان الحريان قال فهل خالف هذا
من أصحابك أحد فقلت أما أحد يكون قوله حجة فلا أعلمه وأصحابي عندك كما علمت فامسألتك عن قول من
لا يتعبد بقوله وافقك أو خالفك

(١) اصطدام السفينتين والفارسين

(أخبرنا) الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اصطدم الفارسان لم يسبق أحدهما صاحبه بأن يكون
صادما فإتاه معا وفساهما فنصف دية كل واحد منهما على عاقلة صادمه من قبل أن كل واحد منهما في الظاهر
مات من جناية نفسه وجناية غيره فترفع عنه جناية نفسه وبؤخذ له بجناية غيره وهكذا فساها الأنا نصف
قيمة فرس كل واحد منهما في مال صادمه دون عاقلته وهكذا لو أن عشرة يرمون بالمنجنيق أو عرادة فوقع الحجر
عليهم معا فقتل كل واحد اضعف عواقل التسعة تسعة اعشار دية الميت من قبل أنه مات من فعلهم وفعله فلا
يعقلون فعله ويعقلون فعل أنفسهم قال وهكذا لو كان اثنان فرميا بمنجنيق فرجع الحجر عليهما فمات أحدهما
ضمنت عاقلة الباقي منهما نصف دية الميت كالمسئلة فيه قبلها قال ولو ماتا معا ضمنّت عاقلة كل واحد منهما
نصف دية الآخر وهكذا هذا الباب كله وقياسه قال وإذا اشتراك في الجناية من عليه عقل ومن لا عقل عليه
ضمن من عليه العقل وطرح حصّة من لا عقل عليه كما وصفنا في الانسان يجنى على نفسه هو وغيره وترفع
حصته ويقضى على غيره ومثل الانسان والسبع يجنيان على الانسان في موت والجناية خطأ من الجاني فنصف
عقل المجنى عليه على عاقلة الجاني وحصّة السبع منها هدر (قال الشافعي) فإن كانت سفينتان اصطدمتا
فانكسرتا فكان لا يمكن كل واحد من أهل السفينتين المصطدمتين صرفها عن صدم الأخرى بوجه من
الوجوه ولا حال من الأحوال لا باضرار بها أو بركابنها أو بلا اضرار بها ولا بركابنها فالقول فيها كالقول في
الفارسين يصطدمان فان كان لا يمكنهم ذلك بحال من الأحوال أبدا فاصنعاه هدر قال وإذا كان في السفينة
أجرا يعملون فيها عملا غرت بسببه فان كان رب السفينة معهم فأمرهم بذلك العمل ولا شيء فيها إلا الرب
السفينة فلا شيء على الذين مدوها ولا على رب السفينة فان كان فيها شيء لغيره فان كان ما أمرهم به عند أهل
العلم بالبحر من صلاح السفينة ونجاتها لم يضمن ولم يضمنوا وان كان من غير صلاحها ضمن في قول من يضمن

(١) قد انفرد بعض النسخ هنا بزيادة تراجم تقدم بعضها ولكن المترجم له غير السابق فيكون التكرار لنفس
الترجمة لا للمترجم له فأنبتنا كما ترى

توفي حاطب فأعتق من صلى من رقيقه وصام وكانت له أمة نوبية قد صلت وصامت وهي أعجمية لم تفقه فلم ترعه إلا بجلبها وكانت نيبا
فذهب إلى عمر رضي الله عنه فحدثه فقال عمر لانت الرجل لا يأتي بخير فأقرعه ذلك فأرسل الهاعر فقال أحبت فقالت نعم من مر عوش
بدرهمين فإذا هي تستهل بذلك لا تكتمه قال وصادف عليا وعمانا وعبد الرحمن بن عوف فقال أشيروا علي قال وكان عثمان جالسا فاضطجع
فقال علي وعبد الرحمن بن عوف قد وقع عليها الحد فقال أشير علي يا عمنا فقال قد أشار عليك أخوالك فقال أشير علي أنت فقال أراها تستهل
به كأنها لا تعلم وليس الحد الأعلى من علمه فجلدها عرمانة وغرها عاما * أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال ليست بأكلة ولا محرمة * أخبرنا سفيان

عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لمحوه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف عن ابن عباس «قال الشافعي رضي الله عنه» أشك أقال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد أو عن ابن عباس وخالد بن الوليد أنهم ادخلوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضب مخنوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما جرى بشأنه فأكل فقالوا هو ضب يارسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقالت أحرارهم هو قال لا ولكنه لم يكن يارض قومي فأجندني أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة (١٦٦) بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا زال

أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله عز وجل * أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه قال لا يكره من منع الصدقة أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقها يعني منعهم الصدقة * أخبرنا الثقة عن محمد بن أبيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال فإذا قبضت عدو من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال أو ثلاث خصال شئت فقل فادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار حكم الله كما يجري على المسلمين وليس لهم في التي عني إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستعن بالله تعالى وقتلهم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر * أخبرنا سفيان عن أبي سعيد

الاجير ومن ضمن الاجير ضمن صاحب السفينة إذا كان أخذ عليها أجراً ولم يضمن الاجير لصاحب السفينة ما هلك له من قبل أنهم بامرهم فعلوا ولو كان رب الطعام مع الطعام فامرهم بذلك الفعل لم يضمنوا إلا أنهم فعلوه بامرهم في واحد من القولين قال وان كان في السفينة أجراً وليس فيها ربحاً ففعلوا هذا الفعل فنضمن الاجير ضمنهم ومن لم يضمن الاجير لم يضمنهم الا فيما فعلوا مما ليس فيه صلاح لها فيكون ذلك جناية يضمنونها

(مسئلة الجحام والخائن والبيطار)

(أخبرنا ربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل أن يحجمه أو يخنث غلامه أو يبيطر دابته فتلقوا من فعله فإن كان فعل ما يفعل مثله مما فيه صلاح للمفعول به عند أهل العلم بذلك الصانع فلا ضمان عليه وإن كان فعل ما لا يفعل مثله من أراد الصلاح وكان عالماً به فهو ضامن وله أجر ما عمل في الحالين في السلامة والعطب «قال أبو محمد» وفيه قول آخر إذا فعل ما لا يفعل فيه مثله فليس له من الاجر شيء لأنه متعذر والعمل الذي عمله لم يؤمر به فهو ضامن ولا أجر له وهذا أصح القولين وهو معنى قول الشافعي قال الشافعي ولا أعلم أحداً من ضمن الصانع يضمن هؤلاء وإن في تركهم تضمن هؤلاء علماً وجهه به من لا يضمن الصانع الحجة عليهم لأنهم إذا ألفوا الضمان عن لم يبعد من هؤلاء لزمهم الغاؤه عن لم يبعد من الصانع وما علمت أني سألت أحداً منهم ففرق بينهم بأكثر من أن قال هذا أذن للصانع قلنا وكذلك ذلك أذن للصانع وما وجدت بينهم فرقا لا فرقاً خطري بالي فقد يفرق الناس بما هو أبعد منه وأغض وما هو بالفرق البين وذلك أن ما كان فيه روح قد يموت بقدر الله عز وجل لا من شيء عرفه الآدميون فلما عالج هؤلاء فيه شيئاً لم يكن الظاهر أنه مات من علاجهم لأنه يمكن أن يموت من غيره فلم يضمن من قبل أنه ما دون له فيما فعل وغير ذوى الارواح مما صنع إنما جعل أتلافه بشيء يحذره فيه الآدميون أو يحدث يرى ومن فرق بهذا الفرق دخل عليه أن يقال فأنت لو كان هؤلاء متعددين جعلتهم ما أتوا بهذا الفعل وإن كان يمكن غيره فكذلك كان ينبغي أن تقول في الصانع كلهم (قال) وإذا استأجر الرجل الرجل أن يخزله خبراً معلوماً في تنورا وفرناً فاحترق الخبز نزل أهل العلم به فإن كان خبره في حال لا يخزله مثلاً باستيقاد التنورا وشدة حره أو تركه تركاً لا يترك مثله فهذا كله تعدد يضمن فيه بكل حال عند من يضمن الاجير ومن لم يضمنه وإن قالوا الحال التي خبر فيها والتي تركه فيها والعمل الذي عمل فيه صلاح لا فساد لم يضمن عند من لا يضمن الاجير ومن عند من يضمن الاجير (قال) وإذا استودع الرجل الرجل اناء من قوارير فأخذ المستودع في يده ليجرذه في منزله فأصابه شيء من غير فعله فأنكسر لم يضمن وإن أصابه بفعله مخطئاً أو عامداً قبل أن يصير إلى البيت أو بعدما صار إليه فهو له ضامن

(مسئلة)

المهاجرين وأخبرهم أنهم فعلوا أن لهم مال المهاجرين وأن عليهم ما عليهم فإن اختاروا المقام في دارهم فأعلمهم أنهم كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله كما يجري على المسلمين وليس لهم في التي عني إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستعن بالله تعالى وقتلهم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر * أخبرنا سفيان عن أبي سعيد

ابن المرزبان عن نصر بن عاصم قال قال فروة بن نوفل الاشجعي على ما توخ هذا الجزية من الجوس وليسوا بأهل كتاب فقام اليه المستورد فأخذ بلبسه فقال يا عدو الله تطعن على أبي بكر وعمر وعلى أمير المؤمنين يعني علما وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به الى القصر فخرج عليهم على رضى الله عنه فقال اتشدوا لى فى نسل القصر فقال على رضى الله عنه أنا أعلم الناس بالجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وان ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخيه فاطلع عليه بعض أهل مملكته فلما صحوا أو ايقموا عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل مملكته فقال تعلمون ديننا خير من دين آدم قد كان آدم يتكلم بنيه من بناته فأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فتابعوه وقالوا الذين خالفوه هم حتى قتلوه فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذى فى صدورهم (١٦٧) وهم أهل كتاب وقد أخذ

رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأبو بكر وعمر منهم

الجزية * أخبرنا مالك

عن الزهري عن عبيد

الله عن ابن عباس قال

أقبلت راكبا على أنان

وأنا يومئذ قد راهقت

الاحتلام ورسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى

بالناس فررت بين يدي

الصف ونزلت فأرسلت

جاري يرتع ودخلت

الصف فلم ينكر ذلك على

أحد * أخبرنا بعض

أهل العلم عن محمد بن

عمر بن علقمة عن أبي

سلمة عن أبي هريرة رضى

الله عنه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

لا تمنعوا ماء الله مساجد

الله عز وجل وإذا خرجن

فليخرجن ثقلات

* أخبرنا سفيان

عن الزهري عن سالم

عن أبيه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم

قال لا تمنعوا ماء الله مساجد الله * أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه

قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الأمع ذى محرم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن

عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يقول لا يحلن رجل بامرأة ولا يحل لامرأة أن تسافر الا ومعها ذو محرم فقام رجل فقال

يا رسول الله انى اكتنبت فى غزوة كذا وكذا وان امرأتى انطلقت حاجته فقال انطلق فأجيب بامرأتك * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن

أبي سلمة أنه سمع عائشة رضى الله عنها تقول ان كان ليكون على الصوم من رمضان فما أستطيع ان أصومه حتى يأتي شعبان * أخبرنا

سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

مسئلة الرجل يكثرى الدابة فيضربها فتموت

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اكثرى الرجل من الرجل الدابة فضر بها أو كبجها بلجام أو ركضها فماتت سئل أهل العلم بالركوب فان كان فعل من ذلك ما يفعل العامة فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل فى الكبح والضرب مثل ما يفعل بعثها عند ما فعله فلا أعد ذلك خرقه ولا شئ عليه وان كان فعل ذلك عند الحاجة اليه بموضع يكون بعثه تلفا أو فعله فى الموضع الذى لا يفعل فى مثله ضمن فى كل حال من قبل أن هذا تعد والمستعير هكذا ان كان صاحبه لا يريد أن ينمنه فان أراد صاحبه أن يضمه العارية فهو ضمن تعدى أولم يتعد فأما الرأض (١) فان من شأن الرواض الذى يعرف به اصلاحهم الدواب الضرب على جلها من السير والحمل عليها من الضرب أكثر مما يفعل الركاب غيرهم فاذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالريضة اصلاحا وتأديبا للدابة بلا اعتنا بين لم يضمن ان عيب وان فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكترى فى ركوبها اذا تعدى ضمن واذا لم يتعد لم يضمن «قال الربيع» قوله الذى تأخذه فى المستعير أنه ضمن تعدى أولم يتعد الحديث النبى صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله (قال الشافعي) والراعى اذا فعل ما للرعاة أن يفعلوه مما لاصلاح للماشية الابيه وما يفعلها أهل الماشية بمواشى أنفسهم على استصلاحها وما اذار أو امن يفعلها بمواشيه ممن يلى رعيها كان عندهم صلاحا لا تلفا ولا خرقه يفعلها الراعى لم يضمن وان تلف وان فعل ما يكون عندهم خرقه قتل من شئ نمنه عندهم من لا يضمن الاجير ومن ضمن الاجير ضمنه فى كل حال

جناية معلم الكتاب

* أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ومعلم الكتاب والادمين كلهم مخالف لراعى البهائم وصناع الاعمال فاذا ضرب أحد من هؤلاء فى استصلاح المصروب أو غير استصلاحه فقتل المصروب كانت فيه دية على عاقلة ضاربه ولا يرفع عن أحد أصاب الادمين العقل والقود فى دار الاسلام الا الامام يقم الحد فان هذا امر لازم ولا يحل له تعطيله ولو عزز فقتل على يديه كانت فيه الدية والكفارة وان كان يرى أن التعزير جائز له وذلك أن التعزير أدب لاحد من حدود الله تعالى وقد كان يجوز تركه ولا يأثم من تركه فيه ألا ترى أن أموراً قد فعلت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت غير حدود فلم يضرب فيها منها الغلول فى سبيل الله وغير ذلك

(١) قوله فان من شأن الرواض الخ فى العبارة قبلاقة نشأت من تحريف النسخا غالباً والمقصود منها أن الرواض من شأنهم ضرب الدابة للجلها على السير أكثر مما يفعل الركاب غيرهم الخ فتأمل

قال لا تمنعوا ماء الله مساجد الله * أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الأمع ذى محرم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يقول لا يحلن رجل بامرأة ولا يحل لامرأة أن تسافر الا ومعها ذو محرم فقام رجل فقال يا رسول الله انى اكتنبت فى غزوة كذا وكذا وان امرأتى انطلقت حاجته فقال انطلق فأجيب بامرأتك * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة أنه سمع عائشة رضى الله عنها تقول ان كان ليكون على الصوم من رمضان فما أستطيع ان أصومه حتى يأتي شعبان * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الجمعة فليغتسل * أخبرنا مالك

وسفيان عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غلب يوم الجمعة واجب على كل محتلم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس عمال أنفسهم فكانوا يروحون بهيتهم فقبل لهم لو اغتسلتم * أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يم أحق بنفسها من أهلها والبكر تستأذن في نفسها وأذنهما صماتها * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني فأتني النبي صلى الله عليه وسلم فرب (١٦٨) نكاحها * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع وبني بي وأنا بنت تسع وكنت ألعب بالنات وكنت جوار يا نيتني فإذا رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم تقمعن منه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يسر بهن إلى * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النجس * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تاجسوا * أخبرنا سفيان ومالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا سفيان عن ابن سيرين عن أبي هريرة

ولم يؤت بحد قط ففقاء والموضع الثاني الذي يطل فيه العقل والقود رجل يعطى الختان فيختنه والطبيب فيفتح عروقه أو يقطع العرق من عروقه خوفاً أكلة أو دابة فيؤت في ذلك فلا يجعل فيه عقلاً ولا قوداً من قبل أنه فعله بصاحبه بآذنه ففعله كفعله بنفسه إذا كان الذي فعل به ذلك بالغا حراً أو مملوكاً بآذنه سيده فإن كان مملوكاً بغير إذن سيده ضمن قيمته فإن قال قائل كيف يقطع عن الإمام أن يقتص في الجرح ويقطع في السرقة ويجلد في الحد فلا يكون فيه عقل ولا قود ويكون الإمام إذا أدب وله أن يؤدب ضامناً تلف المؤدب قبل الحد والقصاص فرض من الله عز وجل على الوالي أن يقيم فلا يحل له ترك إقامته والتعزير كما وصفت أئمتنا هوشى وإن رأى بعض الولاة أن يفعله على التأديب لا يأنه يتركه وقد قيل بعث عمر إلى امرأة في شيء بلغه عنها فأسقطت فاستشار فقال له قائل أنت مؤدب فقال له على رضي الله عنه أن كان اجتهد فقد أخطأ وإن كان لم يجتهد فقد غش عليك الدية فقال عزمت عليك لا تجاس حتى تضرب بها على رقبتك وبهذا ذهبنا إلى هذا وإلى أن خطأ الإمام على عاقلة دون بيت المال * وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما أحدثت في حد فأجد في نفسي منه شيئاً لأن الحق قتله إلا من مات في حد الخمر فإنه شيء رأيتناه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فن ماذ فيه فذنبته أما قال علي بيت المال وأما قال علي الإمام وكان معلم الكتاب والعبيد وأجراء الصناعات في أضعف وأقل عذراً بالضرب من الإمام يؤدب الناس على المعاصي التي ليست فيها حدود وكانوا أولى أن يضمنوا من تلف من الإمام فأما البهائم فأنما هي أموال حكمها غير حكم الأنفس ألا ترى أن الرجل يرى الشيء فيصيب آدمياً فيكون عليه فيه تحرير رقبة لم يقصد قصد معصية والمأمور مرفوع عنه في الخطأ ويكون عليه دية وأن الله عز وجل وعد قاتل العمد النار وليس البهائم في شيء من هذا المعنى والآدميون يؤدبون على الصناعات بالكلام فيعقلونه وليس هكذا تؤدب البهائم فإذ أخلى رب البهيمة بينها وبين الرجل بما يجوز له ففعله فأنما يفعله عن أمره أو بأمر الحاكم فيه أنه كأمراه إذا كان ذلك غير تعد وهو لو أمره في البهيمة بعد دوان أمره بقتلها فقتلها لم يضمن له شيئاً من قبل أنه إنما فعله عن أمره فلا يضمن له ماله عن أمره ولو كان أئمتنا ولو أمره بقتل أبيه فقتله لم يسقط عنه ذلك كما يسقط عنه في البهيمة

(مسئلة الاجراء)

* أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال الاجراء كهم سواء فإذا تاف في أيديهم شيء من غير جناباتهم فلا يجوز أن يقال فيه الاوادم من قواين أحدهما أن يكون كل من أخذ ذلك الكراء على شيء كان له ضامناً حتى يؤذيه على السلامة أو يضمنه أو ما نصه ومن قال هذا القول فينبغي أن يكون من جهة أن يقول الأمين هو من دفع اليه راضياً بأمانته لا معطى أجراً على ما دفعت إليه وأعطاني هذا الأجر تفرق بينه

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بيع به ضحك على بيع بعض * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا بيع به ضحك على بيع بعض * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج

أعدّ هالهم عددتها
ويكون ولأولاً لي فقلت
فذهبت بريرة إلى أهلها
فقلت لهم ذلك فأبوا
عليها بخائن من
عند أهلها ورسول الله
صلى الله عليه وسلم جالس
فقلت اني عرضت
عليهم فأبوا الا أن يكون
الولاء لهم فسمع ذلك
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فألها النبي صلى الله
عليه وسلم فأخبرته
عائشة فقال لها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
خذها واشترط لي لهم
الولاء فان الولاء ان أعطي
ففعلت عائشة رضي
الله عنها ثم قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
الناس فحمد الله وأثنى
عليه ثم قال أما بعد فما
بالرجال يشترطون
شروطاً ليست في كتاب
الله ما كان من شرط
ليس في كتاب الله فهو

(٣٣ - الام سادس) باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن عائشة مثله * أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم بن علي بن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يكبشبن أملهين * أخبرنا سفيان بن أبي عبد الرحمن بن جعيد عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يتخلى فليأمن من شعره ولا من بشره شيئاً * أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير بن محرز عن سالم بن بلال بن مولى النضر بن قيس قال خرجنا مع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة وكانت تخرج بأبي حتى يصل بها قال فأتى عبد الرحمن بن أبي بكر موضوه فقال عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بأبي عبد الرحمن أسبغ

الوضوء فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار يوم القيامة * أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الوضوء يا عبد الرحمن فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار * أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أسفروا بالصبح فإن ذلك أعظم لأجوركم أو قال لأجر * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم وهن متلفعات بمروطهن ثم يرجعن إلى أهلهن ما يعرفهن أحد من الغلس * أخبرنا سفيان (١٧٠) عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح

الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين * أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب قال سمعت أبي يقول حدثني وأبني بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يركع وبعد ما يركع رأسه قال وأبني ثم أتيتهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس * أخبرنا سفيان عن

يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه قال سفيان ثم قدمت الكوفة فقلت

لجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه بحال قال وإذا تكاثر الرجل من الرجل على الوزن المعلوم والكيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصادقا على أن رب المال والكيل قلنا في الزيادة والنقصان لأهل العلم بالصناعة هل يزيد ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا فيقال ثم تدخله أفة فإن قالوا نعم فزيد وينقص قلنا في النقصان لرب المال فديمكن النقص كما زعم أهل العلم بلا جناية ولا أفة فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا ان شئت أحلفنا لك الحال ما حالك ولا تعدى بشئ أفد متاعا ثم لانما عليه وقلنا العمل في الزيادة كما قلنا لرب المال في النقصان ان كانت الزيادة قد تكون لامر حادث ولا زيادة ويكون النقصان وكانت ههنا زيادة فان لم تدعها فهي لرب المال ولا كراء لك فيها وان ادعتها أو فتنارب المال ماله تاما ولم نسلم لك الفضل إلا بان تحلف ما هو من مال رب المال وتأخذه وان كانت زيادة لا يزيد بمثلها أو فينا رب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعيها رب المال فان كانت لك فخذها وان لم تكن لك جعلناها كمال في يدك لا مدعي له وقلنا الورع أن لا تأكل ما ليس لك فان ادعاها رب المال وصدقته فأت الزيادة عليه وعلية كرامتها وان كنت أنت الكمال للطعام بأمر رب الطعام ولا أمين له معك قلنا لرب الطعام هو مقر بان هذه الزيادة لك فان ادعتها فهي لك وعلية في المكيلة التي أكرت عليها ما سميت من الكراء وعلية العين ما رخصت أن يحمل لك الزيادة ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل فحل ببلدك الذي حله منه لانه متعده الآن ترضى بأن تأخذه في موضع فلا يحال بينك وبين عين مالك ولا كراء عليك بالعدوان وان قلت رخصت بان يحمل لي مكيلة بكراس معلوم وما زاد فحسابه فالكراء في المكيلة جائز وفي الزيادة فاسد والطعام لك وله كراء مثله في كله فان كان نقصان لا ينقص مثله فالقول فيه كالقول في المسئلة الاولى فمن رأى تضمين الحال ضمنه ما نقص عن المكيلة لا يدفع عنه شيئا ومن لم يرتضمين له ضمنه وطرح عنه من الكراء بقدر النقصان والله أعلم

(باب خطأ الطبيب والامام يؤذيان)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قلت للشافعي رضي الله عنه فأتقول في الرجل يضرب امرأته الناشئة فتوقى على يديه فيموت والامام يضرب الرجل في الأدب فيموت أو في حد فيموت أو ألتا من يوقى على يديه فيموت أو الرجل يأمر الرجل بقطع شيء من جسده فيموت أحد من هؤلاء في شئ من ذلك أو المعلم يؤذيان الصبي والرجل يؤذيان بنيه فيموت وما أشبه ذلك قال الشافعي أصل هذه الأشياء من وجهين يكون عليه في أحدهما العقل ولا يكون عليه في الآخر العقل فأما ما لا يكون فيه من ذلك عقل فما كان لا يحمل للامام الأخذ به من عاقبه به فان تلف المعاقب به منه لم يكن على الذي عاقبه به شئ والمقيم عليه مأجور فيه وذلك مثل أن يرزى وهو بكر فيجلده

يزيد فسمعت يحدث بها وزاد فيه ثم لا يعود فظننت أنهم لقنوه قال سفيان هكذا سمعت يزيد يحدثه ثم سمعته بعد يحدثه هكذا ويزيد فيه ثم لا يعود «قال الشافعي» رضي الله عنه وذهب سفيان إلى أن يغلب يزيد في هذا الحديث ويقول كانه لقن هذا الحرف الآخر فلقنه ولم يكن سفيان يرى يزيد بالحفظ كذلك * أخبرنا سفيان بن عيينة عن حصين أظنه عن هلال بن يساف قال أخذ يزيد بن أبي الجعد فوقف بي على شيخ بالرفقة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له وابصة بن عبد فقال أخبرني هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن جدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم إلى طعام صنعت له فأكل منه ثم قال قوموا فأتوا إلى أنس فقمت إلى حصير

لناقد اسوده من طول ما لبس فضخته بماء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا والنبيم وراءه والعجوز من وراءنا فلي لنا ركعتين ثم انصرف . أخبرنا سفيان عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة أنه سمع عه أنس بن مالك يقول صليت أنا ونبيم لنا في بيتنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم سليم خلفنا . أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو ففصل بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا أحوالا أنفسهم ثم انصرفوا فصعوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالسا وأتموا أحوالا أنفسهم ثم سلم بهم . قال الأصم . وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن كثر عن أخيه عبيد الله عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن (١٧١) جبير عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم

أوبسرق ما يجب فيه القطع فيقطعه أو يجرح جرحا فيقتص منه أو يقذف فيجلد حد القذف فكل ما كان في هذا المعنى من حد أنزله الله تعالى في كتابه أو سنه رسوله صلى الله عليه وسلم وأن مات فيه فالحق قتله فلا عقل ولا كفارة على الإمام فيه قال (١) والوجه الثاني الذي يسقط فيه العقل أن يأمر الرجل به الداء الطيب أن يبط جرحه أو لا كله أن يقطع عضوا يخاف منها إليه أو يفجر له عرقا أو الحجام أن يحجمه أو الكاوي أن يكويه أو يأمر أبو الصبي أو سيد المملوك الحجام أن يحنثه فيه وت من شيء من هذا ولم يتعد الأمر ما أمر به فلا عقل ولا مأخوذة إن حدثت بتهمة شاء الله تعالى وذلك أن الطبيب والحجام إنما فعلوا لصلاح بأمر المفعول به أو والد الصبي أو سيد المملوك الذي يجوز عليهما أمره في كل نظر لهما كما يجوز زعليهما أمر أنفسهما لو كانا بالعين فأما ما عاقبه السلطان في غير حد وجب لله وتلف منه المعاقب فعلى السلطان عقل المعاقب وعليه الكفارة ثم اختلف في العقل الذي يلزم السلطان فأما الذي اختره والذي سمعت من أرضي من علمائنا أن العقل على عاقلة السلطان وقد قال غيرنا من المشرقيين العقل على بيت المال لأن السلطان إنما يؤدب جماعة المسلمين فيما فيه صلاحهم فالعقل عليهم في بيت مالهم وهكذا الرجل يؤدب امرأته فتؤتى على يديه فتتلف العقل على عاقلة وهكذا كل أمر لا يلزم السلطان أن يقوم به لله تعالى من حد أو قتل ولم يصح المرء من نفسه على معنى المنفعة فانه منه سلطان أو غيره فلا يبطل العقل به فان قال قائل لم زعمت أن السلطان أن يؤدب وأن يحد ثم أبطلت ما تلف بالحد والزمته ما تلف بالادب قلنا فان الحد فرض على السلطان أن يقوم به وإن تركه كان عاصيا لله بتركه والادب أمر لم يجز له إلا بالرى وحلال له تركه ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظهر على قوم قد غلوا في سبيل الله فلم يعاقبهم ولو كانت العقوبة تلزم لزوم الحد ما تركهم كما قال صلى الله عليه وسلم وقطع امرأته ناشرف فكلهم فيها فقال لو سرق فلانة لامرأته شريفة لقطعت يدها وقد قال الله تبارك وتعالى وما كان للمؤمن أن يقتل مؤمنا أخطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فضرر رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله والذي يعرف أن الخطأ أن رمى الشيء فصبب غيره وقد يحتمل معنى غيره (قال الشافعي) ولم أعلم من أهل العلم محالفا في أن الرجل أن يرمي الصيد وأن يرمي الغرض وأنه لو رمى واحدا منهما ولا يرى أنسابا ولا شاة لأنسان فأصاب الرمية أنسابا أو شاة لأنسان ضمن دية المصاب إذا مات وغن الشاة إذا ماتت فوجدت حكمهم له بأباحة الرمية إذا تعقب فعناء معنى أن يرمى على أن لا يتلف مسلما ولا حق مسلم ووجدته يحل له أن يترك الرمي كما وجدته يحل للإمام أن يترك العقوبة وكان الشيء الذي يفعله الإمام وله تركه بالرمية رميها الرجل مباحة وله تركها فتلف شاة فبعضه الرامي أشبه منه بالحد الذي فرض الله عز وجل أن يأخذ به العقوبة أولى أن تكون مضبوطة أن جاء بها تلف من الرمية لانه لا يختلف أحد في أن الرمية مباحة وقد يختلف الناس في العقوبات فيكره بعضهم العقوبة ويقول

أقوله الوجه الثاني الذي يسقط الح ليس هذا قسما لما قبله كما هو ظاهر وأما قسمة فقوله فأما ما عاقبه الح

مثل معناه لا تخافه . أخبرنا مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكي ابن عباس أن صلاته ركعتان في كل ركعة ركعتين ثم خطبهم فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا تخفان لموت أحد ولا لحياته فانارا يتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله . أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ح أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت خفت الشمس فصلى النبي صلى الله عليه وسلم فحكت أنه صلى ركعتين في كل ركعة ركعتين أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن كثير بن عباس بن عبد

الطلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين . أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي موهود الانصاري قال انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس انكسفت الشمس لموت ابراهيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فلانرا يتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله وإلى الصلاة . أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول يقول سمعت طابوا يقول خفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة من ست ركعات ثم أربع جهادات . أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الانصاري عن أبي نونس مولى عائشة أم المؤمنين عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا أسمع يا رسول الله اني أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصوم فأغتسل وأصوم ذلك اليوم . أخبرنا مالك عن سبي

مولي أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أباه ريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهب إلى أي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلما ألتفت لهما عن ذلك فقال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهب معه حتى دخلنا على عائشة رضي الله عنها فسلم عليها عبد الرحمن فقال يا أم المؤمنين أنا كنا عند مروان فذكر له أن أباه ريرة قال من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقالت عائشة ليس كما قال أبو ريرة يا عبد الرحمن أتزغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قال عبد الرحمن لا والله فقالت عائشة فأنهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا (١٧٣) على أم سلمة رضي الله عنها فسألناها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جنبنا مروان

فقال له عبد الرحمن ما قالتا فأخبره فقال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركن دابتي بالباب فلتأتين أباه ريرة فلتخبرنه بذلك فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى آتينا أباه ريرة فحدثت معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال أبوه ريرة لا علمي بذلك إنما أخبرني به مخبر * أخبرنا صفوان ثنا سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه * أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى

بعضهم لا يبلغ بالعقوبة كذا أو يقول بعضهم لا يراد فيها على كذا وفي مثل معنى الراي الرجل يؤدب امرأته لأنه كان له أن يدعها وكان الترك خيراً له لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد الاذن بضربهن لئن يضرب خياركم وكان الضارب إذا كان الترك خيراً له أولى أن يضمن إن كان تلف على المضروب لأنه عامد للضرب الذي به التلف في الحكم من الراي الذي لم يعد قط أن يصيب المرى (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل من شيء بينه سوى هذا فهذا مكتني به وقد قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ما من أحد دعيت في حد فأجدي في نفسي منه شيئاً إلا الحق قتله إلا المحد وفي الخبر فأنه شيء أحد ثناء بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن مات منه فديته لا أدرى قال في بيت المال أو على الذي حذره شد الشافعي (قال الشافعي) وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث إلى امرأته في شيء بلغه عنها فذعرها ففرغت فأسقطت فاستشار عمر في سقطها فقال له على رضي الله عنه ما كلمة لا أحفظها أعرف أن معناها أن عليه الدية فأمر عمر علياً رضي الله عنهما أن يضربها على قومه وقد كان لعمر أن يبعث ولا أمام أن يحسد في الخبر عند العامة فلما كان في البعثة تلف على المبعوث بها وعلى ذي بطنها فقال على وقال عمران عليه مع ذلك الدية كان الذي زاهم ذهبوا إليه مثل الذي وصفنا من أن لي أن أرى على أن لا يتلف أحد برميته فذهبوا والله أعلم إلى أنه وإن كانت الرسالة فعلية أن لا يتلف بها أحداً فإن تلف ضمن وكان المأمم مرفوعاً

﴿ الجمل الصؤل ﴾

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال حكى محمد بن الحسن قال قال أهل المدينة إذاصال الجمل على الرجل فأقام بينة بصلاله عليه وأنه ضرب به عند صباه فقتله أو عقره فلا ضمان عليه وإن لم يكن بينة إلا قوله ضمن وقال أبو حنيفة يضمن في الحالين لأنه لا جناية لهيمة تحمل دمها ولا جرحها وقال محمد بن الحسن وغيره ممن يقول قوله فيه قولاً قد جعته وحكيت ما حضرن فيه وكاه قاله لي أو أحدهما وقتله لهما فقال ما تقول فيما اختلف فيه قلت أقول بما حكيت عن أصحابنا أنهم قالوه قال فما جئت فيه قلت إن الله عز وجل منع دماء المسلمين إلا بحقها وإن المسلمين لم يختلفوا فيما علمنا ومن علمت قوله منهم في أن مسلماً لو أُرِد في الموضوع الذي لا ينعني منه باب أغلقه ولا قوة لي بمنعه ولا مهرب أمتنع به منه وكانت منعني منه التي أدفع عني إرادته لي إنما يضرب به بسلاح خضري سيفاً وغيره كان لي ضربه بالسيف لا منع حرمتي التي حرم الله تعالى عليه انتهاكها فإن أتى الضرب على نفسه فلا عقل على ولا قود ولا كفارة لا في فعلت فعلاً مباحاً فلما كان هذا في المسلم هكذا كان البعير أقل حرمة وأصغر قدراً وأولى أن يجوز هذا فيه قال إن البعير لا يقتل إن قتل والمسلم إن قتل قتل قلت ما خالفنا في هذا فإن

رجلاً يحتجم لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال وهو أخذ يدي أفطر الحاجم والمحجوم * أخبرنا صفوان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم محرماً صائماً * أخبرنا صفوان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح وهو حلال قال عمرو وقتلت لابن شهاب أن تجهل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس * أخبرنا صفوان عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المحرم لا ينكح ولا يخطب * أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أحد بني عبد الدار عن أبان بن عثمان عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا يخطب * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولا ورجلا من الانصار فزوجه بميمونة والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة * أخبرنا
سعيد بن مسلة عن اسمعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال وهل فلان ما نكح رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة الا وهو حلال
* أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي رزديق يقول سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسمية بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما
الرباني النسبة * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب بن أبي تيممة عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعر بالشعر ولا التمر بالتمر ولا الملح
بالمالح الاسواء بسواء عينا بعين يدا بيد ولكن بيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب (١٧٣) والبر بالشعر والشعر بالبر والتمر

بالمالح والمالح بالتمر يدا بيد
كف شتم ونقص
أحدهما البر والمالح
وزاد أحدهما من زاد
او زاد ففقد أرى
* أخبرنا مالك عن
موسى بن أبي تميم عن
سعيد بن يسار عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الدينار بالدينار
والدرهم بالدرهم لأفضل
بينهما * أخبرنا مالك
عن نافع عن أبي سعيد
الخدري أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا تتبعوا
الذهب بالذهب الا مثلا

زعمت أنهما يجتمعان فيه وإنما جفت بينهما حيث اختلفا وإنما قلت المسلم في الحال
التي وصفت أراد فيها الجناية فقال ما قتله الا بجناية ولولا الجناية ما حل لدمه قلت فهل تكون الارادة جناية
قال نعم قلت فأتقول فيما لو أرادني لخال بني وبينه نهر أو خندق أو أنكسرت رجله أو يده أو حبسه حابس
وهو يريدني الا أنه لم يبتلي حبسه هو بيد ولا سلاح أو كان يحل لي قتله قال لا قلت ولو كان بحيث ينالني
قطعت سلاحه حتى صار غير قادر على أن يحل لي قتله قال لا قلت ولو جرحته جرحا يمتنع من قتلي وهو يريدني
أو كان يحل لي قتله قال لا قلت ولو أرادني ولم يكن في يده ما يقتلني به كان يحل لي قتله قال لا قلت وأسمعت
مزيديا الى حالات تزعم أن دمه فيها كلها محرم فلو كنت أنما أبحث دمه بالارادة فقط انبني أن تبسح دمه في هذه
الحالات كلها قال فبأي شيء أبحث دمه قلت بمنع الله تعالى ما حرم الله تعالى أن يتهك مني فلما لم أجدها منعا
لدمي الاضربه ضربته فإذا صار الى الحال التي لا يقدر فيها على قتلي فدمه محرم لأنه لم يفعل فعلا يحل دمه وإنما فعل
فعلا يحل منعه لدمه فان كان في منعه حقه فهو أحله بنفسه وان لم يكن فيه حقه لم يحل لي قتله بعد أمان
من أن يقتلني وكذلك في الحالات التي وصفت لك قبل أن أضربه فلو صار الى حال أمتنع فيها منه بغير ضربه
لم يحل لي ضربه وكذلك الجمل اذ لم أقدر على دفعه الا بعماد ففعلت به المسلم من الضرب ضربته وان أتت الضربة
على نفسه وان صار الى الحال التي آمنه فيها على نفسي لم يحل لي ضربه ولو ضربته فقتلته غرمت عنه فلم
أجها بجناية إنما الجناية الفعل لا الارادة ولكن أبحثها لمنع حرمتي وكذلك المجنون وكذلك الصبي والله أعلم

(الاستحقاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اعترف الرجل دابة في يدي رجل والمعرفة في يديه ينكر أو لا ينكر ولا
يعترف كافا للمعرفة البينة وان جاء بالبينة أنها دابته لا يعلون أنه باع ولا وهب أو قالوا لم يبيع ولم يهب فليس ذلك
بما تزيه شهادتهم وإنما ذلك على العلم أحلف صاحب الدابة بالله أن هذه الدابة ما خرجت من ملكه بوجه من
الوجوه ثم دفع اليه وإذا أسلف الرجل عبدا في طعام أو ثوبا أو عرضا أو دنانير أو دراهم أو ما كان يستحق
ما أسلف من ذلك بطل البيع لان الثمن العين الذي أسلفه ولا يتخلف في ذلك الدنانير والدرهم باعها وهو لا يملكها
وهذا في بيع الوعاء عيانا فمن باع عينا أو اشترى بعين وشراؤه بالعين بيع العين فاستحق تلك العين انتقص
البيع وإذا باع صفة من الصفات مضمونة فقبضها المشتري فاستحق لم ينتقص البيع وذلك أن البيع لم يقع
على تلك العين وإنما وقع على شيء مضمون بصفة في ذمة البائع كالدين عليه ولا يبرأ منه هو أبدا الا بالان يملكها
فكلما استحق شيء بصفة يرجع عليه حتى يستوفي تلك الصفة وإذا صرف دنانير بأعيانها بدراهم بأعيانها

بالدرهمين * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم
يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا سعيد بن سالم أخبرنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة * أخبرنا الشافعي قال فإن سفيان أخبره عن إبراهيم بن ميسرة
عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إجار أحق بسقبة * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن
أبيه عن عمرة أنها سمعت عائشة رضي الله عنها وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول ان الميت ليعذب ببكاء الحي فقالت عائشة أمانته لم يكذب

بمثل ولا تشفوا بعضها على
بعض ولا تتبعوا الورق
بالورق الا مثلا على
ولا تشفوا بعضها على
بعض ولا تتبعوا غالبا
منها بناجر * أخبرنا
مالك أنه بلغه عن جده
مالك بن أبي عامر عن عثمان
رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تتبعوا الدينار
بالدينار ولا الدرهم

ولكنه أخطأ ونسى انما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية وهي بيكي عليها أهلها فقال انهم ليكون عليها وانما التعذب في قبرها
 * أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جرير أخبرني ابن أبي مليكة قال توفيت ابنة لعثمان بن عفان بمكة فثنا تشهدا وحضرها ابن
 عباس وابن عمر فقال اني جالس بينهما جلست الى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس الى فقال ابن عمر لعمر بن عثمان ألا تنهى عن البكاء فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك ثم حدث ابن عباس
 قال صدرت مع عمر بن الخطاب من مكة حتى اذا كنا بالبيداء اذا ركب نحت ظل شجرة قال اذهب فانظر من هؤلاء الركب فذهبت فاذا
 صهيب فقلت ارثحل فالحق بأمر المؤمنين فلما أصيب عمر سمعت صهيبا يبيكي وهو يقول
 صهيب قال ادعوه فرجعت الى (١٧٤)

وأخيه واصحابه
 فقال عمر بصهيب أتبيكي
 علي وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان
 الميت يعذب ببكاء أهله
 عليه قال فلما مات عمر
 ذكرت ذلك لعائشة
 فقالت رحم الله عمر
 لا والله ما حدث رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم أن الله يعذب المؤمن
 ببكاء أهله عليه ولكن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ان الله يري يد
 الكافر عذبا ببكاء أهله
 عليه فقالت عائشة
 حسبكم القرآن لا تزور
 وازدروا أخرى وقال
 ابن عباس رضى الله
 عنهما عند ذلك والله
 أضحك وأبكي قال ابن
 أبي مليكة فوالله ما قال
 ابن عمر من شيء * أخبرنا
 سفيان عن الزهري عن
 عطاء بن يزيد اللبتي
 عن أبي أيوب الأنصاري
 رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم

فاستحققت الدراهم أو الدنانير لا فرق بين الدنانير والدراهم وغيرهما بطل البيع فيها . قال الربيع « من اشترى
 شيأ بعينه بشئ بعينه فاستحق أحد الشئين بطل البيع كما لان الصفقة وقعت على ما يجوز وما لا يجوز
 واذا استحق من الدراهم شئ وان قل بطل الصرف كله لان الصفقة جمعت حلالا وحراما فبطلت كلها وهو
 قول الشافعي (وقال الشافعي) واذا اشترى الرجل جارية فاولدها من سوق من أسواق المسلمين أو غير أسواق
 المسلمين أو نكحته على أنها حرة فولدت له ثم استحقها سيدها فبطل مهر مثلها السيدها وعليه قيمة أولادها منه
 يوم سقط لان ذلك أول ما كان لهم حكم الدنيا يأخذها سيدها مملوكة وانما عتق الولد بالغرور ولو كانت
 أقرب بالرق فنكح على ذلك فان ولده مملوك ولو كان أمتان بين رجلين فاقسماهما وصارت احدهما
 لاحدهما فولدت منه ثم استحقها رجل آخر أخذها ومهر مثلها وقيمة ولدها ولدها أحرار وانتقض القسم
 بينهما وصارت الجارية الباقية بينهما واذا ابتاع الرجل جارية فماتت في يده فموتت ثم استحقها رجل
 كان له أن يرجع بالقيمة على الذي ماتت في يده ولذي ماتت في يده أن يرجع على البائع بالثمن الذي أخذ
 منه وان كانت ولدت له أولاد فمهر أحرار وعليه قيمتهم يوم سقطوا ولو كانت المسئلة بحالها ولم تبت غير
 أنها زادت في يده أو نقصت بجنابة أو صابئها منه أو من غيره أو بشئ من السماء ردها بعينها ولا يقال لهذا
 فوت انما يقال لهذا زيادة ونقص فيرد لها زائدة ولا شئ له في الزيادة ونقصه وعليه ما نقصه الا أن يكون أخذ
 لها أرشأ أكثر مما نقصها فعليه رده ويرد النقص الذي من غير جنابته لانه كان ضامنا لها لانها مملوكة لغيره
 فأما زيادة الاسواق ونقصها فبطلت من الابدان بسبيل لانه قد يفسد ما من مائة بالفلاء ثم يرد في يدها
 وتنقص أسواقها فتكون ثمن جسين أو يقال لهذا الذي زادت في يده الذي يشهد ب الجارية وأهل العلم
 أنها اليوم خير منها يوم أخذها بالضعف في بدنها انهم نصف قيمتها من قبل أنها رخصت ليس هذا بشئ
 انما يغرم نقص بدنها لانه نقص عين سلعة المغصوب فأما نقص الاسواق فليس من جنابته ولا بسببها واذا باع
 الرجل الرجل الارض فبني فيها أو غرس ثم استحق رجل نصفها واختار المشتري أن يكون له النصف
 بنصف الثمن قسمت الارض فواقع للمستحق فعلى المشتري قلع البناء والاعراس منه وكذا حمله ويرجع بما
 نقص القراس والبناء على البائع وبنصف الثمن وكذلك الارض بين الرجلين فيقسمانها « قال الربيع » آخر
 قول الشافعي انه اذا استحق بعض ما اشترى فان البيع كله باطل من قبل أن الصفقة جمعت حلالا وحراما فبطلت
 كلها « قال الربيع » وبأخذ رجل الارض أرضه ويقلع بناء منها وغراسه ويرجع رب البناء والاعراس
 على البائع بما غرم لانه غره فبأخذ منه ما أخذ منه

(الاشربة)

انه نهى أن تستقبل القبلة بغائط أو بول ولكن شرفوا وغربوا قال فضمننا الشام فوجدنا

مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر الله تعالى * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع
 ابن حبان عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه كان يقول ان ناسا يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال
 عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر ريت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته * أخبرنا
 سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحدكم في الثوب
 الواحد ليس على عاتقه منه شئ * أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن عبد الله بن شداد عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في مرط بعضه على وبعضه عليه وأما ناض * أخبرنا سفيان عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال كان سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة قبل أن تأتي أرض الحبشة فيرد علينا وهو في الصلاة فلما رجعنا من أرض الحبشة أتيت لا سلم عليه فوجدته يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فأخذني ما قرب وما بعد فسلمت حتى إذا قضى صلاته أتيت فقال إن الله جل ثناؤه يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا في الصلاة * أخبرنا مالك عن أبي يونس السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال ذواليدن أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق ذواليدن فقال الناس نعم فقام رسول الله (١٧٥) صلى الله عليه وسلم فعلى اثنين

آخرين ثم سلم ثم كبر فوجد مثل سجوده أو أطول ثم

رفع ثم كبر فوجد مثل

سجوده أو أطول

ثم رفع * أخبرنا مالك

عن داود بن الحصين عن

أبي سفيان مولى أبي

أحمد قال سمعت أبا

هريرة رضي الله عنه

يقول صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم صلاة

العصر فلم يركعتين

فقام ذواليدن فقال

أقصرت الصلاة أم

نسي يا رسول الله

فأقبل رسول الله صلى

الله عليه وسلم على الناس

فقال أصدق ذواليدن

فقالوا نعم فقام رسول

الله صلى الله عليه وسلم

ماتى من الصلاة ثم

سجد سجدتين وهو

جالس بعد التسليم

* أخبرنا عبد الوهاب

الثقي عن خالد الحذاء

عن أبي قلادة عن أبي

المهلب عن عمران بن

حصين قال سلم النبي

صلى الله عليه وسلم في

(الاشربة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر فهو حرام * وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام * وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الخبثاء فقال لا خير فيها ونهى عنها * قال مالك عن زيد بن أسلم عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا لم ينسب منها حرما في الآخرة * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه قال كنت أسقى أباطحة الانصاري وأبي بن كعب وأبا عبيدة بن الجراح شرابا من فضيخ وعمر لهما هم آت فقال إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكرها فقال أنس فقممت إلى مهران فأنفست بها بأسفله حتى تكسرت * أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن اسحق عن معبد بن كعب بن مالك عن أمه وقد كانت حملت القبلتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخليطين وقال انتبذوا كل واحد منهما على حدته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجرا الأخضر والابيض والآخر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قيل له ليس كل الناس يجد سقاء فاذن لهم في الجرا غير المرقت * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنبذوا في الدباء والمرقت قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخناتم والنقير * أخبرنا سفيان قال سمعت الزهري يقول سمعت أنسا يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمرقت أن ينتبذ فيه * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا تميم الجشاني سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل مسكر حرام * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينبله في سقاء فان لم يكن فتور من هجارة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازبه قال عبد الله بن عمر فأقبل نحوه فانصرف قبل أن أبلغه فسألت ماذا قال قالوا نهى أن ينتبذ في الدباء والمرقت * أخبرنا مالك عن الصلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينتبذ في الدباء والمرقت * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبد التمر والبسر جميعا

ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجره فقام الخرباق رجل بسط البدن فنادى يا رسول الله أقصرت الصلاة فخرج مضطجعا رجلاه فسال فأخبرني صلى تلك الركعة التي كان تزل ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم * أخبرني بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال لما انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أهل برمعة أقام خمس عشرة ليلة كلما رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الصبح قال سمع الله أني حدم ربنا لك الحمد اللهم أفعل فذ كرداء طويلا ثم كبر فوجد * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح قال اللهم أجمع الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بحكة اللهم اشد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنيئ كسني يوسف * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم

ابن عبد الله ورجع قال عن أبيه ورجع ما يقوله قال قال عمر اذا رميت الجمره وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شئ حرم عليكم الا النساء والطيب قال سالم وقالت عائشة انا طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل أن يحرم وحله بعد أن رعى الجمره وقبل أن يزور البيت قال سالم رضى الله عنه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع * أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حاراً وحشياً وهو الإباء أو بوذان فردّه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهه قال انام زده عليك الا أحرم * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج وأخبرني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله النبي عن نافع مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الانصاري رضى الله عنه (١٧٦)

والتري والزهو جميعاً أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة المصري أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن عباس رضى الله عنهما أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية من حجر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أما علمت أن الله تعالى ذكره حرمها قال لا فسار انسانا الى جنبه فقال هم ساررته فقال أمرته أن يبيعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرها حرم بيعها ففتح فم المراتين حتى ذهب ما فيها أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال بلغ عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أن رجلاً باع خمر فقال قاتل فلا نابع الخمر أو ما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اله ودرحمت عليهم الشحوم فبماؤها وباعوها أخبرنا سفيان عن أبي الجويرية الجرمي قال ألا انى لأول العرب سأل ابن عباس وهو مسند ظهره الى الكعبة فسأته عن الباذق فقال سبق محمد صلى الله عليه وسلم الباذق وما أسكر فهو حرام أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً من أهل العراق قالوا له اننا نبتاع من تمر النخيل والعنب فنصبره خرافينبعها فقال عبد الله انى أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والانس انى لأمركم أن تبعوها ولا تتباعوها ولا تعصروها ولا تقوها فانها حرام من عمل الشيطان أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ وعن سلمة بن عوف بن سلامة أخبراه عن محمود بن ابيد الانصاري أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين قدم الشام شكاه الى أهل الشام وباء الارض وثقلها وقالوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر اشر بوا العسل فقالوا لا يصلحنا العسل فقال رجال من أهل الارض هل لك أن تجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر فقال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأتوا به عمر فأدخل فيه عمر اصبعه ثم رفع يده فقبه بها بتمط فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء الابل فأمرهم عمر أن يشر به فقال له عبادة بن الصامت أحللتها والله فقال عمر كلا والله اللهم انى لأحل لهم شيئاً حرمته عليهم ولا أحرم عليهم شيئاً أحللتها لهم أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج عليهم فقال انى وجدت من فلان ربح شراب فزعم أنه شرب الطلاء وانى سائل عما شرب فإن كان يسكر جلدته بخلفه عمر الحدانما أخبرنا مسلم ابن خالد عن ابن جريج قال قلت لعطاء التجلدي ربح الشراب فقال عطاء ان الربح لتكون من الشراب الذي ليس به بأس فإذا اجتمعوا جميعاً على شراب واحد فسكر أحدكم جلدوا جميعاً الحدانما (قال الشافعي) وقول عطاء مثل قول عمر لا يخالفه الا يعرف الاسكار في الشراب حتى يسكر منه واحد فيعلم منه أنه مسكر ثم يجلده الحد على شربه وان لم يسكر صاحبه قياساً على النحر أخبرنا سفيان عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج يصلى على جنازة فسمعه السائب يقول انى وجدت من عبيد الله وأصحابه

من لحمه من شئ * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تضيدوا وبصاد لكم * أخبرنا من سمع سليمان ابن بلال يحدث عن عمرو بن أبي عمرو بهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا * أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا قال الشافعي رضى الله عنه وان أبي يحيى أحفظ من الدراوردي وسليمان مع ابن أبي يحيى * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

دينار عن محمد بن جبير
عن ابن عباس رضى
الله عنهما قال عجت
ممن يتقدم الشهر وقد
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تصوموا
حتى تروه ولا تنظروا
حتى تروه * أخبرنا
عبد العزيز بن محمد عن
محمد بن عمرو عن أبي
سلمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تقدموا الشهر
يوم ولا يومين إلا أن
يوافق ذلك صوما كان
يصومه أحدكم صوموا
لرؤيته وأفطروا لرؤيته
فإن غم عليكم فعدوا
ثلاثين * أخبرنا عمرو
بن أبي سلمة عن الأوزاعي
حدثني يحيى بن أبي
كثير حدثني أبو سلمة عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تقدموا

(٢٣ - الأم - سادس) بين يدي رمضان بيوم ولا يومين الا رجلا كان يصوم صوما
عن ابن شهاب عن ابن المسيب أو أبي سلمة عن أبي هريرة « الشد من سفيان » أن رسول الله صلى الله عليه و
الحجر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن عبد بن زمعة و
صلى الله عليه وسلم في ابن أمية زمعة ذكره فقال سعد بن رسول الله أو صاني أخى إذا قدمت مكة أن انظر إلى ابن
فقال عبد بن زمعة أخى وابن أمية أبي ولد على فراش أبي فرأى شهابا يذاعتبة فقال هولك يا عبد بن زمعة
ياسودة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين

(٣٣ - الأم - سادس) بين يدي رمضان يوم ولا يومين الارجل كان يصوم صوما قليلا . أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب أو أبي سلمة عن أبي هريرة « الشك من سفيان » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراس وللأعاهر الحجر . أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن عبد بن زمعة وسعدا اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة ذكره فقال سعد يا رسول الله أو صاني أمي إذا قدمت مكة أن انظر إلى ابن أمة زمعة فأقبضه فإنه ابني فقال عبد بن زمعة أمي وابن أمة أبي فراس أبي فراسي شهابيذا بعتبة فقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراس واحتجبي منه بأسودة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين المتلاعنين وألحق الولد بالمرأة

* أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال أرسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى شيخ من بني زهرة كان يسكن دارنا فذهب معه إلى عمر فآله عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال أما الفرائض فلفلان وأما النطقة فلفلان فقال ع- ريعي ابن الخطاب رضي الله عنه صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفرائض * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سهل بن سعد وذ كر حديث الملا عن عتيق فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم أبصر وهما فإن جاءت به أحجم أدعج العينين عظيم الأيتين فلا أراه إلا صدق وإن جاءت به أجركا نه وحره فلا أراه إلا كاذبا جاءت به على النعت المكره * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سهل بن سعد ابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله أن النبي (١٧٨) صلى الله عليه وسلم قال إن جاءت به أميغر سبطا فهو لوز وجها وإن جاءت

به أديعج جعدا فهو للذي يتهمه فجاءت به أديعج * أخبرنا عبد ابن سالم عن ابن أبي ذئب عن محمد بن خفاف عن عمرو بن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان * أخبرنا م- لم بن خالد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضمان * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها أمسكها وإن سخطها ردّها وما غنم تمر

الوليمة

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال اتيان دعوة الوليمة حتى والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة كانت على أملاك أو نفاس أو ختان أو حادث سرور ودعى الهارجل فأمم الوليمة يقع عليها ولا أرخص لأحد في تركها ولو تركها مابين إلى أنه عاص في تركها كما بين في وليمة العرس فإن قال قائل وهل يفترقان وكلاهما يكاف عند حادث سرور ومن حق المسلم على المسلم أن يسره قبل فديتحتمان في هذا ويجمع في هذا أن يعمل الرجل عند غير حادث الطعام فيدعو عليه فلا أحب أن يتخلف عنه ويفترقان في أي لم أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة على عرس ولم أعلمه ولم أعلمه على غيره وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن عوف أن يولم ولو بشاة ولم أعلمه أمر بذلك أظنه قال أحد غيره حتى أولم الذي صلى الله عليه وسلم على ضيفة لانه كان في سفر يسوق وتغر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان المدعو صائما لاجب الدعوة وبارك وانصرف ولم تحت عليه أن يأكل وأحب إلى أن لو فعل وأطفران كان صومه غير واجب إلا أن يأذن قبل وبعد له رب الوليمة (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين أن أباه عاتق فرامن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه فبهم أي بن كعب وأحسبه قال فبارك وانصرف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة سمع عبد الله بن أبي يزيد يقول دعا أي عبد الله بن عمر فأتاه فأسر ووضع الطعام فدعاه عبد الله بن عمر يده وقال خذ واسم الله وقبض عبد الله يده وقال أي صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم عن ابن جريج (قال الشافعي) لا أدري عن عطاء أو غيره قال جابر بن عبد الله بن عباس وهو يعالج زمزم يدعوه وأصحابه فامرهم فقاموا واستغفوا وقال إن لم يعفني جئتكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قدر الرجل على اتيان الوليمة بحال لم يكن له عذر في تركها شدد الزحام أو قل لأعلم الزحام يمنع من الواجب والذي يجب ذلك عليه من قصد صاحب الوليمة قصده بالدعوة فأما من قال له رسول صاحب الوليمة قد أمرني أن أؤذن من رأيت فكن من رأيت أن أؤذن فليس عليه أن يأتي الوليمة لأن صاحب الوليمة يقصد قصده وأحب إلى أن لا يأتي ومن لم يدع ثوبا فأكل لم يحل له ما أكل إلا بان يحل له صاحب الوليمة وإذا دعى الرجل إلى الوليمة وفيها المعصية من السكر أو الخمر أو ما أشبه ذلك من المعاصي الظاهرة نهاهم فانحو ذلك عنه والام أحب له أن يجلس فإن علم قبل أن ذلك عندهم فلا أحب له أن يحجب ولا يدخل مع المعصية وإن رأى صوراً في الموضع الذي يدعى فيه ذوات أرواح لم يدخل المنزل الذي تلك الصور فيه إن كانت ثلاث منصوبة لا توطأ فإن كانت توطأ فلا بأس

* أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا أنه قال أن ردّها وصاعاً من تمر لاسمراء * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يستوفى وقال ابن عباس برأيه ولا أحب كل شيء إلا مثله * أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين

والثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم أو أجلي معلوم ، أخبرنا الثقة عن أبي يونس عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن خزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي * أخبرنا مسلم عن ابن أبي حنيفة عن عطاء وطاوس أحسبه قال ومجاهد والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح ولا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت علياً اهل عندهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عبداهما في كتابه وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر وفي موضع آخر ولا يقتل مؤمن بكافر (١٧٩) * أخبرنا سفيان عن الزهري عن

حرام بن سعد بن محبة
أن محبة سأل النبي
صلى الله عليه وسلم
عن كسب الحمام فنهاه
عنه فلم يرزل يكلمه حتى
قال أظعمه رقيقك
واعلفه فأنهك
* أخبرنا مالك عن
الزهري عن حرام بن
سعد بن محبة عن أبيه

أن يدخله وإن كانت صوراً غير ذوات أرواح مثل صور الشجر فلا بأس انما المنهى عنه أن يصور ذوات
الارواح التي هي خلق الله وإن كانت المنازل مستمرة فلا بأس أن يدخلها وليس في الشجر شيء أكرهه أكثر
من السرف وأحب الرجل إذا دعاه الرجل إلى الطعام أن يجيبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بلغنا أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لو أهدى إلى الذراع لقبلت ولو دعتني إلى كراع لأجبت (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بأطلحة
وجاءه معه فأكلوا عنده وكان ذلك في غير وليمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ودعت امرأته سعد بن الربيع
النبي صلى الله عليه وسلم ونفرا من أصحابه فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن دعت فأكلوا عندها (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإنى لأحفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاب إلى غير دعوة في غير وليمة

(صدقة الشافعي رضي الله عنه)

هذا كتاب كتبه محمد بن ادریس بن العباس الشافعي في صحة منه وجواز من أمره وذلك في صفر سنة ثلاث
ومائتين إن شاء الله عز وجل رزق بالحسن بن محمد بن ادریس ما لا فأخذ محمد بن ادریس من مال ابنه أبي
الحسن بن محمد أربعمائة دينار جيا دأصحاباً ما قبل وضمها محمد بن ادریس لابنه أبي الحسن بن محمد بن
ادریس * وأشهد محمد بن ادریس بشهود هذا الكتاب أنه تصدق على ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادریس
بثلاثة أعبدهم وصف أشقر خصي يقال له صالح ووصف نوبى خباز يقال له بلال وعبد فراتى قصار
يدعى سالماً وبأمة شقرانة تدعى فلانة وقبضهم محمد بن ادریس لابنه أبي الحسن من نفسه وصاروا من مال
ابنه أبي الحسن وخرجوا من ملك محمد بن ادریس * وأشهد محمد بن ادریس بشهود هذا الكتاب أنه تصدق
على ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادریس بجميع حليته وهو مسكبان ودملجان وخلخالان وقلادة كل ذلك
من الذهب وعتل هذا حلى من الورق وقبضه له من نفسه ودفعه إلى أمه تقبضه له وتحفظه عليه وصار كل
ما تصدق به محمد بن ادریس على أبي الحسن بن محمد ما لا من مال أبي الحسن بن محمد * وأشهد محمد بن
ادریس بشهود هذا الكتاب أنه تصدق (١) بمسكنه الذي يهبط ثنية كدى من مكة قبالة دار منيرة على يسار
الخارج من مكة في شعب محمد بن ادریس وهما المسكن اللذان أحدهما المسكن الذي بفناء دار محمد بن
ادریس العظمى أحدهما المسكن الذي بناه محمد بن ادریس إلى جنب المنزل الذي يعرف

(١) قوله بمسكنه الذي الخ لعله بمسكنه اللذين كما يرشد إلى ذلك بقية الكلام تأمل

احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم حجه أبو طيبة فأعطاه صاعين وأمر ماله أن يخففوا عنه من ضريبة وقال إن أمثل
ماتوا بئسهم الجحامة والقسط البحرى لصيانكم من الله ذرة ولا تعذبوهم بالغمر * أخبرنا عبد الوهاب عن أبي يونس عن ابن سيرين عن
ابن عباس * وأخبرنا سفيان أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال للجحامة اشكموه * أخبرنا
مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى وأحسبه
قال ولا أتبيعه أنه قال واليمين على المدعى عليه * أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن
سهل بن أبي حمزة أن عبد الله بن سهل ومحيبة بن معدنجر جال إلى خير فتفرقا لاحتجما فقتل عبد الله بن سهل فأنطلق هو وعبد الرحمن

أخو المقتول وحويلة من مسعود الرسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر والده قتل عبد الله بن سهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحلفون بحسين عينا وتحققون دم قاتلكم أو صاحبكم فقالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئسكم يهود بحسين عينا قالوا يا رسول الله كيف نقبل أيمان قوم كفار فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم عقله من عنده قال بشير بن يسار قال سهل لقد ركضتني فريضة من ثلاث الفرائض في مريدنا (ومن كتاب الطلاق) * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس انما كانت الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تجعل واحدة وأبي بكر وثلاث من اماره عمر فقال (١٨٠) ابن عباس نم * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن مجاهد

قال قال رجل لابن عباس طلق امرأتى مائة قال تأخذ ثلاثا وتدع سبعا وتسعين * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل اذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضى عدتها كان ذلك له وان طلقها ألف مرة فعد رجل الى امرأته له فطلقها ثم أمهلها حتى اذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها وقال والله لا أوبئ الى ولا يتجلى لي أبدا فأرسل الله تعالى الطلاق مرتا فامسك بعروف أو تسرح باحسان فاستقبل الناس الطلاق

جديا من يومئذ من كان منهم طلق أو لم يطلق * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها

بجابر بن محمد وذلك المنزل أحد حدوده كدى وحده الثاني الرحبة التي بفناء دار محمد بن ادريس العظمى والحد الثالث طريق شعب محمد بن ادريس والحد الرابع طريق الشعب العظمى الى ذي طوى والمسكن الثاني سقائف حجارة تحجرتها وحجرتها على رأس الجبل الذي فيه الخزانة الصغيرة وهذا المنزل الذي يعرف بفلان بن عبد الجبار والمنزل الذي يعرف بعرو المؤذن تصدق محمد بن ادريس بهذين المسكنين بمجمع حقوقهما وأرضهما وبسائهما وعامرهما وطرفهما وكل حق هو لهما داخل فيهما وأخرج منهما على ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادريس صدقة محرمة لا تساع ولا تورث حتى يرثها الله الذي يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين يملك أبو الحسن من منافعهما ما يملك من منافع الصدقات المحرمات ما عاش أبو الحسن بن محمد بن ادريس لاحق فيها لاحد معه حتى تغنى أم أبي الحسن بن محمد فاذا اعتقت أم أبي الحسن بن محمد بن ادريس كانت أسوة في هذين المسكنين فاذا انقرض أبو الحسن فهذان المسكن لولد أبي الحسن بن محمد وولده الذكور والاناث الذين عمود نسب آبائهم اليه ما تناسلوا وحدثهم أم أبي الحسن بن محمد معهم لها كخط واحد منهم حتى توت فاذا انقرض أبو الحسن وولد له فهذان المسكن لام أبي الحسن حتى تنقرض فاذا انقرض فهذان المسكن لفاطمة وزينب بنتي محمد بن ادريس وولدان ولد محمد بن ادريس بعد هذا الكتاب شرعافيه سواء ما تناسلوا ولا يكون هذان المسكن لاحد من ولد محمد بن ادريس ولا ولد له ولا ولد أبي الحسن بن محمد ولا ولد له من الاناث الا بتناعم وذنوب أبيها الى محمد بن ادريس أو الى أبي الحسن بن محمد بن ادريس فاذا انقرضوا فهذان المنزلان صدقة على آل شافع بن السائب فاذا انقرضوا فعلى من حضر مكة من بني المطلب بن عبد مناف فاذا انقرضوا فعلى الفقراء والمساكين وابن السبيل والحاج والمعتمر وقد دفع محمد بن ادريس هذين المسكنين الى أحد بن محمد ابن الوليد الازرق فهما بيده لابي الحسن بن محمد ثم لمن سمي معه وبعده وأخرجهما محمد بن ادريس من ملكه وجعلهما على ما شرط في هذا الكتاب لابي الحسن بن محمد ومن سمي معه وبعده شهد في اقرار محمد بن ادريس بما في هذا الكتاب وعلى ان أبا الحسن بن محمد المولد بمصر متصدق عليه بما في هذا الكتاب على ما شرط فيه صغير يلى محمد بن ادريس أبوه القبض له والاعطاء منه وما يلى الأب من ولده الصغار

البحيرة والوصيلة والسائبة والحام

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فلم يحتمل الا ما جعل الله ذاك نافذا على ما جعلتوه وهذا ابطال ما جعلوا منه على غير طاعة الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كانوا يجررون البحيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصيلة ويحمون

أنه - معها تقول جاءت امرأه رافعة يعني القرطى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انى كنت عند رافعة فطلقتني فبنت طلاقى فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدية الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تريدان أن ترجعي الى رافعة لاحق بزوج عيسلنك وتدوق عيسلته وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص بالسبب ينتظرون يؤذن له فنادى يا أبا بكر ألا تسمع ما تجهرون به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن أئمن يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمعون كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهى حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

الحام

ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها فزدها على ولم يرها شيئا فقال اذا طهرت فليطلق أو ليسك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حبست تطليقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم ((ومن كتاب العتق)) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ عن العبد قوم عليه قيمة (١٨١) العدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافتقد

عتق منه ما عتق * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعابد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسرا فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل ليست يوكس ولا ينشط ثم يغرم له هذا حصته * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج أخبرني قيس بن سعد أنه سمع مكحولاً يقول سمعت ابن المسيب يقول أعتقت امرأة أو رجلاً ستة أعبد لها ولم يكن لها مال غيره فأتى النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأقرع بينهم فأعتق ثلثهم قال الشافعي رضي الله عنه كان ذلك في مرض العتق الذي

الحام على غير معان سمعت كثيرا من طوائف العرب يحكون فيه فجمع حكايته على أن ما حكموا منه عندهم من العلم العام الذي لا يشكون فيه ولا يمكن في مثله الغلط لأن فيما ذكرنا أنهم سمعوا عوامهم يحكونه عن عوام من كان قبلهم فكان مما حكموا بحجته من على حكايته أن قالوا البعيرة الناقة تنتج بطوناً فيشق مالكا لها إذاها ويحلى سبيلها ويحلب لبنها في البطحاء ولا يستحيزون الانتفاع بلبنها ثم زاد بعضهم على بعض فقال بعضهم تنتج نجسة بطون فتجبر وقال بعضهم وذلك إذا كانت تلك البطون كلها أنانا والسائبة العبدية تنفق الرجل عند الحادث مثل البر من المرض أو غيره من وجوه الشكر أو أن يتبدى عتقه فيقول قد أعتقتك سائبة يعني سبتك فلا تعود إلى ولاي الانتفاع بولائك كالأب لا يعود إلى الانتفاع بملكك وزاد بعضهم فقال السائبة وجهان هذا أحدهما والسائبة أيضا يكون من وجه آخر وهو البعير ينحج عليه صاحبه الحاجة أو يتبدى (٢) الحاجة أن يسببه فلا يكون عليه سبيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مذاهبهم في هذا كاه فيما صنعوا وأنه كالعتق قال والوصيلة الشاء تنتج الأبطن فإذا ولدت آخر بعد الأبطن التي وقتوها قيل وصلت أخاها وزاد بعضهم تنتج الأبطن الخمسة عناقين عناقين في كل بطن فيقال هذه وصيلة تصل كل ذي بطن بأخيه معه وزاد بعضهم فقال قد يوصلونها في ثلاثة أبطن ويوصلونها في خمسة وفي سبعة قال والحام الفحل يضرب في ابل الرجل عشرين فيحلى ويقال قد حى هذا ظهروه فلا ينفعون من ظهره بشئ وزاد بعضهم فقال يكون لهم من صلبه وما أنتج مما خرج من صلبه عشرين من الابل فيقال قد حى هذا ظهروه قال وأهل العلم من العرب أعلم بهذا من لقيت من أهل التفسير وقد سمعت من أهل التفسير من يحكى معنى ما حكيت عن العرب وفيما سمعت من حكايتهم نصاد دالة من أخبارهم أنهم كانوا يجرون البعيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصيلة ويحمون الحام على وجوه جماعها أن يكونوا مؤذنين بما يصنعون من ذلك حقاً عليهم من نذر ندروه فوفوا به أو فعلوه بل أنذرهم وأبحق وجب عليهم عندهم فأدوه وكان عندهم إذا فعلوه حار جامن أموالهم بما فعلوا به مثل خروج ما أخرجوا إلى غيرهم من المال كين وكانوا يرجون بادائه البركة في أموالهم ويأولون به عندهم مكرمة مع التبرر بما صنعوا فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان فعلهم يجمع أموراً منها أمر واحد برقى الاخلاق وطاعة الله عز وجل في منفعة ثم شرطوا في ذلك الشيء شرطاً ليس من البر فأفاد البر ورد الشرط الذي ليس من البر وهو أن أحدهم كان يعتق عبده سائبة ومعنى يعتقه سائبة هو أن يقول أنت حر سائبة فكما أخرجت من ملكي وملكك نفسك فصار ملكك لا يرجع إلى محال أبداً فلا يرجع إلى ولا أول كما لا يرجع إلى ملكك فكان العتق جائزاً في كتاب الله عز وجل بدأ به ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عند عوام المسلمين وكان الشرط بأن العتق سائبة لا يثبت ولاؤه لعقته شرطاً مطلقاً في كتاب الله تبارك

مات فيه * أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة مملوكين له وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألجماء جرحها جبار * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن حرام ابن سعد بن محبصة أن ناقة للبراء بن عازب رضي الله عنه دخلت حائط القوم فأفسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها * أخبرنا أيوب بن سويد حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن حرام

ابن محصة عن البراء بن عازب أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائط رجل من الانصار فأفدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الحوائط حفظها بالنهار وعلى أهل المشاة ما أفدت ماشيتهم بالليل * أخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يحجج ثم أذن في الناس بالتحج فدارك الناس بالمدينة ليخرجوا معه فخرج فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانطلقا لا يعرف الا الحج وله خرجنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعرف تأويله واتما يفعل ما أمر به فقدمنا مكة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفاء والمروة قال من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمرى (١٨٢) ما استدرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس

وابراهيم بن ميسرة أنهم ما سمعوا طائفا يقول خرج النبي صلى الله عليه وسلم لا يسمى حجا ولا عمرة ينتظر القضاء قال فنزل عليه القضاء وهو يطوف بين الصفا والمروة وأمر أصحابه أن من كان منهم أهل بالحج ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فقال لو استقبلت من أمرى ما استدرت لما سقت الهدى ولكي يلدت رأسى وسقت هدى وليس لي محل للإحلال هدى فقام اليه سراق بن مالك فقال يا رسول الله اقض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم اعمرنا هذه لعامنا هذا أم لا بد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا بد دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة قال فدخل على من بين

وتعالى بقوله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام والله تعالى أعلم لا ينال قول الله جل وعلا ولا سائبة لا يحتل الامنيين أحدهما أن العبد إذا اعتق سائبة لم يكن زاكما تكن البحيرة والوصيلة والحام على ما جعل مالكها من تبخيرها وتوصيلها وحاجية ظهورها فلما أبطل الله جل ذكره شرط مالكها فيها كانت على أصل ملك مالكها قبل أن يقول مالكها ما قال (قال الشافعي) فان قال قائل أتوجدني في كتاب الله عز وجل في غير هذا بيان أن الشرط اذا بطل في شيء أخرجه انسان من ماله بغير عتق بنى آدم رجوع الى أصل ملكه قيل نعم قال الله عز ذكره اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا وقال عز وجل وان تبتم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وفي الإجماع أن من باع بيعا فاسدا فالبائع على أصل ملكه لا يخرج من ملكه الا والبيع فيه صحيح والمرأة تنكح نكاحا فاسدا هي على ما كانت عليه لا تزوج لها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحتمل لقائل لو قال بظاهر الآية اذ لم يكن من أهل العلم أبطل الشرط في السائبة كما أبطله في البحيرة والوصيلة والحام وكلها على أصل ملكها لمالكها لم يخرج منه ولا عتق السائبة لان سياق الآية فيها واحد (قال) وهذا قول وان احتلته الآية لا يقوم ولا أعلم قائل يقول به والآية محتملة للمعنى الاول قبله الذي ذكرت انه أحد العنيين وهو أن قوله جل وعز ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام يعني والله أعلم على ما جعلتم فابطل في البحيرة والوصيلة والحام لان العتق لا يقع على البهائم ولا تكون الاممولة للادميين ولا يخرج من ملك مالكها منهم الا الى مالك منهم وأكدر السائبة اذا كان من الابل والبهائم قبل التسيب وبعده سواء اتلكت أنفسها كهى واذا كان من الناس يخرج من ملك مالكه لا دعى الى أن يصير مثله في الحرية وأن يكون مالكا كما يكون معتقه مالكا وكان الذي أبطل الله تعالى والله أعلم من السائبة أن يكون كما قال خارج بن ولاته بشرطه ذلك في عتقه وأقر ولاؤم لعتقه كما أقر ملك البحيرة والسائبة والوصيلة لماله (قال الشافعي) فان قال قائل هل على ما وصفت دلالة من كتاب الله عز وجل تبين ما قلت من خلاف بنى آدم للبهائم وغير بنى آدم من الأموال أوسنة أو اجاع قيل نعم فان قال قائل فأين هي قيل قال انه عز وجل فلا اقحم العقبة الى قوله ذم تربة ودل على أن تحرير الرقبة والا طعام ندى الله اليه حين ذكر تحرير الرقبة وقال الله عز وجل في المظاهرة فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا وقال تبارك اسمه في القاتل خطأ فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة وقال في الف ففك فارتاة اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة وكان حكمه تبارك وتعالى فيما ملكه الادميون من الادميين أنهم يخرجونهم من ملكهم عنيين أحدهما فاك الملك عنهم بالعتق فيكون العتق طاعة لله عز وجل براجازا ولا يملكهم آدمي بعده والآخر أن يخرجهم مالكم الى آدمي مثله ويثبت له الملك عليهم كما يثبت للمالك الاول

بأنى

فأله النبي صلى الله عليه وسلم يعني ثم أهالت فقال أحد هما ليك اهلا لالنبي صلى الله عليه وسلم وقال

الاخر ليك حجة كحجة النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر بالحج * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج . أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنها أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمرة ولم يحلل أنت من عمرتك قال اني لبدت رأيى وقد تدت هدى فلا أحل حتى أنحر (ومن كتاب جراح العمد) * أخبرنا الثقة عن جاد عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر

بعد ايمان أو زنا بعد احسان أو قتل نفس بغير نفس * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوه فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيار عن المقداد رضي الله عنه أنه أخبره أنه قال يا رسول الله أ رأيت ان لقيت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال أسلت الله فأقتله يا رسول الله بعد أن قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله انه قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها فأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلة ذلك (١٨٣) قبل أن تقتله وانك بمنزلة من قبل أن

يقول كلمته التي قال * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل نفسه بشئ في الدنيا عذب به يوم القيامة

بأى وجه ميرههم الله قال فكان حكم الله والله تعالى أعلم في البهائم ما وصفت من أن العتق لا يقع عليها ولا تزال ملك صاحبها ما كان حيا الا الى مالك من الآدميين يقول فيه قد أخرجتهما من ملكي وكان هكذا كل ماسوي بني آدم مما علك بنو آدم نصافي كتاب الله عز وجل ودلالة بما ذكر في ماسوي الآدميين من بهيمة ومناع ومال ولا أعلم مخالفا في أن امرأ لو قال لمسا ليكمه من الآدميين أنتم أحرار عتقوا ولو قال لمسا ليكمه من البهائم أنتم أحرار لم تعتق بهيمة ولا غير آدمي

بيان معنى البجيرة والسائبة والوصيلة والحام

* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال وجدني قائم سيف النبي صلى الله عليه وسلم كتاب ان أعدى الناس على الله سبحانه وتعالى القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير ماله فقد كفر بما أنزل الله سبحانه على محمد صلى الله عليه وسلم * أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن اسحق قال قلت لأبي جعفر محمد بن علي ما كان في الحقيقة التي كانت في قراب سيف رسول الله

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعني فقالت لها عائشة ان أحب أهلا أن أعد هالههم عددتها ويكون لأول لي فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فجاءت من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذيها واشترطي لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة رضي الله عنها ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإنا بالرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وأما الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعفها فقال أهلها نبيعهما على أن ولأها لنا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فان الولاء لمن أعتق * «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال حدثني يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة فقالت عائشة ان أحب أهلا أن أصاب لهم ثمن صبة واحدة وأعتقك فعت فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فاشتريها وأعتقها فان الولاء لمن أعتق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم أبي يوسف عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن النبي

صلى الله عليه وسلم فقال كان فيها لعن الله القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن تولى غير ولي نفسه فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم وأعن عيسى بن أبي ليلى عن ابن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتبط مؤمنا يقتل فهو قوديد الا أن يرضى ولي المقتول في حال دونه فعليه لعنة الله ورضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن سعيد بن بجر عن أبيه عن أبي رمنة قال دخلت مع أبي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبي الذي يظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعني أعالج هذا الذي يظهره فاني طيب قال أنت رقيق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا معلن قال ابني اثم سبه قال أمانه لا يجني عليك ولا تجني عليه * أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أن في قتل العمد الخطأ بالسوط أو العصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفقة في بطونها أولادها * أخبرنا النفعي عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعني مثله * أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن نفر حفظ معاذ منهم مجاهد والحسن والفخار بن مزاحم في قوله تبارك وتعالى فن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف والآية قال كان كتب على أهل التوراة من قتل نفسا بغير نفس أن يقاتلوا ولا يعنى عنه ولا تقبل منه الدية وفرض على أهل الإنجيل أن يعنى عنه ولا يقبل ورخص لأمة محمد صلى الله عليه وسلم أن شاء قتل (١٨٤) وإن شاء أخذ الدية وإن شاء عفا فذلك قوله ذلك تخفيف من ربكم ورحمة يقول

الدية تخفيف من الله
أدجعل الدية فلا يقتل
ثم قال فن اعتدى بعد
ذلك فله عذاب أليم
يقول من قتل بعد
أخذ الدية فله عذاب
أليم وقال في قوله ولكم
في القصص حياة يا أروى
الأبواب لعلكم تتقون
يقول لكم في القصص
حياة ينتهي بها بعضكم
عن بعض مخافة أن يقتل

* أخبرنا سفيان بن
عيينة أنا عمرو بن دينار
قال سمعت مجاهدا
يقول سمعت ابن عباس
يقول كان في بني
إسرائيل القصص
ولم تكن فهم الدية فقال
الله تبارك وتعالى لهذه
الأمة كتب عليكم
القصص في القتل
الحر بالحر والعبد بالعبد
والأنثى بالأنثى فن
عني له من أخيه شيء
فاتباع بالمعروف وأداة

صلى الله عليه وسلم قال الولاء لغة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب (قال الشافعي) رحمه الله فكان في حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في بريرة في إبطال شرط مالكها الذين باعوهما على عائشة على أن الولاء لهم وإثباته لبريرة العتق دلالة على مثل معنى قول الله عز وجل ولا سائبة فإن الله جل وعلا أبطل التسيب إذا شرط مالكه أن لا يكون له ولأه المعق الميسب وأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم شرط مالك بريرة الذي باعها له الولاء دون معقها وثبت الولاء لمن أعتق فكان في قوله إنما الولاء لمن أعتق معنيان أن لا يكون معق أبدا يزول عنه الولاء بازائه إياه عن نفسه مع عتق ولا قبله ولا بعده ولا بحال من الحالات اختلاف دينين ولا غيره ولو زال عن أحد زال عن عائشة أذ لم تملك بريرة إلا بشرط تمتعها ولاؤها الذي ملكها إياها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق وكان معق السائبة معتقا أو أعتق شرط أن لا يكون له ولأه وكان ولأه ثبت بحكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينتقل عنه والمعنى الثاني أن لا يكون الولاء إلا للعتق فن أعتق من خلق الله عز وجل ممن يقع العتق عليه كان الولاء للعتق ولا يجوز غير هذا أبدا بدلالة الكتاب والسنة

باب تفریع العتق

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا عتق الرجل عبده سائبة فهو حر وله ولأه وإذا عتق الكافر عبده مؤمنا فهو حر وله ولأه وكذلك لو أعتق مؤمن كافرا ولا عذر لأحد من أهل العلم في الشك في هذا والله تعالى أعلم لأن الذي أعتق عبده سائبة والكافر يسلّم عبده فيعتقه والمؤمن يعتق عبده الكافر لا يعدون أبدا أن يكونوا مالكين يجوز عتقهم في كتاب الله عز وجل دلالة في إبطال التسيب أن الولاء لمن أعتق وفي قوله ادعوههم لا بآئتهم هو أقط عد الله فلم تعلموا آباءهم أخوانكم في الدين ومواليكم فمنهم لشيتين إلى الآباء وإلى الولاء كأنهم إنا بآئتهم إلى الولاء وفي قول الله عز وجل واد تقول الذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه ولو غرب على أحد علم هذا من كتاب الله عز وجل كان في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعتق دليل على أن الميسب والمؤمن يعتق الكافر والكافر يعتق المؤمن لا يعدون أن يكونوا معقنين فيكون في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق أو يكونوا غير مالكين فلا يختلف المسلمون في أن من أعتق مالا يملك لم يكن حرا ولا يكون هو لآه معتق

اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة كما كتب على من كان قبلكم فن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم الخلاف

* أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح السكعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس فلا يحل لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسلط بها دما ولا يعصها شجر أو أن يخصص أحد فقال أحلت رسول الله فإن الله أحلها ولم يحلها للناس وإنما أحلت ساعة من النهار ثم هي حرام كحرمها بالأمس ثم أنتم يا خراعة قد قتلتم هذا القتل من هذيل وأنا والله عاقله فن قتل بعده قتلا فأهله بين خيرتين أن أجوا أو قتلوا وأن أجوا أو أخذوا والعقل * أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل نفرًا خمسة وأربعة برجل قتلوه غيلة وقال عمر رضي الله عنه لو تمألأ عليه

أهل صنعاء لقتلهم جميعا * أخبرنا مسلم عن ابن جريج أنه سئل عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبي بن أمية رضي الله عنه قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة قال وكان يعلى يقول وكانت ثأب الغزوة وأثنى على نفسي قال عطاء قال صفوان قال يعلى كان لي أخير فقاتل أنسانا فعض أحدنا فإد الآخر فانتزع يعني العضوض بيده من الفم فذهب إحدى ثنيتيه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر ثنيتيه قال عطاء وحسبت أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أيدع بيده في فمك تقضمها كأنها في فمك فعضها قال عطاء وقد أخبرني صفوان أيهما عض فثنيته * أخبرنا مسلم عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة أخبره أن أباه أخبره أن أنسانا جاء إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعضه أنسان فانتزع بيده منه فذهب ثنيتيه فقال أبو بكر (١٨٥) رضي الله عنه بعدت ثنيتيه * أخبرنا مالك

عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال

يا رسول الله أرايت

أن وجدت مع امرأتى

رجلا أمهله حتى أتى

بأربعة شهداء فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم نعم * أخبرنا ابن

عينة عن الزهري عن

طلحة بن عبد الله بن

عوف عن سعيد بن زيد

ابن عمرو بن نفيل أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ومن قتل دون

ماله فهو شهيد * أخبرنا

سفيان عن أبي الزناد

عن الأعرج عن أبي

هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

لو أن امرأ أطلع عليك

بغير إذن فخذه فمحصاة

ففحات عنه ما كان

عليك جناح * أخبرنا

سفيان ثنا الزهري قال

سمعت سهل بن سعد

يقول أطلع رجل من

الخلاف في السائبة والكافر بعق المؤمن

(قال الشافعي) رحمه الله ولا أحفظ عن أحد لقينته من فقهاء المسلمين والمشرقيين خلافا فيما قلت من أن ولا السائبة والمؤمن بعقته الكافر لمن أعققهما وقد حفظت عن بعض المدنيين من أهل الحديث هذا وظلنا بعض أصحابنا في ميراث السائبة فقال أحدهم يوالى من شاء وقال آخر لا يوالى من شاء ولولاؤه للمسلمين وقال قائل هذا وإذا أعتق الكافر عبده والعبد مسلم فولاؤه للمسلمين وإذا أسلم سيده الذي أعتقه لم يرجع إليه ولولاؤه ولولا عتق رجل كافر عبدا كافر أثم أسلم العبد المعتق قبل المولى المعتق كان ولاؤه للمسلمين إذا مات ورثوه فإن أسلم السيد المعتق قبل موت رجوع إليه ولولاؤه لأنه قد كان ثبت له الولاء ولو أسلم العبد المعتق قبل المولى المعتق وللمولى المعتق بنون مسلمون كان ولاؤه لبنيته المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله وقد وصفت موضع الحجة على هذا القول من الكتاب والسنة ووصفت بعد هذا الحجة عليه وهذا قول ينقض بعضه بعضا أرايت أن زعم أن الكافر يعتق الكافر فيكون الولاء ثابتا للكافر على الكافر ثم أسلم العبد المعتق والمولى كافر يخرج الولاء زعم من يديه بإسلامه أرايت إذا زعم أيضا أن الكافر إذا أعتق عبدا مسلما لم يكن له ولاؤه وإن أسلم وإن كان للكافر ولمسلمون كان لهم ولاؤه فكيف يرثه ولد المولى المعتق بأن كان ولد المولى المعتق مسلما إذا لم يكن الولاء لأبهم فكيف يرثونه بولاء أبهم إنما ينبغي أن يكونوا في قوله كسوة المسلمين في ولائه وكيف إذا ورثوه بالولاء ثم أسلم المولى المعتق إذا كان كافرا والذي أعتق كافرا رجوع إليه الولاء وقد أحرزه بولاءه فإن كانوا أحرزوه ودونه لم يرجع إليه وإن كانوا أحرزوه بسببه فالولاء له ولكنه لا يرث لاختلاف الملتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت يدخل على من قال من أهلنا حجتنا ما حكيت وأكرمته ومن مختصر ما يدخل عليه في قول الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة أنه لا يدبحكم الله تبارك وتعالى أن يبطل أمر السائبة كله أو بعض أمره دون بعض لأن الله تبارك وتعالى قد ذكركم مبطل ما بطل قبله وبعد من البحيرة والوصيلة والحام فإن قال يبطل أمر السائبة كله فلا يجعل عتقه عتقا كما لا تجعل البحيرة والوصيلة والحام خارجة عن ملك مالكها فلهذا أقول قد يحتمله سياق الآية ولكن الله عز وجل قد فرق بين إخراج الأدميين من ملك مالكهم وإخراج البهائم فأجزنا العتق في السائبة عما أجاز الله تبارك وتعالى من العتق وأمر به منه ولما أجزنا العتق في السائبة كما مضى من أن نعلم أن الذي أبطل الله عز وجل من السائبة السبي وهو إخراج المعتقد السائبة ولولا السائبة من يديه فلما أبطله الله تبارك وتعالى كان ولاؤه للمعتق مع دلائل الآي في كتاب الله عز وجل فيما ينسب فيه أصل الولاء إلى من أعتقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويلزم

(٣٤ - الام سادس) جحر في حجة النبي صلى الله عليه وسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم مدرى بحله رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم لو أعلم أنك تنظر لبطعت به في عينك إنما جعل الاستئذان من أجل البصر * أخبرنا القتيبي عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في بيته رأى رجلا أطلع عليه فأهوى له فشقص في يده كأنه لولم يتأخر لم يبال أن يطعنه * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلا من بني مدليج يقال له قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فزرى في جرحه فأت فقدم سراقه بن جعشم على عمرو بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر رضي الله عنه أعد دلي على قديم عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم عمر رضي الله عنه أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول قال ها أنا ذا قال خذها

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس اقاتل شيئا * أخبرنا مروان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال لما قوم الى خنم فلما غشيهم المسلمون استعصموا بالسجود ففتلوا بعضهم فبلغ الذي صلى الله عليه وسلم فقال أعطوهم نصف العقل لصلاتهم ثم قال عند ذلك ألا انى يرى من كل مسلم شرك قالوا يا رسول الله لم قال لا ترانا نارهما * أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري عن عروة قال كان أبو حذيفة بن اليمان شيخا كبيرا فرغ في الآطام مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض للشهادة فجا من ناحية المشركين فابتدره المسلمون فتوشقوه باسنانهم وحذيفة يقول أبى أبى ولا يسهونه من شغل الحرب حتى قتلوه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين فقضى النبي صلى الله عليه وسلم فيه دينه * أخبرنا يحيى بن (١٨٦) حسان ثنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضى

الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها البنات وزوجها والعقل على عصبتها * أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى مالا وعيالا وان لأبى مالا وعيالا وانه يريد أن يأخذ مالى فيطعمه عباده فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأسل * أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عيسى رضى الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم

قائل هذا القول ان يثقل عن السائبة أعقها مالك فان قال نعم قيل له فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق وان قال لا قيل له فلم تعتق السائبة ولولم يعتقها مالكم لم تعتق ولما لم يعتقها مالكم لم تعتق وان قال لا يكون مالكم لم فليس المسلم المعتق يجوز عتقه لأنه أعتقه غير مالك وان قال ألا ترى أن المولى لا يرثه قيل له والميراث والولاء والنسب فان قال فأين أنه اذا منع ميراثه ثبت له الولاء عليه قيل نعم أرأيت لو قتله مولا أثره فان قال لا قيل له أفيرى ولاؤه عنه فان قال لا قيل فما زال الميراث لا يزال الولاء فان قال أما ههنا فلا قيل فكيف قلت هناك ما قلت ما زال الميراث أزال الولاء وقيل له أما رأيت اذ نسب الله عز وجل ابراهيم خذله عليه الصلاة والسلام الى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن نوح وهو كافر الى أبيه نوح عليه السلام أرأيت قطع الأبوة باختلاف الملتين فان قال لا قيل أفيرى الأب ابنه والابن أباه فان قال لا قيل فتقطع الأبوة بانقطاع الميراث فان قال لا قيل فكيف قطعت الولاء ولم تقطع النسب وهما معا سبب انما منع الميراث باختلاف الدينين وقد يمنع أن يكون دونه من يحبه وذلك لا يقطع ولأه ولا نسب والحجة تمكن على قائل هذا القول بأكثر من هذا وفي أقل من هذا كفاية ان شاء الله تعالى

الخلاف في المولى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووافقنا بعض الناس في السائبة والميراث يعتق المسلم فقال هذا القول نص الكتاب والسنة وخالفناه هؤلاء من المشركين فقالوا اذا أسلم الرجل على يدي رجل فله ولاؤه وللمسلم على يديه أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل بولائه وهكذا اللقيط وكل من لا ولأه له يوالى من شاء وينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له أن ينتقل بولائه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل لبعض من يقول هذا القول الى أى شيء ذهبتم فيه فقال ذهبنا الى أن عبد العزيز بن عمر حدث عن ابن موهب عن نعيم الداري أن رجلا أسلم على يدي رجل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنت أحق الناس بحبائه وموته فقيل له ان كان هذا الحديث ثابتا كنت قد خالفته فقال وأين قلت زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنت أحق الناس بحبائه ومماته قال نعم قلت فازعمت (١) لا يدل على أن اسلام المرء على يدي المرء يثبت له عليه ما يثبت العتق على المعتق للمعتق أفكون له اذا أعتق ان ينتقل بولائه قال لا قلت فقد خالف الحديث فزعمت أنه انما يثبت له الولاء عمارضى به ولم ينتقل واذا انتقل انتقل الولاء عنه حتى يعقل عنه أو رأيت

(١) لعل الأظهر اسقاط لا تأمل كتبه متصححة

اذا

وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتى الله عبد افهما في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الابل * أخبرني اسمعيل بن عياض بأسناده عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع عشر عشر * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الموضحة خمس * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب كان يقول الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره النخعي بن سفيان أن رسول الله

عمر بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الابل * أخبرني اسمعيل بن عياض بأسناده عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع عشر عشر * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي الموضحة خمس * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب كان يقول الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا حتى أخبره النخعي بن سفيان أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كتب اليه أن يورث امرأه أسيم الضبابي من دينه فرجع اليه عمر رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الخصال بن سفيان أن يورث امرأه أسيم الضبابي من دينه قال ابن شهاب وكان أسيم قتل خطأ * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة رضي الله عنها تلبي وأحالي يمينين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ابغوا في أموال النسيأ لا تستهلكوا الزكاة * أخبرنا سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزكي مال النسيم * أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى ويحيى بن سعيد وعبد الكريم ابن أبي المخارق كلهم بخبره عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة تزكي أموالنا (١٨٧) وأنه ليتجر بها في البحرين * أخبرنا

مالك بن أنس وسفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علياً رضي الله عنه قال الولاء بمنزلة الخلف أقره حيث جعله الله * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها أرادت أن تشتري جارية فتعقها فقال أهلها لا تبعها على أن ولأها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تعقل ذلك فأعما الولاء لمن أعنت * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن الخطاب عن عائشة وذلك مرسل * أخبرنا مالك عن

إذا والى فكان لومات وورث المولى الولاء كيف كان له أن ينقل بولائه وقد ثبت الولاء عليه وثبت له على عاقلة الذي والاه أن يعقلوا عنه أو يجوز أن يكون في الإسلام المرء على يد غيره أو موالاة إياه الواحد من قولين أحدهما أن يثبت بالاسلام والموالاة ما يثبت بالعتق وما يثبت من ولأه عندنا وعندك لم يتحول كما لا يتحول النسب أو يكون الاسلام والموالاة لم يثبتا شيئاً لأنهما ليسا من معاني النسب ولا الولاء فأما ما ذهب اليه فليس واحداً من القولين وزعمت أنه ثابت للمولى أن ينقل حتى يعقل عنه أو رأيت أن قالت العاقلة لا تعقل عن هذا شيئاً لأن هذا لا ذون نسب ولا مولى وله الخيار في أن ينقل عنه فأجعل لنا ولصاحبنا الذي والاه الخيار في أن ندفع ولأه فالمولى من أعلى أولى أن يكون هذا له من المولى من أسفل ما تقول له وإن جاز هذا لك جاز لغيرك أن يجعل الخيار للأعلى ولا يجعله للأسفل وهذا لا يجوز لواحد منكما أ رأيت ولدان كانوا للمسلم على يد الرجل وكانوا لولأه لم أيجر ولأههم كما يجزى العتق للأب إذا أعنت قال فان قلت نعم قلت فقله قال فإذا شفا حشر على فأزعم أنه إذا أسلم جرح الولاء وإذا انتقل به انتقل ولأؤه ويتفاحش في أن أقول قد كان لهم في أنفسهم مثل الذي له فان قلت يجزى الأب ولأههم قطعت حقوقهم في أنفسهم وإن قلت بل لهم في أنفسهم مثل ماله زعمت أنه لا يجزى ولأههم ولذلك أقول لا يجزى ولأههم قلت ويدخل عليك فيه أخش من هذا قال قد أرى ما يدخل فيه أثبات الحديث قلت لا وأنت تعلم أنه ليس بثابت وأن ابن موهب رجل ليس بالمعروف بالحديث ولم يلق عمار الداروي وهو غير ثابت من وجهين وقد قلت في اللقيط بأن عمر قال لمن التقطه هو حر ولك ولأؤه قلت أنت تقول في اللقيط أنه يوالى من شاء قال نعم إن لم يوال عنه السلطان وإذا والى عنه السلطان فهذا حكم عليه قلت اقتبست عليه موالة السلطان فلا يكون له إذا بلغ أن ينقل بولائه أو يكون له الانتقال بولائه إذا بلغ قال فان قلت بل له الانتقال بولائه كما يكون له إن يوالى ثم ينقل بولائه ما لم يعقل عنه فقلت له فموالة السلطان إذا عنه غير حكم عليه قال نعم وكيف يجوز أن تكون حكم عليه قلت المسئلة عليك لأنك بها تقول قال ما يصلح الحكم الأعلى المتقدم من الخصومة وما ههنا متقدم من خصومة قلت فقل ما شئت قال فإذا قلت فهو حكم قلت فقد رجعت إلى أن قلت بما أنكرت أن يكون يصلح الحكم الأعلى المتقدم من خصومة وما ههنا متقدم من خصومة قال فلا أقوله وأقول له أن ينقل بولائه قلت فقد خالف ما رويت عن عمر ولا أسمعك نصير إلى شيء إلا خالفته قال فهم تركت الحديثين قلت بالدلالة في السابعة أن حكم الله عز وجل أن يبطل النسيب ويثبت العتق ويكون الولاء لمن أعنت وما جامعنا عليه في النصرا في معنى كتاب الله عز وجل ونص سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولما يلزمك فيما جامعنا عليه في النصرا في يعتق المسلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما الولاء لمن أعنت وهذا معتق فلزمتم فيها معنى الكتاب والسنة

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتب أهلى على تسع أواق في كل عام أوقية فأعيني فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولأؤلى ففعلت فذهبت بريرة إلى أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فآلها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذيهما واشترط لهما الولاء فأعما الولاء لمن أعنت ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله ثم قال أما بعد فإنا رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشروطه أوثق وإنما الولاء لمن أعنت * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

عن أبيه أنه أخبره أن العاصم بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة أثنان لأم ورجل لعله فهلك أحد الذين لأم وترك مالا وموالي فورثه أخوه الذي لأمه وأبيه ماله وولاء مواليه ثم هلك الذي ورث المال وولاء الموالى وترك ابنه وأخاه لأبيه فقال ابنه قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال وولاء الموالى وقال أخوه ليس كذلك إنما أحرزت المال فأولاء الموالى فلا رأيت لوهلك أخى اليوم ألت أرتة أنا فاختصنا إلى عثمان رضى الله عنه ففصى لأخيه وولاء الموالى * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن المرقع أعتق أهل بيت سواث فأتى غيرهم فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه أعطوه ورثة طارق فأبوا أن يأخذوه فقال عمر فاجعلوه في مثلهم من الناس (ومن كتاب المكاتب) (١٨٨) * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن

ثابت قال في المكاتب هو عبد ما بقى عليه درهم * أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج عن اسمعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله ابن عمر كاتب غلامه على ثلاثين ألفا ثم جاءه فقال ائني قد عجزت فقال اذا انحو كتابك فقال قد عجزت فاحمها أنت قال نافع فأثرت إليه احمها وهو يطمع أن يعقده فحاجها العبد وله أثنان أو ابن قال ابن عمر اعتزل جاري قال فأعتق ابن عمر ابنه بعده (ومن كتاب الجزية) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم أن نجيحة كتب إلى ابن عباس هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فبدأوا بن الجرحى ولم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنيمة * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية أن يكن منكم عشرة من صابرون يغلبوا مائتين فكذب عليهم أن لا يفر العشرة من المائتين فأمر الله تعالى أن يخفف الله عنهم وعلم أن فيكم ضعفاء فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين تخفف عنهم وكتب عليهم أن لا يفر مائة من مائتين * أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي جبة فأتينا المدينة ففتحنا بابها وقلنا يا رسول الله نحن الفرارون قال بل أنتم العكارون وأنافتكم * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري

ثم اضطرب قولك فزالت معناها قال ذهبت إلى حديث ثبت قلت أما الذي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت عندنا وأما الذي رويت عن عمر فلو ثبت لم يكن في أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه ليس بين أن يثبت وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنما الولاء لمن أعتق معنيين بين أن الولاء لا يزول عن أعتق ولا يثبت إلا لاعتق لان قوله فأنما الولاء لمن أعتق نفي أن يكون الولاء لغير معتق وذلك أن من قال إنما اردت كذا ففقدت ما أراد ونفي أن يكون أراد غيره وكذلك إنما وقعت بهذا المعنى فأخذت بأحد معنيي الحديث وترك الثاني وهذا ليس لك ولا لأحد مع أنا بآيالك لا تختلف في أن الولاء ينسب من الانساب لا يزول قال أجل قلت أفأرأيت رجلا لا أب له ولا ولأه أن ينسب إلى رجل بتراض منهما قال لا يجوز النسب إلا بفراش أو في بني فراش من الشبه فإذا لم يكن فراش ولا معنى فراش وذكر أنهما يراضيان بالنسب فلان نسب قلت وكذلك لو أراد رجل أن ينسب إلى رجل بتراض بينهما قال لا يكون ذلك لهما قلت وذلك أن إثبات النسب من الفراش ونفيه من الفراش الثاني والنسب غيرهما متى فيكون للولد المنفى ولعشيرته فيه حق لانهم يرثونه ويعقلون عنه ويعقل عنهم ولو جاز إقراره على نفسه لم يجز على غيره ممن له حق في ميراثه وعقله قال نعم قلت أفكذلك تجد المولى المعتق قال سواء قلت فكيف لم تقل هذا في المولى الموالى فلا تشبهه إلا بما يثبت له به الحق على عشيرته ممن والاه أن يعقلوا عنه وكما يلز عنهم ولأن المعتق أو يثبت لهم عليه ميراث فلا تعظمهم ولا تمنع منهم إلا بما ثبت لان في ذلك حكما عليهم وعلى غيرهم ممن كان ولم يكن ولهم ولغيرهم ممن كان ولم يكن قال وذكره غير هذا مما في هذا كفاية عنه قال فان من أصحابك من وافقت في الذي خالفناك فيه من اللقيط والموالى وقال فيه قولك وخالفك في الذي وافقتك فيه من السائبة والذي يعق المسلم قلت أجل وجئت عليه كهمي عليك أو أوضح لانك قد ذهبت إلى شبهة لا يغذر بها أهل العلم ويغذر بها الجاهل وهم لم يذهبوا إلى شبهة يعذر بها جاهل ولا عالم وموافقك حيث وافقتنا حجة عليك وموافقهم حيث وافقونا حجة عليهم وليس لأحد أن يخرج من معنى كتاب الله عز وجل ثم يستعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من واحد منهما في أصل ولا فرع وإنما فرقنا بين العالمين والجاهلين بأن العالمين علموا الأصول فكان عليهم أن يتبعوها الفروع فإذا زلوا بين الفروع والأصول فأخرجوا الفروع من معاني الأصول كانوا كن قال بل أعلم وأقل عندهما منه لانهم تركوا ما يلزمهم بعد علم به والله يغفر لنا ولكم معا فان قال قد يغفون فعلهم قلت ومن غبي عنه مثل هذا الواضح كان حقاً عليه أن لا يعالج الفقيه لان هذا مما لا يجوز أن يخطئ فيه أحد ولو ضوحه

كان يضرب لهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فبدأوا بن الجرحى ولم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنيمة * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية أن يكن منكم عشرة من صابرون يغلبوا مائتين فكذب عليهم أن لا يفر العشرة من المائتين فأمر الله تعالى أن يخفف الله عنهم وعلم أن فيكم ضعفاء فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين تخفف عنهم وكتب عليهم أن لا يفر مائة من مائتين * أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي جبة فأتينا المدينة ففتحنا بابها وقلنا يا رسول الله نحن الفرارون قال بل أنتم العكارون وأنافتكم * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري

عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لتنفق كنوزهما في سبيل الله * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله * أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن ابن عاصم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال اندأيتهم مسجداً أو مسجداً مؤذناً فلا تقتلن أحداً * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يكره أن ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١٨٩) فإذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها

تفريع البعيرة والسائبة والوصيلة والحام

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما قال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فكان في قول الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة الآية دلالة على ما جعل الله على ما جعلتم وكان دليلاً على أن قضاء الله جل وعز أن لا ينفذ ما جعلتم وكانت البعيرة والوصيلة والحام من البهائم التي لا يقع عليها عتق وكان مالكها أخرجها من ملكه إلى غير ملك آدمي مثله وكانت الأموال لا تملك شيئاً إلا بما علك الآدميون كان المرء إذا أخرج من ملكه شيئاً إلى غير ملك من الآدميين بعينه أو غير عينه كن لم يخرج من ملكه شيئاً وكان ثابتاً عليه كما كان قبل إخراجها وكان أصل هذا القول فيما ذكرنا من كتاب الله عز وجل فكل من أخرج من ملكه شيئاً من بهيمة أو متاع أو غيره غير الآدميين فقال قد اعتقت هذا أو قد قطعت ملكي عن هذا أو وهبت هذا أو بعته أو تصدقت به ولم يسم من وهبه له ولا باعها إياه ولا تصدق به عليه بعين ولا صفة كان قوله باطلاً وكان في ملكه كما كان قبل أن يقول ما قال ولم يخرج من ملكه ما كان حياً بحال إلا أن يخرج به إلى آدمي بعينه أو يصفه حين أخرج به من ملكه ولا يكون خارجاً من ملكه إلا ومالكه مكانه لا بعد ذلك بطريقة عين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسائبة إذا كانت من الإبل كالبعيرة وهكذا الرقيق إذا أخرجهم مالكهم من ملكه إلى غير ملك كالبهائم والمتاع إلا أن يخرجهم يعتق أو كآبة فانها من أسباب العتق وما كان من سبب عتق كان مخالفاً (قال الشافعي) وإذا كانت البعيرة والوصيلة والسائبة والحام نذرًا فأبطلها الله عز وجل في هذا الغيرة دلالة أن من نذر ما لا طاعته فيه لم يبرئ نذره ولم يكفره لأن الله تبارك وتعالى أبطله ولم يذكُر أن عليه فيه كفارة والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءت بمثل الذي جاء به كتاب الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه * أخبرنا الربيع * قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب بن أبي تميمة عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذري في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان الشافعي ساق هذا الحديث فقال نذرت أمرًا من الأمناء لا نذري في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم عليه وسلم أن نحرها فاذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نذري في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يأمر الله تعالى ثم لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في واحد من الأمرين بكفارة إذا بطل النذر والمعصية في هذا الحديث أن نحر المرأة ناقة غير هار ذلك أنها مما لا تملك فلوان

وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله قال أبو بكر رضي الله عنه هذا من حقها ومنعوني عقلاً مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لغائلهم عليه * أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكره هذا القول أو معناه * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وذكر الحديث * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر الجوس فقال ما أدرى كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف

أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل إنسان منكم ديناراً كل سنة أو قيمته من المعافى يعني أهل الذمة منهم * أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف باسناداً لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الذمة من أهل اليمن ديناراً كل سنة فقلت لمطرف بن مازن فإنه يقال وعلى النساء أيضاً فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء ثاباً عندنا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصراني بمكة يقال له موهب ديناراً كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصاري أيلة ثلثمائة ديناراً كل سنة وأن يضيفوا من مريهم من المسلمين ثلاثاً ولا يغشوا مسلماً * أخبرنا إبراهيم

أنا سحيق بن عبد الله أنهم كانوا يومئذ ثلثمائة فضرب عليهم النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ ثلثمائة دينار كل سنة * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الحارثي أو عبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر رضي الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذناهم وما أنابنا ركههم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الحظوة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحبل إلى المدينة ويأخذ من القطنية العشر * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه قال كنت عاملا مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان يأخذ من النبط العشر (ومن كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما) (١٩٠) * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيج جهنم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن بجمينة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته ونظرنا إليه كبر فمجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي وهو شاك فصلى جالسا وصلى خلفه قوم قياما فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا

أمر أنذر أن يعقب عبد رجل لم يكن عليه عتقه وكذلك أن يهدي شيئا من ماله وكذلك كل ما نذر أن يفعله مما لا طاعة فيه لم يكن عليه أن يفعله ولا عليه كفارة بتركه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بأبي إسرائيل وهو قائم في الشمس فقال ماله فقالوا نذر أن لا يستظل ولا يقعد ولا يكلم أحدا ويصوم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يستظل ويقعد ويكلم الناس ويتم صومه ولم يأمره بكفارة

الخلافا في النذر في غير طاعة الله عز وجل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قائل في رجل نذر أن يذبح نفسه قال يذبح كبشا وقال آخر ينحر مائة من الإبل واحتجافه معاشي يرى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيقال لقائل هذا وكيف يكون مثل هذا كفارة فقال إن الله عز وجل يقول في المتظاهر وانهم يقولون منكرا من القول وزورا وأمر فيه بما رأيت من الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل لبعض من يقول هذا القول رأيت إذا كان كتاب الله عز وجل يدل على إبطال ما جعل لا طاعة لله فيه من البجيرة ولم يأمر بكفارة وكانت السنن من النبي صلى الله عليه وسلم تدل على مثل ذلك من إبطال النذر بلا كفارة وكان في قوله لا نذر دلالة على أن النذر لا شيء إذا كان في معصية وإذا كان لا شيء كان كالم لا يكون وليس في أحد من بني آدم قال فلا يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك القول بحجة قال وقتله كان من طلاق أهل الجاهلية الظهار والإيلاء فحكم الله عز وجل في الإيلاء بتر بص أربعة أشهر ثم يقي أو يطلق أو يحكم في الظهار بكفارة وجعلها مؤقته ولم يحكم بكفارة الاقتهاء وقت من يعطاها أو دل عليها ثم جعل الكفارات كشأه ففعل في الظهار والقتل مكان عتق الرقبة صوم شهرين وزاد في الظهار إطعام ستين مسكينا وجعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يصيب أهله في رمضان وحكم الله عز وجل في كفارة اليمين باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة وقال عز وجل فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وقال الله تبارك وتعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل بأن الصوم ثلاث والأطعام ستة مساكين فراق من طعام والنسك شاة فكانت الكفارات تعبدا وخالف الله عز وجل بينها كشأه لا معقب لحكمه أفنجد ما ذهب إليه من الرجل ينذر أن ينحر نفسه في شيء من معنى كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فيكون مؤقنا في كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو يتجدد بأن مائة بدنة أو كبشا كفارة لشيء إلا في المثل الذي يكون فيه الكبش مثلا وكذلك البعير والجحش

وإذا رفع فارقوا وإذا صلى جالسا فصلوا وجلسا * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فاتى أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها بتل معناه لا يخالفه وأوضح منه وقال صلى أبو بكر إلى جنبه قائما * أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال أخبرني الثقة كأنه يعني عائشة رضي الله عنها ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى جانبه بتل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن

والبقرة

سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وادفع رأسه من الركوع ورفعهما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود قال أبو العباس كتبنا حديث سفيان عن الزهري عن ثعلبة بن هذا * أخبرنا مالك عن ابن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وادفع رأسه من الركوع ورفعهما دون ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أنهما أخبراه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا من الإمام فأمّن وفاته من وافق تأمّنه تأمّن الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان (١٩١) للسجدة * أخبرنا مالك عن

عبد الله بن يزيد مولى
الأسود بن سفيان عن
أبي سلمة بن عبد الرحمن
أن أبا هريرة رضي الله
عنه قرأ إذا السماء
انثقت فمجد فيها
فلما انصرف أخبرهم
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم سجد فيها
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن الأعرج أن
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه قرأ والنجم إذا
هوى فسجد فيها ثم قام
فقرأ بسورة أخرى
* أخبرنا مالك عن نافع
وعبد الله بن دينار عن
ابن عمر رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال صلاة الليل
مثنى مثنى فإذا خشي

أحدكم الصبح صلى ركعة
واحدة توتر له ما قد صلى
* أخبرنا مالك عن
نافع أن عمر سجد في
سورة الحج سجدتين

والبقرة من الصيد يصيبه المحرم أفتجد الكباش ثم لا انسان أو كفارة الا وهو مثل ما أصيب (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فان قال قائل لما رأيت الظاهر متكررا من القول وجعل فيه كفارات قست المتكر
والزور من كل شيء فقلت فيه كفارة قيل له ان شاء الله تعالى فمتقول فمیں شهد بزور أيكفر ومتقول
فمیں أربى في البيع أو باع حراما أيكفر ومتقول فمیں ظلم مسلما أيكفر فان قال نعم فهذا خلاف من لقينا
من أهل العلم وان قال لا قيل قدر كذا أصل مذهبك وقولك فإذا جعلته قياسا فليزك أن تقيسه على شيء من
الكفارة ثم يجعل فيه من الكفارة كما يجعل في الذي قسمته وأنت لم تجعله أصلا ولا قياسا فان قال قائل فاجعله
أصلا القول الذي قاله قيل له ان شاء الله تعالى فقد اختلف قوله فيه فأبى الأصل والسنة موجودة بإبطاله كما
وصفنا ولا يخفى مع السنة

اقرار بشكاح مفسوخ

« قال الربيع » من ههنا أملى علينا الشافعي رحمه الله تعالى هذا الكتاب شهدته وهد هذا الكتاب أن
فلان بن فلان الفلاني وفلانة بنت فلان الفلانية أشهداهم في صحة من أبا نهم ما وعقلولهما وجوازم
أمورهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا أن فلان بن فلان الزوج ملك عقدة نكاح فلانة بنت فلان في
شهر كذا من سنة كذا وكان الذي ولي عقدة نكاحهما من ولاتها فلان بن فلان الفلاني الذي زوجها وكان
من شهود هذه العقدة فلان بن فلان وفلان بن فلان وكان الصداق كذا وكذا ومن شهوده فلان وفلان وأن
الزوج فلان بن فلان وفلانة بنت فلان تصادقا وأقرأ عند شهود هذا الكتاب أنهما قد ابتداء أن هذه العقدة
من النكاح الذي وصفت في هذا الكتاب وشهودها وشهود مهرها كانت يوم وقعت وفلانة في عدة من وفاة
زوجها فلان بن فلان لم تنقض عدتها منه فكان نكاحهما مفسوخا فلان نكاح بين فلان وفلانة حتى يجدا
نكاحا بعد انقضاء عدة فلانة ولا تباعة لواحد منهما على صاحبه في صداق ولا نفقة شهد على ذلك

وضع كتاب عتق عبد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحة من بدنه وعقله وجوازم من أمره
وذلك في شهر كذا من سنة كذا للملوك المولود الذي يدعى فلان بن فلان اني أعتقت رجاء رضا الله تبارك
وتعالى وطلب ثوابه فأنت حر لا سبيل لي ولا لأحد في رقب علي ولي ولعقب ولا أول ولا عقب بعدك شهد
وان كان أعجميا وصفه بصفته وصناعته وان كان خصيا كتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني

* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة توتر منها
واحدة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بركة * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسم الا في الآخرة منهن * أخبرنا ابراهيم بن محمد
وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة إذا جاءك
الشافقون * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسم بين الركعة والركعتين من التور حتى يأمر ببعض حاجته * أخبرنا مالك عن ضمرة بن
سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النخاع بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ به في يوم

الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ أهل أهلك حديث الغاشية * أخبرنا مالك عن حمزة بن أسيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ماذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحية والفطر فقال كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن محجن عن أبيه محجن أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ومحجن في مجلسه فقال له رسول الله (١٩٢) صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلي مع الناس ألسنت برجل مسلم قال

بلى يا رسول الله ولكن كنت قد صليت في أهلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدر كهما مع الإمام فلا يعدلها * أخبرنا مالك عن ابن شهاب

عن محمد بن جبير ابن مطعم عن أبيه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث سمعته يقرأ والمرسلات عرفاً فقالت يا بني لقد ذكرتني بقرأتك هذه السورة أنها لا تحرمنا سمعت رسول الله صلى

في يوم من يده وعقله وجواز أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا المملوك الخصى الذي يدعى فلاناً ويصفه بجنسه وهيته أني أعتقك وأخر جثلك من مالي ومن ملكي رجاء ثواب الله تعالى ومريضاته فأنت حر لا سبيل لي ولا لأحد في رق عليك ولي ولاؤك ولعقبك من بعدي شهد وذلك أنه لا يكون له عقب وإن كانت جارية كتبت لها كما كتبت للنخعي وإن كان ولاء عقبها يكون له من المملوك فلا يجوز أن يكتب ولي ولاؤك وولاء عقبك من بعدك وقد لا يكون له ولاء عقبها انما يجوز أن يكتب هذا في الرجل الذي له ولاء عقبه بكل حال ولو لم يكتب هذا في الرجل كان له وكذلك يكون له في الجارية من المملوك فإن شئ على هذا فأجب أن يكتب كتاباً يجوز منه في قول كل أحد كتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني في صحته من يده وعقله وجواز من أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا المملوك كته فلانة بنت فلان ويصفها أني أعتقك طلب ثواب الله تبارك وتعالى فأنت حرة ولا سبيل لي ولا لأحد في رق عليك ولي ولعقبك من بعدي ولاؤك وولاء كل عقب كان لك من مملوك قال وقد اختلف الناس فقال بعضهم إذا ولدت من مملوك ثم عتق حر الولاء وبهذا نقول وقال غيرنا الولاء ثابت لأهل الأم ولا يضره أن لا يزيد في الكتاب على الأم على ما وصفت والله أعلم

كراء الدور

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني أني أجزتك الدار التي بالفسطاط من مصر في موضع كذا من قبيلة كذا أحد حدود هذه الدار التي أجزتك ينتهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع أجزتك جميع هذه الدار بأرضها وببناها ومراقفها اثني عشر شهراً أول هذه الشهور المحرم من سنة كذا وآخرها ذو الحجة من سنة كذا بكذا وكذا ديناراً صحاحاً من قبيل (١) خلقان جباداً وازنة أفراداً ودفعت إلى هذه الدنانير كلها أفسه وبرئت إلى منها ودفعت إليك هذه الدار الموصوفة في هذا الكتاب في هلال المحرم من سنة كذا بعد ما عرفت أنا وأنت جميع ما فيها ولها من بناء ومراقف ووقفنا عليه فهي بيدك بهذا الكراء إلى أن تنقضي هذه المدة تسكنها بنفسك وأهلك وغيرهم وتسكنها من شئت وليس لك أن تسكنها رحابة ولا عمل حداد ولا فصار ولا سكنى تضر بالبنا ولا بضرر بين ولك المعروف من سكن الناس واستأجرتك أن تخرج جميع ما في ثلاثة آبار مغسلات في هذه الدار وهي البئر التي في موضع كذا من الدار والبئر التي في موضع كذا والبئر التي في موضع كذا بعد ما رأيت أنا وأنت تلك الآبار وعرفنا أن طول البئر التي في موضع (١) قوله خلقان بالقاف والنون في آخره هنا وفيما يأتي في مواضع وفي نسخة بقاء بدل القاف ولعله خلفاء بالقاف وبالهزب عن مصمته لا كسرفها فتأمل

كذا

الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب * أخبرنا مالك عن أبي عبيد بن سليمان عن عبد الملك أن عبادته بن نسي أخبره أنه سمع قيس بن أرت يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصلى وراء أبي بكر الصديق المغرب فقرأ في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة سور من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى إن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعته يقرأ بأم القرآن وهذه الآية باللاتزغ فلو بنا بعداً هذين الوهاب لنامن لذلك رجعة إنك أنت الوهاب * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع في كل ركعة بأم القرآن وسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحياناً بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه صلى الصبح فقرأ فيها

سورة البقرة في الركعتين كلتهما * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صلوا أو اءعرب عن الخطاب رضي الله عنه الصبح فقرأ فيها سورة يوسف وسورة الحج فقرأ ببطية فقلت والله لقد كان إذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد وروى به بن أبي عبد الرحمن أن الفرافصة بن عمار الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان رضي الله عنه ياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها * أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عبد الباقى والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها (١٩٣) فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلقت ذلك

فلتغتسل ثم لتستفر بنوب ثم لتصل إلى * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس العجائى اليوم الذى مات فيه وخرج بهم إلى المصلى وصف بهم وكبر أربع تكبيرات * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكنة توفيت من الليل * أخبرنا مالك عن غيره عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من ولده الخلب فيحلب ويشرب ويسقيه الا حوج به معه فبلغ رجل من ولده الذى قال الشيخ

كذا إذا هبت في الأرض عشرة أذرع وعرضها ثلاثة أذرع وعمودها وأن في تلك البر محل مجتمع آبار مغسلات من خلاء وماء ونهى أن خالطه عبدة ثمان أذرع وأن في البر التي في موضع كذا وكذا ونصفه كما وصفت هذا وفي البر التي في موضع كذا وكذا فتخرج جميع ما في هذه الآبار الموصوفة بما ذكرنا في هذا الكتاب منها وتعيه من دارى حتى توفينها بأرض الالثنى فيها بما في آبار المغسلات بكذا وكذا دينار وازنة جياتا ودفعتم اليك ورثت اليك منها وضمنت لي ما وصفت في هذا الكتاب حتى توفينها كما ضمنيت لي في انسلاخ ذى الحجة من سنة كذا وكذا شهد وان خفت أن ينتقض الكراء فان العراقيين ينقضونه بالعدد فاذا أجزته سنة كتبت أجزته سنة أولها شهر كذا وآخرها شهر كذا الخمسين دينار منها شهر كذا أول الشهر بأربعين ديناراً واحد عشر شهراً وتسميها بعشرة دنانير والله سبحانه وتعالى الموفق

باب اذا أراد أن يكتب شراء عبد

هذا ما اشترى فلان بن فلان القلاني من فلان بن فلان القلاني وفلان وفلان صحيحا الأبدان لا علة بهما من مرض ولا غيره جائزا الامر في أموالهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا اشترى منه غلاما مبروعا أبيض حسن الجسم جعدا أعين أفرق الشنابا أزج حلوا يسمى فلانا بكذا وكذا ديناراً خلقان وازنه افرادا بعد ما عرف فلان وفلان هذا العبد بعينه ورأى ما عاوقبض فلان هذا العبد من فلان وقبض فلان هذا الثمن من فلان وافيا بعد ما تبايعا وتفرقا بعد البيع حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه من الموضع الذى تبايعا فيه بعد التراضى منهما بجهة البيع وفلان على فلان في هذا العبد بيع الاسلام وعهده لاداء ولا غائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن ولا شين فما أدرك فلانا في هذا العبد أو في شئ منه من تباعة فعلى فلان خلاص ذلك لفلان حتى يسلمه كما يباعه يله أو يرديه عنه الذى قبض منه وافيا وهو كذا وكذا ديناراً جياتا مثاقيل افرادا خلقان شهد على اقرار فلان وفلان ومعرفة بما أبا عيانها وأناسها فلان وفلان

(شراء عبد آخر) هذا ما اشترى فلان بن فلان القلاني من فلان بن فلان القلاني اشترى منه غلاما أمرد بربريا مبروعا حسن الجسم جعدا أفرق الشنابا أعين أزج حلوا يدعى فلانا بكذا وكذا ديناراً مثاقيل افرادا خلقان جياتا ودفع فلان بن فلان هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب إلى فلان وقبضه فلان منه ودفع فلان إلى فلان هذا الثمن الموصوف في هذا الكتاب وبرئ اليه منه وتفرقا بعد تبايعهما وتقاوضهما ومعرفة كل واحد منهما بما عابا واشترى شهد على اقرار فلان وفلان ومعرفة بما أبا عيانها وأناسها ما أبا عيانها صحيحا العقل والابدان جائزا الامر يوم تبايعا هذا العبد واشهداها في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا شهد

(٢٥ - الأم - سادس)

وقد كبر الشيخ فناء ابنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال ابن أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج فأفأج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا الشافعي قال وزكر مالك أو غيره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أمي عجوز كبيرة لا يستطيع أن تركبها على البعير وان ربطنها خفت أن تموت فأفأج عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء ومطووس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أحجم وهو محرم * أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن يقول لا يحتمل المحرم إلا أن يضطر اليه مما لا بد له منه قال مالك رضي الله عنه مثل ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي

الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: جنس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب والحذأة والعقرب والقارة والكلب العقور * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع عني الناس يسألونه فجاءه رجل فقال: يا رسول الله لم أشعر فخلقت قبل أن أدبج قال: ادبج ولا حرج فجاءه رجل آخر فقال: يا رسول الله لم أشعر فخرت قبل أن أرى قال: ارم ولا حرج قال: فاستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فقدم ولا أخر الأقال فاعل ولا حرج * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدية البنية عن سبعة والبقرة عن سبعة * أخبرنا سفيان (١٩٤) عن عمرو بن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: كنا يوم الحديفة

ألفا وأربع مائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أنتم اليوم خير أهل الأرض قال جابر لو كنت أبصر لأريتكم موضع الشجرة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحر بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفخاء بن قيس عام حجاج معاوية بن أبي سفيان وهما يتذاكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الفخاء لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بن مسعود ما قلت يا ابن أخي فقال الفخاء وإن عرف قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي

على ذلك فلان وفلان (قال الشافعي) هذا أقل ما عرفه بيننا من كتب العهدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشترى فله عهدة الاسلام وليس له شئ ولا عيب ولا داء ولا شئ ينقص من ثمن العبد قليل ولا كثير وله الخلاص أو يرده عليه الثمن وإفيا وسواء شرط هذا أو لم يشترطه أعما الشرط احتياطاً لجهالة الأحكام ولو ترك أيضاً اشهادهما بصحة ما في أبدانهم أو عقولهما وإجازة أمورهما في أموالهما كان هذا على الصحة حتى يعلم غيرها وليس مما يجب تركه ولو ترك وتفردا بعد البيع والقبض عن تراض منهما جميعاً ماضره لانهما إذا ما بعد البيع يوم أو أكثر فقد تفردا بعد البيع والبيع تام على التراضي حتى ينقضاء ولو ترك وبرئ إليه من الثمن ماضره إذا كتب دفع ولو ترك التاريخ في البيع ماضره غير أني لأحب في كتاب العهدة شيئا تركه احتياطاً للبائع والمشتري معا وأقل ما يجزئ في كتاب العهدة ذكر صفة المشتري وذكر الثمن وقضيهما ثم للمشتري على البائع كل شرط سميته وإن لم يشترطه وهكذا يكتب شراء الأمة وسواء صغير العبد وامائهم وكبيرهم وسبيهم ومولدهم بوصف كل واحد منهم بحسبه وحليته ويقال مولدان كان مولدا وهكذا في شراء الحيوان كله الأبل والبقر والغنم والخيل عرابها وهجنها وبراذينها والبغال والحير وغير ذلك من الحيوان ويصف الفرس بشيته ويقال اشتري منه فرسا كيتا أجرا غرسائل الغرة محجلالي الركب مربوعا وثيق الخلق نهدي المشاش حديد الاساطين مستدير الكفل مشرق الهادي محسوم الأذن رباع جانب وقارح جانبه الآخر من الخيل التي تعرف بني فلان من نتاج بلدة كذا ثم يسوق الكتاب في دفع الثمن وقبض الفرس والتفريق بعد البيع عن تراض كما وصفت في شراء العبد والعهدة كما وصفت في شراء العبد وإن كان اشتري منه بعيرا كتب اشتري منه بعيرا من النعم التي تعرف بني فلان أصهب جسيما بازلا عليه علم بني فلان موضع كذا وثيق الخلق أهمل المشفر دقيق الخطم خنم الهامة وإن كان له صفة غير هذا بينت صفة ثم تسوق الكتاب كما سقت في العبد والفرس وانما قلت من النعم التي تعرف بني فلان ولم أقل من نعم بني فلان احتراسا من تباعة بني فلان واحتياطاً على الحاكم وكتاب كل ما بيع من الحيوان ككتاب العبد والفرس والبعير فإذا كان العبد بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منه فالبيع جائز والمشتري يقوم مقام البائع في النصف الذي ابتاع منه ولو طلب الذي نصف العبد الشفعة في العبد لم أره فيه شفعة فإن قال قائل كيف لا تجعل الشفعة في كل شئ قياساً على الشفعة في الأرضين قيل لما وجدنا المسلمين يزعمون أنه يجوز لي أن أكون مالكا معك ولا يكون لك إخراجي من ملكي بقيمة ملكي ولا بأكثر ولا أقل من قيمته ولا لي ذلك عليك وتكون فيرثك ولداً أو غيرهم فلا يكون لي إخراجهم من حقوقهم التي ملكوها عند بشئ ولا يكون لهم إخراجي بشئ وتذهب نصيبك فلا يكون لي إخراج من وهبت له من نصيبك الذي ملك عند بشئ الإبرضاء وقالوا ذلك

الله عنهما أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فإمن أهل بحج ومنامن أهل بعرة ومنامن جمع الحج والعمرة وكنت من أهل بعرة * أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لأن أعتمر قبل الحج وأهدي أحب إلي من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إعمار رجل أعمر عري له ولعقبه فأنها للسدي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاه إلا أنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وحيد الأعرج عن جبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فجاءه رجل من أهل البادية فقال لي وهبت لابني ناقة حياتي وأنا تائب بالافقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال لي تصدقت عليه بها فقال

ذلك أبعدك منها * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله إلا أنه قال ضنت واضطربت * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن طارقا قضى بالمدينة بالعمرى عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن طاوس عن حجر المدري عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمرى للورث * أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمروا ولا تزفوا في أنعم شأ وأرقبه فهو سبيل الميراث * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الإسلام ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وشهد حنيناً والطائف مشركاً وأمر أنه مسلمة واستقر على النكاح (١٩٥) قال ابن شهاب وكان بين إسلام صفوان

وأمر أنه نحوم شهر

* أخبرنا مالك عن

نافع عن ابن عمر أن

عمر رضي الله عنه قال

لا يبيع هو الذهب

بالذهب إلا مثل على

ولا تشفوا بعضها على

بعض ولا يبيعوا الورق

بالورق إلا مثل على ولا

تشفوا بعضها على

بعض * أخبرنا مالك

عن نافع عن ابن عمر

رضي الله عنهما أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال المتبايعان كل واحد

منهما بالخيار على صاحبه

ما لم يتفرقا إلا يبيع

الخيار (قال الشافعي)

رضي الله عنه وابن عمر

الذي سمعه من النبي

صلى الله عليه وسلم كان

إذا ابتاع الشيء يبيع

أن يجسبه فارق

صاحبه فشي قليل ثم

رجع * أخبرنا بذلك

صفوان عن ابن جريج

في كل ملك ملكه رجل عن آخر بغير الشراء في كل ما علك لم يستثنوا أرضاً ولا غيره ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالة بنية على أن لا شفعة فيما لا يقسم ولا يقسم شيء بذرع وقبة ويحدد (٢) الأصول والبناء على الأرض والشجر عليها فاقصرنا بالشفعة على الأرض وماله أرض خاصة فكان العبد واليئاب وكل ما جاوز الأرضين وماله أرض من غراس وبناء خارجا من السنة في الشفعة مردودا على الأصل أن من ملك شيئاً عن غيره ثم له ملكه ولم يكن لغيره أن يخرج منه إلا برضاه والله سبحانه وتعالى أعلم

بيع البراءة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي أذهب اليه من البيع بالبراءة أن من باع حيواناً بالبراءة برئ من كل عيب إلا عيباً كتمه البائع من المشتري وقد علمه كقاضى عثمان بن عفان رضي الله عنه فان علم البائع عيباً فكتمه فالبيع مردود بالعيب فان قال لم أعلم وقد باع بالبراءة فالقول قوله مع عيبه ما علم عيباً فكتمه وقد خالفنا في هذا غير واحد فن أراد الأخذ بقولنا كتب أو يكتب ودفع فلان بن فلان إلى فلان بن فلان العبد الموصوف في هذا الكتاب الذي اشتراه منه وقبضه فلان بعد ما تبرأ إليه فلان بن فلان من كل عيب ظاهر وباطن فيه والاحتياط أن لا يستأنف كتاب وثيقة الأعلى ما يميزه جميع الأحكام إذا وجد السبيل إليها وقد كان من الأحكام من يجيز أن يقول برئ إليه فلان من مائة عيب بهذا العبد المشتري وبرأته من مائة عيب فان زادت رده وان نقصت فقد أبراه من أكثر مما وجد فيه فليس له رده بعيب دون المائة ومن الأحكام من لا يجيز التبرؤ من عيب كتمه ولا علم ولو سمي له عدداً فوجد به ذلك العدداً وأقل أبداً إلا بعيب يريه إياه حتى يكون المشتري قد رآه وعرفه ومن أوثق هذا أن يكتب ويرئ فلان إلى فلان من كل عيب ويصفه أما كى وأما أثر جرح وأما نقص من خلق وأما زيادة فيه وأما غير ذلك من العيوب فيصفه بعينه وموضعه ثم يكتب ومن كذا وكذا عيباً وقبضه عليها قدر آها فلان وبرأه منها بعد معرفتها

الاختلاف في العيب

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع رجل رجلاً عبداً ولم يتبرأ من عيب فقبضه المشتري ثم ظهر منه عيب فقال المتبايع البائع كان هذا العيب عندك وقال البائع بل حدث عندك فان كان العيب مما لا يحدث مثله

(٢) لعله إلا الأصول والبناء الخ وحرر كتبه مصححه

عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمناذرة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك رضي الله عنه وإنما كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب * أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بغفها من وليها والبركر تستأذن في نفسها وأذن لها صماتها * أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عمرو عن عائشة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إيا امرأتك تكتح بغيرانك ولها فاكحها باطل ثلاثا * أخبرنا مسلم عن ابن خزيمة عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع سالما حتى رضعت فقهرم بهن * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن * أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم

فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل لي عشر رضعات * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات لينخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أنه قال: صلى الله عليه وسلم قال: لا تحرما لصلة ولا مصتان * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك عن

مثل الأصبع الزائدة وغير ذلك مما يخلق مع الإنسان أو لا يخلق مثله في مثل هذه المدة التي تباعفها فالعبد مردود على البائع بلا عين إذا قال رجلان عدلان من أهل الصناعة التي فيها العيب هذا عيب لا يحدث مثله وإن كان قد يحدث مثل ذلك العيب فالشراء تام والمشتري يرد بنقصه فالقول قول البائع مع يمينه إلا بأن يأتي المشتري بيمينه عليه بأنه كان عنده ما باقر من البائع وأما بأن رآه الشاهدان في العبد فيرد بلا عين ولو قصد أن العيب كان بالعبد وادعى البائع التبرؤ من العيب وأنكر ذلك المشتري فالقول قول المشتري مع يمينه ولا يصدق البائع على أنه تبرأ إليه ويكلف البيعة فإن هو جاءها والاحلف المشتري وورده عليه وأصل معرفة العيب أن يدعى له رجلان من أهل العلم به فإذا قالوا هذا عيب ينقص من ثمن العبد والامة والمشتري ما كان حيوانا أو غيره شياقل أو كثر فهو عيب لصاحبه الخيار في الرد به أو قبضه إن لم يكن قبضه وإجازة البيع ومتى اختار البيع بعد العيب لم يكن له رده وإن ظهر على عيب غير العيب الذي اختار وجس المبيع بعده كان له رد العبد بالعيب الذي ظهر عليه وإن اشترى رجل عبدا قد دلس فيه بعيب فلم يعلم به حتى حدث عنده عيب آخر لم يكن له رده بالعيب وقوم العبد صحيحا ومعيها ثم رد عليه قيمة ما بين الصحة والعيب مثل أن يكون اشترى العبد بمحسين دينار أو قيمته صحيحا مائة ومعيها ثمانين فيرجع المشتري على البائع بعشر الثمن وهو خمسة ذنير ولا يكون له أن يرجع بعشرة ذنير لأنه لم يبعه إليه بالقيمة وكذلك لو اشترى عبدا وهو ثمن نحسين فقوم فوجد العيب بنقصه العشر وذلك حصة ذنير من قيمته فيرجع عليه بعشرة ذنير لأنها أصل الثمن ولست ألتفت إلى قيمته فيما يتراجعنا فيه إنما أنظر إلى قيمته لأعرف كم قدر العيب منها أعشرا أو أقل أو أكثر فأخذ العشر من أصل الثمن لأن من القيمة وإن رضى البائع أن يأخذ العبد بمعيها لا يرجع على المشتري بقيمة العيب الذي يحدث عنده فليس عليه أن يرد قيمة العيب ويقال إن شئت فقل فقوم بأخذ العبد بمعيها (٢) لأن الشراء لك صحيح إلا أنك فيما دلس لك أن تردان شئت وإن شئت فأمسك العبد ولا ترجع في العيب بشئ ولو دلس له بعيب في أمة فأصاها ولم يعلم فإن كانت يماردها بالعيب إن شاء وليس وطؤها بأكثر من الخدمة والخراج وإن كانت بكر لم يكن له ردها لأنه قد نقصها ذهاب العذرة ويرجع بما نقصها العيب وذلك أنه حدث بها عيب عنده فهي كالمسئلة قبلها ولو كان أعتقها في هذا كله أو أحلها فهذا فوات له أن يرجع بقيمة العيب وكذلك لو ماتت عنده فإذا اشترى نصف عبدا فأراد أن يكتب شراء كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان اشترى عنه نصف عبدا فإني محتل بنظم الهامة عبل العظام مره لوع القامة حسن الجسم حالك السواد يدعى فلانا بكذا وكذا دينار أجيدا مثاقيل أفراذا خلقنا وذلك بعد ما عرفت

(٢) قوله لأن الشراء لك الخ كذا في غير نسخة وتأمله فإن الكلام مع البائع اه

فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل لي عشر رضعات * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات لينخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أنه قال: صلى الله عليه وسلم قال: لا تحرما لصلة ولا مصتان * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا مالك عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن خالد الجهني أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال: أعرف عاصها ووكاء هاتم عرقها سنة فإن جاء صاحبها أو أفسانك بها * أخبرنا مالك عن أيوب بن موسى عن مهاوية بن عبد الله بن زيد أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون دينارا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له: عمر رضي الله عنه عرفها على أبواب المساجد وأذكرها لمن يقدم من الشام سنة فلما مضت السنة فأنك بها * أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا وجد لقطة فجاء إلى

عبد الله بن عمر فقال اني وجدت لقطعة فخذ اترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا امره ان تأكلها ولو شئت لم تأخذها * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك ثم تروضا ومسح على الخفين وصلى * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فراه يسبح على الخفين فأنكر ذلك عليه عبد الله فقال له سعد سل أباك فسله فقال له عمر رضي الله عنه اذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وان جاء أحدنا من العائط فقال وان جاء أحدكم من العائط * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر بل بالسوق ثم تروضا (١٩٧) ومسح على خفيه ثم صلى * أخبرنا مالك

عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس بن مالك أتى فباء فبال وتروضا ومسح على الخفين ثم صلى * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم وحين افتتح خيبر أفرمكم ما أفرمكم الله على أن التمر ينالو بينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فيعرض عنه ويبنهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فلي * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو ابن كئير أن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة الانصاري رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من

فلان بن فلان وفلان * هذا العبد الذي تبايعا نصفه ورأياه وتبايعا فيه وتفرقا عن موضعهما الذي تبايعا فيه حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد البيع والتراضي منهما جميعا ودفع فلان بن فلان إلى فلان نصف هذا العبد الموصوف في هذا الكتاب وقبضه فلان كما قبض مثله وذلك أنهما أحضر هذا العبد المبيع نصفه وسلم له المذهب يقوم فيه مقام فلان البائع لا حامل له دون نصفه ودفع إليه فلان الثمن وأقباورئ إليه منه وفلان بن فلان على فلان بن فلان ببيع الاسلام وعهده لاداء ولا عائلة ولا شين ولا عيب ظاهر ولا باطن في العبد الذي ابتاع نصفه فأدرك فلان بن فلان من درك في نصف هذا العبد الذي اشترى من فلان أوفى ثمنه فعلى فلان خلاصه أو يرد إليه الثمن الذي قبض منه وأقباوه كذا وكذا دينارا مناقيل جيادا أفرادا خلفان وازنة شهد على أقرار فلان وفلان ومعهما كتابا أسماهما وأواسماهما أو أنهما يوم كتب هذا الكتاب صحيحان لا علة لهما من مرض ولا غيره جائز الأمر في أموالهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا وهكذا شرأه ثلث عبد ورعه وثلاث أمه ورعه وأرأه وغيره فإذا ظهر على عيب في العبد رده وإن لم يكن اشترى الا عشرة لار العشر نصيبا من العيب وهو في العيب مثل العبد لا يختافان ويختلفان في الاستحقاق فلأن رجلا اشترى عبدا واستحق منه شيء قل أو كثر كان للشري الخيارات في أخذ ما يبقى من العبد بما يصبه من الثمن أو رده والرجوع بالثمن لأنه لم يسلم له العبد كما بيع « قال الربيع » رجع الشافعي بعد وقال اذا اشترى عبدا أو شيا فاستحق بعضه فالباطل لان الصفقة جعت شيئين حلالا وحراما فكان البيع منفسخا ولا يثبت (قال) ولو اشترى نصف عبد من رجل فاستحق على الذي لم يبيع نصفه لم يكن لهذا أن يرجع وذلك أن نصفه فيه بحاله ففي هذا ما يخالف نصف العبد وفيما كان في مثل معناه واذا اشترى عبد في صفقة فأراد أن يكتب شرأه هنا كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه عبد بن أسودين أحدهما نوبى أسود وصيف نحاسي خلو جعد رجل معتدل حسن القوام خفيف الجسم مترافف الأسنان مسنون الوجه والأخر قراني غليظ مربوط حال السواد بهيد ما بين المنكين معتدل جعد فقط حسن الجسم أفلح الثنايا من أعلى فيه محتمل اشترى فلان بن فلان هذين العبدين الموصوفين في هذا الكتاب بكذا وكذا دينارا جيادا مناقيل أفرادا خلفان وازنة وتبايع فلان بن فلان وفلان بن فلان في العبد بن بعد رؤيتهما ومعايتهما وقبض فلان بن فلان هذين العبدين الموصوفين في هذا الكتاب وقبض فلان بن فلان هذين العبدين وأقباوتفرقا حتى غاب كل واحد منهما عن صاحبه بعد التراضي منهما جميعا بالبيع وتبايعهما وفلان على فلان ببيع الاسلام وعهده لاداء ولا عائلة ولا عيب ظاهر ولا باطن فأدرك فلان بن فلان في هذين العبد بن أوفى أحدهما أوفى شئ منهما أو من واحد منهما من درك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه كما باعه أو يرد إليه الثمن

المشركين قد علار رجلا من المسلمين قال فاستدبرت له حتى أتته من وراءه فطربت به على جبل عاتقه ضربة فأقبل على ففضني ضمة وجدت منها رج الموت ثم أدرك الموت فأرسلني فلدقت حجر بن الخطيب رضي الله عنه فقلت له ما بال الناس قال أمر الله ثم ان الناس رجعو فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيتة فله سلبه فقطت فقلت من يشهد لي ثم جلست فقال لها الثانية فقامت فقلت من يشهد لي ثم جلست فقال لها الثالثة فقامت في الثالثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك بأأقتادة فاقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وملك ذلك القتيل عتدي فأرضه منه فقال أبو بكر لا والله اذا لا بعد الى أسد من أسد الله تعالى يقاتل عن الله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطه إياه قال أبو قتادة فأعطانيه فبعث الدرع فابتعت به مخرفا في بني سلمة فله لأول مال تأملت

في الاسلام قال مالك رضي الله عنه المخرف النخل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما بال رجال يطؤون ولا تدهم ثم يعزلون لا تأتي وليده يعترف سيدها أن قد ألم بها إلا لحقت به ولدها فاعزوا بعد أو أتركوها * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عمر رضي الله عنه في إرسال الولاد يوطأ بثلث معنى حديث ابن شهاب عن سالم * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيأ أرضاً صامتة فهي له وليس لعرق ظالم حق * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر رضي الله عنه قال من أحيأ أرضاً صامتة فهي له * أخبرنا الشافعي أن مالكاً أخبره عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار (١٩٨) * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم جاره أن يغير زخشيته في جداره قال ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنهم معرضين والله لأرْمين بها بين أكافكم * أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن الضحاك بن خليفة ساق خليجها من العريض فأراد أن يمر به في أرض لمحمد بن مسلمة فأبى محمد فكلّم فيه الضحاك عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فدعا محمد بن مسلمة فأمر أن يخلّى سبيله فقال محمد بن مسلمة لا فقال عمر لم يمنع أمك ما ينفعه وهو لك نافع تشرب به أولاً وآخرأ ولا يضر لك فقال محمد بن مسلمة لا فقال عمر رضي الله عنه والله ليمرن به ولو على بطنك * أخبرنا

الذي قبض منه وأفيا وهو كذا وكذا ديناراً وهكذا إذا اشترى عبداً وأمة أو ثلاثة أعبدوا أو أكثر موصوف كل واحد من المشتري بصفه كما وصفت ويصف الثمن كما وصفت وهكذا إذا اشترى عبداً أو داراً وما جمعت الصفقة يكتب عهده ويكتب كل شيء منه بصفته فإن اشترى عبيدين وأمة فأراد أن يكتب عهدهم ويجعل لكل واحد منهم ثمناً معلوماً كتب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً من صفته كذا وكذا وعبداً من صفته كذا وكذا وأمة من صفتها كذا وكذا اشترى منه هذين العبيدين والأمة الموصوفين في هذا الكتاب بمائة دينار وثمانين الفارسي من هذه المائة الدينار ثلاثون ديناراً وثمانين الفارسي من هذه المائة عشرين ديناراً وثمانين الأمة من هذه المائة تحسون ديناراً ثمانية فلان وفلان هؤلاء الرقيق الثلاثة بعد رؤيتهم ومعرفةهم وتفرقاً بعد البيع وقبض فلان جميع ثمنهم وأفيا وتفرقاً بعد هذا كله عن تراض من جميعها بما أدرك فلاناً فيما اشترى من فلان أوفى واحد منهم فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له أو يرده إليه الثمن وأفيا وهو مائة دينار وفلان على فلان فيما اشترى من فلان بيع الاسلام وعهده لاشين ولا عيب ولا داء ظاهر ولا باطن شهد على أقرار فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب بعلمهم ومعرفة ما عابه وعلى أنها يوم أقرها صحيحان لاعلة هما من مرض ولا غيره جائز الأمر شهد فلان وفلان وكتبوا (قال) وإذا أردت أن تكتب عهده هؤلاء الرقيق بمعنى أي من هذا فكتب هذا ما اشترى فلان من فلان اشترى منه عبداً أو بيا من صفته كذا بعشرين ديناراً وعبداً أو فارسي من صفته كذا بعشرين ديناراً وأمة مولدة من صفتها كذا بعشرين ديناراً اشترى منه هؤلاء الرقيق الثلاثة كل واحد منهم بمائة من الثمن بعد معرفة فلان وفلان بجميع هؤلاء الرقيق ورؤيتهم له قبل البيع وبعده وقبض فلان هؤلاء الرقيق من فلان وقبض فلان جميع الثمن من فلان وتباعدوا على ذلك وتفرقاً بعد البيع عن تراض من جميعها ولفلان فيما اشترى من فلان بيع الاسلام وعهده لاداء ظاهر ولا باطن ولا عيب ولا عيب ظاهر ولا باطن فلا نافي هؤلاء الرقيق أوفى واحد منهم من درك من أحد من الناس فعلى فلان خلاصه أو رد عن من أدر كه فيه الدرك وأفيا بما وقع فيه ثمنه وجميع أثمانهم مائة دينار ومعرفة على ما في هذا الكتاب شهد على أقرار فلان وفلان ومعرفة ما بأعيانها وأنسابها وأنها يوم كتبها هذا الكتاب صحيحان جائز الأمر في أموالهما فلان وفلان

وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيح لاعلة به من مرض ولا غيره جائز الأمر في ماله لم لو كه فلان الفلاني الذي صفته كذا وكذا انك سألتني أن أكتبك

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقه فرجل على من مرنه فانتحر وهافر فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم قال عمر إنى أراك تحب جمعهم والله لأغرمنك غراماً بشق عليّ ثم قال للمزني كمن ثم ناقتك قال أربعمائة درهم قال عمر أعطه ثمان مائة درهم * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنين أبي جبيلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذاً في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فآخه به إلى عمر بن الخطاب فقال ما حلك على أخذ هذه النسمة قال وجدت لها ضائعة فأخذتها فقال له عمر يفة يا أمير المؤمنين انه رجل صالح قال أ كذلك قال نعم قال عمر اذهب فهو حر ولك ولأولادنا وعلمنا ننفقته * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام إلى عمر بن الخطاب رضي

الله عنه فقال له اقطع يده هذا قاله سرق فقال له عمر رضي الله عنه فاذا سرق قال سرق مرا لا مراءى عنها ستون دوها فقال عمر رضي الله عنه ارسله فليس عليه قطع خادكم سرق متاعكم * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضرر بجمل وفي الترقوة بجمل وفي الضلع بجمل * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت ان ربعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر رضي الله عنه فيجر رداءه فزاعقال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيه لرجت * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أن عمر قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر النسك الطواف بالبيت «قال مالك» رضي الله عنه (١٩٩) وذلك فيما ترى والله أعلم لقول الله عز وجل

وجلم محلها الى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضواها الى البيت العتيق * أخبرنا مالك أن أبا الزبير حدثه عن جابر بن عبد الله أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع بكيش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي البر بوع بنحفرة

على كذا وكذا دينار ما قبل جياتا تؤذيها الى منجمة في مضي عشرين سنة كذا مضت سنة أدبت الى كذا وكذا دينار وأول نجومك التي تحل لي عليك انسلاخ سنة كذا كل نجم منها بعد مضي سنة حتى يكون أولك آخرها انسلاخ سنة كذا فإذا أدبت جميع ما كاتبك عليه وهو كذا وكذا فأنت حر لوجه الله تعالى لا سبيل لي ولا أحد عليك ولي ولأولك وولاء عقبك من بعدك فان عجزت عن نجم من هذه النجوم فلي فسح كاتبك شهد على اقرار السيد وفلان الفلاني المملوك بمافي هذا الكتاب

(ونبقة في المدبر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا كتاب كتبه فلان بن فلان في شهر كذا من سنة كذا وهو صحيح لا علة به من مرض ولا غيره جائز الامر في ماله لم لو كنه فلان الفلاني صفته كذا وكذا اني دبرتك في مامت فأنت حر لوجه الله تعالى لا سبيل لأحد عليك ولي ولأولك وولاء عقبك من بعدك شهد على اقرار فلان بن فلان السيد وفلان بن فلان الفلاني المملوك بمافي هذا الكتاب

كتاب الاقضية

«أخبرنا الربيع بن سليمان» قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال تولى الله السرائر وعاقب عليها ولم يجعل لأحد من خلقه الحكم الا على العلانية فاذا حكم الحاكم بالظاهر الذي جعل اليه لم يتعاطى الباطن الذي تولى الله دونه واذا حكم والمحكوم له يعلم أن ما حكم له به حق في الظاهر عند الحاكم وباطل في علمه دون الحاكم لم يكن له أن يأخذه وأخذه حرام عليه ولا يحل ما حكم شيئا ولا يحرمه انما الحكم على الظاهر كما وصفنا والحلال والحرام على ما يعلم المحكوم له والمحكوم عليه وتفسيره في كتاب الاقضية وهو كتاب الشاهد واليمين (قال الشافعي) الولد للفراش والوطء لليمين والنكاح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي زيد عن أبيه قال ارسل عمر الى رجل من بني زهرة كان ساكنا معنا فذهبنا معه فسأله عن ولادته من ولاد الجاهلية فقال أما الفراش فلفلان وأما النطفة فلفلان فقال رضي الله تعالى عنه صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالفراش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا اعترف الرجل بوطء ولده حتى بد ولدها الا أن يدعي أنه قد استبرأها بعد الوطء ثم يقر بها وتفسيره في كتاب الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا توفي الرجل عن المرأة أوطقها فانقضت عدها في الوفاة والطلاق ثم تزوجت فولدت عند الزوج الآخر لأقل من ستة أشهر من يوم ملك عقدة نكاحها بساعة والولد للاول فان كان ميتا لحق به وان حي لحق به الا أن ينفيه بلعان ولو ادعاه الآخر لم يكن ابنه لانه لا يمكن أن يكون منه الا

اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله * أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمة أن عائشة رضي الله عنها دبرت جارية لها فسهرتها فاعترفت بالسهر فأمرت بهاء عائشة رضي الله عنها أن تباع من الاعراب من يسيء ملكها فبيعت * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سائل فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها قال ابن عباس تلك الورق بالورق وكذا ذلك «قال مالك» وذلك فيما ترى لانه أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الا مثله * أخبرنا ابراهيم

ابن سعد بن ابراهيم عن الزهري عن عبد الله بن نفع عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال: **أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان فحجدها جدين * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في سورة الحج سجدتين * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من أصابه رعا ف أو من وجد رعا ف أو مذياً أو قياً أنصرف فتوضأ ثم رجع فبني * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم بعمود النعم وصلّى العصر ثم دخل المدينة والشّمس مرّ تفعه فلم يعد للصلاة * أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر رضي الله عنهما في السماء متغيمة فغشي ابن عمر الصبح (٣٠٠) فأوتر بواحدة ثم تكشف الغيم فرأى عليه ليلاً فشفع بواحدة * أخبرنا**

من زنا أو ولد الزنا لا يلحق وأقل ما يكون له الحمل ستة أشهر تامّة فأكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا نقول إذا اشتترك الرجلان في طهر جارية لهما جارات بولد فادعياه فإليه القافة فأيهما أحقاهم لحق وكان لشريكه عليه نصف المهر ونصف قيمة الجارية وكانت أم ولده بذلك الولد وإن لم يكن قافة أو ألقفته القافة بهما معاً لم يكن ابنهما ولا ابن واحد منهما حتى يبلغ أن يخير فيختار أيهما شاء فينسب إليه فإذا اختاره فليس له أن ينفيه بلعان ولا للولد أن ينتفي عنه ويكون الحكم في الأمّة وفي مهرها ما وصفتان أن يكون على المحكوم له بأنها أم ولده نصف مهرها ونصف قيمتها ونصف قيمة الولد حين سقط فإن مات المولود قبل أن يبلغ فينسب إلى واحد فإثره موقوف حتى يصلح حافيه وإن مات أو واحد منهما قبل أن ينسب المولود إلى أحدهما وقف له من مال كل واحد منهما ميراث ابن تام وإذا انتسب إلى أحدهما أخذ الميراث ورد ما وقف من ميراث الآخر على ورثته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض الناس ولورثك ثلثمائة دينار فقسّمها بثلثه فأخذ كل واحد منهما حشرين ومائة ثم يقرأ أحدهما برجل فيه قول هذا أخي وينكره الآخر الذي أحفظ من قول المدنيين المتقدم أن نسبه لا يلحق به وأنه لا يأخذ من المال قايلاً ولا كثيراً وذلك لأن الأخ لم يقره بدين ولا وصية إنما زعم أن له حق ميراث وإذا كان له حق بأن يكون وارثاً ورثت كإيراث وعقل في الجناية فلما كان هذا لا يثبت عليه لم يثبت له ميراث الأبأن يثبت له نسب وهذا أصح ما فيه عندنا والله تعالى أعلم « قال أبو محمد الربيع » لا يثبت نسبه ولا يأخذ من الميراث شيئاً لأن المال فرع النسب وإذا لم يثبت النسب وهو الأصل لم يثبت الفرع الذي هو تبع للأصل (قال الشافعي) رحمه الله وقال مالك وابن أبي ليلى لا يثبت النسب ولا يأخذ من ميراث من لا يقر له نسباً ولا يقر له نسباً على نفسه وعلى غيره فلم يأخذنا منه إلا ما أقر به على نفسه وأسقطا إقراره على غيره وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يثبت نسبه ويقاسم الذي أقر به ما في يديه نصفين لأنه أقر أنه وياه في مال أبيه سواء وهذا أبعد عندنا من الصواب وإنه أعلم وكلها إذا سمعها السامع رأى له مذهباً (قال الشافعي) رحمه الله لا يقسم نصف من المال مع غيره لا يقسم غيب مع خله ولا أصل مع أصل غيره وإذا كان شيئاً من هذه الأصول يحيا بغير ما يحيا به غيره لم يقسم معه لأنها مختلفة الأثمان متباينة فلا يقسم نصف مضموم إلى غيري ولا غيري مضموم إلى البعل ولا بعل مضموم إلى النخل يشرب بنهر مأمون الانقطاع لأن أثمانها متباينة والبعل الذي أصوله قد بلغت الماء فاستغنى عن أن يسقى والنضح ما يسقى بالبر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تضعف الغرامة على أحد في شيء إنما العقوبة في الإبدان لا في الأموال وأما تركها تضعف الغرامة من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيما أقدمت

يشك فيه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ * أخبرنا النّقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالسا فلا وضوء عليه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ وغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدعى لخنازة فسح على خفيه ثم صلى وبهذا الإسناد عن ابن عمر أنه سمع الأقامة وهو بالبيع فأسرع المشي إلى المسجد وبهذا الإسناد أن ابن عمر كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ولذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وبهذا الإسناد عن ابن عمر أنه كان إذا سجد وضع خفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيتني في يوم شديد البرد يخرج يدي من تحت برنس له * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله

عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها كفيه وركبتيه * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر شغل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها قال فطهر وقطع مكان كل يوم مسكيناً من حنطة * وهذا الإسناد أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة لأحرم * وبه عن ابن عمر أنه كان يقول ما استسمر من الهدى بعيراً أو بقرة * وبه عن ابن عمر كان إذا خلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشارب * أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر النخعي أنه سأل أنس بن مالك وهذا غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان يهل المهل من أفلاينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدو من منى إلى عرفة إذا طلعت الشمس * وبه أن ابن عمر حج في الفتنه فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما (٢٠١) الا واحد أشهدكم أني قد أوجبت

الحج مع المرأة * وبه أن ابن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته فلقضاء ما قضت الآن

يناكرها الرجل فيقول

لم أرد أن تطلق واحدة

فحلف على ذلك

ويكون أملك بها

ما كانت في عديتها

* أخبرنا مالك عن سعيد

ابن سليمان بن زيد

ابن ثابت عن خارجة

ابن زيد أنه أخبره أنه

كان جالساً عند زيد بن

ثابت فأتاه محمد بن أبي

عتيق وعينا تدمعان

فقال له زيد بن ثابت

ما شأنك قال ملكك

امرأتى أمرها فافارقني

فقال له زيد ما جعلك

على ذلك فقال له القدر

فقال له زيد ارتجعها

ان شئت فاعما هي واحدة

وأنت أملك بها * أخبرنا

مالك عن نافع عن ابن

عمر أنه كان يقول لكل

نافعة البراءة أن عازب أن على أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فانما يضمنونه بقيمة لا بقيمة * ولا يقبل قول المدعى لان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه

(أدب القاضي وما يستحب للقاضي)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال أحب أن يقضى القاضي في موضع بارز للناس لا يكون دونه حجاب وأن يكون متوسطاً للصبر وأن يكون في غير المسجد لكثرته من يغشاه لغير ما بنيت له المسجد ويكون ذلك في أوفق الأماكن به وأجراها أن لا يسرع ملأته فيه (قال) وإذا كرهته أن يقضى في المسجد فلا ن يقيم الحد في المسجد أو يعزراً كره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقضى القاضي وهو غضبان أخبرنا شفيان عن عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقضى القاضي أو لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أن لا يقضى الرجل وهو غضبان وكان معقولا في الغضب تغير العقل والفهم فأى حال جاءت عليه يعلم هو من نفسه تغير عقله أو فهمه امتنع من القضاء فيها فان كان إذا اشتكى أو جاع أو هتم أو حزن أو بطر فرحان تغير لذلك فهمه أو خلقه لم أحبه أن يقضى وإن كان ذلك لا تغير عقله ولا فهمه ولا خلقه قضى فأما النعاس فيغمر القلب شيها بغدر الغشى فلا يقضى ناعسا ولا مغمورا القلب من هم أو وجع يغمر قلبه (قال) وأكره للقاضي الشراء والبيع والنظر في النفقة على أهله وفي ضيعته لأن هذا أشغل لفهمه من كثير من الغضب وجاع ما شغل فكره يكره له وهو في مجلس الحكم أكره له ولو اشتري أو باع لم أنقض البيع ولا الشراء لأنه ليس بمحرم وإنما كره لئلا يشتغل فهمه وكذلك لو قضى في الحال التي كرهته أن يقضى فيها لم أرد من حكمه إلا ما كنت راذاً من حكمه في أفرغ حالته وذلك إذا حكم بخلاف الكتاب والسنة وما وصفت بما يرد به الحكم (قال) وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فباراه من أحد الخصمين اللدنهاء عنه فان عاذ بجره ولا يبلغ أن يجسه ولا يضربه إلا أن يكون في ذلك ما يستوجب ضرباً أو حبساً ومتى بان له الحق عليه قطع به الحكم عليه

(الافرار والاجتهاد والحكم بالظاهر)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب

(٢٦ - الام - سادس)

مطلقة مئة التي تطلق وقد فرض لها الصداق فلم تمس فحسبها ما فرض لها * وبه عن ابن عمر أنه قال في الخلعة والبرية ثلاثاً ثلاثاً * وبه عن ابن عمر أنه اشتري راحلة بأربعة أبعرة مضعونة عليه بالريثة * أخبرنا مالك عن عروة بن أدنية قال خرجت مع جدتي عليهما مشى إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فسألت عبد الله بن عمر فقال عبد الله بن عمر مرها فلتركب ثم لم تمس من حيث عجزت قال مالك وعلم اهدى * وبه عن ابن عمر أنه قال من حلف على عين فوكدها فعليه عتق رقبة * وبه عن ابن عمر أنه كان يبعث بركة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر يومين أو ثلاثة * وبه عن ابن عمر أن عبد الله سرق وهو أبق فأبى سعيد بن العاص يقطعه فأمر به ابن عمر فقطعت يده * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن نافع بن عمر عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة أن أمه

ز بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر امرأة الزبير بن العوام فقالت زيب بنت أبي سلمة فكان الزبير يدخل علي وأنا أمتشط
فأخذ بقرن من قرون رأسي فيقول أقبل علي فخذيني أراه أنه أبي وما ولد فهم أخوتي ثم إن عبد الله بن الزبير قبل الحرة أرسل إلي فخطب
إلي أم كلثوم بنتي علي جزء من الزبير وكان جزء للكلبية فقلت لرسوله وهل تحل له أنما هي ابنة أخته فأرسل إلي عبد الله أنما أردت بهذا
المنع لما قبلت ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم أخوتك وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فليسوا لك بأخوة فأرسلني فأسألي عن هذا
فأرسلت فدألت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الهان الرضاة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً
فأرسلت فأتت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الهان الرضاة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً
فأرسلت فأتت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الهان الرضاة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً
فأرسلت فأتت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الهان الرضاة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً

(٢٠٣)

فأرسلت فأتت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الهان الرضاة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً

بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم
أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذ
منه شيئاً فأتنا قطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا الحديث دلالة على أن الأئمة
أنما كلفوا القضاء على الظاهر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فن قضيت له بشي من حق أخيه فأخبر
صلى الله عليه وسلم أن قد يكون هذا في الباطن محرماً على من قضى له به وأباح القضاء على الظاهر ودلالة على
أن قضاء الام لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً لقوله فن قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذ ودلالة على أن
كل حق وجب لي بينة أو قضاء قاض فأقررت بخلافه إن قولي أولى لقوله فن قضيت له بشي في الظاهر فلا
يأخذه إذا كان في الباطن ليس له وإن الباطن أداتين باقراره فيما يمكن أن يكون بحال حكم عليه به وهو أن
لا يأخذ وإذا لم يأخذه فهو غير أخذ فأبطل اقراره بأن لا حق له فيما قضى له به من الحق ودلالة على أن الحكم على
الناس يحى على نحو ما يسمع منهم مما لفظوا به وإن كان قد يمكن أن يكون نيائهم أو غيبيهم غير ذلك لقوله فن
قضيت له فلا يأخذ القضاء عليهم أنما هو عا لفظوا به لا بما غاب عنه وقد وكلهم فيما غاب عنه منهم بنية أو قول
إلى أنفسهم ودلالة على أنه لا يحل لحاكم أن يحكم على أحد إلا بما لفظ وأن لا يقضى عليه بشي مما غاب الله
تعالى عنه من أمره من نية أو سبب أو ظن أو تهمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم على نحو ما أسمع منه وأخبر
النبي صلى الله عليه وسلم أن من قضيت له فلا يأخذ أن القضاء على ما يسمع منهم وأنه قد يكون في الباطن
علم ما غير ما قضى عليهم بما لفظوا به قضى بما سمع ووكّلهم فيما غاب إلى أنفسهم فن قضى بتوهم منه على
سأله أو بشي يظن أنه خلق به أو بغير ما سمع من السائلين بخلاف كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله
عليه وسلم قضى لأن الله عز وجل استأثر بعلم الغيب وأدعى هذا علمه ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى بما سمع وأخبر أن قد يكون غيبيهم غير ظاهرهم لقوله فن قضيت له بشي فلا يأخذه ورسول الله صلى الله
عليه وسلم أولى الناس بعلم هذا الموضوع الذي وضعه الله تعالى به وكرامته التي اختصه الله تعالى بها من النبوة
وزول الوحي عليه فوكّلهم في غيبيهم إلى أنفسهم وأدعى هذا علمه ومثل هذا قضاء ولعبد زمة بالولد وقوله
السودة احتجبي منه عند ما رأيته ففقي بالظاهر وهو فرأش زمة ودلالة على أنه من أخذ من مال
مسلم شيئاً فأتنا يقطع لنفسه قطعة من النار والتي مال المسلمين فقياساً على هذا أن من أعطى أحداً منه شيئاً
لم يكن مستأهلاً له ولم يكن حقه أنه يأخذ من مال المسلمين وكّلهم أكثر حرمة من واحد منهم فأتنا أخذ قطعة
من النار ومتى ظفر بماله أو بمن يحكم عليه أخذ من ماله بقدر ما أخذ منه مما لم يكن مستأهلاً له ولم يكن
حقه فوضع في بيت مال المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الداروردي عن يزيد بن عبد الله

قالت جاء عني أفلح
وذكر الحديث « قال
الربيع » زعم الشافعي
ما أحد أشد خلافاً
لأهل المدينة من مالك
* أخبرنا عبد العزيز عن
محمد بن عمرو بن علقمة
عن يزيد بن عبد الله بن
قسيط عن سعيد بن
المسيب وأبي سلمة وعن
سليمان بن يسار وعن
عطاء بن يسار أن
الرضاة من قبل الرجال
لا تحرم شيئاً * أخبرنا
مالك عن أبي حازم بن
دينار سمع سهل بن
سعد الساعدي أن
رجلاً خطب إلى النبي
صلى الله عليه وسلم
امرأة فأنعم فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم
في صداقها فقال التمس
ولو أتاها من حديد
* أخبرنا الثقة عن عبد الله
ابن الحرث أن لم أكن
سمعت من عبد الله عن

مالك بن أنس عن يزيد بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان رضي الله عنهما قضيا في المطاة نصف دية الموحدة ابن
* أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن الثوري عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان رضي الله عنهما قضيا في المطاة نصف دية الموحدة
أو مثل معناه * قال الشافعي وأخبرني من سمع ابن نافع يذكر عن مالك بهذا الإسناد مثله (قال الشافعي) وقرأنا على مالك أنما تعلم أحدنا
من الأئمة في القديم ولا في الحديث قضى فيما دون الموحدة بشي (ومن كتاب الرسالة إلا ما كان معاداً) * أخبرنا ابن عيينة
عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله وروفنا لذكرك لا ذكر إلا ذكرنا أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله * أخبرنا ابن
عيينة عن زياد بن علاقة سمعت جريز بن عبد الله يقول بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم * أخبرنا ابن عيينة عن

سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن زيد الليثي عن تميم الداري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة ولكتابه ولنبيه ولائمة المسلمين وعامتهم * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن حنبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه وان الروح الأمين قد نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفى روزقها فأجلوا في المطلب * أخبرنا ابن عينة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به وأنهيت عنه فيقال لا أدري ما وجدنا في كتاب الله (٣٠٣) اتبعناه قال سفيان وحديثه

محمد بن المنكدر عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن بسر بن سعيد عن أبي فليس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر يزيد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى الاجتهاد من الحاكم انما يكون بعد أن لا يكون فيما يريد القضاء فيه كتاب ولا سنة ولا امر مجتمع عليه فأما وشي من ذلك موجود فلا فإن قيل فمن أين قات هذا وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ظاهره الاجتهاد قيل له أقرب ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل كيف تقضي قال بكتاب الله عز وجل قال فان لم يكن قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن قال اجتهد رأيي قال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الاجتهاد بعد أن لا يكون كتاب الله ولا سنة رسوله ولقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وما لم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم ثم ذلك موجود في قوله اذا اجتهد لان الاجتهاد ليس بعين قائمة وانما هو شيء يحدثه من قبل نفسه فاذا كان هذا هكذا فكتاب الله والسنة والاجماع أولى من رأى نفسه ومن قال الاجتهاد أولى خالف الكتاب والسنة برأيه ثم هو مثل القبلة التي من شهد مكة في موضع يمكنه رؤية البيت بالمعالي لم يحزله غير معانيها ومن غاب عنها توجه إليها باجتهاده فان قيل فالخجة في أنه ليس للحاكم ان يجتهد على غير كتاب ولا سنة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم وقال معاذ اجتهد رأيي ورضي بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد على الكتاب والسنة قيل لقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول فجعل الناس تبعاً له ما لم يعلمهم ولقول الله عز وجل اتبع ما أوحى إليك من ربك ولقوله من أطع الرسول فقد أطاع الله ففرض عليه اتباع رسوله فاذا كان الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان افترض الله عز وجل لا يخالف فيهما وهما عينان ثم قال اذا اجتهد والاجتهاد ليس بعين قائمة وانما هو شيء يحدثه من نفسه ولم يؤمر باتباع نفسه انما أمر باتباع غيره فاحداه على الأصلين اللذين افترض الله عليه أولى به من احداه على غير أصل أمر باتباعه وهو رأى نفسه ولم يؤمر باتباعه فاذا كان الأصل أنه لا يجوز له أن يتبع نفسه وعليه أن يتبع غيره والاجتهاد شيء يحدثه من عند نفسه والاستحسان يدخل على قائله كما يدخل على من اجتهد على غير كتاب ولا سنة ومن قال هذين القولين قال قولا عظيما لانه وضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه على غير كتاب ولا سنة موضعهما في أن يتبع رأيه كما تبعنا وفي أن رأيه أصل ثالث أمر الناس باتباعه وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لان الله تبارك وتعالى انما أمر بطاعته وطاعة رسوله وزاد قائل هذا القول رأيا آخر على حيله بغير حجة له في كتاب ولا سنة

ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن بسر بن سعيد عن أبي فليس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر يزيد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى الاجتهاد من الحاكم انما يكون بعد أن لا يكون فيما يريد القضاء فيه كتاب ولا سنة ولا امر مجتمع عليه فأما وشي من ذلك موجود فلا فإن قيل فمن أين قات هذا وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ظاهره الاجتهاد قيل له أقرب ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل كيف تقضي قال بكتاب الله عز وجل قال فان لم يكن قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن قال اجتهد رأيي قال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الاجتهاد بعد أن لا يكون كتاب الله ولا سنة رسوله ولقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وما لم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم ثم ذلك موجود في قوله اذا اجتهد لان الاجتهاد ليس بعين قائمة وانما هو شيء يحدثه من قبل نفسه فاذا كان هذا هكذا فكتاب الله والسنة والاجماع أولى من رأى نفسه ومن قال الاجتهاد أولى خالف الكتاب والسنة برأيه ثم هو مثل القبلة التي من شهد مكة في موضع يمكنه رؤية البيت بالمعالي لم يحزله غير معانيها ومن غاب عنها توجه إليها باجتهاده فان قيل فالخجة في أنه ليس للحاكم ان يجتهد على غير كتاب ولا سنة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم وقال معاذ اجتهد رأيي ورضي بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد على الكتاب والسنة قيل لقول الله عز وجل وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول فجعل الناس تبعاً له ما لم يعلمهم ولقول الله عز وجل اتبع ما أوحى إليك من ربك ولقوله من أطع الرسول فقد أطاع الله ففرض عليه اتباع رسوله فاذا كان الكتاب والسنة هما الأصلان اللذان افترض الله عز وجل لا يخالف فيهما وهما عينان ثم قال اذا اجتهد والاجتهاد ليس بعين قائمة وانما هو شيء يحدثه من نفسه ولم يؤمر باتباع نفسه انما أمر باتباع غيره فاحداه على الأصلين اللذين افترض الله عليه أولى به من احداه على غير أصل أمر باتباعه وهو رأى نفسه ولم يؤمر باتباعه فاذا كان الأصل أنه لا يجوز له أن يتبع نفسه وعليه أن يتبع غيره والاجتهاد شيء يحدثه من عند نفسه والاستحسان يدخل على قائله كما يدخل على من اجتهد على غير كتاب ولا سنة ومن قال هذين القولين قال قولا عظيما لانه وضع نفسه في رأيه واجتهاده واستحسانه على غير كتاب ولا سنة موضعهما في أن يتبع رأيه كما تبعنا وفي أن رأيه أصل ثالث أمر الناس باتباعه وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لان الله تبارك وتعالى انما أمر بطاعته وطاعة رسوله وزاد قائل هذا القول رأيا آخر على حيله بغير حجة له في كتاب ولا سنة

الله عليه وسلم أفلم ان صدق * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها وذكرت احرامها مع النبي صلى الله عليه وسلم أنها حاضت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال بينما الناس بقاء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدازوا الى الكعبة * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حوت القبلة قبل بدر شهرين * أخبرنا ابن عينة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث * أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير

عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأته رفاعه جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان رفاعه طلقني فبنت طلاق وان عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانعامه مثل هبة الثوب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتردين أن ترجعي إلى رفاعه لا حتى تذوق عيونه ويذوق عيشتك * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فسا له البائع إلا أن يشترط المبتاع * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول (٢٠٤) الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أنمار كان يصلي على راحلته متوجهة قبل المشرق * أخبرنا

ولأمر مجتمع عليه ولا أثر فاذا كانا موجودين فهما الاصلان وإذا لم يكونا موجودين فالقياس عليهما الأعلى غيرهما فان قال قائل فأين هذا قيل مثل الكعبة من رآها صلى إليها ومن غاب عنها توجه إليها بالدلائل عليها لأنها الأصل فان صلى غائبا عنها برأى نفسه بغير اجتهاد بالدلائل عليها كان مخطئا وكانت عليه الاعادة وكذلك الاجتهاد في اجتهاد على الكتاب والسنة فذلك ومن اجتهد على غير الكتاب والسنة كان مخطئا ومثل قول الله تعالى جزاء مثل ما قتل من النعم والمثل للمقتول وقد يكون غائبا فاعما يجتهد على أصل الصيد المقتول فينظر إلى أقرب الأشياء به شبهة فيه وفي هذا دليل على أن الله عز وجل لم يبع الاجتهاد الأعلى الاصول لأنه عز وجل انما أمر بمثل ما قتل فأمرا بالمثل على الاصل ليس على غير أصل ومثل أذان ابن أم مكتوم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت فلو جاز الاجتهاد على غير أصل لحاز لابن أم مكتوم أن يؤذن بغير اخبار غيره له أن الفجر قد طلع ولكن لما لم يكن فيه آلة الاجتهاد على الاصل لم يجز اجتهاده حتى يخبره من قد اجتهد على الاصل وفي اخباره على غير اجتهاد على الاصل أن الفجر قد طلع تحريم الاكل الذي هو حلال لي وتحليل الصلاة التي هي حرام على أن أصلها الا في وقتها وفي اخبار الحاكم على غير أصل لرجل له أربع نسوة أن واحدة قد حرمت عليه تحريم امرأة كانت له وتحليل الخامسة له فيكون كل واحد من هؤلاء قد أحل وحرم برأى نفسه ولحاز أن يجتهد الأعمى فيصلي برأيه ولا رأي له ولحاز أن يصلي الأعمى ولا يدرى أزال الشمس أم لا برأى نفسه ولحاز أن يصوم رمضان برأى نفسه أن الهلال قد طلع ولحاز إذا كانت دلائل القبلة أن يدع الرجل النظر إليها والاجتهاد عليها ويعمل في ذلك برأى نفسه على غير أصل كما إذا كان الكتاب والسنة موجودين فأمره بترك الدلائل وأمره يجتهد برأيه وهذا خلاف كتاب الله عز وجل لقوله تبارك وتعالى وحينا كنتم فولوا وجوهكم شطره ولقوله جل وعز حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته ولصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يعد الزوال ولا كان اذا يجوز لكل أحد علم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أولم يعلموا أن يجتهد فيما ليس فيه كتاب ولا سنة برأيه بغير قياس عليهما لانه اذا جاز له أن يجتهد على غير كتاب ولا سنة فلا يعد وأن يصيب أو يخطئ وليس ذلك منه على الاصول التي أمر بانبياءها فيكون اذا اجتهد عليهما مؤديا لفرضه فقد أباح لكل من لم يعلم الكتاب والسنة وجهلها أن يكون رأى نفسه وان كان أجهل الناس كلهم فيما ليس فيه كتاب ولا سنة مثل رأى من علم الكتاب والسنة لانه اذا كان أصله ان من علمها واجتهد على غيرهما جاز له فامعنى من علمها ومن لم يعلمها في موضع الاجتهاد اذا كان على غيرهما الاسواء غير أن الذي علمها يفضل الذي لم يعلمها بما انصاف فقط فاما موضع

مسلم عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه لا أدري أسمى بني أنمار أو قال صلى في سفر * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قد كرسلة الخوف فقال ان كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجالا وركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها * أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه ولم يسلطه عن أبيه وأنه مرفوع * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة بن عبد الرحمن

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي الركاز الخمس * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع * أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال شهدت العيد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسمعت يقول لا يأكل أحد منكم من لحم نسكه بعد ثلاث * أخبرنا الثوري عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد عن علي رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل أحدكم من نسكه بعد ثلاث * أخبرني ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك يقول

الاجتهاد

ان الله سبحانه ما شاء الله من صفها يا نائم تترقّد بفتحها الى البصرة . أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني انهم ما أخبروا أن رجلا من أختهم ما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أقضهما ما أجل يا رسول الله فأقض بيننا بكتاب الله وأذن لي في أن أتكم قال تكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فأخبرت أن علي ابني الرحم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجوع على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله أما غنمك وأجاز بك فردا إليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما وأمر أن يسأل الاسلعي أن يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجها فاعترفت (٣٠٥) فرجها * أخبرنا مالك عن نافع

عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع عمر بن الخطاب على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول قسولوا التحيات لله الزا كانت لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير

الاجتهاد فقد سوى بينهم ما كان قد جعل العالمين والجاهلين في ذلك علم ما ليس فيه كتاب ولا سنة سواء فكان للجاهلين انزل بهم شيء من جهة القياس بما يستدل به قياسا ان يكون هو فيه والعالم سواء وان يقتدى برأي نفسه لانه اذا كان العالم عنده انما يعمل في ذلك على غير أصل فأكثر حالات الجاهل أن يعمل على غير أصل فاستوي في هذا المعنى ولكن كل من رأى رأيا فاستحسنه جاهلا كان أو عالما جازله اذ لم يكن في ذلك كتاب ولا سنة وليس كل العلم يوجد فيه كتاب وسنة نصا وكان قد جعل رأي كل أحد من الآدميين الجاهل والعالم منهم أصلا يتبع كما يتبع السنة لانه اذا أجاز الاجتهاد على غير أصل لم يزل ذلك به في نفسه وراه حقه وجب عليه أن يأمر الناس باتباع الحق وهذا خلاف القرآن لان الله عز وجل فرض عليهم فيه اتباعه واتباع رسوله صلى الله عليه وسلم وزاد قائل هذا واتباع نفسك فأقام الناس في هذا الموضع مقاما عظيما بغير شيء جعله الله تعالى لهم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم فان قيل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سعدا أن يحكم في بني قريظة فحكم برأيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وافقت حكم الله عز وجل فيهم في هذا دليل على أنه انما قال برأيه فوافق الحكم على غير أصل كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم وان قوما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرج لهم حوت من البحر ميت فأكلوه ثم سألو عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل بقي معكم من لحمه شيء فني هذا دليل على أنهم انما أكلوه بمؤذير رأي أنفسهم وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعثهم ماله ويرايه ويأمر الناس بطاعتهم ما أطاعوا الله وقد فعل بعضهم شيئا في بعض مغايرهم ففكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الرجل الذي لا ذل بالشجرة فأحرقوه والذي أمر الرجل ان يلقى نفسه في النار والذي جاء بالهدية وكل هذا ففعلوه برأيهم ففكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم والرجل الذي قال أكلت لله فقتل ففكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له فما احتججت من هذا يشبه انه لنادونك أما أولا فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لسراياه وأمرائه بطاعة الله عز وجل ورسوله واتباعهم وأمرهم من أمر عليهم أمراء أن يطيعوه هم ما أطاعوا الله فاذا عصوا الله عز وجل فلا طاعة لهم عليهم في نفس ما احتججت به أنه انما أمر الناس بطاعة الله وطاعة أمراءهم اذا كانوا مطيعين لله فاذا عصوا فلا طاعة لهم عليكم وفيه أنه كره لهم كل شيء فعلوه برأي أنفسهم من الحرق والقتل وأباح لهم كل ما عملوه مطيعين فيه لله ورسوله فلو لم يكن لنا حجة في رد الاجتهاد على غير أصل الا ما احتججت به أن النبي صلى الله عليه وسلم كره لهم ونهاهم عن كل أمر فعلوه برأي أنفسهم لكان لنا فيه كفاية وان قيل فقد أجاز رأي سعد في بني قريظة ورأي الذين أكلوا الحوت على غير أصل قيل أجاز له صوابه كما يجوز رأي كل من رأى من يعلم أو لا يعلم اذا كان بحضرة من يعلم خطأ وصوابه فيجيزه من يعلم ذلك منه اذا أصاب الحق بمعنى اجازته له انه الحق لا يعني رأي نفسه منفردا دون

ما أقرأها وكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأها فكذلك أن أعجل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم لبثه بردائه فحث به النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أقرأ فقرأ القراء التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال لي أقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأ ما تيسر منه * أخبرنا مالك عن جريد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم والينا وعهدنا إليك * أخبرنا سيف بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أخبرني الصعب بن حثمة انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسئل عن أهل الدار من المشركين يبتون فيصاب من نساءهم وذرائعهم فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم هم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهري هم من آبائهم * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث الى ابن ابي الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان * أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر أرى ساعة هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فإزدت على أن توضأت فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالعدل * أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن سالم عن أبيه مثل معنى حديث مالك وسمي الداخل يوم الجمعة بغير غل عثمان بن عفان رضى الله عنه (٢٠٦) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال رأيت أنا وعطاء بن

أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى قبل أن تطامع الشمس * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صبي عن حكيم ابن خزام رضى الله عنه أنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أبدأ أو لم يبلغني أو كما شاء الله من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشريه وتستوفيه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أخبرني عطاء ذلك أيضا عن عبد الله بن عصة عن حكيم بن خزام أنه سمعه منه عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا

علمك لان رأى ذى رأى على غير أصل فديصب وقد يخطئ ولم يؤمر الناس أن يتبعوا الا كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم الذى قد عصمه الله من الخطأ وبرأه منه فقال تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم فاما من كان رأيه خطأ أو صوابا فلا يؤمر أحد باتباعه ومن قال للرجل يجتهد برأيه فيستحسن على غير أصل فقد أمر باتباع من يمكن منه الخطأ وأقامه مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى فرض الله اتباعه فان كان قائل هذا ممن يعقل ما تكلم به فتكلم به بعدمعرفة هذا فأرى للامام أن ينعنه وان كان غيما علم هذا حتى يرجع فان قيل فامعنى قوله له احكم قيل مثل قوله عز وجل وشاؤهم فى الأمر على معنى استطابة أنفس المستأثرين أو المستشار منهم والرضا بالصلح على ذلك ووضع الحرب بذلك السبب لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجة الى مشورة أحد والله عز وجل يؤيده بنصره بل لله ورسوله المن والطول على جميع الخلق وبجميع الخلق الحاجة الى الله عز وجل فيحتمل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم له احكم على هذا المعنى وأن يكون قد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في مثل هذا فحكم على مثله أو يحكمه فيوفقه الله تعالى ذكره لامر رسوله فيعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم صواب ذلك فيقره عليه أو يعرف غير ذلك فيعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك بطاعة الله عز وجل فان قيل فيحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من قد يخطئ قيل نعم ولا يبرأ أحد من الآدميين من الخطأ الا الانبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين كماولى أمراء ففعل بعضهم بعض ما كره برأيه على معنى الاحتياط منهم الذين فردهم فى ذلك الى طاعة الله عز وجل وأجاز لهم ما عاوا من طاعة الله لانه صلى الله عليه وسلم انما كان يجوز هذا من سنته لان الله عز وجل اختصه بوجبه واتخذه لرسالته فا كان من أمر من أحد أمرائه أقرهم عليه بطاعة الله عز وجل أقرهم وما كره لهم بان كانوا ففعلوا طلب طاعة الله عز وجل فبطاعة الله كره لهم وليس يعلم مثل هذا من رأى أحد صوابه من خطئه أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز لأحد أن يقول برأيه لانه لا مبين لرأيه أصواب هو أم خطأ وانما على الناس أن يتبعوا طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم وهو كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم واذا غيى علمهما على أحد فالدلائل عليهما لانهما اللذان رضى الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لعباده وأمر واتباعه صلى الله عليه وسلم فان قيل فقدأكلوا الخبث بغير حضور النبي صلى الله عليه وسلم بلاصل عندهم قيل لموضع الضرورة والحاجة الى أكله على أنهم ليسوا على يقين من حله ألا ترى أنهم سألو عن ذلك أولا ترى أن أصحاب أبي قتادة فى الصيد الذى صاده اذ لم يكن بهم ضرورة الى أكله أمسكوا اذ لم يكن عندهم أصل حتى سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك

الدر اوردى عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد النصرى عن واثله بن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أقرى القرى من قولنى ما لم أقول ومن أرى عيني فى المنام ما لم ترياً ومن ادعى الى غير أبيه * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال على ما لم أقول فليتبوأ مقعده من النار * أخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذى يكذب على نبي له بيت فى النار * أخبرنا عمرو بن أبي سلمة التميمي عن عبد الرحمن بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبى قتادة مالك لا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من

بخمس عشرة وفي التي تليها بعشر وفي الوسطى بعشر وفي التي تلي الخضر تسع وفي الخضر بست * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرو قال لم يرزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن الساعة حتى أنزل الله عليه فيم أنت من ذكرها فأنتهى * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس أن عمر قال أذكرك الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الخنثى شيئاً فقام جل بن مالك بن النافعة فقال كنت بين جارتين لي يعني ضربت أحدهما الأخرى بسطح فألقت جنيناً ميتاً فضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرقة فقال عمر لو لم نسمع هذا القضيانه بغير هذا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم أن عمر رضي الله عنه أتمار جع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف يعني حين خرج (٢٠٨) إلى الشام فبلغه وقوع انطاغوت بها * أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب

ابن عجرة عن عمنه زينب بنت كعب أن القرينة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدره فان زوجها خرج في طلب أبعدله حتى إذا كان طرف القدوم لحقهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فان زوجها لم يتركني في مسكن علكه قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرف حتى إذا كنت في الحيرة أوفى المسجد دعاني أو أمرني فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت

رأى آخر ولم ينقض الأول ولم ينقضه على نفسه لم ينقضه على أحد حكمه قبله ولا أحبه أن يكون منفذاه وان كتب به إليه قاض غيره لانه حينئذ مبدئ الحكم فيه ولا يبدئ الحكم بما يرى غيره أصوب منه وليس على القاضي أن يتعقب حكم من كان قبله فان تظلم بحكم عليه قبله نظر فيما تظلم فيه وان وجدته قضى عليه بما وصفت في المسئلة الأولى من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فهذا خطأ رده عليه لا يسعه غيره وان لم يكن خلاف واحد من هؤلاء أو كان يراد باطلاً بأن قياساً عنده أرجح منه وهو يحتل القياس لم يرد لانه إذا احتمل المعنيين معا فليس يرد من خطابين إلى صوابين كما يرد في خلاف الكتاب أو السنة أو الإجماع من خطابين إلى صوابين (قال) وإذا تناقدا الخصمان بينهما ما وجتجهم عند القاضي ثم مات أو عزل أو ولي غيره لم يحكم حتى يعيد عليه جتجهم أو ينتهائهم بحكم وينبغي أن يخفف في المسئلة عن بينهما ان كانوا ممن يسئل عنه وهكذا شهوده بعد عدلهم ويخفف في المسئلة ويوزجها لثلاث أطول ويحب للقاضي والوالي أن يولي الشراءه والبيع رجلاً ما موثراً غير مشهور بأنه يبيع له ولا يشترى خوف المحاباة بالزيادة فيما اشترى منه أو النقص فيما اشترى له فان هذا من مآكل كثير من الحكام وان لم يفعل لم أفسده شراء ولا بيعاً إلا أن يستكره أحد على ذلك إلا بما أفسده شراء السوقة (قال) ولا أحب لحاكم أن يخفف عن الولية إذا ادعى لها ولا أحب له أن يجيب ولية بعض ويرك بعضاً ما أن يجيب كلا أو يترك كلا ويعتذر ويسألهم أن يحلوه ويعذروه ويعود المرضي ويشهد الخناز ويأني الغائب عند قدمه ويخرجه (قال) وإذا تناقحا إلى القاضي أجمع لا يعرف لسانه لم يقبل الترجمة عنه إلا بشاهدين عدلين يعرفان ذلك اللسان لا يشكان فيه وان شككاهم يقبل ذلك عنهما وأقام ذلك مقام الشهادة فيقبل فيه ما يقبل في الشهادة ويرد به ما يرد فيها

(مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة الشهود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأشهد الشهود عند القاضي فان كانوا مجبولين كتب حلية كل واحد منهم ورفع في نسبه ان كان له نسب أو ولاء ان كان يعرف له ولاء وسأله عن صنائهم ان كان له صناعة وعن كنيته ان كان يعرف بكنيته وعن مكانه وموضع بيعاته ومصلاه وأحبه ان كان الشهود ليسوا ممن يعرف بالحال الحسنة المبرزة والعقل معها أن يعرفهم ثم يسأل كل واحد منهم على حدة عن شهادته واليوم الذي شهد فيه والموضع الذي شهد فيه ومن حضره وهل جرى ثم كلام ثم ثبت ذلك كله وهكذا أحب ان كان حال حسنة ولو يكن سيدي العقل أن يفعل به هذا ويسأل من كان معه في الشهادة على مثل حاله

فيه أربعة أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل إلى فسألت عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضيه به * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ان نوحا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس بموسى بن اسرائيل فقال ابن عباس كذب عدوا لله أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بشئ يدل على أن موسى صاحب الخضر * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن عامر بن صعب أن طاوساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركتين بعد العصر فنهاه عنهما قال طاوس فقلت ما أذهما فقال ابن عباس ما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم الآية * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كانا نأخر فلا نرى بذلك بأس حتى زعم رافع بن خديج

ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عناقته كناه من أجل ذلك * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بهذا بأساً فقال أبو الدرداء من بعدني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه لا أسألك بأرض * أخبرني من لا يهتم عن ابن أبي ذئب أخبرني مخلد بن خفاف قال اتبعت غلاماً ما فاستغاثته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز ففضي لي رده وفضي علي برد غلته فأثبت عروته فأخبرته فقال أروح إليه العشيّة فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضي في مثل هذا أن الخراج بالضمان فجعلت إلى عمر فأخبرته ما أخبرني عروة (٢٠٩) عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفنا

عن مثل ما يسئل ليستدل على عورته أن كانت في شهادته أو اختلاف أن كان في شهادته وشهادته غيره فيطرح من ذلك ما لم يزمه طرحة ويزم ما لم يثبت به وإن جع الحال الحسنة والعقل لم يقفه ولم يفرقهم وأحب للقاضي أن يكون أصحاب مسائله جامعين للعفاف في الطعمة والنفس وافرأ العقول برأء من الشخفاء بينهم وبين الناس أو الخلف على أحد بأن يكونوا من أهل الأهواء والعصبية والمطاطلة للناس وأن يكونوا جامعين للأمانة في أديانهم وأن يكونوا أهل عقول لا يغلطون بأن يسألوا الرجل عن عدوه ليخفي حسنا ويقول قبيحا فيكون ذلك جرحاً عندهم أو يسأله عن صديقه فيخفي قبيحا ويقول حسناً فيكون ذلك تعديلاً عندهم (قال) قال الشافعي رحمه الله تعالى ويحرص الحاكم على أن لا يعرف له صاحب مسألة فيجتال له (قال) وأرى أن يكتب لأهل المسائل صفات الشهود على ما وصفت وأسماؤه من شهدوا له ومن شهدوا عليه وقدر ما شهدوا فيه ثم يسألون أحد اعنهم حتى يخبروه عن شهدوا له وشهدوا عليه وقدر ما شهدوا فيه فان المسؤول عن الرجل قد يعرف ما لا يعرف الحاكم من أن يكون الشاهد عدواً للشهود عليه أو خفياً عليه أو شريكاً فيما شهد فيه ونظير نفسه على تعديله في اليسير ويقف في الكثير ولا يقبل تعديله الا من اثنين ولا المسألة عنه الا من اثنين ويخفى عن كل واحد منهما اسماً من دفع الى الآخر اتفقوا مستلهماً ويختلف فان اتفقت بالتعديل قبلها وان اختلفت أعادها مع غيرهما فان عدل رجل وجرح لم يقبل الجرح الا من شاهدين وكان الجرح أولى من التعديل لان التعديل يكون على الظاهر والجرح يكون على الباطن (قال) ولا يقبل الجرح من أحد من خلق الله فقيه عاقل دين ولا غيره الا بأن يقفه على ما يجرحه به فاذا كان ذلك مما يكون جرحاً عند الحاكم قبله منه واذ لم يكن جرحاً عنده لم يقبله فان الناس يختلفون ويتباينون في الأهواء فيشهد بعضهم على بعض بالكفر فلا يجوز لحاكم أن يقبل من رجل وان كان صالحاً أن يقول لرجل ليس بعدل ولا رضاء ولعمري ان من كان عنده كافر الغير عدل وكذلك يسمى بعضهم بعضاً على الاختلاف بالفسق والضلال فيجرحونهم فيذهب من يذهب الى أن أهل الأهواء لا تجوز شهادتهم فيجرحونهم من هذا المعنى وليس هذا موضع جرح لأحد وكذلك من يجرح من يستحل بعض ما يحرم هو من نكاح المتعة ومن اتيان النساء في أديارهن وأشباه ذلك مما لا يكون جرحاً عند أهل العلم فلا يقبل الجرح الا بالشهادة من الجارح على الجرح وبالسمع أو بالعيان كما لا يقبلها عليه فيما لم يزمه من الحق وأكثر من نسب الى أن تجوز شهادته بغيا حتى يعتد السير الذي لا يكون جرحاً حراً لقد حضرت رجلاً صالحاً يجرح رجلاً مستهلاً بجرحه فألح عليه بأى شئ يجرحه فقال ما يخفى علي ما تكون الشهادة به مجروحة فلما قال له الذي يسأله عن الشهادة استأقبل هذا منذ الآن نين قال رأيت يول قائماً قال وما بأس بأن يول قائماً قال ينضح على ساقيه ورجليه وثيابه ثم يصلي قبل

عليه وسلم فقال عرفنا
أيسر علي من قضاء
قضيت والله يعلم أني لم أرد
فيه الا الحق فلغني فيه
سنة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأرد قضاء
عمر وأنفذ سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فراح البعرة وقضى
لي أن آخذ الخراج من
الذي قضى به علي له
* أخبرني أبو حنيفة
ابن سمال بن الفضل
اليماني قال حدثني
ابن أبي ذئب عن المقبري
عن أبي شريح الكعبي
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال عام
الفتح من قتل له قتل
فهو بخير النظرين ان
أحب أخذ العقل
وان أحب فله القود
فقال أبو حنيفة فقلت
لابن أبي ذئب أنا أخذ
بهذا يا أبا الحرث فضرب
صدرى وصاح على

(٢٧ - الام - سادس) صياحاً كثيراً ونال مني وقال أحد ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول وتأخذه
ثم تأخذه وذلك الفرض على وعلى من سمعه ان الله عز وجل اختار محمد صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم به وعلى يديه واختار لهم
ما اختاره على لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داحرين لا يخرج لمسلم من ذلك قال وما سكت عني حتى غنيت أن بسكت * أخبرنا
الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً فدخل في الصلاة أن يعبد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لانه
مرسل * أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث * أخبرنا
سفيان عن عبد الله بن أبي ليلى عن ابن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قام بالحاجة خطيباً فقال ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كفيافي فيكم فقال أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم ثم يظهر الكذب حتى أن الرجل ليحلف ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد إلا فسر أنه أن يسكن بجبوحه الجنة فليزلم الجماعة فإن الشيطان مع الغد وهو من الاثنين أبعد ولا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما ومن سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه أن سبيعة بنت الحرث وضعت بعد وفاة زوجها بابل فرجها أبو السنا بل بن يعكف فقال قد صنعت للزوج أنها أربعة أشهر وعشر أفذ كرت ذلك سبيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنا بل وأليس كما قال أبو السنا بل قد حلفت فتزوجي * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد (٢١٠) بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي

أن ينفية قال أفرأيت فعل ففعل قبل أن ينفية وقد نضح عليه قال لا ولكن أراه سيفعل وهذا الضرب كبير في العالمين والجرح خفي فلا يقبل لخطئه ولما وصفت من الاختلاف لا يتصرح بالجرح ولا يقبل التعديل إلا بان يوقفه المعدل عليه فيقول عدل على ولي ثم لا يقبل ذلك هكذا حتى يسأله عن معرفته به فإن كانت معرفته به باطنة متقدمة قبل ذلك منه وإن كانت معرفته به ظاهرة حادثه لم يقبل ذلك منه

(ما تجوز به شهادة أهل الأهواء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث وأمن ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها فاقبأوا فيها تأنيبا شديدا واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايته وكان ذلك منهم متقادما منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم فلم يعلم أحد من سلف هذه الأمة يقتدي به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وإن خطؤه وظلوه ورأه استحل فيه ما حرم عليه ولا رد شهادة أحد بشئ من التأويل كان له وجه يحتمله وإن بلغ فيه استحلال الدم والمال أو المضرط من القول وذلك أن أواجدنا الدماء أعظم ما يعصى الله تعالى بها بعد الشرك ووجدنا تأويلين يستحلونها بوجوه وقد رغب لهم نظراؤهم عنها وقالوا فهم فيها ولم يردوا شهادتهم عاراً وأمن خلافهم فكل مستحل بتأويل من قول أو غيره فشهادته ماضية لا ترد من خطائي تأويله وذلك أنه قد يستحل من خالفه الخطأ إلا أن يكون منهم من يعرف باستحلال شهادة الزور على الرجل لأنه يراه حلال الدم أو حلال المال فتدشهادته بالزور أو يكون منهم من يستحل أو يرى الشهادة للرجل إذا وثق به فيحلف له على حقه ويشهد له بالثبوت ولم يحضره ولم يسمه فترد شهادته من قبل استحلاله الشهادة بالزور أو يكون منهم من يبين الرجل المحالف له مباينة العداوة فترد شهادته من جهة العداوة فأى هذا كان فهم أوفى غيرهم ممن لا ينسب إلى هوى رددت شهادته وأبهم سلم من هذا أجزت شهادته وشهادة من يرى الكذب شركاً بالله أو معصية له يوجب عليها النار أو يرى أن تطيب النفس عليها من شهادة من يخفف المأثم عليها وكذلك إذا كانوا ممن يشتم قوماً على وجه تأويل في شتمهم لأعلى وجه العداوة وذلك أنا إذا أجزنا شهادتهم على استحلال الدماء كانت شهادتهم يشتم الرجال أو يرى أن لا ترد لانه متأول في الوجهين والشتم أخف من القتل فاما من يشتم على العصية أو العداوة لنفسه أو على ادعائه أن يكون مثمتوماً مكافئاً بالثتم فهذه العداوة لنفسه وكل هو لا ترد (١) شهادته عن شتمه على العداوة وأما الرجل من أهل الفقه يسئل عن الرجل من أهل الحديث فيقول كفوا عن حديثه ولا تقبلوا حديثه لانه يغلط أو يتحدث بما لم يسمع وليست بينه وبين الرجل عداوة فليس هذا من الأذى الذي يكون به القائل لهذا فيه مجر وحاعنه لو شهد بهذا عليه الآن يعرف

(١) قوله عن شتمه أي شهادته على من شتمه فعن بمعنى على تأمل كتبه مصححه

قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد قال أخذت بهذا الحديث بأبكر بن محمد ابن عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه (ومن كتاب الصداق والايلاء) * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة قال سألت عائشة رضي الله عنها كم كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لأزواجه اثني عشرة أوقية ونش قالت أندرى ما النش قلت لا قالت نصف أوقية * أخبرنا سفيان عن جريد الطويل عن

أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أسهم الناس المنازل فطارهم عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال له سعد تعال حتى أقاسمك مالي وأزلك عن أي امرأتى شئت وأكفيك العمل فقال له عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك ومالك لدوني على السوق فخرج إليه فأصاب شيئاً فخطب امرأته فتزوجها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على كم تزوجها يا عبد الرحمن قال على نواة من ذهب فقال أولم ولو بشاة * أخبرنا مالك عن جريد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفرة فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج امرأته من

الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها قال زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها يا ه فقال ما عندى الا ازاري هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها يا ه جلست لا ازارك قالت شيئا فقال ما أجدي شيئا فقال التمس ولو خائما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسورهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن (٢١١) * أخبرنا مالك عن نافع ان ابنة عبيد الله بن عمر وأمها فتزيد بن الخطاب كانت تحت

ابن لعبد الله بن عمر فأت ولم يدخل بها ولم يسم لها صداقا فابتغى أمها صداقها فقال ابن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم نغشكموه ولم نطلبها فأت أن تقبل ذلك فجعلوا بينهم زيد ابن ثابت فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث * أخبرنا ابن

بعد اذنه فترد بالعداوة لا بهذا القول وكذلك ان قال انه لا يبصر القتيلا ولا يعرفها فليس هذا بعداوة ولا غيبة اذا كان بقوله لمن يخاف أن يتبعه فيخطئ باتباعه وهذا من معاني الشهادات وهو لو شهد عليه بأعظم من هذا لم يكن هذا غيبة انما الغيبة أن يؤذيه بالامر لا بشهادته لأحد يأخذ به منه حقائق حد ولا قصاص ولا عقوبة ولا مال ولا حد لله ولا مثل ما وصفت من أن يكون جاهلا بعبوه فينصح في أن لا يغتربه في دينه اذا أخذ عنه من دينه من لا يبصره فهذا كاه معاني الشهادات التي لا تعد غيبة (قال) والمستحل لنكاح المتعة والمفتي بها والعامل بها من لا ترد شهادته وكذلك لو كان موسرا فنكح أمه مستحلا لنكاحها مسلمة أو مشركة لأننا نجد من مفتي الناس وأعلامهم من يستحل هذا وهكذا المستحل الدينار بالدينارين والدرهم بالدرهمين يدايد والعامل به لا نأخذ من أعلام الناس من يقتي به ويعمل به ويرويه وكذلك المستحل لاتبان النساء في أدارهن فهذا كله عندنا مكر وه محرم وان خالفنا الناس فيه فرغنا عن قولهم ولم يدعنا هذا إلى أن نخرجهم ونقول لهم انكم حلالتم ما حرم الله وأخطأتم لانهم يدعون علينا الخطأ كما ندعيه عليهم وينسبون من قال قولنا إلى أنه حرم ما أحل الله عز وجل

(شهادة أهل الأثرية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من شرب من الخمر شيا وهو يعرفها خرا والخمر الغب الذي لا يخالطه ماء ولا يطبخ بنار ويعتق حتى يسكر هذا مردود الشهادة لأن تحريمها نص في كتاب الله عز وجل سكر أولم يسكر ومن شرب ما سواها من الأثرية من المنصف والخططين أو مما سوى ذلك مما زال أن يكون خرا وان كان يسكر كثيره فهو عندنا مخطئ بشره به آثم به ولا أرد به شهادته وليس بأكثر مما أجزأ عليه شهادته من استحلال الدم المحرم عندنا والمال المحرم عندنا والفرج المحرم عندنا ما لم يكن يسكر منه فإذا سكر منه فشهادته مردودة من قبل أن السكر محرم عند جميع أهل الاسلام إلا أنه قد حكي لي عن فرقة أنها لا تحرمه وليست من أهل العلم فإذا كان الرجل المستحل للأنبذة يحضرها مع أهل السفه الظاهر ويترك لها الحضور للصلوات وغيرها وينادم عليها ردت شهادته بطرحه المروءة واطهاره السفه وأما إذا لم يكن ذلك معهم لم ترد شهادته من قبل الاستحلال

(شهادة أهل العصبية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أظهر العصبية بالكلام فدعا إليها وتآلف عليها وان لم يكن يشهر نفسه بقتال فيها فهو مردود الشهادة لانه أتى بحرمالا اختلاف بين علماء المسلمين علمته فيه الناس كلهم عباد الله تعالى لا يخرج أحد منهم من عبوديته وأحقهم بالمحبة أطوعهم له

الذي بيده عقدة النكاح الزوج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن سعيد بن جبير أنه قال الذي بيده عقدة النكاح الزوج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه بلغه عن ابن المسيب أنه قال هو الزوج * أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى * أخبرنا ابن عيينة عن أبي اسحق الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة قال شهدت عليا رضي الله عنه أوقف المولى * أخبرنا ابن عيينة عن لبث عن مجاهد عن مروان بن الحكم أن عليا رضي الله عنه أوقف المولى * أخبرنا سفيان عن مسعر عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس أن عثمان رضي الله عنه كان يوقف المولى * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها اذا ذكر لها الرجل يحلف أن

لا يأتى امرأته فيدعها خمسة أشهر لا ترى ذلك شيأ حتى يوقف وتقول كيف قال الله تعالى امسك بمعروف أو تسرح بإحسان * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر انه قال اذا آلى الرجل من امرأته لم يقع عليها طلاق وان مضت أربعة أشهر حتى يوقف فاما ان يطلق واما ان ينيء * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يوقف المولى «سمعت الربيع» بن سليمان يقول سمعت أسد ابن موسى يحدث قال استتيب أبو حنيفة مرتين وسمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول طلب العلم أفضل من صلاة النافلة (ومن كتاب الصرف) * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة قال قدمت المدينة فوجدت جزراً وقد انحرفت فجزئت أجزاء كل جزء منها بعناق فأردت أن أبتاع منها (٣١٣) جزءاً فقال لي رجل من أهل المدينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى

أن يباع حتى يميت قال فماتت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيراً * أخبرنا ابن أبي نجيح عن أبي صالح مولى التوءمة عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كره بيع اللحم بالحيوان (ومن كتاب الرهون والاجارات) * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه * وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى

وأحقهم من أهل طاعته بالفضيلة أنفعهم لجماعة المسلمين من امام عدل أو عالم مجتهد أو معين لعامةهم وخاصتهم وذلك أن طاعة هؤلاء طاعة عامة كثيرة فكثير الطاعة خير من قليلها وقد جمع الله تعالى الناس بالاسلام ونسبهم اليه فهو أشرف أنسابهم (قال) فإن أحب امرأ فليحب عليه وإن خص امرؤ وقومه بالحبة مالم يحمل على غيرهم مالم يسجل له فهذا صلة ليست بعصية وقل امرؤ الا وفيه محبوب ومكره فالمرء في محبة الرجل من هو منه أن يحمل على غيره ما حرم الله تعالى عليه من البغي والطعن في النسب والعصية والبغضة على النسب لا على معصية الله ولا على جناية من المبغض على المبغض ولكن بقوله أبغضه لأنه من بني فلان فهذه العصية المحضة التي ترد بها الشهادة فإن قال قائل ما للحجة في هذا قيل له قال الله تبارك وتعالى انما المؤمنون اخوة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكونوا عباد الله اخوانا فإذا صار رجل الى خلاف أمر الله تبارك وتعالى اسمه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا سبب يعذبه يخرج به من العصية كان مقيماً على معصية لا تأويل فيها ولا اختلاف بين المسلمين فيها ومن أقام على مثل هذا كان حقيقاً أن يكون مردوداً للشهادة

(شهادة الشعراء) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الشعر كلام حسنه تحسن الكلام وقيسه كقيس الكلام غير أنه كلام باق سائر فذلك فضله على الكلام فن كان من الشعراء لا يعرف بنقص المسلمين وأذا هم ولا كثار من ذلك ولا بان عدى فكثير الكذب لم ترد شهادته ومن أكثر الواقعة في الناس على الغضب أو الحرمان حتى يكون ذلك ظاهراً كثيراً مستعلاً واذا رضى مدح الناس بما ليس فيهم حتى يكون ذلك كثيراً ظاهراً مستعلاً كذباً محضاً رد شهادته بالوجهين وبأحدهما لو انفرده وإن كان انما عدى فيصدق ويحسن الصدق أو يفرط فيه بالامر الذي لا يحض أن يكون كذبا لم ترد شهادته ومن شب بامرأة بعينها ليست بمن يحمل له وطؤها حين شب فأكثر فيها وشهرها وشهر مثلها بما يشبب وان لم يكن زنى ردت شهادته ومن شب فلم يسم أحد لم ترد شهادته لأنه يمكن أن يشبب بامرأته وجاريته وان كان يسأل بالشعر أو لا يسأل به فسواء وفي مثل معنى الشعر في رد الشهادة من مرق أعراض الناس وسألهم أموالهم فاذا لم يعطوه اياها شتمهم فاما أهل الرواية للأحاديث التي فيها مكره وعلى الناس فيكره ذلك لهم ولا رد شهادتهم لان أحد القلياسلم من هذا اذا كان من أهل الرواية فان كانت تلك الأحاديث غضة بجرأ وفي نسب ردت بذلك شهادتهم اذا أكثر واروايتها وعمدوا أن يرووها فيعد ثوابها وان لم يكتروا وأما من روى الأحاديث التي ليست بمحض الصدق ولا بيان الكذب وان كان الغلب منها انها كذب فلا ترد الشهادة بها وكذلك رواية أهل زمانك من الارجاف وما أشبهه وكذلك المزاح لا ترد به الشهادة مالم يخرج في المزاح

الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب * أخبرنا ابراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشعم اليهودي * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس انه سأل رافع بن خديج عن كراء الارض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الارض فقال أنا بالذهب والورق قال أما بالذهب والورق فلا بأس به * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه سأل عن استكراء الارض بالذهب والورق فقال لا بأس به * أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه شيباه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله * أخبرنا شافعيان بن عيسى عن شيبان بن عرقدة انه سمع الحى يحدثون عن عروة بن أبي الجعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري له به شاة أو أخصية فاشترى له شاة فباع احداها بدينار

وأما بشارة ودينار فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعة بالبركة فكان لو اشتري ترابا لرج فيه قال وقد روي هذا الحديث غير
 سفان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة فوصله ورويه عن عمرو بن أبي الجعد بثل هذه القصة أو معناها * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم
 عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب خرجا في جيش إلى العراق فلما قفلا مرابعا لم يعرفهما فحبسهما فحبسهما وهو أمير البصرة
 وقال لو أقدر على كذا على أمر أنفعا لك به لفعلت ثم قال بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعثه إلى أمير المؤمنين فأسلفكم فبئس ما أتاكم من مائة
 من متاع العراق ثم تبعه بالمدينة فتؤدى رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لك الرج فقل لا ودنا ففعل فكتب لهما إلى عمر رضي
 الله عنه أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعاهما فباعهما فدفعاه إلى عمر (٣١٣) قال لهما أكل الجيش قد أسلفه
 كما أسلفكم فقل لا

فقال عمر رضي الله عنه
 ابن أمير المؤمنين
 فأسلفكم أديا المال
 ورجعه فأما عبد الله
 فسكت وأما عبد الله
 فقال ما ينبغي لك هذا
 يا أمير المؤمنين لو هلك
 هذا المال أو نقص
 لضمناه فقال أدياه
 فسكت عبد الله وراجع
 عبيد الله فقال رجل
 من جلساء عمر رضي
 الله عنه يا أمير المؤمنين
 لو جعلته قراضا فأخذ
 عمر رأس المال ونصف
 ربحه وأخذ عبد الله
 وعبيد الله نصف ربح
 ذلك المال

(ومن كتاب الشغار)

* أخبرنا مالك عن
 نافع عن ابن عمر
 رضي الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الشغار
 والشغار أن يزوج

العضة النسب أو عضه بجر أو فاحشة فإذا خرج إلى هذا وأظهره كان مردودا للشهادة

(شهادة أهل اللعب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يكره من وجه الخبر اللعب بالترد
 أكثر ما يكرهه اللعب بشئ من الملاهي ولا يحب اللعب بالشطرنج وهو أخف من الترد ويكره اللعب (١) بالحرّة
 والفرق وكل ما لعب النسيان به لأن اللعب ليس من صنعة أهل الدين ولا المروءة ومن لعب بشئ من هذا على
 الاستحلال لم ترد شهادته والحرّة تكون قطعة خشب فيها حفرة يلعبون بها أن غفل به عن الصلوات فأكثر
 حتى تفوته ثم يعود له حتى تفوته رددنا شهادته على الاستخفاف بمواقيت الصلاة كما زدها لو كان جاسافلم
 يوجب على الصلاة من غير نسيان ولا غلبة على عقل فإن قيل فهو لا يترك الصلاة حتى يخرج وقتها اللعب إلا
 وهو ناس قيل فلا يعود اللعب الذي يورث النسيان وإن عادله وقد جرب به يورث ذلك فذلك استخفاف فأما
 الخلوس والنسيان فمالم يلج على نفسه فيه شيئا الأحديث النفس الذي لا يمنع منه أحد ولا يأثم به وإن
 فجع ما يحدث به نفسه والناس يمتنعون من اللعب فأما ملاعبة الرجل أهله وأجرأوه الخيل وتأديبه فرسه
 وتغله الرمي ورميه فليس ذلك من اللعب ولا ينهى عنه وينبغي للمرء أن لا يبلغ منه ولا من غيره من تلاوة القرآن
 ولا نظري علم ما يشغله عن الصلاة حتى يخرج وقتها وكذلك لا تنفل حتى يخرج من المكتوبة لأن المكتوبة
 أوجب عليه من جميع النوافل

(شهادة من يأخذ الجعل على الخير) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن القاضي والقاسم
 والكاظم للقاضي وصاحب الديوان وصاحب بيت المال والمؤذنين لم يأخذوا جعلوا وعملوا محسنيين كان أحب
 إلي وإن أخذوا جعلوا لم يحرم عليهم عندي وبعضهم أعذر بالجعل من بعض ومامنهم أحد كان أحب إلي
 أن يترك الجعل من المؤذنين (قال) ولا بأس أن يأخذ الرجل الجعل عن الرجل في الحج إذا كان قد حج عن
 نفسه ولا بأس أن يأخذ الجعل على أن يكبل للناس ويزين لهم ويعلمهم القرآن والنحو وما يتأدبون به من
 الشعر مما ليس فيه مكره « قال الربيع » سمعت الشافعي يقول لا تأخذ في الأذان أجره ولكن خذ
 على أنه من النية

(شهادة السؤال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تحرم المسئلة في الحائجة نصيب الرجل
 تأتي على ماله ولا في جملة الرجل بالديارات والجراحات ولا في الغرم لأن هذه مواضع ضرورات وليس فيها كبير
 سقاطة مروءة وهكذا لو قطع برجل ببلد فسأل لم أر أن هذا يحرم عليه إذا كان لا يجد المضي منها إلا بمسئلة
 ولا ترد شهادة أحد بهذا أبدا فاما من يسأل عمره كله أو أكثر عمره أو بعض عمره وهو غني بغير ضرورة

(١) قوله بالحرّة هي بالخاء المهملة المفتوحة وبالزاي كضبطه الخطيب في المغني اهـ كتبه مصححه

الرجل إن شئته على أن يزوجه الآخرة وليس بينهما صداق * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر
 ابن عبد الله يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار * أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا شغار في الإسلام * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن نبيه بن وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار * أخبرنا ابن عيينة عن ابن عمر عن عثمان بن عفان رضي
 الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن
 نبيه بن وهب عن أبيان بن عثمان عن عثمان بن عفان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه * أخبرنا مالك عن ربيعة

عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع موله ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج * أخبرنا سفيان عن عمرو بن يزيد بن الاصم وهو ابن أخت ميمونة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال * أخبرنا سعيد بن مسleme عن اسمعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب قال أوهم الذي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم ما نكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو حلال * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان ابن طريف المزني أنه أخبره أن أياه طريف تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب رضي الله عنه نكاحه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح (٢١٤) على نفسه ولا على غيره * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله

والحسن ابني محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ح وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لوم الجر الانسية * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن الربيع ابن سبرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة (ومن كتاب الظهار واللعان) * أخبرنا مالك قال حدثني ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمرا العجلاني جاء الى عاصم بن عدي

ولا معنى من هذه المعاني ويشكو الحاجة فهذا يأخذ ما لا يحل له ويكذب بذكر الحاجة فترد بذلك شهادته (قال) ومن سأل وهو فقير لا يشهد على غناه لم يحرم عليه المسئلة وان كان ممن يعرف بأنه صادق ثقة لم ترد شهادته وان كان آتاه الحاجة وكانت عليه دلالات أن يشهد بالبطل على الشيء لم تقبل شهادته وهكذا ان كان غنيا قبل الصدقة المفروضة من غير مسئلة كان قابلا ما لا يحل له فان كان ذلك يخفى عليه انه محرم عليه لم ترد شهادته وان كان لا يخفى عليه انه محرم عليه ردت شهادته فاما غير الصدقة المفروضة ينصدق بها على رجل غني فقبلها فلا يحرم عليه ولا ترد بها شهادته (شهادة القاذف) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قذف مسلما حددناه أو لم تحدده لم تقبل شهادته حتى يتوب فإذا تاب قبلنا شهادته فان كان القذف انما هو بشهادة لم تتم في الزنا حددناه ثم نظرنا الى حال المحدود فان كان من أهل العدل عند قذفه بشهادة قتلناه تب ولا توبة الا ا كذابه نفسه فإذا كذب نفسه فقد تاب حدا ولم يحد وان أبي أن يتوب وقد قذف وسقط الحد عنه بغفواً وغيره مما لا يلزم المقتضوف اسم القذف لم تقبل شهادته أبداً حتى يكذب نفسه وهكذا قال عمر الذين شهدوا على من شهدوا عليه حين حدهم فتاب اثنان فقبل شهادتهما وأقام الآخر على القذف فلم يقبل شهادته ومن كانت حاله عند القذف بشهادة أو غير شهادة حال من لا تجوز شهادته بأنه غير عدل حداً ولم يحد فسواء ولا تقبل شهادته حتى تحدث له حال يصير بها عدلاً ويتوب من القيل عاوصفت من ا كذابه نفسه وتجوز شهادته المحدود في القذف اذا تاب على رجل في قذف وتجوز شهادته ولد الزنا على رجل في الزنا وشهادة المحدود في الزنا اذا تاب على الحد في الزنا وهكذا المقطوع في السرقة والمقتص منه في الجراح اذا تاب وليس ههنا الا أن يكونوا عدولاً في كل شيء أو محررين في كل شيء الا ما بشرهم فيه من لا عيب فيه من هذه العيوب فشهدوا فيكونون خصماء أو ا طناء أو جازين الى أنفسهم أو دافعين عنها أو ما ربه شهادة العدول وهكذا تجوز شهادة البدوي على القروي والقروي على البدوي والغريب على الآهل والآهل على الغريب ليس من هذا شيء ترد به الشهادة اذا كانوا كلهم عدولاً واذا كان معروفاً أن الرجلين قد يتبايعان فلا يحضرهما أحد ويتشاكمان ولا يحضرهما أحد ويقتل أحدهما الآخر ولا يحضرهما أحد فحضور البدوي القروي والقروي البدوي حتى يشهد على ما رأى واستشهد عليه جائز وقد لا يشهد لانه حاضر يشهد غيره ثم ينتقل المشهد أو يموت أو يطمئن الى صاحبه فلا يكون له شاهد غير بدوي أو بدويين وكذلك قد يكون له شهود غيره يغيثون أو يموتون فلا يمنع ذلك البدوي أن تجوز شهادته اذا كان عدلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الرجل يغني فيتخذ الغناء صناعته يؤتى عليه ويأى له ويكون منسوب اليه مشهورا به معروفا والمرأة لا تجوز شهادته واحده منهما وذلك أنه من

الانصاري فقال له أ رأيت يا عاصم لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل سلى يا عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى أهله جاءه عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها فقال عويمر والله لا أنتهى حتى أسأله عنها فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أ رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فاذهب فأت بها فقال سهل

ابن سعد قتلنا عوا نافع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من تلاعها قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله أن أمسكتها فظلمها
ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن
سهل بن سعد أخبره قال جاء عويمر الجعاني إلى عاصم بن عدى فقال يا عاصم بن عدى سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع
امرأته رجلا فقتله أيقبل به أم كيف يصنع فسأل عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فعاب النبي صلى الله عليه وسلم المسائل فلقبه عويمر
فقال ما صنعت قال صنعت أن لم تأتني بخبر سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعاب المسائل فقال عويمر والله لا تين رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلا سأله فأتاه فوجده قد أنزل عليه فيه ما قد عاها ما فلا عن بينهما فقال (٣١٥) عويمر لئن انطلقت بها لقد كذبت عليها

ففارقتها قبل أن يأمره
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
انظروها فإن جاءت به
أسحج أدعج عظم
اليتين فلا أراه الا قد
صدق وإن جاءت به
أحبر كانه ورة فلا
أراه الا كاذبا فخأت
به على التعت المكروه
قال ابن شهاب فصارت
سنة المتلاعنين * أخبرنا
عبد الله بن نافع عن
ابن أبي ذئب عن ابن
شهاب عن سهل بن
سعد أن عويمر جاء إلى
عاصم فقال أرأيت
لأن رجلا وجد مع
امرأته رجلا فقتله
أقتلونه سل لي يا عاصم
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسأل النبي
صلى الله عليه وسلم فكره
رسول الله صلى الله
عليه وسلم المسائل
وعاها فرجع عاصم إلى

الله المكروه الذي يشبه الباطل وأن من صنع هذا كان منسوباً إلى السفه وسقاطة المروءة ومن رضى بهذا
لنفسه كان مستخفاً وإن لم يكن محرماً بين التحريم ولو كان لا ينسب نفسه إليه وكان انما يعرف بأنه يطرب
في الحال فيترحم فيها ولا يأتي لذلك ولا يوثق عليه ولا يرضى به لم يسقط هذا شهادته وكذلك المرأة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى في الرجل يتخذ الغلام والجارية المغنين وكان يجمع عليهما ويغشى لذلك فهذا سفه ترد به
شهادته وهو في الجارية أكثر من قبل أن فيه سفها وديانة وإن كان لا يجمع عليهما ولا يغشى لهما كرهت ذلك له
ولم يكن فيه ما ترد به شهادته (قال) وهكذا الرجل يغشى بيوت الغناء ويغشاه المغنون إن كان لذلك مدمناً
وكان لذلك مستعلناً عليه مشهوداً عليه فهي بمنزلة سفه ترد به شهادته وإن كان ذلك يقل منه لم ترد به شهادته
لما وصفت من أن ذلك ليس بحرام بين فأما استماع الحداء ونشيد الأعراب فلا بأس به قل أو كثر وكذلك
استماع الشعر * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال أردني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شي قلت نعم قال هيه فأنشدته بيتاً
فقال هيه فأنشدته حتى بلغت مائة بيت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسع رسول الله صلى الله
عليه وسلم الحداء والرخ وأمر ابن رواحة في سفره فقال حرّك القوم فاندفع يرتجز وأدرك رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركبان بني عديم معهم حاد فأمرهم أن يحدوا وقال إن حادينا فوني من آخر الليل قالوا يا رسول
الله نحن أول العرب حداء بالابل قال وكيف ذلك قالوا كانت العرب يغير بعضها على بعض فأغار رجل
مننا فاستاق ابلاً فتبددت فغضب على غلامه فغربه بالعصا فأصاب يده فقال الغلام وايداه وايداه قال ففعلت
الابل تجتمع قال فقال هكذا فافعل قال والنبي صلى الله عليه وسلم يضحك فقال من أنتم قالوا نحن من مضر
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ونحن من مضر فانتسب ثلاثاً لله حتى بلغ في النسبة إلى مضر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فالحداء مثل الكلام والحديث المحسن باللفظ وإذا كان هذا هكذا في الشعر كان تحسين
الصوت بذكر الله والقرآن أولى أن يكون محجوباً فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أذن
الله لشيء أذنه لني حسن الترميم بالقرآن وأنه سمع عبد الله بن قيس يقرأ فقال لقد أوتى هذا من مزمار آل
داود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بالقراءة بالالحان وتحسين الصوت بها بأي وجه ما كان
وأحب ما يقرأ إلى حدرا وتجزينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن تأكدت عليه أنه يغشى الدعوة بغير
دعاء من غير ضرورة ولا يستحل صاحب الطعام فتابع ذلك منه وردت شهادته لأنه يأكل محرماً إذا كانت
الدعوة لرجل بعينه فأما إن كان طعام سلطان أو رجل ينسبه بالسلطان فيدعو الناس إليه فهذا طعام
عام مباح ولا بأس به ومن كان على شيء مما وصفنا أن الشهادة ترد به فاعتر شهادته ما كان عليه فأما إذا

عويمر فأخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم كره المسائل وعابها فقال عويمر والله لا تين رسول الله صلى الله عليه وسلم فخأت
خلاف عاصم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد نزل فيكم القرآن فتقدمنا فتلا عنا ثم قال كذبت عليها أن أمسكتها ففارقتها وأمره
النبي صلى الله عليه وسلم فضت سنة المتلاعنين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فإن جاءت به أحبر قصيرا كانه ورة فلا أحسبه
الا قد كذب عليها وإن جاءت به أسحج أعين ذا اليتين فلا أحسبه الا قد صدق عليها فخأت به على التعت المكروه سمعت إبراهيم بن سعد
يحدث عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن جاءت به أشقر سبطا فهو لوز وجهه وإن
جاءت به أديعج فهو للذي يتهمه قال فخأت به أديعج * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد أن بني ساعدة

أن رجلا من الانصار جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقظته فتقوله أم كيف بضع
فأنزل الله عز وجل في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين قال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد قضى فيك وفي امرأتك قال قتلنا
وأنا شاهد ثم فارقهما عند النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين وكانت املافاً نكرها فكان ابنها يدعى إلى أمه
* أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد قال شهدت ابن عباس يحدث بحديث المتلاعنين فقال له ابن شداد أمي التي قال النبي صلى
الله عليه وسلم لو كنت راجعاً أحد ابغير بينه ورجتها فقال ابن عباس أن تلك امرأة كانت أعلنت * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد
ابن الهادي عن عبد الله بن يونس أنه سمع المقبري (٢١٦) يحدث القرظي قال المقبري حدثني أبو هريرة أنه سمع النبي صلى الله

عليه وسلم يقول لما
نزلت آية المتلاعنة قال
النبي صلى الله عليه وسلم
أيما امرأة أدخلت على
قوم من ليس منهم
فليست من الله في شيء
ولم يدخلها الله جنته
وأيما رجل وجد ولده
وهو ينظر إليه احتجب
الله منه وفخمه على رؤس
الخالقين في الاولين
والآخرين * وسمعت
سفيان بن عيينة يقول
أخبرنا عمرو بن دينار
عن سعيد بن جبير عن
ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال للمتلاعنين
حسابكم على الله أحدكم
كاذب لا سبيل لك عليها
قال يا رسول الله مالي
قال لا مال لك ان كنت
صدقت عليها فهو عا
استحللت من فرجها
وان كنت كذبت عليها
فذلك أبعد لثمنها
أومنه * أخبرنا سفيان

تاب ونزع قبلت شهادته (قال) واذن على الناس في الفرح فأخذه بعض من حضر لم يكن هذا مما يجرح
به شهادة أحد لان كثيرا يزعم أن هذا مباح حلال لان ما لسه انما طهره لمن يأخذه فاما أنا فكره لمن
أخذه من قبل أنه يأخذه من أخذه ولا يأخذه الا بغلبة لمن حضره اما بفضل قوة واما بفضل قلة جوار
والمالك لم يقصده بقصده انما قصده بقصدا للجماعة فأكرهه لا أخذه لانه لا يعرف خطه من خط من قصده
بلا أذية وأنه خلسة وسخف

(كتاب القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ينبغي عندى لقاض ولا لوال من ولاية المسلمين أن يتخذ كاتباً دنياً ولا يضع
الذي في موضع يفضل به مسلماً وينبغي أن نعرف المسلمين بأن لا يكون لهم حاجة إلى غير أهل دينهم والقاضي
أقل الخلق بهذا عدرا ولا ينبغي للقاضي أن يتخذ كاتباً لأموار المسلمين حتى يجمع أن يكون عدلاً جازاً الشهادة
وينبغي أن يكون عاقلاً لا يتجذع ويحرص على أن يكون فقه الا يتوكل من جهالة وعلى أن يكون نزهة بعيداً
من الطمع فان كتب له عنده في حاجة نفسه وضيعته دون أمر المسلمين فلا بأس وكذلك لو كتب له رجل
غير عدل

(القاسم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاسم في هذا عنزله ما وصفت من الكتاب لا ينبغي
أن يكون القاسم الاعدا لمقبول الشهادة مأموئعاً لما بالحساب أقل ما يكون منه ولا يكون غيباً يتجذع ولا
من ينسب إلى الطمع

(الكتاب يتخذ القاضي في ديوانه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ شهد الشهود عند
القاضي فينبغي أن يكون له نسخة بشهادتهم عنده وأن يتولى ختمها ورفعها ويكون ذلك بين يديه ولا يغيب
عنه ويديه بيده أو يوليه أحد بين يديه وأن لا يفتح الموضع الذي فيه تلك الشهادة الا بعد نظره إلى خاتمه
أو علامة له عليه وأن لا يبعد منه وأن يترك في يده المشهود له نسخة تلك الشهادة ان شاء ولا يتختم الشهادة
ويدفعها إلى المشهود له وليس في يده نسختها لانه قد يعمل على الخاتم ويحرف الكتاب وان أغفل ولم يجعل
نسختها عنده وختم الشهادة ودفعها إلى المشهود له ثم أحضرها وعليها خاتمه لم يقبلها الا أن يكون يحفظها
أو يحفظ معناها فان كان لا يحفظها ولا معناها فلا يقبلها بالخاتم فقد تغير الكتاب وبغير الخاتم وأكره
قبوله أيضاً توقيع بيده للشهادة وإيقاع الكاتب بيده الا أن يجعل في إيقاعه وإيقاع كاتبه شهد فلان عند

عن أيوب عن سعيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني الجحلان
وقال هكذا بأصبعيه المسبحة والوسطى ففرقهما الوسطى والتي تليها يعني المسبحة وقال الله يعلم ان أحدكم كاذب فهل منكم كاتب
* أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً لاهن امرأة في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانسق من ولدها ففرق
رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة (ومن كتاب الخلع والنشوز) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري
عن ابن المسيب أن بنت محمد بن مسلمة كانت عند رافع بن خديج ففكر منها أمراً اما كبراً أو غيره فأراد طلاقها فقالت لا تطعنني وأمسكني
واقدم لي ما بدالك فأنزل الله عز وجل وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً الآية * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن

أزواجهن فأذن في ضربهن فاطاف بال محمد نساء كثير كلهن يشكون أزواجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد أطاف بال محمد سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ولا تجدون أولئك خياركم * أخبرنا النقي عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة أنه قال في هذه الآية وإن خفتن شقاق بينكما فابعدوا أحكامن أهله وحكامن أهلها قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه ومع كل واحد منهن حاتم من الناس فأمرهم على رضي الله عنه فبعثوا أحكامن أهله وحكامن أهلها ثم قال للحكمين تدرين ما عليكم عليكما أن رأيتما أن يجمعان تجمعوا ورأيتما أن تفرقا أن تفرقا قالت المرأة رضيبت بكتاب الله بما على فيه ولي وقال الرجل أما الفرقه فلا فقال على رضي الله عنه كذبت والله حتى تفر بعسل الذي أقرت به (٢١٨) * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة سمعه يقول تزوج

ثم وصل قبله ولم يمنع من قبوله بوجه ولا عزله لانه يقبل بينته كما يقبل حكمه ألا ترى أنه لو حكم ثم عزل أو مات قبل حكمه هكذا يقبل كتابه (قال) ولو كتب القاضي إلى القاضي فترك أن يكتب اسمه في العنوان أو كتب اسمه بكنيته فسواء وإذا قطع الشهود أن هذا كتابه إليه قبله ألا ترى أني إنما أنظر إلى موضع الحكم في الكتاب ولا أنظر إلى الرسالة ولا الكلام غير الحكم ولا الاسم فإذا شهد الشهود على اسم الكاتب والمكتوب إليه قبلته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كذب القاضي كتابان أحدهما كتاب ثبت فهذا يستأنف المكتوب إليه به الحكم والآخر كتاب حكم منه فإذا قبله أشهد على المحكوم له أنه قد ثبت عنده حكم قاضي بلد كذا وكذا فإن كان حكم يحق أنفذه وإن كان حكم عند باطل لا يشك فيه لم ينفذه ولم يثبت له الدب وإن كان حكمه بشئ يراه باطلا وهو مما اختلف الناس فيه فإن كان يراه باطلا من أنه يخالف كتابا أو سنة أو اجاعا أو قياسا في معنى واحد منها فهذا من الباطل الذي ينبغي له أن يرد وإن كان مما يحتمله القياس ويحتمل غيره وقبلما يكون هذا أثبت له ولم ينفذه وخلى بينه وبين حكم الحاكم يتولى منه ما تولى ولا يشركه بأن يكون مبتدئا للحكم به وهو يراه باطلا ويقبل القاضي كتاب القاضي في حقوق الناس في الأموال والجراح وغيرها ولا يقبلها حتى تثبت اثباتينا والقول في الحدود الثلاث لله عز وجل واحد من قولين أحدهما أنه يقبل فيها كتاب القاضي والآخر لا يقبله حتى تكون الشهود يشهدون عنده فإذا قبلها لم يقبلها إلا قاطعة (قال) وإذا كتب القاضي لرجل يحق على رجل في مصر من الأمصار فأقر ذلك الرجل أنه المكتوب عليه بذلك الكتاب رفع في نسبه أو لم يرفع أو نسبته إلى صنعته أو لم ينسبه إليها أخذه وإن أنكر لم يؤخذه حتى تقوم بينه أنه هو المكتوب عليه بهذا الكتاب وإذا رفع في نسبه أو نسبته إلى صناعة أو قبيلة أو أمر يعرفه فأنكره فقامت عليه بینه هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة أخذ بذلك الحق وإن كان في ذلك البلد أو غيره رجل يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة فأنكر المكتوب عليه وقال قد يكتب بهذا في هذا البلد على غيري من يوافق هذا الاسم وقد يكون به من غير أهله من يوافق هذا الاسم والنسب والقبيلة والصناعة لم يقض على هذا بشئ حتى يبين بشئ لا يوافق غيرهم أو يقرأ وتقطع بينه على أنه المكتوب عليه فإن لم يكن هذا لم يؤخذه (قال) وإذا كان ببلد به قاضيان كبغداد فكتب أحدهما إلى الآخر بما ثبت عنده من البينة لم ينبغ له أن يقبلها حتى تعاد عليه أعما يقبل البينة في البلد الثانية التي لا يكلف أهلها تيانه وكتاب القاضي إلى الأمير والأمير إلى القاضي والخليفة إلى القاضي سواء لا يقبل إلا ببينة كما وصفت من كتاب القاضي إلى القاضي

عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت عتبة فقالت له اصبر لي وأنفق عليك فكان إذا دخل عليها تقول له أين عتبة وشيبة فسكت عنها فدخل يوما برافق قالت أين عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة فقال علي يارك في النار إذا دخلت فشدت عليها ثيابها فجاءت عثمان ابن عفان رضي الله عنه فذكرت له ذلك فأرسل ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس لأفرق بينهما وقال معاوية ما كنت لأفرق بين شخصين من بني عبد مناف قال فأتياهما فوجداهما قد شدا عليهما أثوابهما وأصلحا أمرهما أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أن حبيبة بنت سهل أخبرتها أنها

كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يارسول الله فقال ما شأنك قالت لا أنا ولا نابتز زوجها فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يارسول الله كل ما أعطاني عندى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجلست في أهلها أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن حبيبة بنت سهل أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم في الغلس وهي تشكو أشياء يدينها وهي تقول لا أنا ولا نابت بن قيس فقالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا نابت خذ منها فأخذ منها وجلست

(ومن كتاب ابطال الاستقصان) * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة وحماد بن عروة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العجالي وهو أحمر بسيط نضوالخلق فقال يا رسول الله رأيت شريك بن أبي نعيم السحما يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الاليتين أدعج العينين حاذي الخلق يصيب فلانة يعني امرأته وهي جلي وما قر بها منذ كذا فندع رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكاً فجدودعا المرأة فحدثت فلانة بينها وبين زوجها وهي جلي ثم قال نصرها فان جاءت به أدعج عظيم الاليتين فلا أراه الا قد صدق عليها وان جاءت به أحمر كأنه ورة فلا أراه الا قد كذب بفئات به أدعج عظيم الاليتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أن امرأته لو لا ما قضى الله بهي أن لا يحكم على أحد الا باقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما وان كانت بينه (٢١٩) فقال لو لا ما قضى الله لك ان لا

(أجر القسام)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي أن يعطى أجر القسام من بيت المال ولا يأخذون من الناس شيئاً لأن القسام حكام فان لم يعطوه خلى بين القسام وبين من يطلب القسم واستأجروهم بما شأوا قبل أو كثر وان كان في المقسوم لهم والمقسوم عليهم صغير فأمر بذلك وليه فاذا جعلوا له ما جعلوا على قسم أرض فذلك صحيح فان سوا على كل واحد منهم شيئاً معلوماً أو على كل نصيب شيئاً معلوماً وهم بالغون على كونهم أو الهم فإزوان لم يسووه وسووه على الكل فهو على قدر الانصاف لا على العدد ولو جعلته على العدد أو شكت أن أخذ من قليل النصيب مثل جميع ما قسمت له فاذا أنا أدخلت عليه بالقسم أخرجه من ماله ولكنه يؤخذ منه القليل من الجعل بقدر القليل والكثير بقدر الكثير وان في نفسه من الجعل على الصغير وان قل شيئاً الا أن يكون ما استدرك له بالقسم أغبط له مما يخرج من الجعل فان لم يكن كذلك كان في نفسه من أن أجعل عليه شأوه ومن لارضاه شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد القسام على ما قسموا قسموا ذلك بأمر القاضي أو بغير أمره لم تجز شهادتهم لشئ من أحدهما أنهم يشهدون على فعل أنفسهم والآخرون المقسوم عليهم (١) وأنكروا منهم لم يقسموا عليهم لم يكن لهم جعل ولا بدلة القسم من أن يأتوا بشهود غير أنفسهم على فعلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تراضى القوم بالقسم يقسم بينهم كان بصيرا بالقسم أو لم يكن بصيرا به فقسم فلا نفذ قسمه اذا كان بغير أمر الحاكم حتى يترضا بعد ما يعلم كل واحد منهم ما صار له فاذا رضوا انفذته بينهم كما انفذ بينهم لو قسموا من أنفسهم فان كان فيهم صغير أو غائب أو مولى عليه لم أنفذ من القسم شيئاً الا بأمر الحاكم فاذا كان بأمر الحاكم نفذ واذا تداعى القوم الى القسم وأبى عليهم شركاؤهم فان كان ما تداعوا اليه يحمل القسم حتى ينتفع واحد منهم بما بصير اليه مقسوماً أجبرتهم على القسم وان لم تنتفع البقية بما بصير اليهم اذا بعض بينهم وأقول لمن كره القسم ان شئت جعلت لكم حقوقكم فكانت مشاعة تنتفعون بها وأخرجت اطالب القسم حقه كما طلبه وان شئت قسمت بينكم نفقكم ذلك أو لم ينفعكم وان طلب أحدكم القسم وهو لا ينتفع بحقه ولا غيره لم أقسم ذلك له وكان هذا مثل السيف يكون بينهم أو العبد وما أشبهه فاذا طلبوا مني أن أبيع لهم فأقسم بينهم الثمن لم أبيع لهم شيئاً وقلت لهم تراضوا في حقوقكم فبها عاشرتكم كأنه كان ما بينهم سيف أو عبد أو غيره

(السهمان في القسم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي للقاسم اذا أراد القسم أن يحصى أهل القسم ويعلم مبلغ حقوقهم فان كان منهم من له سدس وثلث ونصف فسمه على أقل السهمان وهو السدس (١) قوله لو أنكروا أنهم الخ أي أنكروا قائلين أنهم لم يقسموا الخ فهو بيان لانكار تأمل كتبه مصححه

فيها قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا للمرأة والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقة وعقول فأنما نزل به الوحي وقيل لم يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً الا بوحي من الله فن الوحي ما ينزل منه ما يكون وحيالى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستن به * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال انما أنا بشر مثلكم وانكم تخاصمون الى فعل بل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذ منه فأنما أقطع له قطعة من النار (ومن كتاب أحكام القرآن) * أخبرنا سفان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن هند ابنت عتبة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اننا بأسفيان رجل شحيح وليس لي منه الا ما يدخل على فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذى ما يكفى ولدك بالمعروف * حدثنا سفان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي دينار قال أنفق على نفسك قال عندي آخر قال أنفق على ولدك قال عندي آخر قال أنفق على أهلك قال عندي آخر قال

أنفق على خادمك قال عندى آخر قال أنت أعلم به قال سعيد ثم يقول أبو هريرة إذا حدث بهذا الحديث يقول ولذلك أنفق على العمن
تكنى تقول زوجك أنفق على أو طلقى به أو خادمك أنفق على أو بعنى * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب
عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال أبو الزناد قلت سنة فقال سنة قال الشافعى رضى الله عنه والذي يشبه
قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن
الخطاب كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا
* أخبرنا عبد العزيز بن محمد (٢٢٠) الدراوردي عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن ابن عباس رضى الله

عنهما في قول الله تعالى
الا أن يأتين بفاحشة
مينة قال أن تبدوا على
أهل زوجها وإذا بدت
فقد حل إخراجها
* أخبرنا مسلم عن ابن
جريح عن عطاء عن ابن
عباس رضى الله عنهما
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبض عن
تسع نسوة وكان يقسم
منهن لثمان * أخبرنا
سفيان عن هشام عن
أبيه أن سودة وهبت
يوها عائشة * أخبرنا
ابن أبي رواد عن ابن
جريح عن أبي بكر بن
عبد الرحمن عن أم سلمة
رضى الله عنها أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
خطبها فساق نكاحها
وبناءها وقوله لها إن
شئت سبت عندك
وسبت عندهن
* أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن

فجعل لصاحب السدس سهما ولصاحب الثلث سهمين ولصاحب النصف ثلاثة أسهم ثم قسم الدار ستة أجزاء
وكتب أسماء أهل السهمان في رفاع من قراطيس صغار ثم أدرجها في صندوق من طين ثم دثر الصندوق وإذا
استوى درجه ثم ألقاه في حجر رجل لم يحضر البندقة ولا الكتاب أو حجر عبد أوصى ثم جعل السهمان قسمها
أولا وثانيا وثالثا ثم أدخل يدك وأخرج على الأول بندقة واحدة فإذا أخرجها فضعها فادخر اسم
صاحبها جعل له السهم الأول وإن كان صاحب السدس فهو له ولا شيء له غيره وإن كان صاحب الثلث فهو له
والسهم الذى يليه وإن كان صاحب النصف فهو له والسهمان الاذان يليانه ثم يقال أدخل يدك فأخرج بندقة
على السهم الفارغ الذى يلي ما خرج فإذا أخرج فيها اسم رجل فهو كما وصفت حتى تنفذ السهمان وإذا قسم
أرضانها أصل أو بناء أو أصل فيها ولابنة فأنما يقسمها على القيمة لا على الذرع فيقومها قسما ثم يقسمها كما
وصفت وإن كان المقسوم عليهم بالغين فاختاروا أن تقسمها على الذرع ثم نعيد عليها القيمة ثم يضرب عليها
بالسهمان فأبهم خرج سهمه على موضع أخذه وإذا فضل رذ (١) فيه عليه وأخذ فضلا كان فيه لم يجز القسم
بينهم حتى يلزم على هذا الأبعد ما يعرف كل واحد منهم بموقع سهمه وما يلزمه ويسقط عنه فإذا علم كما يعلم
اليوم ثم رضى به أخرته في ذلك الوقت لا على الأول كما كنت ألزمهم القرعة الأولى ولهم أن يقضوه متى شاؤوا
وإن كان قسم صغير أو مولى عليه لم يجز هذا القسم وإنما يجوز القسم حتى يجبر عليه إذا كان كما وصفت
في القسم الأول يخرج كل واحد منهم لاشئ له ولا عليه إلا ما كان خرج عليه سهمه (قال) ولا يجوز أن
يقسم الرجل الدارين القرم فيجعل لبعضهم سفلا وللبعضهم علوا لأن أصل الحكم أن من ملك السفلى ملك
ما تحته من الأرض وما فوقه من الهواء فإذا أعطى هذا سفلا لهواه وأعطى هذا علوا لاسفل له فقد أعطى
كل واحد منهم على غير أصل ما يملك الناس ولكنه يقسم ذلك بالقيمة ولا يعطى أحدا بقعة إلا ما ملكه
ما تحته وهواه وإن كان في الناس قسام عدول أمر القاضى من يطلب القسم أن يختاروا لأنفسهم قساما
عدولا وإن شاؤوا من غيرهم وإن رضوا واحدا لم يقبل ذلك حتى يجتمعوا على اثنين ولا ينبغي له أن يشرك بين
قسامه في الجعل فينحكموا على الناس ولكن يدع الناس حتى يستأجروا لأنفسهم من شاؤوا

(ما يرذمن القسم بأدعاء بعض المقسوم)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا قسم القسام بينهم فادعى بعض المقسوم بينهم غلطا كلف البيعة على ما يقول
من الغلط فإن جاء به أحد القسم عنه (قال) وإذا قسمت الدار بين نفر فاستحق بعضها أو لحق الميت دين فبيع
بعضه انتقض القسم ويقال لهم في الدين والوصية أن تطوعتم أن تعطوا أهل الدين والوصية أنفذنا القسم
(١) قوله رذ فيه عليه أى رجع فيه عليه الخ تأمل كتبه معجمه

أبيه عن جهان مولى الاسمين عن أم بكره الأسلية أنها اختلفت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان رضى الله عنه
في ذلك فقال هي طليقة الآن تكون سميت شيئا فهو ما سميت * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير أنهما
قالا في المختلعة يطلقها فالأول لا يلزمها طلاق لانه طلق ما لا يملك * أخبرنا عاصم بن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع
ابن عبيد بن عبد بن ركانة بن عبد بن يذلق امرأته سهمية المزنية البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى طلقت
امرأتى سهمية البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لركانة والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة والله ما أردت
الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر رضى الله عنه والثالثة في زمان عثمان رضى الله عنه * أخبرنا

ابن عينة عن عمرو بن محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني المطلب بن حنبل أنه طلق امرأته البتة ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له فقال ما جلت على ذلك قال قلت قد فعلت قال فقرا وأولاهم ففعلوا ما يوطون به لكان خيرا لهم وأشد تنبيها ما جلت على ذلك قال قلت قد فعلت قال أمسك عليك امرأتك فإن الواحدة لا تبث * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال للتوامة مثل قوله للمطلب * أخبرنا مالك عن زبيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان في بريرة ثلاث سنين وكانت في إحدى السنين أنها اعتقت نفيرت في زوجها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول في الآية تكون تحت العبد فتقن إن لها لخيار (٢٣١) مالم يحسها فان مسها فلا خيار لها * أخبرنا مالك

بينكم وإن لم تطوعوا ولم تجدل ليبت مالا إلا هذه الدار بعنا منها ونقضنا القسم (قال) فاداء القوم فتصادقوا على ملك دار بينهم وسألوا القاضي أن يقرهم بما بينهم لم أحب أن يقسمها ويقول ان شئتم ان تقسموا بين أنفسكم أو يقسم بينكم من ترضون فافعلوا وإن أردتم قسمي فأنبتوا البيعة على أصول حقوقكم فيها وذلك أني ان قسمت ببلابينة فحتم شهود يشهدون أني قسمت بينكم هذه الدار إلى حاكم غيري كان شبيها أن يجعلها حكما في لكم بها ولعلها القوم آخر ين ليس لكم فيها شئ فلا تقسم الابينة وقد قيل يقسم ويشهد أنه أءا قسم على إقرارهم ولا يجزئ هذا القول لما وصفت فاذا تركت الميتة دورا متفرقة أو دورا وريقا أو دورا وأرضين فاصطاح الورثة وهم بالقون من ذلك على شئ يصير لبعضهم دون بعض لم أردده وإن تشاحوا فأسأل بعضهم أن يقسم له دارا كما هي ويعطى غيره بغير متبادر أو غيرها بغير متبادر يمكن ذلك له ويقسم كل دار بينهم فيأخذ كل رجل منهم حقه وكذلك الأرضين والياب والطعام وكل ما احتمل أن يقسم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى العدل يجب على القاضي في الحكم وفي النظر في الحكم فينبغي أن ينصف الخصمين في المدخل عليه والاستماع منهما والإنصاف لكل واحد منهما حتى تنفذ حقه وحسن الإقبال عليهما ولا يخص واحد منهما بالنال دون الآخر ولا يدخل عليه دون الآخر ولا يزيه له دون الآخر ولا ينهره ولا ينهر الآخر وينبغي أن يكون من أقل عدله عليهما أن يكف كل واحد منهما عن عرض صاحبه وأن يغير على من نال من عرض صاحبه بقدر ما يستوجب بقوله لصاحبه ولا ينبغي له أن يلقن واحد منهما ما يحججه ولا بأس إذا جلس أن يقول تكلم أو يسكت حتى يتدبأ أحدهما وينبغي أن يبدأ الطالب فإذا أنفذ حجه تكلم المطلوب ولا ينبغي له أن يضيف الخصم الا وخصمه معه ولا ينبغي له أن يقبل منه هدية وإن كان يهدي له قبل ذلك حتى تنفذ خصومته (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس إذا حضر القاضي مسافرون ومقيمون فإن كان المسافرون قليلا فلا بأس أن يبدأ بهم وإن جعل لهم يوما بقدر ما لا يضرب أهل البلد يرفق بالمسافرين فلا بأس وإن كثروا حتى يساوا أهل البلد أسأهم لأنهم حقا وينبغي للقاضي أن يجلس في موضع بارز ويقدم الناس الأول والأول لا يقدم رجلا جاء قبله غيره وإذا قدم الذي جاء أولا وخصمه وكان له خصوم فأرادوا أن يتقدموا معه لم ينبغ له أن يسمع الا منه ومن خصم واحد فإذا فرغ أقامه ودعا الذي جاء بعده الآن يكون عنده كثير آخر ويكون آخر من يدعو ولا يقضي القاضي الا بعد ما تبين له الحق بخبر متبع لازم أو قياس فان لم تبين ذلك لم يقطع حكما حتى تبين له ويستظهر برأي أهل الرأي (قال) وإذا أشار عليه بشئ ليس بخبر فلم يبين له من ذلك أنه الحق عنده لم ينبغ له أن يقضي ولو كان وافقه في العلم لان العلم لا يكون الا موجودا ما أخبرنا لازم وأما قياس بينه له المرء في عقله فإذا بينه له فلم يعقله فلا يعدو أن يكون واحد من رجلين أما رجل صحيح العقل

عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن مولاه لبنى عدي بن كعب يقال لها زبراء أخبرته أنها كانت تحت عبد وهي أمة يومئذ فعقت قالت فأرسلت إلى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدعني فقالت اني مخبرتك خيرا ولا أحب أن تصنع شيئا أن امرأتك سلك ما لم يسلك زوجها قالت فقارقه ثلاثا * أخبرنا سفيان عن أيوب بن أبي تيمة عن عكرمة عن ابن عباس أنه ذكر عنده زوج بريرة فقال كان ذلك مغيب عبد بن فلان كافي أنظر إليه يتبعها في الطريق وهو يسكي * أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن عبد الله بن

دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن زوج بريرة كان عبدا * أخبرنا ابن عينة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حين لاقى بين المتلاعنين أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال انها موجهة * حدثنا سفيان عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين عند النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن خمس عشرة سنة ثم ساق الحديث فلم يفته اتفاق هؤلاء * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن يحيى بن سعيد حدثه عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله والله مالي عهد بأهل من ذ غفار النخل قال وغفاراها أنها إذا كانت تؤبر تغفأربعين يوما لا تنقي بعد الأبار قال فوجدت مع امرأتى رجلا قال وكان زوجها صفرا جش الساقين سبط الشعر والذي رميت به خدلا إلى السواد جعلنا

قططاستها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بين ثم لآعن بينهما فأت رجل شبه الذي ربه به * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يكن يعني محرما غرم من أجل مسألته * أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عثل معناه * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا من أهل البادية أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حر قال هل فيها من أورق قال نعم قال انى ذلك قال عرق نزع فقال (٢٢٢) النبي صلى الله عليه وسلم فلعل هذا نزع عرق * أخبرنا سفيان عن ابن

شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابيا من بني فزارة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما أسود فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فما ألوانها قال حر قال هل فيها من أورق قال انى فقال لورقا قال فأتىها ذلك قال لعله نزع عرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله نزع عرق * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فبعث اليها وكتبه بشعر فخطته فقال والله مالك علينا من شيء

غلط عليه من أشار عليه فقال له أنت تجرد ما لا نجد فلا ينبغي أن يقبل من مخطئ عنده واما رجل لا يعقل اذا عقل فهذا لا يحل له أن يقضى ولا لاحداث يفد حكمه واذا كان زكاه شهادة المرأة على ما لا يعقل مما يشبه عليه فحكم الحاكم فيما لا يعقل أولى بالرد الا أن يجده من رفع اليه صوابا فينفذ الصواب حيث كان (قال) ولا يلحق القاضي الشاهد ويدعه يشهد ما عنده ولكنه يوقفه والتوقيف غير التلقين (قال) ولا ينبغي للقاضي أن ينهر الشاهد ولا يتعنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للقاضي أن يقف الشاهد على شهادته ويكتب بين يديه أو ناحية ثم يعرض عليه والشاهد يسمع ولا يقبلها في مجلس لم يوقع فيها بيده أو كتابه حيث يراه ولا ينبغي له أن يخلى الكاتب يغيب على شيء من الإيقاع من كتاب الشهادة الا أن يعده عليه فمعرضه والشاهد حاضر ثم يختم عليها بجامعه ويرفعها في قطره (قال) فان أراد المشهود له أن يأخذ نسختها أخذها وينبغي له أن يضم الشهادات بين الرجلين وختمها في موضع واحد ثم يكتب ترجمتها بأسمائها والشهر الذي كانت فيه ليكون أعرف لها اذا طلبها فاذا مضت السنة عزلها وكتب خصومة سنة كذا وكذا حتى تكون كل سنة معروفة وكل شهر معروف (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ويسأل عن جهل عدله سرا فاذا عدل سأل تعديله علانية ليعلم أن المعدل سرا هو هذا بعينه لانه يوافق اسم اسماء ونسب نسبها (قال) واذا وجد القاضي في ديوانه شهادة ولا يدكر منها شيئا لم يقض بها حتى يعيد الشهود أو يشهد شهود على شهادتهم فان خاف النسيان والاضرار بالناس تقدم اذا شهد عنده شهود اليهم بأن يشهد على شهادتهم من حضرهم من كتابه ويوقع على شهادتهم كما وصفت واذا ذكر شهادتهم حكم بها والاشهاد عليها من تقبل شهادته فيقبله لانه قد يحتمل لكتاب فطرح في ديوانه الخط فيشبه الخط الخط والخاتم الخاتم وهكذا لو كان شاهد يكتب شهادته في منزله ويخرجها لم يشهد بها حتى يذكرها (قال) وما وجد في ديوان القاضي بعد عزله من شهادة أو قضاء غير مشهود عليه لم يقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يجعل مع رزق القاضي شيئا لقراطيسه ومحففه فاذا فعل ذلك لم يكلف الطالب أن يأتي بمحففه وان لم يفعل قال القاضي للطالب ان شئت جئت بمحففه بشهادة شاهد يدك وكتاب خصومتك والام لا تكرهك ولم أقبل منك أن يشهد عندي شاهد الساعة بلا كتاب وأنسى شهادته (قال) وأحب أن لا يقبل القاضي شهادة الشاهد الا بحضور من الخصم المشهود عليه فان قبلها بغير محضر منه فلا بأس وينبغي اذا حضر أن يقرأها عليه ليعرف حجة فيها وكذلك يصنع بكل من شهد عليه ليعرف حجة في شهادتهم وحجته ان كانت عنده ما يجرحهم به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قبل القاضي شهادة على غائب وكتب بها الى قاض ثم قدم الغائب قبل ان يمضي الكتاب لم يكلف الشهود أن يعودوا وينبغي له أن يقرأ عليه شهادتهم ونسخة أسمائهم وأنسابهم ويوسع عليه في طلب

خفاته النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن اياس بن البكير قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدله أن ينكحها فأتى يستقي فذهبت معه أسأله فسأل أبا هريرة وعبد الله بن عباس عن ذلك فقالا لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجا غيرك قال انما كان طلاقا ياها واحدة فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل قال الشافعي رضي الله عنه ما عاب ابن عباس ولا أبو هريرة عليه أن يطلق ثلاثا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن النعمان بن عياش الانصاري عن عطاء بن يسار قال جاء رجل يستقي عبد الله بن عمرو عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسيها قال عطاء فقلت انما طلاق البكر واحدة فقال عبد الله بن عمرو

انما انت فاص الواحدة تبنيها والثلاث محرما حتى تنكح زوجا غيره (قال الشافعي) رضى الله عنه ولم يقل له عبد الله بسم الله صنعت حين
 طلق ثلاثا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير أخبره عن ابن أبي عياش أنه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر قال فاءهما
 محمد بن ابان بن البكير فقال ان رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فاذن ترين فقال ابن الزبير ان هذا لأمر مالنا
 فيه قول اذهب الى ابن عباس وأبى هريرة فافى تركتهما عند عائشة فسلهما ثم اتنا فأخبرنا فذهب فسلهما قال ابن عباس لا بى هريرة
 أنه يا أبا هريرة فقد جاءك معضلة فقال أبو هريرة الواحدة تبنيها والثلاث محرما حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن عباس مثل ذلك قال
 الشافعي ولم يعي عليه الثلاث ولا عائشة رضى الله عنهم * أخبرنا مالك (٢٢٣) عن ابن شهاب عن عمرو أن

مولاة لبنى عدي يقال
 لها زبراء أخبرته أنها
 كانت تحت عبد وهى
 أمة يومئذ فعتقت
 قالت فأرسلت الى حفصة
 فدعنى فقالت انى
 تخبرتك خيرا ولا أحب
 أن تصنع شيئا من أمرك
 بيدك ما لم يمسك زوجه
 قالت ففارقته ثلاثا
 (قال الشافعي) رحمه الله
 ولم تقل لها حفصة رضى
 الله عنها لا يجوز أن
 تطلق ثلاثا * أخبرنا
 أنس بن عياض عن
 هشام بن عمرو عن أبيه
 عن زينب بنت أبي سلمة
 عن أم حبيبة بنت أبي
 سفيان رضى الله عنها
 وعن أبيها قالت يا رسول
 الله هل لك فى أختى
 بنت أبي سفيان فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاعل ماذا قالت
 تنكحها قال أختك
 قالت نعم قال أوتحين

جرهم أو المخرج مما شهدوا به عليه فان لم يأت بذلك حكم عليه (قال) ولو مضى الكتاب الى القاضي الآخر
 لم ينفع له أن يقضى عليه حتى يحضره ان كان حاضرا أو يقرأ عليه الكتاب ونسخة أسماء الشهود ويوسع عليه
 فى طلب المخرج من شهادتهم فان جاء بذلك والا فضى عليه (قال) واذا أقام الرجل البيعة على عبد موصوف
 أو دابة موصوفة ببلد آخر خلفه القاضي ان هذا العبد الذى شهدك به الشهود لعبدك أو دابتك لى ملكك
 ما خرجت من ملكك بوجه من الوجوه كلها وكتب بذلك كتابا من بلده الى كل بلد من البلدان وأحضر عبدا
 بتلك الصفة أو دابة تلك الصفة وقد قال بعض الحكماء يختم فى رقبة كل واحد منهما ويبحث به الى ذلك البلد
 ويأخذ من هذا كفيلا بقيمها فان قطع عليه الشهود بعد ما رآيا سلم اليه وان لم يقطعوا رد وهذا استحسان
 وقد قال غيره اذا وافق الصفة حكمته والقياس أن لا يحكم له حتى يأتى الشهود بالموضع الذى فيه تلك الدابة
 فيشهدوا عليها وكذلك العبد ولا يخرج من يدى صاحبه الذى هو فى يديه بهذا اذا كان يدعيه أو يقضى له
 بالصفة كما يقضى على الغائب يشهد عليه باسمه ونسبه وهكذا كل مال يملك من حيوان وغيره (قال) وما
 باع القاضي على حتى أوميت فلا عهد عليه والعهد على المبيع عليه واختلف الناس فى علم القاضي هل له
 أن يقضى به ولا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما أن له أن يقضى بكل ما علم قبل الحكم وبعد فى مجلس
 الحكم وغيره من حقوق الأدميين ومن قال هذا قال انما أريد بالشاهدين ليعلم أن مادعى كما دعى فى الظاهر
 فاذا قبلته على صدق الشاهدين فى الظاهر كان على أكثر من شهادة الشاهدين أولا يقضى بشئ من علمه
 مجلس الحكم ولا فى غيره الا أن يشهد شاهدان بشئ على مثل ما علم فيكون علمه وجهه سواء اذا تولى الحكم
 فبأمر الطالب أن يحاكم الى غيره ويشهد هو له فيكون كشاهد من المسلمين ويتولى الحكم غيره وهكذا قال
 شريح وسأله رجل أن يقضى له بعلمه فقال انت الأمير وأشهدك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما عمله
 بحدود الله التى لا شئ فيها الا دمييين فقد يحتمل أن تكون كحقوق الناس وقد يحتمل أن يفرق بينهما لأن من
 أقر بشئ للناس ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن أقر بشئ لله ثم رجع قبل رجوعه والقاضى مصدق عند من
 أجاز له القضاء بعلمه وغير مقبول منه عند من لم يجزله فأما اذا ذكر بينه قامت عنده فهو مصدق على ما ذكر
 منها وهكذا كل ما حكم به من طلاق أو قصاص أو غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا نفذ ذلك
 وهو كما لم يكن للحكم عليه أن يتبعه بشئ منه الا أن تقوم بينة باقرار القاضي بالجور أو ما يدل على الجور
 فيكون متبعا فى ذلك كله (قال) واذا اشترى القاضي عبد لنفسه فهو كسائر غيره لا يكون له أن يحكم
 لنفسه ولو حكم رد حكمه وكذلك لو حكم لولده أو والده ومن لا تجوز له شهادته ويجوز قضاؤه كل من جازت له
 شهادته من أخ وعم وابن عم ومولى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عزل القاضي عن القضاء وقال قد

ذلك قالت نعم لست لك بخليفة وأحب من شركتى فى خير أختى قال فانها لا تحل لى قالت فقلت والله لقد أخبرتك أنك تخطب بنت أبي سلمة
 قال بنت أم سلمة قالت نعم قال فوالله لو لم تكن ربيتي فى حجرى ما حلت لى انها لابنة أختى من الرضاغة أرضعتى واياها تولى بيتة فلا تعرضن
 على بناتكن ولا أخواتكن * أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ذرونى ما تركتكم فانه انما هلك من قبلكم بكثره سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فأمر نكح به من أمر فأثوا منه ما استطعتم وما نهيتكم
 عنه فاتموا * أخبرنا ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بثلث معناه * أخبرنا سفيان عن
 عمرو بن دينار أن ابن عمر أراد أن لا ينكح فقالت له حفصة تزوج فإن ولدك ولد فعاش من بعدك دعوالك * أخبرنا سفيان عن يحيى

عن سعيد بن المسيب أنه قال هي منسوخة نسختها وأنكحوها إلا بماي منكم والصلحين من عبادكم وأما نكم فهي من أباي المسلمين يعني قوله الرائي لا ينكح إلا زانية الآية * أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن بعض أهل العلم أنه قال في هذه الآية هو حكم بينها * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن مجاهد أن هذه الآية نزلت في بغايا من بغايا الجاهلية كانت على منازلهن رايات * أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عمرو بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة ونالتها (٢٣٤) * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه قال يقول في قول الله تعالى

ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أن يقول الرجل للمرأة وهي في عذتها من وفاء زوجها أنك على الكرمه وإنى فلك لأرغب وأن الله لساتق البك خيرا ورزقا أو نحو هذا من القول * أخبرنا سفيان عن جند عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على وزن نواة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى ابن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا

كنت قضيت فلان على فلان لم يقبل ذلك منه حتى يأتي المقضى له بشاهدين على أنه حكم له قبل أن يعزل (قال) وأحب القاضى إذا أرا القضاء على رجل أن يجلسه وبينه وبينه ويقول له احتججت عندي بكذا وجاءت البينة عليك بكذا واحتج خصمك بكذا فأت الحكم عليك من قبل كذا ليكون أطيأ لنفس المحكوم عليه وأبعد من التهمة وأحرى أن كان القاضى غفل من ذلك عن موضع فيه حجة أن يبينه فإن رأى فيها شيئا يبين له أن يرجع أو يشكك عليه أن يقف حتى يبين له فإن لم يرفها شيئا أخبره أنه لاشئ له فيها وأخبره بالوجه الذي رأى أنه لاشئ له فيها وإن لم يفعل جاز حكمة غير أن قدر ترك موضع الاعتذار إلى المقضى عليه عند القضاء (قال) وأحب للامام إذا ولي القضاء أن يجعل له أن يولى القضاء في الطرف من أطرافه والشئ من أموره الرجل فيجوز حكمه وإن لم يجعل ذلك له فن رأى أنه لا يجوز إلا بأمر وال قال لم ينبغ للقاضى أن ينفذ حكم ذلك القاضى الذى استقضاه ولم يجعل اليه وإن أفذه كان انفاذا ما به باطلا لأن يكون انفاذا ما به على استئناف حكم بين الخصمين فإذا كان انما هو لا انفاذا الحكم فليس يجائز وإذا كان الأمر يندع عند القاضى فيما يختص فيه الخصمان فأحب إلى أن يأمرهما بالصلح وأن يتحلاهما من أن يؤخر الحكم بينهما يوما أو يومين فإن لم يجتمعا على تحليله لم يكن له ترديدهما وأنفذ الحكم بينهما متى بان له وإن أشكل الحكم عليه لم يحكم بينهما طال ذلك وقصر عليه إلا أنه إلى بيان الحكم والحكم قبل البيان ظلم والحبس بالحكم بعد البيان ظلم والله أعلم

﴿الافرار والمواهب﴾

«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعى قال إذا قال الرجل لفلان على شئ ثم جحد قيل له أفر عما شئت مما يقع عليه اسم شئ تمر أو فلس أو ما أحببت ثم أحلف ما هو إلا هذا وماله عليك شئ غير هذا وقد برئت فإن أبى أن يحلف ردت البين على المدعى المقر له فقيل له سمعنا ما شئت فادسى قيل للمقر لا تحلف على هذا برئت والاردنا عليه البين خلف فأعطناه ولا نجبه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وهكذا إذا قال له على مال قيل له أفر عما شئت لأن كل شئ يقع عليه اسم مال وهكذا إذا قال له على مال كثير أو مال عظيم فإن قال قائل ما الحاجة في ذلك قيل قد ذكر الله عز وجل العمل فقال فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فإذا كوفى على مثقال ذرة في الخير والشركات عظيما ولا شئ من المال أقل من مثقال ذرة فأما من ذهب إلى أنه يقضى عليه بما تجب فيه الزكاة فلا أعلمه ذهب إليه خبرا ولا قياسا ولا معقولا أ رأيت مسكيناً يرى درهم عظيم ما فقال لرجل على مال عظيم ومعرفة منه أنه يرى الدرهم عظيما أجبره على أن يعطيه مائتي درهم ورأيت

مالك عن عبيد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها فإذا حلت فأذني قالت فلما حلت أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال أأما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه أنكحى أسامة بن زيد فنكحته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به * أخبرنا الثقة أحسبه اسمعيل بن إبراهيم عن معمر بن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنهما أن غيلان بن سلمة الثقفى أسلم وعنده عشرين سنة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلم أربعا وارق سائرهن * أخبرنا مالك عن الزهري حديث غيلان * أخبرنا بعض أهلنا عن ابن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلى قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال

فارق واحدة وأمسك أربعمائة حتى أقدمهن عندي عاقر منذ سنين سنة ففارقها * أخبرنا أبو يحيى عن إسحق بن عبد الله عن أبي وهب الجبشاني عن أبي خراش عن الديلمي أو عن ابن الديلمي قال سألت وتحتي أختان فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسك أيتهما شئت وأفارق الأخرى أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا فإن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها وإن اشتجر وأسلطان ولي من لا ولي له * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع سنين وبني وبنا بنت تسع سنين (٢٢٥) * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أن رسول الله

خليفة أو نظير الخليفة يرى ألف ألف قليلا أقر لرجل فقال له على مال عظيم كم ينبغي أن أعطيه من هذا فان قلت مائتي درهم - فالعامة تعرف أن قول هذا عظيم مما يقع في القلب أكثر من ألف ألف درهم فتعطي منه التافه فتظلم في معنى قولك المقر له اذ الميك عندك فيه محمل الا كلام الناس وتظلم المسكين المقر الذي يرى الدرهم عظيما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال له على دراهم فقال كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فسواء وأجبه على أن يعطيه ثلاثة دراهم إلا أن يدعي المقر له أكثر من ذلك فأحلف المقر فان حلف لم أزد على ثلاثة وإن نكل قلت للمدعي إن شئت فخذ ثلاثة بلاعين وإن شئت فأحلف على أكثر من ثلاثة وخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم الألف قيل له أقر بأى ألف إن شئت فلوسا وإن شئت تمرا وإن شئت خبزا وأعطه درهما معها وأحلف أن الألف التي أقررت له بها هي هذه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال هذا الخاتم لفلان وفصه لي أو لفلان فهو مثل قوله هذا الخاتم لفلان أو لفلان فان خاتم لفلان والفصل له أو لفلان ولو أوصى فقال خاتمي هذا لفلان وفصه لفلان كان لفلان الخاتم ولفلان الموصى له الفصل وذلك أن الفصل يتميز من الخاتم حتى يكون ثم اسم خاتم لافص فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز أقرار رجل ولا امرأة حتى يكونا بالغين رشيدين غير محجورين عليهما ومن لم يجز بيعه لم يجز إقراره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان له أب أو لم يكن وسواء أذن له في التجارة أو لم يؤذن له وهو مخالف للعبد البالغ يؤذن له في التجارة العبد انما لا يجوز تجارته لأن المال لغيره وإذا أذن له رب المال جاز شراؤه وبيعه وأقراره في البيع والشراء وغير البالغ من الرجال والنساء إذا كان مالك المال وكان في حكم الله عز وجل أن لا يخلى بينه وبين ماله وأن يولي عليه حتى يبلغ حُلما ورشدا لم يكن للآدميين أن يطلقوا ذلك عنه ولا يجوز عليه باذنهم ما لا يجوز عليه لنفسه وهو حر مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا لم يجز إقرار غير البالغ بجنابة عدا ولا خطأ وأقراره في التجارة غير جائز والعبد يجوز إقراره على نفسه في القتل والحد والقطع فهو مفارق له بخلافه ولزوم حدوده ولا حد على غير بالغ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر العبد بجنابة خطأ لم يلزم ولاد من إقراره شيء لأنه انما أقر به عليه ويلزمه ذلك إذا اعتق (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والعارية كلها مضمونة الدواب والرقيق والدور والشباب لافرق بين شيء منها في استعارتها فكل في يده بفعله أو بغير فعله فهو ضمان له والاشياء لا تخلو أن تكون مضمونة أو غير مضمونة فما كان منها مضمونا مثل الغصب وما أشبهه فسواء ما ظهر هلاكا أو خفي فهو مضمون على الغاصب والمنسلف جنبا (١) من هنا إلى فرع الخلاف في كراء الدابة وعاريها تقدم في باب العارية بالجزء الثالث ولكنه موجود هنا في النسخ أيضا مع بعض اختلاف في العبارة فأثبتناه كتبه مصححه

برج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر نعيما أن يؤامر أم ابنته فيها * أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله ابن عمر أرسل إلى عائشة يسألها هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض فقالت لتشد أزارها على أسفلها ثم يباشرها إن شاء * أخبرنا محمد بن علي بن شافع أخبرني عبد الله بن علي ابن السائب عن عمرو ابن أحيحة بن الجلاح أو عن عمرو بن فلان ابن أحيحة بن الجلاح قال الشافعي « أنا شككت عن خزيمة بن ثابت أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أتيان النساء في أدبارهن أو أتيان الرجل امرأته في دبرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم حلال فلما

(٢٩ - الام سادس) ولي الرجل دعاء أو أمر به فدعى فقال كيف قلت في أي الحربتين أو في أي الحربتين أو في أي الخلفيتين أم من دبرها في قبلها فأم من دبرها فلا والله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن قال الشافعي رضي الله عنه قال فاتة تقول فتعني ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد أخبرني محمد بن عبد الله بن علي أن أبا بكر بن محمد بن أبي عروة عن قتادة عن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نكح الوليان فالأول أحق وإذا باع الجيزان فالأول أحق * أخبرنا سفيان بن عروة عن الزهري عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال إذا طلق الرجل امرأته فهو أحق برجعتها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة في الواحدة وفي الاثنين

أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلها فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برئته * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال لا تجوز شهادة النساء لرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس لأن الله يقول ممن رضون من الشهداء * أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه - م أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم الحاكم أو لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان * أخبرنا ابن عيينة (٢٣٦) عن الزهري قال قال أبو هريرة رضي الله عنه ما رأيت أحداً أكثر مشاورة

لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال الشافعي » وقال الله تعالى وأمرهم شورى بينهم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال كان الرجل يؤخذ ذنب غيره حتى جاء إبراهيم صلى الله عليه وسلم فقال الله عز وجل وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى (إلى هنا يقول الربيع) أخبرنا الشافعي ويقول بعد ذلك حدثنا

(الشافعي)

(ومن كتاب الأشربة وفصائل قريش وغيره) حدثنا الشافعي حدثني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قدموا قرى بشاولا تفقدوها وتعلموها

فيه أولم ينجينا أو غير مضمون مثل الوديعه فسواء ما ظهر هلاكه وما خفي والقول فيها قول المستودع مع عينة ولا يضمن منها شيئاً إلا ما فرط فيه أو تعدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في العارية فقال لا يضمن منها شيئاً إلا ما تعدى فيه فستل من أين قاله فزعم أن شريحاً قاله فقيل له قد تخالف شريحاً بحيث لا يخالف له قال فما جئكم في تضمينها قلنا استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أفرأيت لو قلنا أن شرط المستعير الضمان ضمن وإن لم يشترط لم يضمن قلنا فأت ذاتك قولك قال وأين قلنا ليس قولنا أنها غير مضمونة إلا أن يشترط قال بلى قلنا فاتقول في الوديعه إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو المضارب أنه ضامن قال لا يكون ضامناً في واحد منهما قلنا فاتقول في المستلف إذا اشترط أنه غير ضامن قال لا بشرط له ويكون ضامناً قلنا وزد الأمانة إلى أصلها والمضمون إلى أصله ويطل الشرط فيهما جميعاً قال نعم قلنا وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية وبذلك شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنها مضمونة ولا يشترط أنها مضمونة إلا ما يلزم قال فلم شرط قلنا لجهالة المشروط له كان مشركاً لا يعرف الحكم ولو عرفه ماضى الشرط له إذا كان أصل العارية أنها مضمونة بلا شرط كما لا يضر شرط العهدة وخلص عبدك في البيع ولو لم يشترط كان عليك العهدة والخلص أو الرد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال وهل قال هذا أحد قلنا في هذا كفاية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما ما ن العارية مضمونة وكان قول أبي هريرة في بيع استعير فقلت أنه مضمون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة أكرتكمها إلى موضع كذا وكذا فركبها بكذا وكذا وقال الراكب ركبته عارية منك كان القول قول الراكب مع عينة ولا كراء عليه « قال أبو محمد » وفيه قول آخر أن القول قول رب الدابة من قبل أنه مقر بركوب دابتي مدع على أي أبحث ذلك له فعليه البيعة والاحلف وأخذت كراء المثل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت المسئلة بمخالفات الدابة كان الكراء ساقطاً وكان عليه ضمان الدابة في العارية لأن أصل ما نذهب إليه تضمين العارية وسواء كان رب الدابة ممن يكرى الدواب أولاً يكرىها لأن الذي يكرىها قد يعيرها والذي يعيرها قد يكرىها « قال الربيع » للشافعي قول آخر أن القول قول رب الدابة مع عينة وعلى الراكب كراء مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومتى قلت القول قول رب الدابة ألزمتها الكراء وطرحته عنه الضمان ذاتفت « قال الربيع » وكل ما كان القول فيه قول رب الدابة ولم يعيرها فقلت الدابة فلا ضمان على من جعلناه مكترها إلا أن يتعدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو قال أعزتها وقال رب الدابة بثل غصبتنها كان القول قول المستعير ولا يضمن فان ماتت الدابة في يده ضمن لأن العارية مضمونة ركبها أو لم يركبها وأدارها إليه سلامة فلا شيء عليه ركبها أو لم يركبها

(قال

عمر بن عبد العزيز وابن شهاب يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهان فريشاً أهانه الله عز وجل * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا أن تبطر فريش لأخبرت بها بالذي لها عند الله عز وجل * حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن شريك بن عبد الله بن أبي نجر عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفريش أتمت أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم مع الحق إلا أن تعدلوا عند فتعلمون كما نلها هذه الحرية يشري إلى جريدة في يده * أخبرنا يحيى ابن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عبيد بن رفاعه الأنصاري عن أبيه عن جده رفاعه أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى

أهل الناس ان قريشا أهل أمانة ومن بغاها العوائز أكله الله لنخريه بقولها ثلاث مرات * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهار عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي أن قتادة بن النعمان وقع بقر يش فكأنه نال منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلا يا قتادة لاشتم قريشا فانك لعالمك ترى منهار جالاً أو يأتي منهم رجال تحقر عملك مع أعمالهم وفعالك مع أفعالهم وتغبطهم اذ أرايتهم لولا أن تطغى قريش لأخبرت بها بالذي لها عند الله * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي ذئب باسناد لا أحفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في قريش شأن الحيرة لا أحفظه وقال شرار قريش خيار شرار الناس * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجدون الناس معادن خيارهم في الجاهلية (٢٣٧) خيارهم في الاسلام اذ افقهوا

* أخبرنا عبيد بن محمد بن العباس عن الحسن بن القاسم الأزرق قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على نية تبوك فقال ما ههنا شام وأشار بيده الى جهة الشام وما ههنا عن وأشار بيده الى جهة المدينة * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء الطفيل بن عمرو الدوسي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان دوسيا قد عصت وأبت فادع الله عليها فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلة ورفع يديه فقال الناس هلك دوس فقال اللهم اهد دوسا وأت بهم * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء قال أخذتها منك عارية أو قال دفعتم الي عارية وانما أضاف الفعل في كلامه الى صاحب الدابة وكذلك كلام العرب « قال الربيع » رجع الشافعي فقال القول قول رب الدابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال تكرار بينهما منك بكذا وقال رب الدابة أكثرتها بكذا لا كثر من ذلك فان لم يركب تحالفوا ورأى وان ركب تحالفوا ورد عليه كراء مثلها كان أكثر مما ادعى رب الدابة أو أقل (١) مما أقرب له ان اذا بطلت أصل الكراء وردها الى كراء مثلها لم أجعل ما بطلت عبء بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يضمن المستودع الا أن يخالف فان خالف فلا يخرج من الضمان أبدا الا بدفع الوديعة الى ربه ولو ردها الى المكان الذي كانت فيه لان ابتداء ملها كان أمينا فخرج من حد الأمانة فلم يجدها رب المال أمانة ولا يبرأ حتى يدفعها اليه وهكذا الرهن اذا قضى المرتهن ما فيه ثم تعدى فيه ثم رده الى بيته فهلك في يده فهو ضامن له حتى يرده الى صاحبه وسواء كل عارية انتفع بها صاحبها أو لم ينتفع بها فهي مضمونة مسكن أو ما أشبهه أو دنائير أو دراهم أو طعام أو عين أو ما كان (قال) ولو قال الرجل هذا الثوب في يدي بحق لفلان أو في ملكه أو في ميراثه أو لحقه أو ليراثه أو لملكه أو لوديعة أو بعارية أو بوديعة أو قال عندي فهو سواء وهو اقرار لفلان به الا أن بين لفظا غير هذا فيقول هو عندي بحق فلان مرهون لفلان آخر فيكون ملكه الذي أقره بالملك ولا يكون لهذا على الآخر فيه رهن الا أن يقر الآخر ولو قال قبضته على يدي فلان أو هو عندي على يدي فلان أو في ملكي على يدي فلان لم يكن هذا اقرارا منه به لفلان لان ظاهره انما هو قبضته على يدي فلان بمعونة فلان أو بسببه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال لفلان على ألف دينار أو مائة درهم ثم قال هي نقص أو هي زيف لم يصدق ولو قال هي من سكة كذا وكذا صدق مع عينه كانت تلك السكة أدنى الدراهم أو وسطها أو جائز تنفي غير ذلك البلد أو غير جائزة كالأموال على ثوب أعطيناه أي ثوب أقر به وان كان ذلك الثوب مما لا يلبسه أهل ذلك البلد لا مثل الرجل المقر له على ألف درهم من عن هذا العبد فنداعيا فيه فقال البائع وضع وقال المشتري غلة تحالفوا ورأى وهذا مثل نقص الثمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان لاهل البلد وزن معلوم بنقص ما شاء أو بنقص عن وزن العامة في دنائير أو دراهم فاشترى رجل سلعة بمائة درهم فله نقد البلد الا أن يشترط شرطاً فيكون له شرطه اذا كان المشتري والبائع عالين بنقد البلد فان كان أحدهما جاهلاً فادعى البائع الوزنة قيل أنت بالخيار بين أن تسلمه بنقد البلد أو تنقص البيع بعد أن تحالفا فاذا قال له على دراهم سود فوصل الكلام فهي سود فان وصل الكلام فقال ناقص فهو ناقص فان قطع الكلام ثم قال ناقص فهو وزن فان قال له على درهم كبير قيل له عليك الوزان الا أن تكون أردت ما هو أكبر منه فاذا قال له على درهم فهو وزن وان قال درهم صغير قيل له ان (١) قوله مما أقر به أي المكترى فتنبه وقوله قضى المرتهن الخ لعله قبض المرتهن تأمل كتابه صحيحه

عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ولو أن الناس سلخوا وادباً وشعباً لسلكت وادى الانصار أو شعبيهم * أخبرنا عبد الكريم بن محمد الجرجاني حدثني ابن الغسيل عن رجل سمى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فخطب فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الانصار قد قصوا الذي عليهم وبي الذي عليكم فاقبلوا من محبتهم وتجاوزوا عن مسيئتهم وقال الجرجاني في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر للانصار ولأبناء الانصار ولأبناء الانصار وقال في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم حين خرج جهش اليه النساء والصبيان من الانصار ففرق لهم ثم خطب فقال هذه المقالة * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال أتاكم أهل اليمن هم أئبل قلوباً وأرق أفئدة

الايمن عيان والحكمة يمانية * أخبرنا الداروردي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يئسنا أن نزع على برأسنقى قال الشافعي رضي الله عنه يعني في النوم ورؤيا الأنبياء وحى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فناء ابن أبي خافة قترع ذنوباً وذنوبين وفيه ضعف والله يغفر له ثم جاء عمر بن الخطاب فترع حتى استحالت في يده غر بافضرب الناس بعطن فلم أر عبقر يا بقرى فريه (ومن كذب الاشربة) * حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر فهو حرام * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام (٢٢٨)

* أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغبراء فقال لا خير فيها ونهى عنها قال مالك قال زيد بن أسلم هي السكركة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمها في الآخرة * أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال كنت أسقى أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة الأنصاري وأبي بن كعب شرباً من فضيخ وتمر فجاءهم ات فقال ان الخمر قد حرمت فقال

كانت للناس دراهم صغار فعليك درهم صغير وازن من الصغار مع عينك ما أقررت بدرهم واف وكذلك ما أقر به من غصب أو وديعه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل لميت بمائة درهم وقال هذا ابنه وهذه امرأته حامل فإن ولدت ولداً حيا وولدت المرأة والولد الذي ولدت والابن حقوقهم من هذه المائة وإذا ولدت ولم تعرف حياته لم يرث من لم تعرف حياته ومعرفة الحياة للولد أن يستهل صارخاً أو يرضع أو يحرك يداً أو رجلاً تحريك الحياة أو شيء عرف به الحياة فهي حياة وإذا أوصى الرجل للرجل فقال لرجل هذه المرأة من فلان كذا والأب حي فإن جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر من يوم أوصى له به فالوصية له وإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر بطلت وصيته لأنه قد لا يكون بها حين أوصى لها حمل ثم يجبلها من بعد ذلك ولو كان زوجها ميتاً حين أوصى بالوصية فجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر لما يلزم له النسب كانت الوصية جائزة لأننا نتحكم أن ثم يومئذ جلا وإن جاءت بولد ميت فلا وصية له حتى تعرف حياته بعد خروجه من بطنها وإذا قال له على مائة درهم عدد افهني وازنة ولو قال له على مائة كل عشرة منها وزنها خمسة كان كمالاً إذا وصل الكلام وإذا قال له على درهم ينقص كذا وكذا كان كمالاً إذا وصل الكلام ولكنه لو أقر بدرهم ثم قطع الكلام ثم قال بعده نواقص لم يقبل قوله ولو كان يبلد دراهمهم كلها ينقص ثم أقر بدرهم كان له درهم من دراهم البلد ولو قال له على دراهم أو دريهمات أو دنانير أو دينيرات أو دراهم كثيرة أو عظيمة أو دراهم قليلة أو بسيرة لزمه الثلاثة من أي صنف كان أقرب من دنانير أو دراهم وحلف على ما هو أكثر منها (قال الشافعي) وإذا قال وهبت له هذه الدار وقبضها أو وهبت له هذه الدار وحازها ثم قال لم يكن قبضها ولا حازها وقال الموهوب له قد قبضت وحزت فالقول قول الموهوب له ولومات الموهوب له كان القول قول ورثته وكذلك لو قال صارت في يدي وسواء كانت حين يقبض في يد الواهب أو الموهوبة له ولكن لو قال وهبت له أو خرجت اليه منها نظرت فإن كانت في يدي الموهوبة له فذلك قبض بعد الإقرار وهي له وإن كانت في يدي الواهب أو يدي غيره من قبضه سألته ما قوله خرجت اليه منها فإن قال بالكلام دون القبض فالقول قوله مع عينه وله منعها باها لا نهالاً لا تملك إلا قبض وهو لم يقبض والخروج قد يكون بالكلام فلا لزمه إلا اليقين وكذلك لو قال وهبت له وعلكها لأن الملك قد يكون عنده بالكلام (قال الشافعي) ولو قال وهبت له أمس أو عام أول ولم يقبضها وقال الموهوبة له بل قد قبضتها فالقول قول الواهب مع عينه وعلى الآخر البينة بالقبض ولو وهب رجل لرجل هبة والهبة في يدي الموهوبة له فقبلها تمت لأنه قابض لها بعد الهبة ولو لم تكن الهبة في يدي الموهوبة له فقبضها بغير إذن الواهب لم يكن ذلك له وذلك أن الهبة لا تملك إلا بقول وقبض وإذا كان القول لا يكون إلا من الواهب فكذلك لا يكون القبض إلا باذن الواهب لأنه المالك ولا يملك عند الإتمام ملكه ويكون للواهب الخيار أبدأ حتى يسلم ما وهب إلى

الموهوب

الموهوب

* أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن اسحق عن عبيد بن كعب عن أمه وكانت قد صلت القبلتين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخيلطين وقال انبذوا كل واحد منهما على حدة * أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن ابن أبي أوفى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجرا الأخضر والابيض والاحمر * أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قيل له ليس كل الناس يجد سقاء فأذن لهم في الجرا غير المرتف * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتبذوا في الدباء والمزفت قال ثم يقول أبو هريرة واجتنبوا الخناقم والنغير

أخبرنا سفيان سمعت الزهري يقول سمعت أنس يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء والمزفت أن يتبذ فيه * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه أن أباه الوهب الجبشاني سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتبع فقال كل مسكر حرام * أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبنذله في سقاء فإن لم يكن فتور من حجارة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازيه قال عبد الله بن عمر فأقبلت نحوه فأنصرف قبل أن أبلغه فسألت ماذا قال قالوا نهى أن يبنذ في الدباء والمزفت * أخبرنا مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبنذ في الدباء والمزفت (٢٣٩) * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم

عن عطاء بن يسار رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبنذ التمر والبسر جيعا والتمر والزهو جيعا * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعله المصري أنه سأل ابن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن عباس أهدي رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما علمت أن الله حرمها فقال لا فإزار إنسانا إلى حننه فقال بهم ساررتة فقال أمرته أن يبيعها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن

الموهوب له وكذلك إن مات كان الخيار لورثته إن شأوا وسلموا وإن شأوا لم يعصوا الهمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وهب رجل لرجل هبة وأقر بأنه عنه قبضها ثم قال الواهب له انما أقررت له بقبضها ولم يقبضها فأحلفه أحلفته لقد قبضها فان حلف جعلته له وإن نكل عن البين رددت البين على الواهب فأحلفته ثم جعلتها غير خارجة عن ملكه ولو قال رجل لرجل وهبت لي هذا العبد وقبضته والعبد في يد الواهب أو الموهوب له فقال الواهب صدقت أو نعم كان هذا اقرارا أو كان العبد له ولو كان أعجميا فأقر له بالأعجمية كان مثل اقراره بالعربية وإذا قال له على درهم في عشرة سألته فان أراد الحساب جعلت عليه ما أراد أو أن لم يرد الحساب فعليه درهم وعليه البين وهكذا إن قال درهم في ثوب سألته أراد أن يقر له بدرهم أو بثوب فيه درهم فان قال لا فعليه الدرهم وإن قال له على درهم في دينار سألته أراد درهمين أو دينار فان قال نعم جعلتهما عليه وإن قال لا فعليه درهم ولو قال له على درهم في ثوب مروى فهكذا لأنه قد يقول له على درهم في ثوب لي أنا مروى ولو قال له على درهم في ثوب مروى اشتريته منه إلى أجل سألتنا المقر له فان أقر بذلك فالبيع فاسد لأنه دين في دين ولم يقر له بهذا الدرهم إلا بالثوب فإذا لم يحزله أعطاه الثوب لأنه دين بدين لم يعطه الدرهم كقولنا بعثك هذا العبد بهذه الدار لم أجعل له العبد إلا أن يقر ألا خرب الدار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال له على ثوب مروى في خمسة دراهم ثم قال أسلم إلى الثوب على خمسة دراهم إلى أجل كذا وصدقه صاحب الثوب كان هذا بيعا جازا وكانت له عليه الخمسة الدراهم إلى أجل انما عني أسلمت اليك في كذا بعثك كذا بهذا إلى أجل كما تقول أسلمت اليك عشرة دراهم بصاع تمر موصوف إلى أجل كذا أو بعثك صاع تمر بعشرة دراهم إلى أجل كذا (قال) ولو جاء المقر بثوب فقال هو هذا فصدقه المدعي المقر له أو كذبه فسواء إذا رضى الثوب بخمسة دراهم فأنخمسة عليه إلى أجل ولو لم يسم أجلا فكان السلم فاسدا باختلاف الثوب فان القول قول المقر مع عينه ويرد الثوب على صاحب الثوب وإن سأل المقر له عين المقر أعطيته أياها أو كل من سأل البين في شيء له وجه أعطيته أياها ولو أقر رجل لرجل بثوب ثم جاء بثوب فقال هو هذا وقال المقر له ليس هذا قال القول قول المقر مع عينه وكذلك لو قال له على عبد فأبى عبد جاء به قال القول قوله مع عينه ولا أنظر إلى دعواه وكذلك لو قال هذا عبدك كما أودعته وهو الذي أقررت لك به وقال المقر له بل هذا عبد كنت أودعته ولي عندك عبد غصب قال القول قول المقر وعلى المدعي البينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقر له فقال لك عندي ألف درهم ثم جاء به ألف درهم فقال هي هذه الألف التي كنت أقررت لك بها كانت عندي وديعة فقال المقر له هذه الألف كانت عندك وديعة لي ولي عندك ألف أخرى كان القول قول المقر مع عينه لأن من أودع شيئا فإثر أن يقول فلان عندي ولفلان على لأنه عليه ما لم يهلك وكذلك هو عندك وقد يودع فيتعدى فتكون دينا عليه

طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلا باع خرا فقال قاتل الله فلانا باع الخرا ما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله يهود حرمت عليهم الشحوم فخلوها فباعوها * أخبرنا سفيان قال سمعت أبا الجويرية الجرمي يقول اني لأول العرب سأل ابن عباس وهو مسند نظهره إلى الكعبة فسألته عن الباقر فقال سبق محمد الباقر وما أسكر فهو حرام * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا من أهل العراق قالوا له انابتنا عن غر النخل والعنب فنعصره خرا فنبيعها فقال عبد الله اني أشهد الله عليكم وملائكته ومن يسمع من الجن والاناس اني لأمركم أن تبيعوها ولا تبناعوها ولا تعصروها ولا تسقوها فانها رجس من عمل الشيطان * أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمرو بن

سعد بن معاذ وعن سلمة بن عوف بن سلامة أخبرنا عن محمود بن لبيد الانصاري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قدم الشام فشكى إليه أهل الشام وباء الأرض ونفقلها وقالوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر اشر بوا العسل فقالوا لا يصلحنا العسل فقال رجال من أهل الأرض هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر فقال نعم فطبخوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأتوا به عمر رضي الله عنه فأدخل عرقه اصبعه ثم رفع يده فقبها به استط فقال هذا الطلى هذا امثل طلى الابل فأمرهم أن يشربوه فقال له عباد بن الصامت أحللتها لهم والله فقال عمر كلا والله اللهم اني لأحل لهم شيئاً حرمته عليهم ولا أحرم عليهم شيئاً أحلته لهم* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج (١٣٠) عليهم فقال اني وجدت من فلان ربح شراب فزعه - ثم أنه شرب الطلى وأنا

سائل عما شرب فان
كان يسكر حلدته فخلده
عمر رضى الله عنه الحذ
تاما * أخبرنا مسلم
ابن خالد الزنجي عن ابن
جريح قال قلت لعطاء
أجلحد في ربح الشراب
فقال عطاء ان الريح
لتكون من الشراب
الذى ليس به بأس فاذا
اجتمعوا جميعا على شراب
واحد فسكروا أحدهم
خلدوا جميعا الحذ تاما
قال الشافعي رضى الله
عنه وقول عطاء مثل قول
عمر بن الخطاب رضى
الله عنه لا يخالفه
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن السائب
ابن يزيد أن عمر
ابن الخطاب رضى الله
عنه خرج فصلى على
جنازة فسمعه السائب
يقول انى وجدت من
عبيد الله وأصحابه ربح
الشراب وأنا سائل عما
شربوا فان كان مسكرا

فلست أزمه شيئاً إلا باليقين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لفلان على درهم ودرهم فعليه درهمان وإذا قال له على درهم فدرهم قبل له أن أردت درهما ودرهما فدرهمان وإن أردت فدرهم لازم لي أو درهم جيد فليس عليّ إلا درهم وإن قال له على درهم تحت درهم أو درهم فوق درهم فعليه درهمان إلا أن يقول على درهم فوق درهم في الجوده وتحت درهم في الرداء أو يقول له على درهم بعينه هو الآن فوق درهم لي ولو قال له على درهم مع درهم كان هكذا « قال الربيع » الذي أعرّف من قول الشافعي أن لا يكون عليه إلا درهم لأنه يحتمل أن يكون فوق درهم أو تحت درهم لي (قال) وكذلك لو قال له على درهم على درهم ثم قال عنيّ درهما واحداً ولو قال له على درهم قبله درهم أو بعده درهم أو قبله دينار أو بعده دينار فالأثنان كلاهما عليه ولكنه لو قال له على درهم معه دينار كان له عليه درهم الذي وصف له لأنه يقول له على درهم معه دينار لي ولو قال له على درهم ثم دينار أو بعده درهم أو دينار أو درهم قبله دينار فهما عليه معا ولو قال له على درهم فدينار كان عليه درهم إلا أن يكون أراد دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال له على دينار قبله فقير خطه كان عليه دينار ولم يكن عليه القفيز وهكذا لو قال له على دينار فقير خطه لم يكن عليه إلا الدينار لأن قوله فقير خطه محال فديجوز أن يقول فقير من خطه خير منه وإذا قال له على درهم ثم فقير خطه فهما عليه ولو قال درهم لابل فقير خطه كان مقرابهما ثباتاً على الفقير راجعاً عن الدرهم فلا يقبل رجوعه إن ادعاهما الطالب معا ولو قال له على درهم لابل درهمان أو فقير خطه لابل فقيران لم يكن عليه إلا درهمان أو فقيران لأنه أقرب إلى شيء كان قوله لابل زيادة من الشيء الذي أقرب به وقوله ثم لابل استئناف شيء غير الذي أقرب به ولو قال له على درهم ودرهمان فهي ثلاثة دراهم أو درهم بعده درهمان أو درهم قبله درهمان فسواء وهي ثلاثة في هذا كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على رجل أنه أقر لفلان بدرهم يوم السبت وآخر أن أقر لذلك الرجل بعينه يوم الأحد فهو درهم إلا أن يقول لأدرهم من غن كذا وكذا ويقول الآخر أن درهم من غن شيء غيره أو من وجه غيره من ودیعة أو غضب أو غيره فمدلان على ما يفرق بينهما بين سبب الدرهمين وعليه البين أن هذا الدرهم الذي أقرب به يوم الأحد هو الدرهم الذي أقرب به يوم السبت فإن حلف برئ وإن نكل حلف الآخر أنهما درهما وأخذهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو شهدا عليه في أيام متفرقة أو واحد بعد واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو أقر عند القاضي بدرهم وجاء عليه بشاهدين يشهدان بدرهم فقال الدرهم الذي أقررت به هو الذي يشهد به هذان الشاهدان كان القول قوله وإذا قال له على ألف درهم ودیعة فهي ودیعة وإن قال له على ألف درهم ثم سكت ثم قال بعدي ودیعة وقال هلكت لم يقبل ذلك منه لأنه قد ضمن ألف درهم بأقراره ثم ادعى ما يخرج منه من الضمان فلا يصدق

قال قال سفيان قال أخبرني معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه حضره بمجدهم * أخبرنا سفيان عن الزهري عن علي بن قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه لا يدري الزهري بعد الثالثة أو الرابعة فأبى رجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ووضع القفل وصارت رخصة قال قال سفيان قال الزهري لمنصور بن العتمر ومخول كونا وأفدى العراق بهذا الحديث * أخبرنا معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن أذهر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين سأل عن رجل خالدين الوليد حتى أتاه جريحاً وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بشارب فقال اضربوه فضربوه بالأبدي والنعال وأطراف الثياب وخنوا عليه من التراب ثم قال

التي صلى الله عليه وسلم يكتوه فيكتوه ثم أرسله قال فلما كان أبو بكر رضي الله عنه سأل من حضر ذلك المضروب فقومه أربعين فضرب
أبو بكر في الخمر أربعين حياته ثم عمر رضي الله عنه حتى تتابع الناس في الخمر فاستشار فضربه ثمانين * أخبرنا مالك عن ثور بن زيد
الديلمي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار في الخمر يشربها الرجل فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا
شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري أو كما قال فجلده عمر ثمانين في الخمر * أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه
أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا أوتي بأحد شرب خمر ولا يبيد مسكر إلا جلده له الحد * حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه جلد (١٣١) الوليد بسوط له طرفان * أخبرنا

سفيان عن عمرو بن
دينار عن أبي جعفر أن
عمر بن الخطاب رضي
الله عنه قال إن جلد
قدامة اليوم فلن يترك
أحد بعده وكان قدامة
بدرية سمعت الربيع
يقول سمعت الشافعي
وهو محتج في ذكر
المسكر وكان كلاما قد
تقدم لا أحفظه فقال
أرأيت أن شرب عشرة
ولم يسكر فإن قال حلال
فيل أفرأيت أن خرج
فأصابته الريح فسكر
فإن قال حرام فليل
أفرأيت شيئا قط شربه
وصار إلى جوفه حلالا
ثم صيرته للريح حراما
قال الشافعي رضي الله
عنه ما أسكر كثيره
فقليله حرام * أخبرنا
مالك عن نافع عن
مولاة لصفية بنت أبي
عبيد أنها اختافت من
زوجها بكل شيء لها فلم

عليه وإنما صدقناه أولا لأنه وصل الكلام وكذلك لو قال له قبلي ألف درهم فوصل الكلام أو قطعه كان
القول فيها مثل القول في المسئلة الأولى إذا وصل أو قطع ولو قال له عندى ألف درهم ودبعة أو أمانة أو مضاربة
دينا كانت ديناً عليه أمانة كانت أو ودبعة أو قراضا إن ادعى ذلك الطالب لانهما قد تكون في موضع الأمانة
ثم تعدى فتصير مضمونة عليه وتنضم فيستألفها فتصير مضمونة عليه ولكنه لو قال دفع إلى ألف درهم
ودبعة أو أمانة أو مضاربة على أني لها ضامن لم يكن ضامنا بشرط الضمان في شيء أصله الأمانة حتى يحدث شيئا
يخرج به من الأمانة أما تعدى أو أما استسلافاً ولو قال له في مالي ألف درهم كانت ديناً الآن يصل الكلام
فيقول ودبعة فتكون ودبعة ولو قال له في هذا العبد ألف درهم سئل عن قوله فإن قال نقده فيه ألفا قيل
فكم لك منها فما قال أنه منه اشتراه فهو كما قال مع عينة فإن زعم أنها اشتراه قيل فكم لك فيه فإن قال
ألفان فلا مقر له الثلث وإن قال ألف فلمقر له النصف ولا أنظر إلى قيمة العبد قلت أو كثرت لانها قد يغبنان
أو يغبنان وكذلك لو قال له فيه شركة ألف كان القول فيها مثل القول في المسئلة قبلها ولو قال له من مالي
ألف درهم سئل فإن قال من هبة قيل له إن شئت أعطها ياها وإن شئت فددع وإن قال من دين فهي من دين
وإن مات قبل أن يبين شيئا فهي هبة لانزاهه الآن يقر ورثته بغير ذلك وإن قال له من مالي ألف درهم بحق
عرفته أو بحق لزمى أو بحق ثابت أو بحق استحقه فهذا كله دين ولو قال له من هذا المال ولم يصف المال إلى
نفسه ألف درهم فله ألف درهم فإن لم يكن المال إلا ألف فهي له وإن كان أكثر من ذلك فليس له إلا ألف
وإن كان المال أقل من ذلك فليس له إلا ذلك الذي هو أقل وإن ادعى الآخر أنه استهلك من المال شيئا استخلف
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال له من هذه الدار النصف فله النصف لانه أقر له بشيء لم يصف ملكه إلى
نفسه فإن ادعى النصف الباقي وهو في يده فهو له ولو بدأ فأضاف الدار إلى نفسه فقال له من دارى هذه نصفها
كانت هذه الدار هبة إذا زعم أنها هبة منه أو مات قبل أن يبين وإن لم يمت سألناه أى شيء أراد فإن كان أراد
أقرارا ألزمناه إياه والفرق بين هذين إضافة الملك إلى نفسه وغير إضافة ولو قال له من دارى هذه نصفها بحق
عرفته له كان له نصفها ولو قال له من ميراث أبي ألف درهم كان هذا أقرارا على أبيه بدين ولو قال له في
ميراثي من أبي كانت هذه هبة الآن يريد بها أقرارا لانه لما أقر في ميراث أبيه أقر بأن ذلك على الأب ولم يصف
الملك إلى نفسه وزعم أن ما أقر له به خارج من ملكه ولو قال له من ميراث أبي ألف بحق عرفته أو بحق له
كان هذا كله أقرارا على أبيه ولو قال له على ألف عارية أو عندى فهي دين ولو كان هذا في عرض فقال له
عندى عارية أو عرض من العرض فهي عارية وهي مضمونة حتى يؤذيها لأن أصل ما نذهب إليه أن
العارية مضمونة حتى يؤذيها ولو قال له في دارى هذه حق أو في هذه الدار حق فسواء ويقر له بها عشاء

يشكر ذلك عبد الله بن عمر رضي الله عنهما * حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه
يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام صاعا من شعير صاعا من تمر صاعا من زبيب أو صاعا من أقط * إلى هنا يقول الربيع حدثنا
(ومن كتاب عشرة النساء) * أخبرنا الربيع * أخبرنا الشافعي * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي
الله عنها أنها حدثته أن هذا أم معاوية جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أن أبا سفيان رجل شحيح وإنه لا يعطيني
ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه سرا وهو لا يعلم فهل علي في ذلك من شيء فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف
* أخبرنا ابن عيينة عن زيد بن سعد قال أبو محمد أظنه عن هلال بن أبي ميمونة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم خير غلامين أبيه وأمه * أخبرنا ابن عيينة عن يونس بن عبد الله الحرمي عن عمارة الحرمي قال خيرني علي بن أبي طالب بين أمي وعمي ثم قال لا خ لي أصغر مني وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا خيرته * قال الشافعي قال إبراهيم عن يونس عن عمارة عن علي مثله وقال في الحديث وكنت ابن سبع أو ثمان سنين * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن رجلا سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه عن الاختين من ملك البين هل يجمع بينهما فقال عثمان رضي الله عنه أحلتهما آية وحرمتها آية وأما أنا فلا أحب أن أصنع هذا قال فخرج من عنده فلقى رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال مالك قال ابن شهاب أراه علي بن أبي طالب قال مالك (٢٣٣) وبلغني عن الزبير بن العوام مثل ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن

ويحلف ان ادعى الا آخرأ كثر منه وكذلك ان مات أقرب الورثة بما شاؤوا ويحلفون ما يعلمون أكثر منه ولو قال له فيها سكني أقرب بما شاء من السكني والى أي مدة ان شاء يوما وان شاء أقل وإن شاء أكثر ولو قال هذه الدار لك هبة عارية أو هبة سكنى كانت عارية وسكنى وله منعه ذلك أو يقبضه أياها فان أقبضه فله أن يخرجها منها متى شاء لان الهبة لا تجوز الا مقبوضة ولم يقبض كل ذلك حتى أخبر أنه انما معنى قوله عارية أو هبة السكنى ولو قال لك سكنى اجارة بدينار في شهر فان قبل ذلك المواجه فله والافلاشي له ولو لم يسم شيئا فقلنا له سم كم مدة الاجارة وبكم هي فاذا سمي قليلا أو كثيرا فله الخيار في قبوله ذلك وورده ولو قال لك على ألف درهم ان شئت أو هويت أو شاء فلان أو هوى فلان فان شاء فلان أو هوى أو شاء هو أو هوى لم يكن عليه فيها شيء لانه لم يقرب له بشئ الا أنه جعله له ان شاء أن يكون له وهو اذا شاء لم يكن له ذلك الا بأن يشاء هو ولو قال لك على ألف درهم ان شئت بها على فلان أو فلا فلان فشهد والم يلزمه من جهة الاقرار وهذه مخاطرة ويلزمه من جهة الشهادة ان كان من تجوز شهادتهما أو أحدهما وحلف الآخر مع شاهدته وهذا مثل قوله لك على ألف درهم ان قدم فلان أو خرج فلان أو وكلت فلانا أو وكلت فلان فهذا كله من جهة القمار ولا شيء عليه ولو قال هذا لك ألف درهم ان شئت فشاء كان هذا بيعا لازما ولكل واحد منهما الخيار ما لم يتفرقا لأن هذا بيع لا اقرار ولو قال اعبدني أنت حر بألف درهم ان شئت فقال قد شئت فهو حر وعليه ألف درهم وهكذا لو قال لامرأته أنت طالق بألف ان شئت فشاءت فهي طالق وعليها ألف درهم ولو لم تشأه ولا العبد لم يكن العبد حرا ولا هي طالقا ولو قال هذا الثوب لك بألف درهم فقبله المشتري كان هذا بيعا ومعناه انه ان شاء وكذلك كل مشتريا يلزمه ما شاء ولو قال لامرأته أنت طالق بألف ولعبدك أنت حر بألف واختار ذلك لزومه الطلاق والعقب « قال الربيع أنا أشك في سماعي من ههنا الى آخر الاقرار ولكني أعرفه من قول الشافعي وقرأه الربيع علينا » فاذا قال له على ألف ودرهم ولم يسم الألف قيل له أقرب بأى ألف شئت ان شئت فلو ساء وان شئت تمرا وان شئت خبزا وأعطه درهم معاها وحلف له أن الألف التي أقررت له بها هذه الألف التي بينتها فانه ليس في قولك ودرهم ما يدل على أن ماضى دراهم ولو زعمنا أن ذلك كذلك ما أحلفناك لو ادعى ألف دينار ولكن لما كان قولك محتملا لما هو أعلى من الدراهم وأذن لم نجعل عليك الأعلى دون الأدنى ولا الأدنى دون الأعلى وهكذا لو قال ألف وكر حنطة أو ألف وعبد أو ألف وشاة لم نجعل ههنا الا ما وصفنا بأن الألف ما شاء وما سمي ولو جاز لنا أن نجعل الكلام الآخر دليلا على الاول لكان اذا أقر له بألف وعبد جعلنا عليه ألف عبد وعبد وهكذا لو أقر له بألف وكر حنطة جعلنا عليه ألف وكر حنطة ولا يجوز الا هذا وما قلت من أن يكون الألف ما شاء مع عبته ويكون ما سمي كالسبي ولو أنه قال ألف وكر كان الكر ما شاء ان شاء فزوره وان شاء فقصة

عبد الله بن عبد الله ابن عتبة عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن المرأة وابنتها من ملك البين هل توطأ أحدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أجيزهما جميعا * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله ابن عتبة عن أبيه قال سئل عمر رضي الله عنه عن الام وابنتها من ملك البين فقال ما أحب أن أجيزهما جميعا قال عبيد الله قال أبي فوددت أن عمر كان أشد في ذلك مما هو فيه * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة يخبر أن معاذ بن عبد الله ابن معمر عائشة رضي الله عنها فقال لها ان لي سرية أصبتها وانها

قد بلغت لها ابنة جارية لي فأستسرها فقالت لا قال فاني والله لا أدعها الا أن تقول لي حرها الله فقالت لا يفعلها أحد من أهلي ولا أحد أطلعني * أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في قوله الزاني لا ينكح الا زانية الآية قال هي منسوخة نسختها وأنكحوا الايامي منكم فهي من أيامي المسلمين * أخبرنا سفيان عن هرون بن رباب عن عبد الله بن عبيد بن عير قال أتى رجل الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي امرأة لا تريد لاس فقال النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها قال اني أحبها قال فامسكها اذا * أخبرنا سفيان حدثني عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أن رجلا تزوج امرأة ولها ابنة من غيره وله ابن من غيره فافجر الفلأم بالجارية فظهر بها حبل فلما قدم عمر رضي الله عنه مكة فرفع ذلك اليه فسألها فاعترف فأخذها مع امرأته وحرص

أن يجمع بينهما فأبى الغلام * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج قال أخبرني عكرمة بن خالد قال جعت الطربق رفقة فبهيم امرأة ثيب فولت رجلا منهم أمرها فزوجه رجل جلد عمر بن الخطاب رضى الله عنه النكاح والمنكح ورددنا كاحها * أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن معبد أن عمر رضى الله عنه رد نكاح امرأة تكحت بغير ولي * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار تكحت امرأة من بني بكر بن كنانة يقال لها بنت أي ثمامة عمر بن عبد الله بن مضر فسكت علقمة بن علقمة العتورى الى عمر بن عبد العزيز اذهو الى المدينة الى ولها وانها تكحت بغير أمرى فردده عمر وقد أصابها قال فأى امرأة تكحت بغير إذن ولها فلا نكاح لها الآن النبي صلى الله عليه وسلم قال فنكاحها باطل وان أصابها فلها صداق (٣٣٣) مثلها بما أصاب منها بما قضى

لهاله النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا اسمعيل بن ابراهيم المعروف بابن علقمة عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن بن علقمة بن عامر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا نكح الوليان فالاول أحق * أخبرنا الثقة عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة رضى الله عنها يخطب اليها المرأة من أهلها فتشهد فاذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها زوج فان المرأة لا تلى عقدة النكاح * أخبرنا ابن عينة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال لا تنكح المرأة المرأة وان البغي أعما

وان شاء قدر يني به بعد أن يحلف ولو قال له على ألف الادرههم قيل له أقر بأى ألف شئت اذا كان الدرهم يستنى منها ثم يني شئ قل أو كثر كأنك أقرت له بألف فلس وكانت تسوى دراهم فبعطاهما منك الادرهما منها وذلك قدر درهم من الفلوس وهكذا اذا قلت ألف الا كرخطة وألف الا عبدا أجبرت على ان تبقى بعد الاستثناء شأقل أو كثر ولو قال له على ثوب في منديل قيل له قد يصلح أن تكون أقرت له بثوب ومنديل ويصلح أن تكون أقرت له بثوب فجعلته في منديل لنفسك فنقول له على ثوب في منديل لي فعليك ثوب وتحلف ما أقرت له عند منديل وأصل ما أقول من هذا أنى ألزم الناس أبدا البقيين وأطرح عنهم الشك ولا أستعمل عليهم الأغلب وهكذا اذا قال ترفى جراب أو عرفت قارورة أو حنطة في مكال أو ماء في جرة أو زيت في وعاء وإذا قال له على كذا كذا أقر بماء واحد وان قال كذا وكذا أقر بماء اثنين وان قال كذا وكذا درهما أعطاه درهمين لان كذا يقع على درهم فان قال كذا وكذا درهما قيل له أعطاه درهما رأ ترم من قبل أن كذا يقع على أقل من درهم فان كنت عتبت أن كذا وكذا التي بعدها أوفت عليك درهمها فليس عليك أكثر منه والله تعالى الموفق للصواب

(باب الشركة ٢)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا شركة مفاوضة واذا أقر صانع من صناعته لرجل شئ اسكاف أقر لرجل بخف أو غسال أقر لرجل بثوب فذلك عليه دون شريكه الا أن يقر شريكه معه واذا كانا شريكين فالشركة كلها ليست مفاوضة وأى الشريكين أقر فاعما يقرب على نفسه دون صاحبه واقرار الشريك ومن لا شريك له سواء واذا أقر رجل في مرضه بدين لا جني وقد أقر في صحته أوقامت بينه وبينه فسواء اقراره في صحته ومرضه والبينة في الصحة والمرض والاقرار سواء يتحاصون معالا يقدم واحد منهم على الآخر فاذا أقر لوارث فلم يمت حتى حدث وارث يحجب المقر له واقراره لازم وان لم يحدث فنأجاز الاقرار للوارث وخالف بينه وبين الوصية أجاز له ومن ردده ردله ولو أقر لغير وارث ثم مات وارثه فصار المقر له وارثا أبطل اقراره وكذلك كل ما أقر به بوجه من الوجوه فهو على هذا المثال واذا كان الرجلان شريكين فأوصى أحدهما أو أعتق أو دبر أو كاتب فذلك كله في مال نفسه كهيئة الرجل غير الشريك واذا أقر الرجل للحميل بدين كان اقراره باطلا حتى يقول كان لأبى هذا الحمل أو لجدته على مال فيكون ذلك اقرارا للذي أقر له به وان كان هذا الحمل وارثه أخذ له وان كان له وارث معه أخذ معه حصته لان الاقرار للبيت وأعماله ذمته حصته واذا أوصى للحميل بوصية فالوصية جائزة اذا ولد لأقل من ستة أشهر من يوم وقعت الوصية حتى يعلم أنه كان (٢) أى اقرارا للشريك أى الشركة الحائزة وهي غير المفاوضة أما المفاوضة فباطلة فتنبه للمراد

(٣٠ - الام - سادس) تنكح نفسها * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال لا نكاح الا بشاهدي عدل وولى مرشد وأحسب مسلما قد سمعه من ابن خثيم * أخبرنا مالك عن أبي الزبير قال أتى عمر رضى الله عنه بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجت (ومن كتاب التعريض بالخطبة) * أخبرنا سفيان عن الزهري أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه * أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن مسلم الخطاط عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك * أخبرنا

مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف أسلم وعنده عشرين سنة أمسك أو ربعا وفارق سائرهن
 (ومن كتاب الطلاق والرجعة) * أخبرنا يحيى بن حسان عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن سعيد
 ابن جبير عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم يعلم بذلك قال هي امرأة الأول دخل بها الآخر
 أولم يدخل * أخبرنا مالك عن المسور بن رفاع القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاعا طلق امرأة ثم تزوجها
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فكها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يعسها ففارقها فأراد رفاعا أن
 ينكحها وهو زوجه الأول الذي كان طلقها (٢٣٤) فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فنهأ أن يتزوجها وقال لا تحل

ثم حل ولو وهب للخل نخله أو تصدق عليه بصدقة غير موقوفة لم تجز بحال قبلها أبوه أو ورثها انما تجوز
 الهبات والبيوع والنكاح على ما زابل أمه حتى يكون له حكم بنفسه وهذا خلاف الوصية في العتق ولو أعتق
 حل جاريته فولدت لأقل من ستة أشهر من يوم أعتقه كان حرا لأننا علمنا أنه قد كان ثم حل ولو ولد لستة
 أشهر فأكثر لم يقع عليه ثم عتق لانه قد عتق أن يكون هذا نادا بعد الكلام العتق فلا يكون المقصود مقصده
 بالعتق ولو أقر بحمل لرجل لم يجز إقراره إذا كان هو مالك رقبته أمه وكذلك لو وهبه له فإذا لم تجز فيه الهبة
 لم تجز فيه الإقرار ولو قال مع إقراره هذا الحمل لفلان أو صلي لرجل برقبة أمه وله بحملها جاز الإقرار إذا ولدته
 لأقل من ستة أشهر من يوم تقع الوصية وكل إقرار من صلح وغير صلح كان فيه خيار من المقر فهو باطل وذلك
 أن يقول أقر لك بكذا على أني بالخيار يوما أو أكثر بكذا على أني أقر لك بكذا على أني بالخيار يوما
 أو أكثر أو أصلحك على كذا على أني أقر لك بكذا على أني بالخيار فلا يجوز حتى يقطع الإقرار ولا يدخل فيه
 الاستثناء من المقر وهكذا كل إقرار كان فيه استثناء وذلك أن يقول لك على ألف أولك عندي إن شاء الله وأن
 شاء فلان فلا يلزم حتى يكون الإقرار مقطوعا لا مشروط فيه (قال) ولو أقر لرجل أنه تكفل له بمال على أنه
 بالخيار وأنكر المكفول له الخيار ولا يثبت بينهما فن جعل الإقرار واحدا أحلفه ما كفل له الأعلى أنه
 بالخيار وأبرأ والكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه ببعض عليه إقراره فيلزمه ما يضره ويسقط عنه ما دعى
 المخرج به أزمه الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة لا خيار فيه والكفالة بالنفس على
 الخيار لا تجوز وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال إلا أن يسمى ما لا تكفل به ولا يلزم الكفالة
 بمحد ولا قصاص ولا عقوبة ولا يلزم الكفالة إلا بالأموال (قال) ولو كفل له بمال لم يجز له جرح وقد
 عرف الجرح والجرح عمد فقال أنا كافل لك بمال لم يضره من دية أو قصاص فان أراد المجرع القصاص
 فالكفالة باطلة لا يجوز له أن يقتص من المتكفل وان أراد أن يجرع الجرح فله الكفالة لازمة لأنها
 كفالة بمال وهكذا إذا اشترى رجل دار من رجل فضمن له رجل عهدتها وخلصها فاستحققت الدار
 رجوع المشتري بالثمن على الضامن إن شاء لأنه ضمن له خلاصها وأموالها وخلصها ما يسلم له وإذا أقر لرجل
 لرجل بشئ مشاع أو مقسوم فلا قرار حائز وسواء قال لفلان نصف هذه الدار ما بين كذا إلى كذا أو لفلان
 نصف هذه الدار يلزمه الإقرار كما أقر وكذلك لو قال له هذه الدار الانصفها كان له النصف ولو قال له هذه الدار
 الانشبا كان له الثلث شريكه وإذا قال له هذه الدار الا هذا البيت كانت له الدار الا ذلك البيت وكذلك
 لو قال له هذا الرقيق الا واحدا كان له الرقيق الا واحدا فله أن يعزل أهمهم شاء وكذلك لو قال هذه الدار لفلان
 وهذا البيت لي كان مثل قوله الا هذا البيت إذا كان الإقرار متصلا لأن هذا كلام صحيح ليس بمحال ولو قال

لأختي تذوق العسل
 * أخبرنا ابن عيينة
 عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 سمعها تقول جاءت
 امرأة رفاع القرظي
 إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت اني
 كنت عند رفاع
 فطلقني فبنت طلاق
 فتزوجت عبد الرحمن
 ابن الزبير وانما معه
 مثل هدية الثوب
 فبسم النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال أتريدن
 أن ترجعي إلى رفاع
 لا حتى تذوق عسلته
 ويذوق عسلتك قال
 وأبو بكر عند النبي
 صلى الله عليه وسلم وخالد
 ابن سعيد بن العاص
 بالباب ينتظر أن يؤذن
 له فنادى يا أبا بكر ألا
 تسمع ما يتحدث به هذه
 عند النبي صلى الله
 عليه وسلم * أخبرنا

ابن عيينة عن الزهري عن جدين عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا هذه
 أباه مرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البحرين طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها فزوجه رجل غيره
 ثم طلقها ومات عنها ثم تزوجه رجل من أهل البحرين طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها فزوجه رجل غيره
 أبي مليكة أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة فيبته ثم يموت وهي في عدتها فقال عبد الله بن الزبير يطلق عبد الرحمن بن عوف فمأضر
 بنت الأصبع الكلبية فبته ثم مات وهي في عدتها فزوجه عثمان رضي الله عنه قال ابن الزبير وأما أنا فلا أرى أن ترث ميتة * أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال وكان أعلمهم بذلك وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف

طلق امرأته البسة وهو مريض فوثقها عثمان رضي الله عنه منه بعد انقضاء عدتها • أخبرنا مالك حدثني نافع أن ابن عمر كان يقول من أذن لعبد أن يتكح والطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء • أخبرنا مالك حدثني عبد بن مسعود عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي أن نفعيا مكا تبالأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم استفتى زيد بن ثابت فقال اني طلقتم امرأته على حرة تطليقتين فقال زيد حرمت عليك • أخبرنا مالك حدثني أبو الزناد عن سليمان بن يسار أن نفعيا مكا تبالأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأوعدا لها كانت تحتها امرأة حرة فطلقها اثنتين ثم أراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان رضي الله عنه يسأله عن ذلك فذهب اليه فلقبه عند الدراج أخذ ابني زيد بن ثابت فسألهما (٢٣٥) فابتدراه جميعا فقالا حرمت عليك

حرمت عليك • أخبرنا مالك حدثني ابن شهاب عن ابن المسيب أن نفعيا مكا تبالأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأته تطليقتين فاستفتى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال له عثمان حرمت عليك

(ومن كتاب العدد الاما كان منه معاداً) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعروة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد حادها في ذلك ناس وقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله عنها صدقتم وهل

هذه الدار افلان بل هي لفلان كانت للاول ولاشيء للثاني ولو قال غصبتها من فلان ومكها فلان غيره فهي للذي أقر أنه غصبا منه وهو شاهد للثاني ولا يجوز شهادته لانه غاصب ولو قال غصبتها من فلان لابل من فلان جاز اقراره للاول ولم يغرم للثاني شيئا وكان الثاني خصما للاول واذا أقر بشيء بعينه لواحد أو أكثر لم يضمن شيئا اذا كان الآخر لا يدعي عليه الا هذه الدار فليس في اقراره لغيره وان حكم له شيء يكون حائلا لدونه يضمنه وانما يضمن ما كان حائلا لدونه ولا يجد السبيل اليه ومثل هذا لو قال أو دعيتها فلان لابل فلان

(اقرار أحد الابنين بالأخ)

«أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا هلك الرجل فترك ابني وأقر أحدهما بأخ وشهد على أبيه أنه أقر أنه ابنه لم يثبت نسبه ولم يكن له من الميراث شيء لأن اقراره جمع أمرين أحدهما له والآخر عليه فلما بطل الذي له بطل الذي عليه ولم يكن اقراره له بدين ولا وصية انما أقر له بمال ونسب فاذا زعمنا أن اقراره فيه يبطل لم يأخذ به مالا كالمومات ذلك المقر له لم ير أنه لا ترى أن رجلا لو قال لرجل لي عليك مائة دينار فقال بعثني بها دارك هذه وهي لك على فأكرر الرجل البيع أو قال باعنيها بولك وأنت وارثه فهي لك على ولي الدار كان اقراره باطلا لانه انما يثبت على نفسه بمائة يأخذ بها عوضا لبطل عنه العوض بطل عنه الاقرار وما قلت من هذا فهو قول المدنيين الاول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ما ورد علينا أحد قط من أهل المدينة الا وهو يقول هذا قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى وأخبرني أبو يوسف رضي الله تعالى عنه أنه لم يلق مدينا قط الا وهو يقول هذا حتى كان حديثا فقاوالا خلافة فوجدنا عليهم حجة وما كنا نجد عليهم في القول الاول حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولنا نقول بحديث عمر بن قيس عن عمر بن الخطاب لانه لا يثبت وانما تركه لانه لا يثبت لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق والعروق أربعة عرقان ظاهران وعرقان باطنان فأما العرقان الباطنان فالعرق والعين وأما العرقان الظاهران فالعرق والبشاء فن غرس أرض رجل بغير إذنه فلا غرس له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لعرق ظالم حق وهذا عرق ظالم (وقال) لا يقسم نضح مع بعل ولا بعل مع عين ويقسم كل واحد من هذا على حدته (وقال) لا تضاعف الغرامة على أحد وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها والضمان على أهلها بقيمة واحدة لا قيمتين (وقال) لا يدخل المخشون على النساء وينفقون (وقال) الحد أحق بالولد (قال) واذا أبى المرتد التوبة قتل لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بدل دينه فاقتلوه وهذا مبدل لدينه وان لنا أن نقفل من بلغته الدعوة وامتنع من

ندرون ما للأقراء الأقراء الاظهار • أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يريد الذي قالت عائشة رضي الله عنها • أخبرنا شافعيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه • أخبرنا مالك عن نافع وزيد بن أسلم عن سليمان بن يسار أن الاحوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فكتب معاوية الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها • أخبرنا شافعيان عن الزهري حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه • أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا طلق الرجل امرأته

فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها لا ترثه ولا يرثها * أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جدّه هاشمية وأنصار به فطلق الانصار به وهي ترضع فترت بهاسنة ثم هلك ولم تحض فقالت أنا أرثه لم أحض فأخصموا الى عثمان رضى الله عنه فقضى للانصار به بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا يعني على بن أبي طالب رضى الله عنه * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن أبي بكر أخبّره أن رجلاً من الانصار يقال له حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع ابنته فكثت سبعة عشر شهراً لا تحيض عندها الرضاع أن تحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية فقالت له ان امرأتك تريد أن ترث فقال لا له (٢٣٦) اجلوني الى عثمان فحملوه اليه فذكر له شأن امرأته وعنده على بن أبي طالب

وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان ما تريدان فقالا نرى أنها ترثه ان مات ويرثها ان ماتت فانها ليست من القواعد اللاتي قد يشن من المحيض وليست من الابكار اللاتي لم يبلغن المحيض ثم هي على عدة حضهما ما كان من قليل أو كثير فرجع حبان الى أهله فأخذ ابنته فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت حيضة أخرى ثم توفي حبان قبل أن يحض الثالثة فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته قال الأصمفي كتابي حبان بالباء * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد بن زيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه إماما

الاجابة من المشركين بلاتان وهذا لا يثبت أهل الحديث عن عمر ولو فعله رجل رجوت أن لا يكون بذلك بأس يعني في حديث عمر هل كان من مغربة خبر وقال عمر لك ولاؤه في اللقيط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنه لا ولاؤه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاعلموا الولاء لمن أعنتق وهذا غير معتق وأما قوله فهو حر فهو كما قال وأما انفاقه عليه من بيت المال فكذلك نقول والله أعلم

(أقرار الوارث ودعوى الأعاجم)

أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي إملاء قال أخبرني محمد بن الحسن أن أباً خيفة رضى الله تعالى عنه قال في الرجل يهلك ويترك ابنين ويترك ستمائة دينار يأخذ كل واحد منهما ثلث مائة دينار ثم يشهد أحدهما أن أباه الهالك أقر بأن فلاناً به إنه لا يصدق على هذا النسب ولا يلحق به ولكنه يصدق على ما ورث فأخذ منه نصف ما في يديه وكذلك قال أهل المدينة إلا أنهم قالوا نعطيه ثلث ما في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني محمد بن الحسن أن ابن الماحشون عبد العزيز بن أبي سلمة وجماعة من المدنيين كانوا عندهم بالعراق لا يختلفون في هذه المسئلة أنه لا يكون للذي أقر له شيء من الميراث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنه لقول يصح ذلك أنهم يقولون انما زعم أن له حقاً في يديه ويدي أخيه عيراه من أبيهما وزعم أنهم بارئانه كإرث أباهم فإذا حكمنا بأن أصل هذا الاقرار لا يثبت به نسب وانما زعمنا أنه يأخذ بالنسب لآبدين ولا وصية ولا شيء استحققه في مال الميت غير النسب زعمنا أن لا يأخذ شيئاً قلت لمحمد بن الحسن كأنك ذهبت به الى أنه لو قال بعثك هذا العبد بعانة دينار فهي لي عليك وهذه الدار والدار هذا العبد والدار فأنكرت وحلفت لم يكن لك العبد ولا الدار فاني انما أقرت لك بعبد أودار وفي اقرارى شيء يثبت عليك كما يثبت لك فلما لم يثبت عليك ما ادعيت لم يثبت لك ما أقررت به قال ان هذا الوجه يقيس الناس بما هو أبعد منه وأنه ليدخل قلت وكيف لم تقل به قال أخبرنا ما قلت لما سمعته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يثبت نسب أحد بنسبة رجل الى غيره وذلك ان الأخ انما يقر على أبيه فاذا كان معه من حقه من أبيه كحقه فدفع النسب لم يثبت ولا يثبت النسب حتى تجتمع الورثة على الاقرار به معاً وتقوم بينة على دعوى الميت الذي انما يلحق بنفسه فيكتفى بقوله ويثبت له النسب واحتج بحديث ابن أمة زمعة وقول سعد كان أخى عهداً الى أنه قال عبد بن زمعة أخى وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هولاء بنو زمعة الولد للفراس

(دعوى الأعاجم) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال واذا ادعى الأعاجم بولادة النسل أخوة بعضهم لبعض فإن كانوا جاهلوا مسلمين لا ولاء لأحد عليهم يعتق قبلنا دعواهم

امراً طلق حاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضة فانها تنتظر ثمانية أشهر فان بان بها جمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت * أخبرنا مالك عن ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلوها ولا يسها ثم يطلقها ليس لها ان نصف الصداق لأن الله يقول وان طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم * حدثنا سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطلقتين وتعتد الامه حيضتين فان لم تكن تحيض فشهريين أو شهراً ونصفاً قال سفيان وكان ثقة * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي عن رجل من

ثقف أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لو استطعت لعلمتها حيضة ونصفا فقال رجل فاجلعهما شهر او نصف فاستسكت عمر رضي الله عنه * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد بحيضة * أخبرنا مالك عن عبد بن سعيد بن قيس عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال سئل ابن عباس وأبو هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت فدخل أبو سلمة على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألهما عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر كهل فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحل وكان أهلها غيبا ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثر به الجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت (٢٣٧) فأنكحني من شئت * أخبرنا

مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليل فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو سلمة إذا نفست فقد حلت فجاء أبو هريرة فقال أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فبعنوا كريبا مولى ابن عباس إلى أم سلمة بسألهما عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أنها قالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بليل فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها قد حلت فأنكحني * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبعة الأسلية نفست بعد وفاة زوجها بليل فجاءت رسول الله صلى

كأقلام دعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا فإن كانوا مسلمين عليهم ورعوا أو عتقوا فثبت عليهم ولاء لم يقبل دعواهم إلا بينة تثبت على ولاد ودعوى معروفة كانت قبل السبي وهكذا من قل منهم أو أكثر أهل حصن كانوا أو غيرهم

(الدعوى واليقات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال ما كان بيد مالك من كان المالك من شيء ملكا ما كان الملول فدعاه من ملك بحال فالبينة على المدعي فإن جاء بها أخذ ما ادعى وإن لم يأت بها فعلى المدعي عليه الشيء في يديه البين باطل دعواه وإن حلف برئ وإن نكل قيل للمدعي لا تعطيك بنكوله شيئا دون أن تحلف على دعوائك مع نكوله فإن حلفت أعطيتك دعوائك وإن أبيت لم تعطك دعوائك وسواء ادعاه المدعي من قبل الذي هي في يديه أنها خرجت إليه منه بوجه من الوجوه أو من قبل غيره أو باستحقاق أصل أو من أي وجه ما كان وسواء كانت بينهما مخالطة أو لم تكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل معرفة المدعي والمدعي عليه أن ينظر إلى الذي الشيء في يديه يدعيه هو وغيره فيجعل المدعي الذي تكلفه البينة والمدعي عليه الذي الشيء في يديه ولا يحتاج إلى سبب يدل على صدقه بدعواه الا قوله وهكذا إن ادعى عليه ديناً أو أي شيء ما كان كلف فيه البينة ودعواه في ذمة غيره مثل دعواه شيئاً فأثما بعينه في يدي غيره قال وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار أو أي شيء ما كان لرجل فادعى أنه ناعه من رجل وأنكر الرجل فعلى المدعي البينة لأنه مدع في ذمة الرجل وماله شيئاً هو له ودونه والرجل ينكره فعليه البين ولو كان الرجل يدعي شراء الدار ومالك الدار يجحده كان مثل هذا وعلى مدعي الشراء البينة لأنه يدعي شيئاً هو في ملك صاحبه ودونه ولا يأخذ بدعواه دون أن يقيم بينة وعلى الذي ينكر البيع البين وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو ادعى رجل ديناً أو غصبا أو شيئاً على رجل فأنكر الرجل لم يكن له أن يأخذه إلا بينة وعلى المنكر البين ولو أقر له بدعواه وادعى أنه قضاء إياه ففهمها قولان أحدهما أن الدعوى لازمة له ودعواه البراءة غير مقبولة منه إلا بينة ومن قال هذا ففسوا عنه كان دعواه البراءة موصولة باقراره أو مقطوعة عنه والقول الثاني أنه إذا كان لا يعلم حقه الا باقراره فوصل باقراره دعواه المخرج كان مقبولا منه ولا يكون صادقا كاذبا في قول واحد ولو قطع دعواه المخرج من الاقرار فلم يصلها به كان مدعيها عليه البينة وكان الاقرار له لازما ومن قال هذا القول الآخر فيبغى أن تكون حجته أن يقول رأيت رجلا قال لرجل لك على ألف درهم طبرية أولك عندي عبد زنجي وادعى

الله عليه وسلم فاستأذنته في أن تنكح فأذن لها * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال ابن عمر إذا وضعت حملها فقد حلت فأخبره رجل من الانصار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لو ولدت وزوجها على سريره لم يدفن حلت * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه قال ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة حسب الميراث * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أنه قال في المرأة البادية يتوفى عنها زوجها أنها تتوفى حيث يتوفى أهلها * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام عن أبيه وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة مثله أو مثل معناه لا يخالفه * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن جريد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة قال قلت زينب دخلت على أم حبيزة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم حين توفي أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت منه جارية ثم مسحت بعارضها ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وقالت زينب دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب فمسح منه ثم قالت مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشرا قالت زينب وسمعت أمي أم سلمة تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيما أفنكحها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا

وسلم لا مريئاً أو ثلاثاً كل ذلك يقول لا ثم قال انما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت احداً كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول قال جند فقلت لزينب وما ترمي بالبعرة على رأس الحول فقالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفساً ولبست شرباً ثيابها ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى ترميها سنة ثم تسقي بدابة جارا أو شاة أو طير فتقصصه فقلما تقبض بشئ الا مات ثم تخرج فتعطي بعة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره قال الشافعي رضي الله عنه الحفش البيت الصغير الذليل من الشعر والبناء وغيره والقبص أن تأخذ من الدابة موضعاً باطراف

الرجل عليه الفأوازنة أو الفأما قبل أو عباد بربريا ليس يكون القول قول المدعي عليه وسواء في هاتين المستثنين أن يقر له بدين ويرغم الى أجل في القول الأول الدين حال وعليه البيعة الى أجل والقول الثاني أن القول قوله اذا وصل دعواه باقراره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان الشئ في يدين اثنين عبداً كان أو داراً أو غيره فادعى كل واحد منهما كله فهو في الظاهر بينهما نصفان ويكلف كل واحد منهما البيعة على ما في يدي صاحبه فان لم يجد واحد منهما بيعة أحلفنا كل واحد منهما على دعوى صاحبه فأيهما حلف برئ وأيهما نكل رددنا اليين على المدعي فان حلف أخذ وان نكل لم يأخذ شيئاً ودعواه النصف الذي في يد صاحبه كدعواه الكل ليس في يديه منه شيء لأن ما في يد غيره خارج من يديه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقرب كل واحد منهما البيعة على ما في يدي صاحبه ولكل واحد منهما اليين على صاحبه فأيهما حلف برئ وأيهما نكل حبس حتى يحلف وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا نكل عن اليين فضيانه عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ادعى الرجلان البيع قصداً فاعليه واختلاف في الثمن فقال البائع بعتك ألفين وقال المشتري اشتريت منك ألفاً والسلعة قائمة بعينها ولا بيعة بينهما فاعلهما فان حلفا معا فاعلهما السلعة مردودة على البائع وأيهما نكل رددت اليين على المدعي عليه وان نكل المشتري حلف البائع لقديعه بالذي قال ثم لزمته الألفان فان حلف البائع ثم نكل المشتري عن اليين أخذ البائع الألفين لانه قد اجتمع نكول المشتري وعين البائع على دعواه وهكذا ان كان الناكل هو البائع والحالف هو المشتري كانت بيعه بالألف ولو هلكت السلعة تراذاً قيمتها اذا حلفا معا واذا كانت السنة تدل على أنها ما يتصادقان في أن السلعة مبيعة ويختلفان في الثمن فاذا حلفا تراذاً وهما يتصادقان أن أصل البيع كان حلالاً فلا يختلف المسلمون فيما علمت أن ما كان مردوداً لو وجد بعينه في يدي من هو في يديه ففات أن عليه قيمته اذا كان أصله مضموناً ولو جعلنا القول قول المشتري اذا فاتت السلعة كما قد فارقنا السنة ومعنى السنة وليس لأحد فراقهما وقد صار بعض المشركين الى أن يرجع الى هذا القول فقال به وخالف صاحبه فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام أحدهما البيعة على دعواه أعطيناه ببيئته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى رجل أنه نكح امرأة لم أقبل دعواه حتى يقول نكحتنا بولي وشاهدين عدلين ورضاها فاذا قال هذا وانكرت المرأة أحلفناها فان حلفت لم أقض له بها وان نكلت لم أقض له بها بالانكاح حتى يحلف فاذا حلف قضيت له بأنها زوجته وأحلف في النكاح والطلاق وكل دعوى وذلك أني وجدت من حكم الله تبارك وتعالى ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل قضى أن يحلف الزوج والقاذف وتحلف الزوجة المقذوفة ثم دلت السنة على أن الحديث سقط عن الزوج وقد لزمه لولا اليين والاجماع على أن الحديث سقط عن المرأة باليمين والسنة تدل على أن الفرقة

أصابها والقبض الاخذ بالكف كلها * أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة بينهما

وحفصة أو عائشة وحفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشرا * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وسليمان بن يسار أن طلحة كانت تحت ربيعة النخعي فطلقها السنة فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب أو ضرب زوجها بالخففة فضر بات وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها ففرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول وكان خاطباً من الخطاب وان كان دخل بها ففرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول ثم اعتدت من الآخر لم ينكحها أبداً قال

سعد ولها مهرها بما استحل منها * أخبرنا يحيى بن حسان عن جرير عن عطاء بن السائب عن زاذان أبي عمرو عن علي رضي الله عنه أنه قضى في تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما والصداق بما استحل من فرجها وتكمل ما أفدت من عدة الأول وتعتد من الآخر * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله أنه كان يقول لا يصلح للمرأة أن تبيت ليلة واحدة إذا كانت في عدة وفاة أو طلاق إلا في بيتها * أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم أن عائشة كانت تقول اتق الله يا فاطمة فقد علمت في أي شيء كان ذلك * أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فذكر الحديث (٢٣٩) وقال فيه فأتى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها أصحابي فاعتدى عند ابن أم مكتوم فأنه رجل أعمى تضعين ثيابك أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه قال قدمت المدينة فسألت عن أعلم أهلها فدفعني إلى سعيد بن المسيب فسألت عن المستوتة فقال تعتد في بيت زوجها فقلت فأين حديث فاطمة بنت قيس فقال هاه فوصف أنه تعظوظ قال فنتت فاطمة الناس وكان لسانها ذراية فاستطالت على أحائها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد

بينهما على نفى الولد فالحد قتل ونفى الولد نسب فالحد على الرجل عين فوجدت هذا الحكم جامعاً إلا أن تكون الأيمان مستعملة فيما لها فيه حكم ووجدت النبي صلى الله عليه وسلم أمراً للانصار أن يحلفوا ويستحقوا دم صاحبهم فأبو الأيمان فعرض عليهم أيمانهم ودفلاً أعرف حكمي في الدنيا أعظم من حكم القتل والحد والطلاق ولا اختلاف بين الناس في الأيمان في الأموال ووجدت النبي صلى الله عليه وسلم يقول واليمين على المدعى عليه فلا يجوز أن يكون على مدعى عليه دون مدعى عليه إلا بخبر لازم يفرق بينهما وليس فيها خبر لازم يفرق بينهما بل الأخبار اللازمة تجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الوادعت عليه المرأة النكاح وحده كلفت المرأة البينة فإن لم تأت بها أحلف وإن حلف برئ وإن نكل رددت اليمين على المرأة وقتلتها أحلفي فإن حلفت ألزمتها النكاح وهكذا كل شيء ادعاه أحد على أحد من طلاق وقذف ومال وقصاص وغير ذلك من الدعوى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل أن امرأته خالعه بعد أودار وغير ذلك وأنكرت المرأة كلف الزوج البينة فإن جاء بها ألزمتها الخلع وألزمها ما اختلعت به وإن لم تأت بها أحلفها وإن حلفت برئت من أن يأخذ منها ما ادعى ولزمتها الطلاق وكان لا يعلق فيه الرجعة من قبل أنه يقر بطلاق لا يعلق فيه رجعة ويُدعى مظلمة في المال فإن نكلت عن اليمين رددت اليمين على الزوج فإن حلف أخذ ما ادعى أنها خالعه عليه وإن نكل لم أعطه بدعواه شيئاً ولا ينكولها حتى يجتمع مع نكولها عينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى العبد على مال كره أنه أعتقه أو كاتبه وأنكر ذلك مال كره فعلى العبد البينة فإن جاء بها أنفنت به ما شهد له به من عتق أو كتابة وإن لم تأت بها أحلف له مولاه فإن حلف أبطلت دعوى العبد وإن نكل المولى عن اليمين لم أثبت دعوى العبد إلا بان يحلف العبد فإن حلف أثبت دعواه فإن ادعى العبد التدبير فهو في قول من لا يبيع المدبر هكذا في قول من يبيع المدبر هكذا إلا أنه يقال سيد العبد لا يبيع اليمين شيئاً وقل قد رجعت في التدبير ويكون التدبير مردوداً ولو أن مالك العبد قال قد أعتقتك على ألف درهم فأنكر العبد المال وادعى العتق أو أنكر المال والعتق كان للمالك المدعى فإن أقام السيد البينة أخذ العبد بالمال وإن لم يقمها أحلف له العبد وإن حلف برئ من المال وكان حراً في الوجهين لأن المولى يقر بعتقه فيها فإن نكل العبد عن اليمين لم يثبت عليه شيء حتى يحلف مولاه فإن حلف ثبت المال على العبد وإن نكل السيد عن اليمين فلا مال على العبد والعتق ماض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تعلق رجل برجل فقال أنت عبدي وقال المدعى عليه بل أنا حر الأصل فالقول قوله فأصل الناس الحرية حتى تقوم بينة أو يقر بقر وكلف المدعى البينة فإن جاء بها كان العبد رقيقاً وإن أقر العبد له بالرق كان رقيقاً وإن لم تأت بالبينة أحلف له

في بيت ابن أم مكتوم * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم البتة فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم فأرسلت عائشة رضي الله عنها إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقالت اتق الله يا مروان واردد المرأة إلى بيتها فقال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبي وقال مروان في حديث القاسم أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا عليك أن لا تذكر شأن فاطمة فقال إن كان انما بك الشر فحبك ما بين هذين من الشر * أخبرنا مالك عن نافع أن ابنة سعيد بن زيد كانت عند عبد الله فطلقها البتة فخرجت فأنكر ذلك عليها ابن عمر رضي الله عنهما * أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمعه يقول نفقة المطلقة ما لم تحرم فإذا حرم ففان بالمعروف

* أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال قال عطاء ليست المبسوطة الحبلى منه في شيء إلا أن ينفق عليها من أجل الحمل فإذا كانت غير حبلى فلا نفقة لها * أخبرنا يحيى بن حسان عن أبي عوانة عن منصور بن معتمر عن المهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي رضي الله عنه أنه قال في امرأة المفقود أنها لا تزوج * أخبرنا يحيى بن حسان عن هشيم بن بشير عن سيار أبي الحكم عن علي رضي الله عنه في امرأة المفقود إذا قدم وقد تزوجت امرأة هي امرأة أن شاء طلق وإن شاء أسل ولا تخير * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي في مسكن حفصة وكانت طريقه إلى المسجد فكان يسلك الطريق الآخر من أدبار البيوت كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها * أخبرنا مالك (٣٤٠) عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم رجعها

قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فمجد رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم غلقتها ثم قال والله لا أؤيك إلى ولا تخلين أبدا فأنزله الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بعروفا أو تسريح بأحسن فاستقبل الناس الطلاق جديدا من كان منهم طلق ومن لم يطلق (ومن كتاب القرعة والنفقة على الأقارب) * أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عجلان أبي محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامة ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن أبي خداس بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن

العبد فان حلف كان زوا ونكل لم يلزمه الرق حتى يحلف المدعي على رقه فيكون رقيقا له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الأمة مثل العبد سواء وهكذا كل ما عاك إلا في معنى واحد فان رجلا أو امرأة أو كانا معروفين بالحرية فأقر بالرق لم يثبت عليهم ما للرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على الرجل دما أو جراحا دون الدم عدا أو خطا فسواء وعليه الدية فان جاءها قاضيه فان لم يأت بها ولا بما يوجب القسامة في الدم دون الجراح أحلف للمدعي عليه فان حلف برئ وإن نكل عن اليمين لم يلزمه بالنكول شيئا حتى يحلف المدعي فان حلف ألزمت المدعي عليه جميع ما ادعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأيمان الدماء مخالفة جميع الأيمان الدم لا يرأى منه إلا بيمينين أو يمين واحدة إلا لعان فإنه باربعة أيمان والخامسة التعان وسواء النفس والجرح في هذا يقبله بالدي نقصه من نكوله عن اليمين وعن صاحبه المدعي عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وخالفنا بعض الناس رجة الله عليه في هذا فزعم أن كل من ادعى جرحا أو قعا عينين أو قطع يدين ومادون النفس أحلف المدعي عليه فان نكل اقتص منه فقفا عينيه وقطع يديه واقتص منه فيما دون النفس وهكذا كل دعوى عنده سواء وزعم أن في قول النبي صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعي عليه دليل على أنه إذا حلف برئ فان نكل لزمته الدعوى ثم عاد لما احتج به من قول النبي صلى الله عليه وسلم فنقضه في النفس فقال إن ادعى عليه قتل النفس فنكل عن اليمين استعظمت أن أقتله وجبته حتى يقر فأقتله أو يحلف فأبرئه قال مثل هذا في المرأة يلتن زوجهات ونكل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأعله لا يخالف في هذا ما زعم أنه موجود في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نحققه ولم نبطله كان ينبغي إذا فرق بين النفس ومادونهما من الجراح أن يقول لا أحبه إذا نكل عن اليمين ولا أجعل عليه شيئا إذا كان لا يرى النكول حكما وهو على الابتداء لا يجبس المدعي عليه الابينة فان كان للنكول عنده حكم فقد خالفه لأن النكول عنده يلزمه ما نكل عنه وإن لم يكن للنكول حكم في النفس فقد ظلمه بحبسه في قوله لأن أحد لا يجبس أبدا بدعوى صاحبه وخالفه صاحبه وفرض قوله فأحدث قولنا نائبا محالا كقول صاحبه فقال ما عليه حبس وما ينبغي أن يرسل واستعظم الدم ولكن أجعل عليه الدية فجعل عليه دية في العمد وهو لا يجعل في العمد دية أبدا وخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه يخير ولي الدم في القصاص أو الدية ثم يقول ليس فيه إلا القصاص إلا أن يصطلحا فأخذوا لولي الدم ما لا يدعي وأخذ من المدعي عليه ما لا يقر به وأحدث لهم ما من نفسه حكما محالا لا خبرا ولا قياسا وإذا كان يأخذ من الناس في موضع بشاهدين حتى يقتل النفس وأكثر ما أخذ به موضحة من شاهدين أو أقرارا فافرق بين الدم والموضحة وما هو

بالعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق * أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن أبي خداس بن عتبة بن أبي لهب أنه سمع ابن أصغر عباس رضي الله عنهما يقول في الملوك إن اطعموهم مما تاكلون وألبسوهم مما تلبسون * أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كنتي أحدكم خادمة طعامة حره ودخانة فليدعه فليجسه فان أبي فليروغ له لقمة فيناوله إياها أو يعطيه إياها أو كلمة هذا معناها (ومن كتاب الرضاع) * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمر بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وإنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه فلانالم

خفصة من الرضاعة فقلت يا رسول الله لو كان فلان حيا لهما من الرضاعة يدخل علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة * أخبرنا ابن عيينة قال سمعت ابن جدهان قال سمعت ابن المسيب يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله هل لك في بنت عمك بنت حزة فأنها أجل فتاة في قرش فقال أما علمت أن حزمة أختي من الرضاعة وأن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب * أخبرنا الدراودي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في ابنة حزة مثل حديث سفيان * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأة ثمان فأرضعت احداهما غلاما وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج الغلام الجارية فقال لا (٣٤١) القاح واحد * أخبرنا

سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول نزل القرآن بعشر رضعات معلومات يحترمن ثم صيرن الى خمس يحترمن فكان لا يدخل على عائشة الا من استكمل خمس رضعات * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج أن أخته عن أبي هريرة قال لا يحترمن من الرضاع الا ما فتق الأمعاء * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير رضي الله عنه أن

أصغر منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس أو مال فجحد الآخر فإن على المدعي الكفالة اليينة فإن لم تكن له بيينة فعلى المنكر اليين فإن حلف برئ وإن نكل عن اليين ردت اليين على المدعي فإن حلف له ما ادعى عليه وإن نكل سقط عنه غير أن الكفالة بالنفس ضعيفة وقال أبو حنيفة رحمه الله على مدعي الكفالة اليينة فإن لم تكن له بيينة فعلى المنكر اليين فإن حلف برئ وإن نكل لزمت الكفالة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى على رجل أنه أكره بيتا من دار شهر بعشرة وادعى المكثري أنه أكره الدار كلها ذلك الشهر بعشرة فكل واحد منهما مدعى على صاحبه وعلى كل واحد منهما اليينة فإن لم تكن بيينة فعلى كل واحد منهما اليين على دعوى صاحبه فإن أقام كل واحد منهما اليينة على دعواه والشهادة باطلة وبخالفان ويتراذان وإن كان سكن الدار أو بيتا منها فعليه كراهها إلى أيلة بعشرة كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها ولو أقام أحدهما بيينة ولم يقم الآخر أخرت بيينة الذي أقام اليينة وقاله أبو حنيفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الدار كل واحد منهما يقول هي في يدي وأقاما معا على ذلك بيينة جعلتهما نصفين من قبل أنا أن قبلنا اليينة قبلنا بيينة كل واحد منهما على ما في يده وألغينا ما عا في يدي صاحبه فأسقطناها وجعلناها كدار في يدي رجلين ادعى كل واحد منهما كلها فيقضى لكل واحد منهما نصفها ونحلفه إذا ألغينا اليينة على دعوى صاحبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد في يدي رجل فداعاه آخر وأقام اليينة أنه كان في يديه أمس فانه لا تقبل منه اليينة على هذا لانه قد يكون في يديه ما ليس له ولو أقام اليينة أن هذا العبد أخذ هذا منه أو أترع عنه العبد أو اغتصبه منه أو غلبه على العبد وأخذ منه أو شهدوا أنه أرسله في حاجته فاعترضه هذا من الطريق فذهب به أو شهدوا أنه أتى من هذا فأخذه هذا فإن هذه الشهادة جائزة ويقضى له بالعبد فإن لم تكن له بيينة فعلى الذي في يديه العبد اليين فإن حلف برئ وإن نكل عن اليين ردت اليين على المدعي وإن حلف أخذ ما ادعى وإن نكل سقط دعواه وإنما أحلفه على ما ادعى صاحبه « قال أبو يعقوب » رحمه الله تعالى تقبل بيئته ويترك في يديه كما كان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار وغيرهما من المال في يدي رجل فداعاه رجل أو بعضه فقال الذي هو في يديه ليس هذا لائي وهو مالك لفلان ولم يقم بيئته على ذلك وإن كان فلان حاضرا صيره وكان خصما عن نفسه وإن كان فلان غائبا كتب اقراره له وقيل لهذا المدعي أقم اليينة على دعواك والذي هو في يديه ادفع عنه فإن أقام المدعي اليينة عليه قضى له به على الذي هو في يديه وكتب في القضاء اني انما قبلت

(٣١ - الام - سادس) النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أبي حذيفة أن ترضع سالما خمس رضعات يحرم لبنها ففعلت فكانت تراه ابنا * حدثني مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكيفية قال أخبرني عروة بن الزبير أن أبا حذيفة ابن عتبة بن ربيعة وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد كان شهيدا وكان قد تبنى سالما الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وأنكح أبو حذيفة سالما وهو يرى أنه ابنه فأنكحه بنت أخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة ابن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الأولى وهي يومئذ من أفضل أيامي قرش فلما أنزل الله في زيد بن حارثة ما أنزل فقال ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين ومواليكم رد كل واحد من أولاد بني أبيه فإن لم يعلم آباءهم إلى الموالى فجاءت

سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي المديني - قال الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كأنني سألوا ولدا وكان يدخل علي وأنا أفضل وليس لنا البيت واحد فاذن ترى في شأنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم فيما بلغنا أرضعني خمس رضعات فيعمر بلبنها ففعلت وكانت تراه ابنا من الرضاعة فأخذت بذلك عائشة فحين كانت تحب أن يدخل عليهما من الرجال والنساء وأبي سائر أزوج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بذلك الرضاعة أحد من الناس وقلن ما زى الذي أمر به صلى الله عليه وسلم سهيلة بنت سهيل الارخصة في سالم وحده من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل علينا بهذه الرضاعة (٢٤٣) أحد فعلى هذا من الخبر كان أزوج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير

* أخبرنا سفيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر ملك مائة منهم من خير اشتراها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به الى الله فقال حبس الأصل وسبل الثمرة * أخبرنا ابن حبيب القاضي وهو عمر بن حبيب عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال يا رسول الله اني أصبت من خير مالا لم أصب مالا قط أعجب الى منه وأعظم عندي منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست أصله وسبلت ثمرة فتصدق عمر بن الخطاب به ثم حكى صدقه * أخبرنا الثقة أوسعت مروان

بينة فلان المدعي بعد اقرار فلان الذي هو في يديه بأن هذه الدار لفلان ولم يكن فلان المقر له ولا وكيل له حاضرا فقالت البينة لفلان المدعي هذه الدار على ما حكيت في كتابي ويحك شهادة الشهود وقضيت بها على فلان الذي هي في يديه وجعلت فلانا المقر له بها على حجة يستأنفها إذا حضر أو وكيل له استأنف الحكم بينه وبين المقضي له وان أقام الذي هي في يديه البينة أنها لفلان الغائب أو دعه أياها أو أكرامها ياها في قضى على الغائب سمع بيقينه وقضى له وأحلفه لعقبة صاحبه ان ما شهد به شهوده لحق وما خرجت من ملكه بوجه من الوجوه وكتب له في كتاب لقضاء اني سمعت بيقينه وعينه وفلان الذي ذكر أن له الدار غائب لم يحضر ولا وكيل له فإذا حضر جعله خصما وسمع بيقينه ان كانت وأعلم البينة التي شهدت عليه فان جاء بحق أحق من حق المقضي له قضى له به وان لم يأت به أنفذ عليه الحكم الاول وان سأل المحكوم له الاول القاضي أن يحدد له كتابا بالحكم الثاني عند حضرة الخصم كان عليه أن يفعل فيحكي ما قضى به أولا حتى يأتى عليه ثم يحكي أن فلانا حضر وأعدت عليه البينة وسمعت من حجة وبينة ثم يحكي أنها لم يره فيها شيئا وأنه أنفذ عليه الحكم الاول وقطع حجة بالحكم الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في القضاء على الغائب الا واحد من قولين اما لا يقضى لى غائب بدين ولا غيره واما يقضى عليه في الدين وغيره ونحن نرى القضاء عليه بعد الاعذار وقد كتبنا لاعذار في موضع غير هذا وسواء كان اقرار الذي الدار في يديه قبل شهادة الشهود أو بعدها وسواء هذا في جميع الاموال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يد رجل فادعى رجل أنها له وأنه أجرها ليا به وادعى آخر أنها له وأنه أودعها ليا به فكل واحد منهما مدع وعلى كل واحد منهما البينة وان أقاما بينة فانه يقضى بها نصفين وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه « قال الربيع » حفظي عن شافعي أن الشهادتين باطلتان وهو أصح القولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار والعبد في يد رجل فادعى رجل أنها له غصبه ليا به في وقت وأقام بينة لى ذلك وادعى آخر أنه أقر أنه وديعه له في وقت بعد الغصب وأقام على ذلك بينة فانه يقضى به لصاحب الغصب ولا يقضى لصاحب الاقرار بشئ ولا يجوز اقراره فيما غصب من هذا وصاحب الغصب هو المدعي وعليه البينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى رجل أنه اشترى من رجل عبدا وأمة بألف درهم ونقده الثمن وهما في يدي البائع فقال البائع انما بعثت العبد وحده بألف درهم فانهما يتحالفان ويتفاحخان والله أعلم

(باب الدعوى في الميراث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت دار في يد رجل فادعاه رجلان كل واحد منهما يقيم البينة

ابن معاوية يحدث عن عبد الله بن عطاء المديني عن ابن بريدة الاسلمي عن أبيه أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني تصدقت على أي عبد وانها ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجبت صدقتك وهولك غير انك * أخبرني عبي محمد بن علي بن شافع قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسن عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بماله على بني هاشم وبني المطلب وأن عليا تصدق عليهم فأدخل معهم غيرهم * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل فقررت اليه مخبرا وأدم البيت فقال ألم أربمهم فقال ذلك شيء تصدق به على بريرة فقال هولها صدقة وهولها هدية

(ومن كتاب ذكر الله تعالى على غير وضوء والحيض) * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني لأطهر فأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليست بالحضة فإذا أقبلت الحضة فارتكي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاعسلي عنك الدم وصلي * أخبرنا ابراهيم بن محمد حدثني عبد الله بن محمد ابن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عمار بن بن طلحة عن أمه حنة (٢٤٣) بنت جحش قالت كنت أستحاض

حيضة كبيرة شديدة فحُت إلى النبي صلى الله عليه وسلم استفتيه فوجدته في بيت أختي زينب فقلت يا رسول الله اني اليك حاجة وانه لحديث ما منه بد وانى لأستحي منه قال فاهوي بهاتئنا قالت اني امرأة أستحاض حيضة كبيرة شديدة فتأري فيها فقد منعتني الصلاة والصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني أنعت لك الكرسف فانه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم فتلججي قالت هو أكثر من ذلك قال فتأخذي ثوبا قالت هو أكثر من ذلك انما أئجج نجحا قال النبي صلى الله عليه وسلم سأمرنك بأمرين أحدهما ففعلت أخرنك من الآخر فان قويت عليهما فانت

على أنها له من وقت كذا إلى وقت كذا وأنه ورثها عن أبيه في وقت كذا حتى يحيط العلم أن إحدى البينتين كاذبة بغير عنبها فهذا مثل الشهادة على التناج فن زعم في التناج أنه يبطل البينتين لأن احدهما كاذبة بالاحاطة ولا نعرفها ويجعل التناج الذي هي في يديه لا بطل البينة لأبطل هاتين البينتين وأقر الدارق في يدى صاحبهما ومن زعم أنه يحق البينة التي معها السبب الأقوى فيجعل كينونة التناج في يدى صاحبهما بسبب أقوى في هذا قولان أحدهما أن تكون بينهما نصفين والآخر أن يقرع بينهما فأيهما خرجت القرعة له كانت له كلها ولو كانت البينة شهدت على وقتين مختلفين لم يكن فيه إلا أن يقرع بينهما وتكون الدارق بينهما نصفين لانه قد يمكن في هذا أن تكون البينتان صادقتين وكل ما أمكن أن تكون البينتان صادقتين فيه مما ليس في يدى المدعين هكذا وكل ما لم يمكن إلا أن تكون إحدى البينتين كاذبة فكالمسئلة الاولى وسواء هذا في كل شيء ادعى وبأى ملك ادعى الميراث وغيره في ذلك سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أمه في يدى رجل فادعاهما رجل أنها كانت لأبيه وأقام بينة أن أباه مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره وأقام آخر بينة أنه اشتراها من أبي هذا ونفقه الثمن فانه يقضو بها المشتري وشهادة الشراء تنقض شهادة الميراث وهكذا لو شهدوا على صدقة مقبوضة من الميت في صحته أو هبة أو نخل أو بعتية أو عري من قبل أن شهود الميراث فديكونون صادقين على الظاهر أن يعلموا الميت مالكا ولا يعلمونها خرجت من يديه فيسعهم على هذا الشهادة ولو توفوا فشهدوا أنها مالكة وأنهم لا يعلمونها خرجت من يديه حتى مات كان أحب إلى وان كانت الشهادة فيه على البت فهى على العلم وليس هؤلاء يخالفون شهود الشراء ولا الصدقة شهود الشراء والصدقة يشهدون على أن الميت أخرجهما في حياته إلى هذا فليس بينهم اختلاف إلا أنه خفي على هؤلاء ما علم هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت دار أو أرض أو بستان أو قرية في يدى رجل وادعى رجل أنها له وأقام بينة أنها لأبيه ولم يشهدوا أنه مات وتركها ميراثا فانه لا يقضى له ولا تنفذ هذه الشهادة إلا أن يشهدوا أنها لم تزل لأبيه حتى مات وان لم يذكروا أنه تركها ميراثا وكذلك لو شهدوا أنها كانت لجدته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدارق في يدى رجل فأقام رجل شاهدين أن أباه مات وتركها ميراثا فأقام آخر شاهدين أن أباهما المدعى تزوج عليها أم هذا وان أمه فلانة ماتت وتركها ميراثا فانه يقضى بها لابن المرأة لان الرجل قد خرج منها حيث تزوج عليها وهذا مثل خروجها منها بالبيع وشهادة النساء في ملك الاموال كلها مع شهادة الرجال جائزة ولا تجوز على أن فلانا مات وترك فلانا وفلانا لا وارث له غيرهما من قبل أن هذا ثبت نسبا وشهادتهن لا تجوز إلا في الآلهة والحضرة وما لا يراه الرجال من أمر النساء

أعلم قال لها انما هي ركضة من ركضات الشيطان فتحيض ستة أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلى حتى إذا رأت أنك قد طهرت واستيقنت فصلى أربعين ركعة أو ثلثا أو عشرين ليلة أو أيامها وصوى فانه يجزئك وكذلك افعلى في كل شهر كاحيض النساء وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن * أخبرنا مالك عن نافع مولى ابن عمر عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهرق الدم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عند الليالي والأيام التي كانت تحيض من الشهر قل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ولتستنفر بثوب ثم تلصق * أخبرنا ابن عيينة قال أخبرني الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت سبع سنين فسألت رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال انما هو عرق وليست بالحيضة وأمرها أن تقتل وتصلى فكانت تقتل لكل صلاة وتجلس في المكنى فلعن
 الدم أخبرني ابن علية عن الجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال قرء المرأة أو قرء حيض المرأة ثلاث
 أو أربع حتى انتهى إلى عشرة قال الشافعي رضي الله عنه قال لي ابن علية الجلد أعراي لا يعرف الحديث * أخبرنا إبراهيم بن محمد أخبرني
 محمد بن عثمان عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثوب يصيبه دم
 الحيض فقال تحته ثم تفرصه بالماء ثم تصلي فيه (ومن كتاب قال أهل البقي) * أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن طلحة
 ابن عبد الله بن عوف عن سعيد (٢٤٤) بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله

فهو شهيد * أخبرنا

إبراهيم بن محمد عن

جعفر بن محمد عن أبيه

أن عليا رضي الله عنه

قال في ابن ملجم بعد

ما ضربه أطعموه

واسقوه وأحسنوا إيساره

فإن عشت فأنا ولي دمي

أعفوا إن شئت وإن

شئت استقدت وإن

مت فقتلتموه فلا تمثلوا

(ومن كتاب قتال

المشركين)

* أخبرنا سفيان

عن الزهري عن ابن

كعب بن مالك عن عمه

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم نهى الذين

بعث إلى ابن أبي الحقيق

عن قتل النساء والولدان

* أخبرنا سفيان عن

الزهري عن عبد الله

يعني ابن عبد الله عن

ابن عباس عن الصعب

ابن جثامة الليثي رضي

الله عنه أن النبي صلى

(باب الشهادة على الشهادة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان على شهادة رجلين فقد رأيت كثيرا من الحكام والمفتين
 يحجزه فن أجازه فينبغي أن يكون من حجة أن يقول ليسا بشاهدين على شهادة أنفسهما وإنما يشهدان على
 شهادة رجلين فهما رجلان كل واحد منهما على رجل ورجل وأدل من هذا على امرئ كأنه يشبه أن يجوز
 أن يقول رجل ألا ترى أنهما لو شهدا على شهادة رجلين أن هذا المملوك لهذا الرجل بعينه وشهدا على شهادة
 رجلين آخرين أن هذا المملوك بعينه لا خير غيره لم يكونا شاهدين زور وإنما أدبا قول غيرهما ولو كانا
 شاهدين على الأصل كانا شاهدين زور وقد سمعت من يقول لا أقبل على رجل الشهادة رجلين وعلى آخر
 شهادة آخرين غيرهما ومن قال هذا ينبغي أن يكون من حجة أن يقول أنا أقبهما مقام الشاهد ففلم
 يكن لهما أكثر من حكمه فهو لو شهد مرتين على شيء واحد لم يكن الامرة فكذلك إذا شهدا هما على
 الآخر لم يكن الامرة فلا تجوز شهادةتهما وينبغي أن يقول من قال هذا انهما إنما كانا غير محررين
 في شهادتهما على أربعة مختفين لهما لم يشهدا على العيان وهما لا يقومان الامقام من شهدا على شهادته
 فلا يجوز أن يقوم اثنان الامقام واحد اذ لم يجز أن يجوز على الواحد الا اثنان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ولا يجوز على شهادة المرأة الا رجلان ولا يجوز عليهما رجل وامرأتان لان هذا ليس بمال (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فإذا كانت دار في يدي رجل فأقام رجل عليها بينة أن أباه مات وتر كهاميرا ثاولم يشهدوا على الورثة
 ولا يعرفونهم فإن القاضي يكلف الورثة البينة أنهم أولاد فلان بأعيانهم وأنهم لا يعلمون له وارثا غيرهم فإن
 أقاموا البينة على ذلك دفع الدار إليهم وإن لم يقيموا البينة على ذلك وقف الدار أدا حتى يأتوا ببينة أنهم ورثته
 لا وارث له غيرهم ولا يؤخذ من الوارث كقيل بشيء مما يدفع إليه بعد أن يستحقه ولو أخذته منه أخذته
 ممن قضيت له على آخر بدار أو عبيد وأخذته ممن قضيت له على رجل بدين وعن حكمت له بحكم ما كان وقاله
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل وأدعاها آخر
 وأقام بينة أن أباه مات وتر كهاميرا ثامنذسنة لا يعلمون له وارثا غيره وأقام الذي هي في يديه البينة أن أباه مات
 وتر كهاميرا ثامنذسنة فأنها الذي هي في يديه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أقضى بها للمدعى (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن الذي في يديه الدار أقر أن الدار كانت لأبي المدعى وأن أباه اشتراها منه ونفقه
 الثمن وأقام على ذلك بينة قبل منه ذلك لان الدار في يديه وهو أقوى سببا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى مثله الا
 أنه يجعله المدعى في هذه الميزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام رجل عليها

الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم هم منهم وربما قال سفيان في الحديث هم من آبائهم * أخبرنا عمر بن حبيب عن عبد الله بن عون أن نافعا كتب إليه يخبره أن ابن

عمر أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون في نعيمهم بالمربيع فقتل المقاتلة وسبي الذرية * أخبرنا

سفيان عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من قرمن ثلاثة فلم يفر ومن قرمن اثنين فقد فر * أخبرنا أبو نؤمة عن

موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير * أخبرنا إبراهيم بن سعد

عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سراتي لوى * حريق بالبصرة مستطير

* أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فافوقها بغير حقها سأله الله عز وجل عن قتله قيل يا رسول الله وما حقها قال أن يذبحها لها كلها ولا يقطع رأسها فبري بها • أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر عن أبيه عن علي بن الحسين قال لا والله ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد أهل الفلاح على قطع أيديهم وأرجلهم (ومن كتاب الاسارى والغلول وغيره) * أخبرنا قتيب بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا رضي الله عنه (٣٤٥) يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

أنا والزبير والمقداد فقال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها طعينة معها كتاب فخر جنانا عدى بنا خلفنا فاذا نحن بطعينة فقلنا أخرجى الكتاب فقالت ما معى كتاب فقلنا لها لتخرجن الكتاب أو لنلقين الشيا فأخرجته من عقاصها فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من حاطب بن أبى بلتعقة إلى ناس من المشركين ممن بمكة يخبر ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا حاطب قال لا تفعل على أنى كنت امرأ مصلقا فاني قريش ولم أكن من أنفسها وكان من معي من المهاجرين لهم قمرايات يحمون بها قراباتهم ولم يكن لي بمكة قرابة فأحببت إذ فاتني

البينة أن أباه مات وتركه ميراثه ولا خوية فلان وفلان لا يعلمون له وارثا غيرهم واخوته كلهم غيب غيرهم فان الدار تخرج من يدي الذي هي في يديه وتصير ميراثا ويدفع الى الحاضر من الورثة حصته فان كان للغائب من الورثة وكلاء دفع اليهم حق من هم وكلاؤه والاوقفت أنصباؤهم من الدار وأكريت لهم حتى يحضروا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدفع الى الحاضر حقه وتترك بقية الدار في يدي الذي كانت الدار في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدي ورثة وواحد منهم غائب فادعى رجل أنه اشترى نصيب ذلك الغائب فن قال لا يقضى على الغائب فانه لا يقبل منه بينته وخصمه غائب وليس أحد من هؤلاء الورثة يخصمه وان كانوا كلهم مقرر بنصيب الغائب أنه له ومن قضى على الغائب قضى للمشتري بينته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى على غائب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه فادعى الم أن أباه مات وتركه ميراثه لا وارث له غيره وادعى ابن الأخ أن أباه مات وتركه ميراثه لا وارث له غيره فان لم يكن لواحد منهما بينة فانه يقضى بهما بينهما نصفين (قال) واذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه فقال الم هي بين والدي وأخى نصفان وأقر ابن الأخ بذلك وأقام الم البينة أن أباه مات قبل أبيه فورثه أبوه وأنه لا وارث له غيرهما مات أبوه فورثه هو لا وارث له غيره وأقام ابن الأخ البينة أن الجد مات قبل أخيه وأنه ورثه ابناه أحدهما أو ابن الأخ والآخر الم الباقي ولا وارث له غيرهما مات أبوه فورثه هو لا وارث له غيره فن ذهب الى أن تلغى البينة اذا كانت لا تكون الا أن يكذب بعضها بعضا ألغى هذه البينة وجعل هذه الدار على ما أقرها بالبينتين وورث ورثتهما الأحياء والأموال لانه يجعل أصل الملك لمن أقر له به ومن ذهب الى أن يقرع بينهما أقرع بينهما فأخرج سهمه قضى له بما شهد به شهوده وألغى شهود صاحبه ومن ذهب الى أن يقبل من كل واحد منهما البينة عما في يده ويلغيها عما في يدي صاحبه قبلها ثم أثبت النصفين على أصل ما أقر به وأثبت لكل واحد منهما النصف وورث كل واحد منهما من ورثة كان حيا يوم هذا أو ميتا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أقضى في هذه نصيب كل واحد منهما لورثته الأحياء ولا ترث الأموات من ذلك شيئا فأقضى بنصف الدار لابن الأخ وبنصف الدار للم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وترك أختا ليه وأمه فعرفه القاضي أو شهد به بذلك شهوده ولا يعلم الشهود ولا القاضي أن له وارثا غيره ليس أكثر من علم النسب فان القاضي لا يدفع اليه شيئا لانه قد يكون أخوا ولا يكون وارثا ولو كان مكان الأخ ابن فشهد الشهود أن هذا ابنه ولم يشهدوا على عدد الورثة ولا على أنه وارثه لا وارث له غيره وقف القاضي ماله وتلوم به وسأل عن البلدان التي وطئها هل له فيها ولد فاذ بلغ الغاية التي لو كان له فيها ولد لعرفه وادعى الابن أن لا وارث له غيره دفع اليه المال كله ولا يدفعه الابن بأخذه ضيانه بعد المال وحكاية أنه

ذلك أن اتخذ عندهم يدا والله ما فعلته شكافي ديني ولا رضا بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد برا وما يدريك ان الله اطاع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وزلت يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالموثة • أخبرنا الثقفى عن جندب عن أنس رضي الله عنه قال حاصرنا نستر فقلز الهرمز ان على حكم عمر رضي الله عنه فقدمت به على عمر فلما اتينا اليه قال له عمر تكلم قال كلام حتى أوكلام ميت قال تكلم لا بأس قال إنا وياكم معاشر العرب ما خلى الله بيننا وبينكم كنا نتعبدكم ونقتلكم ونغصبكم فلما كان الله معكم لم يكن لنا يدان فقال عمر ما تقول فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدى عدوا كثيرا وشوكة شديدة فان قتله يأس القوم من

الحياة ويكون أشد لشوكتهم فقال عمر أستحي قاتل البراء بن مالك ومجزة بن ثور فلما خشيت أن يقتله قلت ليس إلى قتله سبيل قد قلت له تكلم
 لا بأس فقال عمر رضي الله عنه ارتشيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشيت ولا أصبت منه قال لتأني على ما شهدت به بغيرك أولاً بدأ
 بعقوبتك قال فخرجت فلقيت الزبير بن العوام فشهد معي وأمسك عمر وأسلم وفرض له * أخبرني الثقي عن جید عن موسى بن أنس عن
 أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب سأله إذا حضرتم المدينة كيف تصنعون قال نبعث الرجل إلى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال أرايت
 أن رمي بحجر قال إذا يقتل قال فلا تفعلوا فالذي نفسي بيده ما يسرني أن تفتحوا مدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم
 * أخبرنا سفيان عن يزيد بن خصيفة (٢٠٦) عن السائب بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم طاهر يوم أحد بين درعين

لم يقض له إلا بأنه لم يجده وارثاً غيره فإذا جاء وارث أخذ الضمناء بأدخال الوارث عليه بقدر حقه وإن كان
 مكان الابن أو معه زوجة أعطاهاربع الثمن ولا يعطيها أباه حتى يشهد الشهود أن زوجهم مات وهي له زوجة
 ولا يعلمونه فارقتها وانما فرق بينهما وبين الابن أن ميراثها محدود إلا كثر محدود الأقل فالأقل ربع الثمن
 والأكثر ربع وميراث الابن غير محدود الأقل محدود إلا كثر فالأكثر الكل والأقل لا يوقف عليه أبداً إلا
 بعد الورثة وقد يكثر ون يقولون

(باب شهادة أهل الذمة في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادة أحد خالف الأحرار البالغين المسلمين على شيء من الدنيا لأن
 الله تبارك وتعالى قال ممن ترضون من الشهداء ولا رضائي أحد خالف الإسلام وقال الله تبارك وتعالى
 وأشهدوا ذوي عدل منكم ومنا المسلمون وليس منامن خالف الإسلام ولو كان رجل يعرف بالنصرانية
 فمات وترك ابنين أحدهما مسلم والآخر نصراني فادعى النصراني أن أباه مات نصرانياً وادعى المسلم أن أباه
 أسلم قبل أن يموت وقامت البيعة أن لا وارث للميت غيرهما ولم تشهد على إسلامه ولا كفره غير الكفر الأول
 فهو على الأصل وميراثه للنصراني حتى يعلم له إسلامه ولو أقام جميعاً البيعة وأقام النصراني شاهدين مسلمين
 أنه أباه مات نصرانياً والمسلم شاهدين نصرانيين أن أباه أسلم قبل أن يموت والميراث للنصراني الذي شهد له
 المسلمان ولا شهادة للنصرانيين ولو كان الشهود جميعاً مسلمين صلى الله عليه ومن أبطل البيعة إذا كانت
 لا تكون إلا أن يكذب بعضها بعضاً جعل الميراث للنصراني وأقره على الأصل ومن رأى أن يقرع بينهما
 أقرع ورجع الميراث للذي خرجت قرعته ومن رأى أن يقسم الشيء إذا تكافت عليه البيعة دخلت عليه
 في هذا شاعة وقسمه بينهما فأما الصلاة عليه فليست من الميراث إنما صلى عليه بالاشكال على نية أنه مسلم
 كما صلى عليه لو اختلط بالمسلمين موت ولم يعرف على نية أنه مسلم « قال الربيع » وفيه قول آخر أن
 الشهود أن كانوا جميعاً مسلمين فشهدوا أن مات مسلماً وشهدوا أن مات نصرانياً ولم تعلم أي شيء كان
 أصل دينه فإن الميراث موقوف عليهما حتى يصطلحا فيه لانهما يقرآن أن المال كان لأبهما وأحدهما مسلم
 والآخر كافر فقي قسمناه بينهما كنا قد ورثنا كافر من مسلم أو مسلماً من كافر فلما أحاط العلم أن هذا المال
 لا يكون إلا لواحد ولا يعرف الواحد وقفناه أبداً حتى يصطلحا فيه وهذا القول معنى قول الشافعي في موضع
 آخر « قال الربيع » قال مالك يقسم المال بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في

* أخبرنا عبد الوهاب
 الثقي عن جید عن
 أنس رضي الله عنه
 قال سار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 إلى خيبر فاتته الهبالا
 وكان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إذا طرق
 قوماً لم يفر عليهم حتى
 يصبح فإن سمع أذاً ما
 أمسك وإن لم يكونوا
 يصلون أغار عليهم حين
 يصبح فلما أصبح ركب
 وركب المسلمون وخرج
 أهل القرية ومعهم
 مكاتلهم ومساحيمهم
 فلما رأوا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قالوا محمد
 والخبيس فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 الله أكبر خربت خيبر
 أنا ذا نزلنا بساحة قوم
 فيه صباح المنذرين
 قال أنس وإني لردف
 أي طلحة وإن قدح
 لثمس قدم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

* أخبرنا الثقي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال أسر أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عقيل فأوثقوه فطرحوه في الحرة فتر بد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه وأقال أي عليه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو على جدار ويحتمه قطيفة فناده يا محمد يا محمد فأناه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال فيم أخذت وفيم
 أخذت سابقة الحاج قال أخذت بجريرة خلفائكم ثقيف وكانت ثقيف أسرت رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتر كه مضى
 فناده يا محمد يا محمد فرجده رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فرجع إليه فقال ما شأنك قال إني مسلم فقال لو قلتها وأنت تلك أمرك أظلمت
 كل الصلاح قال فتر كه مضى فناده يا محمد يا محمد فرجع إليه فقال إني جاني فأتعني قال وأحسبه قال وإن عطشان فأسقني قال هذه

ما حلت ففقداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين اللذين أسرتهما ثقيف وأخذنا قته تلك * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أبي
عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال سئيت امرأة من الانصار وكانت النافقة قد أصيبت قبلها قال الشافعي رضي الله عنه كأنه
يعني ناقة انتبى صلى الله عليه وسلم لان آخر الحديث يدل على ذلك قال عمران بن حصين فكانت تكون فيهم وكانوا يجيئون بالنم الم - م
وانفلت ذات ليلة من الوثاق فأتت الابل فجعلت كلما أتت بعيراً منها فستة رغا فتتركه حتى أتت تلك النافقة فستها فلم ترع وهي ناقة هيدة
فقد عدت في عجزها ثم صاحت بها فانطلقت وطلبت من ابنتها فلم يقدر عليها فجعلت لله عليها ان الله أنجهاها عليها لتخبرها فلما قدمت عرفوا
النافقة وقالوا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انها قد جعلت لله عليها (٢٤٧) لتخبرها فقالوا والله لا نتحررها
حتى تؤذن رسول الله

صلى الله عليه وسلم فأتوه
فأخبروه ان فلانة قد
جاءت على ناقك وأنها
قد جعلت لله عليها
ان أنجهاها الله عليها
لتخبرها فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
سبحان الله بشما جزتها
ان أنجهاها الله عليها
لتخبرها لا وفاء لندركي
معصية الله ولا وفاء
لندركي فيما لا علك العبد
أوقال ابن آدم * أخبرنا
حاتم بن اسمعيل عن جعفر
يعني ابن محمد عن أبيه
عن يزيد بن هرمزان
نجدته كتب الى ابن
عباس يسأله عن خلال
فقال ابن عباس ان
ناس يقولون ان ابن
عباس بكاتب الحرورية
ولولا اني أخاف أن
أكتب علماء أكتب
اليه فكتب نجدة اليه
أما بعد فأخبرني هل

بدي رجلين مسلمين فأقرا جميعاً أن أباهما مات وتركهما ميراثاً وقال أحدهما كنت مسلماً وكان أبي مسلماً
وقال الآخر كنت أنا أيضاً مسلماً وكذبه الآخر وقال كنت أنت كافراً وأسلمت أنت بعد موت أبي وقال هو
بل أسلمت قبل موت أبي وأقر أن أخاه كان مسلماً قبل موت أبيه فان الميراث للسلم الذي يجمع عليه ويكون على
الآخر البينة أنه أسلم قبل موت أبيه وكذلك لو كانا عبادين فقال أحدهما لأخيه أعتقت بعد موت أبيك وقال
الآخر بل أعتقت قبل موت أبي أو أنت جميعاً فقال الآخر أما أنا فقد أعتقت قبل موت أبي وأما أنت
فأعتقت بعد موت أبيك فال ميراث للذي يجمع على عتقه وعلى الآخر البينة وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى
عنه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي ذمي فادعى مسلم أن أباه مات وتركه
ميراثاً لا يعلمون له وارثاً غيره وأقام على ذلك بينة من أهل الذمة وادعى فيها ذمي مثل ذلك وأقام بينة من أهل
الذمة فان الدار للذي هي في يده ولا يقضي بها لمن ادعاهما بشهادة أهل الذمة ويحلف الذي الدار في يده للذي
ادعاه ومن كانت بينته من المسلمين قضيت له بالدار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي
ورثة فقالت امرأة الميت وهي مسلمة زوجه مسلم مات وهو مسلم وقال ولده وهم كبار كفار بل مات أبونا
كافراً وجاء أخوا الزوج مسلماً وقال بل مات أخي مسلماً وادعى الميراث والمرأة مقررة بأنه أخوه وأنه مسلم فان
كان الميت معروفاً بالاسلام فهو مسلم وميراثه ميراث مسلم وان كان الميت معروفاً بالكفر كان كافراً وان كان
غير معروف بالاسلام ولا بالكفر كان الميراث موقوفاً حتى يعرف اسلامه من كفره بينة تقوم عليه (قال
الشافعي) وإذا مات المسلم وله امرأة فقالت كنت أمة فأعتقت قبل أن يموت أو ذمية فأسلمت قبل أن يموت
أوقامت عنهما بينة بأنها كانت أمة أو ذمية وادعت العتق والاسلام قبل أن يموت الزوج فأنكر ذلك
الورثة وقالوا انما كان العتق والاسلام بعد موته فالقول قول الورثة وعلى المرأة البينة اذا عرفت بحال
فهى من أهلها حتى تقوم البينة على خلافها ولو كانت المسئلة بحالها فقال الورثة كنت ذمية أو أمة
ثم أسلمت أو أعتقت بعد موته فقالت لم أزل مسلمة حرة كان القول قولها لانها الآن حرة مسلمة فلا يقضي
عليها بخلاف ذلك الا بينة تقوم أو أقرار منها وهكذا الاصل في العلم كله لا يختلف فيه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو أقرت المرأة بأن زوجها طلقها طلقاً واحدة في صحته وانقضت عدتها ثم قالت راجعني
قبل أن يموت وقال الورثة لم يراجعك فالقول قول الورثة لانها قد أقرت أنها خارجة وادعت الدخول في ملكه
فلا تدخل في ملكه الا بينة تقوم ولو كانت المسئلة بحالها وقالت لم تنقض عدتي وقال الورثة قد انقضت
كانه القول قولها

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومتى
ينقض يثم اليتيم وعن الخمس لمن هو فكتب اليه ابن عباس رضي الله عنهما انك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يغزو بالنساء وقد كان يغزو بهن فيدوين المرضي ويحذين من الغنيمة وأما السهم فلم يضرب لهن بسهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
يقتل الولدان فلا تقتلهم الا أن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي الذي قتل فتميز بين المؤمن والكافر فقتل الكافر وتدع المؤمن وكتبت
مضى ينقض يثم اليتيم ولعمري ان الرجل لتشيب لحمة وانه لضعيف لا خذض عيف الاعطاء فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس
فقد ذهب عنه اليتيم وكتبت تسألني عن الخمس وأنا كنا نقول هولنا فاني ذلك علينا قومنا فصرنا عليه * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى

ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرق وهي البويرة * أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل وهان على سراة بني لؤي * حرق بالبويرة مستطير

* أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغير صبا على أهل أبي وأحرق * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الخيار أن رجلا سار (٢٤٨) رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو

(باب الدعوى بين احدهما في وقت قبل وقت صاحبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد في يد رجل فأقام الرجل البينة أنه له منذ سنتين وأقام الذي هو في يده البينة أنه له منذ سنة فهو للذي هو في يده والوقت الاول والوقت الآخر سواء وكذلك لو كان في أيديهما فأقاما جميعا البينة على الملك انما أنظر الى الحال التي يتنازعان فيها فإذا شهدا جميعا في ثلاث الحال أنهما مالكان لم أنظر الى قديم الملك وحديثه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي التي في يده وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي للدعي ولا أقبل من الذي هي في يده البينة وقال الشافعي وإذا كانت أمة في يد رجل وادعى رجل أنها له منذ سنة وأقام على ذلك بيته وادعى الذي هي في يده أنها في يده منذ سنتين وأقام البينة أنها في يده منذ سنتين ولم يشهدوا أنها له فاني أقضي بها للدعي وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يد رجل فأقام رجل البينة أنها له منذ عشرين سنين فنظر الحاكم في سن الدابة فإذا هو ثلاث سنين فإنه لا يقبل بيته الذي أقام أنها له منذ عشرين سنين وقاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا كانت الدار في يد رجل وادعاه رجل فأقام البينة أنها له منذ سنة وأقام الآخر البينة أنه اشتراها من الذي ادعى منذ سنتين وهو يومئذ علكها فاني أقضي بها لصاحب الشراء من قبل أني أجعلها ملكا له فأخرجها من يدي الذي هي في يده فإذا جعلته ملكا أخرت عليه بيع ما علك وليس في شهادتهم أنها له منذ سنة ما يبطل أنها له منذ سنتين أو أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا أنه باعها بثمن مسمى وقبض المشتري الدار ولم يشهدوا أنه علكها فاني أقضي بها لصاحب الشراء وان لم يشهدوا على قبض الدار أخرت شهادتهم وجعلت له الشراء وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أجيز له شهادتهم إذا شهدوا أن المشتري قبض الدار وان لم يشهدوا على القبض لم أخر شهادتهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أرض في يد رجل يقال له عبد الله فأقام آخر يقول له عبد الملك البينة أنه اشتراها من رجل يقال له عبد الرحمن بثمن مسمى ونقده الثمن فإنه لا تقبل بيته على هذا حتى يشهدوا أن عبد الرحمن باعها وهو يومئذ علكها فان شهدوا أنها أرض هذا المدعي اشتراها من فلان بثمن مسمى ونقده الثمن كان هذا جائزا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهدوا أنه اشتري شيئا من رجل ولم يقولوا ان البائع كان يملكه حين باعه لم أخر شهادتهم ولو لم يشهدوا أنها المشتري وشهدوا أنها البائع باعها من هذا وهو علكها بثمن مسمى وقبض الثمن ولم يذكر أو

عليه وسلم فاذا هو يستأمره في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس يشهد أن لا اله الا الله قال بلى ولا شهادة له قال أليس يصلي قال بلى ولا صلاة له فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أسامة ابن زيد قال شهدت من نفاق عبد الله بن أبي ثلاث مجالس * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب ابن أبي تيمية عن عكرمة قال لما بلغ ابن عباس أن عليا رضي الله عنه حرق المرتدين أو الرنادقة قال لو كنت أنالهم أحرقتهم ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه ولم أحرقتهم

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله * أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غير دينه فاضر بواضعه * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قال قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل من قبل أبي موسى فسأله عن الناس فأخبره ثم قال هل كان فيكم من مغربة خبر فقال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فما فعلتم به قال قدمناه ففرض بنا عذبه فقال عمر رضي الله عنه فهل حبستموه ثلاثا وأطعتموه كل يوم غيفا واستبتموه له ليتوب ويراجع أم والله اللهم اني لم أحضر ولم أمر ولم أرض اذ بلغني * أخبرنا الشافعي أنه قال لبعض من ساطره قال فقلت له روى الثقي وهو ثقة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالبين

مع الشاهد (ومن كتاب قسم النوى) * أخبرنا الشافعي قال سمعت ابن عيينة يحدث عن الزهري أنه سمع مالك بن أوس بن الحدثان يقول سمعت عمر بن الخطاب والعباس وعلي بن أبي طالب يختصمان إليه في أموال النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضي الله عنه كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالدا دون المسلمين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق منها على أهله نفقة سنة فافضل جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فولها أبو بكر الصديق عثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وليتها عثل ما وليها به رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم سألتماني أن أوليكها فوالتكها على أن تعمل فيه عثل ما وليها به رسول (٢٤٩) الله صلى الله عليه وسلم ثم وليها به أبو بكر ثم وليها به فختماني

أنه يملكها وقضاهما أنه أجزت ذلك وإذا لم يشهدوا أن البائع باعها وهو يملكها ولم يشهدوا أنها للثمن ولم يشهدوا على القبض لم أقبل شهادتهم على شيء من ذلك وما قبلت به شهادتهم وقضيت به للمسلمين فقدم البائع فذكر جعلته على حجة فيه وأعدت عليه نسخة ما شهد به عليه وأطردته حرجهم كما أضع به في الابتداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يدي رجل فأقام البينة أنها له وأقام رجل أجني بيته أنها له فهي للذي هي في يديه وسواء أقام الذي هي في يديه بيته على أنها له عير أو شراء أو غير ذلك من الملك أو لم يقيمها أو أقام البينة على وقت أول يقيمها وسواء أقام الأجني البينة على ملك أقدم من ملك هذا أو أحدث أومعه أو لم يقيمها إنما أنظر إلى الشهود حين يشهدون فأجعلها للذي هو أحق في تلك الحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجلين فأقام أحدهم البينة أنها كلها له منذ سنة والآخر البينة أن له كلها منذ سنتين فهي بينهما نصفان أقبل بيته كل واحد منهما على ما في يده وأطرحها عما في يده غيره إذا شهد شهوده بخلافها « قال أبو يعقوب » يقضى به الأقدمهما ملكا كلها « قال الربيع » هي بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو أقام أحدهما البينة على أن له نصفها أو ثلثها أو أقام الآخر البينة أن له كلها جعلت ما شهد به شهود الذين شهدوا على أقل من النصف له وما بقي من الدار للآخر وهكذا الأمانة وما سواها

(باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كانت الدار في يدي رجل فادعى رجل أنه اشتراها بعائة درهم ونقده الثمن وادعى الآخر أنه اشتراها منه بمائتي درهم ونقده الثمن ولم توفت واحدة من البينتين وقتا فإن كل واحد منهما بالخيار شاء أخذ نصفها نصف الثمن الذي سعى شهوده ويرجع على البائع بنصفه فإذا اختار البيع فهو جاز له ما فإن اختار أحدهما البيع واختار الآخر الرد للذي اختار نصفها بنصف الثمن ولا يكون له كلها إذا وقع الخيار من الحماكم « قال الربيع » وفيه قول آخر أن البيع كله مفدوخ بعد الأيمان إذا لم يعرف أيهما أول ويرجع إلى صاحبه الأول فن أقوله المالك بأنه باعه أولا فهو للذي باعه أولا وهو قياس قول الشافعي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي رجل أو العبد أو الأرض أو الدابة أو الأمانة أو الثوب فأقام رجل البينة أنه اشتراها من فلان وهو يملكه بثمن مسمى ونقده الثمن فادعى الآخر أنه اشتراه من رجل وهو يملكه بثمن مسمى ونقده الثمن وأقام على ذلك بيته فانه يقضى بالثوب للذي هو في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الثوب في يدي رجل فأقام رجلا ن عليه البينة كل واحد منهما يقيم

ولكن أخبرني ٤٠٠
ابن دينار عن الزهري
قلت كما قصت قال
نعم * أخبرنا مالك
عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
لا يقنسمن ورثتي
دينارا ما تركت بعد
نفقة أهلي ومؤنة عاملي
فهو صدقة * أخبرنا

(٣٣ - الام - سادس) سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عثل مينا * أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو جاءني مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأتها فناء أبابكر فأعطاني حين جاءه « قال الربيع » بقية الحديث حدثني غير الشافعي رضي الله عنه من قوله قال لو جاءني أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سريه فيها عبد الله بن عمر فبل نجد فغنموا إبلا كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيرا وأحد عشر بعيرا ثم نفوا بعير بعيرا * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن أي قلابه عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى رجلا برجلين * أخبرنا الثقة من أصحابنا

عن ابن أبي الأزرق الواسطي عن عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب الفرس بسهمين وللفارس بسهم * أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في المقعر بأربعة أسهم سهم له وسهمين لفرسه وسهم في ذوى القربى قال الشافعي رضي الله عنه يعني والله أعلم بسهم ذوى القربى سهم صفة أمه وقد شك سفيان أحفظه عن هشام عن يحيى سمعنا ولم يشك سفيان أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره من حفظ عن هشام * أخبرنا مطرف بن مازن عن مهران بن راشد عن ابن شهاب قال أخبرني محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى (٢٥٠) بين بني هاشم وبني المطلب أتيت أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء

أخواننا من بني هاشم لانكر فضلهم لمكانك الذي وضعك الله به منهم أرايت اخواننا من بني المطلب أعطينهم وتركتنا وأمنهتنا وأمننا قرابتنا وقرابتهم واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما بنو هاشم وبني المطلب شئ واحد هكذا وشبك بين أصابعه * أخبرنا أحسنه داود بن عبد الرحمن العطار عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه * أخبرنا الثقة عن محمد بن إسحق عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه « قال الشافعي » رضي الله عنه فذكر

البينة أنه ثوبه بآدم من الذي هو في يديه بألف درهم أو أنه بآدم منه بألف درهم ولم تقبل الشهادته ثوبه قال يقضى به بينهما نصفين ويقضى لكل واحد على المشتري بنصف الثمن لان كل واحد يستحق نصفه ولو شهد لكل واحد على اقرار المشتري أنه اشترى منه قضى عليه بالثمن لكل واحد وقاله أبو حنيفة رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدابة في يد رجل فادعى رجل أنه اشترىها من فلان بمائة درهم وهو يملكها وبنه الثمن وادعى آخر أن فلانا آخر وهبها له وقضاهما وهو يومئذ يملكها وكان معهم من يدعي ميراثا من أبيه وهو يملكها وأقام على ذلك بيته وادعى آخر صدقة من آخر وهو يملكها وأقام على ذلك بيته قال من قضى بالبيتين المتضادين قضى بهما بينهما أربعة أرباعا ومن قال أقرع بينهما قضى بهما لمن خرجت له القرعة ومن قال ألغيا كلها إذا تضادتا ألغيا كلها « قال الربيع » ألغيا كلها إذا تضادتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (١) فإذا كان الكراء عبدا فأسد فعليه كراء مثل الدار فيما سكن بقدر ما سكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تنازع الرجلان المال فأنظر أيهما كان أقوى سببا فيما تنازعا في فاعله له فإذا استوى سبهما فليس واحد منهما بأحق به من الآخر وهما فيه سواء فإذا تنازع المال فهما متساويان في الدعوى وإن كان ما تنازعا فيه في يد أحدهما فالذي هو في يديه سبب أقوى من سبب الذي ليس هو في يديه فهو له مع يمينه إذا لم تقم لواحد منهما بينة فإن أقام الذي ليس في يديه بيته بدعواه قيل للذي هو في يديه البينة العادلة التي لا تجر إلى نفسه بأشهادتها ولا تدفع عنها إذا كانت للمدعي أقوى من كينونة الشئ في يده من قبل أن كينونته في يده قد تكون وأنت غير مالك فهو الذي أقام البينة بفضل قوة سببه على سبب فان أقام معا البينة عليه قيل قد استويتما في الدعوى واستويتما في البينة والذي هو في يديه سبب بكونوته في يده هو أقوى من سبب فهو له بفضل قوة سببه وهذا معتدل على أصل القياس لو لم يكن فيه سنة وفيه سنة مثل ما قلنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي يحيى عن إسحق بن أبي فروة عن عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله أن رجلا من بني عبد المطلب فاقام كل واحد منهما البينة أنها دابة نتجها فقضى بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يديه وهذا قول كل من حفظت عنه ممن لقب في التاج وفيما لا يكون الامرة والفتا بعض المشركين فيما سوى التاج وفيما يكون مرتين فقال إذا أقام عليه بيته كان للذي ليس هو في يديه وزعم أن الحجة له أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وزعم أنه لا يخلو خصمان من أن يكون أحدهما مدعيا في كل حالة والاخر مدعى عليه في كل حالة وزعم أن المدعي الذي تقبل منه البينة لا يكون الا من لا شئ في يديه فأما من في يديه ما يدعى فذلك مدعى عليه لا مدع ولا تقبل البينة من المدعي عليه فقيل له أرايت ماذا كرنا وكرت من أن رسول الله (١) قوله فإذا كان الكراء الخ هذا التفرع والذي بعده لا يتعلق بهذا الباب وتقدم وسياق في ما ياتيه اهـ

ذلك لمطرف بن مازن أن يونس وابن إسحق وباحديث ابن شهاب عن ابن المسيب قال حدثنا معمر كما وصفت صلى فعل ابن شهاب رواه عنهما معا * أخبرني عيسى بن محمد بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه من فرق بين بني هاشم وبني المطلب * أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى بين بني هاشم وبني المطلب ولم يعط منه أحدا من بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئا * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاً ه ما عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت عليا رضي الله عنه عند أحجار الزيت فقلت له بأبي أنت وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الخمس فقال علي رضي الله عنه أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أحاس وما

كان فقد أوفاه وأما عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والاهواز أو قال الأهواز أو قال فارس أنا أشك بعني الشافعي رضي الله عنه فقال في حديث مطر وحديث الآخرف قال في المسلمين خلة فإن أحببتهم تركتم حقكم فعملناه في خلة المسلمين حتى يأتينا مال فأوفيتكم حقكم فقال العباس العلي لا نطعمه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل ألسنا أحق من أجاب أمير المؤمنين ودفع خلة المسلمين فتوفي عمر رضي الله عنه فقبل أن يأتيه مال فقضينا له وقال الحكم في حديث مطر والآخران عمر قال لكم حق ولا يبلغ على إذا كثر أن يكون لكم كله فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى لكم فأبينا عليه إلا كله فأبى أن يعطينا كله * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس أن عمر رضي الله عنه قال ما أحد الأول في هذا المال حق أعطيه (٢٥١) أو منعه إلا ما ملكت أيمانكم

* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن مالك بن أنس عن عمر رضي الله عنه نحوه وقال لئن عشت لبأتين الراعي بسرو حبر حقه * أخبرنا ابن عينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردني ثم عرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني قال نافع فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال هذا فرق بين المقاتلة والذرية وكتب أن يفرض لابن خمس عشرة سنة في المقاتلة ومن لم يبلغها في الذرية * أخبرنا سفيان

صلى الله عليه وسلم قبل البيعة من صاحب الدابة الذي هي في يده وقضى له بها وأبطل بيعة الذي ليس هي في يده ولم يكن عليه حجة الا هو أما كنت محجوجا على لسانك أو ما كان يلزمك في أصل قولك أن لا تقبل بيعة الذي هي في يده فإن قال انه انما قضى بها الذي في يده لانه أبطل البيعتين معالاهما تكافأنا قلنا وإن قلته دخل عليك أن تكون البيعة حين استوت باطلا قال ولو أقامنا على دابة رجل في يده بيعة أنها لكل واحد منهما أبطلته ولو أقامنا بيعة على شيء في يد أحدهما من غير نتاج أبطلتها لأنها قد تكافأت ولزمك في ذلك الموضع أن تحلف الذي في يده الدابة لانه مدعى عليه كمن لم يقيم بيعة ولم تقم عليه قال ولا أقول هذا وذكر أن أحدي البيعتين لا تكون أبدا الا كاذبة من قبل أن الدابة لا تنتج مرتين قلنا فإن زعمت أن أحدهما كاذبة بغير عينها فكيف أبطلت أحدهما وأحققت الأخرى فأنت لا تدري لعل التي أبطلت هي الصادقة والتي أحققت هي الكاذبة فقل ما أحببت قال فإن قلت هذا الزمني ما قلت ولكني أسألك قلت بعد قطع الجواب قال أسألك قلت فقل قال أفبخالف الحديث الذي رويتموه في النتائج الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله البيعة على المدعى والميمين على المدعى عليه قلنا لا قال فن المدعى ومن المدعى عليه قلت المدعى كل من زعم أن شأله كان بيديه أو بيدي غيره لأن الدعوى معقولة في كلام العرب أنها قول الرجل هذا والمدعى عليه كل من زعم أن قبله حق في يده أو ماله أو قوله لا ما ذهب إليه قال فابدل على ما قلت قلنا ما إلا أحب أحدنا يجعله من اللسان قال فاقوله البيعة على المدعى قلنا السنة في النتائج واجماع الناس أن ما ادعى مما في يده له حتى تقوم عليه بيعة بخلافه يدلان على أن قوله البيعة على المدعى يعني الذي لا سبب له يدل على صدقه الادعاء والميمين على المدعى عليه لا سبب يدل على صدقه الا قوله قال فأين هذا قلنا من قال لرجل في يديك مال ما كان أو عليك حق قلته أو فعلته فقال ما لك قبلي ولا على حق أليس القول قوله مع عينة قال بلى قلنا فهذا يدل على أن المدعى للبراءة مما ادعى عليه والمال في يده هو الذي لا يكف بيعة وإن كان مدعيا أو يكلف الذي لا سبب له بدعواه البيعة أرايت لو كان هذا حين ادعى البراءة مما ادعى عليه وادعى الشيء الذي في يده وله سبب يدل على صدقه يكلف بيعة أما كان الحق لازماله الابنية يقيمها قال فإن قلت هو المدعى عليه أليس هو المدعى قلنا إذا كان مدعى عليه لم تقبل منه بيعة قال نعم قلنا فإن أقام بيعة براءة من حق دفعه أو بطل عنه بغير وجه الدفع أقبلها منه قال نعم وأجعله حينئذ مدعيا قلنا فهو إذا قد يكون في الشيء الواحد مدعى عليه وليس هو هكذا زعمت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الشيء وهو في يد أحدهما دون الآخر فأقاما معا عليه بيعة فالبيعة بيعة الذي هو في يده إذا كانت البيعة مما يقضي به مثل شاهد أو امرأتين أو شاهدين فأقام الآ خر عشرة أو أكثر فسواء

عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي أن عمر رضي الله عنه لما دون الدواوين قال بن ترون أن أبا فقيس له أبا بالقرب فالأقرب بك قال بل أبا بالقرب فالأقرب برسول الله صلى الله عليه وسلم (ومن كتاب صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم وكتاب المدبر) * أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول إن أبا عبد كور رجلا من بني عذرة كان له غلام قبطي فأعتقه عن دبر منه وأن النبي صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العبد فباع العبد وقال إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه وإن كان له فضل فليبدأ بنفسه عن يعول ثم إن وجد بعد ذلك فضلا فليصدق على غيرههم وزاد مسلم بن خالد في الحديث شيئا * أخبرنا يحيى ابن حسان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فأعطاه الثمن * أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه - ما عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث وحماد ابن سلمة عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال أعتق رجل من بني عذرة عبدا عن دبر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال أئله مال غيره فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله العدوى بثمانمائة درهم فاشترها النبي صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه ثم قال ابد بنفسك فتصدق عليها فان فضل عن نفسك شيئا فلا هلك فان فضل شيئا فلدوى قرابتك فان فضل عن ذوى قرابتك فهكذا وهكذا يريد (٢٥٢) عن عيناك وشمالك * أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير

سمعا جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما يقول دبر رجل منا غلاما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتره منى فاشتره نعيم بن عبد الله الخاتم قال عمرو وسمعت جابر يقول عبدا قبطيا مات عام أول في أمانة ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب قال الشافعي رضى الله عنه هكذا سمعته منه عامة دهرى ثم وجدت في كتابي دبر رجل منا غلاما مات فاما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فان كان من سفيان فان جريح أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريح حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحد الحديث تحديدا يخبر

لا تانقطع هؤلاء كانه قطع هؤلاء وسواء كان بعضهم أرحم من بعض لانا قطع بالادنيين اذا كانوا عدولا مثل ما يقطع بالاعليين ألا ترى أنا لا ننقص صاحب الادنيين لو أقامهم ما على الانفراد عما يعطى صاحب الاعليين لو أقامهم ما على الانفراد فاذا كان الحكم بهم واحدا فسيبهما من جهة البيتين مستو وقال في الاصل والبقير وجيع الدواب الضواري المفسدة للزرع انه لا حد ولا نقي على هيمة وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أفدت الموائى أنه ضامن على أهلها وقضى على أهل الاموال بحفظها بالنهار وقضاه عليهم بالحفظ لاموالهم بالنهار باطل لما أصابت في النهار وتغريم لما أصابت في الليل وفي هذا دلالة على أنها لا تنبع على أهلها ولا تنقي من بلد ها ولا تعقر ولا يعدى بها ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل للرجل بشئ ما كان من ذهب أو فضة أو عرض من العروض فوصل اقراره بشئ من الكلام من معنى الاقرار بصفة لما أقر به أو أجل فيما أقر به فالقول قوله في أول الكلام وآخره وذلك مثل أن يقول له على ألف درهم سوداء أو طبرية أو يزيدية أو له على عبد من صفته أو طعام من صفته أو ألف درهم تحل في سنة أو سنتين فالقول قوله في هذا كله لاني اذا لم أثبت عليه من هذا شيئا الا بقوله لم يجز أن أجعل قولا واحدا أبدا (١) الاحكام واحدا لاحكامين ومن قال أقبل قوله في الدراهم وأجعل ذكره الاجل دعوى منه لا قبلها الا بدينه لزمه أن يقول اذا أقر بألف درهم كانت نقد البلد الذي أقر به فان وصل اقراره بأن يقول طبرية جعلته مدعي لانه قد نقص من وزن ألف درهم ومن أعانها وان أقر بطعام فزعم أنه طعام حول جعلت عليه طعاما جديدا وزمته أن يقول لو قال له على ألف درهم الا عشرة يلزمه ألف ويبطل النيبا وزمته لو قال امرأته طالق ثلاثا الا واحدة أن يقع الثلاث ويبطل الثيبا في الواحدة وزمته لو قال فريقي أحرارا الا واحدا أن يكونوا أحرارا ويبطل الثيبا ولكنه لو قال على ألف درهم ثم سكت وقطع الكلام ثم قال اء اعيت ألف درهم الا عشرة لزمناه اقراره الاول ولم نجعل له الثيبا اذا خرج من الكلام ولو جعلناه له بعد خروجه من الكلام وقطعه اياه جعلناه له بعد أيام وبعد زمان وان قال لك على ألف درهم من غن متاع بعثته أو وديعة أو سلف وقال الى أجل فسواء وهي الى الاجل ٢ الا في السلف فان السلف حال والوديعة حالة فلو أن رجلا أسلف رجلا ألف درهم الى سنة كانت حاله متى شاء أن يأخذ السلف لان السلف ٣ عارية لم يأخذها السلف عوضا فلا يكون له أخذها قبل ما شرط السلف فيها وهكذا الوديعة وجميع العارية من المتاع وغيره فلصاحبه أخذها متى شاء وسواء غرر المعار أو المسلف من ثمن أو لم يغرر الا أن الذي يحسن في هذا مكارم الاخلاق

(١) قوله الاحكام أى اذا حكم ٢ وقوله الا في السلف فان الخ لعله الا في السلف والوديعة فان الخ ٣ وقوله عارية أى كعارية وقوله فلا يكون مفروق على المنى فتنبه

فيه حياة الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو ومن سفيان وحده وقد استدلل وأن على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريح والليث عن أبي الزبير وفي حديث حماد عن عمرو وغير حماد روى عنه عمرو وكارواه حماد بن زيد وقد أخبرني غير واحد من لقي سفيان بن عيينة فديعا أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أنى وجدت في كتابي سات قال ولعل هذا خطأ عنه أو زلة منه حفظها عنه (ومن كتاب التفتيس) * أخبرنا مالك ابن أنس عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرو بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به * أخبرنا

عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلد الزرق وكان قاضي المدينة أنه قال جئنا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمار رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد به بعينه (ومن كذب الدعوى واليقات) * أخبرنا ابن أبي يحيى عن اسحق بن أبي فروة عن عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه (٢٥٣) أن رجلين تداخا دابة فأقام كل واحد منهما البيعة

أهم أدايته نتجها فقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يديه * أخبرنا ابن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي عنهما أنه كان يشترط على الذي يكرهه أرضه أن لا يعترها وذلك قبل أن يدع عبد الله الكراء * أخبرنا ابن علي عن جده عن أنس أنه شك في ابن له فدعاه القافة * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رجلين تداخا دابة فادعاه عمر رضي الله عنه القافة فقالوا قد اشتراكا فقال عمر رضي الله عنه وال أيهما شئت * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عمر رضي الله عنه مثل

وأن يبي له فالما الحكم فبأخذها متى شاء وإذا كان للرجل على الرجل الدين إلى أجل من الآجال قريب أو بعيد فأراد الذي عليه من السفر وسأل الذي له الدين أن يحبس عن سفره وقال سفره بعيد والأجل قريب أو يؤخذ له كقبل أو رهن لم يكن ذلك له وقيل إذا حل الأجل طلبته حيث كان أو ماله فقضى لك فيه من يرى القضاء على الغائب ومالك حيث وضعته وكما وضعته لا يحمله عما تراضيتما به خوف ما لا يدري يكون أو لا أنت رضي أن تكون أعطيتك إياه لاسبيل لك عليه فيه إلى الأجل ثم نجعل لك عليه السبيل قبل الأجل ولنا نعطى بالخوف ما لم يكن لم أعطيتك ولا ترضى ذمته وتأخذك مع ذمته رهنا أو جلا به وكذلك لو بعته متاعا إلى أجل فلم تدفعه إليه حتى تعلم أنه غير ملي جبرناك على دفعه إليه ولم ننسخ بينكما البيع حتى يحل الأجل فيكون مفلسا لأنه قد يمكن أن يوسر قبل الأجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على المرأة أنه تزوجها بولي وشهود وورضاها أحلفت فان حلفت لم أثبت عليها النكاح وإن كذبت رددنا على البين فان حلفت ثبت النكاح وإن لم يحلف لم يثبت وكذلك لو كانت هي المدعية للنكاح عليه لم أحلفها حتى تزعم أن العقد كان صحيحا برضاها وشاهد ي عدل وولي فان زعمت أن العقد نقص من ذالم أحلفها وذلك أنهما لو عقدا هذا ناقضا فبطلت النكاح فلا أحلفها على أمر لو كان فسخته وكذلك هو في جميع هذا (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا أقر الرجل أنه أعتق عبده على ألف أو أقل أو أكثر شئت فان قال جعلته حرا إن أدى إلى ألفا قبل العبدان شئت فأداه إليه ألفا وأنت حر وإن شئت لا تؤدي لم يكن لك حرية فان ادعى العبد أنه أعتقه عتقا تاما على غير شئ أحلفنا السيد فان حلف برئ وإن نكل ردت البين على العبد فان حلف عتق وإن قال السيد أعتقته عتق بنات وبنين لي بالعتق مائة دينار أو بعتا عليه العتق وجعلناه مديعاني المائة إما نجعل القول قوله إذا زعم أنه لم يوقع العتق وأنه جعله لشيء أراد له لا به بقر فيه بحرية متقدمة وإنما أقر بحرية تقع فان قبلها العبد وقت وإن لم يصدقه لم تقع كإقرارنا في المسئلة الأولى ولو قال بعته نفسه بألف درهم فان صدقه العبد فهو حر وعليه ألف درهم وإن ادعى العتق وأنكر الألف فهو حر والسيد مدع وعلى السيد البين « قال الربيع » وفيه قول آخر أن يبيع العبد من نفسه باطل فان أعطاه المائة عتق بالصفة إذا كان قال له إن أعطيتني مائة فأنت حر ولم يعتق بسبب البيع (١) لأنه غير مبيع (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو قال كاتبه على ألف وادعى العبد أنه أعتقه فان قال قائل كيف تصبره رقيقا وهو بقدر على أن يعتق بشئ يفعله وهو لو أعتقه سيده فقال لا أقبل العتق كان حرا ولم نجعل له الخيار في أن يكون رقيقا قيل له إن شاء الله تعالى كل ما أقر به السيد أنه قد وقع به عتق ماض لم يرد العتق الماضي كقوله بعتك من رجل وأعتقت فيكون حرا ولا يكون على الرجل عنه إلا أن يقر به وما زعم أن العتق يقع فيه مستأقبا بشئ يؤديه

(١) قوله لأنه غير مبيع أي على هذا القول تأمل

معناه * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري عن عروة بن الزبير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثل معناه * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشئ من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربع (ومن كتاب صفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم والولاء الصغير وخطا الطبيب وغيره) * أخبرنا ابن عيينة بإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسكن الناس على شئ فاني لأحل لهم إلا ما أحل الله لهم ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله عليهم * أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن المرقع أعتق أهل أبيات من البين سوا ثب فأنقلعوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمرني أن أدفع إلى طارق أو ورثة طارق أنا شككت في الحديث هكذا

(ومن كتاب المزارعة وكرا الأرضين) أخبر ناسفيان بن عيينة عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين * أخبر ناسفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبر ناسفيان عن عمرو بن دينار مع جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة (ومن كتاب القطع في السرقة وأبواب كثيرة) * أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربيع دينار فصاعدا * أخبرنا مالك عن ابن عمر رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا (٣٥٤) في مجن قيمته ثلاثة دراهم * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن أبيه

العبد أو يفعله لم يقع العتق إلا بأن يوفيه العبد أو يفعله كقوله للعبد أنت حر إن أعطيتني درهما وإن دخلت الدار أو أن مست الأرض أو أن أكلت هذا الطعام وإن فعل من هذا شأ كان حرا وإن لم يفعله كان رققا وكانت الميثمة فيه إلى العبد ولا سيد أن يرجع فيبيعه ويبتل ما جعله له لأن العتق انما يثبت له إذا فعل شيئا فكالم يفعله فهو خارج من العتق وعلى أصل المالك وكل هذا مخالف للكتابة لأنه في الكتابة يملك ماله الذي يكون به حرا إلى وقته فالمكاتب زائل في هذا الموضع عن حكم العبد وإن كان قال له شيئا من هذا فوق وقتنا فقال إن فعلته قبل الليل أو قبل أن تغترق من المجلس ففعله العبد قبل أن يحدث السيد فيه بيعا أو شيئا يقطع الميثم فهو حر وإن فعله بعد الوقت لم يكن حرا وإن لم يوقت في فعله العبد كان حرا وإن قال لا أفعل ثم فعله كان حرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات لرجل شاة أو بعير أو دابة فاستأجر من يطرعها بجلدها فالأجارة فاسدة فإن تراجع قبل طرحها فسخناها وإن طرحها جعلناه أحر مثله ورددنا الخلدان كان أخذه على مالك الأدابة الميتة فإن قال قائل ومن أين تفسد قبل من وجهين أحدهما أن جلد الميتة لا يحل بيعه ما لم يدبغ فالأجارة لا تحل إلا بما يحل بيعه ومن قبل أنه لو كان جلد ذكوى لم يحل بيعه وهو غير مملوك من قبل أنه قد يتلف ويباع في السلخ ويخرج على غير ما يعرف صاحبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت الأمة على سيدها أنها أم ولده أحلف السيد لها فإن حلف كانت رقما وإن نكل أحلفت فإن حلفت كانت أم ولد وإن لم تحف كانت رقما له وكذلك الرجل يدعي على الرجل الحر أنه عبده أحلفه له أيضا مثل أم الولد سواء وكذلك كل ما ورد عليك من هذه الأشياء فهو هذا ٣ قلت أ رأيت بيع العذرة التي يربل بها الزرع قال لا يجوز بيع العذرة ولا الروث ولا البول كان ذلك من الناس أو من البهائم ولا شيئا من الانجاس وليس شيء من الحيوان نجس ما كان حيا إلا الكلب والخنزير فهذان لما لزمتهما النجاسة في الحياة لم تحل أعتاقهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبر ابن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يشترط على الذي يكرهه أرضه أن لا يعرها وذلك قبل أن يدع عبد الله الكراء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا باع عظام الميتة ولا أوقدتها تحت قدرا وغيره إلا أعلم تحريمه إلا أن يؤكل ما في القدر ولا يستمتع من الميتة بشئ إلا بالجلد إذا دبغ ولولا الخبر في الجلد ما جاز أن يستمتع به وإن كان معقولا في الجلد أن الدباغ يقلبه عن حاله التي كان بها إلى حال غيرهما فيصير يصب فيه الماء فلا يفسد الماء وتذهب عنه الرائحة وينشف الدباغ فضوله والعظم والشعر بحالهما لا دباغ لهما فيغيرهما ويقامهما كما يقلب الجلد والصوف مثل الشعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو وجب لرجل على رجل قصاص في قطع يد أو جرح غيره أو نفس هو ولها فقال الذي له القصاص قد صالحته ممالي عليك من القصاص على أرضه إلا وقال الذي عليه القصاص ما صالحته والقصاص لك (٣) قوله قلت أ رأيت الخ لا يناسب ما قبله فلعله فيه سقط من النسخ تأمل

عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق أترجة في عهد عثمان رضي الله عنه فأمر بها عثمان فقومت ثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدنانير فقطع يده قال مالك رضي الله عنه وهي الأترجة التي يأكلها الناس * أخبرنا ابن عيينة عن حميد الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك عن القطع فقال أنس حضرت أبا بكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقا في شيء ما يبرني أنه بثلاثة دراهم أخبرنا غير واحد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال القطع في ربيع دينار فصاعدا * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد

عن محمد بن يحيى بن حبان أن رافع بن خديج رضي الله عنه أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر * أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عله * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله أن صفوان بن أمية قيل له من لم يهاجر هلك فقد دم صفوان المدينة فنام في المسجد توسدا رداءه فساء سارق فأخذ رداءه من تحت رأسه فأخذ صفوان السارق بخفيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقطع يده فقال صفوان إني لم أرد هذا هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل قبل أن تأنيبه * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث مالك رضي الله عنه * أخبرنا

مالك عن ابن أبي حسين عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا قطع في ثمرة معلق فإذا أواه الجرين ففيه القطع * أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة رضي الله عنها إلى مكة ومعها مولانا وغلام لان عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين يبرد مرأجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدا وفروة وحاط عليه فلما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك إلى أهله فلما افتقوا عنه وجدوا فيه اللبؤل ويجدوا فيه البرد فكلما المولاتين فكلما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة رضي الله عنها القطع في ربع دينار فصاعدا * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من (٣٥٥) أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على

أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن ظلمه وكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر رضي الله عنه وأبيك مالك بليل سارق ثم اتهم أقتقدوا حليا لاسماء بنت عميس امرأة أبي بكر بفعل الرجل بطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الخلي عند صانع وأن الأقطع جاء به فاعترف الأقطع وأشهد عليه فأمر به أبو بكر رضي الله عنه فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر رضي الله عنه والله لعادوهم على نفسه أشد عندي من سرقته * أخبرنا إبراهيم عن صالح مولى التوءمة عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا وأخذوا المال

فإن شئت فخذوه وإن شئت فدعه قلنا للمدعي الصلح أنت في أصل ما كان لك كنت غنيا عن الصلح لان أصل ما وجب لك الخيار بين أن تقتص ويمن أن تأخذ الارش مكانك حالا في مال الخاني وتدع القصاص فلا يبطل ذلك بقولك صالحك ولكن من زعم أنه كان له القصاص ولم يكن له الا القصاص ولم يكن له أن يأخذ مالا أبطل القصاص عن الذي وجب عليه القصاص بأن المدعي زعم أنه قد أبطل حقه فيه اذ قال قد عفوت على مال وأذكر الذي عليه القصاص المال فعليه اليمين وإذا أقام البيعة على الشيء في يد الرجل فسأل المقام عليه البيعة الحاكم أن يحلفه مع بيئته لم يكن له أحد لافه مع البيعة إذا كان انان فصاعدا وإن قال قد علم غير ما شهدت به بيئته من أنه قد أخرجته إلى من ملكه بوجه من الوجوه أو قد أخرجته إلى من أخرجته إلى فعله اليمين لان هذه دعوى غير ما قامت به البيعة لان البيعة قد تكون صادقة بأنه له بوجه من الوجوه ويخرجه هو بلا علم البيعة فتكون هذه عينا من غير جهة ما قامت عليه البيعة فإذا شهد شاهدان لرجل أن هذا الدار دارمات وتركهاميراثا ورثه فلان وفلان لا وارث له غيرهما فاشهادة جائزة وقد كان ينبغي أن يتوقفا فيقولان لا نعلمها خرجت من يده ولا نعلم له وارثا لأنه قد يمكن أن تكون خرجت من يديه بغير علمهما ويدع وارثا بغير علمهما غير من سميا فأنما أجزنا الشهادة على البت وقد يمكن خلافه بمعنى أن البت فيها هو العلم وذلك أنه لا يعلم هذا شاهد أبدا ولا ينبغي في هذا غير هذا والاعتطت الشهادات ألا ترى أي قبلت قول الشاهدان هذه الدار داره لم يرد على هذا فقد يمكن أن تكون غير داره بكل وجه بأن يخرجهما من ملكه أو يكون ملكهما عن غير مالك أو غصبها ألا ترى أي أجيز الأيمان على الأمر قد يمكن غيره في القسامة التي لم يحضرها المقسم وفي الحق يكون لعبد الرجل وابنه ويجيزهما من خالفنا على البت فيحلف الرجل لقد باع هذا العبد بربا من الأباقي وربا من العيوب وقد يمكن أن يكون أبى بغير علمه ويكون عنده هذا العيب بغير علمه وأقبل الشهادة على البت والعلم معا ومعنى البت معنى العلم إذا كان لا يمكن في البت الا العلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وللرجل أن يكرى داره ويؤجر عبده يوما وثلاثين سنة لا فرق بين ذلك وذلك أنه إذا كان مسلطا على أن يخرجه رقبته داره ورقبته عبده إلى غيره بعوض وغير عوض لم يكن ممنوعا أن يخرجه إليه منفعتهم ومنفعتهم أقول من رقبتهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أقر الرجل لقوم أن أباهم كان أسلفه مالا وأنه قد قضاه والدهم والرجل يقر بالدين للرجل عليه عند القوم على وجه الشكر للذي أسلفه بحمده بذلك أنه قد أقرضه وقضاه « قال الربيع » لم يجز بالجواب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل من الرجل الدار بعشرين دينارا على أن الدار ان احتاجت إلى مرممة رملها المكثرى من العشرين دينار قال أكره هذا الكراء من قبل شئني أحدهما أن يكون المكثرى أمين نفسه ان أراد المكثرى أن يرميها ويمنع المكثرى

قتلوا وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا فمقتل أبيهم وأرجلهم من خلاف وإذا خافوا السبيل ولم يأخذوا مالا فنقوا من الأرض * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن إذا قامت عليه البيعة أو كان الحبل أو الاعتراف * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتاها رجل وهو بالاسام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبوا وقد الليثي إلى امرأته يدأ لها عن ذلك فأتاها وعند هانسة حولها فذكر لها الذي قال زوجها العمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقنها أسماء ذلك لتزعم فابت أن تزعم وثبتت على

الاعتراف فأمر بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرجت * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين أن أباه دعا نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني إلى الولاية فأثاء فيهم أبي بن كعب وأحسبه قال فبارك وانصرف * أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول دعا أبي عبد الله بن عمر فأثاء فجلس ووضع الطعام فدعاه الله بن عمر يده وقال خذوا باسم الله وقض عبيد الله يده وقال إني صائم * أخبرنا مالك بن أنس عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى أبا طلحة وجاعة معه فأكلوا عنده وكان ذلك في غير ولاية (ومن كتاب الجيرة والسائبة) * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (٢٥٦) عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها

نبيعكها على أن ولأهها لتأخذ كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ينبغي ذلك إنما الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك حدثني يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة رضي الله عنها فقالت عائشة أن أحب أهلاً أن أصب لهم ثمك صبة واحدة وأعتقل ففعلت فذكرت ذلك ببريرة لأهلها فقالوا لا إلا أن يكون ولاؤك لنا قال مالك قال يحيى فرعت عمرة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ينبغي ذلك فاشتريها فأعتقها فأثاء الولاء لمن أعتق * أخبرنا مالك وابن عيينة عن عبد الله بن

أن ربهما كان لم يفله بشرطه وإن جبرت المكري على أن يرمها المكثري كان قد يرمها بالقليل والكثير ولم يعقله وكالاته على شيء يعرف بعد ما كان والوجه الآخر أنها قد تحتاج إلى مرمة لا يضر بالسكان تركها وانما يلزم رب الدار مرمة ما يضر بالسكان تركه فإن وقع الكراء على هذا فسخناه قبل السكن وبعد وقبل النفقة وبعد هان أنفق فيها أقل من عشرين ديناراً كان القول قوله مع عينته فان بلغ العشرين أو زاد عليها فهو متعده فإن كان أدخل فيها ما ليس منها قيل له انقضه فلخرجها ان شئت وان شئت فدعه وعليه كراء مثل الدار إذا سكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل داراً في يدي رجل فأقام البينة أنها دار أبيه كان أصح للبينة أن تشهد أنه مات وتركها ميراثاً فإن لم يشهدوا بها وشهدوا أنها دار أبيه كان عليها لا يزدون على ذلك قضينا لآبائه ولا ندفع إليه ميراثه وإن كان أبوه حياً ترك الدار في يدي الذي في يديه حتى يוכל أو يحضر فينظر ما يقول فإن مات أبوه أو كان يوم شهدت البينة ميتاً كافئنا البينة على عدورته ثم قضينا لهم الههم على قدر مواريتهم فإن جاء بالبينة أن أباه مات ولم يأت بالبينة على عدورته وقفناها وعرفنا غلتها حتى نعرف ورثته فإن ادعوا دفعنا الههم وغلتها فإن ادعاه بعضهم وكذب بعضهم الشهود ردنا حصة من أكل الشهود من الدار والغلة وأنفذنا حصة من ادعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل من دخل المسجد فهو ابن الفاعلة فنبس ما قال ولا حد عليه ولو كان المسجد جامعاً صلى فيه انبى أن يعزروا وانما منعنا من حده أنه لم يقصد قصد أحد بعينه بقرية وأنه قد يمكن أن لا يدخل المسجد من له حد قرية وهكذا قال من رماني بحجر أو شئني أو أعطاني درهما أو أعاني فهو ابن كذا وكذا لم يكن في هذا حد وأما قلت هـ إذا من قبل أنه قال من فعل بي من قبل أن يفعل به وهذا قياس على العتق قبل الملك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أصيب رجل برمية فتجبه موشحة فقال من رماني فهو ابن كذا لقرية فقال رجل أنا ميثك صدق على نفسه وكان عليه ارض الشجة أو القصاص فيها إن كان عبداً والأمر إن كان خطأ ولا يصدق على الذي افتري عليه إن قال المفتري المشجوع ما قصدت قصد هذا بقرية ولا علمته رماني وإذا أقرى بأنه شجني فأنا آخذ منه أرض شجتي وإن قال قد علمت حين رماني أنه رماني فأقرت عليه بعد العلم لم آخذ منه حقه في الشجة ولا حمله فإن قال قائل لم لا تحذه وقد كان الكلام بعد ما كان الفعل قيل إن الكلام كان غير مقصوده القذف وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فكان بينا أن الأمور مجلد ثمانين هو من قصد قصد محصنة بقذف لامن وقع قذفه على محصنة بحال ألا ترى أنه لو كان يحمد من كان لم يقصد القذف إذا وقع القذف بمثل ما تقع به الأيمان فقال قائل إن كان خرج رجل من الكوفة ثم قدم علينا الساعة فهو ابن كذا فقد قدم

تلك

دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته * أخبرنا محمد بن الحسن عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال الولاء لجمعة كلمة الذب لا يباع ولا يوهب * أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه * أخبرنا ابن عيينة وعبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان الثقفي سابق الحديث ثم ذكره * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بأبي إسرائيل وهو قائم في الشمس فقال ماله

فقالوا نذر أن لا يستظل ولا يقعد ولا يكلم أحد أو يصوم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يستظل ويقعد وأن يكلم الناس ويتم صومه ولم يأمره بكفاره * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر قال جاء عمر رضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى أصبت ما لا ألم أصب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به إلى الله فقال رسول الله أحبس أصله وسبل ثمره (ومن كتاب الصيد والذبايح) أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلج مولى عمر وأبى سعد الفلج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحلل لنا ذبايحهم وما أنا بتاركهم حتى يملوا أو أضرب أعناقهم * أخبرنا الثقي عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي رضي الله عنه (٣٥٧) أنه قال لا تأكلوا ذبايح نصارى بني

تغلب فإنهم لم يتسكوا من دينهم إلا شرب الخمر * أخبرنا حاتم والدرارودي وأحمدما عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه قال النون والجراد ذك * أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان الميتان الحوت والجراد والدمان أحسنه قال الكند والطحايل * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عباد بن رفاع عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قلنا يا رسول الله أنا لا نفو العدو غدا وليست معنا مدى أئذ كي باليط فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذكر عليه اسم

تلك الساعة رجل حر مسلم كان عليه الحد من قبل أن القذف كان بعد خروجه من الكوفة وكان القودم بعده والقودم لا يكون إلا والخروج متقدماً له قبل الكلام بالقذف وهذا الحد عليه من قبل أنه يمكن أن لا يقدم في تلك الساعة وأنه لم يقصد قصده بقذف ولو كان الحد يقع بما تقع به الأيمان كان الرجل لو قال غلامي حر إن ضربني أو أن أطاعني أو أن عصاني ففعل من هذا شيئاً كان حراً ولو قال من ضربني فهو ابن كذا فضربه رجل (١) لم يكن عليه حد ولا يجوز فيه والله تعالى أعلم إلا ما قلت من أنه إنما يكون الحد على من قصد قصداً بالقرينة أو يكون الحد على من وقعت قرينته بحال كما تقع الأيمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز شهادة النساء مع الرجال ولا منفردات إلا في موضعين أن يشهدن على مال لا غيره مع رجل أو يشهدن على ما يغيب من أمر النساء منفردات فإن شهدت أمر أنان مع رجل أنهما معاً فلا يقر بان هذا أنه لم تجز شهادتهن لأن هذا لا يثبت به مال إلا وقد تقدمه ثبوت نسب وليس تجوز شهادتهن على النسب ولا في موضع الاحتياط كرت وإذا لم يثبت له النسب لم تعطه المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل البيعة أن هذه الدار التي في يدي هذا الرجل دار أبيه مات حراً مسلماً وتركها ميراثاً غير أنا لا نعرف كم عدد ورثته ونشهد أن هذا أحدهم قضيناها للميت على الذي هي في يديه لا نأقضي للميت بمحضر الوارث الواحد ونقف حق الغيب حتى يأتوا أو يوكأوا أو يعموا فتقوم ورثتهم مقامهم ونقف هذه الدار ونستغلها ولا نقضي لهذا الحاضر منها شيئاً لأننا لا ندري أحصته منها الكل أو النصف أو جزء من مائة جزء أو أقل ولا يجوز أن يكون نعتهم شيئاً ونحن لا ندري لعله ليس له وإن قامت بيعة أعطيناها بما شهدت به البيعة وسلمنا له حصته من الغلة والدار فإن لم تقم بيعة كان ذلك موقوفاً وسواء طال الزمان في ذلك أو قصر فإن قال قائل أفرأيت الرجل يموت وعليه الدين فتحضر غراماً وفيه ثبوت على دينهم ويحلفون وتعه في دينه كيف تقضي لهؤلاء أئنت لا تدري لعل له غراماً لهم أم أكثر مما هؤلاء فلا يصح هؤلاء مثل ما تقضي لهم فإن جاء غيرهم من غرامائه أدخلتهم عليهم قيل لا فراق الدين والميراث فإن قال قائل فإن افتراه قائل قيل الدين في ذمة من عليه الدين حياً كان أو ميتاً يجب في الحياة مثل الذي يجب في الوفاة ولا يخرج ذوالدين حياً كان أو ميتاً فيما بينه وبين الله عز وجل ولا في الحكم إلا أن يؤدي دينه ولو كان حياً دفع إلى أحد غرامائه دون غيره من غرامائه كان ذلك حائزاً للدفع إليه لأن أصل الدين في ذمته وأهل الدين أحق بحال ذي الدين حياً كان أو ميتاً منه ومن ورثته بعده والدين مطلق كله لا بعضه في ذمته والورثة ليسوا يستحقون وذو المال شيئاً وانما نقل الله عز وجل اليهم ما كان الميت مالاً للفضل عن الدين وأدخل عاهم أهل الوصايا وأن وحدوا فضلاً ملكوا وما وجدوا بما فرض الله عز وجل لهم لا شيء كان في ذمة الميت وإن لم يجدوا لم يكن في ذمة الميت (١) قوله لم يكن عليه الخ لعل فيه سقطاً من النسخ والأصل كان فيه حدمع أنه لم يكن الخ اه

(٣٣ - الام - سادس) الله فكلوا إلا ما كان من سن أو ظفر فان السن عظم من الانسان والظفر مدي الحبش * أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله بن الحرث عن ابن جريح عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمار قال سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أصدى فقال نعم قلت أتوكل قال نعم قلت أسمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم * سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز * سمعت الربيع يقول مات الشافعي رضي الله عنه سنة أربع ومائتين في آخر يوم من رجب وسئل عن سنة فقال نيف وخمسون سنة * أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعمر شيئاً فهو له * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر المديري عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال العري للوارث * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن جيب بن أبي ثابت قال كنا عند عبد الله بن عمر
لجاءه أعرابي فقال له اني أعطيت بعض بني ناقة حياته قال عمرو في الحديث وانها تاتجت وقال ابن أبي نجيح في حديثه وانها أضنت
واضطربت فقال هي له حياته وموته قال فاني تصدقت بها عليه قال فذلك أبعدها منها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن
المسيب أنه قال عقل العبد في غنه * أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في
غنه كجراح الحرف في دينه وقال ابن شهاب وكان رجال سواهم يقولون يقوم سلعة * أخبرنا يحيى بن محمد بن علي عن هشام بن عروة عن أبيه
أنه قال اني لأسمع الحديث فأستحسنه (٢٥٨) فإعنه من ذكره الا كراهية ان يسمعه مني سامع فيقتدي به أسمع

من الرجل لا أتق به قد
حدثه عن أتق به
وأسمعه من الرجل أتق
به قد حدثه عن لا أتق
به وقال سعد بن ابراهيم
لا يتحدث عن النبي صلى
الله عليه وسلم إلا اللغات
* أخبرنا سفيان عن
يحيى بن سعيد قال
سألت ابا العبد الله بن
عمر عن مسألة فلم يقل
فيها شيئا فقبل له انا
لنعظم أن يكون مثلك
ابن امي هدى تسئل
عن أمر ليس عندك
فيه علم فقال أعظم والله
من ذلك عند الله وعند
من عرف الله وعند من
عقل عن الله أن أقول
ما ليس لي به علم أو أخبر
عن غير ثقة

(ومن كتاب الديات
والقصاص)

* أخبرنا محمد بن
الحسن أخبرنا مالك
حدثنا داود بن الحصين

لهم شيء ولم يكن آثما بان لم يجدوا شيئا ولا متبوعا كما يكون متبوعا بالدين فلما لم يكن لهم في ذمة الميت شيء
يتبع به بكل حال وكان انما فرض لهم شيء لا يزدون عليه ولا ينقصون منه انما هو خرم مما وجدوا قلا أو كثر
فلم يكن ثم أصل حق يعطون به الا على ما وصفت لم يجز لهم أن يكون الملك منقولا إلى واحد منهم الا بملكه
معروف وان ورد هذا على الحاكم كشفه وكتب الى البلد الذي انتهى به الميت وطلب له وارثا فان لم يجده
فانما ما له موقوف فندعو الطالب لميراثه بثقة (١) كمن رضي هو أن يقف الاموال على يديه فاذا ضمن عنه ما دفع
اليه دفعه اليه ولم يكن هذا لما لغائب ان جاء ولا حبسا عن حاضر واذا كان المال مضمونا على ثقة كان خيرا
لغائب من أن يكون أمانة عند ثقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقام الرجل البيعة ان أباه مات وترك
هذه الدار وأنه لا وارث لأبيه غيره قضى له بالدار ولم يؤخذ منه بذلك كفيلا والله تعالى الموفق

(باب الدعوى في البيوع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا باع الرجل من الرجل عبدا أو شيئا ما كان بيعا حراما وقبض المتاع
ما اشترى فهل في يديه كان عليه رد قيمته وذلك أن البائع لم يدفعه اليه الا على عوض يأخذه منه فلما كان
العوض غير جائز كان على المتاع رد ما أخذ لانه لم يسلم للبائع العوض ولم يكن أصله أمانة ولو باعه عبدا
على أن المتاع بالخيار فقبضه المتاع فبات في يديه قبل أن يختار البيع أو يعصى أجل الخيار كان عليه أن
يرد القيمة فان قال قائل هل تم البيع بينهم ما وفيه خيار قيل كان أصل البيع حلالا لو اعتقه المشتري جاز
عتقه أو كانت أمة حل له وطوها ولو أراد بيعها كان له وكان مالكها صحيح الملك الا أن له ان شاء رد الملك بالشرط
ولم يكن أخذه أمانة ولا أخذه الا على أن يوفي البائع غنمه أو يرده اليه عبده ولم يكن أخذه على محرم من البيوع
فلما لم يأخذ العبد على المحرم أن يرده القيمة لانه لم يعط العبد أمانة ولا هبة ولم يعطه الا بعوض فلما لم يستحق
العوض كان على المتاع رده ان كان حيا وقيمته ان كان ميتا كان المشتري على الخيار في هذا المعنى فانه
لم يدفع أمانة ولا هبة الا بعوض يسلم البائع فلما لم يسلم له دين على القابض له رده حيا ودر قيمته ميتا وذن يريد
أن أصل البيع والتمن كن حلالا فكيف يبطل عن الحلال وثبت عن الحرام وهكذا لو كان البائع بالخيار
أو كان الخيار لهما معا من قبل أن البائع لم يسلم قط عبده الا على أن يرجع اليه أو غنمه وانما منعنا أن نجعل له
التمن لا القيمة من قبل أنه شرط فيه شيئا فلما كن له فسخ البيع لم يكن التمن لازما بكل حال فلما لم يكن
لازما بكل حال ففات رددناه الى القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كن لرجل زوجة وان منها
وكان له زوجته أخ فترافعا الى القاضي فتصادقوا على أن الزوجة والابن قد ماتا وتدا عا فقال الاخ مات
(١) لعله من وان كان يلتمس الكاف وجه تأمل اه

الان

أن أبا غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله الى ابن عباس يسأله ما في الضرس فقال
ابن عباس فيه خمس من الابل فردني مروان الى ابن عباس فقال اجعل مقدّم النعم مثل الأضراس فقال ابن عباس لولا أنك لا تعتبر
ذلك الا بالاصابع عقلها سواء قال الشافعي رضي الله عنه فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا
آثار * أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من قتل له قاتل فاهله بين خيرتين ان أحبوا فاهلهم العقل وان أحبوا فاهلهم القود * أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي
كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه * أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا ابراهيم بن

محمد بن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن البيلماني أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنا أحق من أوفي بدمته ثم أمر به فقتل * أخبرنا محمد بن الحسن بن الربيع الأسدي عن أبيان بن تغلب عن الحسن بن ميون عن عبد الله بن عبد الله بن مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال أتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البيعة فأمر بقتله فناء أخوه فقال اني قد عفوت عنه قال فلعلهم هددوك أو فزرك أو فزرك قال لا ولكن قتله لا يرذلي وأخى وعوضوني فرفضت قال أنت أعلم من كان له ذمتنا فدمه كدمنا ودينه كديننا * أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شاس (٢٥٩) الجذامي قتل رجلا من أنباط الشام فرفع إلى عثمان

ابن عفان رضي الله عنه
فأمر بقتله فكلمه
الزبير وناس من أصحاب
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فهو من
قتله قال فجعل دينه
ألف دينار * وبه
عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب قال دية كل
معاهد في عهده ألف
دينار * أخبرنا مسلم
عن ابن أبي حسين عن
عطاء وطاوس ومجاهد
والحسن أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال في
خطبته عام الفتح
لا يقتل مسلم بكافر فقال
هذا مرسل قلت نعم
* أخبرنا سفيان بن
عيينة عن صدقة بن
يسار قال أرسلنا إلى
سعيد بن المسيب نسأله
عن دية المعاهد فقال
قضى فيه عثمان بن
عفان رضي الله عنه

الابن ثم ماتت الام في ميراثها مع زوجها وقال الزوج بل ماتت المرأة فأحرز ابني مع ميراثها مات ابني فلاحق
لث في ميراثه ولا بيعة بينهما فالتقول قول الأخ مع عينة لانه الآن قائم وأخته ميتة فهو وارث وعلى الذي يدعي
أنه محبوب البيعة ولا يدفع البقيين الا بيمين فان كان ابنها ترك ما لا فقال الأخ آخذ حصتي من مال أختي
من ميراثها من ابنها كان الاخ في ذلك الموضع هو المدعي من قبل أنه يريد أخذ شيء قد يمكن أن لا يكون كما قال
فكل ما دفع أنه وارث لانه يمين بطن أن الابن حجب فكذا لم أورثه من الابن لان الاب يمين وهو وطن وعلى
الاب اليمين وعلى الاخ البيعة اذا حضر أخوان مسلم ونصراني فتصادفان أو اباهما مات وترك هذه الدار ميراثا
وقال المسلم مات مسلما وقال النصراني مات نصرانيا سئلان تصادفان على أنه كان نصرانيا ثم قال المسلم
أسلم بعد قيل المال للنصراني لان الناس على أصل ما كانوا عليه حتى تقوم بيعة بأنه انتقل عما كان عليه
فان ثبت بيعة بأنه أسلم ومات مسلما كان الميراث للمسلم وان قال لم يرزل مسلما وقال النصراني لم يرزل نصرانيا
وقضا المال أبا حتى يعلم أو يصطلحا فاذا أقام النصراني بيعة من المسلمين أنه كان نصرانيا ومات نصرانيا
كان الميراث له دون المسلم وان أقام كل واحد منهما بيعة على دعواه ففيها قولان أحدهما قول أهل المدينة
الاول وسعيد بن المسيب وبه عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول به وهو قضاء مروان بالمدينة وابن الزبير
وهو يرى عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو أن يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أحلفه وجعل
له الميراث ومن قال هذا القول فمن حجه ما وصفت ومن حجه أنه قياس على أن أمرهما في الدعوى والبيعة
والاستحقاق واحد فلما كنت لا أشك أن إحدى البيعتين كاذبة بغير عينا أفرغت خبرا وقياسا على أن رجلا
أعتق مملوكين له فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وجعلهم واحدة وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم
خبر ثم أقرع وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بين نساءه فوجدته يقرع حيث تستوى الحجج ثم يجعل
الحق لبعض ويرى حق بعض والقول الثاني أن يجعل الميراث بينهما نصفيين لانه لا حجة لأحد منهما ولا بيعة
الأحقة صاحبه وبيته فلما استويا فيما يتداعيان سوى بينهما وجعله قسما بينهما ومن حجة هذا أن يحتج بقول
الفرائض فيقول قد أجسد في الفريضة نصفان ونصفان فأنزلنا فأضرب لكل واحد منهما بقدر ما قسم له فأكون
قد أوفيته على أصل ما جعل له وان دخل النقص عليه بغيره فكذا دخل على غيره ومن أراد أن يحتج
على من احتج بهذا احتج عليه بأن هؤلاء قوم قد نقل الله تعالى إليهم الملك فكل صادق ليس منهم كاذب بحال
والشهود له بخلاف ما شهد به لصاحبه يحيط العلم بأن إحدى الشهاداتين كاذبة والعلم يحيط أن أحسن
أحوال المستحق بالشهادة أن يكون أحدا المستحقين بها محقا والآخر مبطلا فاذا خرج النصف إلى أحدهما
أحاط العلم بأنه قد أعطى نصفهما لاشئ له ومنع نصفهما من كان له الكل فدخل عليه أن عد أن أعطى

بأربعة آلاف قال فقلنا فن قبله قال فخصنا « قال الشافعي » هم الذين سألوه آخر قال الشافعي رضي الله عنه فان قال قائل ما الخبر بأن
النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالجنيين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة « قال الربيع وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب
عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل
في عينة في رمايتكون بينهم بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقله الخطا ومن قتل عمدا فهو قودبه فن حال دونه فعليه
لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل * أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطا بالسوط أو العصا مائة من الابل مغلطة منها أربعون خلفه

في بطونهم وأولادها * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحرث عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفرك المني من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم * أخبرنا يحيى بن حسان عن حاد بن سلمة عن حاد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة والاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفرك المني من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى فيه * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما يحضرنه عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في المني يصيب الثوب قال أمطه عنك قال أحدهما يعود وأذخرة فانما هو بمنزلة الصاق والمخاط * أخبرنا الثقة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال أخبرني مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه كان إذا أصاب ثوبه (٢٦٠) المني أن كان رطباً مسحته وإن كان يابساً حته ثم صلى فيه * أخبرنا إبراهيم عن

يحيى بن سعد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بئر جمل لحاجة ثم أقبل فلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى مسح يده بجدار ثم رده عليه السلام

(ومن كتاب جراح الخطأ)

* أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنهما أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في النفس مائة من الابل * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر في الديات في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي النفس مائة من الابل قال ابن جريج فقلت لعبد الله بن أبي بكر أفي

أحدهما ماليس له ونقص أحدهما ماله فان قال قدي دخل عليك في القرعة أن تعطى أحدهما لعلك وله ليس له قيل فانالم أقصد قصد أن أعطى أحدهما بعينه أنما قصدت قصد الاجتهاد في أن أعطى الحق من هوله وأمنعه من ليس له كما أقصد قصد الاجتهاد فيما أشكل من الرأي فأعطى أحداً للحمين الحق كله وأمنعه الآخر على غير حاطة من الصواب ويكون الخطأ عني مرفوعاً في الاجتهاد ولا يكون مخطئاً بالاجتهاد ولا يجوز لي عند الباطل بكل حال إذا كنت آتية وأنا أعرفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ما أستخبر الله تعالى فيه وأنا فيه واقف ثم قال لا تعطى واحداً منهما شيئاً يوقف حتى يصطلحا « قال الربيع » هو آخر قول الشافعي وهو أصوبهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصدق الرجل على الرجل بدار أو وهبها له أو نخلها باها فلم يقبضها المتصدق بها عليه ولا الموهوبة له ولا المخول فهذا كله واحد لا يختلف والمالك الدار المتصدق بها والواهب والناحل أن يرجع فيما أعطى قبل أن يقبض المعطى ولا يتم شيء من هذا إلا بقول الناحل وقبض المخول بأمر الناحل وإن مات المخول قبل القبض قيل للناحل أنت أحق بمالك حتى يخرج منك فإذا مات المخول فانت على ملكك وإن شئت أن تستأنف فيه عطاء جديداً فافعل وإن شئت أن تحبسه فأحبس وهكذا كل ما أعطى آدمي آدمياً على غير عوض إلا ما إذا أعطاه المالك لم يحل للمالك بما يخرج من فيه من الكلام أن يحبسه قبضه المعطى أو لم يقبضه أو رده أو لم يرد به فان قال قائل وما هذا قيل إذا اعتق الرجل عبده فقد أخرجه من ملكه ولا يحل له أن يملكه ولو رد ذلك العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حبس الرجل على الرجل الشيء وجعله محرماً لا يبيع ولا يهب فقد أخرجه من ملكه خروجا لا يحل أن يعود فيه ألا ترى أنه لو رده عليه المحبس عليه بعد قبضه لم يكن له ملكه فلما كان لا يملكه برد المحبس عليه ولا شراء ولا ميراث كان من العطايا التي قطع عنها المالك ملكه قطع الأبد فلا يحتاج أن يكون مقبوضاً وسواء قبض أو لم يقبض فهو للمحبس عليه والمحبس يتم بالكلام دون القبض وقد كتبنا هذا في كتاب الحبس وبيناه وإذا ابتاع الرجل من الرجل الجارية فقبضها وولد له ولداً ثم عد عليه رجل فقتله فقتل فقتل عليه بعقل أو قصاص أو لم يقض ثم استحقها رجل أخذ المستحق الجارية وقيمة ولداها حين سقط ولا يطل القصاص إن كان لم يقض منه وإذا كانت دية كانت لأبيه قبضها أو لم يقبضها فان قال قائل ولم صارت لأبيه والولاد من الجارية وهو المستحق قيل له إن الولاد داخل في الغرور زایل حكم الجارية بأنها سترق ولا يسترق فلما لم يجز أن يجري عليه الرق لم يكن حكمه الأحكام حر وانما يرث الحر وارثه وكان سبيل رب الجارية (١) بأن العتق كان حكم ولداها أن يأخذ قيمة الفات من كل شيء ملكه فان قال قائل فهذا قد يكون غير فائت وأنت لا ترقه قيل لما كان الأمر بما وصفنا وقولنا كثيراً العلم

(١) قوله بأن العتق أي بسبب أن العتق كان حكم ولداها أي سبيل رب الجارية أن يأخذ الخ تأمل اه

شك أنتم من أنه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قال لا * أخبرنا ابن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه يعني بذلك والقياس * أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن أيوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا أدركنا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل فقوم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الدية على أهل القرى ألف دينار وأثناعشر ألف درهم ودية الحرة المسلمة إذا كانت من أهل القرى خمسمائة دينار وأربعة آلاف درهم فان كان الذي أصابها من الأعراب فديتها خمسون من الابل ودية الأعرابية إذا أصابها الأعرابي خمسون من الابل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى

عليه كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان * أخبرنا سفيان عن عمرو عن طاوس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الخنثي شيئاً فقام جل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارتين لي فضربت احدهما الأخرى بسطح فألقت جنيناً ميتاً ففقد في رسول الله صلى الله عليه وسلم نفرة فقال عمر رضي الله عنه ان كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم الليل على أهل القرى أربعين ديناراً وعدلها من الورق ويقسمها على أئمان الأبل وإذا غلت رفعت قيمتها وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى الثمن ما كان (٢٦١) * أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله

ابن أبي بكر عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزم وفي الانف اذا أوعى جدعا مائة من الأبل وفي المأمومة ثلث النفس وفي الخائفة مثلهما وفي العين نجسون وفي اليد نجسون وفي الرجل نجسون وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الأبل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس

ومن كتاب السبق والقسامة والرمي والكسوف

* أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في نسل أو حافر أو خف * أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي

والقياس أن لا يجري عليه الملك قبل حكمهم فيه حكمهم في الفئات وان كان غير فئات وان اقتصر الأب من قائل الابن قبل أن تستحق الامة ضمن القيمة لمستحق الامة وكذلك ان جاء مستحق الامة قبل القصاص فلا باب أن يقتصر ويرد القيمة ولا سبيل لسيد الامة الاعلى قيمة الابن ولا ياب الابن السبيل في ولد الامة كاله السبيل في ولد الحرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ضرب الرجل بطن الامة التي غر بها الحرة ألقت جنيناً ميتاً في قال جنين الرجل من أم ولده كجنين الحرة فلا يبه فيه نفرة تقوم بخمسين ديناراً واذا ضاع السيد قيل له لك قيمة ولد أمك لو كان معروفاً لم يكن معروفاً قيل له تقوم أمك ثم تعطيك عشرين قيمتها كما يكون ذلك في جنينها ضامناً على أبيه فان قال قائل أفرايت ان كانت قيمة جنين الامة اذا قوم بأمه أكثر من النفرة قيل له وكذلك يغرم الأب قيمته ان شاء رب الامة ألا ترى أن الامة لو جلت من غيره فضرب انسان بطنها فألقت جنيناً كان لربها عليه عشرين قيمة أمه قل ذلك أو كثر وكذلك ذلك على المغرور ولانه كان في يده وكذلك ذلك عليه لو ماتت فشاء رب الامة أن يضمه قيمتها لانها كانت في يده إلا أن للمغرور الرجوع على الغازي بما الزمه من الغرم بسببه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا الرجل يتزوج الامة على انها حرة مثل الرجل يتنازع الامة فاستحق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل على الرجل أنه غصبه عبداً أو صار في يده من غيره بشراء فاسد أو غير ذلك من الملك والعبد غائب قبل القاضي بينة على الصفة والاسم والجنس ولم يقض بالعبد حتى يحضر فيعيد البينة فيشهدون أن هذا العبد بعينه فيقضي به وانما قلت تقبل البينة لان في المسألة عن تعديلهم مؤنة تسقط عن الشهود ولان العبد قد يحضر فيقر الذي هو في يده أن العبد الذي شهدوا عليه بهذه الصفة هذا العبد بعينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجلان الشيء ليس في أيديهما وأقام كل واحد منهما البينة على أنه له ففيهما قولان أحدهما أنه يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضي له بها ويقطع حتى صاحبه منها والاخر أنه يقضي به بينهما نصفين لان حجة كل واحد منهما فيه سواء وكان سعيد بن المسيب يقول بالقرعة ورويه عن النبي صلى الله عليه وسلم والكوفيون يروونها عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وقضى بها مروان وقضى بها (٢) الأوقص « قال الربيع » وفيه قول آخر أن الشيء اذا دأه رجلان لم يكن في يد واحد منهما أنه موقوف حتى يصطلحا فيه ولو كان في أيديهما قسمه بينهما نصفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقام الرجل بينة على رجل بأرض في يده أنها له وعدلت البينة وكان القاضي يتظر في الحكم وقفها ومنع الذي هو في يده من البيع حتى يبين له الحكم لأحد هما فيقضي له بها ويجعل الغلة تبعاً من يوم شهد الشهود أنها له وان لم تعدل البينة ولا واحد منهما أو كانت البينة لم تقطع بما يحق الحكم للشهود له لو عدلت تركها في يدي

ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في نسل أو حافر أو خف * أخبرنا مالك بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد أضمرت * أخبرنا مالك بن أنس عن أبي ليلى عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل بن أبي حنيفة ومحبة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهما فتفرقا في حواشيهما فأتى محبة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير أو عين فأتى يهود فقال أتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فأقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل أخو المقتول فذهب محبة يتكلم وهو الذي كان بخيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحبة كبر كبير يد

السن فتكلم حويصة ثم تكلم محصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إما أن يدوا صاحبكم وإما أن يؤذوا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا أنا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحصة وعبد الرحمن يتخلفون وتتحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف يهود قالوا لا اليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم بعثة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار فقال سهل لقد ركضت منها ناقة جراء (ومن كتاب الكسوف) * أخبرنا إبراهيم بن محمد قال حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن حزم عن الحسن بن علي بن عباس عن القمركسوف وابن عباس بالبصرة فخرج ابن عباس فبصرني بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركع (٢٦٢) فخطبنا قال انما صليت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقال

الذي هي في يديه غير موقوفة ولم يمنعه مما صنع فيها وينبغي له أن يشترط عليه أن لا يحدث فيها شيئا وإن أحدثه لم يمنعه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجلان الزرع في الأرض للرجل فان زعم رب الأرض أن الزرع زرعها فالقول قوله مع يمينه وان زعم رب الأرض أن الزرع ليس له وقال قد أذنت لهما أن يزرعا معا ولا أعرف أيهما زرع وليس في يدي واحد منهما فان أقام معا البينة فالقول فيها مثل القول في الرجلين يتداعيان ماليس في أيديهما فيقيمان عليه بينة وان لم يقيم أحدهما بينة وأقام الآخر فهو للذي أقام البينة وان ذكر معا أنه في أيديهما كالحال فاقضيه بينهما نصفين ان كان رب الأرض يزعم أنه ليس له وأنه قد أذن لهما بالزرع وليس لهما فيه خصم وهو في أيديهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل البينة على الامة أنها أمته وآخربذلك وانها ولدت منه فن قال بالقرعة أفرع بينهما فان صارت للذي ولدت منه فهي له ولا شيء عليه وان صارت للذي لم تلد منه فهي له ويرجع على خصمه بقيمة ولده يوم ولد وعقرها وان كانت المسئلة بحالها غير أن الامة هي التي أقامت البينة أنها الفلان الغائب الذي لم تلد منه وقف عنها الذي هي في يديه ووضعت على يدي عدل حتى يحضر سيدها فيدعي فيكون خصما أو يكذب البينة فلا يكون خصما وتكون للذي هي في يديه لان البينة انما شهدت له ومن لم يقل بالقرعة جعلها بينهما نصفين ورد الذي ليست بيديه بنصف عقرها ونصف قيمة ولدها يوم سقطوا ونصف قيمتها وجعلها أم ولد لا آخر فان قال قائل من أين جعل لها العقر والوطئ لم يطأها على أنه وقع عليها اسم نكاح قيل لو كنت لا أجعل العقر الا على واطئ نكح نكاحا صحيحا ونكاحا فاسدا فلزمه قبل الوطء انه نكح لاقى واطئ زعمت أن رجلين لزنكحا أختين فأخطى بامرأه كل واحد منهما الى صاحبه فأصابها لم يكن لواحدة منهما عقر وذلك أن كل واحد من المصيين غيرنا كح التي أصاب نكاحا صحيحا ولا نكاحا فاسدا فلما كان لكل واحدة من هاتين المهر بالأثر استدلنا بالأثر وما في معناه على أن المهر انما يكون للمرأة حيث يكون الحد منها ساقطا بأن لا تكون زانية ومما في هذا المعنى الرجل يغصب المرأة فيصيبها فيكون عليه المهر وما قلت هذا أن فيه أثر عن أحد يلزم قوله ولا اجماعا ولكن وجد المهر انما هو للمرأة فلما كانت المرأة بهذا الجماع غير محدودة لانها غير زانية وان كان الرجل زانيا جعل لها المهر وان كانت أضعف حالا من الاولى لان الاولى والوطئ غير زانيتين ووطئ المغصوبة زان فلما حكمت في الخطبها والمغصوبة هذا الحكم وفي النكاح الفاسد كانت الامة والحره مستويتين حيثما وجب لواحدة منهما مهر وجب للآخرى لان الله عز وجل قال وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فلم تحل أمة ولا حره لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا بصدق فاذا كانتا

انما الشمس والقمر آيات من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا يخرسانه فاذا رأيت شيئا منها كاسفا فليكن فزرعكم الى الله تعالى * أخبرنا مالك عن يحيى ابن سعيد عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشمس كسفت فبصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فوصفت صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتين * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي أبوسهيل نافع عن أبي قلابة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

(ومن كتاب الكفارات والنذور والأيمان)

* أخبرنا سفيان حدثنا عمرو عن ابن حريج عن عطاء قال ذهب أنا وعبد بن عمير الى عائشة وهي معتكفة في نيرفستاناها عن قول الله عز وجل لا يؤخذكم بالله غفوى أيمانكم قالت هو لا والله وبلى والله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي يوسف السجستاني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم (ومن كتاب السير على سيرة الواقدي) * أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالدة عن قيس عن جرير قال كانت بجيلة أربع الناس قسم لهم ربع السواد فاستغلوا ثلاث أو أربع سنين أنا شككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعي فلانة بنت فلان امرأة أمهم قد سماها لا يحضر في ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولا أني فاسم مؤول لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى

أن تزاد على الناس قال الشافعي رضي الله عنه والذي روى من حديث ابن عباس في أحلال ذبايحهم إنما هو من حديث عكرمة
أخبرني ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الدبلي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن ذبايح نصارى العرب فقال
قولا حكنا هو أحلالها وتلا من يتولهم منكم فإنه منهم ولكن صاحبنا سكت عن اسم عكرمة وثور لم يلق ابن عباس * أخبرنا الثقة
سفيان أو عبد الوهاب أو همام عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا تأكلوا ذبايح
نصارى بني تغلب فإنهم لم يتكلموا من نصرايتهم أو من دينهم إلا بشر بالخرال من الشافعي رضي الله عنه * أخبرنا سفيان
وعبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن (٢٦٣) قوما أغاروا فأصابوا امرأة من الأنصار

وناقة للنبي صلى الله عليه
وسلم فكانت المرأة
والناقة عندهم ثم
انفلتت المرأة فركبت
الناقة فأنت المدينة
فعرفت ناقة النبي صلى
الله عليه وسلم فقالت
إني نذرت لئن أنجاني
الله عليا لأخبرنها
فنعوها أن تخبرها حتى
يذكرها وذلك للنبي صلى
الله عليه وسلم قال
بسماء خريتها أن
تخبرها لا نذري
معصية الله ولا فيما
لا عاقل ابن آدم وقال
معا أو أحدهما في
الحديث وأخذ النبي
صلى الله عليه وسلم ناقته
أخبرنا فضيل بن
عياض عن منصور
عن ثابت عن سعيد
ابن المسيب أن عمر بن
الخطاب قضى في
اليهودي والنصراني

مجمعين في النكاح الصحيح والنكاح الفاسد ثم جعلنا الخطأ في الحرمة والاعتصام بصدق كما جعلناه في
الصحيح فكذلك الأمة في كل واحد منهما فمن فرق بينهما فقد فرق بين ما جع الله عز وجل بينه وبين ما هو
قياس على ما جع الله تبارك وتعالى بينه في المهر

(باب دعوى الولد)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا تداعى الحر والعبد المسلمان والذي الحر والعبد مولودا وجد لقيطا فلا فرق بين
أحدهم كالأب يكون بينهم فرق فيما تداعوا فيه مما على كون فتراه القافة فإن أحقوه بأحدهم فهو أبوه ليس له
أن ينفيه وللولود أن ينتفي منه بحال أبدا وإن أحقه القافة باثنين فأكثر ولم تكن قافة أو كانت فلم تعرف
لم يكن ابن واحد منهم حتى يبلغ فينتسب إلى أيهم شاء فإذا فعل ذلك انقطعت دعوى الآخرين ولم يكن
للذي نسب إليه أن ينفيه وهو حر في كل حالته بأبهم لحق لأن اللقيط حر وإنما جعلناه حرا إذا غاب عنا معناه
لأن أصل الناس الحرية حتى يعلم أنهم غير أحرار ولو أن أحدهم قال هو ابني من أمة نكحتها لم يكن بهذا
رق يقارب الأمة حتى يعلم أن الأمة ولده ولا يجعل أقرار غيره لازما له ويكني القائف الواحد لأن هذا موضع
حكم يعلم لاموضع شهادة ولو كان إنما حكمه حكم الشهادات ما أجزنا غير اثنين ولا أجزنا شهادة اثنين يشهدان
على ما لم يحضرا ولم يريا ولكنه كاجتهاد الحاكم العام ينفذه كما ينفذه هذا ولا يحتاج معه إلى ثان ولا يقبل
القائف الواحد حتى يكون أمينا ولا أكثر منه حتى يكونوا أمناء أو بعضهم فإذا حضرنا القائف والمتداعيين
للولد وذوي أرحامهم إن كان المدعون له موتى أو كان بعض المدعين له ميتا فأحضرنا ذوي رحمه أحضرنا
احتياطاً أقرب الناس نسباً وشبهاء في الخلق والسن والبلد بالمدعين له ثم فرقنا بين المتداعيين منهم ثم أمرنا
القائف بلحقه بأبيه أو أقرب الناس بأبيه إن لم يكن له أب وإن كانت معه أم أحضرنا لها نسباً في القرب منها
كما وصفت ثم بدأنا من القائف أن يلحقه بأمه لأن القائف في الأم معنى ولكن يستدل به على صوابه في
الأب أن أصاب فيها ويستدل على غيره أن أخطأ فيها فإلغنا بعض الناس في القافة فقال القافة باطل فذكرنا
له أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع مجزأ المدلج ونظر إلى أقدام أسامة وأبيه زيد وقد غطيا وجوههما فقال
إن هذه الأقدام بعضهما من بعض فحكى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة مسروراً به فقال ليس في هذا
حكم فقلنا وإن لم يكن فيه حكم فإن فيه دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم رآه عالماً لأنه لو كان مما
لا يجوز أن يكون حكماً مسروراً به مع أنه ان شاء الله تعالى ولناه أن يعود له (١) فقال أنك وإن أصبت في هذا فقد

(١) قوله فقال أي الرسول فتنبه كتيبه معجمه

بأربعة آلاف درهم وفي الجوسي بثمانمائة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية
اليهودي والنصراني فقال سعيد قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه بأربعة آلاف (ومن كتاب جاع العلم) * أخبرنا
عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو
ابن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد
فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهاد فحدثت هذا الحديث أبابكر بن محمد عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة
(ومن كتاب الجنائز والحدود) * أخبرنا مالك عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن أم عطية أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال لهن في غسل ابنته اغسلنها ثلاثا ونجسأوا كثر من ذلك ان رأيت ذلك بماء وسددوا جعلن في الآخرة كافورا أو شيأ من كافور * أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في قيص * أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل ثلاثا * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الانصارية قالت ضفرنا شعر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيتها وقرنها ثلاثة قرون فألقيناهما خلفها * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كف في ثلاثة أبواب بيض سحولة ليس فيها قيص ولا عمامة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (٣٦٤) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه غسل وكفن وصلى عليه * أخبرنا بعض

أصحابنا عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم * أخبرنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم * أخبرنا سفيان عن الزهري وثبتة معمر عن ابن أبي صعب أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على قتلى أحد فقال شهدت على هؤلاء فزملوهم بدمائهم وكلوهم * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه عيسى ابن طلحة قال رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه يحمل بن عمودي سرير أمه فلم يفارق حتى وضعه * أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن يوسف بن ماهل أنه رأى ابن عمر في جنازة رافع فأتى السرير * أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه قال رأيت أباه رية يحمل بين عمودي سرير سعد بن أبي وقاص * أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل بن أبي عون عن أبيه قال رأيت ابن الزبير يحمل بين عمودي سرير المسور بن مخرمة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت سعد بن جبيرة يقول سمعت ابن عباس يقول كأمع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل عن بعيرة فوفص فات فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تحمروا رأسه فقال سفيان وزاد ابراهيم بن أبي حرة عن سعد بن جبيرة عن ابن عباس

تخطى في غيره قال فهل في هذا غيره قلنا نعم أخبرنا ابن عليه عن جسد عن أنس أنه شق في ابن له فدعا القافة * أخبرنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رجلا من رجلين تداعيا ولدا فدعاه عمر القافة فقالوا قد اشتركا فيه فقال له عمر والأيها ما شئت أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان عن عمر مثل معناه أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري عن عروة عن عمر بن الخطاب مثل معناه قال فانا لانقول بهذا ونزعم أن عمر قال هو ابنك ترثه ويرثك وهو الباقي منك قلت فقد رويت عن عمر أنه دعا القافة فرمعت أنك لا تدعو القافة فلو لم يكن في هذا حجة عليك في شيء مما وصفنا إلا أن تدرويت عن عمر شيئا خالفته فيه كانت عليك قال قد رويت عنه أنه ابنه ما وهذا خلاف ما رويتم قلنا وأنت تخالف أيضا هذا قال فكيف لم تصير والى القول به قلنا هو لا يثبت عن عمر لسان حديث هشام متصل والمتصل أثبت عندنا وعندك من المنقطع وإنما هذا حديث منقطع وسليمان بن يسار وعروة أحسن مرسلين عن عمر من رويته عنه قال فانت تخالف عمر فيما قضى به من أن يكون ابن اثنين قلت فانت زعمت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى به إذا كان في أيديهم ما قضاء الاموال قال كذلك قلت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت فقد زعمت أن الحر المسلم والعبد المسلم والذي إذا تداعوا ولدا جعلته للحر المسلم للاسلام ثم زعمت أن العبد المسلم والذي إذا تداعيا ولدا كان للذي للحرية فرمعت أنك تجعله مرة للبدعي بالاسلام والآخر يقضى به على الاسلام وتجعله على الحرية دون الاسلام وأنت تزعم أن هؤلاء لو تداعوا مالا جعلته سواء بينهم فان زعمت أن حكمه حكم الاموال وأن ذلك موجود في حكم عمر فقد خالفته بما وصفنا قال فانا فانا قلنا هذا على النظر للولد قلنا وتقول قولنا لا قياسا ولا خبرا ثم نقوله متناقضا رأيت لو أجاز والاك أن نقوله على أن تنظر للولد خفيث كان خيرا له ألحقته فتداعاه خليفة أو أشرف الناس نسبا أو كثرهم مالا وخيرهم ديناً وفعالا وشر من رأيت بعينك نفسا ونسبا وفعالا ودينا مالا قال اذا أجعلهم فيه سواء قلنا فلا نسمع (٣) قولك قضيت به على النظر له معنى لانك لو كنت تثبت على النظر له ألحقته بخير ماله قال فقد يصلح هذا ويكثر ماله ويفيد هذا ويقل ماله قلنا وكذلك يعتق العبد وبسليم الذي حتى يكونا خيرا من الذي قضيت له به قال فأين خالفته فيه في سوى هذا الموضع قلت زعمت أن أبان يوسف رحمه الله تعالى قال أقضى به للاثنتين بالأثر وثلاثة لان ثلاثة في معنى اثنين فاذا كانوا أربعة فصاعد لم أقض به لواحد منهم قال فهذا خطأ كله وقد تركته قلنا فقل ما شئت قال فزعم أن الاثنين والثلاثة سواء فأقضى لهم به سواء قلنا كما يقضى بالمال قال نعم قلنا فاتقول ان مات المولود لمائة قيام قال يرثه كل واحد منهم سهما من مائة سهم من ميراث أب لان كذلك أبوتهم فيه قلنا فاتقول ان مات واحد من الآباء قال يرثه ميراث ابن كامل قلت وكيف يكمل له

أخبارنا عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم * أخبرنا بعض أصحابنا عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم * أخبرنا سفيان عن الزهري وثبتة معمر عن ابن أبي صعب أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على قتلى أحد فقال شهدت على هؤلاء فزملوهم بدمائهم وكلوهم * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه عيسى ابن طلحة قال رأيت عثمان بن عفان رضي الله عنه يحمل بن عمودي سرير أمه فلم يفارق حتى وضعه * أخبرنا بعض أصحابنا عن ابن جريج عن يوسف بن ماهل أنه رأى ابن عمر في جنازة رافع فأتى السرير * أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن ثابت عن أبيه قال رأيت أباه رية يحمل بين عمودي سرير سعد بن أبي وقاص * أخبرنا بعض أصحابنا عن شرحبيل بن أبي عون عن أبيه قال رأيت ابن الزبير يحمل بين عمودي سرير المسور بن مخرمة * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال سمعت سعد بن جبيرة يقول سمعت ابن عباس يقول كأمع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل عن بعيرة فوفص فات فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تحمروا رأسه فقال سفيان وزاد ابراهيم بن أبي حرة عن سعد بن جبيرة عن ابن عباس

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ونجر وأوجهه ولا تخمر وارأسه ولا تمسوه طيبا فإنه يبعث يوم القيامة مليا * أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان رضى الله عنه صنع نحو ذلك * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى الناس النجاشي اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربع تكبيرات * أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن أبا أمامة بن سهل بن حنيف أخبره أن مسكنة مرضت فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بعرضها قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المريض ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت فأذوني بها فخرج يجنازه ليلا ففكروا أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله (٢٦٥) صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي

كان من شأنها فقال ألم أمركم أن تؤذوني بها فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نوقظك ليلا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على الميت أربعاً وقرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الأولى * أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب فلما سلم سأله عن ذلك فقال سنة وحق * أخبرنا

ميراث ابن وأما له خرم من مائة خرم من أبوته فتورثه بغير الذي يورث منه وأما ورث المسلمون الأب بناء من الآباء كما ورثوا الآباء وكيف زعمت أنه إذا مات كان ابن تسعة وتسعين أباً ثم ترثه بنات الميت ولم يكن له أن يورثه بنو الميت بأنهم أخوته فكيف جعلته أباً إلى مدة ومنقطع الأبوة بعد مدة هل رأيت هكذا نحو لوقاط قال أتبع فيه عمر أنه قال هو الباقي منك كما قالنا ليس هو عن عربيات كما وصفت ولو كان ثابتاً كان أولى القولين عندك إذا اختلف فيه عن عمر وأولاهما بالقياس والمعقول والقياس والمعقول عندنا وعندك على كتاب الله عز وجل وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لم وأمر المسلمين أنه لا يكون ابن اثنين ولا يرث اثنين بالأبوة وعمر لو كان قال ما قلت هو الباقي منكم فقطع أبوة الميت لم يورث الابن منه لأن الميراث إنما يجب بالموت فلما كان الموت يقطع أبوة الميت كانت الأبوة منقطعة ولا ميراث ولو ورثه لم يورثه إلا كما كان موروثاً من الأب من الابن خرم من أجزاء كاملاً وقلته وهكذا كلمات من المائة واحد حتى يبقى أب واحد قال نعم قلت أفرأيت لو قال هذا من لم ينظر في علم قط فرعم أن مولود امرأة ابن مائة ومرة ابن واحد وفرق ما بين المائة والواحد أم أنقول له ما يحل لك أن تكلم في العلم لاني لا تدري أى شئ أقول قال ما خفي علينا أن القياس ما قلتم وأنه أحسن من قولنا ولا كما تبعنا فيه الأثر وليس في الأثر إلا الانقياد فلما فالأثر كما قلنا لاني لا نتخالفنا في أن الموصول أثبت من المنقطع وأثرنا فيه موصول ولو كانا منقطعين ما كان أصل قولك وقولنا أن الحديث إذا اختلفنا ذهبن إلى أشبههما بالقياس وقد خالف عمر في حديث نفسك من حيث وصفنا مع أنك تخالف عمر قول نفسك فيما هو الزم لك أن تبعه من هذا ثم عدت عليه أشياء يخالف فيها قول عمر لغير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال فان لي عليك مسئلة فيها قت قد فرغنا من الذي عايناه فإنتناك عن عمر قولك أو زعمت أم القياس قال فهل لك حجة غيره فلما ما ذكرنا فيه كفاية قال فقد قيل ان من أصحابك من يتأول فيه شيئاً من القرآن قلت نعم زعم بعض أهل التفسير أن قول الله عز وجل ما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه ما جعل الله لرجل من أبوين في الاسلام واستدل ببيان الآية قول الله عز وجل ادعوهم لأبائهم هم هو أوطأ ط عند الله قال فتحتل هذه الآية معنى غير هذا فلما نأتم زعم بعض أهل التفسير أن معناها غير هذا قال فلا به حجة تثبت فلما أمأحتي نستطيع أن نقول هو هكذا غير ذلك فلا لأنه محتمل غيره ولم يقل هذا أحد يلزم قوله ولكنه إذا كان يحتمل وكان معنى الاجماع أن الابن إذا ورث ميراث ابن كامل فكذلك يرثه الأب ميراث أب كامل لم يستقم فيه الا هذا القول فإن قال قائل أ رأيت إذا دعوت القافة لولد لامة يطؤها رجلاً لان بشبهة فان كانت حرة فوطئت بشبهة أندعو لها القافة قلت نعم فإن قال ومن أين فلما الخبر عن عمر أنه دعا القافة لولد امرأة ليس فيه حرة وقد تكون

(٣٤ - الام سادس)
عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على الجنازة ويقول انما فعلت لتعلموا انها سنة * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري أخبرنا أبو أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى سراً في نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات لا يقرأ في شئ منهن ثم يسلم سراً في نفسه * أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن الزهري حدثني محمد الفهري عن الفضالة بن قيس أنه قال مثل قول أبي أمامة * أخبرنا بعض أصحابنا عن ليث بن سعد عن الزهري عن أبي أمامة قال السنة أن يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ابن عبد الله

عن موسى بن وردان عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه كان يقرأ بأمام القرآن بعد التكبيرة الأولى على الخنازة * أخبرنا محمد بن عمر يعني
الواقدي عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الخنازة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه
كان يسلم في الصلاة على الخنازة * أخبرنا مسلم بن خالد وغيره عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
وأب بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا يمشون أمام الخنازة * أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه أخبره
أنه رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقدم الناس أمام جنازة زينب بنت جحش * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبيد بن
السائب قال رأيت ابن عمر وعبيد بن (٢٦٦) عمر وعثمان أمام الخنازة فتقدموا مجلسا يتحدثان فلما جازت بهما قاما

في ابل أهلها وهي حرة لان الحرائر برعين على أهلهم وتكون في ابل أهلها وهي أمة ولو كان انما حكم بالقافة
في ابن أمة دل على أنه يحكم به في ابن الحرة فان قال وما يدل على ذلك قلنا اذا ميزنا بين النسب والأموال فغلطنا
القائف شاعدا أو كما في معناهما معاجاز أن يشهد على ابن الحرة كما يشهد على ابن الامة وأن يكون
الحكم في ابن الحرة كهو في ابن الامة لانهم لا يختلفان وكل واحد منهما ابن بوطء الحلال ووطء الشبهة وضئ
بوطء الزنا أفرأيت لودع القافة لابن الحرة فوطئها رجلا بنكاح فاسلم يعرف أيهما ووطئها أولا وليس
ان جعلناه ابنيهما ونفينا عنهما أليس يدخل علينا ما عناه على غيرنا في القولين معا ولو علمنا أيهما كان
وطئها أولا فجعلناه أولا ولا نخرمن الواطئين دخل علينا أن نقوله غير قياس ولا خبر واذا كانت بينهما
في شيء واحد فلم نجعله لأحدهما دون الآخر ولكلنا لم يحكم فيه حكم الأم والوال ولا حكم الانساب واقفنا فيها
قضاء متناقضانا لانما افرقنا بين حكم الاموال وحكم الانساب بالقافة واذا ابطالنا القافة في موضع كاند
خرجنا من أصل مذهبنا في القافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا التقط مسلم لقيطاه فهو حر مسلم
مالم يعلم لا بوجه دين غير دين الاسلام فاذا أقربه نصراني ألحقناه به وجعلناه مسلما لان اقراره به ليس بعلم
مناله كما قال فلا تغير الاسلام اذ لم تعلم الكفر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام النصراني ينفق من
المسلمين أنه ابنه ولد على فراشه ألحقناه به وجعلناه دين أبيه حتى يعرب عن نفسه لان هذا علم منابأه مولود
على فراشه وأن التقاط من التقطه انما هو كالضالة التي يجدها الرجل فان أقام البيئته أبوه عليه بعد عقله
الاسلام ووصفه اياه جعلناه ابنه ومنعناه من أن ينصر حتى يبلغ فيتم على الاسلام فلحقه بالمسلمين ونقطع
عنه حكم أهل الذمة فان بلغ فامت مع من الاسلام لم يكن من المرتدين الذين نقلهم لانه لم يصف الاسلام بعد
البلوغ وبعد وجوب ما أقربه على نفسه للناس والله عز وجل من الحقوق ألا ترى أنه لو كان ابن مسلم فارتد
قبل البلوغ لم أقتله حتى يبلغ فيثبت على الردة ولو زنى قبل البلوغ أو قذف لم أحده وانما تجب عليه الحدود
والاقرار للناس اذا أقر بعد البلوغ ولكني أحبس وأخيفه رجاء رجوعه الى الاسلام (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا التقط المتبذوم بعد مال فينبغي له أن يرفعه الى القاضي وينبغي للقاضي ان كان الذي
التقطه ثقة لماله أن يولييه اياه ويأمره ينفق عليه بالمعروف وان كان غير ثقة لماله فليدفع ماله الى غيره ويأمر
ذلك الذي دفع اليه ماله بالنفقة عليه بالمعروف وان لم يكن له مال فينبغي لو الى المسلمين أن ينفق عليه فان لم
يفعل فشاء الذي هو في يديه أن يأمره القاضي بالنفقة عليه وأن تكون النفقة ديناً على المتبذو اذا بلغ وثاب
له مال فعلم وان لم يفعل الذي التقطه ولا ماله وأنفق عليه فهو متطوع بالنفقة ولا يرجع شيء منها عليه

* أخبرنا مسلم بن خالد
 وغيره عن ابن جريج
 عن عمران بن موسى
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سل من قبل
 رأسه * أخبرنا الثقة
 عن عمر بن عطاء عن
 عكرمة عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال سل
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من قبل
 رأسه * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد عن
 جعفر بن محمد عن أبيه
 أن النبي صلى الله عليه
 وسلم رش على قبر ابراهيم
 ابنه ووضع عليه حصاة
 والحصاة لا تثبت الا
 على قبر مطح * أخبرنا
 ابراهيم بن محمد عن
 عبد الله بن أبي بكر عن
 الزهري عن عروة بن
 الزبير عن عائشة رضي
 الله عنها قالت لو استقبلنا
 من أمرنا ما استدبرنا
 ما غسل رسول الله صلى

الله عليه وسلم الانساؤه * أخبرنا ابراهيم بن محمد عن عمارة عن أم محمد بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب عن
 جدتها اسماء بنت عيسى أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن تغسلها اذا ماتت هي وعلى فغسلتها هي وعلى * أخبرنا
 ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن ابن شهاب أن قبيصة بن ذؤيب كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغضض أبا سلمة * أخبرنا ابراهيم
 ابن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حنأ على الميت ثلاث حثيات بيديه جميعا * أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا
 هجرا * أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدته قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاءت التعزية

سعدوا قالوا يقول ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودر كان كل فائت في الله فنقوا واياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب أخبرنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال لما جاءني جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا لآل جعفر طعما فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم أو ما يشغلهم شك سفيان * أخبرنا ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أنه عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفس المؤمن معلقة بيده حتى يقضى عنه * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الخنزة ثم جلس بعد ذلك * أخبرنا (٢٦٧) ابراهيم بن محمد عن محمد بن عمرو

ابن علقمة بهذا الاستاد أو شبيه بهذا وقال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرنا بالقيام ثم جلس وأمرنا بالجلوس * أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك ابن الحرث بن عتيك أخبره عن جابر بن عتيك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجهه قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فإذا وجب فلا تبكين يا كية قال وما الوجوب يا رسول الله قال إذا مات أخبرنا سفيان عن

بعد بلوغ ويسر ولا قبله وسواء وجد المال مع اللقيط أو أفاده بعد التقاطه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز على الولادة ولا شيء مما تجوز فيه شهادة النساء مما يغيب عن الرجال الأربعة نسوة عدول من قبل أن الله عز وجل حيث أجاز الشهادة انتهى أقلها إلى شاهدين أو شاهد وامرأتين فأقام الثنتين من النساء مقام رجل حيث أجازهما فإذا أجاز المسلمون شهادة النساء فيما يغيب عن الرجال لم يجوز والله أعلم أن يجوز والها الأعلى أصل حكم الله عز وجل في الشهادات فيجب على كل امرأتين يقومان مقام رجل وإذا فعلوا لم يجوز الأربعة وهكذا المعنى في كتاب الله عز ذكره وما أجمع المسلمون عليه * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في شهادة النساء على الشيء من أمر النساء لا يجوز فيه أقل من أربعة وقد قال غيرنا يجوز فيه واحدة لأنه من موضع الاخبار كما تجوز الواحدة في الخبر لأنه من موضع الشهادات ولو كان من موضع الشهادات ما جاز عدد من النساء وإن كثرن على شيء فقبل بعض من قال هذا فبأي شيء احتجبت إلى خبر واحدة أبشهادة أو غير شهادة قال بشهادة على معنى الاخبار فقبله وكذلك شاهدان وأكثهما شاهدان على معنى الاخبار قال ولا تجوز شهادات النساء منفردات في غير هذا قيل نعم ولا رجل وامرأتين إلا في خاص ولا تجوز على الحدود وعلى القتل فإن كنت أنكرت أن يكن غير توأم إلا في موضع فكذلك يلزمك في رجل وامرأتين أنهما غير تامين وكذلك يلزمك في رجلين لأنهما غير تامين في الشهادة على الزنا وكذلك يلزمك في شهادة أهل الذمة بخبرها أنهما غير تامين على مسلم فإذا كانت الشهادة كلها خاصة بالمتم الشهود أربعة فكيف إذا كانت الشهادة على ما يغيب عن الرجال خاصة لم نصرفها لقياس على حكم الله واجماع المسلمين ولا يقبل فهما العدد إلا أن يعتاكون كل ثنتين مكان شاهد قال فانار وبياعن على رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة وحدها قلت لو ثبت عن علي رضي الله تعالى عنه صراحيه ان شاء الله تعالى ولكنه لا يثبت عندكم ولا عندنا عنه وهذا من جهة ما قلنا من القياس على حكم الله ولا من جهة قبول خبر المرأة ولا أعرف له معنى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعا ما كان على أن له الخيار أو البائع أو شرط المبتاع أو البائع خيارا لغيره وقبض المبتاع السلعة فهلكت في يديه قبل رضا لذي له الخيار فهو ضمن لقيمتها ما بلغت قلت أو كثر من قبل أن البيع لم يتم قط فيها وأنه كان عليه ألا يتم البيع ردّها وكل من كان عليه رد شيء مضمونا عليه فتلف ضمن قيمته فالقيمة تقوم في الغائت مقام البدل وهذا قول الأكثرين أقيمت من أهل العلم والقياس والآخر وقد قال قائل من ابتاع بيعا وقبضه على أنه بالخيار فقتل في يديه فهو أمين كانه ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن الثمن لا يجب عليه

عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حذت جارية لها زنت * أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد كلاهما عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلا قال أحدهما حين وقال الآخر مقيم كان عند جدنا سعد فأصاب امرأة حبلى فميت به فاستل وأعرّف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به قال أحدهما فلد بانكأ النخل وقال الآخر بانكأ النخل * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن أبي السائب أن رجلا بالشام وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فكتب معاوية إلى أبي موسى الأشعري بأن يسأل له عن ذلك عليا رضي الله عنه فآله فقال علي رضي الله عنه أن هذا الشيء ما هو بأرض العراق عزمتم عليك لتخبرني فأخبره فقال علي رضي الله عنه أنا أبو حسن إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي ادريس عن عبادة بن

سبرمه * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن أعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه قيل
أما قال قيض وأما قال حبة وبه أرضرة فقال أحرمت وهذا على فقال أنزع أما قال قيضك وأما قال حبك واغسل هذه الصفرة عندك وافعل
في عمرتك ما تفعل في حبك * أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنه ما أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من خد يربياكم البياض فلبسها أحياءكم وكفنوا فيها وتاكم * أخبرنا صفوان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن
طاوس وعطاء أحدهما وكلاهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم * أخبرنا ابن أبي يحيى عن
أيوب بن أبي تميمة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه دخل حماما وهو بالحفة وهو محرم وقال ما لعن الله نأسا خناشا * أخبرنا

مفان عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه نظر في المرأة وهو محرم * وأخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة
ابن عبد الله بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقول بعد غير الله في طين بالسقي وهو محرم * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي عمار
قال رأيت ابن عمر يرمي غربا بالبيداء وهو محرم * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة قال
صعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الجفار أتيته مضطربا فسطا حتى رجع * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الحزري
عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قضى في البرج بجفر أو جفرة * أخبرنا سفيان عن مطرف بن طريف عن أبي السفر أن
عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حنين بحلان من الغنم * أخبرنا (٢٦٩) إبراهيم بن أبي يحيى عن عبد الله بن

أبي بكر رضي الله عنهما
أن أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم
قدموا في عرة القضية
مقلدين بالسيف وهم
محرمون * أخبرنا
إبراهيم بن سعد بن
إبراهيم عن ابن شهاب
عن أبي بكر بن عبد الرحمن
عن مروان بن الحكم
عن عبد الرحمن بن
الأسود بن عبد يغوث
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إن من
الشعر حكمة * أخبرنا
إبراهيم بن هشام بن
عروة عن أبيه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال الشعر كلام حسنة
كحسن الكلام وقبيحة
كقبيحة * حدثنا
عبد الرحمن بن الحسن
ابن القاسم الأزرق عن
أبيه أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ركب
راحلة له وهو محرم
فقدت فجعلت تقدم

فيل يأخذ ثمنه ويحني عليها فأخذ أرواح الحناية عليها وتفيد ما لا من أي وجه ما كان فيأخذ المال
وتخذه قلت له أسمع له فيها معاني كثيرة غير الجماع فلم أبطلها وأعتقتها عليه وهو لم يعتق وانما القضاء أن يعتق
على من أعتق أو تعتق أم الولد بعد موت السيد وهو لم يمت فإذا كان عمر انما أعتقهم بعد موت ساداتهم
فهم من العتق فقد خالفته وإذا كان القضاء أن لا يعتق إلا من أعتق السيد أعتقته فقد خالفته فان قال أكره
أن يخلو بامرأته لأجل له فرجها قيل وإن كانت ملكه فان قال نعم قيل له ما تقول فيه إن ملك أمه وبنته
وأخته من الرضاع وجارية لها زوج أيجل له أن يخلو بهن فان قال نعم قيل فقد خلت بينه وبين الخلوة
بأربع كلهن حرام الفرج عليه فكيف حرته بواحدة فان قال انما خلت بينه وبين الخلوة برضائه لانه
محرم لهن قيل فحرم هو لجاريته التي لها زوج فان قال لا قيل فقد خلت بينه وبين فرج ممنوع
منه وليس لها محرم فان قال فلم يمنع الابن فرج جاريته اذا أصابها أبوه ولم يجعل عليه الا العقر ولم
نقوم على أبيه وقد فعل فيها فاعل لا يمنع به الابن من فرجها قيل له ان منع الفرج لا تمن له والحناية
جنايتان جنابة لهما فمن وأخرى لا تمن لهما فلما كان الحد اذا درى كان غنة في الموطوءة عقر أغرمناه
الاب ولم نلحق عنه شيئا فعلة له فمن ولما كان تحريم الفرج غير معتق للإمسة ولا يخرج لها من ملك الابن
لم يكن استهلاك شيئا فغرمه فان قال فما يشبه هذا قيل ما هو في أكثر من معناه وهي المرأة ترضع لبن الرجل
جاريته لتحمها عليه فتحرم الجارية ولدها وتكون مسيبة آئمة بما صنعت ولا يكون لما صنعت من
نفرمها إياه وهي لو شجتها أغرمناها أرواح شجتها فاذا كان التحريم يكون من المرأة عامدة ولا تغرم لانه غير
اتلاف ولا اخراج للحرمة من الملك ولا جنابة لها أرواح فكذلك هي في الاب بل هي في الأب أولى أن يكون
قد أخذ منها بدلا لانه قد أخذ منه عقر وهذه لم يؤخذ منها فليل ولا كثير (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا ملك الرجل أخته من الرضاة فأصابها جاحلا خلت ولدت فهي أم ولده تعتق بذلك الولد
إذا مات ويحال بينه وبين فرجها بالنهي وفيه قول آخر أنها لا تكون أم ولده ولا تعتق عوته لانه لم يطأها
حللا وانما هو وطء بشبهة وإن كان عالما بأنها محرمة عليه فولدت فكذلك أيضا وفيها قولان أحدهما
انه اذا أتى ما يعلم أنه محرم عليه أقيم عليه حد الزنا والثاني لا يقيم عليه حد الزنا وإن أتاه وهو يعلم في شيء له فيه
علق ملك بحال ولكنه يوجع عقوبة منكرة ويحال بينه وبين فرجها بأن ينهى عن وطئها ولا عقر في
واحدة من الحالين عليه لان العقر الذي يجب بالوطء له ولا يغرم لنفسه ألا ترى أنه لو قتلها لم يغرم لانه انما
يضمن لنفسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك النمراني المسلمة ووطئها وهو جاحل علم ونهى

بداؤنا أخرى « قال الربيع » أظنه قال عمر رضي الله عنه شعر كن را كه اغصن عروحة * اذا تلبته أو شارب غل
ثم قال الله أكبر الله أكبر * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء أن غلاما من قريش قتل حمامة من حمام مكة فأمر ابن عباس أن
يفدى عنه بشاة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ما ذكر كرجة النبي صلى الله عليه وسلم وأمره
أيامهم بالاحلال وأنه صلى الله عليه وسلم قال لهم اذا توجهتم الى منى را تحنوا فاهلوا * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال
نحرم نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحد بيبة البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة * وأخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه
عن ابن عباس وعن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لا حصر الا حصر العدو وزاد أحدهما ذهب الحصر الآن * أخبرنا مسلم بن خالد

وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أردفه من جمع إلى منى فلم يزل يلبي حتى رمى الجرة * أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في المعتمر يلبي حتى يستلم الركن * أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يلبي المعتمر حتى يفتح الطواف مستلماً وغير مستلماً * أخبرنا سفيان عن ابن أبي حسين عن أبي علي الأزدي قال سمعت ابن عمر يقول للحالقي يا غلام بلغنا العظم وإذا قصر أخذ من جانبه الأيمن قبل جانبه الأيسر * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرني جهم أنه قال قال ابن عباس فقال أبدأ بالشق الأيمن * أخبرنا سفيان عن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علياً رضي الله عنه (٢٧٠) قال في كل شهر مرة * أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد أن

عائشة رضي الله عنها اعترت في سنة مرتين أو قال مراراً قال قلت أعاب ذلك عليها أحد فقال القاسم أم المؤمنين فاستحييت * أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه اعتبر في سنة مرتين أو قال مراراً * وأخبرنا سفيان أنه سمع عمرو بن دينار يقول أخبرني ابن أوس الثقفي قال سمعت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما يقول أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أعمر عائشة فأعمرتها من التعميم قال عمو وأوغير في الحديث ليلة الحصة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر قال وأيت ابن عباس أتى

أن يعود أن يملك مسلمة وبيعت عليه فإن ولدت بذلك الوطء حيل بينه وبينها بأن تعزل عنه ويؤخذ بنقمتها وإن أراد أن يعمل لمعتزلة عنه ما يعمل مثلها كان ذلك له وإذا مات فهي حرة وهكذا أم ولد النصراني تسلم وإن كان وطنها وهو يعلمها محرمة عليه والقول فيها مثل القول في الذي وطئ رضيعته وهو يعلمها محرمة عليه في أحد القولين حد وفي الآخر عقوبة وإن أراد إيجارها من امرأة في عمل تطيقه فذلك له وله أخذ ما أفادته وأخذ أرض جنبها إن جنى عليها وقد خالفنا بعض الناس في أم ولد النصراني تسلم فقال هي حرة حين أسلمت رقت علي في اعتاقها عتلتان أحدهما أن فرجها قد حرم عليه والأخرى أن لا أثبت لغيره على مسلم لمكا فقبل له أما لأولى فأقرب تركها منك فقال وكيف قلت أرايت أم ولد لرجل وطئها ابنه قال تحرم عليه قلت أفنعتها عليه وقد حرم فرجها بكل ال قال لا قلنا وكذلك لو كان هو وطئ ابنتها وأمها حرم عليه فرجها بكل حال عندك ولم نعتقها عليه قال نعم قلنا وكذلك لو ظهر أنها أخته من الرضاعة قال نعم قلنا فقد تركت الأمر الأول في الأولى أن تعتق من هذه قال وكيف قلنا هؤلاء لا تحل فروجهن عندك بحال وأم ولد النصراني قد يحل فرجها لو أسلم الساعة قال فدع هذا قلت والثاني استدعه قال وكيف قلت أرايت مدبر النصراني أو مدبرته ومكاتبته أعتقهم إذا أسلموا أو يبيعهم قال لا نعتق المدبرين إلا بالموت ولا المكاتب إلا بالأداء قلنا فهو لاء قبل أن يعتقوا لمن ملكهم قال للنصراني ولكن مدع بجموته قلنا فذلك أم الولد ملكها للنصراني معلق بجموته فإذا مات عتقت ولا تباع في دين ولا تسبي فيه وأنت تسبي المدبر في دين النصراني قال وإن تلت فهو حر وبسعي في قيمته قلت يدخل ذلك عليك في المكاتب قال أما المكاتب فلا أقوله قلت أرايت عبد نصراني أسلم فوهبه النصراني لمسلم أو ذمي أو أعتقه أو تصدقه قال يجوز ذلك كله قلنا فيجوز الأوفد ومالك له ثابت المالك عليه قال لا قلت أرايت لو أسلم عوض لاسوقه أعتقه حتى يأتي السوق فيبعه قال نعم قلنا فلو جنى عليه ما جاز فقتله أو جرحه كان الأرض للنصراني وكان له أن يعفو كما كان يكون للمالك المسلم قال نعم قلنا فقد زعمت أنه مالك له في حالات قال نعم ولكني إذا قدرت على إخراجهم من ملكه أخرجته قلت بأن تدفع إليه غنمه مكانه أو غيرها شئ قال أدفع إليه غنمه مكانه قلنا فتصنع ذاباً ثم الولد قال لا أجد السبيل إلى بيعها فأدفع إليه غنمها قلت فلما لم تجد السبيل إلى بيعها كان حكمها غير حكمه قال نعم قلنا فإن قال لك أعتقها بلا عوض ياخذها مكانه قال لا ولكن عوض عليها قلنا فهي معدومة به أفكنت بأعاب عبده من معدم قال لا قلنا فكيف يعتقها من نفسها وهي معدومة قال للحرية قلنا من قبله كانت أو من قبلها فإن قلت من قبله قلنا فهي حرة بلا سعاية

الركن الأسود مسدداً قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه * حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وبلال وعثمان بن طلحة وأحسبه قال وأسامة فلما خرج سألت بلالاً كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جعل عموداً عن يمينه وعمودين عن يساره وثلاثة أعمدة وراءه ثم صلى وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة * أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الأحول وهو سليمان بن أبي مسلم خال ابن أبي نجيح وكان ثقة عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون لكل وجده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصدرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أخبرني من رأى ابن عباس يأتي عرفقة بسحر * أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن ربوع عن جوير بن

حورث قال رأيت أبا بكر واقفا على فرح وهو يقول يا أيها الناس أسفروا ثم دفع فكأنني أنظر إلى نخذه ما يحرش بعيره بحجته * أخبرنا
 مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخزوم قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أهل الجاهلية كانوا يدفعون من عرفة
 حين تكون الشمس كأنهم اعماثم الرجال في وجوههم قبل أن تغرب ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس حين تكون كأنهم اعماثم الرجال
 في وجوههم وإنما يدفع من عرفة حتى تغرب الشمس وتدفع من المزدلفة قبل أن تطلع الشمس هديا يتخالف لهدى أهل الأوثان والشرك
 أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع
 الشمس ونقول أن شير كيماء غير فأخر الله هذه وقدم هذه * أخبرنا سفيان أنه سمع (٢٧١) عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن
 عباس يقول كنت

قال ما أعتقها فتكون حرة بلا سعاية ولا أعتق شيئا منها قلت فخرت من قبل نفسها فالأمولك أن يعتق نفسه
 قال فخرت من قبل الإسلام قلنا فقد أسلم العبد فلم يعتقه وما دريت من أين أعتقتها ولا أنت بالانحصرت
 عليها وأنت تعيب الحكم بالانحصر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استعار رجل من رجل جارية
 فوطئها فقال هذه ومثله الغاصب الذي وطئ في كتاب الحدود وفي مسألة درء الحدود بالشبهات فخذوا جوابها
 من هنالك فإن الحجية فيها ثم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا زوج رجلا امرأه وزعم أنها حرة
 فدخل عليها الرجل ثم استحق رقبتهما رجل وقد ولدت أولادا فأولادها أحرار وللمتزوج قيمتهم وجاريته
 والمهر يأخذ من الزوج إن شاء ويرجع به الزوج كله على الغار لأنه لازم من قبله وأصل ما ردناه المغرور
 على الغار على أنشياء منها أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال أيعا رجل نكح امرأته هاجنون
 أو جذام أو برص فأصابها فلها المهر بما استحل من فرجها وذلك لزوجها غرم على ولها (١) فرد الزوج على
 ما استحققت به المرأة عليه من الصداق بالميسر على الغار وكان موجودا في قوله أنه أنما رده عليه لأن الغرم
 في المهر لزمه بغروره وكذلك كل غار لزم المغرور بسببه غرم يرجع به عليه وسواء كان الولي يعرف من
 المرأة هاجنون أم لم يعرفه لأن كلاً غار فان قال قائل قد يخفى ذلك على البعيد قيل نعم وعلى أبيها رأيت
 لو كان تحت ثيابها نكتة برص أما كان يمكن أن يخفى ذلك على أبيها والغار علم أو لم يعلم بضمين للمغرور ثم بين
 الغار وبين المرأة حكم وهو مكتوب في كتاب النكاح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل لعبده
 في التجارة واشترى ابن سيده أو أياه أو من يعتق عليه ويكون المضارب ضامنا للثمن الذي دفعه في ابنه لأنه اشترى
 وذلك إنما أذن له فيما يجوز للمالك أن يملكه لا ما لا يجوز له ماله كما يكون الرجل يدفع إلى الرجل مالا
 فيضاربه فيشتري ابنه فلا يلزمه أن يعتق عليه ويكون المضارب ضامنا للثمن الذي دفعه في ابنه لأنه اشترى
 بماله لا ما لا يجوز له ماله وهذا مذهب محمد بن قيس قاله والقول الثاني أنه يعتق عليه من قبل أن يشتريه
 حلالا لأن مالك العبد إنما يملكه لسيده وإذا ملك السيد ابنه يعتق عليه وإن قال قائل فما لفرق بين
 العبد المأذون له والمضارب قيل له إن في الشراء حقوقا منها حق للبائع على المشتري الذي لا يجوز إبطاله
 إذا كان يبيع حلالا فلما كان هذا يباع حلالا لا يلزم العبد بجزأ يلزم العبد أبدا إلا بالسيد مالا فيعتق
 والمضارب يلزمه البيع فلا يظلم المشتري ويكون المضارب مالكا لهذا العبد وليس مالكا للمضارب لنفسه مثل
 ملك صاحب المال وملك العبد لنفسه مثل ملك صاحب المال وهذا أصح القولين وبه أخذ والله تعالى أعلم

(١) قوله فرد الزوج على ما استحققت الخ الأظهر بما استحققت تأمل كتبه مصححه

أبي يحيى عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن الحسن بن مسلم بن نياق قال وافق يوم الجمعة يوم التروية في زمان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بفناء الكعبة فأمر الناس أن يروحوا إلى منى وراح فضلى عني الظاهر (حدثنا الشافعي)
 قال والذي قلت بعرفة من أذان واقامتين شيئا أخبرنا ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه
 وسلم يعني به * أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المزدلفة فلم ترفع ناقته يدها واضعة حتى
 رمى الجمر * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن أيمن بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله بن عمار الكلبي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
 يرمي الجمر يوم النحر على ناقته صهبا ليس ضرب ولا طرد وليس قبل البيل البيل * حدثنا سعيد بن سالم القداح عن سعيد عن قتادة عن أبي
 حسان الأعرج عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر في الشق الأيمن * أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن

نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يالي في أي الشقين أشعر في الإيسر أو في الأيمن « الى هنا يقول الربيع حدثنا الشافعي رضي الله عنه » (ومن كتاب مختصر المحالج الكبير) من هنا يقول الربيع أخبرنا الشافعي رضي الله عنه * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد ابن سالم عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أردفه من جرح إلى منى فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة * أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حرملة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني نحر وم وكان نفقة أن قوما حرموا أصابوا أصدا فقال لهم ابن عمر عليكم جزاء فقالوا على كل واحد منا جزاء أو علينا كائنا جزاء واحد (٢٧٢) فقال ابن عمر انه لمعز ربكم بل عليكم كلكم جزاء واحد * أخبرنا مسلم وسعيد

عن ابن جريح عن بكير ابن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلا سأله عن محرم أصاب جرادة فقال يصدق بقبضة من طعام وقال ابن عباس وليأخذن بقبضة جرادات ولكن على ذلك رأي * أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن ميمون بن مهران قال جلست الى ابن عباس فجلس اليه رجل لم أر رجلا أطول شعرا منه فقال أحرمت وعلى هذا الشعر فقال ابن عباس اشتمل على مادون الأذن منه قال قلت امرأة ليست بامرأة قال قلت زنى فوك قال رأيت قلة فطرحتها قال تلك الضالة لا يتقن * أخبرنا عبد الله بن مؤمل العائذي عن عمر بن

وسواء كان للعبد دين أذن له في مداينته أو لم يكن عليه دين من قبل أن الغرماء لا يملكون على العبد ماله الا بالقيام عليه وبعد ملك العبد له فلما كان تمام ملك العبد واقعا على ابن سيده والعق معه لم يجز أن يرق بحال لانه اذا تم فيه ملكه تمت حرته ولا يفرم الاب شيئا قبل ولا كثر لان الغرماء ان دخل عليهم نقص من عتقه فالذي دخل على الابأ كثر منه ولا يكون مصابا بماله وغار ماله وما تلف شيئا فيكون عليه ما تلف ولا أمر بشرائه من مال العبد فيكون منزعاً من العبد شيئاً يكون عليه رده انما أخطأ فيه العبد أو تعدى فلا يرجع به على السيد رأيت لو استهلك العبد جميع ما في يديه بهيمة أو بدرك أو حرقه أو غرقه أو يرجع على السيد بشيء ولم يكن للسيد في هذا فعل ولا أمر انما يغرم الناس بفعلهم وأمرهم فأما بغير فعلهم ولا أمرهم فلا يغرمون الا في موضع خاس من الديار وما جاء فيه خبر وان كان العبد غير مأذون له فاشترى ابن مولاة فليس ثم شراء ولا يملكه فيعتق بالملك وهو على ملك سيده الاول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الأعاجم ولاد الشريك اخوة بعضهم لبعض فان كانوا جازوا نامة المين لا ولاء لأحد علمهم بعق قبلنداعواهم كما قبلنداعوى غيرهم من أهل الجاهلية الذين أسلموا وان كانوا سبيين أو عبيد رقيق أو عتقوا فثبت عليهم ولا لم تقبل دعواهم الا بينة تثبت على ولاد أو دعوى معرفة كانت قبل السبي وهكذا من قبل منهم أو كثر أهل حصن كانوا أو غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الرجلان أخوين فأتى أبوهما فأقر أحدهما بوارث معه وقال هذا أخي ابن أبي ودفعه الآخر فان محمد بن الحسن أخبرني أن قول المدنيين الذي لم يزل نعرفه ويلقوهم به أنه لا يثبت له نسب ولا يأخذ من يديه شيئاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحبهم ذهبوا فيه الى أن الأخ المقر له لم يقر لهذا الأخ بدين على أبيه ولا وصية ولا بحق له في يديه ولا مال أبيه الا بأن يثبت نسب فيكون له عليه أن يرثه وأن يعقل عنه وجيع حتى الاخوة فلما كان أصل الاقرار به باطلا لا يثبت به النسب لم يجعلوا له شيئاً كما لم يجعلوا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال محمد ابن الحسن رضي الله تعالى عنه وكان هذا قولاً صحيحاً ثم أحدثوا أن لا يلحقوا وأن يأخذ ثلث ما في يدي أخيه المقر له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحبهم ذهبوا فيه الى أنه أقر بأن له شيئاً في يديه وشيئاً في يدي أخيه فأجازوا اقراره على نفسه وأبطلوا اقراره على أخيه وهذا أصح من قول محمد بن الحسن وأبي حنيفة رضي الله تعالى عنهم فان محمد بن الحسن وأبا حنيفة فلا يقاسم الاخ الذرأقر له بما في يديه نصفين ولا سبيل له على الآخر ولا يثبت النسب وكانت محجة أن قال قد أقر أنه وهو سواء في مال أبيه (قال الشافعي) رحمه الله

عبد الرحمن بن محيص عن عطاء بن أبي رباح عن صفية بنت شيبة قالت أخبرتني بنت أبي نجرادة احدي نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار أبي حسين فنظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعى بين الصفا والمروة فرأيتة يسعى وان منظره ليدور من شدة السعي حتى لأقول الى لأرى ركبتيه وسعته يقول اسعوا فان الله عز وجل كتب عليكم السعي فقرأ الربيع حتى اني لأقول * أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجنه * أخبرنا سفيان عن ابن طاووس عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالافاضة وأفاض في نسائه ليلا وطاف بالبيت يستلم الركن بمحجنه أظنه قال ويقبل طرف المحجن * أخبرنا سفيان عن ابن طاووس عن أبيه * قال الشافعي رضي الله عنه وأخبرنا مسلم عن ابن جريح عن محمد بن قيس بن خزيمة

زاد أحد هما على الآخر واجتماعا للمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشرق شير ليمان غير فأمر الله عز وجل هذه وقدم هذه يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وآخر عرفة إلى أن تغيب الشمس * أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن ربوع عن أبي الحويرث قال رأيت أبا بكر الصديق رضي الله عنه واقفا على قرح وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فرأيت نفسه مما يجرش بعيره بمحجنه * أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو هما عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر رضي الله عنه كان يحرك في محسر ويقول البكتغدو قلعا وضيتها * مخالف القاديين النصارى دينها (٢٧٣) * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن

أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رمي الجمار مثل حصي الخذف * أخبرنا سفيان عن جريد بن قيس عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي عن رجل من قومه من بني تميم يقال له معاذ أو ابن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل الناس بمعي منازلهم وهو يقول ارموا بمثل حصي الخذف * أخبرنا يحيى

ابن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لاهل السقاية من أهل بيته أن يتواكعوا ليلالي مني * أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء

تعالى وإذا كانت المسئلة بحالها ولا ميراث لم يثبت النسب ولا يثبت نسب أحد نسب رجل إلى غيره وذلك أن الأخ إنما يقر على أبيه فإذا كان معه من حقه في أبيه كحقه فدفع النسب لم يثبت ولا يثبت نسب حتى تجتمع الورثة على الإقرار به معاً وتقوم بينة على دعوى الميت الذي إنما يلحق بنفسه فيكتفى بقوله ويثبت له النسب فإن قال قائل كيف أجرت أن يقر ابن الرجل إذا كان وارثه لا وارث له غيره بالأخ فتلحقه بالاب وإنما أقر على غيره قيل له إنما أقر بأمر لا يدخل ضرره على ميت إنما يدخل الضرر عليه فيما ينقص من شركته في ميراث الأب ووجدته إذا كان منفرداً بوراثته أبيه القائم بكل حق لأبيه ألا ترى أنه يعفو دمه فيجوز عفوه كالمعفو أبوه جرح نفسه جاز عفوه ألا ترى أنه يقوم بالحد على من قذف أباه كما كان أبوه قائماً بالحد على من قذفه ألا ترى أن لو كانت لأبيه بينة على رجل بحد أو مال أو قصاص أخذ به أو أخذ لابن بها بعد موته ولو أكلها الابن بعد موت الأب والأب مدعها أبا بطنائها لانه لومات قام مقامه فإن قال قائل فهل في هذا خبر يدل عليه قلنا نعم الخبر الذي الناس كلهم عيال عليه في أن الولد للفراش فإن قال ما هو قيل اختصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص إلى النبي صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة فقال سعد قد كان أخي عتبة عهد إلى أنه ابنه وأمرني أن أقضيه إلى وقال عبد بن زمعة أخي وابن ابنة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر وألحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوة الأخ وأمر سودة أن تحتجب منه لما رأى من شبهة بعتبة فكان في هذا دليل (١) على أنه لم يدفعه وأنها قد ادعت منه ما دعى أخوها فعلى هذا الباب كله وقياسه

(البين مع الشاهد)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث المخزومي عن سيف بن سليمان عن قيس ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد قال عمرو في الأموال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر سمعا ولا يحضرن ذكرا سمعا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالبين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا (١) قوله على أنه لم يدفعه كذا في النسخ بالتذكير والاطهر التأنيث أي أن سودة لم تنكره وأنها ادعت الخ فحصل اجتماع الورثة على الإقرار به تأمل كتبه صححه

(٣٥ - الام - سادس) مثله وزاد عطاء من أجل سقايتهم * أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن طاوس عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للراء الحائض (روى كتاب النكاح من الاملاء) * أخبرنا الربيع قال حدثنا الشافعي محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن الهميسع بن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر * وحدثنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الشغار وزاد مالك في حديثه والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجها بنته * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شواب عن سعيد بن المسيب قال كانت بنت محمد بن مسلمة عند رافع بن

خديج فكره منها شيأما كبروا وما غيره فأراد أن يطلقها فقالت لا تطلقني وأنا أحلك قتل في ذلك وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعرضا الآية قال فضت بذلك السنة سمعت الربيع بن سليمان يقول كتب إلى أبو يعقوب البويطي أن اصبر نفسك للغرباء وأحسن خلقك لأهل حلقك فإني لم أزل أسمع الشافعي رضي الله عنه يقول يكبر أن يمثل بهذا البيت

أهين لهم نفسي لكي يكرمونها * ولن تكرم النفس التي لا تهينها
 « قال أبو العباس الأصم فرغنا من سماع كتاب الشافعي يوم الأربعاء النصف من شعبان سنة ست وستين ومائتين سمعناه من أوله إلى آخره من الربيع قراءة عليه » (٢٧٤) (ومن كتاب النكاح من الاملاء) * أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة

عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد ابن سعد بن عباد عن أبيه عن جده قال وجدنا في كتب سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) وذكر عبد العزيز بن المطلب عن سعيد بن عمرو عن أبيه قال وجدنا في كتب سعد بن عباد يشهد سعد بن عباد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عمرو بن حزم أن يقضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد « قال عبد العزيز » فذكرت ذلك لسهيل فقال أخبرني ربيعة عنى وهو ثقة أتى حديثه إياه ولا أحفظه « قال عبد العزيز » وكان أصاب سهيلا علة أذهبت بعض عقله ونسى بعض حديثه وكان سهيل يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه * أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد قال حدثني جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم أقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على بين أظهركم قال مسلم قال جعفر في الدين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة فإن جاء بشاهد أحلف مع شاهده (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد أن عمرو بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل له على الكوفة أن أقض باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) وأخبرنا الثقة من أصحابنا عن محمد بن عجلان عن أبي الزناد أن عمرو بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل له على الكوفة أن أقض باليمين مع الشاهد فأنها السنة قال أبو الزناد فقام رجل من كبارهم فقال أشهد أن شريحا قضى بها في هذا المسجد (قال الشافعي) أخبرنا ثعلبان بن عبيدة عن خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مروان بن معاوية الفزاري قال حدثنا جعفر بن ميمون النخعي قال خاصمت إلى الشعبي في موضحة فشهد القائس أنها موضحة فقال الشاج للشعبي أتقبل على شهادة رجل واحد فقال الشعبي قد شهد القائس أنها موضحة وبخلف

ابن خالد أن ابن أم الحكم سألت امرأة له أن يخرجها من ميراثها منه في مرضه فأبت فقال لا أدخلن عليك فيه من ينقص حقد أو يضربه فنكح ثلاثي مرضه أصدق كل واحدة منهن ألف دينار فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان * قال سعيد بن سالم إن كان ذلك صدق مثلهن جاز وإن كان أكثر ردت الزيادة وقال في الحياة كما قلت (ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع منه) قال الشافعي رضي الله عنه • أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة ابن خالد يقول أراد عبد الرحمن بن أم الحكم في شكواه أن يخرج

المشجوع

امرأته من ميراثها فأبت فنكح عليها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأة منهن

فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشركه بين في الثمن « قال الربيع » هذا قول الشافعي رضي الله عنه قال الشافعي رضي الله عنه أرى ذلك صدق مثلهن ولو كان أكثر من صدق مثلهن جاز النكاح وبطل ما زاد على صدق مثلهن إن مات من مرضه ذلك لاند في حكم الوصية والوصية لا تجوز لو أوثق • أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت بنت حفص بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقة فطلقها ثم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تزوجها فحدث أنها عاقر لا تلد فطلقة فها قبل أن يجامعها فكنت حياة عمرو بعض خلافة عثمان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لتشر له نساءه في الميراث وكان بينهما قرابة * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن ابن أبي ربيعة نكح وهو مريض فجاز ذلك (ومن كتاب أدب القاضي) * أخبرنا سفيان

عن عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقضى القاضي أولا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان * أخبرنا الثقة عن زكريا بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن صفي عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه أن أجابوك فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم * أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن سعد بن أبي سعيد عن شريك بن أبي نجر عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلا قال يا رسول الله نشدتك بالله آله أمرت أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا قال اللهم نعم * أخبرنا ابن عيينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن المخارق الهلالي قال تحملت جمالة (٢٧٥) فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته فقال تؤذيها

عك وذكروا الحديث * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عمار عن ابن عروة عن أبيه عن عبيد الله بن عدي بن الحارث أن رجلا أخبره أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما وصوب فقال ان شئكما ولا حظ فيهما الغنى ولا الذي قوة مكتسب * أخبرنا مالك عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله أ رأيت أن وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى باربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

(ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة

المشجوع على مثل ذلك قال فقضى الشعبي فيها وذكروا هشيم عن مغيرة عن الشعبي قال ان أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك أن سليمان بن يسار وأبا سلمة بن عبد الرحمن سئلا أبا يعقوب البجلي مع الشاهد فقالا نعم (قال) وذكروا جابر بن زيد عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين أن شريحاً قضى باليمين مع الشاهد وذكروا هشيم عن المغيرة عن أبي سعيد عن شريك بن أبي نجر عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً قال يا رسول الله نشدتك بالله آله أمرت أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا قال اللهم نعم * أخبرنا ابن عيينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن المخارق الهلالي قال تحملت جمالة (٢٧٥) فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته فقال تؤذيها

(ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد في الاموال وكان في ذلك تحصيل ملك مالك الى مالك غيره حتى يصير المقتضى له ملك المال الذي كان في يدي المقتضى عليه بوجه من الوجوه التي تملك بها الاموال فكل ما كان في هذا المعنى قضى به على معنى ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن يأتي رجل بشاهد أن الدار التي في يدي فلان داره غصبها اياه الذي هي في يديه أو باعها اياها وأخذ منه ثمنها أو بغير ذلك من وجوه الملك فيخلف مع شاهده وتخرج الدار من يدي الذي هي في يديه فيقول الى مالك المشهود له الخالف فيما كها كما كان الذي هي في يديه مال كالكها وكذلك غيرهما مما يملك وكذلك لو أتى بشاهد على عبد أو عرض أو عين بعينه أو بغير عينه أخلف مع شاهده وقضى له بحقه وكذلك لو أقام شاهداً أن له عليه ألف درهم أو أقل أو أكثر خلف مع شاهده وأخذ منه ألفاً فيملك كها عليه كما كان المشهود عليه لها مال قبل الشهادة واليمين قال وكذلك لو أقام البيعة عليه أنه حرقه متاعاً قيمته كذا وكذا وقتل عبداً قيمته كذا أو جرحه هو في بدنه جراحة خطأ خلف في هذا كله مع شاهده وقضى له (١) ثمن المتاع وقيمة العبد وأرض الجنانية قلت أو كثرت على الجاني في ماله أو على عاقلة لانه يملك كل واحد من (١) قوله ثمن المتاع مراده بالثمن القيمة وقوله لانه يملك كل واحد من قضى عليه الخ الأظهر من قضى له أي ان اليمين مع الشاهد هنا ملكت كل واحد من ذكروا كان المدعى عليه مال كالكه فتأمل وحرر

الأرضين مما لم يسمع الربيع من الشافعي وقال أعلم أن ذا من قوله وبعض كلامه (هذا سمعته في كتابه الكبير المبسوط * قال الشافعي رضي الله عنه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذي ناب من السباع * قال الشافعي أخبرنا سفيان بن الزهري عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل ذي ناب من السباع حرام * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه قال أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونها ناعن لحوم الجمر * أخبرنا سفيان بن هشام عن فاطمة عن أسماء رضي الله عنها قالت نحرنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلناه * أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه

وسلم نهى عام خبير عن نكاح المتعة وعن لحوم الجر الاهلية * أخبر ناسفان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا لله ولا رسوله * أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يقال له دثي على الحى فقال له يا هني ضم جناحتك للناس واتى دعوة المظلوم فاندعوه المظلوم بحجة وأدخل رب الصريعة ورب الغنيمة وياى ونم ابن عفان ونم ابن عوف فانهما ان تهاك ماشيتهم ما يرجعان الى نخل وزرع وان رب الغنيمة والصريعة يأتى بعياله فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين أفتأركهم أنالاً بالآل والماء والكلأ أهون على من الدنانير والدرهم ويايم الله لعلى ذلك انهم ليرون انى قد ظلمتهم نهال بلادهم فأتوا عليها (٣٧٦) فى الجاهلية وأسألوها علمها فى الاسلام ولولا المال الذى أحجل عليه فى سبيل الله ما حبست على

المسلمين من بلادهم شبرا * أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور فقال حى من بنى زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة نكب عنا ابن أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتغنى الله اذا ان الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه * أخبرنا ابن عيينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضاً وأن عمر ابن الخطاب أقطع العقيق أجمع وقال أين المستقطعون والعقيق قريب من المدينة * أخبرنا مالك عن

قضى عليه ما كان هو مال الكاهن الظاهر والباطن واما فى الظاهر وكذلك لو أقام شاهداً أنه أسلفه مائة دينار فى طعام موصوف أو بر موصوف أو غير ذلك أحلفته مع الشاهد وألزم الشهود عليه بما شهد به شاهده وجعلت ذلك مضموناً عليه الى أجله الذى سعى وكذلك لو أقام شاهداً على رجل أنه اشتري منه جارية أو عبداً بمائة دينار حلف مع شاهده ولزم الشهود عليه العبد أو الجارية ببيعاً بمائة دينار وكذلك لو أقام شاهداً أنه باعه هذه الجارية بجارية أخرى أو بدار حلف مع شاهده ولزم كل واحد منهما البيع وهذا كله تحويل ملك الى ملك وكذلك لو أقام على رجل البينة أنه سرق منه شيئاً من غير حرز سوى ما لا يسرق منه شيئاً من حرز لا يسور ربع دينار حلف مع شاهده وغرم السارق قيمة السرقة ان كانت من ملكه ولم يقطع السارق (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل حق من دين أو ثمن بيع أو أرض جناية أو غير ذلك من الحقوق فأقام الذى عليه الحق شاهداً أنه قد قبض ذلك منه صاحبه أو أبرأه منه أو صاحبه منه على شئ قبضه حلف مع شاهده وبرئ من ذلك كله وهذا تحويل ما كان (١) من المشهود عليه بالبراءة ملكاً عليه الى ملك المشهود له بالبراءة (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو قضى على عاقلة رجل بأرض جناية فأقام شاهداً أن المجنى عليه أبرأه من أرض الجناية ووقفنا الشاهد فإن قال أبرأه من أرض الجناية رأياً أو بحجابه المقضى عليهم بها أحلفناهم وأبرأناهم فان حلف بعضهم ولا يحلف بعض برئ من حلف ولم يبرأ من لم يحلف وذلك مثل أن يكون ألف درهم لرجل على رجلين فأقاما شاهداً فشهدا بالبراءة فيها حلف أحدهما ولم يحلف الآخر فبرأ الذى حلف ولا يبرأ الذى لم يحلف وتحلف عاقلة ولا يحلف معها إلا ان جانيته على عاقلة ولا يعقل هو عن نفسه معهم شيئاً ولو قال الشاهد أبرأه من الجناية وفتنماً ضافه قلت قد يحتمل قولاً أبرأه من الجناية من أرضها فان كنت هذا ترى فهو برى منها وان ثبتت الشهادة على أبرأه العاقلة حلفوا وبرئوا وان لم تثبت عليهم لزمهم العقل لانه لم يشهد لهم بالبراءة ولوبايعه عبداً معيافاً فأقام شاهداً أنه تبرأ اليه من العيب أو شاهداً أنه أبرأه بعد العلم بالعيب من العيب حلف مع شاهده وبرئ ولا أحتاج مع هذا الى وقفه كما أحتاج الى وقفه فى الجناية من قبل أنه أبرأه من أن يكون به عيب فهذا أكثر ما يكون له وان أبرأه مما يلزم من العيب من الرد بالعيب أو أخذ ما نقص العيب برئ وهذا لا يلزم الا المشهود له خاصة فيحلف فيه ويرأ (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو أقام رجل على رجل بينة بقر فأتى المشهود عليه بشاهد أو المشهود له أقرب بأن شاهده به شهوده على فلان باطل أحلف مع شاهده وبرئ مما شهد به عليه وهذا مثل أن يقيم عليه بينة بعمال (١) قوله من المشهود عليه الخ أى ما كان للمشهود عليه بالبراءة ملكاً عليه الخ فمن بمعنى اللام تأمل

أبى الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء لمنع فبأنى به الكلا منعه الله فضل رجه يوم القيامة * أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيا ماوات فهو له وليس لعرق ظالم حق * أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحيا ماوات من الأرض فهو له وعادى الأرض لله ولا سوله ثم هى لكم منى * أخبرنا عبد الرحمن بن حسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن علقمة بن نضلة أن أباسفيان بن حرب قام بفناء داره فغضب برجله وقال ستام الأرض ان لها أنسا ما زعم ابن فرقد الاسلى أنى لا أعرف حق من حقدلى بياض المروة وله سوادهاولى ما بين كذا الى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال ليس لاحد الا ما أحاطت عليه جدرانها ان احيا ما يكون زرعاً وحفرراً ويحاط بالحدرات وهو مثل ابطاله التججير يعنى ما يمر به مثل ما يحجر * أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله

عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عائشة أما علمت أن الله أفنانى في أمر استفتيه فيه وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث كذا وكذا يجيل اليه أنه يأتي النساء ولا يأتيهن أناني رجلان فليس أحدهما عند رجل ولا آخر عند رأي فقال الذي عند رجل إلى الذي عند رأي ما بال الرجل قال محبوب قال ومن طبه قال لبيد بن أعصم قال وفيه قال في جف طلعة ذكر في مشط ومشافة تحت راعوفة أو راعونة مثل الربيع في يردروان قال فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه الذرأيتها كأن رؤس نخلها رؤس الشياطين وكأن ماءها نقاعة الحناء فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرج قالت عائشة فقلت يا رسول الله فهلا قال سفيان تعني ففترت قالت عائشة فقال أما الله فقد شفاني وأكره أن أتبر على الناس منه ثم قالت وليدين (٢٧٧) أعصم رجل من بني زريق

حليف ليهود * أخبرنا
سفيان عن عمرو بن
دينار أنه سمع بحالة
يقول كتب عمر رضي
الله عنه أن اقتلوا كل
ساحر وساحرة قال فقتلنا
ثلاث سواحر قال
وأخبرنا أن حفصة
زوج النبي صلى الله
عليه وسلم قتلت جارية
لها سحرها

(ومن كتاب الوصايا
الذي لم يسمع من الشافعي
رضي الله عنه)

* أخبرنا سفيان عن
هشام بن جبير عن
طاوس عن ابن عباس
أنه قيل له كيف تأمر
بالعمره قبل الحج والله يقول
وأتموا الحج والعمر لله
فقال كيف تقرؤون أن
الدين قبل الوصية أو
الوصية قبل الدين قالوا
الوصية قبل الدين قال

فأتى المشهود عليه بشاهد فيشهد أنه أبرأ منه فيحلف مع شاهده ويرأى شاهده عليه قال ولو أن رجلا أقام شاهدا في حياته أن له حقا على فلان بوجه من الوجوه ثم مات قبل أن يحلف أو مات قبل أن يقيم شاهدا فأقام ورثته بعده شاهدا بأن له على فلان حقا فمات ورثته يقومون مقامه في كل ما ملكوا عنه وذلك أن الله عز وجل نقل ملك الموتى بالمواثيق إلى الأحياء فجعلهم على ما كانوا على ما كانوا عليه فلو كان لا حياة يملكون ما ملكهم بقدر ما نرض لهم فهم يقومون مقام من ورثه بقدر ما ورثوا قال فإن ذهب ذهاب إلى أن يقول كيف يحلف الوارث وهو لا يدرى أشهد شاهده بحق (١) فيحلف على علمه وذلك أن العلم قد يكون بالعيان والسمع والرؤية فإذا جمع من يصدق أن لأبيه حقا على فلان أو علمه بأى وجه من وجوه العلم كان ذلك حلف مع شاهده وكان كإبيه لو شهد له شهد على حق كان عنه غائبا أو على رجل أنه قتل له دابة غائبة أو عبد حلف مع شاهده وأخذ حقه ولو لم يحلف إلا على ما عاين أو سمع من الذي عليه الحق بعينه ضاق هذا عليه قال ولم ير أهل العلم يحلفون مع الشاهد على الحق الغائب إذا أمكن أن يكون الخالف علم أن حقه حق بوجه من وجوه العلم الرؤية أو السمع أو الخبر قال وإذا كان هكذا فكذلك كل من شهد له بحق بأن فلانا أقر له أو أوصى له أو تصدق عليه حلف مع شاهده ولو ضاق عليه أن يحلف إلا على ما عاين ضاق عليه أن يأخذ الحق بشاهد الأفيما عاين حتى لو مات أبوه وهو صغير فشهد له أنه ورثه شبا بعينه ضاق عليه أن يأخذه لأنه لم يعاين أباه وما تركه ولا عده ورثته ولا هل عليه دين أوله وصايا وكذلك لو كان بائنا ومات أبوه غائبا فشهد له على تركه له غائبة لأنه لم ير أباه على كها ولا يدرى لعله لم يتركها فإن مات ميت وترك ابنها بالغ وابنا صغيرا ووجه يحلف البالغ ويأخذ نصيبه من الميراث وذلك نصف المال بعد ثمن المرأة وإن حلفت المرأة أخذت الثمن ووفقت لصبي حقه من المال وذلك النصف بعد الثمن حتى يبلغ فيحلف أو يمتنع من البين فيبطل حقه أو يموت قبل البلوغ فتقوم ورثته فيما ورثوا عنه مقامه فيحلفون ويستحقون قال وكذلك لو كان الورثة بالغين فهم غيب أخذ الحاضر الخالف حقه ووفقت حقوق الغيب حتى يحضروا فيحلفوا ويستحقوا أو يأبوا فبطل حقوقهم أو يموتوا قبل ذلك فتقوم ورثتهم في حقوقهم مقامهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن كان في الورثة آخرس وكان يفقه الإشارة بالبين أشير إليه بها حتى يفهم عنه أنه حلف ثم يعطى حقه وإن كان لا يفهم الإشارة ولا يفهم عنه أو كان معنوها أو ذاهب العقل وقوله حقه حتى يعقل فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه فيحلفون ويستحقون ولا يجوز عندي أن يترك وارثين فيحلف

(١) قوله فيحلف الخ هو روج الحواب ولعل الأصل قل فيحلف الخ تأمل

فأبهم بدون قالوا بالدين قال فهذا ذلك قال الشافعي رضي الله عنه يعني أن التقديم جائز * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين قال أنما ورث أبا طالب ع قبل وطالب ولم يرثه على ولا جعفر قال فذلك تركنا نصيبنا من الشعب * قال الشافعي قلت أخبرنا محمد بن الحسن أو غيره من أهل الصدق في الحديث أو همام بن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال ابتاع عبد الله بن جعفر بيعا فقال علي رضي الله عنه لا تبين عثمان فلا تجرن عليك فأعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنا ناسر بكذا في بيعك فأتى علي عثمان فقال اجعز علي هذا فقال الزبير أنا ناسر بكذا فقال عثمان علي اجعز علي جلي شريكه الزبير (ومن كتاب اختلاف علي وعبد الله مما يربع من الشافعي) قال الشافعي * أخبرنا ابن علية عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذ قال سألت رجلا عما رضى الله عنه عن الفضل فقال الفضل كل يوم إن شئت وقال الفضل الذي هو الفضل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر قال الشافعي * أخبرنا ابن عيينة عن أبي السود عن ابن عبد خير

عن أبيه قال توضع على رضى الله عنه فغسل ظهر قدميه وقال لولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظهر قدميه لظننت أن باطنها أحق قال الشافعي عن عمر بن الهيثم الثقة عن شعبة عن أبي اسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي إن أبي قدم مات قال اذهب فواره فواريته ثم أتيت قال اذهب فاغتسل * أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن جبان بن الحرث قال أتيت عليا وهو يعسكر بدير أبي موسى فوجدته يطعم فقال ادن فكل قلت إني أريد الصوم قال وأنا أريد فدونت فأكلت فلما فرغ قال يا ابن التباح أقم الصلاة * أخبرنا ابن عليه عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضى الله عنه قال إذا ركعت فقلت اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت و بك أمنت وعليك توكلت فقد تم ركوعك * أخبرنا ابن

(٢٧٨)

أحدهما فيستحق الآخر حقه بيمين أخيه لأن كلاهما يقوم مقام الميت فيما ورث عنه والحق وإن كان عن الميت ورث فلم يحق إلا للأحياء بسبب الميت على قدر مواريتهم ألا ترى أن اليمين إنما كانت من الأحياء فلا يجوز أن يقوم رجل مقام الذي له أصل الحق في نصف ماله فيستحق بيمين غيره النصف الآخر كما لو كان لرجلين على رجل ألف درهم فأقام أحدهما شاهدا بها وحلف أحدهما (١) لم يستحق الألف وهي التي تملك ولا يحلف على ما يملك غيره ولو حلف لم يستحق غيره بيمينه شيئا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد لصاحب الحق وصاحب الحق من ملكه كما لا من ملك بعضه وبقي البعض مملوكا لغيره ولو كان للورثة وصى فأقام شاهدا بحق للميت لم يحلف الوصى لأنه ليس بمالك وتوقف حقوقهم فكما منع منهم واحد حلف وأخذ حقه بقدر ميراثه ولو مات رجل وقد أقام في حياته شاهدا له بحق على رجل أو أقامه وصيه بعد وفاته أو أحد ورثته وله غرماء فقبل لورثته أحلفوا واستحقوا فأبوا أن يحلفوا بطل حقهم ولم يكن للغرماء أن يحلفوا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى لمن أقام شاهدا بحق له على آخر بيمينه وأخذ حقه فأنما أعطي باليمين من شهادته بأصل الحق وأنما اليمين مع الشاهد أن قال لقد شهد الشاهد بحق وإن هذا الحق لي على فلان وما برئ منه وإنما جعلت للوارث اليمين بأن الله عز وجل نقل ملك الميت إلى الوارث فجعله يقوم مقامه فيه ولا يخالفه بقدر ما فرض له وجعله مال كما مال الميت مال كما أحب أو كره ولو ورث عبد ازنا أزمته ملكه وإن لم ير ملكه حتى يخرج منه هو من ملكه قال وليس الغريم ولا الموصى له من معنى الوارث بسبيل لاهم الذين لهم أصل الحق فيكونون المقضى لهم باليمين مع الشاهد ولا الذين حكم الله تعالى لهم بالبراء فيكونون في معنى صاحب الحق والغرماء والموصى لهم وإن استحقوا مال صاحب الدين فليس من وجه أنهم يقومون مقامه ولا يلزمهم ما يلزم الوارث من نفقة عبيده الزمى قال ولو مات صاحب الحق بقاء وارثه بشاهد وقال أنا أحلف وقال غريم الميت المال لي دون الوارث وأنا أحلف حلف الوارث وأخذ الغريم المال دونيه كما كان أخذاه دون أبيه (٢) ولو كان الغريم يقوم مقام الوارث كان أحق بالمال إذا ملكه الوارث عن الموروث فالغريم أحق به كما يكون أحق بجميع ماله الذي في يديه والذي يحق به وله من الدية

(١) لعله لم يستحق إلا الألف وهي التي يملك (٢) وقوله ولو كان الغريم الخ كذا في النسخ وتأمل أيضا وقوله كان أحق بالمال أى الذى في ذمة المدعى عليه أى أحق به من أول الأمر من غير دخل للوارث وليس كذلك بل أحقيقته به تكون إذا ملكه الوارث الخ فتأمل جدا

ركوعك * أخبرنا ابن عليه عن خالد الخذاء عن عبد الله بن الحرث عن الحرث الهمداني عن علي رضى الله عنه أنه كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحني واهدني واجبرني * أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح قال اللهم أنج الوليد ابن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة * أخبرنا ابن عليه عن أبي هريرة القنوي عن حطان بن عبد الله قال علي رضى الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر من أول الليل أوتر ثم استيقظ فشاء أن يشفعها بركة

ويصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وإن شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وإن شاء أوتر آخر الليل وغيرها * أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضى الله عنه في الرجل يترج المرأة ثم يموت ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا أن لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها * أخبرنا سفيان عن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول كنا نغزو ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نختصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن نكح المرأة إلى أجل بالشئ * أخبرنا سفيان عن الزهري أخبرنا الزهري أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المنعة * أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة أن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدى جارية فأخبر أن لها زواجا فزدها * أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحدكم فقين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب

عليها ان عادت فزنت فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان عادت فزنت فتبين زناها فليعليها ولو بضعف من شعر يعني الحبل
 * أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء متلفعات بمر وطهن
 ما يعرف من الغلس * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة مثله * أخبرنا ابن عليه عن عوف عن سيار بن سلامة أبي المنهال
 عن أبي بردة الأسلمي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح ثم ينصرف وما يعرف الرجل مناجلته وكان
 يقرأ بالتين الى المائة * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عمل به السير يجمع بين المغرب والعشاء
 * أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن رسول الله (٢٧٩) صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين

الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء في سفره الى
 تبوك * أخبرنا مالك
 عن نافع وعبد الله بن
 دينار عن ابن عمر أن
 رجلا سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن
 صلاة الليل فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 صلاة الليل مثنى مثنى

وإذا خشي أحدكم الصبح
 صلى ركعة واحدة يوتر
 له ما قد صلى * أخبرنا
 سفيان عن عبد الله بن
 دينار عن ابن عمر مثله
 * أخبرنا سفيان عن
 الزهري عن سالم عن أبيه
 قال سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول
 صلاة الليل مثنى مثنى
 فإذا خشي أحدكم الصبح
 أوتر بواحدة * أخبرنا
 بسفيان عن عمرو بن
 دينار عن طائفة عن

وغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيما وصفت ان شاء الله تعالى بيان فرق بين الغريم والموصي له
 والوارث وصاحب أصل الحق قال ومما يشبه ان شاء الله تعالى أن الغريم انما حققه في مال الميت جله لافي
 ماله الذي يخلف عليه وذلك أنه لو ظهر له مال سوى ماله الذي يقال للغريم أحلف عليه كان للورثة أن يعطوه
 من المال الظاهر الذي لم يخلف عليه ولو لم يكن له مال الا ما حلف عليه الغريم بفاء غريم غيره فامتنع أحدهما
 من اليمين فان حلف الآخر وأخذ جميع الدين فقد أعطى بيمينه الحق وانما كان له النصف وليس هكذا
 الرجلان يكون الحق لأحدهما اذا نكل بطل حقه وأخذ الخالف حقه قال ولو أقام ورثة رجل شاهدا
 على حق له وله غرماء ووصايا قبل للورثة أحلفوا واستحقوا وإذا فعلوا الغرماء أحق بماله منهم وأهل الوصايا
 ينكر كونهم في ماله بالثلث وان أبوا ان يحلفوا أبطلنا حصة أهل الوصايا

(الامتناع من اليمين وكيف اليمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كاذبه اليمين على حق مع شاهد قيل له ان حلفت استحققت وان امتنعت
 من اليمين سأناك لم تمتنع فان قلت لا تقي بشاهد آخر تركك حتى تأتي به فتأخذ حقه بل اعيين أولاً تأتي به
 فنقول أحلف وخذ حقه وان امتنعت بغير أن تأتي بشاهد أو تتطرق في أصل كتابك أو لاستنبات أبطلنا
 حقه في اليمين وان طلبت اليمين بعد هالم نعطكها لان الحكم قد مضى باطلاها وان جئت بشاهد آخر
 أعطيناك به لا نأتمنا أبطلنا حقه في اليمين لافي الشاهد الآخر ولا الاول قال فان قال بنو وبين الرجل
 معاملة أو قد حضرني وإياه من أتق به فأسأله أمهلته حتى يسأله ولم أقض له بشي على المشهود عليه فان حلف
 أخذ حقه وان أبي أبطل حقه في اليمين فقي طلب اليمين بعد لم أعطها إياه لاني قد أبطلتها ووتى جاء بشاهد
 آخر أعطيته بها لاني لم أبطل الشاهد انما أبطلت الحق في اليمين قال واذا كان الحق عشرين دينارا
 أو قيمتها أو دما أو جراحة عمد فها قد ما كانت أو حدا أو طلاقا حلف الخالف بركة بين البيت والمقام فان كان
 بالمدينة فعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان في بيت المقدس ففي مسجد هاه أو ببلد ففي مسجده
 وأحب لو حلف بعد العصر وقد كان من أحكام الآفاق من يستحلف على المصحف وذلك عند حسن (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الحق أقل من عشرين دينارا أو قيمتها أو كانت جراحة خطأ أرشها أقل
 من عشرين أحلف في المسجد أو في مجلس الحكام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتوقيت عشرين دينارا

ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله * أخبرنا سفيان بن عيينة عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أكرم الخزاز عن أبيه
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاع من غرة ساجد فأرأيت بياض أبيه * أخبرنا سفيان حدثنا عبد الله بن أخي زيد
 الاصم عن عمه عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد أو أراد بهيمة أن تمر من تحته لم يرتع مما يجافي * أخبرنا ابن عيينة
 عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أنه قال تقصر الصلاة الى عسافن والى الطائف والى حدة وهذا كله من مكة على أن يعقروا ونحو
 من ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن سالم عن ابن عمر أنه خرج الى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد * أخبرنا ابن عيينة
 عن عبدة عن زرين حبش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول انما هي توبة تبي * أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد هاه يعني في ص * أخبرنا ابن عليه عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن

قول فقهاء المكين وحكامهم إذا حلف الرجل على حق نفسه حلف بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ان ما شهد به شاهدي فلان بن فلان عليك وهو كذا وكذا ويصفه لحق كاشده وان ذلك ثابت لي عليك ما قبضته منك ولا شيء منه ولا اقتضاه لي مقتض بأمرى ولا شيئاً منه ولا بغير أمرى فوصل الى ولا أبرأتك منه ولا من شيء منه ولا حلفتني به ولا بشيء منه على أحد ولا أحلت به عليه ولا برئت منه بوجه من الوجوه ولا صرت الى ما يبرئك منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه الى يوم حلفت بعيني هذه فان كان اقتضى منه شيئاً أو أبرأه من شيء حلف بما وصفت فإذا انتهى الى قوله ما اقتضيه ولا شيئاً منه ولا اقتضاه لي مقتض بأمرى قال ما اقتضيت منه الا كذا وكذا وان ما بقي لثابت لي عليك ما اقتضيه ولا شيئاً منه ولا اقتضاه لي مقتض بأمرى ولا شيئاً منه ولا وصل الى ولا الى غيري بأمرى ولا كان مني فيه ولا في شيء منه ما يكون لك به الراءه منه ثم تنق اليه وان حلف على دار له في يديه أو عبد أو غيره حلف كما وصفت وقال ان الدار التي كذا ويحدها الدار ما بعثتها ولا شيئاً منها ولا وهبتها ولا شيئاً منها ولا تصدقت بها عليك ولا بشيء منها ولا على غيرك ممن صيرها اليك مني ولا بشيء منها بوجه من الوجوه وانها لفي ملكي ما خرجت مني ولا شيء منها الى أحد من الناس أخرجها ولا شيئاً منها اليك وانما أحلفته على غيره بسبب الحلف لانه قد يخرجها الى غيره فيخرج ذلك الى الذي هي في يديه وان كان المستحلف ذمياً حلف بالله الذي أنزل التوراة على موسى وبغير ذلك مما يعظم اليقين به مما يعرف أنه حق وليس باطل ولا يخاف بما يعظم اذا جهلناه ويحضره من أهل دينه من يتوفى هو محضره ان كان حائثاً ليكون أشد التحفظ ان شاء الله تعالى قال وان كان الحق ليت فورثه الخالف حلف كما وصفت على أن هذا الحق ثابت لفلان عليك ما اقتضيه منك ثم ينسق اليه ما وصفت ولا علت فلاناً ليت اقتضاه ولا شيئاً منه منك ولا أبرأتك منه ولا من شيء منه بوجه من الوجوه ولقد مات وأنه لثابت عليك الى يوم حلفت بعيني هذه قال ولو كانت اليقين لرجل يأخذ بها أو على رجل يبرأ بها فبدأ فلف قبل أن يحلفه الحاكم أعاد الحاكم عليه اليقين حتى تكون عينه بعد خروج الحكم بها

﴿تم الجزء السادس من كتاب الأم ويليهِ الجزء السابع وأوله باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى﴾

كتاب المسند مقابل على نسخة عتيقة أحضرت من الأقطار الشامية لهذا الغرض وكتب عليها سماعات الأئمة المحدثين بخطوطهم
وأسانيدهم وأخرسماعهم. وأرخ سنة سبع مائة وأربع وثمانين هجرية فرضى الله عنهم وفتحنا بهم آمين وصلى الله على سيدنا
محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرسة

الجزء السادس

من كتاب الأئم

(فهرست الجزء السادس من الأتم للإمام الشافعي محمد بن إدريس رضي الله عنه)

صحيفة	صحيفة
٢٦ الرجل يحبس الرجل حتى يقتله	٢ (كتاب جراح العمد)
٢٦ منع الرجل نفسه وحرمة	٢ أصل تحريم القتل من القرآن
٢٧ التعدي في الاطلاع ودخول المنزل	٢ قتل الولدان
٢٩ ما جاء في الرجل يقتل ابنه	٣ تحريم القتل من السنة
٣٠ قتل المسلم ببلاد الحرب	٣ جراح ايجاب القصاص في العمد
٣١ ما قتل أهل دار الحرب من المسلمين فأصابوا من أموالهم	٤ من عليه القصاص في القتل وما دونه
٣٢ ما أصاب المسلمون في يد أهل الردة من متاع المسلمين	٤ باب العمد الذي يكون فيه القصاص
٣٢ من لا قصاص بينه لاختلاف الدينين	٦ باب العمد فيمادون النفس
٣٤ شرك من لا قصاص عليه	٧ الحكم في قتل العمد
٣٥ الزحفان يلتقيان	١٠ ولادة القصاص
٣٦ قتل الامام	١٢ باب الشهادة في العفو
٣٦ أمر السيد عبده	١٣ باب عفو المجني عليه الجناية
٣٦ الرجل يسقي الرجل السم أو يضطره الى سبع	١٤ جناية العبد على الخريفيناعه الحر والعقوة عنه
٣٨ المرأة تقتل حبلى وتقتل	١٤ جناية المرأة على الرجل فيسكحها بالجناية
٣٨ تحوّل حال المشرّك يجرّح حتى اذا جنى عليه	١٤ الشهادة في الجناية
و حال الجاني	١٥ الشهادة في الأفضية
الحكم بين أهل الذمة في القتل	١٥ ما تقبل عليه الشهادة في الجناية
ردة المجني عليه وتحوّل حاله	١٧ تشاح الأولياء على القصاص
٤٣ تحوّل حال المجني عليه بالعق و الجاني يعتق	١٨ تعدي الوكيل والولي في القتل
بعدرق	١٨ الوكالة
٤٤ جراح القصاص فيمادون النفس	١٨ قتل الرجل بالمرأة
٤٥ تفرير القصاص فيمادون النفس من الأطراف	١٩ قتل الرجل النفر
٤٩ أمر الحاكم بالقود	١٩ الثلاثة يقتلون الرجل أو يصيبونه بجرح
٥٠ زيادة الجناية	٢١ قتل الحر بالعبد
٥١ دواء الجرح	٢١ قتل الخنثى
٥١ جناية المجرّح على نفسه	٢٢ العبد يقتل بالعبد
٥٢ من يلى القصاص	٢٣ الحر يقتل العبد
٥٢ خطأ المقتض	٢٤ جراح النفر الرجل الواحد فيموت
	٢٥ ما يسقط فيه القصاص من العمد
	٢٥ الرجل يجرد مع امرأته رجلا فيقتله أو يدخل عليه بيته فيقتله

صحيفة	صحيفة
٧٢ غم الرجل وخنقه	٥٤ ما يكون به القصاص
٧٢ الحكومة	٥٥ العلل في القود
٧٤ التقاء الفارسين	٥٦ ذهاب البصر
٧٥ صدمة الرجل الآخر	٥٨ النقص في البصر
٧٥ اصطدام السفينتين	٥٨ اختلاف الجاني والمجني عليه في البصر
٧٥ جناية السلطان	٥٩ الجناية على العين القائمة
٧٧ ميراث الدية	٥٩ في السمع
٧٧ عفو المجني عليه في العمد والخطا	٥٩ الرجل بعد الرجلين بالضربة أو الرمية
٧٨ القسامة	٦٠ النقص في الجاني المقتص منه
٧٩ من يقسم ويقسم فيه وعليه	٦١ الحال التي اذا قتل بها الرجل الرجل أقيده منه
٨٠ الورثة يقسمون	٦١ الجراح بعد الجراح
٨١ بيان ما يحلف عليه القسامة	٦٢ الرجل يقتل الرجل فيعدو عليه أجنبي فيقتله
٨١ عدد الأيمان على كل حالف	٦٢ الجناية على اليدين والرجلين
٨٢ نكول الورثة واختلافهم في القسامة ومن	٦٤ الرجلين
يدعى عليهم	٦٥ الألبتين
٨٣ ما يسقط حقوق أهل القسامة من الاختلاف	٦٥ الأنثيين
ولا يسقطها	٦٥ الجناية على ركب المرأة
٨٣ الخطأ والعمد في القسامة	٦٦ عقل الاصابع
٨٤ القسامة بالبينه وغيرها	٦٧ أرش الموضحة
٨٥ اختلاف المدعى والمدعى عليه في الدم	٦٨ الهاشمة
٨٥ باب الاقرار والنكول والدعوى في الدم	٦٨ المنقلة
٨٦ قتل الرجل في الجماعة	٦٨ المأمومة - مادون الموضحة من الشجاج -
٨٦ نكول المدعى عليهم الدم عن الايمان	الشجاج في الوجه
٨٦ باب دعوى الدم	٦٨ الخائفة
٨٧ باب كيف اليمين على الدم	٦٩ ما لا يكون جائفة
٨٧ عين المدعى على القتل	٦٩ كسر العظام
٨٧ عين المدعى عليه من اقراره	٧٠ العوج والعرج في كسر العظام
٨٧ عين مدعى الدم	٧٠ كسر الصلب والعنق
٨٧ التحفظ في اليمين	٧١ كسر الصلب
٨٨ عتق أمهات الأولاد والجناية عليهن	٧١ النوافذ في العظام
٨٨ الجناية على أم الولد	٧١ ذهاب العقل من الجناية
٨٩ مسئلة الجنين	٧٢ سلخ الجلد
٩٠ الجناية على العبد	٧٢ قطع الاظفار

صحيفة	صحيفة
١٠٩ دية الأذنين	٩١ (ديات الخطأ)
١٠٩ دية الشفتين	٩١ ديات الرجال الاحرار المسلمين
١١٠ دية اللحين	٩٢ دية المعاهد
١١٠ دية الأسنان	٩٢ دية المرأة
١١٢ ما يحدث من النقص في الاسنان	٩٣ دية الخنثى
١١٢ العيب في ألوان الأسنان	٩٣ دية الجنين
١١٣ أسنان الصبي - السن الزائدة	٩٥ جنين المرأة الحرة
١١٣ قلع السن وكسرها	٩٦ جنين الذمية
١١٤ حلتى الثديين	٩٧ جنين الأمة
١١٤ النكاح على أرض الجنابة	٩٧ جنين الأمة تعتق والذمية تسلم
١١٥ (كتاب الحدود وصفة النفي)	٩٨ حلول الدية
١١٦ السارق توهب له السرقة	٩٨ أسنان الابل في العمد وشبه العمد
١١٧ ما جاء في أقطع اليد والرجل يسرق	٩٩ أسنان الابل في الخطأ
١١٨ باب السن التي اذا بلغها الغلام قطعت يده	٩٩ في تغليظ الدية
١١٨ في الثمر الرطب يسرق	٩٩ أى الابل على العاقلة
١١٩ باب النفي والاعتراف في الزنا	١٠٠ إعواز الابل
١٢١ ما جاء في حد الرجل أمته اذا زنت	١٠١ العيب في الابل
١٢٢ باب ما جاء في الضرب من خلقه لامن مرض	١٠٢ ما تحمل العاقلة من الدية ومن يحملها منهم
يصب الحد	١٠٢ عقل الموالي
١٢٢ الشهادة في الزنا	١٠٢ عقل الخلفاء
١٢٤ باب أن الحدود كفارات	١٠٢ عقل من لا يعرف نسبه
١٢٤ باب حد اللاممين اذا زنوا	١٠٣ أين تكون العاقلة
١٣٠ حد الخمر	١٠٣ جاع الديات فيما دون النفس
١٣١ باب ضرب النساء	١٠٤ باب دية الأنف
١٣١ السوط الذي يضرب به	١٠٤ الدية على المارن
١٣٢ باب الوقت في العقوبة والعفو عنها	١٠٤ كسر الأنف وذهاب الشم
١٣٢ صفة النفي	١٠٥ الدية في اللسان
١٣٣ حد السرقة والقاطع فيها وحد قاطع الطريق	١٠٦ اللهاة
وحد الراني	١٠٦ دية الذكر
١٣٥ باب السن التي اذا بلغها الرجل والمرأة أقيمت	١٠٧ ذكر الخنثى
عليهما الحدود	١٠٨ دية العينين
١٣٥ باب ما يكون حرزا ولا يكون والرجل توهب له	١٠٨ دية أشفار العينين
السرقة بعد ما يسرقها أو يملكها بوجه من	١٠٨ دية الحاجبين واللحية والرأس
الوجوه	

صحيفة	صحيفة
١٢٧ قطع المملوك باقراره وقطعه وهو آبق	١٢٨ مسألة الاجراء
١٢٨ قطع الأطراف كلها	١٧٠ باب خطأ الطبيب والامام يؤتب
١٣٨ من يجب عليه القطع	١٧٢ الجمل الصؤل
١٣٨ ما لا يقطع فيه من جهة الخيانة	١٧٣ الاستحقاق
١٣٩ غرم السارق	١٧٥ الأثرية
١٣٩ حد قاطع الطريق	١٧٨ الولية
١٤١ الشهادات والاقرار في السرقة وقطع الطريق	١٧٩ صدقة الشافعي رضى الله عنه
وغير ذلك	١٨٠ البجيرة والوصيلة والسائبة والحام
١٤٢ حد الثيب الزاني	١٨٣ بيان معنى البجيرة والسائبة والوصيلة والحام
١٤٤ ما يدرك فيه الحد في الزنا ولا يدرك	١٨٤ باب تفريع العتق
١٤٥ باب المرتد الكبير	١٨٥ الخلاف في السائبة والكافر يعتق المؤمن
١٤٥ باب ما يحرم به الدم من الاسلام	١٨٦ الخلاف في الموالي
١٤٧ تفريع المرتد	١٨٩ تفريع البجيرة والسائبة والوصيلة والحام
١٤٩ الشهادة على المرتد	١٩٠ الخلاف في النذر في غير طاعة الله عز وجل
١٤٩ مال المرتد وزوجة المرتد	١٩١ إقرار بنكاح مفسوخ
١٥١ مال المرتد	١٩١ وضع كتاب عتق عبد
١٥٢ المكروه على الردة	١٩٢ كراء الدور
١٥٣ ما أحدث المرتد في حال ردة في ماله	١٩٣ باب اذا أراد أن يكتب شراء عبد
١٥٣ جناية المرتد	١٩٣ شراء عبد آخر
١٥٤ الجناية على المرتد	١٩٥ بيع البراءة
١٥٤ الذين على المرتد	١٩٥ الاختلاف في العيب
١٥٥ الذين للمرتد	١٩٨ وثيقة في المكاتب أملاها الشافعي
١٥٥ ذبيحة المرتد	١٩٩ وثيقة في المدبر
١٥٥ نكاح المرتد	١٩٩ (كتاب الأفضية)
١٥٥ الخلاف في المرتد	٢٠١ أدب القاضي وما يستحب للقاضي
١٥٦ تكلف الحجّة على قائل القول الأوّل وعلى من	٢٠١ الافرار والاجتهاد والحكم بالظاهر
قال أقبل إظهار التوبة اذا كان رجع الى دين	٢٠٧ مشاوره القاضي
يظهره ولا أقبل ذلك اذا رجع الى دين لا يظهره	٢٠٧ حكم القاضي
١٥٩ خلاف بعض الناس في المرتد والمرتدة	٢٠٨ مسائل القاضي وكيف العمل عند شهادة
١٦٥ اصطدام السفينتين والفارسين	الشهود
١٦٦ مسألة الحجام والخائن والبيطار	٢١٠ ما تجوز به شهادة أهل الأهواء
١٦٧ مسألة الرجل يكثرى الدابة فيضربها فتموت	٢١١ شهادة أهل الأثرية
١٦٧ جناية معلم الكتاب	٢١١ شهادة أهل العصبية

صحيحة	صحيحة
٢٣٦ اقرار الوارث ودعوى الاعاجم	٢١٢ شهادة الشعراء
٢٣٦ دعوى الاعاجم	٢١٣ شهادة أهل اللعب
٢٣٧ (الدعوى والبيئات)	٢١٣ شهادة من يأخذ الجعل على الخير
٢٤٢ باب الدعوى في الميراث	٢١٣ شهادة السؤال
٢٤٤ باب الشهادة على الشهادة	٢١٤ شهادة القاذف
٢٤٦ باب شهادة أهل الذمة في الموارث	٢١٦ كتاب القاضى
٢٤٨ باب الدعوى بين احدهما في وقت قبل وقت صاحبه	٢١٦ القسم
٢٤٩ باب الدعوى في الشراء والهبة والصدقة	٢١٦ الكتاب يتخذ القاضى في ديوانه
٢٥٨ باب الدعوى في اليوع	٢١٧ كتاب القاضى الى القاضى
٢٦٣ باب دعوى الولد	٢١٩ أجر القسم
٢٧٣ اليمين مع الشاهد	٢١٩ السهمان في القسم
٢٧٥ ما يقضى فيه باليمين مع الشاهد	٢٢٠ ما يرد من القسم باذعاء بعض المقسوم
٢٧٩ الامتناع من اليمين وكيف اليمين	٢٢٤ الاقرار والمواهب
	٢٣٣ باب الشركة
	٢٣٥ اقرار أحد الابنين بالآخر

(تمت فهرست الصلب ويلها ما بالهامش)

(فهرسة كتاب مسند الامام الشافعي رضي الله عنه
الذي بهامش الجزء السادس من كتاب الام)

صحيفة	صحيفة
٢١٦ ومن كتاب الخلع والنشوز	٢ باب ماخرج من كتاب الوضوء
٢١٩ ومن كتاب ابطال الاستحسان	٣٠ ومن كتاب استقبال القبلة في الصلاة
٢١٩ ومن كتاب أحكام القرآن	٧٠ ومن كتاب الأمان في الصلاة
٢٢٦ ومن كتاب الأثرية وفضائل قریش وغيره	٧٩ ومن كتاب الامامة
٢٢٨ ومن كتاب الأثرية	٩٤ ومن كتاب ايجاب الجمعة
٢٣١ ومن كتاب عشرة النساء	١٠٦ كتاب العيدين
٢٣٣ ومن كتاب التعريض بالخطبة	١١٦ ومن كتاب الصوم والصلاة والعيدين
٢٣٤ ومن كتاب الطلاق والرجعة	والاستسقاء وغيرها
٢٣٥ ومن كتاب العدد الاما كان منه معادا	١١٩ ومن كتاب الزكاة من أوله الاما كان معادا
٢٤٠ ومن كتاب القرعة والنفقة على الأقارب	١٣٠ ومن كتاب اباحة الطلاق
٢٤٠ ومن كتاب الرضاع	١٣١ ومن كتاب الصيام الكبير
٢٤٣ ومن كتاب ذكر الله تعالى على غير وضوء	١٣٣ ومن كتاب المناسل
والحيض	١٥٠ ومن كتاب البيوع
٢٤٤ ومن كتاب قتال أهل البغي	١٥٦ ومن كتاب الرهن
٢٤٤ ومن كتاب قتال المشركين	١٥٦ ومن كتاب اليمين مع الشاهد الواحد
٢٤٥ ومن كتاب الاسارى والغلول وغيره	١٥٨ ومن كتاب اختلاف الحديث
٢٤٩ ومن كتاب قسم النفي	١٨٠ ومن كتاب الطلاق
٢٥١ ومن كتاب صفة نهى النبي صلى الله عليه وسلم	١٨١ ومن كتاب العتق
وكتاب المدبر	١٨٢ ومن كتاب جراح العمد
٢٥٢ ومن كتاب التفليس	١٨٨ ومن كتاب المكاتب
٢٥٣ ومن كتاب الدعوى والبيئات	١٨٨ ومن كتاب الجزية
٢٥٣ ومن كتاب صفة أمر النبي صلى الله عليه وسلم	١٩٠ ومن كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله
والولاء الصغير وخطا الطبيب وغيره	عنهما
٢٥٤ ومن كتاب المزارعة وكراء الارضين	٢٠٢ ومن كتاب الرسالة الاما كان معادا
٢٥٤ ومن كتاب القطع في السرقة وأبواب كثيرة	٢١٠ ومن كتاب الصداق والايلاء
٢٥٦ ومن كتاب البحيرة والسائبة	٢١٢ ومن كتاب الصرف
٢٥٧ ومن كتاب الصيد والذبايح	٢١٢ ومن كتاب الرهون والاجارات
٢٥٨ ومن كتاب الديارات والقصاص	٢١٢ ومن كتاب الشغار
٢٦٠ ومن كتاب جراح الخطا	٢١٤ ومن كتاب الظهار واللعان

صفحة	صفحة
٢٧٤ ومن كتاب النكاح من الاملاء	٢٦١ ومن كتاب السبق والفسامة والرى والكسوف
٢٧٤ ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع منه	٢٦٢ ومن كتاب الكسوف
٢٧٤ ومن كتاب أدب القاضي	٢٦٢ ومن كتاب الكفارات والنذور والایمان
٢٧٥ ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة الارض	٢٦٢ ومن كتاب السير على سير الواقدي
الخ	٢٦٣ ومن كتاب جماع العلم
٢٧٧ ومن كتاب الوصايا الذي لم يسمع من الشافعي	٢٦٣ ومن كتاب الجنائز والحدود
رضي الله عنه	٢٦٨ ومن كتاب الحج من الأمالی
٢٧٧ ومن كتاب اختلاف على وعبد الله مما لم يسم	٢٧٢ ومن كتاب مختصر الحج الكبير
الربيع من الشافعي	٢٧٣ ومن كتاب النكاح من الاملاء

(تمت)